

كِتَاب

# سُبْحُ الْبَحْرِ فِي فِقْهِ الزَّيْدِيَّةِ

وَهُوَ شَيْخُ الْفَتَاوَى الْأَمَامِينَ الْمُتَمَامِينَ  
الْقَائِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الرَّيِّسِيِّ وَالْهَادِيَّ يَحْيَى بْنَ الْحُسَيْنِ  
عَلَيْهِمَا السَّلَامُ

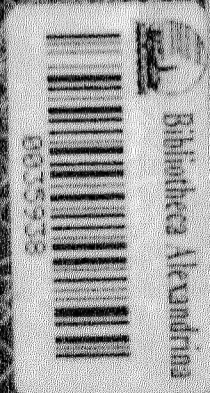
تَأَلَّفَ

الْأَمَامُ الْأَعْظَمُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ أَبُو أَحْسَنَ السَّيِّدِ أَحْمَدُ  
ابْنُ السَّيِّدِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَارُونَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَارُونَ  
ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ  
ابْنِ الْأَمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ  
وُلِدَ سَنَةَ ٢٢٢ هـ وَتَوَفَّى يَوْمَ عَرَفَاتِ سَنَةِ ٤١١ هـ

مَنْشُورَات



دمشق - مكتب عنبر - ص.ب. ٤٢٠٦









كتاب  
شرح التجريد في فقه الزيدية



## كِتَابٌ

# سُحْرُ الْبَحْرِ فِي فِقْهِ الزَّيْدِيَّةِ

وَهُوَ شَرْحٌ لِفَتْاوَى الْأَئِمَّامَيْنِ الْهُمَامَيْنِ  
الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرِّسِّيِّ وَالْهَادِي يَحْيَى بْنِ الْحُسَيْنِ  
عَلَيْهِمَا السَّلَامُ

تَأَلَّفَ

الْأَمَامُ الْأَعْظَمُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ أَبُو الْحَسَنِ السَّيِّدُ أَحْمَدُ  
ابْنُ السَّيِّدِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَارُونَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَارُونَ  
ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْحَسَنِ  
ابْنِ الْأَمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ  
وُلِدَ سَنَةَ ٣٣٣ هِجْرِيَّةً وَتَوَفَّى يَوْمَ عَرَفَاتِ سَنَةِ ٤١١ هـ  
وَفِيهِ يَقُولُ الْقَائِلُ

عَرَّجَ عَلَى قَبْرِ بَصْعَدِهِ      وَأَبْلَى مَرْمُوسًا بِلَنْجَا  
وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمُقْتَدِيَّ بِهِمَا      سَيَبْلُغُ مَا تَرَجَّأَ

قَامَ بِطَبْعِهِ

الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ الْغَنِيُّ

السَّيِّدُ يُوسُفُ بْنُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْمُؤَيَّدُ الْحُسَيْنِيُّ

تَوَزَّيْعُ

السَّيِّدُ حُسَيْنُ بْنُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيُّ السَّيَّانِيُّ

صَنْعَاءُ - جَامِعُ النَّهْرِينِ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ  
فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا  
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٦﴾

سورة التوبة

ترجمة المؤلف  
من كتاب الحقائق الوردية  
في مناقب أئمة الزيدية  
طبع الحقيق

الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م  
حقوق الطبع محفوظة للنَّاشِر

الامام السيد المريد بالله عليه السلام  
هو ابو الحسين احمد بن الحسين بن هرون بن الحسين  
بن محمد بن هرون بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن  
الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام

نسب تغزله الانوار وتغص من شعاها الشمس والاقمار ينتهي الى جواهر  
النبي صلى الله عليه واله وسلم جواهر ونمت الى هضبة الكريم عناصر وهذا  
هو الفضل الرابع وكسب الفائق كما قال الشريف ابو علي ابراهيم بن محمد بن احمد  
بن علي بن الحسين بن علي بن حمزة بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين  
بن علي بن ابي طالب الكوفي الشاعر مفتخرا بابائه عليهم السلام من قصيدة  
ان قومي لقادة الناس بالسيد ٥ ف الى ما افاض به جبريل ٥  
٥ والنبي الهادي وسبطاه منا ٥ وعلي ٥ وجعفر وعقيل ٥  
٥ والا ولي في جورهم رضع الدير ٥ من وفي دورهم احة التزلزل ٥  
٥ ابن من لا يعطى القياد اذا قل ٥ ست ابي حيدر وامي البتول ٥

وكل ابائه عليهم السلام اقرارهدي وبدور دجا ويجور جود زخوه  
وسحاب علم ماطره وجبال علم راسيه وكواكب شرف ساميه وبكينيك من  
سرفهم وجوب الصلوة عليهم في الصلوة التي هي من شرايف العبادات وافضل  
العبادات وامه عليه السلام ام الحسن ابنت علي بن عبد الله الحسيني  
الحقيقي ذكره الشريف السيد ابو الغنائم وكانت ولادة عليه السلام  
بامل طبرستان في الكلاذح المنسوبة اليهم سنة ثلث وتلمين وتلثا

ذكر طر من مناقبه واحواله عليه السلام

كان عليه السلام منذ نشأ على السداد واحوال الاء الكرام والاجداد وتادب  
في عنقوات صباه حتى برع فيه واختلف الى السيد ابي العباس احمد بن ابراهيم  
بن محمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب صلوات  
الله عليهم وكان وحيد عصر وفريد دهر والحافظ لعلوم العا

عليهم السلام والناصر لفقه الذرية الكرام فاخذ عنه مذهب الزيدية  
وقد اعلما الكلام على طريقة البغدادية وكان قدس الشروح  
في الاصل ماميا فوضح له الحق فانقاد له احسن انقياد واختلف ايضا الى ابي  
الحسين علي بن اسمعيل بن ادريس وقرا عليه فقه الزيدية والحنفية ودوى  
عنه الحديث عن الناصر الحق عليه السلام وكان ابو الحسين هذا من اجله  
اهل طبرستان رئاسة وستر وفضلا وعلم

سيرة وكان عليه السلام في الورع والتقشف والاجتهاد والمقرر الى حد  
يقصر العبارة عنه والفهم عن الاحاطة ونصوف في عنقوات مشايه حتى  
بلغ في علومهم مبلغا منعا وحل التصوف والزهد بحلار ومجا وصنف

سباسة المريدين **وكان** عليه السلام يحمل الحمل من السوق  
الى داره وكانت الشبهه يتشبثون به ويتبركون بحمله فلا يكن لحناً من حمله  
ويقول انا احمل قسراً للهوى وتركاً للتكبر لا لعوان من حمله **وكان**  
قدس الله روحه يجالس الفقرا واهل المسكنه وتكلم اهل السر والعمه وتل  
اليهم ويلبس الوسط من الثياب القصير الى نصف الشافين قصير الكفين  
وكان يرفع بيده قيصه ويشتمل يارار الى ان يفرغ من اصلاحه **وكان**  
يلبس فلسوه من صوف اخضر مبطنه بحشوها بقطن ويتعمهم فوقها بعمامه  
صغرى متوسطة **وكان** يلبس جورباً بحيطه من الخرق ثم يلبس البصيط  
وكان لا يتقوت ولا يطعم عباله الا ماله **وكان** يرد الهدايا والوصايا  
الى بيت المال **وكان** يكثر ذكر الصالحين واذا خلى بنفسه يتلو القرآن  
بصوت شبي حزين **وكان** عنده بالمدحه كثير البكا دايم الفكر متاوه  
في اسائه وربما تبسم او كثر من اسائه قال القاضى يوسف محبته ست  
عشر سنه فلم اره مسعوراً في الفحك **وكان** لا ينفطر في شهر رمضان  
حتى يفرغ من العشا الاخره **وكان** يداوم على الصلوة بين العشاين ويطعم  
في شهر رمضان كثير من المسلمين **وكان** يسلك بيت المال بيده ويحفظه  
بنفسه ولا سقى فيه باحد ويفرق على الجند بيده **وحكى** انه رضى الله عنه  
اشتهى يوماً من الايام لحم حوت فبحث الوكيل الى السماكين فلم يجد فيها  
حوتاً لم يقطع وقالوا لا يريد ان يقطع اليوم فعاد اليه واخبره بانتماعهم  
من قطعه فوجه ثانياً وقال لهم عني يقطع فابوا قطعه فلما عاد اليه  
حمد الله على ان رعيته لا يحذرنه وانه عندهم ورعاياه سوا **وكان**  
قدس الله روحه كبير العلم عظيم الصبح يحكى انه دخل المتوفى ابي عبد الله  
فراى فيه رجلاً متغير اللون يرتعد فزعاً فقال له ما دهالك قال اني بعثت  
لقنلك قال وما الذي وعدوك عليه قال بقره قال مالت بقره وادخل بيده  
في جيبه وناوله خمسة دنانير وقال اشتر بها بقره ولا تعد الى مثل ذلك  
**وحكى** انه قدس الله روحه بسر في طريق كلاس فطلب مطراً له من  
سدار صاحبه فقال هو علي بغل بيت المال فانكر عليه وقال متى عهدتني  
استعير حمل ملجوسي على دواب بيت المال فامر باخراجه وتوفير اكرا من  
ماله **وكان** يصرف عليه السلام من خالص ماله الى بيت المال ما يكون  
موضاعاً لرسالة الكتاب في اول الكتب ويفرجه بين الصدور الى الكبار  
**وحكى** ان شياً من المعشر حمل الى داره لصرفه في مصالح المسلمين والتقط  
منه حبات بعض الدخ الى بعضى لأكبر خاصه فخرم من ماله اضحاف ذلك  
وقيل انه صرف الدخ الى بيت المال **وروي** ان اولاد الامير بابا القسم سكا  
اليه ضيق يده وقلة نفيسه من المال واستاذنه في الانصراف فاطلق له ذلك  
فقال له اصحابه ان ابنا القسم فارس فاره لا يعنى عن مثله فلو اطلق له ما يكفيم  
فقال اني ادر عليه ما نصسه ولا يمكن الزيادة عليه فان الله سبحانه امرنا  
السويعه بها الاولاد والاحباب **وكان** له صدق يتخففه كل سنة بعد مهرماً

روح  
الذي

فلما كان في بعض السنين زاد على اسمه وعادته فسأله عن ذلك فقال  
ان الله سبحانه زادني رقياً ناساً فزدنا في رسمك ولما اراد الخروج سكا عن بعض  
الناس فقال ردوا عليه رمانه كله وامر بان الزشكاته ودفع الاذى عنه الى  
غير ذلك من العجايب الجمه في ورعه وزهده ونفسه **وكان**  
عليه السلام في العلم محلي قد ف بالدبري وحوثاً يهطل بالذات لم يبق في الا  
وقد بلغ فيه الغايه وادرك النهايه **قال مصنف سيرته قد**  
كان عارفاً باللغة والنحو متمكناً من الضرف في منظومها ومنثورها **وكان**  
يعرف العروض والقوافي وقد الشعر **وكان** فقيهاً بارعاً متقدماً في  
مناظرة **وكان** متقدماً في علم الكلام واصول الفقه حتى لا يعلم احد كان  
اقدم منه في العلوم الثلاثة وارجح ولم يبلغ النهايه في العلوم الثلاثة غيره  
وانما تقدم في علم او علمين **وكان** قد قرأ على الشيخ المرسد ابي عبد الله  
البصري ولحقه علماء جميع عصره واقتبس منهم وعلق زيات الشرح باضمار  
عن قاضي القضاة بقراءة غيره **وحكي** عن الشيخ ابي رشيد انه  
قال لم ار السيد ابا الحسين منقطعاً قط مع طول مشاهدتي له في مجلس  
الشاخ **وكان** لا يخلب ان لم يخلب وكانا يستويان ان لم يظهر له الرجحان  
وذ **وكان** بعض من صنف في اخباره ان الصاحب الكافي قال ذات ليلة للحاضر  
ليذكر كل واحد منكم اسببه فذكروا فقال اما انا فامتنى ان يكون السيد ابو  
الحسين حاضراً وانا اسأله عن المشكلات وهو يبينها لي بالفاظ الفصيحة  
وعبارته المليحة **وكان** فاسقاً الى ارض الديلم **وحكي** ان هوديا  
متقدماً في المناظرة والمجادلة قدم على الصاحب فاتفق انه حضر مجلس  
الصاحب فكلم اليهودي في النبوات حتى اعجزه وانفجها فلما قام من المجلس  
ليخرج قال له الصاحب ايها السيد امهد انك اوتيت الحكمة وفصل الخطاب  
**وحكي** عنه قدس الله روحه انه قال عزمت على ان اسافر  
الى الاهواز للقاء قاضي القضاة ابي احمد بن ابي علان وسماع مختصر للكرخي  
عنه فانهيت الى الصاحب ما وقع في قلبي فكتب كتاباً بخط يده واطنبت  
في وصفي ورفع قدري حتى كنت استحيي من ابيصال ذلك الكتاب فواصلت  
الكتاب الى قاضي القضاة فقال مرحباً بالشريف فاذا ما افتتح المختص ولم  
رد على ذلك ولا زارني بنفسي مع تقاعد عدي عنه ما الغد ولا زارني لحد ام  
اصحابه فعلت انما اعتقد في كتاب الصاحب انه صدر عن عناية صادقة لاعن  
حقيقة فتحدثت عنه حتى كان يوم الجمعة حضرة الجامع بعد الظهر وجلس  
غاص بكبار العلماء فتد كان الرجل مقصوداً من الا فاق فسئل القاضي ابو  
احمد عن مسئلة كلاميه **وكان** لبي ابا هاشم فقلت لما توسط في الكلام ان  
لي في هذا الوادي مسلماً فقال تكلم فاجاب **وكان** الكلام وحقق عليه الط  
ثم اوردت اسؤله عرقت فيها جبينه فامدت لاهين مخوي فقلت بعد ان  
اظهرت المسئلة يقف على فضل القاضي **وسئل** في الجنبه عن سئل  
في اصول الفقه فلما انتهى السائل ما عنده قلت ان لي في هذا الجو متفساً فقال  
القاضي والاصول ايضا فحقت تلك المسئلة على ذلك الشيخ فظهر ضعفه فاجتهد

لبات

**وسئل** شيخ عن بياره عن سئلة في الفقه فقلت ان لي في هدي  
 القطيع شاة فقالوا والفقه ايضا فاوفيت الكلام في تلك المسئلة ايضا حتى  
 تعجب الفقهاء من تحقيقي وتدقيقي فلما ظهرت المسئلة كان المجلس قد انتهى  
 فقام القاضي من صدره وجاء الى جنبتي فقال لابيها السيد نحن ظننا انك  
 الصدر حيث جلسنا فاذا الصدر حيث جلست فحنالك نعتذر اليك من نقصنا  
 في بابك فقلت لا عذر للقاضي مع استغناؤه بي مع شهادة الصاحب بحقه  
 قال صدقت لا عذري ثم عادي من الغدي في داربي مع جميع اصحابه وبالغ في  
 التواضع فحضرتة فقرأت عليه الاخبار الودعة في المختصر فسمعها بفرأته  
 وامدني باموال من عنده ورددتها ولم اقبل شيئا منها وقلت ما حستك  
 عافيا مستتمها فقد كان حضره الصاحب او فاحا لا واسهل منا لا ولم يكن  
 هناك نقص في لفظ ولا تغريب في لفظ ففارقته فستعيني مع اصحابه  
 مسافة بعيدة وتأمنوا على مفارقتي **وله عليه السلام**  
 التصانيف المحمدي فيها في الاصول كتاب النوات وهو يدل على غدارة  
 علمه في الاصول ثم في الادب فانه بين المعارضات التي عورض بها القرآن  
 الكريم وكشف عن ادحاضها وابان عوارها بكل وجه وسلك في ذلك  
 من طريقة علم الادب ما يدل على علوم من لفته وارتفاع درجته **وله**  
 في الاصول والتبصر كتاب وله في فقه الهادي عليه السلام كتاب التجريد  
 وشرحه اربعة مجلدات استوفى فيها الادلة من الاثر والنظر وحسن فيها كل  
 الاحسان وله البلجيم ايضا في فقه الهادي عليه السلام وله في فقه نفسه  
 الا فاده مجلد والزبادات مجلد علق ذلك اصحابه عنه وفيه كل مسئلة عجيلة  
 وقوى غريبة ولهذين الكتابين شرحين شروح وتعاليق عدة ومهما  
 طلبت الغرائب فانها توجد في فقهه عليه السلام متوصفة **ولقد**  
 حكى لي بعض اصحابنا الواسليين من ناحية العراق وهو الفقيه الفاضل  
 الحسن بن علي بن الحسن الديلمي النخعي رضي الله عنه انه بات ليلة من  
 الليالي ومعه رجل من الصالحين فبات ذلك الرجل يعبد الله عند وجع  
 والسيد المويذ بالله بالقرب منه فلما طلع الفجر قام المويذ للصلاة فقال  
 له ذلك الرجل ايها السيد انصلي بغير وضوء فقال له اني في هذه الليلة سبعا  
 وقد استنبطت سبعين مسئلة ولقد كان علي عصب يعجبون من تحقيقه  
 وسددة فقلت لا عجب من امر الله يؤتي فضله من يشاء ولذرية الرسول  
 صلى الله عليه واله وسلم المزية على من عداهم والفضل على من سواهم  
**ولقد شهد** سمعت شيخنا الفاضل العالم محيي الدين  
 محمد بن احمد بن الوليد القمي الصنعائي رضي الله عنه يحكي ان السيد المويذ  
 بالله قد ساء له ما توفي واقبل الناس الى اخيه السيد ابو طالب عليه  
 السلام يسالونه فقال له قائل اين كان هذا العلم في حياة السيد ابي الحسين  
 فقال او كان يحسن ان اتكلم والسيد ابو الحسن في المياه مع ان علم السيد  
 الى طالب عزير وفهمه حم كبر على ما يحكي ذلك **وروي** عن اخيه

عليه السلام اتقول بامانة اخيك فقال ان قلنا بامانة زيد بن علي فما المانع  
من القول بامانة اخي فانظر كيف شبهه عليه السلام باعلاء الائمة قدراً واغترافهم  
علماً لانا قد بينا انه اقام خمسة اشهر يفسر سورة الحمد والبقرة وذكرنا غير ذلك  
**قال مصنف** سيرته وسمعت الشيخ ابا الفضل بن شروين رحمه الله  
يقول دع ائمة زماننا ائمة الشك في الائمة المتقدمين من اهل البيت وغيرهم  
هل كانوا مثل هذا السب في التحقيق في العلوم كلها ام لا **وسمعت**  
القاضي ابا الحسن الرواسي يقول ليس اليوم في الدنيا اسد تحققاً في الفقه من  
السيد ابي الحسين الهادي **وحكي** ان المويد بالله سئل عن العلاء  
الثلاث بلفظة واحدة في مجلس الصباح فكله القاضي ابو القاسم بن كج  
وكان امام اصحاب الشافعي وآل الكلام الى جميع من حضر من الفقهاء فانقطعوا  
في يده فقال له الصباح يقال لا علم لطائفة فيهم هذا الاسد يعني المويد بالله  
**وحكي** انه ورد عليه من كلام مسابيل صعبة على اصول الهادي فاجاب  
عنها وهذه المسابيل موجودة فقال الصباح لست اتعجب من هذا الشريف  
كيف اتى بهذه المسابيل وانما اتعجب من رجل نكل كيف اهتدى الى مثل هذه الاسئلة  
**وكان** له عليه السلام اصحاب فضلاء نخبها من اهل البيت عليهم السلام  
وغيرهم فمنهم السيد الفاضل العالم الموفق بالله ابو عبد الله الحسين بن  
اسماعيل الحسيني الجرجاني عليه السلام وهو ممن له النصايف الرايعة الفايقة  
في علم الكلام وغيره والقاضي ابو الفضل زبير بن علي الزيدي وكان من بيت  
العلم والرياسة ومنهم ابو منصور بن سيبه العواردي والشريف مالك بن ابي  
الحسين احمد بن ابي هاشم محمد بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن احمد الاعرجي  
بن محمد بن الحسن بن علي بن محمد الاشرف بن علي بن الحسين بن علي بن ابي  
طالب عليه السلام الخارج بعدة بلحا سنة سبع عشر واربعائة والشريف  
ابو القاسم بن زيد بن صالح الزيدي والشريف محمد بن زيد الجعفري ومن  
اصحابه في الزهد والعبادة الشريف ابو جعفر الزيدي وكان قد استنداه  
غير مرة لبيت خلفه فاني ولم يجبه لاستغاله واقباله على زهده ومراحمته  
النفية ابو القاسم بن بلال وهو الذي هذب مذهبنا وهو الذي جمع الافادة  
والزيادات ومنهم ابو بكر الموحي القاضي قرا عليه فقه الزيدية ومنهم  
القاضي يوسف الخطيب وابو الحسين الاسكوي ومراحمته ومتابعيه  
ابو علي بن الناصر خلفه بجيلان وعاد الى آمل بالاحر وقالوا لا تحبوا الى  
فارقت المويد بالله من غي اذنه لا والله لم اخرج من عنده الا باذنه واذا  
اوتى بامانة ولا اعرف في هذا الزمان رجلاً افضل منه ومنهم ابو عبد  
الله بن الحسين بن محمد ساه سر محان **وفي الحكاية** انما  
عليه السلام كان في بعض الليالي يطالع مسئله مع المجره الدهرية فاستشبهته  
عليه جواب مسئله فامربا بخادم مشغله وقصد باب قاضي القضاة بعد قطع  
من الليل وهدو الناس والاصوات فاجب قاضي القضاة بحضوره فاشتغل

خاطره وهيا مكانا وجلس فيه حتى اذا دخل عليه وجاراه في تلك المسئلة  
انفتح له جوابها واتضح لديه ما كان منها قال له قاضي القضاة هلا اخذت الى الغد  
وتغيبت في هذا الوقت فقال المويد مخضبا من كلامه متعجبا ما هذا الكلام مثلك  
اجوز لي ان اسيت وقد استكلت علي مسئلة ويكنيني ان اجهد في حلها فاعند  
اليه قاضي القضاة وقال انما ذكرت هذا الكلام على الرسم الجاري من الناس  
وطيب قلبه وعاد الى منزله **وحكى انه** وقع بينه وبين قاضي القضاة  
وحشة واسمراده بسبب مسئلة الامامة فتقاعد علقا في حدود شهر حتى  
ركب اليه قاضي القضاة وقال له قد بلغك حديث جدك الحسن بن علي واخي الحسين  
وقول الحسين لولي ان الله فضلك في الس على حتى اردت ان يكون السبق لك  
الى كل مكرمة لسبقك الى فصل الاعتذار فاذا قرأت كتابي هذا فاسبق الى ما كتب  
الله لك من حق السبق والبس نعلك وقدم في العذر والصلح فضلك قال المويد  
بالله قد اطاع قاضي القضاة ايضا فصل سهمه وعلمه وعلم يقتضي ما اراده الله  
من سهمه واعتقنا وطالت المخلوة والسوة بينهما وكاد الصاحب يقول الناس  
يتشرفون بالعلم والشرف والعلم والشرف يتشرف بقاضي القضاة والشرف  
ازداد شرفا بالشريف ابى الحسين وكاد الصاحب يعظم كل الاعظام وكانت  
يمينه للسيد المويد بالله وبساره لقاضي القضاة وكان لا يرفع فوق المويد  
بالله احدا الى ان قدم العلوي رسولا من خراسان وكان محشما عند السلطان  
ملك الترك الخان الاكبر مجلا عنده حتى ان الصاحب استقبله فلما دخل  
عليه اجلسه عن يمينه فلما دخل المويد بالله مرادة عن مكانه فتخبر فاشار  
اليه الصاحب ان يرتفع الى السريب الذي استند اليه الصاحب فجلس المويد  
بالله الى السريب وجلس في الهست الذي كان عليه وكاظمه **وكان**  
**عليه السلام** يزور الصالحين فيلضع عن رجل صلاح في بعض قراة  
ديارات فمضى لزيارته في جماعة من اصحابه فلقية الرجل خارج موضعه  
وكان لا فواسق له الا ما سجد من اغصان الشجر ولا يتوسد الا جرتي علمها  
فقال مالنا فواسق ولا مكان يجلسون فيه فقال عليه السلام لو كان لك قرص  
او حلة لما رفاك فالملوك كثير واكثر هل العالان فلسطين وروهم ولا نهم  
اهلا لذلك **وكانت له عليه السلام** كرامات تشهد لها  
بالفضل فمنها انه كان في اليوم الذي اسرق فيه قدس الله روحه قصده رجل من  
القبيل ولعله قد دعا عليه وسال ربه ان يسلب الاكله على يد به فعن قريب  
اسودت بياة ووقعت بينهما الاكله حتى ذهبا **قال مصنف** مسوقة  
وقدس الله روحه وسعدت جماعة علكي ان يندار وزيرا لكما الى الفضل التاييد  
لما اخبر انه احترقت داره هو سم في الفتنة التي كانت بها سبب احراق مشهد  
الناس بأمل قال ان هذا القاضى الكاذب خرب داري يعني بذلك المويد بالله  
فانزى ذلك الى المويد بالله فلم يسمع فشهد بذلك جماعة فقال عند ذلك اللهم  
خذة مقاجة ولا تترنقه الشهادة عند موته فعن قريب مات نعتة ومهاجاة

عن السيد  
الحسين (٧١)

بعثت كان جالساً فاستلقا على قناه فاذا هو ميت من غير وعيه ولا توبة **وروي**  
زيد بن الحسن الاسدي الجرجاني ان عياض التخلي حضر مجلساً بجرجان جرى  
فيه ذكر الويد بالله وذكر بعضهم ان الله سبحانه يعينه على الحق وينصره فقال  
العياض التخلي بنت من الله يعينه فقال عقيب هذا القول اوجعني بطني  
وبلوت بطنه وعاد الى داره ومات في تلك الليلة **قال** **وسمعت** هذا السيد  
يقول ان ابا عبد الله عليه السلام القصار الجرجاني حضر مجلساً بجرجان في ايام الامير ملك  
العالبي فذكر بعضهم ان السيد ابا الحسن الهروي انما يطلب ما ينفع الدنيا وليس  
بجعل الله سبحانه فقال ابو عمر كذا ذلك ابو علي بن ابي طالب كان يجاري معاويه  
وعائسه لله نيا لا لاخره وفارق ذلك المجلس وعاد الى داره فبلغ في الوقت وما  
بعد ذلك من داره ومات من تلك العلة **وكان عليه السلام**  
في المشجاعة وثبات القلب في المحل العالي فان في الحكاية ان شوزيل لما سر  
عليه السلام اجمع المسلمون عنده وسالوه ان يفرج عنه فاحذر جوشنا قال احصوا  
هذا الموضع التي اصابها المرقاق من هذه العوشن فبلغ نيفا وثلاثين موضعاً فقال  
من يثبت في المحرك هذا الثبات كيف يفرج عنه ويخلي سبيله **وروي عن**  
بعضهم قال سمعت شيرا سفار يقول لولي وقوف الويد بالله يوم حرب آمل مع  
حسنين رجلا من الناسين لم يخلص معنا الا اليسير وكان شيرا سفار بعد  
الويد بالله لخص مائة رجل ٦

## ومشعره عليه السلام قوله

٦ تهلك ب اخلاق الرجال حوادث ٦ كان عيب السبك يخلصه السبك ٦  
٦ وما انا بالوكيل اذ الله اميني ٦ ومن ذا من الايام ويحك ينفلت ٦  
٦ بلا في جيباً بعد حيث بلوته ٦ فلم العار غديداً ينهيه السبك ٦  
٦ وحسبك كما يقود الاميتي ٦ فخط خطه حكا وما عقوق الحنك ٦  
٦ ليعلم هذا الدهر في كل حالة ٦ با في فتي الضمار اصبح يحتك ٦  
٦ بما في ايام كرام اعزة ٦ مراتها اتي يحيط بها الدرك ٦  
٦ فما ببلغ مدرك بالله يبلغ شام ٦ وان بك سياتاً فحايته الترك ٦  
٦ فلا يرتهم باصلاح ان شمت خلت ٦ ولا يرتهم وكس ولا وعدهم افك ٦  
٦ هم رامت الامراب في كل مشهد ٦ سكونك ولحمك ثم كندة او عك ٦

## وقال عليه السلام ما ج الصاب

٦ سقى عهد ما صوبت من المزن هائل ٦ يحثي بها تلك الربا والمنازل ٦  
٦ منادى لبحر الوصل فيهن طالع ٦ يغثي ويخمر الاجر فيهن آفل ٦  
٦ ومربح للهو بين ربوعها ٦ مسارحة ما نوسة والمتاهل ٦  
٦ وبابن حكمت ايراد صفا رقبها ٦ غداها حياها الوشي طل وابل ٦  
٦ وكل مهات ساقه الارض قرة ٦ كان التلع البرق منه مشاعل ٦  
٦ سحرنا عطا الله في عرصاتها ٦ وعقلنا فيها عزال مغازل ٦

وطابت بها الايام اذ سمحت لنا ، وباسمحت والدهر عنهم غافل ،  
 وكان مشائى عادلا لعاذلي ، وليس لها في ان تعاتب طابيل ،  
 نعمنا بها لم نعرف البوس والاسي ، فلا ليل منعاب ولا الوصل راحل ،  
 كاني اعزى بالصبا بتركها ، وسنا بيننا الواسي ولج العواذل ،  
 ليا لي عينا الوصل فيها فزيرة ، كل ان دمع الهجر اخرق هامل ،  
 واذا لمسي للغانيات صايد ، ولي حولي ربات الهال حبائل ،  
 اجزيرة آري صبرة وصباية ، هما شيم رضى بها وشمايل ،  
 الدان بدا للشيب بين مغاري ، اساطير لم تنهض لهن انامل ،  
 وللاش عيني حيث كنت تنكبت ، وللم حولي حيث سرت قنابل ،  
 اتانا الدمع الغضبي ثور عفير ، فجاء به الفس من العي حائل ،  
 اذا حاول الضلال اشغاف امله ، فمن دون ما ينبغي من الصوم حامل ،  
 كذا من ييوس العاجب القم اطل ، تتم له النجاء وتذكر القضايل ،  
 ولما اتى النير من خدمته بابه ، تفسك حتى ليس ينجوه باطل ،  
 عذا سيفه الضمان في الله مصلتا ، علمك الجوزاء منه العرايل ،  
 وفصل خطاب له تله اوائل ، اذا عن لم يسمع بهجيات وائل ،  
 تليج عنه دوة الدين والهدى ، وسخط لردى من وقعة مضائل ،  
 دعا دعوة لله جرد سيفها ، فللف منها حيث شاء زلازل ،  
 ولما شكت ارض الجبال خطوها ، ولادت به حين اعترتها العوايل ،  
 واذرت دموعا مثل نابله الذي ، بغض وهل تعني الدموع الهوامل ،  
 دعا نحوها عزما كالبرق دونه ، وكل ليد السيف والسيف قاصل ،  
 فشق ظلام الظلم عن وجهها ، ولم يبق فيها عن سنا العدل عادل ،  
 واوضح فيها للنجاة دلايل ، وقد عرفت تلك النهى والدلائل ،  
 ومن قبل ما حكيت في كل مارق ، اقام مقام الروح منه المتنازل ،  
 صوارم واصلن الطلى فالعيا ، وان قصايا المهفات فواصل ،  
 وشرفت من انقب سيوفك منهم ، ومن قبل مالا قوة بطوى المراحل ،  
 وليس لهم الا السيوف منازيل ، وليس لهم الا الخوف من راحل ،  
 الا ايها ذا صاحب الماجد الذي ، انا مل لو كانت تشير الى الصفا ،  
 واعنيت حتى ليس في الارض معدم ، واعطيت حتى ليس في الارض آمن ،  
 وكمر لك في ابناء احمد من يد ، لهما علم يوم القيمة مائل ،  
 اليك عهيد الجسد سارت ركاهم ، وليس لهم الا علاك وسائل ،  
 واعطيتهم حتى لقد ساموا الهى ، وعاد من العذل من هو مشايل ،  
 واسعدتهم والنفس لولا اناجم ، واعزتهم والذل لولا انشامل ،  
 فكل زمان له تزيينه عاقل ، وكل ملج غير مدحك باطل ،  
**ولما قال احمد بن محمد الهاشمي العروف بابن سكره**  
 ان للخلافة عدكانت ومزبدات ، معقودة بقى من آل عباس ،  
 اذا انقضى مر هذا قاموا خلائف ، ملاحات الشمس وامتنع على الناس

عليه السلام  
عنه وضع فيه

فقل لمن يدعيها غيرهم سفيهاً لو شئت رويحت كرب الظلت بالياس  
فاجابه السيد المويد بالله قدس الله روحه في حال حدثه  
قل لابن سحر يا بطل الله عباس اخذت خلا فتكم منكوسمة الرأس  
امّا المطيع فلا تخشى بؤادة يعيش ما عاش في ذل وانعاس  
فالهد لله ربي لا شريك له خذ ابن داغي بتاج العز في الياس

## بعثته عليه السلام ونبك من سيرته ومبلغ

كان له عليه السلام خرجات احدى ايام المصاحب في سنة ثمانين وتلك المائدة  
وبني الخرجة الاولى والخرجة الثانية سنوا وفترا وبابيعه الجليل والديلم وعار  
الناصر ابو الفضل ومال اليه ناصر الجليل كونه من اولاد الناصر عليه السلام وات  
كان لا يد الى المويد بالله ولما خرج عليه السلام ووافي جيلان ونزل قرية من قراها  
يقال لها حومة في حدود جيلان وبقي اياماً واجتمع اليه نحو سبعين رجلاً ثم خرج  
نحو هوسم وانتهى بعد ذلك الى قرية تدعى عاكه كاهات فدخل عليه من الغدا سمي  
حوي الديلمي مع زها سبعة رجل فتقوى بهم وانتهى الى كده قرية بقر هوسم  
واقام بها حدود سبعة ايام وكانوا لا يزلون الى الحد الا باذنه وطيبة نفس منه  
ولا يثنا ولون من ثمار الحد الا باذن مالك فلما كان يوم من الايام لم يزل للناس  
الى وقت الظهيرة وكان يكتب وصاياه في كتاب وصيته ثم يبرئ للناس وخرجه نحو  
هوسم بعسكره فاستقر شوريل الابدحجا وزنه كسكحاب واستقبله سوريل بعسا  
واحدة في الحرب وانفجوا وقد غلبهم المويد بالله وقتلهم وانهم شوريل المويلا  
واستولى المويد بالله على هوسم وبقي بها سنة واحدة ثم قصد سوريل من جيلان  
وحارب بهاب هوسم وانحاز عسكر المويد بالله وقتل منهم ثمانون مسلماً لا يرى  
التولي على العدق مع عدة من الفساق واسر المويد بالله وحمله الى قرية في داخل  
جيلان يدعى كليم فبقي في جيسه اياماً والمسلون يسالونه اطلاقه ماى وقال  
انه قتل خازني وصانع بسبب تلفه خمسة وعشرون الفاً من الدراهم حتى جاء  
الاسمى وانكر النجوى ومن هذا المال فغلى سبيله وافرح عنه واطلقه  
ورجع المويد بالله الى برحان واقام بها وادى دأكى من مال الصمان عشرياً  
الف درهم وادى المويد بالله ثلثه الاف درهم وترك شوريل الذين ثم عاد  
المويد بالله الى الري ثم امتد الى آمل واقام حتى وردت عليه الاعمال من جوه  
الجيل والديلم سدل النصر له باموالهم وانفسهم فتقدم عليه السلام حتى دخل  
برحان فسارع الناس الى لحاقه ولم يتخلف عنه من له دخل فاسعت عليه السلم  
نحو هوسم وابوزيد الشاسري امير عليها وشوريل كان بطبرستان وبلغت  
عدة عسكره عليه السلام سبعة الاف رجل فلما احس ابوزيد الشاسري باقبال  
المويد ترك هوسم وانوى الى موضع يقال له كلو فنبه المويد بالله وحاربه  
وهزمه من هناك فمضى ابوزيد الى ملك الديلم وقتل من عسكره مقتله عظيمة  
واخذ اسلحتهم الى حد وثلثه الاف ثم رجع المويد الى هوسم واقام بها  
سنتين ثم عاد الامير ابوزيد من ديلمات واطهر التوبة والنسك ثم سار  
المؤمر الى الامير الى زيد وقالوا له ان ابنا الحسين البارون ليس مناصري وانما

فأصابه من عطائنا وحملوه على مخالفته واجتمعوا حتى لحق الويد بالله  
المفارقة هو سم نبت فيهما مقدارة من بين والهجوع الى جيلان فلما قدم جيلان  
اقبل اليه شيئا شفا به بخله ورجاله وعاونوه وورده الى هو سم نبت فيهما مقدارة  
شهرين ثم قوى الامير ابو يزيد الشاذلي وآل الامير الى ان التجا الويد الى جيلان  
واقام به مخاف عند الملك باي شجاع ثم اتفق ابو يزيد الاموال المجر على اهل  
جيلان حتى اعزى له شيئا شفا به وخالف الويد بالله وخالفه القوم اجمع حتى  
خالفه ابو شجاع ايضا واخذ اربعين الف درهم واعتذر بانته خشي ان لا يتم امره  
وحجج الى الرب ويؤوي المال ولحق الويد بالله الى مفارقة جيلان وامتد  
الى الري والشمال

فدوت من العداة الى العداة ٥ وكنت عدة منهم من المقات ٥  
لعدايت طنولي عند قوم ٥ يدون محاسني من سيثاني ٥  
هيجون العواة على هيجان ٥ وهم شئ لدى من الغوات ٥  
ولحق الامير ابو يزيد هو سم الى ان خرج عليه ابو الفضل الناصري وحاربه  
وهزقه واقام هو سم اربعة اشهر وخرج الامير ابو يزيد الى الري الى الويد  
بالله واظهر التوبة واعتذر اليه وصالحه وواعدة انه اذا عاود هو سم اعانه  
على محاربه صاحب طبرستان ثم رجع الامير ابو يزيد الى هو سم وملكها اياما  
ثم ابا الفضل بن الناصر جمع عسكرا وقصد هو سم وهزم الامير ابو يزيد  
والتجاء الى جبل عصبي فبعه ابو الفضل وحاربه وقتله ثم ملك ابو الفضل بعد  
ذلك هو سم اربعة اشهر ثم ان آل الشاذلي بعثوا رسولا الى الويد وقالوا ان  
قتل ابو يزيد فنحن نعينك على مرادك فالحق بنا فاقبل الويد بالله الى ديلان  
وصالح الاستعداد بهم ملوك بعض حمال الديلم على ان ينظر بهم الى اوس  
وسلمت له قلعه وارقوا به وبقي على ذلك سنين الى ان نحو امل وصحبه ملكيا ابو  
الفضل صاحب هو سم مع الكبار الاما من الجبل والديلم وصحبه الاسعدان الكوفي  
بابي جعفر وولده المصالح الويد المسمى حسرو شاه بن ابي جعفر صاحب الرويان  
وصحبه جميع اصحاب الاطراف من ولاة الكلاان والديلمان سهلها وجبلها فذا  
من اهلهم ونزل في الساحل ووطى عساكر امل على الهزيمة وكان الوالي بها من جهة  
الامير وايوس ابو جعفر محمد بن الحسن الناصر وكان فيها من الامرا حفني بن باي  
والعباس السامي والاصفهيدي بن اسفا فخرج الويد بالله من  
اهلم الى باب الموي امل وكان الراي ان ينزل بباب امل ولا يحارب مع تعب  
رجالته فاستجمل وبادر الحاربه وانهم الاكراد والامراب من عسكرا امل وتفرق  
الجبل والديلم واحسوا بالظفر حتى ان الشيعة استقبلوا الامام ينشرون  
وليسيتشرون وكانوا لواتق بالظفر وكان قائد مقاتل الويد بالله يسعي  
رسكا من كبار شجعان الجبل دخل محلة بمحاده من اول البلد فاصاب قنوسا  
وبهضته التي كانت على راسه طرف صفايح منصوبه كلفا لمطريديعا بالطير  
كاولا فنزلت البهضة عن راسه فانتهن البهضة جيلي من البغاه فري موضع  
الانكشاف بمنزلة اوق فاصاب اصل اذنه فسقط عن دابته ورفع حشده اصحابا

الناصراني جعفر تكلفته تكلفتنا حسنا وردنا بقره الى جيلان تقربا الى الجليل  
فأكل الامر الى ان انهم عسكر الويد بالله وبعطوا انذاسهم وكانت السبب في ذلك  
على ما يقال انه عليه السلام كان في عسكره من ان يرموا اهل البلد وات  
بعضهم وان يستعملوا النار في دورهم فلما عرف ابو جعفر الناصر انه امن  
الطبرية وعرف ان التعصب غالب عليهم وانهم لا يعدون كثرة وكانوا يطاردون  
والسكا في كل جهار فاقبل على العوام وقال لا ترون هذا العلم الابيض الذي  
اقبل عليكم السن يردون رفع دينكم من رعي منكم بغير هذا احبي له بصيانه  
داره عن التور والبول وعرف ان هذا امن اهتم ببيت عند الطبرية فجعل يحتم  
لهم على الشيوخ ويعومهم ويغريهم بهم فاحذت الطبرية في الرعي وكسروا  
الاساس ووقعت الهزيمة العظيمة في رجال الويد بالله حتى بقي وحده بلا  
سايه ونهب بيت ماله فقال رضي الله عنه لبعض نقيبائه ما الذي فقال المنيب  
انك بنفسك فقد هربت العساكر فقال له انظر في مقدمة عسكرنا فقال ليس  
هناك غير الكسا الى الفضل الشايب وشيرا سفار فقال لا سبيل الى الرجوع  
فان ابا الفضل معدود لحسن مائة رجل وشيرا سفار كذا فكيف اولي وبين  
يدي الف قتال لارحالة معهما وهما ايضا بصرفات فلما انصرف الكسا ابو الفضل  
فقال لما اخرج في دعة الله لا مولاك ولا صاحبك فقال اذا كانت هناك شيرا سفار  
فلا يحل التولي فعاد ايضا شيرا سفار منهزما يقول اخرج يا كسا يا كسا يقول  
اي موضع اولى بالاستشهاد من هذا الموضع ولولي اني اخاف الا اقتل على الكسا  
واوس واحل الى فانوس وهو اللعين سجد الاعتقاد فيسلك معي سلك الاستقام  
ومثل في وبعد بي باواع العذاب والالم اخرج من هذه المكاتب فقال له  
ولان تغود سالما احب اليها من ان تستشهد ها هنا فركضوا فراسهم  
مكفونون وبجونه فحصل تلك ساحل البحر على شطرنهم ولحق به جماعة من  
المنزمية وقد تعبوا وجاعوا وفيهم جرحا فقال الويد بالله هل فيكم من  
يقضنا ديننا فاخرضه رجل كان معه دينار فبعث بعض الحاضرين الى  
قضية بمر به وقال اطلب شيئا من الحلال يستريح به هذا لولا الجوع ودخل  
الرجل واشترى من فيشكات الغريه شاه مسلوخه وشيئا من السم والعل  
وجملة من خبز الارز فامد بتقديرها الى الجوع وقدم الى نفسه رغيفا واحدا  
وتناول نصفه وقام الى الصلوة حتى اصبح ولحق به المنزمية واقتلوا بعض  
ابو جعفر الناصر ن هاهنا على ثلثين رجلا وجعلهم في اقفاص من صفائح واحد  
هم نحو جرحان الى قابوس فقتلوا هناك وكان قتل ثمانية عشر رجلا من  
الثابتين فمضى ابو جعفر الفارسي البزاز والد الشيخ ابي طالب وكان من  
اعيان الشيعة الى الشيخ ابي عبد الله الحماطي واستفتاه في معنى هؤلاء  
القتلى فقال يدعون بئيا بهم فانهم شهداء وذلك امام الزمان بعد  
الناصر لعق عليه السلام خذ الناصري سنة ثلاث مائة مستوى وهذا انما  
ظهر في سنة اربع مائة مستوى وفي كل مائة عام يخرج امام الى هذا الامر من

آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم قال كنت أعلم هذا لأبي سالتك لرفع الخلاف  
 وحذرنا من العامة فأنهم يقبلون منك وخرج ودفعهم بئبأهم في طريق الكسائي  
 يعرف قنورهم بقبول الشهد استوهم تلك البتة من صاحبها فوهبها **والمبلغ**  
 المويد بالله إلى ناحية كرو احد حس وساه بن الاسفندار في مخالفة المويد بالله  
 واصعد رجاله إلى هضبة هناك حول العمار وحصل عسكر المويد بالله ودهم كانهم  
 في حلقه وحصار وليد فيهم صاحب نرس وسلاح ورفع النوم راسهم واحد واربع  
 يطلبون القتال ويظهر من العداوة فاستغل قلب المويد بالله وقال انظروا إلى  
 هؤلاء الظلمة وإلى انفعالهم لا يمكن السكوت اليهم ولا الاعتماد عليهم وعلى مواثيقهم  
 فجهتوا نحوه رسولاً وطلبوا المواثيق والرهائن على ان لا يجلبهم قط وان يسلم  
 قلعه وارفعوه منهم فسلم ابنته اباً القسم منهم على ان يردوه اليه متى سلم القلعة  
 منهم وشرط عليهم ان لا يجسوا عندهم غير اسد الى القسم ثم انهم نقضوا العهد  
 وحسوا مع السيد الى القسم جماعة فخرج المويد بالله مع ثقات الاسفندار  
 ليسلم القلعة منهم فلما بلغوا كلاً رطلوا ان الله باله لا يكونون من تسليم القلعة  
 منهم فانصرفوا فلما بلغ المويد بالله إلى صحرا يكاد استقبله المسمى اما  
 جليس العجائب من ناحية قلعه يدار مع عسكر حراد ليقبض على المويد بالله من  
 قبل الاسفندار ولم يملكه من سلاح ما جندة فاتفقوا ان يذبحوا سيدهم النصارى  
 طهرت مع جميع كثير فوجه ابو جعفر الحاجب على عقبيه وعجزوا على التفرص له فلما  
 دخل المويد بالله دليماً وعرف القوم انه يريد تسليم القلعة استدعوا اباً  
 القسم اصهد بك كلاً وبابعد على الموضع المسمى سكا يشته واستقبلوه بحال  
 وانهم رجال السيد ثم ان المويد بالله وكان عامه اهل طبرستان نظروا صغوبهم  
 فخطوا في تلك السنة عقيب هذه الوقعة قحطاً عظيماً حتى صار اهل طبرستان  
 ولهم ولو قرب ادراك الخلة لما اكثرهم جوعاً ثم وقع الوفا عقيب القحط  
 فمات خلق كثير كل ذلك مشوم البغي ولهم في الاخرة عذاب شديد فاما  
 قابوس فان الله قتله شرفته واما ابو جعفر الناصر وحمى بن بابي والعباس  
 السامي والاصفهيدي بن اسفندار وغيرهم من تولى امر تلك الحرب وسائر العسكر  
 فماتوا واهلكوا مشوم البغي فلما ولي موجه صالح المويد بالله على ان  
 يودي الى المويد بالله كل سنة الف دينار وجرا على ذلك اياماً حتى ظلم اسفندار  
 اهل كلاً ونواحيها فتقدم اهل ايوار ومن قدام شالوس على المويد بالله واتمسوا  
 منه الا انها اليهم ليعينوه فلم يجب واعتل بان لا يتق بوفائهم ولا يجمل على  
 فايدة وينقطع عنه مال الصلح الذي يهتد اليه متوجه في جوارهم عادوا  
 ثانياً وثالثاً حتى اقبل الصيف فقام الى المويد بالله عامة اوليا الاسفندار  
 واکا برهم كاي القسم اللؤلؤي واي جعفر وسائر اهل كلاً وسائر النواحي والكر  
 الامر فزضى وقصد نحو كلاً فورد عليه عسكر موجه من طبرستان  
 فقال المويد بالله لا بد الا برباني القسم تأهب للقتال فذهب وتأمم القوم  
 وانصرف وقال لا طاقة لنا بهؤلاء القوم فأنهم كالحمل الاخضر فجد المويد بالله في الامر

وقال لا بد من المثال فعاد الامير ابو القاسم الى موضع يد عا د شتيرير ووقع  
على القوم بمناوصة فانهزموا واسر جماعة من الامراء والقواد ونهب العسكر وقتل  
منهم مقتلة عظيمة وقبضوا من اموالهم واسلمتهم شيئا عظيما وجعلوا اسم  
الوئيد بالله يقولون يوم بيوم بعنود انا ان رجعتنا في ايام وابوس من باب  
امل فقد رجعت من باب كلاب على اسوة خال **ثم ان المويد بالله**  
كان متوجها بعد ذلك بكتاب حسن مشهورا بفتح وايات وامثال واخبار  
وفصاحته على يد النور ديار في كل سنة ثم حدث من بعده فتنة طبرستان  
وتعصب النواصب على الاشراف والشيعة وكان ينصر عامة اهل طبرستان  
بها سيف الدسوري ويعضدهم وكان واليا على كل مرقد متوجها واشتد  
ذلك حتى قذم الشيخ ابو القاسم البستي امل من الري واطلر التعصب للشيعة  
في محال التذكير وسئل يوم الغدير عن الفضل يبي على صلوات الله عليه  
واي بكر فقال مثل علي كمثل كون حديد لم يمشد يتيق ومثل اي بكر كمثل كون  
فيه حمزوم وانجاس واقدار ثم غسل غسلا نظيفا وذلك لان عليا عليه  
السلام لم يشرك بالله طرفه عين وابوبكر كان مشركا اربعين سنة وانا بري  
من الظلم الكفر وطهر من الشرك فغاط النواصب هذا المثل بوقوف البطل  
العامه وكانت في البلد متفئة لم يكن له عند العامة سوق تكن بالي اسحق المصار  
ولما بلغه هذه الحديث عدا من مسجده حافيا حاسرا محرقا البلد الذي ادا العامل  
المعروف بالي سيف وتبعته العوام على عادة الطرية وعاجوا وحلبوا على  
باب العامل وتواصلوا بذلك الى طر الشيخ ابي القاسم البستي فاخرجده ابن  
سيف قبل بعد ثلثة ايام وقد فئت البلد وانعقد للصغاري سوق عند  
العامه ودامت الفتنة في البلد وكانوا يقصدون مشهد الناصر واستنار  
الاشراف بجماعة من الجليل كانوا يحضرون المشهد ويدفون عنه ويحجون دونه  
وقتلوا جماعة من العوام وقتل من الجليل واحد ودامت الفتنة واستحكمت الوحشة  
ولم يتمكنوا من احراق المشهد حتى استنار اهل البلد بشبههم الرضا يتيق من  
ناحية ارم براه من ناحية اهام وكان رئيسهم ابو القاسم دابو و خاف ابو القاسم  
احد القسَم الناصر رئيس الاشراف على ناله وداره فزاسل سكان المشهد واهم  
بغارفته وتسليمه من القوم ففعلوا فقصدا القوم واشعلوا فيه النار واحرقوه  
على اخره وبعصوا المنارة والسور ثم قصدوا بعد ذلك دار الحسين الناصر  
واحرقوها ثم هدموا مسجدا للشيعة في سكة حارم ثم حصر الصغاري وخرب  
المسجد المعروف بريد كما العلوي في بقعة يدعا اشربه واستمرت الفتنة وها  
الجيل بجيلا ن هجوت ويقولون وامتد الى باب الوئيد بالله بلز مونه  
التقدم الى امل للانتقام وللانتصاف فاطلر الوئيد بالله الضعف والعجز  
عنه النور بنفسه وقال لاحد لهذا الامر في الحال غير السيد الشاير في الله  
الى الفضل صاحب موسم فلما امره بذلك ابا وامتنع ويترى الى موجه واخذ  
منه المال فراح عليه الجليل وهو بالتبص عليه ولم يوادره موسم والى الى  
الهرب فلما ابس منه كاتى ابا جعفر الناصر المقيم بالري وارسل اليه بالاحسن

الاسدي وخاطبه بالسيد الفاضل فلما قرا الكتاب قال هذا الفظه عند  
الاستدعاء فكيف لفظه اذا حصلت عنده واشنع من اجابته وانفق موجه  
عشرين الف دينار هذا السبب واعاد عمارة المشهد وانفق عليه حدود الف  
وسبعمائة دينار وقبض الاسفهلار المعروف بالمعجب الاكبر اسما وحسن  
اصفهار على المعروف بالصغاري فامر متوجه واصدده الى اسرabad وحسن في  
قلعه بكره وبنى فيها زهاء على عشرين سنين حتى هلك متوجههم ومحب اوكال  
الى الطوبى واطلفه ورده الى امل وكان في الكرة الثانية شرا منه في الاولى  
ولازال يتعصب ويتعرض للاشراف والسيرة الى ان هلك اوكال فانهض  
سرف العالي الى امل للسياسة لا يبرورده اساه بن اسفستان الرباري  
فناسا اهل طبرستان سياسة منكروه وقتل من المفسدين عدة وقتل  
الصغاري فلما اعاد متوجه عمارة المسجد وارشا كبار جيلان سكنت ثابرة  
الجيل ولم يتمكنهم قصد طبرستان وانصرفوا من وركروذ وكان ابو الفضل  
انحار الى كرخات فلما انصرف للجيل بلغ ان الويد بالله كان ضمن لهم الف دينار  
فلم يدفع وقيل بسبب ان ناصرية الجيل قالوا ان هذا العزيعود الى المريد  
بالله ولا يعود اليها فتصددهم الله ابو الفضل مع الكرخة وسد عليهم الطريق  
من كل جانب فحل للجيل عليهم وهزمهم باذن الله وقتلوا منهم مقتله عظيم  
وخرج ابو الفضل من هناك الى جيلان واستولى بعد ذلك على هوسم ولم  
يزال عليه السلام متجيا للظالمين معلنا بالدين حتى توفي فاه الله حميدا  
وشيدا فقيدا سعيدا وكانت وفاته عليه السلام في يوم عرفة سنة احدى  
عشرة واربع مائة ودفن يوم الاضحى وصلى عليه السيد ما نكديم الاعرابي القروي  
الخارج بخدة بلحا الملقب بعده بالمستظهر بالله واديت القتم على قبره من  
يوم دفنه الى تمام شهر ربيع عليه في انجا وشهادة بها مشهور منور

### وفيه يقول القائل

عَدَّجَ عَلَى قَبْرِ بَصْعَةٍ لَكَ وَابْنِ مَرْمُوسٍ بَلَنْجَا  
وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْمُقْتَدِي بِهِمَا سَيَبْلُغُ مَا نَزَّجَا

وكان عمره عليه السلام تسعا وخمسين سنة وخلف من  
الاولاد الامير ابو القاسم وحده رضي الله عنه وكان اسمه الحسين وبه كان  
يكنى واولد الحسين احمد واولد احمد الامام ابو طالب الاخويجي وعقب  
كثير منهم محمد القايم في عشر السبعين وخمسمائة في بلاد العجم من جيلان

ذكرت من كلامه عليه السلام  
قال قد سر الله وجهه في صلاته كتابه المعروف

بسياسة المريدين الحمد لله الذي جعل لنا الى سلوك مناهج الارباب  
سيلا لا حرج ونصب لنا على لزوم مدارج الاخيار ادلة واضحة وجعل لنا

بمثل البهائم ووقف عليه • مشاهد الدواحي الحق • التي ذهب عنها أكثر الخلق  
واستنقذهم من أسرار الخمر • وعصمهم من نوادر الفتنة • وملأهم أمانة قلوبهم  
وقامهم شح نفوسهم • وأسهم برياض تزييله • وفهمهم غوامض تأويله •  
وجعل لهم مطالع في ملكوته • ولصمابهم مدافع في عظمتة وجبروته  
حتى عرفت نفوسهم عن أكثر ما ألح الخلق به من الشهوات • وبشت أقدامهم  
حيث دحضت أقدام كثير من أهل الخطيئات • يثبت الله الذين آمنوا بالقول  
الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة • ويصل الله الظالمين • ويفعل الله ما يشاء  
والحمد لله الذي جعل التوبة لله • نبيج السرفين على أنفسهم • وسيله • بين  
بها مني • اخلصوا لأكمل فضيله • فقال الله تعالى • قل يا عبادي الذين اسرفوا على  
انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله • ان الله يغفر الذنوب جميعا • الى قوله • وانتم لا  
تتصرون • وبلغنا ان الله تعالى • اوحى الى نبيه داود عليه السلام • ان انذر  
الصديقين • وبشر الذين • فقال يا رب كيف انذر الصديقين • هو ابشر  
الذين • فقال عن وجل بشر الذين • اني اقبل التوبة • وانذر الصديقين  
لئلا يعرفوا باعمالهم • وما يرجح الى هذا المعنى من اللفظ او يقرب منه • وصل  
المبحوث نبي الرحمة المبحوث لكافة الامه بالرافة والرحمة محمد وال  
ثم قال قدس الله روحه في باب ما يستعان به على التوبة **اعلم** عليه الله  
الخير ان من اراد ان يجعل لنفسه من لذات التائبين فيجب ان **اعلم** عليه الله  
خوفا وخشية لان التوبة لا تكاد تتم فان تلك لم تعف ولم تدم ما لم تعفها  
للعفوف والخشية ثم قال بعد ذلك **واعلم** ان الخوف للوقوف للتوبة • من لذات  
الاساس للابنية • فكان ان لا بد منه اذ لم تكن بنيت على اساس مبين لم يستقم  
ولم تطل لبثها • كذلك التوبة اذ لم يكن على الخوف والخشية لم يستقم ولم تطل  
لبثها • ولهذا ينبغي من التكلمين بنوا امر الخواطر التي ترد على المكلف في اول امره  
على الخوف **واعلم** ان كثير الاسياد واعي واقربها بواعث على الغرض  
المقصود في هذا الباب هو الاستكثار في ذكر الموت واستجار النفس من  
الموت والاحوال التي تكون عند الموت وبعد الموت من اللذات في القبر واحوال  
النشور والبحث واحوال اهل الجنة والنار والاستدامة لمصورها وتكثير ذكرها  
من النفس حتى ينكسر مرجها ويخسر اسرها وتكثر ايرادها على القلب حتى يعمى  
ويستولي عليه ومن احش من قلبه بالسساوة وقلة التنبيه فليصور لحواله  
عند الفزع والترح عند مفارقة الروح للجسد وكيف يلقى بين اهل طريقتا  
ذليل واحوال اهل ايتامه وكيف يكون عليه ويندبونه وكيف ياخذون  
عنه ثياب الدنيا وكيف يطرحونه على المختل وكيف يلتقون في الكفن ويلازم  
في القبر وكيف تلى هناك وكيف تعبت الدواب والحيات في لجه وجلده وبلغ  
على نفسه بذلك بصوت شجي في الخلوات وفي ظلام الليل فان العلم بهذه  
الاحوال علم الضرورة والانسان قد شاهد هالكيل وما يعلم ضرورة ويكون  
مشاهدا يكون تأثره في النفس والقلب اقوى فليهتم بهذا الباب اهتماما  
مادقا **ويلغني** ان نوحا عليه السلام سمي نوحا لانه كان نوحا على

لون  
لعل نبيي  
الله  
ما  
كلها  
من قلبه التساوه فليعتقل ما لا يتركها  
من

نفسه فاذا ظهر تأخير ما قلنا في القلب والنفس واجراد موعده افكر جيبك  
في احوال البعث والنشور والجنة والنار التي طرق العلم بها السباب فانه  
ينفع بذلك ان شاء الله تعالى نفعا بيضا **وقال قدس الله**  
**روحك في هذه الكتاب من باب الارادة** **عليه السلام** ان الارادة هي طلب  
الانقطاع الى الله عز وجل من كل ما سواه قال الله تعالى واذكر اسم ربك  
وتنهل اليه يتسلا قيل في التفسير اخلص له خلاصا وقال تعالى ففها الى  
الله اني لكم منه نذير مبين روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال  
حكيا عن الله تعالى ابن ادم تفرغ لعبادتي املأ قلبك غنا واملأ يدك رزقا  
ابن ادم لا يتبع اعدائي فاملأ قلبك فقر واملأ يدك مشغلا **ثم قال**  
**قدس الله روحه هذه وصية لجيد بن محمد ابنيها على وجهها لتعلمها**  
**بخرضا في هذا الباب ولما فيها من عظيم النفع المريد قال ابو القاسم**  
**رحمه الله عليه** رحمتك الله ان الله تعالى ينزل العبيد حيث نزلت  
قلوبهم فانظر اين ينزل قلبك واعلم انه يوصل الى القلوب من غير ما  
اتصلت به القلوب من تعظيم امره فانظر ماذا اتصل بقلبك واعلم انه يقبل على  
القلوب ما لا يلوب مقبلة عليه فانظر ماذا انت مقبل بقلبك واعلم ان الله  
يخلص الى قلوب من يره على ما تخلص القلوب اليه من ذكره فانظر ماذا  
خلصه قلبك واعلم ان الله تعالى يعظم القلوب ويرفعها على حسب ما هي محفلة  
له فانظر ماذا الذي يعظم في سره ويعملوا اليه مرادك واعلم ان موانع القلوب  
في الابتداء ما مالت عليه من اسباب الدنيا فاعل على قطع الاسباب تنزل بغيرك من  
الطلب واعلم ان قليل ما ينفق منها في السراير يحول بينك وبين نفيس النجاير  
فاقل في اخراج ما بقي منها تنزل بذلك ما تطلب من خالفها واعلم ان القلوب اذا  
جرت من الامور الدنياوية صحت وصفت للعلوم الاخرية فاعل في ابتداء امرك  
على اخراج ذلك من سره واحذر ان يبقى عليك منها شيء مستطير او دقيق  
مراد فتكن معك ذلك وعرض بقدره في صحة المراء فكى على اسعصاصه  
وكى فيها على احوالك راهدا فيخو عند ذلك عقلك ويصفو قلبك **واعلم**  
ان هذا اول منزله من منازل المريدين واعلم انك ان صدقت في ارادتك لما  
صدقت في ارادته لك واعلم ان الله تعالى اذا ارادك تولاك واغناك واعلم انك  
ان كنت لطاعته موثرا كان عليك منافعك مقبلا وكذلك اذ كنت لعهدك  
راعيا وبامره عاسلا كان بالناس يد لك حافظا من شاهد ذلك في نفسك  
انك اذا اعترضك امر ان من بها بالعلم فاذا كشفت لك التبيين بالعلم عن فضلها  
مركتب الا فضل وعلمت بالا جزل ولم ترض في نفسك بالمفضول فاذا كنت كذلك  
كنت صادقا وكان الله تعالى لهنك رافعا فاذا ارتفع همك وقوى علمك كان ذكر  
الله تعالى السابق اليك والعاطف بقره اليك والعاطف بقره عليك ولم ترش  
اقرب اليك منه ولا اقرب منك اليه فاذا اخلص لك ما وصفنا فاعتدل واستوى  
الركن طابعا الاله ولا تان لا اعلمه والعلم من وراء ما وصلته فاعمل

بوصيحي تنزل بها من العلم من وراء ذلك **قال قدس الله روحه**  
 وقال بعض الحكماء علامة المريد إذا صدق في عزمه وفصل الدنيا إذا كانت سقاغلا  
 للقلب ومفترقا له عن طاعة الله تعالى ولحواله في الزيادة على حسب الكد والاجتهاد  
 والامكاس والمبادرة وحمل الشئ على الكافة ومفارقة الراحة ومجانبة الرفاهة  
 وليعجب من يريد ما يريد له إذا قوة إرادته وليستوحش بمن يريد مما لا يريد  
 وليتقو على ما يريد **ثم قال قدس الله روحه** اعلم أن أصل  
 هذا الباب وملاكه وما عليه يدور هو مجانبة الشهوات وترك ما يمكن تركه  
 من المباحات وحسب ما يتركه العبد من المباح يكون فوزه للنجاح وظفوه  
 بالمطلوب ونيله للمحبوب وحسب استيفائه ومتعم له فترسيخه وبضعفه  
 عزمه وإرادته وينشأ العبد في هذه الظفارة ومخالفة من عزم على طلب الانقطاع  
 إلى الله عز وجل واستحقاق اسم المريد له فليوطن نفسه على ترك ما يمكن  
 تركه من المباح قال الله تعالى وإذا مروا باللغو مروا كراما وقال تعالى والذين  
 هم عن اللغو معرضون فكل ما لا يجنيك فهو من اللغو **روى** عن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه وأصل  
 ترك المباح الذي لا يدلل للمريد ولا يستقيم مرة دونه ولا يستقيم الإعلية ولا  
 مملك زمام قلبه الآية هو ملازمة العزم ومداومة الجوع والعطش **روى**  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من عرف الله تعالى وعظمه منع فاه من  
 الكلام وبطنه من الطعام **وقال قدس الله روحه** اعلم رجل  
 الله أن المريد ربما عرض له فتور قوى واضطراب شديد حتى يمشي به بعد  
 أن كان جموعا ويشرح فكره بعد أن كان مأموما وحتى يظن أن قلبه كان قد صا  
 اعلاه اسفله فيضيق صدره ويكاد يفسد عليه امره وقد يكون ذلك بسبب طهر  
 وقد يكون بسبب غير سبب فلا يحب أن يتراجع عند ذلك ارتياحا يزيد في اضطرابه  
 وبوجه مفارقة حاله بل يجب أن يفتي إلى الله تعالى ويستغيث به ويستنزل العونه  
 من عنده ويدوم على ذلك وأن لم يجد للاستعانة بالعلاوة التي كان يحدها من  
 قبل لم يبا من هوده إلى الحالة واستمر على البكا والتضرع إلى الله تعالى وسئلته  
 كشف ما به ويمنع إلى تبيته تنزيه القلب بقراءة القرآن بصوت تبيني واستماعها  
 من غيره وفي حكايات المتقدمين ومواعظهم ويستعين على ذلك بمداد من  
 يكون منهم في زمانه وبالسهم واستماع كلامهم وتأمل الحوالم فان كثرة ذلك  
 ودام حتى يخلو الوسواس استغل ما ذكرناه في باب ما يستعاض به على التو به  
 واجتهد في تحصيل اللوف وذكر نفسه آلاء الله تعالى فان ذلك مما يقوى قلبه  
 ويخفف عنه الشيطان **واعلم** ما كان من ذلك لغير سبب معلوم  
 فان دفعه سهل وانحسامه اليسر وعوده العبد إلى الحالة الأولى أقرب  
 وما كان من ذلك بسبب ظاهر يعرفه المريد من نفسه فانه يحتاج أن يعمل في إزالة  
 ذلك السبب ودفعه يستعين بالله على ذلك انه خير معين ويكون بقا هذا العارض  
 وقوته بحسب قوة السبب الوجب له وحسب بقائه ومتى انحسم حد ذلك وجد  
 المريد له روحا في الحال وانشرح صدره انشراحا عجيبا وعاد إلى حاله الأولى وكما  
 سبيل قلبه سبيل المشرك يخرج من الصقال فليكن المريد منتزعا عندها وصفا

وليس يعمل ما ذكرنا فان الله تعالى بلطفه يعني من ابتاه ولا يجيب رجاء من  
 الرجاء وليكن دابة ومعلم همه عند اعتراض هذه العارض المتشكك بفعل  
 الواجبات والسكب من المخطورات وان احللت عليه النوافل والمجاهدة **واعلم**  
**علمك الله الخير** ان للشياطين كيد ينقطع المريد بكل واحد منها  
 عن سره وقصده ويرده عن طريقه ونهجه ولكل واحد تفاصيل عن تذكر  
 حملها للمعروف المريد ويجذر منها كل الحذر فاحذر الكيد من الناطقة له عن  
 عرضة ان يدعوه الى القرب التي هي النوافل وهي له في الحقيقة فواطع وشواغل  
 وذلك ان يدعوه الى تحصيل المال ويوجهه ان يسد به حلة اهل الفقر والسكنة  
 ويعوده به على الامل والابتام ويصلح الحسود والقناطع ويبني به المساجد  
 ويسبغ به على الخ والعز فاذا سؤل له ذلك زين له الشح وشغله بالجمع  
 حتى يعود تاجرا ان كان من التجار او نايبا ان كان من اهل النيابة او عاملا  
 للسلطان ان كان من العمال فاذا شغله بذلك حال بينه وبين همه وصرفه  
 عن طريق المجاهدة ثم يوشك ان يغلبه الهوى او يردده على عقبيه ويرميه  
 الى الاشتغال بجمع العلوم واوجهه انه يتبع به المجدد ويستغنى به الخلال  
 من الضلالة والجهال من الجهالة فيختلط بالعلماء والمتعلمين واكثرهم ما يكونوا الى  
 الدنيا خاصة في زماننا هذه فيخلق باخلاصهم ويتحلى بجليلهم فيدخل معهم  
 في المناقشة وطلب الدراسة **وقد روي ان الله تعالى**  
 اوحى الى داود صلى الله عليه وآله يا داود لا تجعل بيني وبينك عالما مفتونا بالدنيا  
 فيصدك عن طريق محبتي اولئك قطاع عبادي المدين ان اذنا ما انا صانع  
 بهم ان انزع حلاوة مناجاتي من قلوبهم معادي على ذلك ووالى واستعمل  
 بذلك قلبه ويولاهم فكروا ويشي طريقه واجر ما كان ابره فيمكن منه الهوى  
 والشيطان فيدحض قدامه وينزله عن سواء السبيل ويرميه الى السعي  
 في مصالح الناس والاخري لما نفعهم فيدعوه ذلك الى مخالطة الكثير او لارائه  
 الرؤسا ومخالطة الملوك وحواسي الملوك حتى يجالسهم ويأمنهم ويأمنوا  
 به ويفارق ما كان فيه ويطيع ما كان يطلبه وينتجده ويغلب الهوا عقله  
 ويجرد الشيطان الى استهوائه حدة الاحبا وطريقا لا يحا وهذه الجمل اكثر  
 ما يعتري الذين نبيهم ولم يالنوا حلاوة مقصدهم ولم يأنسوا بطلبهم  
 وان كان الجمع منها على خطه **والقاطع الثاني** هو ان يفتره  
 الشيطان عن اجتهاده وحمل النفس على الكثرة في معاملته بان يورث عليه  
 الافات ما يتعاطاه ويعوبه كالعجب والريا وما يجري مجراها ويوجهه ان اجتهاده  
 صانع وربما اوجهه ان الضرب عليه في الاجتهاد اعظم من الضرب في تركه لانه اذا  
 تركه سلم من الريا والعجب واذا احدث نفسه به لم يسلم منها فيضعف مسد  
 ويوهن عزه ونبيته فيفتر عنه ومضى فتر عليه هواه عقله وورده على عقبه خا  
 باسنا ولم يزل به حتى يسلكه من الارادة ويخرجه من جملة اهلها وهذه الاش  
 اكث ما يعرض لمن يخالط اهل التصوف من الاشارات والعبارات فلم يجد المريد  
 جميع ذلك الحذر ولم يرفع بجهل ما يجد من ذلك في خاطره وهمه ويستغنى

بالله عن وجل ان يخبر مغيث وربما اوجه العدو ان الاجتهاد والطلب لا يظفران  
بالمطلوب ولا يوصلان الى المقصود وان الوصول عليه يعطيه الله تعالى من يشاء  
وان الطلب ربما كان حجابا بين الله وبين عبده لان العبد اذا انطلق الى الطلب  
وسكن الله كان ذلك سببا لقطع المريد في ذلك حله بذلك وهذا لما يعرف في الاكثر  
من يعاشر اهل التصوف على ما بيننا **واعلم ان الوصول** وان كان  
عطيه من الله تعالى وتفضلا فلا بد من الطلب والاجتهاد وبذل الطاعة في تحصيل  
العرفان وهكذا وعد الله تعالى فقال والذين جاءه اذ ابنا لهن فيهم سبلنا وان  
الله اعلم المحسنين فلا يغتر المريد بهذه المكيدة فانه لا يامن ان يصرعه بها العدو  
صرعا لا يهوش معهما عمن الله تعالى من ذلك **وحكي** عن بعض  
الحكماء واصلته عن حسدان في سير المريد الف قاطع يقطع كل واحد منها بجوار  
بيته وبين مطلوبه فليحذر المريد هذه التوابع كل العذر ولكن في جميع احواله  
مستحيا بالله عن وجل لا يجي اليه خاضعا بين يديه متبريا من حوله وقوته  
مستعصما بحول الله وقوته عز وجل وليعلم المريد ان الاوقات وان كانت  
كثيرة جملة فليس يجوز ترك الاجتهاد ليسلم من الاوقات لان الاوقات مصدرها  
المريد عن قوة الهوى وبحسب ازدياد قوتها تزداد الاوقات فليتصور ما بيناه  
المريد حق التصور وليتدبره حق التدبر الى ان كلامه عليه السلام في هذا الكتاب  
هو كيت وما ذكرنا منه اليسير

بالسبقي  
ما يقضي

**ولم دعوة جمع في نام فواريل لعل التمييز ما يقضي**  
**في هذا الباب وقد رأينا اثباته في هذا النوع**  
**قال عليه السلا**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

وصلواته على عباده المصطفىين هذا كتاب من الامام المويد بالله ابي  
الحسين احمد بن الحسين بن هرون الحسيني بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
الى من بلغه من المسلمين في اقصا الارض ودانيتها سلام عليكم **اما بعد**  
فاني احمد الله اليكم الله الذي لا اله الا هو ذو القوة والعلو والافضال والعلو  
الذي جعل السماء بناء والارض قدارا وجعل خلايا انهارا وخلقم اطوارا  
وانشا لكم اسماء وابصارا **احمد** لا رغبنا ورهبنا على نظامهم ونشأنا  
فتمه وترادف منحه وتناجى كرمه واومر به خاضعا خاشعا انه الله الواحد  
الاحد الفرع الصمد المتعالى عن الاشياء والاناد والشركاء والاضداد وانوكل  
عليه موقنا انه قاهر لا يرام وقادر لا يضام وقيوم لا ينام موحد بالاعلا وتفرغ  
بالكبريا وحده على النعماء وعبد في الارض والسماء ذلكم الله ربكم له الدين واصبنا  
افغير الله تكفون وما بكم من نعمة من الله ثم اذا مسكم الضر فاليه تجأرون  
خلق عباده رحمة لهم وانعاما عليهم واحسانا اليهم لم يتكلم بهم عن قلبه ولم  
يتعوز بهم من ذله ولم يستأمنهم من وحشه فطر الارض والسموات

وجعل النور والظلمات وأجرى الأفلak والديارات والنجوم المسخرات  
**واشهد** ان لا اله الا الله وحده لا شريك له مؤلّا صدقاً اقولها تقبداً ووقاً  
**واشهد** ان محمداً عبده ورسوله وصفيه وخليفه وخيرته من خلقه  
 وامينه على وجه الله بشيراً ونذيراً وداعياً الى الله باذنه وسراجاً منيراً  
 فصلوته عليه يوم ولد ويوم قبض ويوم يبعث حياً وعلی الله الطيبين الاحياء  
 المنتخبين الابرار اسعته على حين شئخ الكفر بايعه وناججانه وامته على  
 الخلق رواقه ولحاظهم نطاقه وملا البسيطة ظلامه وطرفهم عتوقه وعلم  
 والخلق حارة لا يصرن وضلال لا يهتدون قد ملكهم الجاهلية الجهلاء وعلمهم  
 الفتنة الصها ونور الحق قد آذ بالظلمة ومال بوجهه الى الحق فادى  
 الوسالة واظهر الدعوة ومحض النصيحة واقام الحجج واوضح الحجج ونهض  
 بامر الله صادقا ولشقات الدين جامعا ولسطانات الكفر قامعا وللانصار  
 والاولاد خالعا وجاهد في سبيل الله حق جهادة وهدى ضلال عبادة  
 الى صراط الله المستقيم ولدين الله الفيوم بانور منار واهر سلطات وأوضح  
 سبيل وابي دليل قد شد عضده من الهزات باعظها قدرا وانفها امرا  
 وامقاها انرا واعلاها خيرا ذلك كتاب الله الذي انزل لحسن الحديث كتابا  
 منشأها مثاني تمسح منه جلود الذين يحشون بهم الاية وانه لن ينزل به  
 العالمين من لدن الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين  
 قد جعله مادة للخلق ووصلة الى الحق وطريقا الى النجاة واضحاً وسبيلا الى  
 الجنة لا يحيا من اعتصم به اهتدا ومناعرض عنه صل وعوى فيه باب كل شئ  
 وهدى وبشرى للمحسنين فلم ينزل صلى الله عليه واله وسلم بيلكم تنزيلا  
 وبفهمكم تاويله وشرح حلاله وحرامه وشرح قصصه وامثاله حق اهتدتم  
 به من حرج العمى واستوضحتم منهاج الهدى وكنتم على شفا حفرة من النار  
 فانقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون حتى ادنى حق الرسالة  
 وقا بشرط الامانة ووعظا وبلغ واسع **ثم انقل الله الحما**  
 اعد له من كراماته وابن له من انزل رحمة واستانزله مالهديه وقبض الله اليه  
 راضيا عليه قابلا سعيه فاستدكبر ملامه في تبدل سنته والالعا على عزته  
 كان لم يسمعوا قول الله حيث يقول قل لا اسألكم عليه اجراً الا المودة في القربا  
 وقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيراً  
 وحيث يقول قل تعالوا نبع ابناءنا وابناءكم ونساءنا ونساءكم وانفسنا  
 وانفسكم ثم نبههم فجعل لعنة الله على الكاذبين فجعل الايمان الحسن والحسين  
 والنساء فاطمة والانفس نفسه ونفس على صلوات الله عليهم اجمعين **وافضل**  
 كيف نزههم الله بحجتها انهم اولوا الصدق ثم الزم المؤمنين متابعتهم والكون  
 معهم بقوله يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ولم يسمعوا ما  
 انزل الله في امير المؤمنين عليه السلام حين نصدق بخانه راجعاً اذ يقول هذا  
 قاتلنا انا ووليكنا الله ورسوله والذين امنوا الذين يتقون الصلوة ويؤتون الزكاة  
 وهم راكعون ويقولون لا اله الا الله صلى الله عليه واله وسلم من طاعة كافة امتنا

من اولى بكم من انفسكم فقالوا الله ورسوله اولى فقال من كنت مولا فعلي مولا  
وقوله اني قاتل فيكم القتلى وقوله صلى الله عليه واله وسلم مثل اهل بيتي فيكم  
كسيفين نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها عذق وهو قاتل ملو ارحمكم الله كيف  
اوضح الحق وكيف قطع المعاذير وانظروا الى كثير من الامة كيف غيروا وبدلوا  
حتى زاعوا وضلوا فاما امير المؤمنين فنكثت بيعته جهل وهو حمل على كثير مما كره  
قهر ممن عادي به قد خذله هو قاعد فقد نصرته ونالك نكث على نفسه عفت  
بيعتته ومارق مرق عن طاعته وقاسط قسط في افعال ما اوجب الله تعالى  
من ولايته وما نبت معه على امره الا فريق من المهاجرين والانصار الذين  
مخضوا الايمان مخلصا وراوا طاعة الله فرضا وقد بما عهد اليه الرسول صلى  
الله عليه واله وسلم بذلك فقال يا علي انك ستقتل بعد يومين والتاريخين  
والثلاثين فلم يزل ذلك دابه وداهم حتى قتله الا شتى ومضى عليه الصلاة  
والسلام شهيدا ولا في ربه حمدا **فانتصب بعده** الامام الوافي  
والحمد لله رب العالمين صلى الله عليه واله وسلم وسلالة الوصي عليه السلام  
الحسن بن علي صلوات الله على روحه في الارواح هو على جسده في الاجساد قران  
صديق الدين ودعالي الحق المبين ولم ياخذ في الله لومة لائم الا ان خذله  
اجناده وقعد اعضاده وبسطت اليه الايدي بالسوء فخرج ودفع عما انتصب  
له هو دعى الى سلم من كان له حربا وعصب على الامر غضبا ثم لم يدر من يذلل حتى  
قتل مسموما هو دفن مظلوما **وقام بالامر بعده** من  
بذل الدنيا وزينتها واراد الآخرة وسعى لها سعيها للسيرة علي بن علي عليهما  
السلام فشر سيفه وبذل نفسه هو من الى العراق لئلا يذو الفساق بعد ما  
دعى اليها ووعد النصر بها فتعاور من حزب الشيطان من لم يزل يهطئا  
للفساق ومصر على الشقاق فقتلوه اقبح قتله وشلوا به اشنع شله وغودر  
صريعا وبك بالعرء طريقا ووجه راسه الى من باب كفر وفطر ولاح عناده  
وانشتر وبسيت بنات رسول الله صلى الله عليه واله وسلم واطفاله كما بسيت  
ذري المشركين فلم يكن من المسلمين من يغضب الله ويذنب عن حرور رسول  
الله صلى الله عليه واله وسلم بل كان الجميع بين راض شامت ومكر ساكت  
فعند ذلك شربوا الخمر واعطوا الخمر ورفضوا حشمة الاسلام واعبوا بالاحكام  
واتسعت المطامير وطهرت المائت حتى لم يبق من الدين الا اسمه ولا من الاسلام  
الا اسمه **ثم قام بعده** الامام الزكي والعبير الرضي زيد بن علي عليه السلام  
في عصبة قليلة شربوا انفسهم في سبيل الله وساروا الى الغفران وتبادروا الى  
الجنات فعطفت عليهم الاشجار من بني امية ساكنين بهم بسيلهم في حبس  
فقتلوه وصلبوه واحرقوه **ثم انتاب** الطاهر المطهر يحيى فبنا بني امية  
الويل واليبور وباليهم السعير المسجور المسجور عزهم زهرة النبي قالوا اليها  
ورعبوا عن الآخرة فاعرضوا عنها اولئك الذين ليس لهم في الآخرة الا النار وجها  
ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون حتى اذا فرجوا مما وتوا اخذناهم بغتة  
فاذا هم مبسورون فقطع دابر النور الذين ظلموا والذين لله رب العالمين

ابو طالب

**تراجنوا** العباس معلنين شعارنا طالين بنهم اننا باءناهم جهم  
 العباس وابنه عبد الله في مبايعة امير المؤمنين واطهار طاعته واطهار ولائته  
 اذ لم ينزل العباس بخطيب مبايعة السعادة وعبد الله يطلب في الجهاد بين يديه الشهاد  
 فلما انتقلت احوالهم بنا واستوسقت اسبابهم باسمنا بغوا وطغوا ورفلوا في ثواب  
 المروق وحردوا علينا اسباق العقوق وشنن محذولهم الملقب بالنصور في اهل  
 بيت النبي صلى الله عليه واله وسلم القتل الذريع والعبس القطيع والامر الشنيع  
 واراق يوم المسه دم محمد بن عبد الله النفس الزكية **ثم قتل** اخاه ابراهيم بن  
 عبد الله وحمل اباهما وعمومتها وبني عمومتهما البرية السادة النجباء على الاقتاب فقل  
 استباهه من بني امية ثم اقتداه بنوه وسلكوا سبيله واتبعوه واطهروا المناكير  
 فالمنكير واضلوا الجاهلي والجاهلي فباعوا المنيب على الاعواد في المحامات  
 والاعباد شهد لهم على الله بالزور وهم منهم كون اما يتقوا الله اما يخاف  
 يوما تثقل في القلوب والابصار **علا الله** اني رايت اسباب الحق  
 قد مرجحت وقلوب الاولاد قد جرححت واهل الحق مستضعفين في الارض يخافون  
 ان يخطبهم الناس ورايت الاموال تؤخذ من غير حلال وتوضع في غير اهلها ووج  
 الحدود قد عظمت والحقوق قد ابطلت وسخر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 قد بدلت وغيره ورسم الفراعنة قد جددت واستعملت والامرين بالمعروف  
 قد قتلوا والمناهين عن المنكر قد ذهبوا فذلوا ووجدت اهل بيت النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم مغتوعين مغتورين مظلومين لا يولدون لولاية ولا شورى ولا تروكون  
 ليكونوا مع الناس قوصا بل ينهونهم حقهم ومرفوعاتهم فيهم فهم يحسون الكف  
 عن دماهم احسانا اليهم والانقباض عن جسمهم واسرهم انعاما عليهم يطلبون  
 عليهم العثرات ويرقبون فيهم الدلائل ووجدتهم في كل واحد من الظلم يرمون  
 وفي كل مرغى من الضلال سيمون بعضهم بعضا واموال تنهب نهبا لا يرقون في  
 مؤمن الا ولا ذمة واوكلت هم المعتدون ان الذين ياكلون اموال المتاني ظلم  
 انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا ووجدت الفواحش قد اقيمت  
 لسواقها وادبهم نفاقها لا خوف الله يزع ولا حسا الناس منع بل يتفاحرون  
 بالمعاصي ويتنازون ويتباهون بالانثم قد نسوا الحساب واعرضوا عن ذكرنا  
 والحساب فلم اجد لنفسي عذرا ان تعدت ملئ ما احكامهم متوسطا امامهم  
 ونسبهم وبنسوبي واسالهم ويسالوني فخرجت ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن  
 اتبعني من سبحان الله وما انا من المشركين **ايها الناس**  
 ادعوا الى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه واله وسلم والرضى من آل محمد  
 ومجاهدة الظالمين ومناذرة الناسقين واي كاحكم لي مالكم وعلى ما عليكم  
 الا ما خصني الله به من ولاية الامر يا قومنا جيبوا داعي الله وانصوبه يغفر  
 لكم من ذنوبكم ويحى لكم من عذاب اليم استجيبوا لربكم من قبل ان ياتي بوم لا  
 مرد له من الله مالكم من ملجأ يومئذ وما لكم من نكير تغاونوا على امر والتعوى  
 ولا تغاونوا على الانثم والعدوان ومعصية الرسول **ايها الناس** سارعوا الى  
 سبيتي وبادروا الى نصرتي وانحرفوا من حقالي دار هي في انفر اخفاقا وثقا لا

وجاهدوا في سبيل الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون ولا تركنوا  
الى هذه الدنيا ومهجتها فانها ظل زائل وسحاب حائل ينقي نعيمها ويضعن  
مقيمها والاخرة خير وابى الا لا تعلمون وان الدار الاخرة لابي الحيوان لو كانوا يعلمون  
تلك الدار الاخرة يجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا والعاقبة  
المتقين **ايها الناس** بما اشتبه عليكم فلا يشبه عليكم امري انا الذي  
عرفتوني صغيرا وكبيرا ورجعتوني طفلا وناشيا وكبلا فتصحت النساء حتى  
سببت اليهم وخالطت الزهاد حتى عرفت فيهم وكاثرت العدا وحاضرت الفقها  
فلم اخل عن مورد وردوة عالم رابع ومسرع سريع فينه مقدر رابع وحادث الغصوم  
بصحا عند الدين وبصلا عند الحق المبين حتى عرفت موافقي وكنت وحفظت طدا  
وامت هذا وما ادرى نفسي في اثناء هذه الاحوال ومجامع هذه الخصال من تقصير  
وبعد ولا انكيتها بل انبأ الى الله من حولها وقوتها وان ذلك من فضل ربي ليلو في  
اشكركم اكرم ومن شكر فاعنا يشكر نفسه ومن كفر فان ربي غني كريم **واما**  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فذوه فلق الصباح والاعدا لكم ايها الناس  
في التاخر عني والاستبداد دوني وقد ناديت فاسمعت لتجيوا دعوي وتجرؤوا  
لنصرتي وتعيوني على ما منعت له من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لعن الذين  
كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون  
كنتم حيرامه اخرجت للناس الافاعينوني على امري ونجني واجهدكم نصرتي  
اوردكم خير الوارد وابلحكم افضل المعاهد **عباد الله** اعينوني على اصلاح  
البلاد وارشاد العباد وحسم دواي الفساد وعار مناهل السداد الا ومن تخلف  
عني الاسبب قاطع اولعذر مانع بيني وبينهم فاني احاسبه لخصام يوم يقوم  
الاستاد يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار يوم الاثر  
فاقول الم سمع قول جدي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من سمع واعتنى  
اهل البيت فلم يجبه الله على منجزيه في النار الا فاسمعوا واطيعوا انفروا كما  
وتنالا وجاهدوا باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون قل ان كان  
اباؤكم ولبناءؤكم الاية فلتشق كل ممككم ولجميع شملكم ولا تمانعوا فتفتشوا  
وبتدع ربكم واصبروا ان الله مع الصابرين **الاوقف** سلك سبيل من  
مضى من اباي الاحبار وسلفي القبا الاثر في منابذة الظالمين ومجاهدة  
الفاستقين متبعي فية مرضات رب العالمين فاسلكوا ايها الاخوان سبيل  
اتباعهم الصالحين واسياعهم الرية الخاشعين في المعاونة والطاهر والمخاف  
والمؤمنة وساروا رجلا وساروا الي ارسالا واباؤكم والجنوح الى الدار طالبي  
لها وجوه العلل مغترين بما فصح الله لكم من اهل وعن قليل حق الحق ويبطل  
الباطل وبعاين كل امرئ ما اكتسب ويجازي كل بما جترم يومئذ يوفيه الله  
دينهم الحق ويعلمون ان الله هو الحق المبين فستذكرون ما اقول لكم واقضوا  
امري الى الله ان الله بصير بالعباد تمت الدعوة والحمد لله وحده  
وصلوة على محمد وعلى آل محمد وسلم

نسبنا الى جدي

## التعريف بالطبعة

الحمد لله الذي حفظ لنا هذا الكنز الثمين مدة ألف سنة إلا قليلا  
والحمد لله الذي أعاننا على طبعه ونشره. والفضل في نشر هذا الكتاب لعظيم  
الجامع لعلوم آمل محمد بن عبد السلام يرجع إلى صاحب الفضل والفضيلة والعلو العظيم  
سماحة المولى العلامة حجة الاسلام السيد محمود بن السيد عباس المؤيد الحسيني فهو الذي أشار  
علينا بطبعه وهو الذي نجحنا وحسننا على طبعه فجزاه الله أفضل الجزاء وحشره  
في زمرة عبده محمد المصطفى وآله الطاهرين آمين.

حين أشار علينا السيد لطبع هذا الكتاب العزيز بدأنا بنحوه مخطوطته بمجلد  
والهتام وحسن النية ما مضت بضعة شهور ، إلا وقد من الله تعالى علينا  
بثلاث نسخ. الأولى نسخة العلامة السيد قاسم احمد المهردي الحسيني جاء  
بها مطبوع أخى العزيز السيد احمد بن السيد محمد المؤيد الحسيني. الثانية نسخة  
صاحب الفضيلة سماحة العلامة السيد محمد بن السيد قاسم الوجيه الحسيني.  
الثالثة نسخة صاحب الفضيلة سماحة العلامة القاضي محمد بن القاضي  
أحمد الجرافي. وفيما يلي نبين ميزه كل واحدة من هذه المخطوطات الثلاث  
الأولى ستة اجزاء في مجلدية مصورة عن الأصل خطها قديم وديق وقليل  
النقط والتشكيل وصعب القراءة وفي بعضها جزاء ناقص في الصفحات ولدا.  
أنها ممتازة بالجزئية المنفصلة عن بعضها وقد جزئنا طبعنا عليها وعلى نسخة  
القاضي محمد الجرافي الثانية ستة أجزاء في ثلاثة مجلدات النصف الأول وهو ثلاثة  
أجزاء في مجلد واحد خط قديم قليل النقط والتشكيل وعلى ثلاثة أقدم الأول ضعيف  
والثاني أضعف والثالث أحسنها وأضعف الخط وعدم النقط والتشكيل يصعب قراءة  
النصف الثاني ثلاثة أجزاء في مجلدية خط قديم المساريخ والنصف بكامله نفيس جدا  
بل وفي غاية النفاسة من حيث جمال الخط والتسوية والتبويب والزخرفة ومن ثم لنقل  
وقد عرفت على سماحة السيد محمود فأعجب به غاية الإعجاب. الثالثة ستة أجزاء  
في مجلدية نسخة بكاملها نفيسة جدا بل وفي غاية النفاسة خطها قديم والنصف  
الأول انفس من الثاني من حيث بروز الخط ووضوحه وسهولة قرائته وكثرة  
النقط والتشكيل فيه النصف الثاني خط قديم ويظهر في خطه أنه أقدم من الأول

ولكنه رقيقه وقليل النقط والتشكيل وصعب القراءة ولا سيما على طلاب  
العلم والنسخة بكاملها مصححة تصحيح رقيقه ذكر في آخر الجزء الثالث بأنه فرغ  
من قرائتها سنة ١٣١١ هجرية وقد عرضت النسخة بكاملها على سماحة السيد  
عمود فأعجب كثيرا وكثيرا بالنصف الأول . وقد جعلنا بعد هذا صورة  
للصفحة الأولى والأخيرة من المجلد الأول النصف الأول من نسخة السيد  
محمد الوحيه والصفحة الأولى والأخيرة من المجلد الثاني النصف الثاني من نسخة  
القاضي محمد الجبالي ليكون المطالع على معرفة أكثر بمخطوطات الكتاب . . .  
وللأسباب السابقة فقد رُتبت أنا وسماحة المولى العلامة السيد محمود به السيد  
عابن المؤيد وفضيلة العلامة السيد حميد به السيد محمد السباني موزع الكتاب  
على أنه يطبع الكتاب على النصف الأول من نسخة العلامة القاضي محمد به  
أحمد الجبالي وعلى النصف الثاني من نسخة العلامة السيد محمد قاسم الوحيه  
وعلى هذا قدّم الكتاب للطباعة زهوبتوفيو الله أن يخرج الكتاب في طبعة  
تقال إعجاب أصحاب الفضيلة العلماء وطلاب العلم الكرام وتقال ضلّهم .  
تكتفي بهذا القدر من التعريف بطبعتنا المباركة وأتقدم بالشكر والتقدير  
إلى أصحاب الفضيلة العلماء والادباء وسماحة العلامة القاضي محمد به أحمد الجبالي  
حين تفضل علي بنسخته النفيسة الكاملة حتى صورتها وأرجعتها وحين  
أذن لي بطبعها ونشرها وسماحة العلامة السيد محمد قاسم الوحيه حين تفضل  
علي بنسخته النفيسة وأذن لي بطبعها ونشرها وسماحة العلامة المحجة  
السيد محمد بن السيد محمد المنصور الحسني حين سأل لي طريق الوصول إلى نسخة  
القاضي محمد ولولاها لما نشر الكتاب فجزاهم الله جميعا أفضل وأحسن الجزاء  
وعشر في الله وإياهم وموزع الكتاب والدي وإخواني في زمرة مولانا وسيدنا  
محمد المصطفى وآله الطاهرين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .  
كتب في اليوم العاشر من شهر محرم سنة ١٣١١ هجرية وهو يوم مقتل الحسين بن علي  
وأهل بيته عليهم السلام على أرض كربلاء .

دمشق . السيدة زينب

الناشر / الفقير إلى رحمة الله الغني

يوسف به السيد محمد المؤيد الحسني

بسم الله الرحمن الرحيم رب شرا عن كرمه وسلم  
 قال قد تر الله روحه المحمدية اولى من حبه واخى من عبده الذي شرع  
 لنا الاسلام ودين الحلال والحرام فاقام عليه الادله والاعلام حمدنا  
 ثنا الى رضاه ووفينا لنبيله هداية وصلى الله على نبيه وامته على وجه محمدي  
 واهله اجمعين **كتاب** وبعد فكل حين شغل الله الى الفراع من كباي الموقوم بالبر  
 لفتاوى الصم ويحيى من الحسن عليهما السلام ابدا في شرح ما اودعته من  
 المتنايل ما يحضر من الحجاج والبدليل **وهذا** ابتداء الشروع فيه واسه الموقوم  
 لما اضره واتوبه واباه عن نفسه اسئل ان يعيدنا على ما هو بجانسه ويرزقنا لبدنه ونفعا  
 فيما نحتاج له وشقي فيه من ان نقصد غير وجهه انه شيع حبيبه

٢٠ اوان

### كتاب الطهارة ناد القول في الماء اما

طاهر وغير طاهر والطاهر طهور وغير طهور فالطهور هو الماء المطلق الذي لم  
 يشبه ولا قاه نجس وطاهر غير رتبه اولونه او طعمه ولم يتغير في طهره  
 الا عظاما والطاهر ليس بطهور ما شابه طاهر سواء تغير في النجس كل ما قليل  
 شابه نجس ولا قاه قليلا كان النجس او كثيرا غير اوله وغيره او كثير شابه من النجس  
 ما غير **هذا** حجة تشمل على ثلث مسائل **احداها** ان الماء اذا  
 اقليل اذا وقف فيه النجاسة صار نجسا وان لم يظهر عليه النجاسة ولم يتغير بها  
**والثاني** ان الماء اذا شابه طاهر سواء تغير لم يجرى التطهير به وان  
 كان طاهرا **والثالث** ان الماء المتغير بالاجرة لا يطهر به وب  
 وقد روى المحدثون على هذه المسائل في الاحكام وقال في طهرين وثلاث  
 قطرات من بول او خمر في الماء لا يطهر به وان لم يبق يدق ذلك من الانا ويطهر  
 الانا منه وكذلك لا يجرى شربه وان لم يبق في الايام منه والماء لون ولا ربح ولا  
 طعم ويغسل على نجاسة الماء الذي دخل كافر به قدس على ان ملاقاته النجس  
 للماء اختلاطه به وقاب في الاحكام **والرابع** ما قبل او ليس فغير لوننا و  
 طعمه او رتبه من جلات او مستحيل ومن كفى به بقية اسم الماء المراح فليس احد  
 من ما ينبغي ما الفرس ان يوضي في الماء قلت فان لم ينجس من الماء معصا او ما  
 من فيه رومان او ما مستحلا يعني من الماء في غسله اسم او يوضي ان لم ينجس او قال  
 لا يجرى في الطهور والعسل من نجابيه **الماء** الفراج وقال في الاحكام في النجس ان غسل  
 لانه لا يجرى في الطهور فكل ما لم ينجس من ماء لم ينجس

نجاسة

انما ينجس بالبر والنجس

ولما روى في بعض  
 من ما ينبغي ما الفرس  
 من فيه رومان او ما  
 مستحلا يعني من الماء  
 في غسله اسم او يوضي  
 ان لم ينجس او قال  
 لا يجرى في الطهور والعسل  
 من نجابيه

الصفحة الاولى من الجزء الاول للمجلد الاول نسخة الصلاة  
 السيد محمد قاسم الوحيد الحنفى -

الاصح

اسحب له ان يفارقها احتياطاً فان قامت بذلك منه بطل النكاح بهما نص في الا  
 حكام على هذه المسئلة و ذكر فيها ان الاحتياط ما قلناه لكنه لم يصرح ان النكاح لا  
 يبطل الا بغيره الا بينه بالارصاع الا ان نصيبه في الاحكام في غير هذا الموضع على  
 ان شهادته ايمراه الواحد بعيل فيما لا يبطل عليه الرجال كالتصريح ما ذكرناه  
 وعلى هذا حصل المذهب ابو العباس المحسن رضي الله عنه ووجه الاحتياط  
 فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه واله ان عمنه بن عامر حين ذكر له ان امراه سودا  
 ذكرت انها ارضعت زوجه قال اخشي ان يكون ذلك كذباً منها فعاب  
 له كيف به وقد قيل فيه بقوله صلى الله عليه واله ان الاولى ان يفارقها عند اغراض  
 الشبهة فاما ما قلناه من ان النكاح سطر بقيام المسند فهو ما ثبت في سائر ما يبطل  
 عليه الرجال من حقوق الاموال والنكاح انه لا يقبل منه الا بشهادة رجلين او رجل  
 وامرأتين وان شهداه النساء وحدهن لا تقبل الا فيما لا يبطل عليه الرجال فادامت  
 ذلك وكان الرصاع مما يبطل عليه الرجال والنساء ثبت انه لا يثبت الا بما يثبت به  
 سلمية ما ذكرناه في صحه ما قلناه ثم **الكتاب الاول**  
 من شرح التحرير والحمد لله على كل حال وصلواته على محمد وآله خدعتك وال

ع ١٢٢٢ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في مدينة القاهرة  
 في دار الحديث  
 في دار الحديث  
 في دار الحديث

وهو الحالت من سته اجزا  
 وتلوه في كل الراح كما البيوع  
 ولا تحول ولا قوع الا بالله  
 العظم  
 مخرج من ساحة اليوم الاحد في  
 من شهر ربيع الثاني في شهر ربيع الثاني  
 سنة

الصفحة الأخيرة من الجزء الثالث المجلد الأول من التحرير  
 نسخة العلامة السيد محمد قاسم الوجيه المحي

والله الرحمن الرحيم  
المهدى الذي أحل السبع والنسر وإير من بها جمع الورد وحرم العصف والربا  
وصلى الله على محمد النبي المصطفى محمد علي وآله أجمعين آمين

کتاب البوع

[illegible]

الصفحة الأولى من الجزء الرابع المجلد الثاني  
من التبريد نسخة العلامة القاضي محمد عبد الحفيظ

بن علي علمنا السلام وبه قال ابو حنيفة واصحابه لان اهل الحرب يملكون  
علينا ما يملكون عليه من اموالنا ودمصنا السلام منه في باب  
الركوع ولا وجه لا عاداته في كتابه وان عرفة ضاحيه مما انعم  
من اهل البعي كان هو اولي به من اهل البعي وبعدها من عرفه وبعدها  
ما لا يملك فيه لان اهل البعي لا يملكون علينا ما يملكونه كما يملكه اهل  
الحرب

## استوى كتاب شرح التوحيد

فالمجلد رب العالمين  
وعلو به على شدة محمد وآله  
والطريق الطاهرون

للمتة  
لما نفع العزة الى عواضه من المولى وجمع الدين رقم هذا الشرح  
استوى هذه الفصيلة وذلك في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠  
من كتابه واستوفيت من كتابه ما لا يعلمه العالمين  
والله اعلم بالصواب المصطفى عليه السلام من محمد وآله  
الدين من العلوم الدينية وقد رجع بعرضه اعلام مذهب العزة والكرامة  
وهي

الاولاد  
باجناد

بسم الله كان تمام زكي . هذا التفسير في غير الاضاحي  
ولم استلذ طرفة ذي توان . فشاوا بكلمات به اقتضاه  
بشارع الرياض تن ورجعتا . ثم لما استقامت الدنيا  
بها الثمرات والازهار تجنى . ويصعد بيننا شر الاء قبا  
ويأقوت الورى في سواق . جوان ينزح كراين ورجل  
فيما لك حجة تستفي بنف . قائلين وملتساء الكلام  
بسم السيد العلم المرحي الشكرم الان يحكي المسكن  
اي حكي الحشد حماه رف . وفان من الاماني بالتجاس  
سبيل البهر من بنا على . كرم الخلق منهن من السما  
وخيلنا نصر حكم وحكم . وصدي للانام الى الفلاح  
له شهد العالم باحتما . كما شهد المقارن بالكناف  
قاصد في جهاد الدم غزوا . مستبصا وسئل شمر الدما

لما الرابح  
صواعق الامم  
استان وادعوا  
والعلم في العلم  
اسان الارض والكم  
روصت من  
كواك العلم

الاصحاح الاخير من الجزء السادس من المجلد الثاني  
نسخة العلامة الفاضل محمد محمد الجرافي

# الإهداء قال الله تعالى

وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا

سورة الاسراء

قال العالم رحمه الله تعالى

لا درّ دژ الموت کم من فاضل      بقتله عدلاً وکم من سید  
لولا الناس بالنبي وآله      ولعل أن المرء غیر غلاد  
لتصاعدت زفراتنا وتتابعت      حشراتنا بطلب وتوقد  
لكنه حکم الإله ببدله      بوقاة کل مسوء ومسوء  
وبفوز من یجری علی أحكامه      يوم الزحام ويوم هتك المعتدی  
إنا نمزیکم ونعلم اننا      للموت اما يومنا أو فی غد  
رحم الإله محمداً وأجاره      بما یخاف ونال أفضل مقصد  
ونمد کف ضراعة أن نلتقی      فی جنة الفردوس عند محمد  
صلی علیه وآله رب السما      والأرض ذو الملك المبدی البتدی

مرحومایع المؤرخ السید محمد بن بارة الحسني رحمه الله ج ٣ ص ٤١

اللهم رب ارحمهما كما ربياني صغيرا وكما علماني كبيرا  
فقدنا والدنا والدتنا في سنة واحدة

توفي والدنا المؤمن الفاضل السيد محمد بن السيد محمد بن محمد المويد الحسني في شهر جمادى الثامنة سنة ١٤٠٣ هـ  
وتوفيت والدتنا المؤمنة الفاضلة سيدة فاطمة بنت السيد عباس بن عبد الله المويد الحسني في شهر رجب  
١٤٠٤ هـ .

وهذا أول كتاب أقوم بطبعه بعد وفاتها فإلى روحها أهدى ثواب عملي في هذا الكتاب  
وأسأل الله تعالى لي ولهما العفو والرحمة والغفران .

وأمد كف ضراعة أن نلتقى      في جنة الفردوس عند محمد ﷺ



بكل ما أمر به على صعيد الفرد والجماعة وعليهم أن يعتبروا حكمه أنفذ من حكم بعضهم على بعض .

وانطلاقاً من الولاية المطلقة لرسول الله (ص) وبصفته أولى من المؤمنين بأنفسهم وهو أب لهم أطلق عبارته الشهيرة: من كنت مولاه فعلي مولاه، وقد جاء هذا في خبر زيد بن أرقم عنه (ص) في قصة الغدير: «أيها الناس، إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا ان اتبعتموهما، وهما كتاب الله وأهل بيتي عترتي ثم قال أتعلمون إني أولى بالمؤمنين من أنفسهم في ثلاث مرات، قالوا، نعم: فقال رسول الله (ص): «من كنت مولاه فعلي مولاه».

وهذا المضمون تواتر عند السنة والشيعة.

وبعد إعلان رسول الله (ص) الولاية لعلي (ع) سارع قادة التوحيد الإسلامي ومن بينهم سلمان الفارسي وعمار بن ياسر وأبو ذر الغفاري والمقداد إلى الالتزام بقوله (ص) وأعلنوا ولاءهم لعلي (ع) فدخل أتباعهم الموحدون تحت راية علي (ع) وذريته من بعده عاملين كشية موحدة لغاية الإمام جعفر الصادق (ع) وبعدها جعلوا الإمامة في ولده إسماعيل واستمروا موحدين مع الإسماعيلية لغاية الإمام الحاكم بأمر الله حيث توقف الموحدون (الدروز) عنده وتابع الإسماعيليون الإمامة بالظاهر والمستنصر وما بعدهما من الأئمة ولغاية الإمام الحاضر كريم خان.

ومع أن الموحدين (الدروز) يؤمنون بأن الولاية قد انتقلت من الرسول عليه الصلاة والسلام إلى وصيه ووزيره علي بأمر من رب العالمين تضمنه كتاب الله وأقوال النبي (ص) إلا أن هذه الولاية هي ولاية دينية وليست بالضرورة أن تكون زمنية أيضاً، لأن الولاية الدينية وإمارة المؤمنين والمحافظة على الإسلام تشريعاً وتأويلاً يستغرق وقت أمير المؤمنين ومن هذا المنطلق يعتبر أن علياً قد وافق على بيعة أبي بكر وعمر (رض) وهو في مركز القوة الدينية والزمنية، والحكمة من ذلك أنه أراد حفظ الإسلام بتفسيره وتأويله ليكون نبراساً للأئمة المعصومين من بعده، ولكن في عهد الخليفة



يَا أَيُّهَا النَّاسُ اسْمُوا بِأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ  
وَأَسْمَاءِ آبَائِ آبَائِكُمْ

أَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ  
مَنْزُورٍ بْنِ قَيْسٍ بْنِ كَلْبٍ

حديث شريف

الحمد لله الرحمن الرحيم ونسبنا  
 أخبرني أبو العترة الملقب بن علي بن المسلم قال أخبرنا الشيخ العفيف العالم الزاهد أبو الحسين  
 محمد بن علي بن أبي القاسم الهوسني ملا في داره المعروف في مدينة النجف بناحية جيلان في شهر  
 ربيع الأول بارسع خمسين سنة قال حدثني القاضي السعيد الزاهد أبو جعفر محمد بن علي الجعفري  
 رحمه الله عليه قال القاضي جدي السيد الميرزا أبو الحسين أحمد بن الحسين بن هرويت  
 قدس سره روحه قاله سألني بعض من وجب علي حقه عند فراغ من كتابي المسي بالتجويد أن أورد فيه  
 من أخبار الشيخ عتيبي سنداً باسم الرواة المجمع على عدم التمسك عند الفريزين من أصحاب الحديث  
 وغيرهم واسم الرواة الذين يروونه عن أمرا لمؤمنين على السلام وعن أبيه من ولده بالأنكره  
 الجعبي ملخصاً فاجبه أني كنت مستعناً بالله سبحانه ومعتدباً عليه ككلامه من بطر في كتابنا هذا  
 من مخالفنا أن الخبر المروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل إلينا إلا من جهة سلفينا  
 علم السلام من طريقه وأجدد ولورينا الخبر المتصل بنا عن رسول الله عليه وآله وسلم من جميع الجهات  
 عن الحسن الرواه الذي يروي سنداً من أمنا ولم يصلب عندنا ولدنا ومن اضطرب سنده أو شذ  
 عن الجماعة أو خالف بعضها أو اختلف بعضها من طعن في سنده ومن وضع الأخبار على السن الرواه ومن  
 دلس في كسبهم عليهم من المحدث وغيرهم ومن انقطع سنده ومن رفع الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم أو إلى ما من أمه المسلمين ومن قلب الرواه في تسميم الأخبار لخرطنا عن طريقه ما زودناه  
 ولتوخيها فيه غير أن نونا ه لكن عرضنا الاختصار في هذا الكتاب وله المطول والإسهاب ولعل  
 فائداً من أصحابنا يقول وما الغرض من فعل الجار عن المخالفين ولو علم من ذكر ما علمناه كسراً في مجالس  
 النظر يا حصلناه ونعلمنا كنهه رضي نفسه بالجهل فعبد عن سبيل أهل الفضل فاقصر على طرف  
 من لفقه أخذ عن مثله وظن أنه على شيء جملة مخفي مخالفيه ويصير هو الغيه ولا يدري أخطأ أم  
 في الصل ورفق أو في ما يوجب الكفر والتفخي أو الخروج عن الملة والشذوذ عن الجملة أن خاض في  
 الفقير المرتطم وأن ظلمه عليه دليل على ما يقول استنجم نزيه بأهل مخالفته ولا يدري بعظم  
 جهالة قلوبهم عند تعديرا أو تعلم تشكر ولو زودنا الحديث الواحد عن راو واحد لم يستغل به  
 كتبنا ولا سطرناه لم هل نخلصنا وإن كان ذلك جار على أصلنا ويعول به جميع أصحابنا حتى نعلمه  
 صحيحاً عن جماعة من الرواه ونحقيقه مسداً عن الثقات وسنفردها أن يسأل الله تعالى كما يترح في  
 معرفتها إليه وتعبد في صحتها عليه لينفع به الناظر ويرفع به في الملام المناظر وبالله نستعين وعليه  
 نتوكل في كل وقت وحين وشرطنا فيه السماع والعدالة وأجزنا فيه خبر الواحد ليلامح من جهة  
 أهل البيت عليهم السلام وقدا حجت الخالف على سقوط خبر الواحد يقول رسول الله صلى الله عليه وآله  
 ولم الشيطان مع الواحد وهو من ليس يعد وقالوا لا نحشي من الوهم على هذا الواحد زعنا لا يصل  
 لأحد أن يروي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا إذا سمعه من فم المحدث العبد  
 محظرم الحديث كما سمعه فان كان أمما لقاها بالعبول وإن كان غير أمما فكذلك ثم رواه عن مثل

[illegible]

علامہ العبد المذنب علی  
 محمد صالح المنجد  
 مولانا محمد امجد علی  
 ان توفیر کان انما کان علیه  
 فالقول بحدیثه فی مشرقه  
 سند قوی واما  
 الایام واما  
 الاصول واما  
 عیال واما  
 عبدالمجید

*(Faint handwritten notes at the bottom left corner)*

المؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال قدس الله روحه الحمد لله اولى من حمد واحق من عبد الذي سارع لنا الى سلام  
وبين الحلال والحرام فاقام عليها الادله والاعلام حمداً يفيضنا الى رضاه ونوفنا لسبيل هداه وصلى  
على نبيه وامينه على رقيه محمد واله اجمعين كنت حين سئل الله الفرج من كتابي لموسوم بالتجريد  
لنفاوي القسم ومحى بن الحسن عليها السلام ان فرغ لشرح ما ودعته من المسائل يحضر من الحجاج والدلائل  
وهذا اوان الشروع فيه والله الموفق لما اضرع وانويه وانا عزاؤه اسأل ان يعيننا على ما يقربنا منه ويرزقنا  
لديره ويعصمنا مما نكدر له ونسعى فيه من ان يقصد فيه غير وجهه انه سبحانه محيط

# كتاب القول الجاهل في المياه

ما طاهر من غير طاهر الطاهر طهور وعبر طهور فالطهور هو الماء الباطل الذي لم يشبهه ولا طاهر نجس وطاهر  
غير ربحه اولونه او طهره ولم يستعمل في تطهيره اعضا والطاهر الذي ليس بطهور ما شابه طاهر سواه فغيره والنجس  
كل ما يشابه طاهر نجس ولا طاهر قليله كان النجس وكثيره غير او لم يغيره او كثيره يشابه من النجس ما غيرة **هذه**  
**جمل** تتل على ثلاث مسائل احبها ان الماء العليل درو فغسله النجاسة صار نجسا وان لم يطهر عليه  
النجاسة ولم يغيرها والثانية ان الماء اذا شابه طاهر سواه فغيره لم يجز لتطهيره وان كان طاهرا والثالثة  
ان الماء المستعمل لا يجوز التطهيره قاله وقد نص الهادي عليه السلام على هذه المسائل في كتاب الاحكام  
وقال في قطر من اوليات قطرات من بول او غير في اناء لم يطهره فانه نجس يدق ذلك من طاهر ويطهر  
الطاهر منه وكذا ذلك من بول نجس وان لم يسن منه في الماء الا ان يكون وانما يطهر ونص على نجاسة الماء  
الذي ادخل في الماء فيه فادرك ان ملاقاته النجس لا يخلط به ولا يفسد الحكم وكل ما يقع في ما يفسد  
او كثير فغير لونه او طهره او ربحه من جلا ب او سكجس او مرق ما ينسج به اسم الماء القراح فليس له حجب  
ان يتوضا به وفي المنع قلت فان لم يجد الحبيب الا ما عصف وما فيه زعفران او ما تستنجد به من  
المعاني هل يغتسل به او يتوضا به لم يكن نجسا قال لا يجزى في الطهور والغسل من نجاسة الماء القراح وقاله  
في الاحكام في الحنبلي اغتسل من ماء في مكن فاضل عنه ما شابهه لا بأس ان يتطهر بفصلته ما لم يكن تراجع فيه  
من غسله بدن الجنب فان تراجع من غسله بدن فانه نجس فلا يتوضا به هو ولا غيره **المسألة الاولى**  
الذي سئل حكم ما ذهب اليه يحيى الهادي عليه السلام من نجاسة الماء الذي وقع فيه النجس وان لم يطهر  
عليه ان الله تعالى امر باحسان النجس ما فعال عز وجل لنا النجس والميسر في قوله فاسحوا فلم يجز قلل ذلك  
من كثره ولا ما كان فيه من الماء ون غيره واذا لم يكن نجسا ما حصل منه في الماء الا باحسان ذلك الماء وجب  
احسانه وليس في الشرع معنى للنجس اكثر من نجاسة على كل وجه **ويطلب على ذلك** ما اخبرنا ابو  
بكر محمد بن ابراهيم بن عاصم المقرئ قال حدثنا ابو جعفر احمد بن محمد بن سلافة الطحاوي قال حدثنا محمد بن الحجاج  
بن مسلم الحضرمي قال حدثنا علي بن محمد قال حدثنا ابو يوسف عن ابي ليلى عن ابي البراء عن جابر عن ابي  
صلى الله عليه وآله انه نهى عن ان يبال في الماء الزكوي ثم يتوضا به واخبرنا ابو بكر المقرئ قال حدثنا

على  
حاجات  
ما العزلة

انسان  
هو  
الوجه  
سنة  
اول  
دكر  
و

المقرئ  
احمد بن محمد  
ابو بكر  
ابو جعفر  
ابو يوسف  
ابو ليلى  
ابو البراء  
جابر  
ابو بكر  
المقرئ

وہ جس سے  
عبد اللہ بن عبد الرحمن  
ابن نصاریٰ و نعل بن عبد اللہ  
ہدراوی حضرت میر نصیر  
جسور من الرابع نے تصنیف

فَضْلًا

اشی لا ید العلم والکرم  
للملک ووعده لالفرقة فهدا

[illegible]

عليه السلام  
الشيخ محمد بن  
الحسين بن علي  
بن الحسين بن علي  
بن الحسين بن علي  
بن الحسين بن علي  
بن الحسين بن علي

[illegible]

وہاں

وما يعتمد في هذا الباب وسن به صريحنا وفساد ما أولاهم ان التبدل قد ثبت فيهم

تت بخسه وماكان بخسافلا مبدجله في لظهان

النفاس قال حديثا الناصر لمحق الحسن بن علي عليه السلام عن محمد بن منصور عن محمد بن عيسى عن حسن بن علوان عن أبي

وَأَحْبَرْنَاهُ يَا أبا الْحُسَيْنِ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْبَرْزُوجِيَّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بِالْقِسْمِ الْخَوِيَّ وَالْحَدِيثُ

محمد بن عبد الوهاب قال حدثنا أبو سفيان عن الحسن بن عمرو (الفيقي) عن الحكم بن سهر بن حوشب عن امرئته قالت

حدیثنا محمد بن عبد الوہاب قال حدثنا محمد بن عبد الله ابن عمر عن ابي ليلى عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان منكر وميزر وادحون في قبري

والله وسلم يقول كل مسكر حرام وما يعتمد عليه في هذا الباب قول الله تعالى فليمنعوا عما فعلوا وما فتيهم

فأوجب التسمي على من لم يجد الماء وواحد ببند المبر غير واحد بل لا اسم في قدر من حديد أو من غيره من  
كان فيه ماء إلا أن يترى أن فيه صلب عليه ولده وبه لوقال لنا واول العسل إلا أن لا يحب الماء لم يصح لغافل أن يبو

ان واجب بند التمس له ان يتناول العسل وهذا طاهر للسان وربما استبدل اصحابي

حَنِيفَةً بَعْدَ إِيمَانِهِمْ لَهُمْ مَا دَهَاهُمْ إِلَيْهِ فَقَالُوا إِن قَوْلُهُ تَعَالَى فُلْمٌ جِدَدٌ وَمَا تَتَّبِعُوا كُفْرًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ بَصِيرَةٌ لَمَّا كَفَرْتُمْ فَلَمَّا كَفَرْتُمْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ بَصِيرَةٌ لَمَّا كَفَرْتُمْ فَلَمَّا كَفَرْتُمْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ بَصِيرَةٌ لَمَّا كَفَرْتُمْ

منكر ايا او معرفا و مضى السهم والخصم فلا اقل من ان يكون يتناوله واحدا فعد بنان اسم واحدا لا لا

واجب بهذا الترخيص اسم واجبة التلاوة له فقط تعلم بالامه وصح استنب لناها **المسألة الثا**

بعثنا من المعاني وكان أبو العباس الحسن بن محمد بن عبد الله يذهب إلى أن المراد به ما استعمل في فصول وفصل دون التبريد

وخرج ذلك من قول عيسى عليه السلام في الأحكام ولا ينزل ينظر سوا الله الحاضر إذا لم يصبه من القدر

وَمَا الَّذِي لَمْ يَنْجَلْ تَفْلًا لَانِ الْحَاضِرِ فِي تَقْصِيرِهَا وَرِضَاؤِهَا فَاعْبُدْهَا نَفْلًا وَوَدِّعْ عَلَيْهِ السَّلَامَ مِنْ الْحَالِ ١٤ / الَّذِي

ادخلت يد هاتيه وبعضى ذراستى على غير وجه ادا العرض والفعل لا يكون مسجولا لانه عليه السلام

عسلها على غير ذلك الغرض والنفل لم يصح مستجلا وما يدل على انه لا يجوز ان يظهر الاستعمل على الوجه

الذي ذكرنا ما أخبرنا به أبو بكر المقرئ قال حدثنا أبو جعفر الطحاوي قال حدثنا أحمد بن داود بن موسى قال حدثنا

مسجد قال جنتا ابو عوانه عن داود بن عبد الله عن عبد بن حبيب عن ابن قال لعنتم من سبوا في غزوة بدر  
 كما حكم يومئذ ارجع منهم قال نزي رسول الله صلى الله عليه واله وان يعنس الرجل بفضل المرأة والمرأه بفضل

الرجل واخبرنا ابو بكر المقرئ قال حدثنا ابو جعفر الطحاوي قال حدثنا مهران بن عيسى قال حدثنا معلى بن ابي عبد الله قال حدثنا

عبد العزيز بن المختار عن عاصم الا حولي عن عبد الله بن سرجس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يغسل

الرجل بفصل المرأة والمرأة بفصل الرجل في نكاح البهائم

صلى في بعض  
الشيخ نعم السالكين  
الحسين ٥

لش

بائیں مہلت  
وینہا آ ویم  
بورن برض  
بمضاج  
مول

وعلى ما ساقط من اعضاءه بعد الاستعمال واذا قد استان الفاضل في الانا عين ممنوع البصر به فقد صحح ابن المازني الفاضل  
هو المتساقط عن الاغضاء ويبنى ان الفاضل في الانا يجوز استعماله ما اخبرنا به ابو بكر المقرئ قال حجبنا الطاهر  
قال حجبنا ابو حبيب والحد ثنا سفيان عن يهاك عن عكرمة عن ابن عباس ان بعض اهل وريح النبي عليه السلام اغتسل  
من جنبه با فينا فابت في الانا جنبه شيا فجاء النبي صلى الله عليه واله وسلم فتوضا به فعاتت يارسول الله انه نقايا ما  
اغتسلت به فقال ان الماء ينجسه شئ واخبرنا ابو بكر المقرئ قال حجبنا الطاهر قال حجبنا ابن ابي ذر  
قال حجبنا ابو مبي قال حجبنا شعبان عن يحيى بن ابي كثير قال اخبرني ابو سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عباس بن عبد الله  
عن ام سلمة قالت كنت اغتسلت في اناء ورسول الله صلى الله عليه واله وسلم من انا واحب ومن لم يعلم انها اذا اغتسلت من انا  
واحب فكل واحد منهما يغتسل با فضل في الانا عن ما حبه صحيح ما علمنا ان المراد بالنهي هو ما يتساقط عن الاغضاء  
ويكون ايضا ان سئل عن عومه اذ قد ثبتهما قلنا ان اسم الغسل من اعضاءه فحجبنا قسط عن الاغضاء والفاضل في الانا في  
النهي على عومه ويجوز منه ما يحجب عومه **وهما يدل** على صحة ما ذهب اليه من المنع من التطهر  
بالما المستعمل ما اخبرنا به ابو الحسين علي بن سعيد قال حدثنا حبيب بن الحسن بن ابي ايمان قال قال حبيبنا محمد  
بن عمار قال حدثنا يحيى بن عمار عن يحيى بن سعيد عن حبيب بن عمار قال سمعت ابا عبد الله عن ابي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه واله وسلم انه قال لا يبول احداكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنبه فاذا ثبت بهذا الحديث النهي عن الاغتسال  
في الماء الدائم ثبت ان لا يغتسل بوضوئه واقل الماء المني المنع من البولي قوله ولا يجوز القول بخلافه لا به يورى  
الى ان لا يكون البولي النجس صلبا عليه واله وسلم فايد **فان قال قائل** ان يكون النهي عن الاغتسال  
من الجنابة لم يكن للاستعمال وما كان للنجاسة الذي يكون في الاغتسل على حسب النجاسة قيل له هذا محصيل  
بغير دليل وذاك انا قد نعلم انه قد يكون حيا لمس على جسده شئ من النجس والنهي صلبا عليه واله وسلم نهي نهي  
عما كان جنبا عن الاغتسال بالما الدائم فوجب ان يدخل في حجب جسده نجس من لمس على جسده نجس فاذا صح ما نول  
عموم نهي من لمس على جسده نجس صح ان النهي للاستعمال وصح ما ذهبنا اليه على انه صلى الله عليه واله وسلم قد  
نهى بنهيه عن البول فيه على النهي عن القاساير النجاسات فيه فوجب نهي بنهيه عن الاغتسال فيه على انه نهي للنجاسة  
جل النجس على التكرار وسلب الفائدة الجديدة فان قيل بان النبي صلى الله عليه واله وسلم انما منع عن الاغتسال في الماء  
الدائم بعد البول فيه لم نرى في قوله لا يبول احداكم في الماء الدائم ثم قال بعده ولا يغتسل فيه من جنبه  
فليس يجب ان يكون نهي للاستعمال بل يكون النهي لانه يصير مغتسلا بالما النجس قيل له الفاظ النبي صلى الله عليه واله  
وسلم التي تمنع عن الاغتسال في الماء الدائم بعد البول فيه اذا وردت وكانت كلهما مستعملة بنفسها ولم يكن  
في ظاهرهما ما يعصى على بعضها على بعض فان الظاهر ان كل لفظ منهما مستعمل في كل واحد منهما على كفاها حتى يكون الجمع  
بين تلك اللفاظ كما لم يفرق فاذا كان هكذا فكأنه صلى الله عليه واله وسلم قال لا يبول احداكم في الماء الدائم  
ثم استأنف الكلام فقال لا يغتسل احداكم في الماء الدائم من جنبه فيكون النهي متنا ولا يبول في الماء الدائم على  
جباله ولا يغتسل فيه من جنبه على جباله على ان ابا جعفر الطحاوي مروي عن ابي هريرة ما سنده انه قال  
قال صلى الله عليه واله وسلم لا يغتسل احداكم في الماء الدائم وهو جنب فاذا ذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
**يدل على صحة ما ذهبنا اليه** من جهة المطران لما اذا ازلت به النجاسة

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة  
عن ابي حنيفة  
عن ابي حنيفة

لم يجز التوضي به كذا في الحديث والمعنى انه انزل به ما حصوله منع من الصلوة وليس لاجب  
ان يعول ان هذا الاصل لا يمتنع على جميع المخالفين في هذه المسئلة لان فيهم من لا يرى ان الماء الذي نزل به  
النجس يكون نجسا اللهم الا ان سعيره قيل له ليس بواجب ان يكون كل اصل معين عليه مسقا عليه بل يكون  
تارة مسقا عليه وتارة مبدولا عليه ويكون المبدول عليه او كذب من المنوع عليه اذا كان الاتفاق بين الخصمين  
فقط ولم يكن فيه اتفاق من الامه وسند كذا في هذا الكتاب ما يبين ان الماء الذي يراى به النجس يصير نجسا فيصح  
ان يجعله صلا نقيس عليه وعلنا هذه يمكن ان ترجح بالحظر والمقتل ان الماء يست فيه البظهر ونحن ننقله  
بعلينا هذه عما يشك ويكن ان ترجح هذه العلة بما جرت عليه عادة المسلمين من لدن الصحابة الى يوم  
الاس هذا ان اجاب لم يكن باخذ المتساقط من الماء عن العصى في المواضع التي يعوز فيها الماء ويقبل حتى لا يجل  
في مثلها من المواضع اراقه ولا يجوز البظهره ويكن ان يعتد لذات ما روى ان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
قال لى عبد المطلب لما حرم عليهم المصير في الله نوره كتم غساله او ساخ ايدى الناس فثبته ما حرم عليهم من المصير  
بالغسل له قبل على ما علمناه فاما استدلال من يستدل منهم بقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا فقال ان الطهور  
اسم المبالغة كالغتول والبروق وذو كذا يسمى الكبر والبروق في ظاهر الاية ان تكرار البظهر مرات في الماء فقد  
قيل في جواب هذا ان البظهر في هذا الموضع هو اسم الفاعل فلا يجب ان يكون محولا على المبالغة وهذا  
فيه نظر ودكن اسم الفاعل منه مظهر فالاقرب ان يكون البظهر موضوعا للمبالغة وقد قيل ان كل حذر  
منه كان له حظ في البظهر احرى اسم المبالغة عليه واكثر ما فيه ان يكون ما ادعوه في ظاهره محضا فغير منيع ان  
نصر عن ظاهره بالادلة التي قد منا بل ذلك هو المحم في جميع الظواهر فان قيل مروي ان النبي صلى الله عليه  
واله وسلم اغتسل فبقيت له من جسده فاحذ الماء من بعض شعره ومسحها به فهذا يدل على انه صلى الله عليه  
استعمل الماء المستعمل قبل له عندنا ان الماء لا يصير مستعملا حتى يفارق العضو ويخرج البدن في الاغتسال  
حكم العضو الواحد والماء لا يصير مستعملا بان يساق من موضع في العضو الى موضع اخر منه فالنبي صلى الله عليه  
اذن لم يستعمل الماء المستعمل وهذا الجواب يصح ان يجاب به من زعم ان الماء المستعمل لو كان لا يجوز النظر  
به لكان لا يجوز ان يوضع على اليد ثم ينقل الى المرفق او على الجبهة ثم ينقل الى سفل لوجه اذ قد سنان الماء لا يصير  
مستعملا حتى يفارق العضو فان قيل قد روى ان المسلمين كانوا يتمسكون بفضل ونور رسول الله صلى الله عليه  
على سبل التبرك قيل له عن هذا جوابان احدهما انه يجوز ان يكونوا تسكوا با فضل منه دون تساقط  
عن اعضائه وهو فعل لا يدعى فيه العموم والثاني انه وان سلم انه اراد به المتساقط من اعضائه فلس  
في الجوارح الناس نواضا وانهم را فعين للبرك وهذا لما يح من ادعى نجاسة فصل  
ليس ليحيى ان الجس من عليه السلام نصر في نجس الماء المستعمل مع انه قد ذكره ومنع التوضي به فالاقرب  
انه كان يذهب الى انه طاهر اذ لو كان عنده نجسا لذكر نجاسته فكان مكتفي به عن ذكر المنع من البظهر به  
وكان ابو العباس الحسيني يخرج بنجاسته على قوله في باب الذبايح والاباس يذبحه المحب والحايض  
لان نجاستهما لا يمنع من اكل ذبحهما فلما وصفهما بالنجاسة علم ان الماء الذي يغتسلان به نجس فيستمر  
وهذا بعيد لان وصفه لهما بالنجاسة على سبيل الاجوز والمراد به انه نجس عليهما لا اغتسال

في بعض النسخ  
ان الماء الذي نزل به  
النجس يصير نجسا فيصح

فان كان الجسد  
حكم العضو الواحد  
والاغتسال

الحاج  
محمّد  
بن  
عبد  
الرحمن

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

البخارى  
اباوسكون  
مجموعه  
المساء  
مطابق  
سماح اصول

ابن اسمعيل قال حدثنا محمد بن الحسن بن ايمان قال حدثنا محمد بن شعيب قال حدثنا المعلى  
بن منصور عن هسيم عن منصور عن عطاء مثله فقد ثبت ما رواه ان امير المؤمنين رعى فيه  
ان يكون لما يغلب النارج وكذلك بن الزبير وذكرنا ان هذا اليه من ان لما اذا كان لا يستوعب  
والظهور فانه لا يتخس الا ان يتغير ومن هذا ان امير المؤمنين عليه السلام اذا قال قولا فجب  
اتباعه والطبقي اليه على غير ايضا يقول ان الصحابي اذا قال قولا ولم يرد مخالف فيه وجب القول به  
فان قيل فان في هذا ما خالفه نرج ما وها حتى قلب وانتم لا تسترطون ذلك قيل له ان النرج  
يتمثل ان يكون مره لا يتبين ان لما غالب اذا لم يكن ذلك معلوما واذا احتل ذلك فثبت ان النارج  
لا يمكن ان نرج النجس برك الظاهر على ان المراد بالنرج ما اشترى اليه ان المرعى فيه ان يكون لما  
غالبا فان قيل فقد روى ما اخبرنا به ابو بكر المقرئ قال حدثنا الطحاوي قال حدثنا محمد بن حريه  
قال حدثنا محمد بن حجاج بن المنهال قال حدثنا حماد بن سلمه عن عطاء بن السائب عن يسير ان عليا قال في  
بيروت فمها فاره فانت بئرج ما وها فعدا من رجها مطلقا قيل له ليس في هذا ما يفسد مذهبا  
لانا لا ننكر ان الامير اذا كان يكن نرج جميع ما فيها نجس ما وها با يقع فيه من النجاسة وما يد  
على حكم ما ذهبا اليه ان لما اذا كان يكن يستوعب الشرب والظهور فانه لو استوعب كان  
استعمال النجاسة شبيعا ولم يكن بعض المستعمل له او لما بالنجس من بعض الا خلا فليس حكم بعض ذلك لما  
في النجس والظهور حكم واحد من النجس بعضه قال بن جيسر عليه ومن قال بتطهير بعضه قال  
بتطهير كله واذا كان لما لا يمكن استيعابه بالشرب والظهور لم يحصل اليقين باستعمال النجاسة اذا  
لما الظاهر وكل بعض منه يجوز ان لا يكون النجاسة ما سته فان قيل فامولون في الموضع الذي مع  
النجس هل يجوز استعماله بعينه قيل له اذا عرف ذلك الموضع بعينه فلا يجوز عندنا استعماله وقد نص  
عليه بجبي عليه السلام في الاحكام بنجس ليطهور بان يقع فيه الكلب والخنزير وان سار  
منه كافر فيه او يدخل به فيه ولم شرط ان يكون لما فينا او يجر بل يطول لعول فيه فاقضى ذلك ان يكون  
كل موضع من الامسه النجس نجسا فان قيل هلا جعلتم الحب في ذلك ان يكون لما فلتن واستبدلوا في  
ذلك ما اخبرنا به ابو بكر المقرئ قال حدثنا الطحاوي قال حدثنا يحيى بن نصر بن سابور الخولاني قال حدثنا  
يحيى بن الحسان قال حدثنا ابو اسامة عن لوليد بن كبير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله  
عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم سئل عن لما وما يتوبه من السباع فقال اذا بلغ  
لما قليلا فليس على النجس واخبرنا ابو بكر قال حدثنا الطحاوي قال حدثنا الحسن بن نصر قال  
سمعت يزيد بن هرون يقول اخبرنا محمد بن اسحق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله  
عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه سئل عن الحاصل لث في البادية نصيب منها  
السباع فقال اذا بلغ لما قلنا لم يحمل نجسا واخبرنا ابو الحسن بن اسمعيل قال حدثنا محمد بن الحسن  
بن ايمان قال حدثنا محمد بن شعيب قال حدثنا يزيد بن هرون قال حدثنا محمد بن اسحق عن محمد بن جعفر  
بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال سمعت النبي صلى الله عليه واله وسلم يسأل عن لما

الذي على  
في قول علي  
عنه

في كتاب الطهارة

५



هذا الخبر مرسل لان داود لم يلقه جارا وهذا لا معنى له لاننا نرى قبول المراسيل والجل لها

هذا الخبر مرسل لان داود لم يلقه جارا وهذا لا معنى له لاننا نرى قبول المراسيل والجل لها

ان هذا الخبر مرسل لان داود لم يلقه جارا وهذا لا معنى له لاننا نرى قبول المراسيل والجل لها  
والمخالف لنا في هذا ابو حنيفة واصحابه وهم يرون قبول المراسيل على نه عن نه قد رواه ابو هريرة  
يحيى عن داود بن الحسن عن ابيه عن جابر وقد ثبت بهذا الخبر طهارة سور الجار وسائر السباع  
وقد قيل في الخبر الوارد في سور الجار ان ذلك كان قبل تحريم لحمه وذلك فاسد من وجوه احدها  
انه يوجب شيخ الخبر من غير ما روي عنه ويقتضيه وذكر لا معنى له والثاني ان اعبار سور السبع  
في هذا الكتاب لا معنى له اذ لم يثبت ذلك بل ثبت خلافه لا تزيان المهر غير ما كونه قد ثبت طهارة  
سوره والمسلم الا خلا في طهارة سور وان كان لحمه غير ما كونه والماتث انه صلى الله عليه واله قاتبا  
افضلت السباع ولم يرو ان السباع كانت لحومها ما كونه لم حرمت سقط ما وبلغهم وقد استدل  
اصحاب ابي حنيفة لنجاسة سور السباع بارويناه عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
سئل عن الماء ما ينجس من السباع قال اذ لمع الماء فليس ينجس محل الخبث وهذا من العجافان هذا الحديث  
لما استدل به من وجوب النجاسة بتقليد من روه وقالوا انه مضطرب السند والمش وذكروا  
انه غير مضبوط ويكفي عليه كذا ما طولا فكيف جاز لهم ان يستدلوا به لنجاسة سور السباع عا  
النساج سئل عن الماء الذي تنوبه السباع والطا هل ينجس قال الماء الذي هذه سبيبه ان السباع يبول فيه وترو  
وذلك ينجس الماء لا محالة وليس فيه ذكر السور ولا قصر السؤال عليه بل لم يذكر السائل بوجه فان قيل  
ليس في الحديث ان السباع يبول فيه ويروى فيه انها تنوب والنجس معلق بذلك لعدم قيل له من اذ لنا  
اجتعال ما قلنا كفا في ما وبل الحديث اذ ليس على المتأول اكثر من ذلك ورجع الى الحديث الذي روى  
عن جابر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وبأ فضلت السباع والى ما رويناه في المخرج ما اخبرنا  
به ابو الحسن بن اسمعيل قال حدثنا محمد بن الحسين بن ابيان قال حدثنا محمد بن سحابة قال اخبرنا ابو  
سامه عن عيسى بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم المهر سح فان  
استدلوا با خبرنا به ابو الحسن بن اسمعيل قال حدثنا محمد بن الحسين قال حدثنا محمد بن سحابة قال  
حدثني ابو يعقوب صابر بن محمد عن عمر بن هشام عن جابر عن الضحاك عن ابن عباس قال كنت مراف  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على جارية له يعفور فاصابني من عرقه فامرني النبي صلى الله عليه واله وسلم  
بغسله فاذا ثبت نجاسة عرقه ثبتت نجاسة سور قيل لهم ليس ينجس ان يكون النبي صلى الله عليه واله كان  
علم ان ذلك الجار صابه من البول او غيرها ما وجب نجاسة فلما اصاب ابن عباس من عرقه مع ما  
علم من حاله مره بغسله وهذا فعل لا تكرار العود فيه وخبرنا جوا عن السؤال فهو اولى عا ان المعهود  
من لدن اصحابه الى يوم الناس هذا ان المسلمين يركبون الخيل والبغال والحمير ولا يتوقون من عرقها  
فصار يطهر عرقها جا عا منهم وهذا من اكد ما يستدل به في هذا الكتاب فان قيل روى  
قره بن خالد عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله قال ظهور الانا اذ اولى فيه المهر  
ان يغسل مره او مرين شك قره بن خالد في هذا نجاسة سور قبل له هذا الحديث قد روى  
عن محمد بن سيرين موقوفا على ابي هريرة اخبرنا ابو بكر المقرئ قال حدثنا ابو بكر

هذا الخبر مرسل لان داود لم يلقه جارا وهذا لا معنى له لاننا نرى قبول المراسيل والجل لها

هذا الخبر مرسل لان داود لم يلقه جارا وهذا لا معنى له لاننا نرى قبول المراسيل والجل لها

هذا الخبر مرسل لان داود لم يلقه جارا وهذا لا معنى له لاننا نرى قبول المراسيل والجل لها

عن أبي بصير

فان  
في ان ابن سيرين  
ربخه بود و فاس  
الى هره مسم

قال حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن عوف عن قال سوري الهرق  
وبفضل لا ماره او مرنس واخبرنا ابو بكر قال حدثنا البطاي قال حدثنا ابراهيم بن زينا ود قال  
حدثنا ابراهيم بن عبد الله الهروي قال حدثنا اسمعيل بن رهم عن محمد بن سيرين عن ابي بصير  
عن ابي هريره فقلت له عن ابي قال كل حديث ابي هريره عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ففي هذا ان ابن سيرين  
كان (دا سمع) باهريره يحدثه كان يرى انه عن النبي صلى الله عليه واله فكان يسبح من رفته فلا يمنع ان يكون  
سمع باهريره يقول ما قال في سورة المرقه هو الى النبي صلى الله عليه واله وسلم ولم يلقه الا الذي رواه الهروي  
انه اعني ابن سيرين قد رآه موقوفا وذلك لاني عيبت له لا يمنع ان يكون موقوفا رايه ففقه به ويحدث به عن  
نفسه فاذا كان ابن سيرين يظن ان جميع ذلك يجب ان يكون مرفوعا وجب ضعف ما يرويه عن ابي  
هريره عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ومثله لا يعتزض على الاخبار التي قد منها على ان هذا الخبر يجوز ان  
يكون منسوخا ان سمع عن النبي صلى الله عليه واله وسلم الى ترى الى محمد بن كيشه حين اصغى له الا انا ابو بكر  
واخبرنا ابو بكر المقرئ قال حدثنا ابو جعفر البطاي قال حدثنا محمد بن الحجاج قال حدثنا اسد  
بن موسى قال حدثنا قيس بن ابراهيم عن عبد الله بن عبد الرحمن عن عبد الله بن قباذه قال راى الله يتوضا فجا  
الفرقاصني له حتى شرب من لانا فقلت يا ابنه لم تفعل هكذا فقال كان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
يفعله او قال هي من الطوافين عليك والطوافات فتعجب كعب ايضا من ذلك ولا قرب منها كانا قد  
عرفنا نحيشه من قبل فهذا يؤكد ويوضح ما قلناه من ان خبر ابن سيرين يجب ان يكون منسوخا  
**ومما يدل على ما ذهبنا اليه** اننا نعلم ان سور هذه الحيوانات اغني الحبر والسباع  
على سور مسلم وسورة المرقه كونهما حيوانا يتطهران في حال الحيوة فحيات يكون شهورها  
طاهره وقياسنا اولى من قاسم ان استقرهم القياس لولا فقه تعليلنا لتعلل النبي صلى الله عليه واله  
لم ترى قوله في المرقه انها ليست بنحشه فتعلل طهاره سورها بكونها غير نحشه ومخالفتنا بعدس من اير  
السباع على كلب فيقول لما كانت كلب محرم الاكل لا لحمته ويستطاع الامتناع من سورته وجب  
تنجيس سورته فكذلك سائر السباع لما كانت كلبا له هذه العلة وهذه العلة غير صحيحة وذلك  
انه ان عني بقوله انه يستطاع الامتناع منه ان من لم يقينه ولم يمسكه ولم يخلطه بنفسه يمكنه الا  
عن سورة فهذا موجود في المرقه وذلك وجب نقض العلة وان زاد وان من القناه وامسكه  
وخلطه بنفسه يمكنه الامتناع منه فذلك غير مسلم في كلب بل المعلوم خلاف ذلك فهذا الوصف  
اما ان يذكر على وجه لا يوجب في المرقه او على وجه تلحق به العلة فبان بذكر سقوط  
هذه العلة **مسألة قال** وكذلك سور الحنظل الجايض لان يغفر باللعاب فخرج  
مكونه ظهورا وان كان طاهرا قد نص يحيى بن الحسين عليه السلام على جواز التطهر سور الحنظل  
فجب ان تكون التطهر سور الحنظل طاهرا عند اذ الحيض عنه اعظم من الجنابه بل ترى انه من  
الجماع مع بقا حكم الحيض وليس عند حكم الجنابه ولانه في سائر الاحكام جميع بن الحيض والجنابه  
وان فرق بينهما جعل حكم الحيض أشد فائنا القسم عليه السلام فقد نص عليه في مشايل

متناع

النيروشي فاما ما بغير من الماء باللعاب فقلنا انه لم يجوز التطهر به لما نص عليه يحيى عليه السلام  
 في الكلب وغيره من اشي الطاهره/ها اذا وقعت في الماء فغيرته لم يجوز التطهر به وان كان  
 طاهرا وهذا قد استوفينا الكلام فيه فلا وجه لاعادته وانما سورا جنب والحايض فلا حظ  
 فيه من الخلاف اذا حكى عن قوم وماتهم في كتابنا هذا من الاخبار المرويه عن النبي صلى  
 عليه واله وسلم انه كان يغتسل مع نسائه وبعد نيايه فيصبح ما ذهبنا اليه وكذلك ما روينا  
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم من طهاره عرق الجنب عن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 جنيبا صح ما قلناه **مسئله قال** وسور الكلب يحسن كذلك سور الجنين وهذا  
 ما قد نص عليه يحيى عليه السلام **والذي يدرك** بين صحبه مذهبنا ما اخبرنا به  
 ابو الحسين بن اسمعيل قال حدثنا محمد بن الحسن قال حدثنا محمد بن شعاع قال حدثنا  
 شبابه عن شعبه عن ابي اسحاق قال سمعت مطرف بن عبد الله يحدث عن عبد الله بن محمد بن  
 محمد بن الحسين بن المغفل ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال اذا ولع الكلب في الماء فاغسلوه  
 سبع مرات وعفوه الثامن بالتراب واحبرنا ابو بكر قال حدثنا الطحاوي قال حدثنا علي بن  
 محبوب قال حدثنا عبد الوهاب عن شعبه عن ابي عمير عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه  
 قال اذا ولع الكلب في الماء فاغسلوه سبع مرات وروي بن سريون عن ابي هريره عن النبي صلى الله عليه  
 انه قال طهورنا احبكم اذا ولع فيه الكلب يغسله سبعا والتطهير اذا اطلق في الشئ كان طاهرا  
 ازاله الحديث ازاله النجس اذا ثبت ان الماء لا يلزمها احكام الحديث ثبت ان المراد به  
 ازاله النجس والمرفس اذا ورد في الشئ كان طاهرا ما بينا فثبت بذلك ان الماء ينجس بولوه  
 واذا نجس لا ناولنا الذي فيه فاما ما تعلق به مالك واصحابه من ان الماء مرفس لما  
 انا هو نجس فلا معنى له انما يتكرنا ما قد تعبدنا بازاله النجاسه عن الماء فيلزم استحصال  
 ما فيها من المايعات فان قيل لتعبدنا ما هو بغسلها فقط لا ازاله النجس عنها قيل له ذلك  
 ادعنا الى ما لا تنبيل في ثبانه اذ قد بينا ما نصفيه طاهرا مرفسا في الشئ في الشريعة  
 مع انه قد ثبت اننا قد مرنا باراقه ذلك مما مع ثبوت النهي عن ارضاعه الماء فلو لا انه كان نجسا لم يجب  
 ذلك ويكره ان يغاس ذلك على سائر النجاس ما ينحس من النجس وغيرها بوجوب اراقته فكل ما يحل يلزم  
 اراقه بغير نجاسته وهذه على صحيحه بوجوب الحكم بوجودها وبعدم ربحها وبعضها  
 تعليل النبي صلى الله عليه واله وسلم في سور لهر بقوله انه ليس بنجس ويجوز ان يغاس لانيه على سائر  
 الجادات الى لا يجب غسل شئ منها الا من النجاسه فكل ما وجب غسله منها وجب ان يكون نجسا وليس  
 يصح تعليل من جعل طهاره الكلب بحران الروح لان النجس ينقصه ولانه لا دليل على صحه هذه  
 العلل على انها لو ثبتت كان تعليلنا اولى لكونها حاضرا ومودنه الى الحساسة وشهادته الاصول  
 لها فان قيل فلو كان الله قد اباح لنا ان ناكل ما غص الكلب عليه من الصيب بقوله فاكلوا  
 مما مسكن عليكم لانيه فثبت بذلك ان ما غص عليه الكلب لا يصير نجسا واذا ثبت ان ذلك

في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة

في نسخة

في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة

في نسخة

لا نصير نجسا ثبت ان سورة ايضا لا يبر نجسا فيسجل له ان ذلك لا يدل على انه لا يجب غسل ما  
 عضو عليه كانه لا يجب غسله ما عليه من الدم الا ترى ان الله تعالى اباح اكل ما ذكناه بقوله الا ما  
 ذكيتم وهذا لا يدل على انه لا يجب غسل موضع الذكيت فما عليه من الدم فان قيل روى  
 عن عطاء بن سائر عن ابي هريرة قال سئل النبي صلى الله عليه واله وسلم عن الجاني في مكة والمدينة نودا  
 الكلا والسباع فقال لها ما احدثت في بطونها وما بقي فلنا ظهور فيسجل له هذا واراد في الجاني  
 العظيم وقدينا ما نذهب اليه في المياه الكثيرة بالاطال في عاده على ان هذا الخبر لو عارض  
 ما يروى ما ذكرناه من الاخبار كانت اخبارنا اولى بكونها جازية فان قيل ابل من يكره غسل منه  
 يدل على ان المراد به التجرد فيسجل له ذلك غير واجب بل ولى من ذلك ان نقول انه يدل على  
 تغلظ نجاسته فاما الخبر فالحلاف في نجاسته ما ليس ظاهر وقيل عليه صرح قوله تعالى  
 اولم حينئذ فانه رجس والرجس في كلام العرب هو النجس واذا استنجاسته بنص الكتاب ثبت لجم سورة  
 وليس لان يقول ان اللجم هو المراد بقوله فانه رجس دون الخبر لان مرجح الكناية ان يرجع الى قوله  
 الا ترى انه لا يبر نجسا فيسجل له اذا طال الكلام فكذلك اذا قصر **فصل** لم يصح عن علي بن السلام على عدالة  
 وروى الكلب وكان ابو العباس الحسيني رضي الله عنه يخرج ذلك على كماله وله كثر يقول في كتابه النجاست  
 التي لا اثر لها والوجه في ذلك ان ابا هريرة مروي حديث السج ثم روى عنه ما اخبرنا به ابو الحسن علي بن اسحق  
 قال حدثنا محمد بن الحسن بن ابيان قال حدثنا محمد بن سجاد قال حدثنا اسحق بن يوسف قال حدثنا عبد الملك  
 عن عطاء بن ابي هريرة قال اذا ولج الكلب في الماء لم يبر نجسا وروى عن ابي بصير عن ابي عبد الله النعماني  
 صلى الله عليه واله وسلم عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله النعماني عن ابي عبد الله النعماني عن ابي عبد الله النعماني  
 متى حلت حاله على السلام على ان عبد الله بن الحسن مروي وغفوه الثامنة في الكلب وكعب بن عبد الله  
 بالمان يثا في حديثه بالاسج وفيما فيه ما يجب الرجوع الى غيرها فان قيل حديث المان مذكور بالاجماع  
**قوله** ليس يتصل به السلام على ما يذرت فعد كما لا يخفى في باحده ودره  
 اية روى ذلك ابو جعفر الطحاوي عنه ويورد ذكر ما اخبرنا به ابو الحسن علي بن اسحق  
 قال حدثنا محمد بن الحسين بن ابيان قال حدثنا محمد بن سجاد قال حدثنا اسحق بن يوسف  
 عبينه عن ابي هريرة عن ابي عبد الله النعماني قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغتسل بده في امان حتى يغتسلها مرة ثالثة فانه لا يدرك  
 ابن بابت يده وتروي اهم كافي ابو لولون وبنيعي طون وبنامون تملان يتنحى اما لهما مرهم  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم يغتسل ابره ثلثا قبل ان يغتسلها في الايام الطاهرة واما لول  
 والغايط ان احضارهم في حال نوم فلما كان ابو لول والغايط اغلط اليما شات فامر  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم بطهر اليدين بماء العسل ثلثا ثلثا ثلثا ثم اغتسل بها  
 اول على انه يضيح ان قياس غسل الابه من ولوع الكلب على غسل اليد ما ذكرناه به لعله يظهر من خبر  
 له فحان يكون غدر غسله ثلاثا **فصل** قال وسور الكافر بحسب راوله وغيره وهذا

Handwritten signature and date: 1900

19

[illegible]

وَأَرَادَ الْمُسْلِمِينَ وَذَكَرَ عَلَى سِرِّهِمْ فَلَمْ يَنْقُضْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَمْرُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَالْهَ وَاسْلَمَ بِدَعْوَتِهِمْ  
لَهَا بِأَقْبَابِهِمْ وَسَرَّهَمُ مِنْهَا لَيْسَ هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الَّذِي وَجَّهَ حُصْنُكُمْ وَكَانَ **وَأَرَادَ**  
ذَلِكَ قِيلَ مَا دَعَانَا إِلَيْهِ مِنْ حَاشِيَةِ اسْتَوَارِهِمْ **فَانْ قِيلَ** حُجُورَانِ كَوْنِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَالْهَ  
وَسَلَّمَ أَمْرُكُمْ عَلَى تَسْلِيلِ الْأَحْتِيَاظِ لَا أَنْ الْغَالِبِينَ أَوْ أَنْبَهُمْ لَا يَخْلُو مِنَ الْحَاشِيَةِ كُنْزُكُمْ وَمَا بِهِمْ مِنْهَا  
**قِيلَ** لَهُ هَذَا أَجْرٌ لَا مِنْ الرُّجُوبِ لَنْ مَا يَكُونُ كَذَلِكَ كَوْنُهُ شَبِيهِهُ بِشَيْءٍ لَا يَشْتَبَهُ  
أَوْ لِحَالِ الْيَتْلُمُ الْمُسْلِمِينَ مَا لَشَكْلِهِمْ بِحَسَنِ السِّيَادَةِ كَانَ كَذَلِكَ هُوَ أَجْرٌ لَا مِنْ الرُّجُوبِ  
لَهُ بَعْدَ دَلِيلٍ وَذَكَرَ بِأَسْبَابِهِ وَهِيَ اسْتِدْرَاجُهُ عَلَى كَيْفِهِ مِنَ الْمَطَرِ أَنْ تَقْبِضَهُ عَلَى الْخَيْرِ بِمَعْلُومِهِ  
حُجُورَانِ آخَرِ الظَّاهِرِ عَلَيْهِ أَسْبَابُ الْحَسَنِ فَكُلُّ حُجُورَانِ آخَرِ الظَّاهِرِ عَلَيْهِ أَسْبَابُ الْحَسَنِ وَكَانَ  
بِحَاشِيَتِهِ وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَبْكَرُوا الرُّجُوبَ فِي الْأَقْلَامِ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْحَرْبُ  
فَانْ رَجَبٌ وَقَالَ الْمَشْرُكُونَ بَعْثَلَهُمْ وَأَنْ نَارُ عَوْنِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ  
لَا لِيَعْنِي وَتَحْتَ عِلْمِنَا الْحُكْمُ بِهِ فَاِنْ تَابَتْ قِيَامُ قِيَامِنَا هَذَا وَقَامَتْ الْمَشْرُكَةُ عَلَى الْمُسْلِمِ نَدَانَهُ  
أَوْ فِي حَيْثُ كَانَتْ عَالَمُنَا أَوْ لَا سَلَامًا لَهَا سَقَطَ لَهَا خَطَرُهَا وَكَانَ فِيهَا الْإِحْتِيَاطُ وَكَانَ الظُّلُومُ هُوَ  
الَّذِي ذَكَرْنَا هَاهُنَا لَهَا **فَانْ قِيلَ** قِيلَ رَوَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَالْهَ وَاسْلَمَ بِدَعْوَتِهِمْ  
مِنْ مَزَادِهِ مَشْرُكُهُ **قِيلَ** لَسَوْفَ يَحْجَرُهُ بَعْضُ مَزَادِهِ مَشْرُكُهُ قَدْ شَرَّتْ مِنْهَا الْمَشْرُكَةُ  
وَلَمْ تَنْظُرْ وَلَا تَسْمَعْ أَنْ يَكُونَ الْمَزَادَةُ جِدْدَةً لَمْ يَسْمَعْ أَوْ كَانَتْ تَقْدِيرُهَا مِنْ مَسْأَلَةِ  
لَهَا أَوْ يَكُونُ حَمْلُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَالْهَ وَاسْلَمَ أَمْرُكُمْ عَلَى الظَّاهِرِ مِنْهَا أَنْ لَمْ يَسْمَعْ  
بِحَسَنِهَا وَتَحْتَ قِيَامِنَا أَنْ لَانِيَّةٍ لَا يَحْسَبُ كَوْنَهَا مِلْكًا لِلْمَشْرُكِ وَجَلَدَ الْمَرْءُ أَنْ يَفْعَلَ وَلَا يَكُنْ  
يَدْعِي فِيهِ الْعَوْمُ مَطْلُوعُهُمْ بِهِ **وَعَلَى هَذَا** الْحَدِّثِ يَكُونُ حُجُورَانِ قَالُوا عَرَبِيًّا  
مَحْرُومَةُ النَّصْرِ إِنْ قَالَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْهَ وَاسْلَمَ اسْتَعَارَ دُرُودَهُمْ  
إِسْرَافِيَّةً عَلَى أَنْ لَسَوْفَ يَحْجَرُهُ بَعْضُ مَزَادِهِ مَشْرُكُهُ قَدْ شَرَّتْ مِنْهَا الْمَشْرُكَةُ  
أَوْ صَلَّى هُوَ فِيهَا **فَانْ اسْتَدْلُوا** يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى وَطَعَامُ الَّذِينَ وَتَى الْكِتَابِ  
خَلَّكُمْ **قِيلَ** لَهُ هَذَا لَا يَبْدَأُ بِمَوْضِعِ الْخِلَافِ ذَكَرَ الْإِسْلَامُ الْإِسْلَامُ الْإِسْلَامُ  
كَوْنُهُ لَهُمْ وَتَقُولُ أَنْ طَعَامُ الْحَرَمِ عَلَيْنَا لِمَا شَرَّهَ لَهُ عَلَى وَجْهِ مَحْصُورٍ فَتَأْتِي الطَّاهِرُ  
لَا يَبْدَأُ بِمَوْضِعِ الْخِلَافِ عَلَى أَنْ سَلَّمَ لَهُمْ مَا أَدْعُو حُصْنًا مِنْ أَطْعَمَهُمْ مَا مَاتُوا  
مَعَهَا لَمْ يَدْرُوكَ الرُّجُوبَ تَلَاذُلُهُ لِي قَدْ مَنَّا مَا كَانَتْ حُصْنُكُمْ وَهُمْ أَطْعَمَهُمْ الْحَرَمُ مَا دَلَّهَا  
**وَمَا يَذْكُرُ** فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْلَامِ لَهُمْ مَا رَوَاهُ وَصَدَّقَ

وَأَرَادَ الْمُسْلِمِينَ

وَأَرَادَ الْمُسْلِمِينَ

عن أبي بصير

هذا الكتاب عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
اراد ان يكرم علي بن ابي طالب فبعثه فحسبها خديفة وقال ارجع قال بن زيد فقلت مستنم  
ليس بخير واسمنا ابو بكر المعري قال حدثنا ابو جعفر الطحاوي قال حدثنا ابن ابي عمير  
والخروجي قال حدثنا المقدم قال حدثنا ابن ابي عمير عن حماد قال حدثنا ابن حريبه عن ابي صالح  
بن المنهال قال حدثنا حماد عن حميد عن حميد عن بكر بن ابي رافع عن ابي هريرة قال قال رسول الله  
عليه وآله وسلم وان احب مدبره الى فقنص بديقه وقلت فيجب فقال سمعنا الله ان المسلم  
لا يحسن فن قال دليل الخطاب رحمه القوي يتجسس من ليس مسلم ان دليل الحريين بمعنى ذلك هو  
وغيره يعني هذا لانما القول دليل الخطاب وما يورث من هذا ما يقول كل من هذا في الجاهل  
ما يورث كل من هذا فاحتمنا على ان المشرك اذا شرب من يورث ما يورث كل من هذا فاحتمنا على ان  
يحسن معس عليه شارب اسوار المشرك بقوله سورة المشرك ٥ وليس اخذ ان يقول ان هذا تقدم  
لا تأثير لها لان ما يحسن ان يكون على اصل المحل دون اصل الخلف وقد نال لثوب فيه  
سورة المشرك لا تراه لو كان مستلما لم يحسن لما شهد بالانباري ان يورث ما يورث كل من هذا  
**مسألة** قال في صحيح ما يورث كل من هذا فاحتمنا على ان لا يورث وما لم يورث فاحتمنا  
وهذا قد نص عليه محي عليه السلام في الاحكام والمنهج جميعا وقد نص عليه العسمر في سبيل البرقي  
ثم قال الا ان يثبت او يثبت وتحت لنا ابو العباس الحسبي رحمه الله عن العسمر علم انه قال في زيل الدراج  
والسطح حشر وذكر ان العباس الحسبي رحمه الله ان محمد بن منصور روى عن العسمر بطهر يورث ما يورث كل  
منه وزيله في سبيل البرقي الا ان يثبت او يثبت فانه يورث على انه لم يورثه  
طاهر على الاطلاق بل كان ما يحسن لانه يثبت ويطهر اثر قدره ويشهد اذا اتى  
وطهر اثر قدره وهذا قد مر في عن ابي حنيفة واي يوسف فانه كما يقول ان لثوب يحسن  
به اذا كان كثيرا فاحسنا وتكون الوجه لما ذهب اليه العسمر علم انه روى طوا عن بعض حاشته  
وطوا عن بعض طهارة فحق لا مزية على وجهه وعظ طوا وجهه فاما مذهب محي عليه السلام  
فهو ما حكينا به وهو قول محمد بن الحسن الذي يدل على ذلك ما احسن فانه ابو العباس  
الحسبي قال اخبرنا علي بن الحسن بن ابي بصير قال اخبرنا ابو يحيى محمد بن يحيى الشكزي قال اخبرنا  
ابي قال اخبرنا اسره بن ابي رافع عن عرس موسى بن ربيعة عن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بأس بانوار الابل والبقر والعم وكل شيء يحل كل  
منه اذا اصاب نوكد واحسن ما هو الحسب عند الله ثم بعد البر وجرد في قال اخبرنا

ابو

ابو



انما ليخزيان وما بعدان وكسر اخذها كان لا ينبغي مرا ولا يستزهر من موله وبهحر كان  
يشي بالهجمه سكر ابو عبد الله فذل كما را وترد خاضا في نول الانسان فلسله عوم يتخلو به على  
انه قد روى ماله عوم روي ابو بكر الجصاص في كتابه المسمى بسرح محضر الطحاوي حديثا يرفعه  
الى عاز بن بيشتر رضوان الله عليه قال من روي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وانا اعتل  
ثوب من ثيابه فقال لهما بعسل بوبك من البول والغايط والمذي والمنا الماعظم والي والدم  
فان تعلو به متعلقا في ثماره ابو هريره عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال اكثر غدا في القبر  
من البول حصاه تباخبا الى قدمنا لين من مذهبا بنا القمام على الخاص وليس لاحد كقول  
انا نترج حريا بالخائولان ذلك يكون بعد التثاوي فليما اذا كان حريا خاضا وحرمهم  
عاقبا فلا يجب ذلك بل يجب محضر اخبارهم باخبارنا فان قيل الذي ورد في العنبر انما  
هو على سبيل التداوي وعلى سبيل الضرورة فليست يد على طهاره اوال لابل فسل له هذا  
زياده في الخبر لم يتضمه الحر والصحاح عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه مع العنبر اوي  
بالحمل ما كانت محسه محرمه ولو كانت اوال لابل كذكر لمنع التداوي بها الا ان يكون  
المقري قال حدثنا الطحاوي قال حدثنا سريح المودن قال حدثنا يحيى بن جابر قال حدثنا  
مسلم قال قال ابو جعفر وحدثنا ابن ابي اوج قال حدثنا ابو الوليد قال حدثنا احمد بن حنبل  
عن سماك بن حرب عن قلعه بن وايل عن طارق بن سويد الخضري قال قلت لرسول الله ايا راضا  
الغنابا نتعصرها فنشرب منها قال لا تراحمه فقال لا فقلت يا رسول الله امانا نستشفى بها  
من المرض قال لا كذلك وليس بشفاوي روي عن عبد الله بن مسعود انه قال لم يجعل الله سعة  
فيما حرم عليكم فبان ان تعلقم ما تعلق به لا وجه له والمعتقد في هذا انه لم يثبت قصد  
النبي صلى الله عليه واله وسلم الى البرخيض للضرورة وانما ذلك ارضاء للعوام على ان  
تساير ما روينا عنه عليه السلام بل على ان ذلك لم يح للضرورة وقد فاسد على الروي حله  
الاستحالة وذلك لا معنى له لو جهل بقدرها انه يتقبض بالامير لا الاستحالة خالصه والدين  
كحصولها في البول والروث واثان ان الرضاع غير مسلم لم يانا لا يحسب روثا ما وكل محم  
كالا محتمل اولا وقد نص عليه محي عليه السلام في الحكم في مسئلة الضلوع واعطان  
الابل على ان ما احس بناه ابو الحسن على بن اسمعيل قال حدثنا محمد بن الحسن بن ابيات  
قال حدثنا محمد بن شعاع قال حدثنا شريح عن اسمعيل بن عبيد عن يونس عن الحسن بن عبد الله  
بن المعمل قال كنا نوتران نضلي في مريض الغنم ولا نضلي في اعطبان الابل فابا خلقنا  
من الشياطين فذل على انه لا فضل بين اباها ورواها لانه من المعلوم ان مريض الغنم لا يخلق

من رويها كما لا يحل من رويها ورميها فاستوها على احوال ساير الحيوانات وريافا سوها على  
ما يها وتحت قبيتها على اكلها ما ياكله بعله انه خارج مباح معاد من حيوان ياكله  
من مخرج معاد من حيوان يكون طاهرا كاللبن والمكرك يعسها على نجاس ما ياكله ضل  
خلاف في نجاسته لهذه القوله ترجع عليها باستنفاها الى الطواهر التي ذكرناها فالله اعلم  
ما لا يوصل كل حكم فلا خلاف في نجاسته وقد وردت فيه من الاجزاء ما ذكرنا في روي ما ياكله  
فلا يطايل في اعادته **مسألة** وما البحر طهور وقد نرى عليه في المنكب وهذا مما لا  
فيه الا ما يروى عن عبد الله بن عمر ولا حجاج المتعقد بعد حكمه ويكفي كل المشهور من كلام النبي صلى  
الله عليه وسلم الطهور ماؤه والحل ميتته **مسألة** ولا تحس الماء ان يموت فيه مثلا فنسأله سأل  
سأل الباب ويحرم وهذا قد نرى عليه في كتابه في طهارة من الاحكام وهو مذموم عامه لفقها واسدول  
بحسب عليه السلام ما اخبرنا به ابو الحسن قلى استعمل قال اخبرنا الناصر للحق الحسن بن علي بن  
السلام قال اخبرنا محمد بن منصور قال اخبرنا احمد بن عيسى بن حسين بن علي بن ابي جابر عن  
ابن علي بن ابيه عن علي بن ابيه عن علي بن ابيه عن علي بن ابيه عن علي بن ابيه عن علي بن ابيه  
ادبابة فامره بطرح ثم قال سمى وكلان فان هذا لهم شافنا انهم صلى الله عليه واله وسلم  
الله لا يحرم شيئا كان ذلك في حال حيوته وظل موته في المانيات وغيرها في روي ابو بكر  
المجاص في شرح مختصر الطحاوي عن ابن قانع يرفعه الى سعيد بن المستم عن سلمان قال قال  
ابي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان كل طعام وشرب ونكت فيه دابة فانت لسرها  
دم فهو الحلال لأكله وسره وهذا نص صريح في موضع الخلاف وما يدل على ذلك  
الحديث المشهور عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال اذا سفتا الذباب وطعام لحرم  
فامقلوه فيه وقد يكون مقله مودا الى منتهى لو كان موته يفتد ما موت فيه لم يأمروا النبي  
صلى الله عليه واله وسلم طاهر ديبا له فان قيل هذا مثل ما امرنا بفعله لنسأله  
عند الشوز وبالكى والقطع عند غرض الارض والادوا وان حاز ان يودي ذلك الى التلف  
**قوله** ان الغرض بالضر والكو والقطع لا يمسها فلم يكن ذلك نهي بها والعرض  
بمقله فذلك يمس بغرض المقل لان الغرض به ما احرمه صلى الله عليه واله وسلم ان واخذ  
جناخيه اذ في الاخرى وان كان يكران يقولون غشوم بجناخيه مما شق فيه لموس موته وما  
كان الغرض لا يمس به ولم يعلل النبي صلى الله عليه واله وسلم بل قال امقلوه مع حواكونه مودنا  
الى موته علم ان موته فيه وان لموت امره واخذ في انه لا يحرم ما موت فيه ومما يدل  
على ذلك انه قد ثبت بالاتفاق ان ذباب الساق لا دوده اذ اما في الماء فلا يحرم مما  
وكذلك دود الخلد اذ مات في الخلل لم يحرم الخلل فيجب ان يكون سايرا ما ذكرناه كذلك

بلغ

مع حديث عمار بن  
المنذر ورواه  
ابن ابي عمير



و احزاب

محکم دلائل سے مزین و متنوع ومنفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

الحمد لله رب العالمين - هذه بعثت عندنا إلى أن خرفت في الحرام

مسألة

طهورها الى سائر ما روى فيه ثقتها انهم ارادوا انها كانت كالميتة ومثل ثيابها طهورها  
الى سائر ما روى فيه ثقتها انهم ارادوا انها كانت كالميتة ومثل ثيابها طهورها  
وسلم انها ميتة في الحال لانه لا معنى لغيره لئلا يجهل لئلا يجهل لئلا يجهل لئلا يجهل لئلا يجهل  
معروف لانه ضرب من المبعث وادخل على ما قلناه من انه غرقوا بها كانت كالميتة مرصا  
وتحقيقا كان صحيحا وقوله صلى الله عليه واله وسلم دباغها طهورها وقوله يطهرها الماء  
والعصر فان المراد ان دباغها كان يطهرها من الغرث والدم والزواج الكريه وكذا المراد  
بقوله يطهرها الماء والغرض وقوله اما حرم اكلها فمحمول على انه اراد انما كونه ميتا والاصل  
والاوبان وفي هذه ان الجلد محرم لثاني اكل فيه وما روى عنه صلى الله عليه واله وسلم  
انه قال ايها اهاب دبح فقد طهر فمحمول على جلد المذكور وليس لهم ان يقولوا ان ذلك يعرف  
الحديث من الغايده لئلا المراد بقوله فقد طهر اي طهر من الغرث والدم والزواج الكريه  
وهذا يفيد ان من اغترى جلدا على انه جد بوع ثم وجد به زواج كرهه انه يرد به بالغير  
لقوله صلى الله عليه واله وسلم اياها دبح فقد طهر فقد طهرت فاندته وصحة وضوح  
في ما رواه الاسود عن عائشة ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال دباغ جلد الميتة طهورها  
فقد روي ما يوجب ضعفه وهو ما اخبرنا به ابو بكر المقرئ قال حدثنا الطحاوي قال حدثنا  
فهد قال حدثنا علي بن معبد عن حماد بن عمار عن عمار بن ميمون عن ابي رهم عن الاسود قال  
سالت عائشة عن جلود الميتة فقالت لعل دباغها يكون طهورها فاتي هذا ان عائشة كانت  
شاكه فيه فلو كانت تحفظ عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما روى عنها  
لم تحجب جواب الشاك كيف وراوي هذا الحديث ايضا هو الاسود فثبت ايضا انه لم يخط  
عنها رواية عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وكذلك لما سألهما حديثا من الحديث  
وحديث مسوده فحين يكونا مستوخين بدلاله ما روى ان رسول الله صلى الله عليه واله  
وسلم كنت لا تلتفتوا من الميتة بشي قبل موته بشهر او شهرين **وروي** بعشرين شهرا  
بعض الروايات وحديث مسوده مخصوصا بان يكون مقادما فان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
كان قد عرفها مندحين ان كرمها ليسيتها وكانت وجهت في ثيابها لعائشة والحديث في مرها  
مشهور فادانته تقادم حديثها وتاخر حديثها ثبت انه ناسخ له **وهما** حديثان على  
وجه مذهبي في هذا الباب من طريق النظر انما يقتضيه جلد الميتة على وجه ان اختلافها  
لا يظهر على وجه من الوجه فكذلك بان يكون جلدها والمعنى انه يغفر من بعض ميتة  
ضار كحشا الموت ويكران فيما شاذ دبح منه على ما لم يدبح لعله انه جلد ميتة وليس لمخالفينا  
في هذا على وجه على انهم ان عللوا هذه المكنيا ان نرجع علينا بكونها خاطئة وبان

وما رواه  
الاسود

دوبه

فهد بن عمار  
عن حماد بن عمار  
عن عمار بن ميمون  
عن ابي رهم  
عن الاسود

الا حياط

الحديث

الاحتياط معهما ويهدر الترجيح بين يد فح قول من يقول ان تاويلكم كخبرنا ليس باول  
من خصصناكم خبرنا فان بابنا محرم من هنا **مسألة** قالوا ما كان عليها  
من الشعر والاصواف والابواب وطأ هذا اهل وهذا قد نضر عليه السلام والاحكام  
وكتاب اللباس وزوال الشعر عليه السلام وقال محمد بن يحيى عليه السلام اذا كان لها من الشعر **والذي**  
يدل على صحة ما ذهبنا اليه في هذا الباب قوله تعالى ومراصواها وابر بارها واشعارها  
لم يره فوجب ان يكون ذلك غاما في جميع الاصواف والابواب ولا يستعار اليه يكون الخي والميت  
**وزي** ما وزعي عن يحيى بن بكير عن ابي سلمة بن عبد الرحمن قال سمعت ام سلمة قالت سمعت رسول  
صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا بأس بصوف الميتة وشعرها اذا غسل بالماء ورؤي عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم من قوله اذا حرم كل ما يدل على ذلك الحريم يتناول ما ساء فيه النكاح والسحر  
والصوف مما لا ساء فيه الاكل فثبت ان الحريم لم يتناول **فان قيل** قوله تعالى حرمت  
عليكم الميتة يدل على حرمة شعرها وصوفها لانها من الميتة **دله** لتساويها من الميتة  
ولا مضافا اليها كالكبر كالبهائم وكذا ذكر الحجاب لمن يعاقب بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتفقوا من الميتة  
بشيء لهما الميتة من الميتة مدرج في قوله صلى الله عليه وآله وسلم الميتة والاه وسلم ما قطع من الحي في ميتة ولا  
جلا فان لصوف والشعر ولو بر منقطع من الحي ويكون طأ هذا فاعلم بها لسان من جملته وادله يكون  
من جملة الحي لم يكن من جملة الميتة على ان ما يخرج من الميتة من الصوف فليس على ما خرج منها وحيال  
حيوتها والبقلة انه صوف حيوان طاهر وحيال حيوتها فوجب ان يكون حكمها في الباطن حكمها  
والحد **مسألة** قال القس عليه السلام وقطع الميتة بحس وعصمها وبنها وهذا ما قد رواه عنه  
يحيى عليه السلام وكتاب اللباس من الاحكام وكلنا في العرب سوى اطراف الذي لا يؤم قطعها عن عينا  
من قولها جميعا وهذا الكتاب في شعر الميتة وض فيها ووبرها انها ليست بحسمة لانها تؤخذ  
من البدن وهي حية فلما كانت اطراف القرون من سبيلها وحيات يكون القرون فيها كالصوف  
والشعر والوبر على دولها والذي يدل على نجاسته ما حسمه القس عليه السلام من قصها وعملها وتوابعها  
قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهي من الميتة وقوله عليه السلام لا تتفقوا من الميتة بشيء ودوله  
صلى الله عليه وآله وسلم لا تتفقوا من الميتة باهاب ولا عصب ويكران يقاس هذه الاشياء على حكم الميتة  
بجملتها بعض من بغاض ميتة صارت حسة بالموت **مسألة** قال في شعر الحريم  
حسن لا يطهر الغسل وقد نضر عليه يحيى عليه السلام وكتاب اللباس من الاحكام **والوجه**  
فيه قوله تعالى اوكم حريمه فانه رجس فافسقا في حكمه بالحس وهو من بلاد الله ان  
حسن وخالصته بالموت لا يزيد طهاره فثبت ان شعره على كل حال نجس **مسألة**  
ولا يبرأ الحس عن الشاب والبدن من المباحات سوى الماء وهذا ما سار اليه يحيى عليه السلام

الله  
ابن

مسألة

ولا ريب ان  
كل قس والميتة

في كتاب الطهارة من الاحكام حيث بقوا الا ان اكل الطهارة لا يقع عليه اسم على شيء حتى يطهر ويظهر  
عسله وانقاها بالي والذي يدل على ذلك ان الطهارة امر شرعي فلا يكره ان يثابته الاسرع او قد  
وتردت لشريعته تكون الما مطهر او لم تزد تكون غيره مطهر او لم يزد المطهر بغيره **فان**  
**قبل** قول الله تعالى وثيابك فطهر يدل على ذلك لغيره بمعنى ان المطهر بجميع الما  
مقبل **فان** هذه الآية اقتضت وجوب الطهارة بالبيان ما يقع من الطهارة وعندنا ان  
الذي يقع بالماء ينجس سواء كان مطهرا **فان قبل** كان الغرض هو ازالة النجس  
فاذا زال ما زال النجس ان يعود السائل اصل الطهارة ولم يزل له نفس **فان قبل** كان الغرض هو ازالة النجس  
عنه ازالة النجس بما وجبه الشرع الا ان اكل الطهارة ادا اصابه لم يولد له نجس ونجسه السجدة تنصف  
الولد ويريد له طهر الطهارة على ان لا يستلزم ان يتاخر الما ينجس من اكل النجس لان الما ينجس من اكل النجس  
فلا يولد له النجس حتى لا يكون كذا ذلك الما لا ينجس عند كونه من اكل النجس على الوجه الذي اقرنا به  
طهر النجس وانما النجس على انه لو اكل النجس لم يولد له النجس على وجهه بمعنى ان النجس  
لا يولد له النجس بل هو بان لا يولد له النجس على وجهه فلا معنى له على اننا نقول ان النجس على ان لا يولد له النجس  
بغض ان كل واحد من امراد الصلوة فادله ان النجس على سائر الما ينجس فكذلك النجس ونجسه  
ايضا على المرقق والبدن بقله انه ما يجزئ من الما وقاسنا اولى من قاسم النجس والنجس  
وفعل الكا من الما ينجس ولقاسنا الثاني من نجس النجس على وجهه قاسم النجس وهو ما ينجس  
وهو اذا قاسمها على الما قاسمها على الما **مسألة** قال لا ينجس النجس  
النجس وهذا قد نص عليه العسم عليه السلام في متايل النجس في وجبه غير محفوظ فلا  
معنى لاجل له القول فيه على ان عموم قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا وقول النبي صلى الله  
عليه واله وسلم ان النجس كافيكم ولو اكل النجس فادله ان النجس على وجهه قاسم النجس وهو ما ينجس  
ذلك لانه لم ينجس النجس من غيره **مسألة** قال العسم عليه السلام ولا ينجس النجس النجس  
وهذا ما نص عليه العسم عليه السلام في كتابه المتايل الطهارة والذي يدل على ذلك قول الله تعالى  
يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بيبكم بالباطل **وجه الاستدلال**  
منه انه قد ثبت منه ان المراد بالايه هو النجس من استهلاك اموال العز واكل فقط وقد يدل  
اصولنا ان النجس يدل على فساد المنه عنه فانه لا يقع موقع النجس فادله ان النجس على وجهه قاسم النجس وهو ما ينجس  
بالا الما الما مستهلك له وقد نص عن استهلاك ذلك الما استهلاك النجس كالتوضي لا ينجس  
موقع النجس ولا يكون النجس موصا بالسرع ويدل على ذلك ايضا انه قد ثبت كون النجس  
منه يدل له ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ان قوله عز وجل على غرأ محجلين من  
الوضو وغرأ ذلك ما قرأه في هذا الباب وما ندس من بعد انما عباد مفسدة الى انبيه

دله

من النجس

من النجس ان النجس على وجهه قاسم النجس وهو ما ينجس

كسائر

كون

كثيرا بالعبادات فاذا ثبت ذلك ثبت ان المتوصي بالماء المعصوب عاصرا يفضله وسب  
انه لا يكون متوصيا لان المعصية يكون قربة وعقابه فان سئل ما انكرتم ان يكون هذا  
المعصية سقط وجوب تلك القربة فان مثله قد وجد لا ترى ان من قطع رجل نفسه  
سقط عنه وجوب القيام والصلوة وكذلك مرادى ركوبه في الصلوة المفترضة بطلانها  
لها كون غاصيا ومع ذلك يسقط عنه وجوب ركوبه سئل له لسانا نقول انك مسجل ان يرد  
السرعة على الحد الذي سالت عنه او يتعالى به المضاعف لكانا نقول ان الفضل متنازع ذلك والقابل  
له كحاج الى دليل سرعي ولم يدل له لانه على ان هذه المعصية استقطب وجوب تلك القربة  
فوجب للقضا بقا وجوب تلك القربة علما كانت عليه وايضا فانه مقيس على الماء الحسن  
انه لا يجوز التطهر به بعله ان المظهر به ممنوع من المضروف فيه وكذلك الماء المعصوب فان  
قاسم على الماء الذي ليس بمعصوب كان قياسا من تحا الفل لانه يغفل عما كان عليه

فان سئل

سئل

اد من شأن الماء ان يبيع به التطهر وكان ايضا من تحا بالخطر والاحتياط

**الفول في الاستحباب** سئل عن قصير الغايط ان البول ان لا يكثر عورته

حتى يروي للحلوس وان يتعوز بالله من الشيطان الرجيم وهذا قد نص عليه في اول الاحكام

**والوجه في ذلك** ان كشد العورة من غير ضرورة محرم في الملا ومكره في الخلا

ان لا يكشف عورته الا عند الضرورة وهو بعد ان يروي للحلوس لبيكون قد سلم ما حرم

او كثره وهذا يدل على انه يكره البول فاما لانه اذا منع من كشد العورة الا بعد ان يروي للحلوس

فقد تضمن ذلك المنع من البول فاما واحدا ابو القبا تر الحسني قال اخبرنا علي بن داود بن بصير

قال اخبرنا محمد بن عبد العزيز قال اخبرنا محمد بن سعد بن الصها قال اخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن حرب

عن ابي عمير عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا دخل الخلاء لم يرحل ثوبه

حتى يدنو من الارض فقد سمع بهذا الخبر ووضح ما اختاره الهادي عليه السلام فاما العود فلما

روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم مما رواه ابو بكر بن ابي شيمه عن همام بن شبيب عن محمد

الحريري بن صهيب عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا دخل

الخلاء قال اعوذ بالله من الجبن والجبانة . ابو بكر بن شيمه عن محمد بن مسلم

عن ابن ابي عمير عن ابيه عن قتادة عن واسم الشيباني عن زيد بن رقة قال قال رسول الله

صلى الله عليه واله وسلم ان هذه الحسوش محصرة فاذا دخل احدكم فليعمل للمهم

ان اعوذ بك من الجبن والجبانة . روى محمد بن منصور عن احمد بن عيسى عن حبيب بن عوان

عن خالد بن زيد بن علي عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه

واحد

وروي

وروي

محمد بن

ورد

ما احرم

واجزنا

فلا

فلا

اعودك من الرجس المحبب المحبب الشيطان ارحم **مسئله** ولا على مسلم  
القبلة ولا مسدورها قال القسّم علم وهو الفضا اشهد هذه لعمرك قد نضر عليها العلم عليه السلام  
في مشايل النهر وشمي ونضر عليها الهادي عليه السلام في كتاب احكام والمحي جميعا واما العلم عليه السلام  
فقد صرح بان النهي عن ذلك على تبيل ذكره دور المحرم واليه انشأ الهادي علم في الاحكام فاما  
في المنع فانه او ما الى المحرم **وجه حرمه ما احرمنا** به ابو بكر المقرئ قال  
حدثنا ابو جعفر الطحاوي قال حدثنا ابو نضر قال حدثنا شافعي عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي انه  
سمع ابا بوبكر المزني يقول قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا تسلموا القبلة لغايط  
ولا البول ولكن شرفوا ان عزوا فقد هنا الشام في جردنا عن الخبيث فثبت عن العلم فتم في غيبها  
وسمعوا الله وروى ابو بكر بن ابي شيبة قال حدثنا ابو معوية عن الامس عن ابراهيم عن عبد  
الرحمن بن نوفد قال قال في المسلمين قد علمكم بيبكم كل شيء حتى انكرا قال احل قد بها بان سمس  
القبلة بالغايط او البول **وجه** كون النهي الوارد في هذا الباب على ذكره  
ما احرمنا به ابو بكر المقرئ قال حدثنا الطحاوي قال حدثنا ابراهيم بن ابراهيم  
قال احرمنا يحيى بن يونس قال احرمنا محمد بن عجلان عن محمد بن يحيى عن واسط عن رجل عن ابن عمر  
قال سمعت النابت عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم حديث وقد اطلعت على رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم من مظهر بينه وهو نفضي حاجته محمورا عليه يمين فرائته مستقبلا القبلة  
واخرى ابو بكر المقرئ قال حدثنا ابو جعفر قال حدثنا اربع المؤذات قال حدثنا اشهد قال حدثنا  
حامد بن سلمة عن خالد بن الحارث عن خالد بن ابي الصل قال كنا عند عمر بن عبد العزيز فذكروا السعال  
القبلة بالغرض فقال عراك من ما كبه قال عابسه ذكر عند رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
ان ناسا يكرهون استقبال القبلة بعد وجعهم فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم او قد فعلوا  
ذلك حولي منعقد في نحو القبلة **وفي لغا** من فضل من الاستقبال والاستقبال في غير الاستقبال  
والباح الاستقبال بار وهو ابو حنيفة واصحابه وذلك لوجه له لان النهي ورد عنها جميعا وحدث  
بن عمر وعراك وورد عن عابسه في الاستقبال وابو حنيفة منع منه على الاستقبال اذا لم يمسح  
منه كان الاستقبال بار مثله بعلة اية فضا بالعرج الى القبلة عند فضا الحاجة ولان لغرض  
في ذلك تعظيم القبلة فلا استبدالها كما لا استقبال وهذا لما فقي الى ان الحظر في الاستقبال  
جميعا اذ كان في الفضا واباحها في العمار وكان ابو العباس الحسبي رحمه الله تعالى عرج موه  
اصحابنا على ذلك وقد اشار اليه القسّم علم بقوله وهو في الفضا اشهد **والوجه**  
في ذلك ان الفضا كله عوزان يكون موصفا للعبادة والصلوة وليس العمار كذا  
لكن اخلبه من احوال الصلوة فيها والموضع الذي يخصص بمصالحها وجهه والتمسح من الصلوة

فصل ۱۰

بِسْمِ اللَّهِ

۱۰۰

احمر

[illegible]

دروی

دروی

سند بنو نعلان او خا اقد منكم من لغايط الى قوله طيبا فمولى لم يقبل الله الحاي من  
الغاط عن الماء اقد عدم الما فم ان يكون الماسحى بعرا لما عوي مع وجود الماء وروى  
ابن كبر وسمع يمانحى بن بجلا عن عبد الملك بن عفير قال قال على علم ان مكان قبلكم  
كلوا ببعرون بعرا ولا تم تقلطون ثلطا فابنعا الحارة الماء وروى ابو بكر بن ابي سبه  
عن عبد الرحمن بن سلم عن سفيان عن قتادة عن معاذة القرويه عن عائشه قالت مرت  
اروا جكن بن بختلوا اثر الغاط والبوا فان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان يعلم  
واما استحييهم وهما يدلس على ذلك انه لا خلاف ان الزايد على دراهم من  
المتعدي للشرح ب ان الله بالماتى وجده والقلة فيه انها خاشه فكلوا انها ماسا  
من غير مشقه فطيفه وجب ان يزد اليه ما خولفتا فيه من هذا الباب لهوه القله  
**والدليل** على صحة هذه القله ان تلك لو لم تكن خاشه او كانت ما لا يمكن ان المتفقه  
اصلا او لا يمكن ان انها الاما المشقه كالخاشه تكون على الفرح وغنى لم يحارز انها  
ومنى خصل هذه الاوصاف وجب ان انها تعلم انها على القله ولا سمع بالمتغير  
من عدم الذي لا يسيل مثله انه عذرا غير محس او يقال ان ذلك يودي الى المشقه **واما ما**  
روى عن ابي زر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
ظاهره وذلك اننا قد علمنا ان ثلاثة احجار قد لا تنقى ويبقى بعدها القدره وادامه كى له  
ظاهر فتاويله ادا لم يجد لما ولو كان له طاهر كان الواجب ان يخص حاله خوفا لما  
نما له التي ذكرناها فاما ما روى عن ابنه سفيان انه قال اخرج رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم كاحجر فقال التمس ثلاثا احجار فابته حجر وروثه واخذ الحجر بن وطرح الرود  
وقال انها حصى فليس فيه دلاله للحال انه ليس فيه ان لى صلى الله عليه واله وسلم كان  
كل واحد لما ولا انه لم يتشعل لما بقدره على ان قول عائشه كان رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم بفعله يعني الاستحيا بالماء يدبره امصر على الاحجار لعدم الماء على انه لا يد  
لا وخيفه ان ياول الحجر من ادا سئل فيما زاد على قدر البدر من الدر المسعدى للشرح  
وكذلك لا بد للمشائعي من تاويله فيما بعدى لشرح قديلا كان او كثيرا **فان قيل**  
انه الاستحيا من العشر الذي جعل الله في فضل من سئل لم سئل **فيل** المراد من  
المستحيا ما هو على فعلها الا ان ايه ذكر فيها الحسنان وهو فرض على ان اسم السنه  
ينطلق على الفرض الا ان ايه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فيها سئل  
العشر وليس فيما ذكره دلاله على انه غير واجب **مسئله** قاله في كتابه رفته  
الحا على فينبهه ثم يعرجه الاستفيل وهذا قد نص عليه لما روى عليه السلام في الاحكام المنجى  
احصا وهذا يدل من قوله على انه لا يفضل بين وروى الحاشيه على الماء وروى الحاشيه

في كتابه

فان الماحس لانه ان كان كذلك يكون الوجه فيه انه متنجس من الابتداء بالمرح الماسفل  
 لانه لو ابتداء به لكان الماسفل على الفرج الماعلى وهو نجس ثم يبرئ من الفرج الماسفل  
 وقد صار محسنا فلا يطهره واداء غسل الفرج الا على الاكبات ما يحد رقبته من الماء  
 طاهرا ويطهر به الفرج الماسفل ويذهب الشافعي ان الماء المحس اذا ورد على  
 المحاسة ونجس اذا وردت المحاسة عليه وهذا مقتضى ليل كثير ما استدللنا به  
 على ان الماء ليس نجس من قبح المحاسة فيه بمعنى محاسنه الماء اذا ورد على المحاسة  
 مثل استدلالنا بقوله تعالى وعزم عليهم الحجاب واستدلنا بان الماء السراة انقضت  
 فيه المحاسة ثم سرى وتطهر به صار المحس مسروبا ومطهرا به وغرد لك فكل ذلك يرد  
 انه لا فضل من ورد على المحاسة على الماء ورد الماء على المحاسة فان قبل لو كان الماء محس  
 لو زوده على المحاسة لكان يجب لو زوده على ان لا يطهر المحس بل لانه كان نجسا لما لا يزد  
 على المحاسة ثم كان الماء الشافى نجسا لما لا يزد ثم كذا ايدل قيل له ليس الامر على ما ذهبت  
 وذلك ان الطهارة والمحاسة امران شريقتان يكون لهما ما يحس ما يقتضيه الشريعة  
 وليست امران عقليتين فيخرج فيها الى مقتضى العقل وادان ذلك كذا كذا معر متنجس  
 فان يرد الشرع بان الماء اذا ورد على المحاسة نجس لما لا يظهر الموضع وادان كان كذا ذلك  
 غير متنجس فليس علينا البرهان وزود الشرع به وقد بينا ذلك بما دللنا عليه على انه لا فرق  
 بين ورود المحاسة على الماء ووروده على المحاسة فكيف كان لا مزل كان في المحاسة  
 والطهارة قولا كذا لو اوجب في البراءة وقعت فيها المحاسة ان يطهر ايدل ليس الماء المحس  
 اذا تخرج فلا شك انه يبرئ شش على جوابه لبر لو كان الامر بالفناء لكان البر لا يطهر  
 ايدل ولكن الشرع ورد بانها تطهر بان يرح ما وهاد هذا واضح وانك قد استدلوا  
 بان اغترابا بال في مسجد رسول الله صلى الله عليه واله في الماء فبان نص عليه في موضع  
 ما ملو كان الماء نجس لو زوده على المحاسة لكان ذلك الما يبرئ من الفرج الماسفل  
 المدينه ارض حصبا اذا صب عليها الماء ارضه افاضت على الرمل فالما لا يبرئ  
 للمجس اذا ليس سرى وجه الماء يبرئ بل يبرئ فيها ويبرئ في باطن الماء فلا حرج فيه  
 ما قدرتم على انه قد روي عنه صلى الله عليه واله وعلى انه وسلم انه امر بحجود ذلك الموضع  
 وحسنه ابو بكر الخريفي سائر حقه الطحاوي وحسنه في عهد التمدد الحجازي قد ساروا بكون  
 سرياش عن سمعان بن مالك الاسدي عن ابي ايل قز عبد الله قال بال اعراض في المسجد  
 فامر به النبي صلى الله عليه واله وسلم ان يرض عليه ولو من ماء ثم امر به فخر مكانه  
 قال لا يجوز اخذ ان يمتحن بميمه ادا مكته وان فعله اجزاء وقد نص الهادي عليه  
 السلام في الاحكام على المتنجس من الاستنجاء بالبرئ كلامه على انه اذا فعله اجزاء

من اجل انهم قد وجدوا في هذه النسخة  
من كتابهم الذي هو في الحقيقة  
من كتابهم الذي هو في الحقيقة  
من كتابهم الذي هو في الحقيقة

علی گڑھ

✓

عائسل الضرورة ويحلل من اجازة لا نك عند الضرورة وهذا اولى لكون قد اسعنا  
لما خاتمتها **باب ما يوجه مسئلة القول في صفه**  
التطهر وما يوجه مسئلة فرض الوضوء اليه وقد بطل الهادي  
عليه السلام في المسح وابدل على ذلك قوله تعالى وما امرت الا بمعبد والحق  
الله محلي له الدين ووجه الاستدلال منه انه قد ثبت ان الله تعالى لم يامر الامان  
بعد على طريقتي الخلاص والشيء اذا جاز ان يقع على وجه الخلاص وعلى وجه الاخلاص  
لم يجز ان يقع على وجه الاخلاص بل لا بد ان يقع على وجه الاخلاص وعلى وجه  
لم يجز ان يقع على بعضها بل لا بد ان يقع على ذلك كله لا بد من قصد مضام للوضوء  
**وقد سأل** بعض اصحابنا عن وجهه على هذا فقال لو كان الوضوء كانه  
القصدي من حيث هو عبادة وما امرت به لوجبه كذا في القصد نفسه لانه عادة وما امرت به  
وذلك يودي الى وجوب ملائمتها من العبد وهذا السؤال بعد جيل وذلك انما  
قلنا في الوضوء ما قلناه لانه يجوز وقوعه على وجهه مختلفه وكذلك نقول في سائر  
الامور التي يقع فيها هذه العضة فاما القصد نفسه فانه لا يجوز ان يقع على وجهه  
مختلفه بل يحص كل مصدر وجه يقع عليه لئلا يفتقد الى ان يكون الشيء قربة الى الله لا  
يجوز ان يكون قربة الى الله ان يكون قربة الى غيره ولهذا يقولون القديم سبحانه  
لا بد ان يكون مؤيد لجميع افعاله خلا الارادات والكراهات وهادي وسقوط ما سأل  
عنه واضح فان قيل فقد امرنا بالانحاشات عن ابداننا وثيابنا عند الصلوة  
وكذلك قد امرنا بستر العورة ومع ذلك لا يحل ان يضامها العبد لئلا يخلو  
وظاهر الايطال وجبنا ذلك لانا حصصناه بديلاله لاجتماع على نالود فغنا سوا لهم  
وما القصد فانه محصور بالاجماع لكان ذلك جازيا الا ان يحسب كشف الكلام فيه لاصل  
الكبريات قيل العبد يكون مخلصا من حيث اعتقد الامان فهو داخل في سائر سائر  
من حيث اعتقد الامان لانه لو لم يكن مخلصا لكان مشركا لئلا يصدق الاخلاص الشرع فكان  
مكان يكون من لم يتو مشركا قيل له ما علمت ان العبد يكون ماعدا الامان مخلصا  
في جميع الشرائع وليس الامر على ما قلناه لانه لا بد ان يكون بعد الامان وخلص  
في عبادة ولا يخلص في اخلاق ولا يخلص في اقص ان يصام بالاخلاص جميع العبادات  
الامر ان قايلا لو قال ما امر فلا نال ان حرج راكبا لا قضاء ذلك ان يكون  
خبر وجهه بجماع التركيب وكذلك لو قال ما امر الامان بصل مطهر فاذا كان ذلك  
كذلك فلا بد من قصد بجماع العبادات بحكم الظاهر لاما حصر في ابدان  
او قوله ان ضد الاخلاص هو الاشراك فلو كان الامر على ما علم لكان من لم يتو مشركا مخلصا

في وجهه  
الامر بالانحاشات  
في وجهه

ملح فافهم

في وجهه  
الامر بالانحاشات

وفى الأجزاء من كتاب الأصول

१५३३

السلام على صولتنا في هذا خرجنا عن هذه المسئلة وفيما ذكرنا كفايه وبيننا في هذا  
الموضع وادنا لوالينا في سائر هذه الطواهر كقولنا وانزلنا من السماء ما طهرنا وكقولنا الذي  
عليه واله وسلم اما ما واخشي على رايي بلان حثيات فاطهر وكقولنا عليه السلام ما دا  
وجدت لما فاستسنة حسبي كل ان يقول انه لا يتبع ان يذكر الله تعالى ورسوله الحكم وصرح  
والشرط في موضع آخر وبينه عليه من طريق القياس وادان ان امر كذلك فهدى الطواهر  
يقتضي الحكم وما ذكرناه يقتضي الشرط فهذا يبيح الله و يستدل على ذلك من جهة الشرط  
بحل منها اننا نقينه على الدم بقله انها طاهرة عن حدث ونقش عليه ايضا انه عاده سطل  
بالحدث مع السلامة وبالعلة التارئة بنفسه على الصلوات ايضا بان تكون ايضا اليه  
شرطا في جهة قياسا على التيم والصلوات وقد يقاس ايضا على الصلوات والصيام والجمعة بقله  
انها عاده لها اول واخر قد ارتبط بغضه ببعض وقد يقاس ايضا على العتق  
والطهارة بقله انها عاده ذات بد من شرط صحة النية فكذلك الوضوء ليس بد من  
شرط صحته النية فان قاسموا على انزالها على العتق بقله انها طاهرة بالانها عاده  
بالاحتياط واستنادا الى الطواهر التي ذكرناها وما بها تعد سرقا وان كان عاده  
يشهد لها كالصلوات والركن والصيام والجمعة والكفارات وانها عاده وانها  
وليس لهم ان يدعون ان قاسموا مستند الى الطواهر التي تخلقوا بها ليم لا يقدروا انها  
لا يقتضي ثبات النية ولا نفيها مسئلة فان من فوط الوضوء المصممة في الاستساق  
وقد نرى عليه حوى الاحكام والمسمى جميعا ونرى عليه القسم عليه السلام في مسائل المردى  
وفي غيرها واستدلالا على ذلك بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قم الى الصلوات فغسلوا  
وجوهكم وارجلكم والمجان من الوجه فيجب غسلها فان قال المبالغة لسان الطاهر  
وسئل له بلها من الظاهر جهتها حكما بوجوه منها ان لسانها لم يصبه وسسوق و  
كانا من لسانها لم يصب لسانها في حال الصيام والثاني انه لو كان بها عسل لوجب  
ارائته من الظاهر والثالث ان المخالف ذهب الى ان غسلها سنة وعسلها باطل  
لا يكون سنة كما لا يكون مرسا فان قيل الفم والمجان ليسا من الوجه لانه روي  
صلى الله عليه واله وسلم بمصص واستنشق ثم غشيل وجهه ولا يذكر المصص  
ولا استنشاق فسله لا يسمع ان يحري الاسم على الاستنشاق فيغفر بالذكر ما قاله  
الاسم ويذكر بغض المستنات ثم يذكر مع غيره قال الله تعالى من كان عدوا لله  
وملكه الابيه وافرذالذكر حويل وميكاسل بعد ما سئل الملكة وقال يا ابا جبر  
البيك كما اوحينا الى نوح والنبين من بعده واوحينا الى ابراهيم ثم ذكر عدو من الناس  
واخبرهم بالذكر ويدل على ذلك ما اياه ابو العباس المحمدي رحمه الله تعالى ابي

من  
نقله

من  
نقله

في  
سائر  
الطواهر

الاستساق  
والوضوء

6

اول الموضوع

انفٹل  
۷ سان

جواباً

طاهر بن محمد  
مدرس

[illegible]

عمل الدفنة

مسجد علی الدین

العقد

القدر الذي اذا اتاه الانسان سمي به قاتل المشركين وذلك يكون اذا قتل ثلاثة من المسلمين  
فلما بطل ذلك وكان الواجب بتخصيص الظاهر ان يمتنع من كل من سرق من ثمنه او ماله  
من الحكم اذ اعلو باسم وجب ان يدخل في ذلك الحكم كلما بهما وله ذلك باسم الامسا  
مع منه الدليل والاضحى ذلك صح ما قلناه من ان قوله تعالى فامسحوا برؤوسكم وجوب مسحوا  
بالرؤس وان قيل قوله الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما سمي  
من يمسح عليه اسم السارق سمي اسرق القتل او الكسر لا ما سمي منه الدليل لو كان الامر على  
ما علم لكان لا يوجب ان يقطع من سرق بعض مال قيل له هذا غلط وذلك لان الحكم  
اذا اعلو باسم وجب ان يدخل في ذلك الحكم كلما بهما وله ذلك باسم فامسحوا ما سالت  
عنه ان يجب قطع كل سارق الامن وام دليله وهذا لا يشك في اختلاف فيه بين كل من قال  
بالعزم وهو اجد ما يوضح ما قلناه في المسح ليس الامر لو كان على ما قاله لكانت الاية بمعنى القطع  
ما سمي الانسان به فاطع سابق كان يكون الواجب بتخصيص الظاهر قطع سارق واحد وذلك  
فاسبق فاما المستروق فكذلك في لفظه في الظاهر كما ذكرناه وهذا واضح عند الله  
**فان قالوا** الباطل ان يوجب التبعيض وجب بحكم الظاهر ان يكون المسح بغير الراس  
**فان قالوا** الباطل ان يوجب الاتصاف ولا توجب التبعيض لان قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق  
وقوله تعالى فاصروهم بتوراه بايديهم فيه ارجحه وقوله تعالى وامرؤكم باحدوا بحسبها  
والباي جميع هذه المواضع لا يفتق الفاعل المعقول لا للتبعيض ومن يقول له للتبعيض  
لا يشع انه مفيد للاتصاف لان الله يقول يمسح الساقه وسعصر المعقول به فصلا قصاوه  
للا لضاف متفقا عليه وما ادعوا من التبعيض مختلف فيه فقل من ادعاه الدليل لا دليل له  
**فان قيل** لو لم يجعل الباطل للتبعيض كنا قد سلبناه الفايده لانه يكون دخوله كونه  
ان يكون المستفاد بقوله وامسحوا برؤوسكم هو المستفاد بقوله فامسحوا برؤوسكم قيل له قد  
بيننا ان فايده الباطل للاتصاف وكون الكلام ما سمع مع حذره وليس فيه دليل ان ابا  
نفيده فيه التبعيض **وروي** ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم نوضا مروه  
**وقال** هذا وضو لا يقبل الله الصلوة الا به ثم نوضا مرتين وقال من نوضا مرتين  
اتاه الله اجره مرتين ثم نوضا ثلاثا ثم قال هذا وضو وضو الانبياء من قتل وعد علم  
ان التكرير في الثاني والثالث لم يكن كالتكرير في الاول فوجب ان يكون المعقول اول وضو  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فندبنا ان ما قال فيه رسول الله صلى الله عليه واله  
وسلم هذا وضو لا يقبل الله الصلوة الا به من انه وصو رسول الله صلى الله عليه واله  
وسلم ما احسن نابه ابو بكر المقرئ سألوا جعفر الطحاوي سألوا عن عدل اهل الصدوق  
وعند العرب بن عقيل واحد من عدلهم قالوا ما عند الله بن وهب احسن وحكي عنه

من قال ان الظاهر ان يوجب التبعيض  
من قال ان الظاهر ان يوجب الاتصاف  
من قال ان الظاهر ان يوجب التبعيض  
من قال ان الظاهر ان يوجب الاتصاف  
من قال ان الظاهر ان يوجب التبعيض  
من قال ان الظاهر ان يوجب الاتصاف

من قال ان الظاهر ان يوجب التبعيض  
من قال ان الظاهر ان يوجب الاتصاف

بن سالم وماك من بشر عن عمر بن الخطاب عن ابيه عن عبد الله بن زيد بن عاصم المارني عن  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه اخذ بيده في وضوء للصلوة كما قبل معدن راسه  
ثم ذهب بيد به الى موضع الراس ثم ردها الى مقدمه واخبرنا ابو بكر بن الوحي عن  
ابراهيم بن مزيون عن عبد الله بن عبد الوارث عن ابي جعفر عن عثمان بن عيسى عن  
طه عن مصنف عن ابيه عن جده قال رايت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مسح حتى بلغ  
القدال من مقدم عنقه وروى عن علي عليه السلام انه لما علم الناس وضوء رسول الله صلى  
عليه واله وسلم مسح راسه بمقبلة ومديرا فان قبلي روي ان رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم مسح بناصيته قبل به لا يفتح المقلق بهذا من وجوه اخره الناصية ان لم يمسح  
الحديث انه لم يمسح على غير الناصية وخبرنا ان يكون الراوي راى خيرا نتهى يداه الى الناصية وروى  
ما شاهد وهذا لا يدل على انه لم يمسح الباقي والثاني الناصية ان يكون صلى الله  
عليه واله وسلم ترك مسح ما عدا الناصية لعله كانت براسه والثالث الناصية ان الناصية  
قد يغيب رماغ الراس لانها اسم لما على من لشيء ولذا يقال ناصية الجبل يراد بها على منه  
ومنه قوله تعالى فوجده بالوادى والافكار الرابع ان رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم كان يحران يكون يطهره حين يغسل راسه ولا يدلك على ان الحرك  
يرتفع به ولا يجوز ان يحل على العوم لانه يغسل راسه على وجه واحد والخامس ان  
رؤسنا ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مسح راسه والرايد اول والذي يدل  
على ذلك من طرق النظر انه قد ثبت وجوب استناب شتاير الاغصا للوضوء في طهاره  
في استناب الراس بالمشح ما شاع على شتاير الاغصا بعلين اجبها انه عطو  
من اغصا الطهاره والثانيه ان كل جزء منه موضع للفرض لا خلاف في كون كل جزء منه  
موضعا للفرض اذ لكل ما يدل به اما على طريق الجمع كما نقول او على طريق التخيير كما هو الحال  
لناقليين لا خذلان فيكون الوصف وجوب ايضا ان يقاس شتاير الراس على بعضه اذ لا خلاف في  
وجوب مسح بعضه في جميعه لير كل جزء منه يغسل الراس ويدل على صوره  
الخله ان ما لا يكون بعضا للرأس يجب مسحه وما كان بعضا للرأس وجب مسحه فاما  
فيما سألنا من ان الراس على مشح الخفين فباطل عندنا لاننا لا نرا المسح على الخفين اصلا  
فصل واذا ثبت وجوب مسح الراس وثبت ان الاذن من الراس وجب مسحها  
ظاهرا وباطنا وقد نص العزم عليه السلام على ان الاذن من الراس ودل عليه كلامه  
عليه السلام لانه ذكر انهما مسحان مع الراس من دون ان يمسح لهما ما حد يد  
والذي يدل على ذلك ما رواه ابو بكر المعري في الطحاوي ما نصه من مزيون  
عن الحسن بن احمد بن زيد عن شكان بن زياده عن شهر بن حوشب عن امامه الماهلي

هذا الحديث يدل على وجوب مسح الراس بالمشح ما شاع على شتاير الاغصا بعلين اجبها انه عطو

ان رسول الله

ان رسول الله

ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ترضا شئ من اذنيه مع راسه وقال الامامان من  
لرأسه واخبرنا ابو الحسن البروجردى سالى ابو بكر محمد بن عمر الدينوري حدسنا به في  
رأسه ليد ينوري سالى بن الطربان ابو زيد الهروي الخراساني سألنا عن رجل من أصحاب  
عليه السلام ابن زياد عن يافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله  
وسلم اذا نازن من الرأس واخبرنا ابو بكر المقرئ سالى ابو جعفر باقر بن ابي بصير  
سالى ابو جعفر عن عوف بن موسى بن ابي عاصم عن عرو بن سفيان عن ابيه عن جده ان رجلا من اهل  
سلاطه صلى الله عليه واله وسلم فقال كيف في الطهور فيد قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
ما فتوضا فادخل اصبعه السبابة في اذنيه فتبع بها بابه ظاهرا دينه وبالسبابة من  
ادنيه في هذه الاخبار كلها داله على ان الامامين من الرأس وانما من جنان مع  
الرأس ما واحد فان قيل ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه فعل ذلك في  
اولئك الما الذي عليه كان قد حفر ولنا نقول ان تحديد الما هو في ذكره ان شئ  
معه من راسه ما هو من راسه ما لم يصره وانما نقول ان اخذ الما ليد ليس واجب ولا مستحب  
بجملهم ما يخلقوا به فان قالوا قوله صلى الله عليه واله وسلم اذا نازن من الرأس فغناه بها  
مستوحش ان كان الرأس تسلي له ذلك خلاف لظاهر بل هو في المحار ايضا يجدي لير من اذا لم يكن  
لا ابتداء الغاية اوله تكرر صله كانت للتعصر فظاهره يعني ان الامامين من الرأس وانما ما  
ذكره. فعند لا ترى انه سعدان يقال لا ليد بين من الوجه بمعنى بها معشوقا لكانه  
ويكره ان يقاس الامامان على سائر اجزا الرأس بعقله انها بغض الرأس في ان يكون تسلي  
عليها مع سائر اجزا الرأس ما واحد وليس كونها بغض الرأس بل اخبارا له بعد موت  
**مسألة** قال من فرض الوضوء غسل القدم اليمنى مع اليسرى من اليسر لذكره  
وقد نص الفقيه وحكي عن الحسن بن عليهما السلام في كتابي ما على دخول غسل القدمين وهو مذهب  
سائر اهل البيت عليهم السلام من الزيدية ومذهب سائر الفقهاء والخلاف فيه مساو بين  
الامامية فاهم يذهبون الى ان الفرض هو التسلي والبطلان على ما تذهب اليه ما لها  
ابو عبد الله محمد بن عثمان لنقاش بها الناضر للحق عليه السلام محمد بن منصور سالى محمد بن عيسى  
عن حسن بن علي بن قنار في جلد الواسطي عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي  
انار بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم حاسا من عصبه فان قال في با على رجل ما  
الذي فليست فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم باصله لصلوة الى رجليه  
من عصبك جافا فان كنت مسسه الما فامض واصلوك وان كنت لم تمسسه الما فخرج من الصلوة  
فقال يا رسول الله كذا صنع اسعمل الطهور والابلا غسل ما بقى فقلت يا رسول الله لو  
صلى هكذا اكانت مغفولة قال لا حتى يجيدها واخبرنا محمد بن عيسى سالى محمد بن منصور

عن محمد بن عيسى بن ابي بصير عن جده ان رجلا من اهل سلاطه صلى الله عليه واله وسلم فقال كيف في الطهور فيد قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما فتوضا فادخل اصبعه السبابة في اذنيه فتبع بها بابه ظاهرا دينه وبالسبابة من ادنيه في هذه الاخبار كلها داله على ان الامامين من الرأس وانما من جنان مع الرأس ما واحد فان قيل ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه فعل ذلك في اولئك الما الذي عليه كان قد حفر ولنا نقول ان تحديد الما هو في ذكره ان شئ معه من راسه ما هو من راسه ما لم يصره وانما نقول ان اخذ الما ليد ليس واجب ولا مستحب بجملهم ما يخلقوا به فان قالوا قوله صلى الله عليه واله وسلم اذا نازن من الرأس فغناه بها مستوحش ان كان الرأس تسلي له ذلك خلاف لظاهر بل هو في المحار ايضا يجدي لير من اذا لم يكن لا ابتداء الغاية اوله تكرر صله كانت للتعصر فظاهره يعني ان الامامين من الرأس وانما ما ذكره. فعند لا ترى انه سعدان يقال لا ليد بين من الوجه بمعنى بها معشوقا لكانه ويكره ان يقاس الامامان على سائر اجزا الرأس بعقله انها بغض الرأس في ان يكون تسلي عليها مع سائر اجزا الرأس ما واحد وليس كونها بغض الرأس بل اخبارا له بعد موت

عن محمد بن عيسى بن ابي بصير عن جده ان رجلا من اهل سلاطه صلى الله عليه واله وسلم فقال كيف في الطهور فيد قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما فتوضا فادخل اصبعه السبابة في اذنيه فتبع بها بابه ظاهرا دينه وبالسبابة من ادنيه في هذه الاخبار كلها داله على ان الامامين من الرأس وانما من جنان مع الرأس ما واحد فان قيل ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه فعل ذلك في اولئك الما الذي عليه كان قد حفر ولنا نقول ان تحديد الما هو في ذكره ان شئ معه من راسه ما هو من راسه ما لم يصره وانما نقول ان اخذ الما ليد ليس واجب ولا مستحب بجملهم ما يخلقوا به فان قالوا قوله صلى الله عليه واله وسلم اذا نازن من الرأس فغناه بها مستوحش ان كان الرأس تسلي له ذلك خلاف لظاهر بل هو في المحار ايضا يجدي لير من اذا لم يكن لا ابتداء الغاية اوله تكرر صله كانت للتعصر فظاهره يعني ان الامامين من الرأس وانما ما ذكره. فعند لا ترى انه سعدان يقال لا ليد بين من الوجه بمعنى بها معشوقا لكانه ويكره ان يقاس الامامان على سائر اجزا الرأس بعقله انها بغض الرأس في ان يكون تسلي عليها مع سائر اجزا الرأس ما واحد وليس كونها بغض الرأس بل اخبارا له بعد موت

عن محمد بن عيسى بن ابي بصير عن جده ان رجلا من اهل سلاطه صلى الله عليه واله وسلم فقال كيف في الطهور فيد قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما فتوضا فادخل اصبعه السبابة في اذنيه فتبع بها بابه ظاهرا دينه وبالسبابة من ادنيه في هذه الاخبار كلها داله على ان الامامين من الرأس وانما من جنان مع الرأس ما واحد فان قيل ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه فعل ذلك في اولئك الما الذي عليه كان قد حفر ولنا نقول ان تحديد الما هو في ذكره ان شئ معه من راسه ما هو من راسه ما لم يصره وانما نقول ان اخذ الما ليد ليس واجب ولا مستحب بجملهم ما يخلقوا به فان قالوا قوله صلى الله عليه واله وسلم اذا نازن من الرأس فغناه بها مستوحش ان كان الرأس تسلي له ذلك خلاف لظاهر بل هو في المحار ايضا يجدي لير من اذا لم يكن لا ابتداء الغاية اوله تكرر صله كانت للتعصر فظاهره يعني ان الامامين من الرأس وانما ما ذكره. فعند لا ترى انه سعدان يقال لا ليد بين من الوجه بمعنى بها معشوقا لكانه ويكره ان يقاس الامامان على سائر اجزا الرأس بعقله انها بغض الرأس في ان يكون تسلي عليها مع سائر اجزا الرأس ما واحد وليس كونها بغض الرأس بل اخبارا له بعد موت

عن محمد بن عيسى بن ابي بصير عن جده ان رجلا من اهل سلاطه صلى الله عليه واله وسلم فقال كيف في الطهور فيد قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما فتوضا فادخل اصبعه السبابة في اذنيه فتبع بها بابه ظاهرا دينه وبالسبابة من ادنيه في هذه الاخبار كلها داله على ان الامامين من الرأس وانما من جنان مع الرأس ما واحد فان قيل ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه فعل ذلك في اولئك الما الذي عليه كان قد حفر ولنا نقول ان تحديد الما هو في ذكره ان شئ معه من راسه ما هو من راسه ما لم يصره وانما نقول ان اخذ الما ليد ليس واجب ولا مستحب بجملهم ما يخلقوا به فان قالوا قوله صلى الله عليه واله وسلم اذا نازن من الرأس فغناه بها مستوحش ان كان الرأس تسلي له ذلك خلاف لظاهر بل هو في المحار ايضا يجدي لير من اذا لم يكن لا ابتداء الغاية اوله تكرر صله كانت للتعصر فظاهره يعني ان الامامين من الرأس وانما ما ذكره. فعند لا ترى انه سعدان يقال لا ليد بين من الوجه بمعنى بها معشوقا لكانه ويكره ان يقاس الامامان على سائر اجزا الرأس بعقله انها بغض الرأس في ان يكون تسلي عليها مع سائر اجزا الرأس ما واحد وليس كونها بغض الرأس بل اخبارا له بعد موت

عن محمد بن عيسى بن ابي بصير عن جده ان رجلا من اهل سلاطه صلى الله عليه واله وسلم فقال كيف في الطهور فيد قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما فتوضا فادخل اصبعه السبابة في اذنيه فتبع بها بابه ظاهرا دينه وبالسبابة من ادنيه في هذه الاخبار كلها داله على ان الامامين من الرأس وانما من جنان مع الرأس ما واحد فان قيل ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه فعل ذلك في اولئك الما الذي عليه كان قد حفر ولنا نقول ان تحديد الما هو في ذكره ان شئ معه من راسه ما هو من راسه ما لم يصره وانما نقول ان اخذ الما ليد ليس واجب ولا مستحب بجملهم ما يخلقوا به فان قالوا قوله صلى الله عليه واله وسلم اذا نازن من الرأس فغناه بها مستوحش ان كان الرأس تسلي له ذلك خلاف لظاهر بل هو في المحار ايضا يجدي لير من اذا لم يكن لا ابتداء الغاية اوله تكرر صله كانت للتعصر فظاهره يعني ان الامامين من الرأس وانما ما ذكره. فعند لا ترى انه سعدان يقال لا ليد بين من الوجه بمعنى بها معشوقا لكانه ويكره ان يقاس الامامان على سائر اجزا الرأس بعقله انها بغض الرأس في ان يكون تسلي عليها مع سائر اجزا الرأس ما واحد وليس كونها بغض الرأس بل اخبارا له بعد موت

[illegible]

عليه

11

عالمه وقالوا ان الارواح تسكن على الارواح وعلى الارواح والارواح  
ولكنه حر محاوره المحدث كما قلنا في حجب حروب وهذه الارواح كلها محملة في اللسان والاعراب  
فصار له في حكم الجمل اذا لم يقبل احدا من اياه من جهة المسح والغسل جميعا فادرك الامر  
على ما بينا وجب ان يكون فعل النبي صلى الله عليه واله وسلم ما بالها وادراك ما بالها  
على الوجه على انه ليس بعد ان يقال ان اياه اذ اريت على وجهين وضع ان يقول كل  
واحد من الوجهين على الغسل والمسح كان ذلك كالامس في حجبها الغسل والآخر في  
المسح والمسح داخل في الغسل والمسح كضدك فاذا الغسل قد اسعمل ما اسعمل المسح والوجه  
من اياه فان قيل روي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مسح على راسه وعلى ثيابه  
قبله قد بينا في موضعين على عليه السلام انه وضو لم يحدث وعرضه ان من لم يكن  
واختعد بدلا لطهارته فلا بأس ان يفعل ذلك واخترا ابو بكر المقرئ ما روي عن جعفر الصادق  
ما ابره من مرقوق خديا وهب رجزه ما شغبه عن عبد الملك بن مسعود عن الراس من شجرة  
قال ثابث عليا عليه السلام صلى الله عليه وسلم قد علمنا في رجليه من ابي ما فصح وجهه  
ويده ومشي بلسانه ورجليه وشرب فضله فاما ما قال ان الناس يزعمون ان هذا بركة واوقات  
لنكون الله صلى الله عليه واله وسلم بضع مثل ما صنع هذا وضو لم يحدث فقد صرح  
عليه السلام انه وضو لم يحدث فان قاسوا القدمين على الراس بعلمه انه سقط والنجس  
غايضا فاستعمل مثله وهو ان تقبيلهما على اليد من بعلمه انه محذور في الوضوء انما يبلغ  
هذا القول لا يزعم القائل فليس لهم ان يجحدوه فان اوردوه على طريق الارام عارضهم  
بادكرنا ورجحنا قباستانا لا احتياط وبان في زيادة فايده في الشرح **مسألة قال**  
**وفرض الوضوء ما قد ذكره مره مره على الراس** **والثانية والثالثة**  
فصل دسه وقد نظر الهادي علم في الاحكام على حروب الترتيب وكذلك على وجوب ترتيب اليدين  
على اليسرى من اليد والرجل وهو مذهب الناصر والامامية والاعتماد فيه خلافا من اخذ من اجل  
البيت عليهم السلام وقد ذكرنا في غير موضع ان اجماعهم عندنا فيهم فهو او كذا ما بعده وحده  
المسألة ويبدل على ذلك والله تعالى بها الذين امنوا اذا اقموا الصلوة سلاما غسلا لوجهه فاذا  
ثبت وجوب لا يتبدل بالوجه فلا قول بعد الا قول من وجب الترتيب فيجب القول به ويدل على  
ذلك ايضا من اياه انه قد ثبت ان الواو توجب لترتيب سرعا يبدل على ذلك ما روي عن  
النبي صلى الله عليه واله وسلم انه لما صلى خيل لاد السعي بينه وبين المردود وقوله لا يكره  
بدا لله رآه ابو بكر بن ابي شيبة في كتابه عن عام بن شعل عن جعفر بن محمد عن ابيه انه سأل  
جابر بن عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن خذ شطير من الصفات ان لا تصف  
عن حجه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في حديث طويل هو كذا

ومر به بلذم ان يحل غسل  
الرأس عن المسح له وهو  
حلاف الحمار والله اعلم  
الشرع في  
غسله بعد رده الراس  
الاولى خلف الراس  
فقد بينا في موضعين  
انما كان يدخل في  
الوضوء وانما كان  
في الوضوء من راسه  
والله اعلم  
وجوب الراس  
في الوضوء وكذا  
مره مره

والمروء من شحاتين منه أثبت ما يبد الله به فيل بالصفا وروى أبو بكر بن راشد في نسخة  
في كتاب الحج عن ابن فضال عن عطاء بن سحدر بن جابر عن ابن عباس أن رجلا أتاه فقال  
يا أبا عبد الله ما بال صفا قتل المروء أم بالمروء قتل الصفا فحدثني له فيه بعض أطول  
فقال ابن عباس حدثك من مثل القرب فانه أحدان جمع قال الله تعالى  
الصفا والمروء من شعائر الله والصفا قتل المروء فحمل على الله عليه واله وسلم المعدم  
في اللفظ مقدما في الحكم والمؤخر مؤجرا في الحكم وكذا في فعل ابن عباس في العاقل  
بما هو الواو فانه يخطى لترتيب وروى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
انه قال مطلقا ايضا ما يدل الله به وهذا عام في كل ما يرد ذكره وروى عن ابن عباس انه  
قال له كيف مات بالقرعة قتل الحج والله يقول والموت الحج والقرعة كيف يعرفون الدين  
قتل الوضوء أم الوضوء قتل الدين قالوا الوضوء قتل الدين قالوا فيهم سداون قالوا بالدين  
قال ففردتكم **فيل هذا من نسو الهم** على انهم قد عرفوا الواو وجب  
الترتيب بوجه الواو وكذلك جواب ابن عباس يدل على ذلك الا انه لو لم يكن عنده  
حكم الواو كما ذكرنا لكان الاول ان يقول لهم لا وجه لسؤال الحكم لان الواو يعطي اليهم  
وزوج ايضا عن ابن عباس ان رجلا قال ليس يدع من يطع الله ورسوله فقد رتب  
ومن يعصها فقد غوي فنهاه عن ذلك وقال قل من يعص الله ورسوله فلولان الواو  
وجب لترتيب لما كان لهذا الكلام معنى واذا ثبت ذلك ثبت ما ذهبنا اليه في الترتيب  
فان قيل ان الواو لا ينص لترتيب عند أهل اللغة فهل له قد حكى عن قوم من أهل اللغة  
اهم قالوا انه بوجه الترتيب على اننا لو سألنا انه من جهة اللغة لا بوجه لترتيب كان ما ساء  
بوجه الترتيب شرعا قبل الشرح اولى من اللغة فنعى ما ذهبنا اليه ويدل على ذلك ما روى  
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه تضا مرة مرة ثم قال هذا وصو لا يقبل الله الصلوة  
الا به ثم تضا مرتين ثم قال هكذا التكرار والثناء والمالك ثم يقع الصلاة في الاول  
والاخلاق ان وضوء رسول الله صلى الله عليه واله وسلم هو الوضوء المرتب فلا انقب هذا بوجه  
كان في الاول من تباحث قال صلى الله عليه واله وسلم هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به  
فثبت به وجوب الترتيب وهذا يغنيه يدل على ان وجوب ترتيب اليمى على اليسار واجبة على المعلوم  
ان وضوء رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان يترتب فيه اليمى على اليسار ويستند لمن  
هذا الخبر من وجه اخر وهو ان نقول ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لما قال بعد ما وضوء هذا  
وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به لا يخلو من ان يكون قال ذكره وضوء مرتبة على ما ذهبنا اليه او في  
وضوء مرتبة اصلا او في وضوء غير مرتبة فيه اليمى على اليسار فلو كان النبي صلى الله عليه واله وسلم

فبالتحاشي

قال خير

عازداني

على اذنك يا رب اعطاني  
اي علاجي واسكنني  
وفي يومه خيل الخيل  
اراد ان لا يكون  
واما العسل والافسوس  
والفسق قتل ان اذنك يا رب  
سعدت في الفسق والفسق  
فانني اذنك يا رب  
وهو جاء عندك يا رب  
فانني اذنك يا رب

عرب عند جبره  
في الحاشية  
دعوى ابن علي  
وكان يقول  
عن الربيع

داودا على من الحصى نايوان عن عمد من ليا به عن سفق قال راسيت عليها وعيني وضاً  
لثالثنا قفلاً لا هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويدل على ان بكر مسح  
الراس مستحب من طريق النظر ان المسح في الطهارة اصله بغيره لا يدل له فوجان سقى فيه  
التكرير كما لغسل ليس بمسح وذكى بمسح التيم لانا قد استرطاب فيه انه اصل على ان المسح  
عليه السلام قد روى عنه استحسان التكرير في المسح والمسح على الخفين عندنا طسوح فلا  
يحرم القباش عليه ولا المقضيه وما روي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح  
مره فلا يعرض ما قلناه لا يحرم وكلف وقد روي نايوان بوضا مره واما قوله ان المسح لو كرر  
لصار غسلاً فلا معنى له ليز الغسل هو ما جرى عليه الماء والمسح بالكر لا يصح كدرك  
**مسألة** قال في الوجه من معاني السعالي لادنين الى الحسن الى الذوق واللغات  
ها العظمان لثانيات عند معضل الشافعي من لعدم وقد نص يحيى عليه السلام على تحديد  
الوجه بما ذكرناه في احكام من باب المسح وقد نص على تحديد الكعبين في المنتهى والحداد فيه  
الاما حكما عن ما كانه ان يقول ان البيضا الذي يبرأ الحصى والاذن ليس من الوجه بعدسات  
الحقيب وهو ايضا ليس بذكره قبل ثبات الحصى من الوجه في ان لا يغنى حكمه بعدسات  
الحقيب والاما فيه تذهب الى ان الكعبين هما العظمان لثانيات على طهر لعدم وهذا القول  
اظهر فتا دامن كتاب الى الكلام ليس لثانيات كما يعرفون شأينها لا غصبا يعرفون هذا القول  
وقد ذكرنا في مقدمات كتابه المسماة بالمصنف ذكره خطأ من قال ان العظم الثاني على  
طهر القدم وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال يحسب من الحصى  
ان الشحور محسبين من اثر الوضوء والحصى لا يكون الا قدم معضل الشافعي فان كان الوضوء عليه  
وقوله دعا الى رجلكم الى الكعبين يدل على ذلك لان المراد به كل رجل الى الكعبين لانه لا يجوز ان  
يكون المراد به الرجل الى الكعبين لان الرجل يكون لها اكثر من الكعبين بل انفاق فلم يبق  
لان يكون المراد ما قلناه فسد في كل رجل كعبين وفي ثبوت ذلك صحة ما ذهبنا  
اليه ليز من قال ان الكعب هو العظم الثاني على طهر القدم يقول كل رجل كعب واحد  
**مسألة** والسببه فرض على الذكر جرحاً ذكر القسم عليه السلام في مسائل الردى  
ان السببه على الوضوء على الذي يجهه واما يحيى عليه السلام هذه النكته في المسح وقال في الاحكام  
ان القليل من ذكر الله تعالى الحري يحيى على الوضوء قال في الاحكام وكتاب الدباج ان من ترك السببه  
على الذبحه ناسياً اكلت ذبيحته ومن تركها متعمدا لم تقبل ذبيحته وفسر على ذلك قول  
القسم عليه السلام في الدباج ان الكعبه تكفه فاد اشبهه لسمه على الوضوء بالسببه على الذبحه  
ونص يحيى عليه السلام على فتا الذبحه ادا ترك السببه عدا ثبوت وجوبها على المتروك حقت  
وجوبها على الذباج قلنا انما في الوضوء نص على الذبحه لا بها عند الذبحه فرض على الذبحه

حد الوجه

الوجه

وجوب السببه  
في الوضوء  
على الذبحه

هو علي بن عبد الله بن محمد  
بن علي بن علي بن المطالب  
عليه السلام يروي عن  
أبيه عن جده محمد بن أبيه  
عن عمه أبيه علي بن المطالب  
عليه السلام

نقلنا من كتابه اننا الملائكة حضرت  
الفاورين مع الزاد حضرت  
البن لوحيد وهو طبع في  
المحمدية في الواد وبانها التهمة  
على صاحبها في الوصول

۲۲  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

22

[illegible]

مسح الوجه  
وذكر السواك

**فان قايده** على الصلوة بخله انه عباده بفتح المعام عليها والخروج منها بعد بطون يجمع  
جميعه بعد بطون يجمعها علتنا بالاختياط وبانها العبدون غا وبانها مستند الى الظاهر **مسح**  
**قال** ومسح الوجه مع الرأس سه وكذا السواك عند كل طهور **مسح** ان العبد وان قد  
نص على جميع ذلك في الاحكام واستدلوا للسواك باري الى صلى الله عليه واله وسلم قال لا  
اشق على منى لفرضت عليهم السواك مع الطهور وروى عنه عليه السلام انه قال السواك مطهر للعلم  
ومرضاه للرب وباحمد بن عيسى حدثنا الناصر عليه السلام حدثنا محمد بن منصور حدثنا محمد بن عيسى  
عن حسين بن عوان عن ابي خالد بن زيد عن علي بن ابيه عن علي بن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم من طاق السن كذا الطهور ولا يدعه وهو ما رواه العباس بن الحسن عن الله بن ابي احمد  
الفرابي حدثنا محمد بن سليمان بن الحرث الواسطي حدثنا مسلم بن ابراهيم حدثنا يحيى بن كثير عن عثمان  
بن صالح عن سعد بن جبير عن علي بن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
ان افواهكم طرق القربان فطهروها بالسواك **وجه** محبص بحسب عليه السلام الغزوات  
هو ان الغرض بالسواك بطهروا لمادته علمه هذه الاخبار لان العبدات اجمع لا وفات للروايع  
والعلم ولدرك حصها وبعث من مسح الوجه سه ما ياه محمد بن عيسى الناصر عليه السلام حدثنا  
محمد بن منصور بن محمد بن احمد بن عيسى عن حسين بن عوان عن ابي خالد بن زيد عن علي بن ابيه عن علي بن ابيه  
عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من وصا بالنام مسح ساعده  
ميا لما ذفناه من العلوم القيمه وذكر محمد بن الحنفية عن ابيه عليه السلام في  
حديث طويل انه لما مسح رأسه مسح عنقه وقال بعد فراغه من الطهور افعل كذا قال هذا  
**قال** **والغسل** ما جرى عليه الماء والمسح دون ذلك وذكر في الاحكام غسل الوجه قال غسله  
غسلا ولا يمسح مسحا افضل بهما ولا فضل يغسل سوا ما ذكرنا بهما مع قوله بتعميم مسح الرأس  
ثم قال ولا حريم حتى يحمل الماء وكفيه فيغسل به وجهه وذلك انك ايضا على ما قلناه وقال المسح  
مسح الرأس باليد المايدي به ثم يرفقه من كفيه ويبيحهما فذلك ان المسح دون الغسل والذي  
يدل على ذلك ان الله سبحانه فضل بين الغسل والمسح فقال عز وجل اغسلوا وجوهكم وايديكم  
الى المرافق وامسحوا برؤوسكم ولا فضل بهما غير ما ذكرنا فان قيل ما انكر به ان  
الغسل يكون باستيقان العضل والمسح دونه فكون ذلك هو الفضل قيل له ذلك فاستدل  
بأن بعض الغسل قد يغسل فكون مغسولا وجميع الغسل قد يغسل فكون مغسولا ودلك مسح في  
اللغة على اننا قد دللنا فيما تقدم ان الرأس محل سعادته بالمسح وايضا وامسأنا لما لا يمسح  
فيه انه غسل ودلك ظاهر في اللغة وادانته كذلك ان الله تعالى قد أمر بغسل الوجه فالمسح  
له لا يكون غاسلا هو غير غسلا ولا مزايا روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال  
تخلل سحره حباه فبلوا السمع وانفوا البشروا لا يكون فلا تقصروا على امسأنا

قد علم مسحه  
في مسحه  
الوجه  
جاءه غسل  
والمسح

فان قيل فقد قال يلو السعرة في السليل دون ما تدهون اليه قبل له اذا وجع غسل  
البشر على ما يدها اليه ولا الخبز فكل من السعرة والبشر في ذلك ولا يلع الا مع السيل في الامصار  
عليه مع الايقان قيل روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه اعسل بعقبه حسده  
لمعه فاخذ سعرة ومسح الملعقة ببلته قبل له لا يحمل ان يكون السعرة الذي احده عليه السلام  
كان عليه من الماء مقدار ما اذا غصرت امكان يغسل به الملعقة ليس به وليس في الخبز والملعقة كانت  
كبيرة وان الماء الذي تحمله الشعرة كان يسيرا فلا حاجة لحكم في الخبز **وبذلك على ذلك**  
**ايضا** انه قد ثبت ان العطش لا يجس لا ينعى بنبته با او كذا مع الوجع بالماء الحار والماء  
انه يغسل ليطوحيه ان يرد للصلو وعلتنا اول من علمه من ردد الوجه الى الارض انه ردد العسل  
الى العسل وان ينهار زيادة سريع وهو خاطر **هـ** **د** تنقص الطهارة بكل  
خارج من السيلين وهذا قد نقص عليه في الاحكام وغيرها وهذه الخلة لا خلاف بها في موضعين  
اخرهما ما يذهب اليه فترى من الامامية من ان المني والودي لا ينقضان الطهارة والثاني  
ما كان يذهب اليه ما كان من الدم والد. واداد اخرج من السيلين لم ينقض الطهارة  
بدك والذي يدل على فساد ما ذهب اليه الامامية ما اخر في عهد رقتي انفاش  
حدثنا لنا صرة عليه السلام حدثنا محمد بن منصور حدثنا احمد بن عيسى عن جعفر بن علوان  
عن ابي خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام قال كبر رجلا مني فاسحكت  
استال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فامر بالمقداد بن الاسود فساله فقال له رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم يا مقداد امر بثلثة المويدي وهوشى يتبع البول كسه المني وذلك  
منه الطهور لا يغسل منه والمذي ان راى شأ او يذكره فتدري يدرك من الطهور ولا غسل منه  
والمني اما اذا وقع مع الشهوة او جيل لغسل **واخبارنا** ابو بكر المويدي حدثنا ابو جعفر  
الطحاوي حدثنا صالح بن عبد الرحمن حدثنا سعيد بن منصور حدثنا هاشم حدثنا الامام  
عن منذر بن ابي جراح عن محمد بن الحنفية قال سمعته يحدث عرسة عن علي عليه السلام  
قال كنت اجد مديا فامرتك لمقداد ان سأل النبي صلى الله عليه واله وسلم عن ذلك واستحسب  
ان اسأله لئن ابنته عدي فتاله فقال ان كل خل يدري فاذا كان في نفسه الغسل فاذا كان المويدي  
ففيه الوضوء ومن سحبه ما ذهب اليه ايضا ان يرى البول لا يخرج من اجزاء البول ولا يدان يخرج مع  
المويدي اجزاء من البول وذلك لا يحتمل به في بعض اقسام الطهارة وهذه القلة يشكك على ذلك في  
ان الدم والدم اذا خرجا من السيلين ينقضان الطهارة لانها لا يخرجان الا مع اجزاء من الرطوبة  
الى لا خلاف في انها تنقض الطهارة وهذه البدلالة غنتها الشافعي في بعض المي وما ما  
ترويه الامامية عن النبي صلى الله عليه واله وسلم كل خل مداف ليس عليه فيه وضوفه  
نظر لانا نتضعف اخبار الامامية ولا نرا قبولها لعل ليس هذا موضع ذكرها على الخبز

يلع

نواصل الوصية

تضعف توابع  
الامامية

وہابیہ کے خلاف  
مفتی محمد امجد علی  
محمد امجد علی

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

کین مقام ادا  
حصہ صابر محاربا  
فی اللہ

من  
صلى في سنة الف  
وسلمنا رسول الله صلى الله عليه وآله  
على كل حال  
من عاظمه

روزگار

السلام

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب  
القادر بالله

[illegible]

پہلے سے الوداعی

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

**واستدل على ذلك** اصحابنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه امر من  
 فقهه في الفقه ما عاده الفقه والصلوة فقالوا ايما فقهين لك من حيث كان الحكم مقتضيه  
 لهذا الحكم ليس يحدث اد لو كان حدثا لكان لا يصل سر كونه في الصلوة وخارجا من الصلوة ككتاب  
 الاحداث فاذنك لك سنان المقاصد بعض الطهارة ما شأنا على العقيدة في الصلوة والافهم  
 على سبيل العدم فان قيل بل لكم هذا بمعنى ان الفاسق لا يصلو له فانه يلزمه اعادته لانه  
 اذا وحكم المحدث حتى يتوب وهذا خلاف ما قلنا فيلزم له ليس الامر كما ذكرت لانه لا يصير  
 في حكم المحدث الا اذا اسحرت فعل الكبره فاذ اسحرت فعل الكبره من الوضوء الصلوة  
 فقلبه محددا للطهارة وان لم يحدث كان على الطهارة وليس كان يكون حصوله غير  
 ثابت بغيره المحدث بل الذي هو غير له المحدث اما هو فعل المقتضيه **وان قيل**  
**فقد روي النبي صلى الله عليه وآله وسلم** قال لا وضوء لمن جئت او رجع قلب  
 او كبره لادله التي قدمناها وهذا الجنس من التناوب لا يدفع الامه منه اذ لا احد منهم  
 الماد هو يقول ان الطهارة ببعض من عرضت ورجح والاول بان هذا الخبر مردود في مسك  
 هل حدث رجا او يرد هذا الذي ذكرناه ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم وسلم  
 انه قال ان الشيطان يا واحدكم فيبيع من لينته ولا يصرف في بيع صوتا او وعد  
 رجا فان قيل ان الخبر لا يقتضيه على السبيل الذي حرج عليه عندكم بل يحمله على  
 ما يقتضيه اللفظ **فيلزم** له صدقك تقول ان يرد اللفظ ليل على انه يحج فصره على السبيل  
 قد دل ما ذكرنا من الادله على ذلك الامر ان اللفظ لفظ العام لو لم يرد في سر خاص  
 ودل ابل على انه خاص وجب ان يحكم به كل فرد وفيه خاص لا منعه  
 من ذلك بل يركده ولكم ان يعاشا المقاصد على التفهيم في الصلوة الواقعة على غسل  
 التمدد لكنهما معاضد اذا كان الكلام مع اصحابنا في حقيقته ويمكن ان يقاس على المتس  
 المراه المراه بتلك العلة اذا كان الكلام مع اصحابنا في حقيقته وليس اخذ ان يقول ان  
 هاتين العلتين ليس لهما تارة لهما عندنا في تارة في الاصل الامر اننا نقول ان التفهيم  
 لو وقع على غير سبيل التمدد وعلى وجه لا يكون مقتضيه لم يستقر الطهارة وكذا يكون  
 في المتس المراه **والثاني** بان يكون على اصل المصلح **مسألة** قال ولا سمعها  
 من المتقدمين ونقل القسم عليها السلام على ذلك في مسأله النبي وشي وهو المحمود طعن ما يبر  
 اهل البيت عليهم السلام لا يعرف عن اخذ معهم في ذلك خلاف **والذي يرد**  
**على ذلك** ما احرم به ابو بكر المقرئ حدثنا ابو جعفر الطحاوي حدثنا ما نوسس  
 حدثنا سفيان عن محمد بن حبيب عن عيسى بن طلق عن ابيه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله

والله اعلم  
والمسلمون  
والله اعلم

ملع فالحمد لله

کون حسن العرش  
عمره فاضل

حَالَهُ وَذَلِكَ أَنَّ عِيَّاسَ كَلَّاهُ لَمْ يَبْرُؤْ عِنْدَهُ نَحْوَ عَامٍ اسْمُهُ عِدَّةُ زَوَالِ ۴

هو عند الله من نور  
الشمس والنجى وادوى  
عن نفس من طلق  
وتم من طلق  
ذكره في مسودته

[illegible]

وجعلنا الكلام في أخبارهم الذي ردوه على هذا الباب هي ما أسريها إليهم ونحن

سید محمد بن ابی بکر

عسائیہ

पुल्ल

سره صی بیه و مردوان  
ن اکرم و قباله  
عدشته اول من ان  
دارنده اعلام و زاری  
هوا اکتش طایر

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

953

مجاناً

مرفعي

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويريد هذا صغيف عدهم في مقبول  
وأبو موسى الخياط مجهول وحمله الأثران كل حديث روده في هذا الباب هو معتد  
السند أو مرسى بل كان لا يحكي به فإن قيل فأنهم يدلون المراسل فلهذا لم يروها  
قلنا نخرى في ذلك من روايات الوحي التي ذكرناها وتذكر بعد هذا وما بيننا وبيننا  
لا يجوز لهم أن يحكيوا هذه الأخبار على أوضاعهم فاما نحن فنذكرها ما فيها من مستوحى وبان  
الصحابه اجتمع على القول بخلاف موجبها وان على لبيب علم السلام اجمعوا على ما اجمع عليه  
الصحابه من ذلك فإن أمير المؤمنين عليه السلام قال بخلاف موجبها وروى يحيى بن  
ذكر في التاريخ انه لا يصح في الوضوء من الذكر حديث وكان لا يقول به فاما ما بيننا وبيننا  
هذا الباب يكون مستوحى فهو ما روي عن قيس بن طلحة عن علي بن ابي طالب انه سئل النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم عن مثل ذلك وضوء فقال لا وما رواه ان رجلاً سأل عن مثل ذلك فقال هل  
هو الا بضعة منك وذاكر انه لا يجوز ان يكونوا سألوا من ذلك الا من جدهم تلهم حديث الوضوء  
منه لانه لو لا ذلك لكان سألوا من ذلك كسألوا من سأل عن شارب الاقطار هل يمسها  
او شرب منها وضوء ذلك لا يخفى فغلبت كذا هم كانوا استخروا من قبل وقرأ النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم وضوء منه حلت تكون متأخر فيكون ما تخافان قيل  
قوله هل هو الا بضعة منك يدل على انه متقدم لانه لو لم يكن كذلك لكانت للتأويل القول  
قد كان الوضوء واجباً من مسه وهو بضعة مني قبل ان صلى الله عليه وآله وسلم  
فيه على ما الحكم فيه وذلك الوقت ولا يبيح ان يكون ذلك يبيح وقت ولا يبيح وقت  
ادامع من محبتها الشرع لا يتل ان غلب الزمان لم يكن له للحرم قبل حرم الربا وهي كاس على  
ما هي عليه لان وكذلك ما ذكرنا وهذا السؤال ما خذوه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو طاهر  
الفساد **ول ما وجه لنا ويل** فيها هل يمس على اليد فقد روي عن بعض الصحابة  
لروي مصعب بن سعد بن زيد قاض ان امه امه بركه وذكركا تناول غمامة الغلي ما روي  
في الوضوء من اكل ما شته النار على غسل اليد وهذا لا يمسح ان يومئذ لا يمسح على وجهه الا  
لن ذلك الموضع ربما يصبه بلم ما يحاشيه كما روي اذا استيقظ اخرجكم من منامه فلا يدخل  
يده في اياها حتى يغسلها لا تأوانه لا تدري اين يأتى يد في ما وجه المتعاضد فلا نه  
روي وجوب الوضوء من الذكر وروي لا وضوء منه نظراً ظاهر في التعارض فاد اجازت  
سقط وجوب الرجوع الى الاصل في انه لا وضوء منه كانه لم يزد فيه شيء فان قيل عن تعارض  
الوضوء ولا لكثرة روايته قيل اه بل حرم فيه اولاً لسلامة سنده ولقول علي بن ابي طالب  
وهذا الترجيح اولى من كسر من الترجيح التي تذكر في هذا الباب فاما ان يرفع خبرنا  
او يستأوي الكراهة وكلاهما وجوب الوضوء منه فاما طريقة الغالب فيه فواضح  
لانه مقبى على ما يراعى اعطاه الله انه بعض الانسان وهذه على وجه ليل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

[illegible][illegible]

ورويناه عن علي عليه السلام ومن اصلا ان ادركه نيا الحكم عن علي عليه السلام ولا سعاده  
القول غير من الصحابه علي ان الملا مشه في اللغة هي الجماع ولو لم يرو فيها شي وجب حملها  
على الجماع فكيف وقد روينا عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وعن علي عليه السلام وغيره  
من الصحابه فان قيل فان الملا مشه هي المفاعله من المتس فلا يقع ان يرد قافها  
انها الجماع لان المتس والمتس في اللغة واحد فقل انه لا ينتج ان يكون ما ذكرت اصلا في اللغة  
لان الذي يدعي غيبناه في الملا مشه قد صار متفولا لا تعرف على اصل كان له ان لا يراه بعد كان  
اصلا الى تعرف الا ترا انها اسم في اصل اللغة لكل ما يدب ثم صار اسما للجماع المحصور  
وكذلك الغايبة كان اسما لا ترضي المطيعة ثم صار اسما لقضاء الجماع المحصوره والاسم  
اذا افاد في اصل اللغة شأ نقله العرف عنه العرفه او الخاص منه ثم ورد في الخطاب وجب  
حمل الخطاب عليه واد كان هذا هكذا بان الملا مشه حصصها هو الجماع وجب ان يكون حصصه  
فيها فان قيل لو سئل الحكم الحقيقه فيها ما ذكرتم وان يكون المتس الجماع في كلامها  
لان من ذهبكم ان لا ينتج ان يكون اللفظه الواحد يرد بها الحقيقه والجماع فقل انه  
يخرج وان حوزنا ذلك فليسنا لوجبه لانا نقول ان اللفظه اذا كان لها حاز وحقيقه هي ان  
يكون الحقيقه مراد بها الجماع لان ينتج منه الدليل فلا يمكن ان يكون الجماع مراد بها لا دليل واد كان  
هذا هكذا فلا يمكن ان يكون المتس مراد بتلايه فان قيل قد تربت تلايه اولتمت التيسا  
وتربت اولتمت فلو ثبت ان الملا مشه هي الجماع فلا اشكال ان المتس هو المتس والفرقان  
كما تحب من كل من حمل الملا مشه على الجماع حمل للمتس عليه ومن حمل المتس على المتس حمل الملا  
عليه فاذا ثبت ذلك وثبت الملا مشه هي الجماع ثبت ان المتس ايضا هو الجماع فان سئل لو انصح  
مذهبهما ما روي ان رجلا ان النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال له انك من جماعه من اهل البيت  
من امراته غير الجماع فقال له علي عليه السلام توذا وصل قيل له انه هذا لا يبدل على وجهه  
لان فيها يبال الرجل من امراته ان مدي بها غيبتهما فلا ينتج ان يكون قوله صلى الله عليه واله وسلم  
بوضا لك علي ان من مذهبنا ان الكسائر تنقض الطهاره فلا ينتج ان يكون النبي صلى الله عليه  
واله وسلم امره بالوضو لا تركا به الكسائر على انه لبس في الحديث ان الرجل اذا ما بال من امره  
وهو منتظر ولا خلاف ان امره اذا مشى لم يمسح طهارتها وكذا اذا مشى او  
مشى حافيا لا يمسح طهارته اذا مشى امره والمعنى انه لم يحصل الا المتيسر بعد لم يحسن  
وهو المستلزم طهرتها الا ان قال له لم يستنظف لقياس فيها وامضنا على كذا السر من  
**مسئله** ولا يمسحها القهقهه والقلوب وقد روي في الاحكام على العموم  
في الصلوة تنقض الوضوء لا تنقض الطهاره فهذا لا يصل فيها لان ينتج على وجه التقدير  
مسح طهارته بها وهذا المسئله قد مضى الكلام فيها والذين يرون على صحة ما ذهبوا

والله اعلم

مبارک و بلند آید

注

صوابه عن أبي الله عليه السلام  
لبيته فان ابا الله لم يترك شيئا  
وانما هو بايع بروي عن ابيه  
اسامه اسعمر وهو الصالح  
والله اعلم

هو ان لا يثبت كونه حداثا لا بد له شرقة ولم يعم دلاله شرقة بل على ان المعصية  
في الصلوة حدث وجب لقوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم ولا بطونكم في حالة  
الغالبه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي خلفه اصحابه خارجا داخل  
على اسباب حصصه فتردى فيها فصحك القوم فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كل  
بان بعد الوضوء وبعد الصلوة **ولا ينزع روي** عن الحسن بن اسامه بن ابي الجهم عن  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال **من نزع روي** من معصية في صلوة فله بعد الوضوء والصلوة  
فيل له روي عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يتركهم باعادة  
الوضوء وروي ان الضاحك في صلوة والمطعم في صلوة ولا خلاف ان المطعم في وضوء عليه فيجب  
ان لا يكون على الضاحك ايضا ولا اخبارا اما ان يعارض في صلوة لنا اصل دليل ومحل العيب  
الوضوء على انه كان لكون الضحك معصية لان الضحك في الصلوة اذ وقع على سبيل العبد  
هو معصية ويدل على ذلك اننا وجدنا سائر الاموال لم يتركها خارج الصلوة  
لم يتركها فيها او المحدثات كلها اسما بعد هذه الغلة لانها لا يحصر في الصلوة دون غيرها بل  
كل ما كان حدثا منها في الصلوة كحدثنا وغيرها فان قيل هذه معصية على اصولكم  
لان من ذهبكم ان المعصية في الصلوة بسبب طهارته اذ وقع على سبيل العبد ولا معصية اذ  
وقع خارج الصلوة قيل انه الغلة الصحيحة ودكرنا اننا نراي كونها واقعة على سبيل العبد  
فقط وانما راي كونها معصية في وقت المعصية على وجه كون معصية بعض الطهارة  
في الصلوة كانت ام خارج الصلوة والوجه الغلة اشارت في الاحكام حيث يقول لو تقص الطهارة  
هذا الصلوة المحترقة في الصلوة الكلام الدائم الكثير وليس لهم ان سطوا علينا  
هذه بكونها واقعة للخبر لانا قد بينا الكلام في الخبر وبيننا فيه العارض وتاولناه ايضا  
على الصلوة الذي يكون معصية فلا يجب ان يكون الغلة واقعة للمعصية  
قال ويستحب بعد الطهارة لم يسئل عنها سائر المباحات وهذا قد نص عليه في الاحكام  
والاصل في ذلك ما اجمعتنا به ابو بكر المقرري قدس سره الطحاوي حدثنا ابو بكر قدس سره  
ابن عامر بن محمد العنبري قدس سره في حقه من مؤلفه في تسليمه في روي عن ابيه  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يوضو لكل صلوة في كل يوم الا في صلوة  
الصلوات اجمع بوضوء واحد واما ابو بكر بن ابي جعفر قدس سره في روي عن ابيه  
عبد الرحمن بن ابي جعفر عن عبد الرحمن بن زياد عن ابي جعفر عليه السلام قال صليت مع ابي عبد الله  
عليه السلام في ارضه فانتصرفت معه حتى اذا فرغ من العصر دعا بوضوء فخرج وخر في سجدة  
وضو القصر ثم رجع الى محله وجلس معه حتى اذى بالمعرب دعا بوضوء فوضو  
فقلت له اي شيء هذا يا ابا عبد الرحمن فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

عليه السلام في روي عن ابيه  
عبد الرحمن بن ابي جعفر  
عن عبد الرحمن بن زياد  
عن ابي جعفر عليه السلام  
قال صليت مع ابي عبد الله  
عليه السلام في ارضه  
فانتصرفت معه حتى اذا  
فرغ من العصر دعا بوضوء  
فخرج وخر في سجدة  
وضو القصر ثم رجع الى  
محله وجلس معه حتى اذى  
بالمعرب دعا بوضوء  
فوضو فقلت له اي شيء  
هذا يا ابا عبد الرحمن  
فقال سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم

ابن جعفر بن محمد بن عبد الله  
القمي عن ابيه  
عبد الرحمن بن ابي جعفر  
عن عبد الرحمن بن زياد  
عن ابي جعفر عليه السلام  
قال صليت مع ابي عبد الله  
عليه السلام في ارضه  
فانتصرفت معه حتى اذا  
فرغ من العصر دعا بوضوء  
فخرج وخر في سجدة  
وضو القصر ثم رجع الى  
محله وجلس معه حتى اذى  
بالمعرب دعا بوضوء  
فوضو فقلت له اي شيء  
هذا يا ابا عبد الرحمن  
فقال سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم

م د م ا ك ت و ر و ا ل م ع ل م ا ل ك ت و ر ا ل ل و ا ل م ا ل م

١٢  
 في دليل على الله  
 لا يوصف من  
 عسره النار  
 ١٣  
 لعله يعي من  
 في خلقه  
 طافه  
 ١٤  
 انما هو  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]

فيلهم هذه الاخبار عندنا مستوحه سبحانه وتعالى فاستحيوا برؤسكم ورجلكم  
الى الكعبين والذى يدعى على ان الصحابه اخفوا على من تراعاها المعدم والماسر  
والمتج والايه ولا وجه لمرأه المعدم والناخر من لاسر والخبرين والايه والي  
الايه لعلهم بان هذا يجب ان يكون ما شئنا والاخر مستوحا وان ثبت ذلك ولم يثبت  
المتج على الايه وثبت قدمه عليها سلك الايه ناسخه لم فان قيل ولم اذ علم صحاح  
الصحابه على تراعاها المقدم والتاخر فيها قيل لهم لما ناله ابو الحسن من اسهل بالانصر  
حدثنا محمد بن منصور حدثنا احمد بن عيسى عن حسن بن ابي خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن علي  
عليه السلام قال لما كان في وايه عمره جاسع من ربه وقاص فقال يا امير المؤمنين ما لعب  
من عمار قال وما ذاك قال كنت حرجت وانا اريد ذكر ومعنى الناس فامرت مناديا ينادي يا هؤلاء  
ثم دعه قوت يطهر مطهرت ومسح على خفي وتقدمت اصرى فاعز لي عمار فلا هو فذا  
ابن لا هو ركي ففعل بيادي من خلق باسعد اقلوه من عمار وضو فقال عمار اخرج علي  
به فقال نعم كان المتج نزل المايده فقال عمار يا الحسن ما تقول قال اقول ان المسيح  
كان من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في بيت عابشه والماده اتركت في ليها وارسل  
عمار الى عابشه فقالت كان المسيح نزل الماده وقل لعمري والله لير يطع قدمي بعصمها  
اخذت مني من متج عليهما قال عمار لا اناخذ بقولك مرادهم قال الشدا لله امر اسجد للمسيح من رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم لما قام فقام ثمانية عشر رجلا كلهم راي رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم يبع وعليه حبه شاميه صفة لدرس فخرج يديه من حبهام مسيح علي فيه  
فقال عمار ما انا الحسن فقال سلم نزل المايده او بعد ما فتالهم فقالوا ما نري  
فقال علي عليه السلام ان الله امرا مسلما علم ان المسيح كان قبل الماده لما قام فقام  
اسان وفتشون رجلا من قومهم هو لا قيام يقولون لا نريك ما راينا وهو لا نري  
لا يرك ما راينا واحمرنا ابو القاسم الحسن بن محمد الله با على الحسن بن شيبه المروزي  
حدثنا الفضل بن الحسن بن موسى بن عيسى بن عمار بن جعفر بن ابي قزانه عن عطاء  
عن سعد بن جبير عن ابن عباس قال سمع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
على الكعبين فسئل الذين يرون ذلك اقل الماده ام بعدهما ما سمع رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم بعد الماده ولما سمع على ظهره من الماده احسالى من ان مسيح على الكعبين وروي  
ابو بكر بن شيبه عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال قال علي عليه السلام  
سبق لكتنا الكعبين وروي ابن شيبه عن اس مشهور عن عيسى بن حكيم عن عكرمة عن ابي عباس  
قال سموا لكتنا الكعبين فقد رت هذه الاخبار على ما ادعاه من اصحاب الصحابه

فيها من ان

نفس

على مرأه

الذي هو من

قال جابر بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال علي عليه السلام سبق لكتنا الكعبين وروي ابن شيبه عن اس مشهور عن عيسى بن حكيم عن عكرمة عن ابي عباس قال سموا لكتنا الكعبين فقد رت هذه الاخبار على ما ادعاه من اصحاب الصحابه

علي

علمهم اياه المعدم والتاخر فيه لغير مير المؤمنين فذكر ما قاذك وكذالك عن ابن عباس وعائشة  
ونعائشه وكان ذلك من غير شهد من شارب الصحابه واسهر دعي ولم يكره منكروا ولم يقل احد لا  
وجه لمراعاة المعدم والتاخر فيه في حديثك ان يكونوا قد اجعوا عليه فاذا سمع ذلك وسئل المصحح  
كان قتل المايه سعاد من شهد من الصحابه كما مير المؤمنين عليه السلام وابن عباس وعائشه  
ولم يرو عن جرحهم انه كان بعد المايه من الصحابه ناسخه له فان قيل النسخ كان  
مكون بين النسخين د ايمان بينهما تناف واما ما يجمع لجمع بينهما فلا يجمع القول بان احد النسخ  
ثلاخر ويجمع الجمع بين النسخ والايه معال بالنسخ في حال ليس الحكم في حال الكبرياء  
الرجليس قيل له هذا علم لا يخلو لانه لا خلاف ان صوم يوم عاشوراء يجمع بصام يوم  
وصح القول به لما دللت الدلالة عليه وان لم يكن بينهما شيء من التنا في معنى وجه من الوجوه  
وكذلك القول بان الاله ناسخه لاختار النسخ كان يجمع القول به ان قد دللت الدلالة  
عليه على ان الجمع بين الايه وبين جرح المصحح لا يمكن الا برفع بعض الحكم الذي يعصيه طاهر  
لهايه وان كان ذلك على وجه الضيق وليس كذلك يوم عاشوراء يجمع صوم يوم  
بصمان لا يخلو لان جرح من على الاخر وجه من الوجوه فلا داعي فيه النسخ كان فيما ذكرناه  
اصح واول فان قيل فكيف يجوز ان يكون قيل النسخ مع ما قيل له في جرحه ان  
يكون الصحابه قد روي قتل ان لايه قد شئت جميع ما كان قبلها من الطهارات فان قيل  
روي عن جرحه من قتل الله انه قال استقلت بقدر رسول المايه وراي رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم يجمع على الحكمين قل له هذا الحديث نوكد ما ذهب اليه من ان الصحابه  
ثاقت فيه المعدم والتاخير ويؤكد ذلك ما روي را حجاب عبد الله بن جعفر عن جرحه  
لتاخر اسلامه وروى ابو بكر بن ابي شيبة عن معاذ بن وكيع عن ابي الحسن عن ابيهم انه قال  
كان محمدا حديث جرحه من اسلامه كان بقدر رسول المايه فاما قول جرحه من رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم يجمع نفسه جرحه بان احد النسخ ان لا يسل قول جرحه من ان  
امير المؤمنين عليه السلام له فلاكار ابن عباس وعائشة ونعائشه وعمرهم من الصحابه  
له وليس لاختلاف يقول انهم نقوا وجرحه من است محمدا يكون قول جرحه من اولئك  
انما تخلفهم انهم لا ينفون انما ما علموا معاوه على الحق فيكون يكون نفهم اولي من  
اثبات جرحه **والجواب الثاني** ان الذي ذكره جرحه كايه  
نقل وليس في الحديث ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يجمع على الحكمين وهو  
حديث لم يثبت فيهم فنه نجه وندل على ذلك انه قد ثبت عن امير المؤمنين  
عليه السلام وابن عباس وعائشة وابي حمزة وعمرهم انكار المصحح على الحكمين **روى**  
ابو بكر بن ابي شيبة حديثا هم حديثا عن جرحه من جرحه عن محمد بن قاسم انها قال

لعله عبد الله بن عمر والمعاوية  
له هو عبد الله بن عمر

لان اخبرنا ان احدا صابغ بالسكر لقت على امر متبع ظلمها وروى ابن ابي شيبة عن يحيى بن بكير قال  
 حدثنا شعبه عن ابي بكر بن حفص قال سمعت عمرو بن ابي ربيعة عن غائبه قالت لانا حوفا اي  
 لانا صابغ بالسكر احيى في امرنا متبع ظلمها وروى ابن ابي شيبة حدثنا يونس بن محمد حدث  
 فداوود بن زياد حدثنا الشغل بن شمع حدثنا ابو زر بن صالح قال لي ابو هريرة ما نأبى  
 على طهر حتى يمشى او على طهر حمار فاذا اندك غنم وقد كان المصحف <sup>عليه السلام</sup> واستقر ولا يطرب بكونه  
 قالوا ما قالوا لعلم بان المصحف على الخفي قدس اكل الجبال للراي مع تلك الاخبار فصح ما  
 به هنا اليه فان قيل تقولون ان عليا انكره وقد روي عن شرحبيل بن صالح قال سمعت عليا  
 عليه السلام فسالته عن المصحف على الخفي فقال كنا نؤمرا اذا كنا نقرأ ان المصحف عليه ام  
 وليا لهما فاذا كنا مقيمين مؤمرا وليه قيل له انه عليه السلام عرق حكة كيف كان قيل  
 ان يسمع وهذا لا يدرك على انه لم يكن يرى انه قد سمع لهما ان من ذكر حكمه يوم عاشوراء  
 حسن كان واجبا لا يكون ذلك فذكر على انه لا يقول سمعه فان قيل روي عنه عليه السلام  
 انه قال لو كان الدرس بالراي لكان باطل الخفاء والى المصحف من ظاهره فكيف رأت رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم يمشى على ظاهره قيل له الجواب عن هذا كالحجاب عن السواط والاول  
 وهو انه اخبر عن خاتمة الاول وليس فيه دليل على انه يرى انه قد سمع وقاسم الراي على  
 شأين لا غصا الظاهر من بخله انها من غصا الظاهر في ان يكون المصحف على ما يروى بها  
 عن غير من يظهرها وهذه الطريقة واضحة صحيحة عما باحققنا الكلام فيه  
 ليس المسئلة بل بقها الاخبار دون النظر والمقاس **مسئلة قال وجب**  
**الاعتساف** على من انزل من الرجال والنساء العظم والنام ومن البعا الخناثي  
 وعلى النسا من الخفيض والمقاسر وهذا كله قد نص عليه في الاحكام وغيره وليس في هذه  
 الجملة خلاف لما حكاه عن الصدر الاول اهم اختلافوا في البعا الخناثي اذ لم يكن معه  
 انزال وتكفي مثل ذلك عن صاحب الظاهر والعم من ترجم عليه السلام ربما صحح القول  
 فيه والذي يدل على ذلك الاعتساف منه واجب ما اخبرنا به ابو بكر المقرئ  
 حدثنا العجاوي حدثنا محمد بن ابي جعفر حدثنا شافع بن علي بن يزيد عن سعد بن الربيع  
 عن غائبه قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم انما قدس سمعها بالمرح  
 ثم انزل في الخناثان بالختان فقد وجب الغسل وايا ابو بكر المقرئ حدثنا العجاوي حدثنا  
 احمد بن عبد الرحمن حدثنا عبيد بن ابي ليبي عن جعفر بن سعد عن جابر بن عبد الله  
 عن عمرو بن غائبه قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم اذا حاور الخناثان  
 فقد وجب الغسل وليس لختان سدا في خلاف ما ذهب اليه في هذا الباب فروي عن  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم لما من لما فقد روي ما يجب سمعه نا ابو بكر المقرئ

ملح فالحمد لله

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

27/6/22



على ذلك ايضا انه قد ثبت وجوب الغسل للميت وجب المني فلاذا لم يباح الرجل ولم يجل فلا بد  
ان يبقى في الخليل بقيه من المني المحر الذي ذكرناه ولمشاهدة ولما روي عن امير  
المؤمنين عليه السلام ان رجلا اتاه فقال اني كنت اعزل عن جاريتي وقد ابود فقال علم  
هل كنت تغاودها قل ان تبول قال نعم قال فالوبد ولدك فاذا اعسلتم بال فلا تملح  
خرج مع البول ما بقي من احرايه وذلك بوجوب الغسل واد اوجب غاده الغسل  
فلا قول الا قول من لا يغتسل الا بوجوب الغسل الاول ويقاشر ذلك على المراه التي يغسل من الحصر ثم يخرج  
منها شي من دم الحيض انه يلزمها غاده الغسل ولا يغتسل الا بوجوب الغسل الاول فكذلك الرجل  
اذا اغتسل ولم يبل والمعنى بقاء ما في الغسل من الفرج كحل في فرجه ما وجب اغتسل  
لم يغتسل الغسل الاول مسئلة ومن فرض لاغتسال المصمصة والاسساق وهو  
مستوص عليه في المتن وقد دللنا على وجوبها في الوضوء فثبت وجوبها في الوضوء وثبت وجوبها  
في الاغتسال ان كل من قال بوجوبها في الوضوء قال بوجوبها في الاغتسال وما اسد لنا  
به في مسئلة الوضوء ان شدد له هاهنا وهاهنا فخص هذا الموضع قوله الله تعالى وان كنتم  
حسبا فاطهروا فاقضى ذلك ان يظهر جميع جنبك على الله امان ان يكون عامه ادمه فان  
كان عامه اقتضت ان يظهر جميع المبدن وان كانت محله وجب ان يرجع الى الياس وروى  
ابو بكر بن ابي سبه عن ابي رابدة خدسا عطا بن اسباب خدشا او سلمه بن عبد الرحمن خدسي  
خايشه اراي صلى الله عليه واله وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة لم يمسح ولا يمشق وروى  
ابن ابي سبه خدشا وكيع خدشا الا عن عمن شام عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة قالت  
وضعت للنبي صلى الله عليه واله وسلم غسلا فاغتسل من الجنابة فاكفها اناسا له على يمينه  
فغسل كفيه ثم افاض الماء على فرجه فغسله ثم دلك بدهن الارض ثم مضمض وانسحق وغسل  
فرجه وجهه وذراعيه ثم افاض الماء على ساير جسده ثم مسح عن موضع يغسل رجليه وفعل  
الشي صلى الله عليه واله وسلم كما ان يحمل على ان يوجب اذا كان بيما بال حمل ويدل  
على ذلك ما روي ابو بكر بن ابي سبه خدسا اسود بن قامة خدشا حماد بن سلمه عن عطا  
بن السائب عن زاذان عن علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من ركع  
شجرة من جنابة لم ينجسها فقل له كرا وكرا من النار قال علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
عن محمد بن سنان عن ابي بصير قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من حمل  
شجرة جنابه فبالوا الشجرة ونقوا البشر فكذلك كن ببعض وجوب المصمصة والاسساق في  
الاغتسال ويدل على ذلك من طريق القياس انه قطع مقدور على غسله

٢٦

من غفر

من غير تعدد لا مشقة وحيث ان يكون حكمه حكم شايئ لا عطاء وحب غسله من الجاهه وبكسر  
 ايضا ان يقال بانه عطف لعمه حكم الحسب في ان تلحقه حكم الجناه فاشا على شايئ لا عطاء  
 وحب غسله من الجناه فان لم يسل لولا الاستقبا وهو بها ما روي عن النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم من قوله اما انا يا باحني على راسي ثلاث حشايت فاذا انا قد طهرت فسل  
 له مع هذا وروى ما روي في وحب المصمصة ولا شقاق ودلنا عليه من  
 طريق القياس فيكون المقدير كانه قال اما انا فامصص واسس واحني على راسي ثلاث  
 حشايت هـ واما في قوله صلى الله عليه واله وسلم فاذا وحدث لما فامصصه خلدك فليس  
 حكمه المعلوم بل هو دلنا عليهم لئلا يكون في العلم والمحمدين **مسألة**  
 قال في فرض ذلك في الشرا والقبال اما في اصول الشرا وروى في مضمون عليه والمحب  
 والوجه فيه ما روي عنه عليه السلام عن رجل سئله عن جناه فقلوا السعور والقبول بشر  
 وما روي من ترك موضع شتر من حشره في جناه لم يعسها فاعل به كذا وكذا من النار  
 ولم يحسب اخذ عليه غسل حشره ولا يكون مقبلا للبشر ولا غاسلا له ما روي في الماعلة  
 حتى يكون مقبلا في ذلك او ما يفرق معام ابراهيم في قوله حري انما عليه اوقوه اجماعه فمداها  
 اراه البشير لا يد فيه مما ذكرنا فكد كذا اراه الحديث والعلم انه اراه ما مع من اذا اطلق  
 بالها وقد اشار الفقيه عليه السلام الى هذه الغلة في كتاب الطهارة واكد ذلك بان قال اذا سجد  
 باراه البشير فمداها كذا لمعقد باراه البشير ولا يكون مقبلا منه فاذا لم يحز في اراه البشير لا مذكرا  
 فكد كذا اراه الحديث **مسألة** قال في الوضوء قبل الغسل بعد الوضوء على من اراد  
 الصلوة فرض وقد نص على وجوب الوضوء بعد الغسل في الاحكام وقال في المنحى في ذلك احد  
 النبا الحنف الامر فيه ونقص في المنحى على انه لا يحق قبل الغسل واثار اياه في الاحكام وكذا  
 ابو العباس الحسبي رحمه الله تعالى يقول انما يصح على منعه عليه السلام ان الوضوء  
 مسبقا للغسل وبعد علم من اراد الصلوة فرض كذا وكذا **مسألة** على ذلك  
 انه لا يحق قبل الغسل الحديث الذي روينا عن ميمونه انها قالت اغتسل رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم فغسل وجهه وذراعيه ثم افاض لما على راسه ثم افاضه على سائر  
 جسده ثم سجد فغسل رجليه فلو كان الغسل فرضا لم يكن صلى الله عليه واله ليدع استنابا  
 فيترك غسل الرجلين بعد الغسل في ذلك ليل على انه ليس بموضع ولا احتياط حلا فانا  
 في انه مشتبك في الذي يدل على انه فرض بعد الغسل ما احسننا به ابو العباس  
 الحسبي باهسي من عود الغلوي حدثنا الحصري حدثنا عوف بن مسلم عن عطاء  
 بن راذان عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 امرا ميرا لم يبين علمه السلام بالوضوء بعد الغسل ولا امر بمصلي الوضوء ولا يعرفه عرجل

في

والله اعلم  
بما  
في القلوب  
والله اعلم  
بما  
في القلوب

والله اعلم بالصواب

وَالْعِدَّةُ وَالْأَعْدَادُ  
وَالْعِدَّةُ وَالْأَعْدَادُ  
وَالْعِدَّةُ وَالْأَعْدَادُ

[illegible]

۴  
 ای فین السنه اخذ و روح الحصاد  
 و کوزه آب هوار می برد  
 و بی نهایت از او در زمین  
 و الحصاد مخصوص ناله  
 و این بینها معلوم ناله  
 مضمر ای و سله الحصاد  
 و انعام بعد از آن  
 بنار العسل و قبل هوا را  
 الی السنه ای فین السنه اخذ

للماء نفع فقال اعسل واستر فرى نوب واخرى فلما امرها بالغتسل مع العباس علم  
انه مشغول اذ لا غرض فيه غير اقامه السجدة وروى عن ابي عبد الله عليه واله وسلم انه قال  
لغالبه حين خاضت وكانت معه بقره اعصى راكبا وانشطى واغتسل واهل بالبحر من ذلك  
على ما قلناه في ما اوجه فيما قاله به القم عليه السلام من ان من غتسل يوم الجمعة كغسل  
احد ثبث بعد ذلك هو ان الغرض المقصود به من اما طه الزواجر يوم وان يوشط الحديث به  
وبين الصلوة وبين احدا لم يعمل بخلافه في ما اوجه في استحباب الغتسل من غسل المست  
فلانه لا يجاد يعلم من ان يتصحب عليه من غتسله المياحة سماء وقد بينا في ما بعد ان لا  
يحسن يوم روده على الخاشية كما يحسن يوم رودة الخاشية عليه من اهل البيت من يوم الجمعة  
ذلك واجبك وذلك لا يخفى لم اذكره لم يقد عليه دليل من السجدة ولكن الغتسل واجب لكان كذا  
لغير المياحة اذ اصب عليه الماء لا يرد من شرا وادراكه لاجماع اهل البيت من سائر الجواب فلا  
يحب عليه الغتسل فذكر من من الميت من يوم ادم استواخا من سائر الخلق  
سما ما ثبتت محاشها كالنحل الكرمين وما اوجه في استحباب الغتسل من ايراد  
دخول الحرم فموان الانسان يحصل في ذلك المكان لتزويده فاستحب له الغتسل كما استحب من ايراد  
خضرة الجامع يوم الجمعة وخضر المصطفى في العدين وليس اخذ ان يقول ابي عبد الله  
عليه واله وسلم لما لم يامر غابته بتكرار الغتسل لدخول الحرم حين من هان من التبعين  
فثبت انه لا وجه لاستحبابه وذكر ان الغتسل الواحد يقوم مقام الغتسلات الكبيرة في الركن  
والستر فكيف الاستحباب فاذا كان ذلك كذلك لم يمنع ان يكون الذي صلى الله عليه  
واله وسلم لم يامرها لذلك لغزب السجدة من الحرم فكان الغتسل الواحد ثابت عن الاحرام  
وعن دخول الحرم **مسألة** قال من توضأ ثم شك في طهر عظمي اعطاه طهره  
اعاد ما بعده فان شك في الترتيب عاد الى الموضع الذي شك فيه ثم اعاد ما بعده وقد  
نقل على ذلك في الاحكام والوجوه فيه انه من بعد الحدث فحان بعد الطهارة لا خلاف  
في ذلك فاذا ثبت ما ذكرنا صح ما ذهبنا اليه لانه اذا شك في طهر عظمي من عظمي يوم لا  
يكون متيقنا استكمال الطهارة وقولنا ثم اعاد ما بعده مبني على ما ذهبنا في القول  
بوجوب الترتيب لا بناء على قلنا بوجوب قلنا ان غتسل العظمي الثاني في غسل العظمي  
لما لا معنى له وغتسل معه لا يقتضي الترتيب فكاهه شك في ذلك العظمي ومما  
بعد فذكر قلنا انه بعد ما بعده والوجه مما قلناه ان من شك في الترتيب  
عاد الى الموضع الذي شك فيه ثم اعاد ما بعده هو الوجه الذي ذكرنا في المسئلة الاولى  
وهو ايضا مبني على القول بوجوب الترتيب وقد مضى الكلام فيه مسعص فلا طائل  
في اعاده **مسألة** قال فان كان خطي بذلك الوضوء ثم عرصره السكر في يده

هذا في النوع ووجه بعض الحكماء ان  
في سبب الغتسل اريد وجهه انما في هذا  
الموضع ان الغتسل اريد وجهه انما في هذا  
لما احسن المياحة لا يستحب من يوم الجمعة  
الغتسل كما اذا مسه لا للغتسل

لم يعد

لغيره

لم يجد تلك الصلوة وان نقر التاكيد عاد الوضوء والصلوة وهذا مضمون علمه  
في الحكماء والوجه فيه ان لشك في الترتيب ادعى من بعد ما ضل فان تلك للصلوة  
قد اداها على ما لزمه ولم يحرم نفسه اذ علم ولا غالب الطرحة ان يكون  
حكمها تحكم سائر الصلوات التي تؤدي في وجه لا يحجب قضاؤها فاذا اقبل التاكيد  
او علم ذلك في طئه فعليه ان يادى الصلوة على ما نضر عليه لانه قد علم ان صلواته  
وقعت على وجه لا ينجح او غلب في طئه فان قيل فلم الحكم على الطرحة  
بالعلم في هذا الموضع قيل له بين الحري قد ثبت ان له حكما في الطهارات والصلوة  
والحري يحصل عنده غالب الطرحة ون العلم فثبت ان غالب الطرحة مدخل في طهارة  
الطهارات والصلوة في صحيحها والاقرب على مذهب الجاهلي علمه السلام  
ان من ضل في امره كان نكس وضوء على طرحة يستعملها وما يحرمه الله تعالى  
صلواته ما دام في فيها ولا يفيضها ان علم بعد ذلك بعد صرم وفيها فقد نضر على مثل  
ذلك فمما يظهر ما يحس وهو لا يعلم وما يشبه ذلك فان كان نكس وضوء عامدا  
عالمنا به لا يجوز فانه بعد الصلوة قبل فوات الوقت وبغيره ولا ضل في هذا ان احط  
فما طريقة الاجتهاد من بطهارته والصلوة ثم علم به في الوقت فان مذهبه انه بعد  
وان علم به بعد الوقت لا بعده والخطا فيما طريقة العلم والطهارة وبعد ما ع  
الغفل على وجه لا ينجح عنده وان كان بطريقة الاجتهاد فانه يفيض الصلوة قبل الوقت  
ثم اذكر في هذا الموضع هو فرع على الاجتهاد بصل الذي ذكرناه وسبحي الكلام فيه  
مستقصى في موضع من كتاب الصلوة **مسألة** قال الامام سمرقاني  
والغسل وقد نضر على جواره في المنحدر على جواره بريق الغسل في الامكان واستندل  
بذلك بان الله تعالى امر بالغسل فقال عز وجل اغسلوا وجوهكم ايديه واما ان  
كنتم خفافا فلظهوره فكان الواجب هو غسل ما امر الله تعالى بغسله وشواو مع  
الغسل على وجه المفقود وجهه التتابع اذ لم يصح له ذكر التتابع ولا ذكر المفقود  
فان قيل قد قال النبي صلى الله عليه واله وسلم في وصي يابح بن عبد الله  
وضوء لا يغسل الله الصلوة لانه قيل له المراد به ما اشتمل عليه اسم الوضوء والبرق  
والتتابع لا سطوا عليه اسم الوضوء بل على ذكر ما ذكرناه ما شناه تمامها  
من هذا الكتاب بان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم رأى رجلا يصلي وعنه  
بلوح فقال ان كنت امستته الما فامض في صلواتك وان لم تكن امستته فامض من  
صلواتك فقال يا رسول الله كيف اصنع استقبل الطهارة قال لا بل اغسل  
ما يلا وهذا نضر صريح فما يذهب اليه وهذا الباب فان اعملوا المذهب

ما يوضح الموضع  
والعلم ان الغسل  
والعلم ان الغسل

ایمان و تقویٰ و عمل صالح  
و سیرت حسنہ و عفت و عبادت  
و سیرت حسنہ و عفت و عبادت

اولیٰ و اصحیح باختیاره  
(3) و (4)

### 3. حیرت

2253

ما لم يحس دون ما عني وان كان محذرا به  
عند تقاضا او بغيره به من الاحراق و هي على  
صالحه الم

[illegible]

[illegible]

عزیز

665

60195962 has also in  
of Lubin and Gerson

صوابه فلا يكون الى  
قوله الا اذا ابيى

طاوله الوفاء

بلع و فحشاء

قبل الوقت وهذا القول مؤيد عن الحسن وابن سترس وعطاء ورواه ابن أبي شيبة عنهم مسئلة  
قال وعلمه الاطلاقة في طلب المأكل ذلك وهو منصوص عليه في الاحكام والذكي  
يدل على ذلك قوله تعالى ولم نجد واما فتيمة فامر بالانسان بالسم اذ لم يكن واجبا للمأكل والاقبال  
للاستان انه غير واجب للبشر الا اذا كان طلبه مما يزيد به المحقق واما اذ لم يكن منه طلب  
للشيء فاما يقال انه ليس له او ليس مقعدا وان ثبت ما بيناه ثبت وجوب الطلب ويدل على ذلك  
ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طلب لما لعله اخذ من عذائه وسوال الناس  
مكروه الامن ضروره واذ لم يكن بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ضروره ولا صلاح فلا بد  
ان يكون ضروره السمع وضروره السمع ٢٤ الوجوب فسد ذلك وجوب الطلب وايضا  
روي عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال يسلم الحسب ما بينه وبين امره والودع ذلك  
امر وهو يصح الواجب **وبدل على ذلك ايضا** اختلاف وان اذ وجد  
عند انسان سمعه وانزعه في سره وبه وحسب عليه ان يطلبه فكذلك اذ لم يعرف  
والغله انه غير اتي من وجود المأكل وقت الصلوة الى نزله وقت استنا هذا اولى من  
قياسه الذي روي الى شام المأكل وقالوا ان لمعتر هو عدم المبدل فمطلبا  
تدريجنا حال السمع الى حال السمع ولاستان اذ الى لطو من وقت الصلوة الى وقت الصلوة  
واله وسلم قال انها خاطره وموجهه للاحباط ونزاهة عقاده على الاستنا سماعا  
له ليدل انه لا يجب فيها الطلب على وجه من الوجوه بل فيجب في لكل طلبه مثله لان المطالب  
اذا كان عند ما كان هناك ملوك ساع وجب عليه ان يسره ويعتقه وهكذا القول  
في غيره **مسئلة** قال وعليه ان يجد لكل صلوة سما الا ان يكون صلوة وثاقها  
مخبر به ثم لا يجد ذلك منصوص عليه في الاحكام والذكي يدل على ذلك قوله تعالى  
وان كنتم مرضا او على سفر فلا جناح عليكم على الخريف والميتا فركا واجب على الحاي من  
العابط والملا مش فكان الحاي من الغايطا واما من جرح عليها السمع اذ اراد العمام الى  
الصلوة فكذلك المتأخر واجب ذلك انه متى اراد القيام الى الصلوة لزمه السمع به  
**وان ثبت ذلك** المتأخر ثبت في الاحتضاد لا احد فصل بينهما في ذلك في هذا  
الوجه وليس ليعصر عليه نجوانه فقل الفا فاذان السمع وعلى من صلوة واحدة ثم عده للثانية  
ليجد ذلك مخصوص بالاجماع وما عداه باو على التعمير والذكي يدل على ذلك ايضا ما اخرجا  
به ابو العباس الحسبي باو احمد الامام جلي ومحمد بن ربه بن اسحاق هان فحدثنا اسحق بن ربه  
الصنعاني حدثنا عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عمار عن اسحاق بن ربه  
من السنة الا بصل الرطل بالنم صلاة واحدة ثم يعم للصلوة الاخر القول اسحاق بن ربه  
ابن شبة اضاف له ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو كالنصر عبه عليه السلام وروي

ۛ فتحہ دوم

توسل اسماء اطفال اوتيسم

ایسے

15

ان يكون من سببه قد شاعهم من محاج عن ابي اسحق عن الثوري عن علي بن ابي حمزة  
 قال سمع لكل صلوة ويدل على ذلك ان قد بينا فاما بعد ان لم لا يجوز ان يعمل الا في آخر  
 وقت الصلوة ولو جاز بان يصلي القصر بعد قد فعل قبل آخر وقته فذلك مما  
 دللنا على فساده ويدل على ذلك ايضا اختلاف وان لم يستحاضه لا تنقل الصلوات  
 كلها بطهارته واخره وكذا الميم والمعنى لا اطلاقه معقوله على سبيل الضرورة  
 وادانته ذلك فلا قول بعد الا قول من يقول انه لا يصلي بيم واحدا لصلوة واحد  
 من المكتوبات وليس لهم ان يحلوا بعلة هذه ويردوها الى صلاها بغيرها  
 انقضاء آخر نعم ان لم يستحاضه لم يحلها ان يصلي لكل صلوة وكذا الميم والمعنى ايها  
 طهارته معقوله على سبيل الضرورة فادانته ذلك فلا قول الا قول من يقول انه يصلي  
 الصلوات اجمع بيم واحد وذلك ان اليرغف لا يؤثر في حكمه في الاصل الا ان لو ضا لم ينعق  
 على سبيل الضرورة والمنقول منه على سبيل الاحتياط في مكان في اصله لا يجب على المتوسل  
 ان ينقله لكل صلوة ولا مزه في هذا الباب لكونها معقولة على سبيل الضرورة ولا ما  
 لها وليس كذلك تانها في حكم اصلها الا ان المنقول منه على سبيل الضرورة لا يجوز  
 ان يصلي به الصلوات اجمع فان ان علمنا ان في حكم اصلنا وعلمنا ان لا يؤثر في شأننا انقطاع  
 علمنا لكونها غير مؤثرة وان سبنا رجعنا علمنا بالثاني و هذا الرجوع لمعامله من  
 التراجع هذا اذا علمنا ان العقل ينفع من فخران يكون مؤثره ويمكن ان يعال فيه  
 ايضا انه قد ثبت ان الميم لا يرفع الحدث وما يبدع الصلوة فكما ان المحدث لا يحد  
 لما كان بيم اذا اراد القيام الى الطهر فذكر عليه ثم ثاب اذا اراد القيام الى العصر  
 لانه محدث عاذا لم يدا ان القيام الى الصلوة المكتوبة فان استبدلوا بقوله رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم جعلت بيننا وبينكم حلالا وما روى ابو ذر ان النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم قال الصغيد الطيب طهور لمن لم يجد الماء الى عسرج فسل له عص  
 ذلك لانه لا يقدمت ولا تعرضه علمنا على ان ذلك ويرد كاجازة المظهر على كونه  
 معلوم به معتمد **مسألة** قال لا يجوز الميم بالنورة والوتر بيم وما استعملها  
 ولا جزي لهما بالتراب لا غير **مسألة** قال لا يجوز الميم بالنورة والوتر بيم وما استعملها  
 لم يجز قال لغتر عليه السلام لا جزي الميم بمرات لعدته وسببها ما حكينا  
 عن العيم عليه السلام قد نضر عليه وكنتاه المسبك كمال لطهاره وما ذكرناه قبل  
 ذلك منقوض عليه **والذي** يدل على ذلك قوله الله تعالى ولم يعدوا  
 ما فيهم صغيد طيبا مع قوله والبيد الطيب عرج ناه نادن ربه والذي جسد لا جزي لا  
 كذا فلما امرنا بالميم بالصعد الطيب لم يبين لنا الطيب عرج ناه علمنا ان الميم محرم

والله اعلم  
والله اعلم  
والله اعلم

مخرج نباته واما المخرج نباته لا يخرج نباته فان قيل انكم لا تقولون بدليل الخطاب كيف  
يتبع لكونه تدعى ان ملاخرج نباته ليس بطيب قيل لم يتبع لاسد لانه من لوجه  
الذي قدرت بل وجه الاستدلال منه هو ان لالف واللام لما دخل على الابدال لطيف على  
الحسن انما ادا لم يبدل على المعنى دلا على الحسن وكانه قال تعالى كل البذر الطريخ  
نباته ويحلم ان ملاخرج نباته ليس بطيب على ان اسم الصعدتنا وللرباب وساوجه  
الارض ولا يخل فيها الزرع والنور وما شبه ذلك فلو انشأ على الاسدال  
يقول له ممل صغيرا لا غنا على ان يكون لشيء طهيها صاحب الدلالة سرقة ولم  
تبق في الماء لترايبها مطهر فوجب الحكم بان لا مطهر شيئاها وبدل على  
ذلك ان من لم يتبع نباته الحرد والذهب والنفض وما استهها الاخرية فذلك من  
بم الزرع والنج والنور وبما استهها والغلة انه يتم بعن الرباب **مسألة**  
**قال** واذا اراد الله ضرب سديه على الرباب الطاهر ثم مسح سديه وجهه  
مسحا عاما وادخل بها فيه من تحت عاتقه حمل الله ان كانت به عاد فيصير به  
على التراب خزانة اخرى وخرج بها ما يخرج به ثم رفع يده من تحت طهرها  
من قدر طهارتها حتى باو على ذلك المرقوم بقلب راحته اليسرى على باطن يده ثم مسح  
جميع باطنها براحته وجميع يده وبها يده اليمنى على ظاهر يده اليسرى  
فتعمل فيها ما فعل باليمين وذلك كله ذكره عن علي عليه السلام في المسح بعد الاعطاء  
كل شاة في الاحكام او ما وجد في هذا المعنى ونقصه على ان يتم البدن الى المرفق في رواه عن  
عنه القتيبي عليه السلام ونقصه ايضا على ان التراب الذي يمسح به يجب ان يكون طاهرا  
**وقد اختلف في مسح الوجه** من الناس من جازى انه ان يمسح به  
اجزاء وان استيقا به عروا في والدي يدل على صحة ما ذهب اليه قوله  
تعالى يا موحى اوحى حكم وايدى حكم ووجه سحان كل ما سوا وجهها وما دام دله  
وقد اسد عصا الكلام في هذا عند ما ذكرنا وجوب مسح جميع الراس في كل وجعة لاعاده  
ودكره عليه السلام حمل الله هو انما الاستسحاب على ان حمل الله في الوصف قد  
ثبت وجوبه عندنا فلو قسنا عليه التمسح لكان طهرا في حذث مراد للمصنف كان ذلك  
مرسا وما قوله يوحى من اصابته فاني سمعت شيخنا ابا الحسن بن اسمعيل رضي الله عنه  
يقول ان المراد به ان يتصل التراب من الاصابع حتى لا يمسح به من اليد لم يمسح  
الرباب وسمعت ابا يعقوب عليه السلام قال في مسح باطنها يوحى باطن يده الى  
راحتيه ولم يقل ويمسح راحته ليدل على التراب الذي عليه مسحا ولا في مسح به يده اليسرى  
ومسح اليد من فداختلف فيه والدي يدل على انه الى المرفق قوله الله تعالى يا موحى

بوجه

لن

احدشام

هو زيد بن عبد الله  
ابن عبد الله بن عبد الله  
بن عبد الله بن عبد الله  
بن عبد الله بن عبد الله  
بن عبد الله بن عبد الله  
بن عبد الله بن عبد الله

طریقہ کار اور عمل (پیشہ)

- ۵ -

انتاجات

الملاح

ان خراج مثل منه لبيت بالاف وكذا كراحي الكبر منسلة قال ومضى  
على نفسه نكاحا ان يظهر ما معه من الماحراة التيم وذلك منصوص عليه في الاحكام والدرى  
مخرج على مذهبي عليه السلام انه اذا لم يخف سلفا وخاف من يخطئ صراا وعسا كان  
له ان يسوي الما وسمي لانه نص في الذي اصابه كسر فقال ان له ان يركب العطل اذا خاف غشا  
ونكر عليه السلام على المجدور يخاف عليه عسا او تلفا ان له ان يركب العطل اذا خاف غشا  
وعلى اطلاق المريض التيم لما خاف من استعمال الما فاذا اخافه الصحيح ولم يات به  
تلف او عيب يركب الما في السعي فيا ساعا المريض اذا المريض لم يركب الما في السعي فيا ساعا المريض  
لو فقه من استعمال الما يركب الما في السعي فيا ساعا المريض اذا المريض لم يركب الما في السعي فيا ساعا المريض  
ما اذا وجد الما اذا كانت الغلة ما ذكرناه في المريض وجبت يكون حكم الصحيح حكما كذا كراحي  
والغلة مسلة قال وكذا كراحي على نفسه اخرج وظل الما ايه مخافه  
كانت احراة التيم فان لم يركب الما في السعي فيا ساعا المريض اذا المريض لم يركب الما في السعي فيا ساعا المريض  
ام بعدت وذلك ايضا منصوص عليه في الاحكام والدرى في خوار السعي لم يخاف على نفسه اخرج  
في طلب الما هو الوجه الذي ذكرناه في المسئلة الاولى **ووجه ابحاث المصير**  
**اليه** اذا لم يخف سلفا ولا ضررا هو ما قدمنا القول انهم عند ذكرنا وجوب الطلب للماعلى انهم  
اراد التيم فلا يفرض في اعادته **مسئلة** قال واذا وجد الما بعد ما تيم وصلى وهو في  
يقية من الوقت فخلية الطهارة واستيقظ في تلك المصلاة فان وجد بعد بعض الوقت لم يركب عليه  
الطهارة تلك المصلاة وعليه الطهارة لما استأنف وذلك ايضا منصوص عليه في الاحكام والوجه  
في لك ان التيم عنده كان يفعل في اخر وقت تلك المصلاة وقد دللنا عليه قبل هذا الموضع ما اذا  
يتم على وصلى ثم وجد الما وهو بعد وقت من تلك المصلاة وجب اعاده تلك المصلاة لان التيم  
لا يكون في اخر الوقت وامكنه اذا المصلاة متوضيا في الوقت فان قيل باذا كان  
المذهب ما ذكرت فالواجب ان يكرمه اعاده المصلاة والسم اذا فرغ منها في الوقت  
بقية وان لم يجد الما فلا يكرمه لقولكم ان وجد الما بل يحسن نسوي الحال بين ان يجد  
الما ان لا يجد قيل له ليس الامر على ما ظننت وذلك انه يمكنه فعل التيم في اخر الوقت  
بغير سعي لحرى لانه لا يمكنه ان يعرف الوقت الذي يتبادر فواحه من المصلاة فيه فواب  
وقتها على سبيل اليقين فاد اخرى وايقن انه يتقاعدا المصلاة وب لم يجد الما لم يركب عليه  
اعاده المصلاة لانه ان اعادها بغير سعي لحرى كما فعل الاول لحرى لا ينعص به حرم مسلة  
ما اذا وجد الما فهو لا يحتاج الى الحرى بل يصلى على المعصية بانه مؤد لها في مساهد التيم لحرى  
عليه اليقين ويمكن ان يراى القياس فيه بان يقال ايه لاخلات من ثمر من المامل ان  
يجل بالسم على عليه اذا المصلاة بالوضوء وكذا كراحي اذا وحده بعد ما صلى والعله

اي احراز الغزوة وهو ذكر  
في حراز المصير  
وغيره في المصير  
المصير

فيه انه ينكر الما في وقتنا الصلوة فكل من ينكر الما في وقتنا الصلوة لزمه اذا وها موصلا وبين  
لاجل ان يدعى انتفاض هذه العلة من كسر الما بعد عليه قبل اذا الصلوة وذلك ليعمل  
هو لزوم الصلوة متوضيا وهذا قد لزمه حتى ينكر الما لان التزوم بالعبادة كسعد  
الما وذلك لا يكون بعضا وما ذكرناه من انه ان وجد الما بعد وقتنا الصلوة يظهر لما بعد ولا  
بعد الصلوة ولا خلاف فيه ويبدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم فاد وجد الما  
فامسسته جلدك **فصل** والذي عرج على مذهب يحيى عليه السلام ان الما في  
الما هو في الصلوة وجب عليه الخروج منها واعادته الصلوة بالوضوء اذ  
اوجب ذلك على من فزع من صلاته كما لا يخفى ان وجبه على من هو في الصلوة  
وهما يدين صحته ذلك انه لا خلاف في ان روي الما قبل الدخول في الصلوة سئل حكم  
السم وكذلك رويته فيها بعله انه متبطل من استئصال الما فكل من ينكر من استعمال الما  
لحكم لتيمة ويبين ذلك النبي صلى الله عليه واله وسلم قال اذا وجد الما فامسسته  
سروك و لم يمسس قال الصلوة من غير ما اذا ثبت وجوب استعمال الما عليه فلا قول لا يورث بطل  
صلوته **مسألة** قال من لم يجد ماء ولا راباضا صلى على حاله في آخر الوقت وذلك موصوف  
عليه في الاحكام والمصنف والبريل على ذلك قوله تعالى اقم الصلوة لربك السلي على عسوة  
البيل فوجب فامه الصلوة ايجابا مطلقا ولم يستثن حال من حاله وجب على كل محاط ان يعم  
الصلوة وجب لما لا يراى لم يجد ماء ولا راباضا ويبين على ذلك قوله تعالى ان الذي ينهاه عن  
اد اصل في نهى التعاد الما في التراب من الصلوة بعد دخوله في سجدة ذكر الله تعالى وهما يد على  
ذلك ان من عرق من ركعتين اركان الصلوة او عا هو شرط في سجتها سقط عنه ما عرقه  
ولم يسقط عنه ما عاده من ركعات الصلوة وشروطها الا ان من عرق عن ركعة او الاعمام  
او شرا عرقه او رفع الحديث كما لم يحاضه ومعه تسلسل لول سقط عنه الوضوء والسم  
ويؤمره اذا الصلوة والمعنى انه مخاطبا لصلوة عرس بعض شروطها وجب ان يلزمه  
ما لم يعرقه بقوله انه معذور بجي عادم الما في التراب في ترك ما لم تسطع فعله  
ولم يجد السبيل اليه معذور وعليه ان باي ما سواه من الوضوء فان استندل  
المحالون بقول النبي صلى الله عليه واله وسلم لا صلوة بعد طهور وبانه حتى يرضا  
قال هذا وصي لا يقبل الله الصلوة الا به فسل معناه من ينكر من الطهور ويدين ذلك انه  
صلى الله عليه واله وسلم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به ولا خلاف في ان  
الصلوة تقبل بالسم فعلم ان المراد به من الوضوء **مسألة** قال لا يفسد  
اعادته بطل الصلوة اذا وجد الما في التراب بعد انقضاء الوقت وهذا موصوف على وجه  
**والذي يدل على ذلك** انه قد ادى ما امكنه من الصلوة على وجه

وقوله صلى الله عليه واله  
وسلم اذا لم يجد ماء ولا راباضا  
فامسست جلدك

لم يجد الماء ولا راباضا  
فامسست جلدك

مسألة  
ما عرقه

ما عركه

انقضاء

ما عركه

ما أمكنه ومضا الوقت فكان تبيله سسل سسل العريان او من به سسل المولاء والاسحاض  
ادخل في اية الاقادة عليه ولان الاقادة هو من ثبات وهو لا يبدل له شرعه ولا  
دليل على ذلك فان سئل لو يقول النبي صلى الله عليه واله وسلم لا يقبل صلوة بعين  
ظهوره وقالوا ذلك بمعنى ان كل من صلى بغير طهارة فصولته غير مقبولة **فيل**  
هذا لا يقع لكم الاسد لانه ودكن انه لا خلاف بيننا وبينكم انه لا يجوز عليه ان يصلي  
بغير طهورة ولا خلاف انما هو في حوز الاقادة ومن المحال ان تكلم الانسان بعبارة من  
الافعال عاوجه مخصوصا باذا فعله على ذلك الوجه لم يعمل منه على ان وجوب  
الاقادة ليس من لقول عدوهم نافي سي لانه قد يعمل الصلوة لم يقص الاقادة لان  
معنى لقول هو الثواب وقد بينا في المسئلة الاولى ان المراد بذلك هو ان التكلم بالاسان  
من الظهور وان غارضه القائل الذي ذكر ما يقاسم حاله بعد تفضي الوقت  
في وجوب الاقادة عليه على ظاهر قوله بطله انه صلى بعرا لوضو والسم كان فاشقا  
اولي بشهادة اصول الصلوة بذلك على ما بينا وبين علمنا موثرة عندنا وعند  
مخالفينا الامران من سسل المولاء والاسحاض والذين لا يدر على الجاس  
والخارج عن لقوله لولم يود صلوة بحسب الامكان واخذ ان يكمه على الجمل به  
من مرقضها لزمته الاقادة ومضى اذا ما على ذلك لم يلزمه الاقادة وعلمهم من موث  
عندنا ليل لم يصلي بعرا لوضو والبر لا يلزمه الاقادة عندنا لكونه مضطرا كذلك  
فكل ذلك يجمع ان علمنا اولي من علمهم **مسئلة** قال القسم قلتم  
السلام ولولم يحد الحائض الا ان لا يركب الا الوجه والدين فانه بعسلهما ولا يركب  
الجبين ولولم يركب الا الوجه غسله ولم الدين دون الوجه وذلك مخصوص علم  
وكتابه المساجد الطهارة وفيه خلاف بيننا وبينكم من وجه  
وخلاف بيننا وبين الشافعي من وجه فاما في جنبه فانه يقول ان الحائض اذا كانت  
هذه لم يمسح لهما فالحلاف بيننا وبينه في وجوب استعمال الماء والسابع  
يقول انه يستعمل الماء بغيره فالحلاف بيننا وبينه وان لا يمسح عليه فاداسا هذين الوجهين  
صح مذهبا والذي يد **عليه** استعمال الماء قول الله تعالى اذا قم الى الصلوة  
فاغسلوا وجوهكم بالماء فارجب على من اراد القيام الى الصلوة ان يغسل وجهه  
ويغسل ذراعيه ويغسل براسه ويغسل قدميه فاذا وجد من الماء ما تكفيه لم يغسل  
ذلك لزمه استعمال الماء كحق الطاهر لم يكتف عنه عن تطهير غيره لما نفع من تطهير  
ما قد ر عليه ويدل على ذلك ايضا ما رواه ابو ذر عن النبي صلى الله عليه واله  
وسلم انه قال الصعد الطيب طهر من لم يجد الماء ولو اوى عسرج فاداه حرج

والدين لا يمسح الوجه  
والدين لا يمسح الوجه

يكن

نظام الحاسب  
والاول حرفها  
تاسع

سید احمد علی

طريق السجادة  
التي انزلها الله  
على نبيه صلى الله عليه وسلم  
في مكة المكرمة  
في شهر ربيع الثاني  
سنة الف وستمائة  
هـ

فتنه

٧٢

فصلهم الله لا شيء لو ادا لم يعلموا فاما سئل اي السؤل انما يكفيه ان يسم ويعص على  
خرقه خرقة لم يمتح عليها وبغسل ساير جسده فجمع عليه الامرين من غير ان يدا على  
احياء الميول واليدل وهذا ضرب من المبالغة قال في الرواية انما كان يكفه ان  
يسم او يغتسل على رأسه خرقة لم يمتح عليها وبغسل ساير جسده **مسألة**  
ولو سم ناسا لما في رحله ولم يدركه الا بعد بعض الوقت لم يجب عليه اعادته  
نكلا لصلوة خرجا وهذا على قوله في خطا الحوي في الوقت الذي يفعل فيه السمع ومن  
يوضا ما عيش وهو لا يعلم وعلى قوله في كتاب الصلوة من احكامه وما كان مانعا فيه  
الخطا من غير بعد ولا اجزا ففقه الاعادة ما كان في الوقت فان خرج الوقت لاعادته  
عليه ونقض على من صلى ناسا وهو حنب او تارك عضو من اعضا الوضوء عليه الاعادة  
بعد الوقت فيما كان طويقة القرى والاحياء فلو ترك فلان ان من خطا فيه لم يلزمه  
الاعادة بعد الوقت على قوله بحسب عليه السلام فاما اذا وجدته في الوقت فلا اسكال في  
وجوب الاعادة على قوله انه لو وجد لما في غير رحله لوجب ذلك فكيف اذا وجدته في رحله  
وهذا قد مضى الكلام فيه والذي يدل على ذلك انه لا خلاف وان من بعد ذلك  
استعمال لما مضى الوقت لم يرضوا احوال او يحل مكانه وان كان في بيت من رحله انه  
لا اعادته عليه بكدرك ناسا لما في رحله بقله انه تغدر عليه استعمالا الى هذا  
الوقت ويدل على ذلك قول الله تعالى فلم تخدوا ما قسمي صعبا وهذا هو  
واجب لما فلم يلزمه الا التمس وليس لاحداث يقول انه واجبه لما لم يسم شيئا وشي  
مكانه لا يستلزم في اللغة واجبه له الا انرا انه لا سحان يقول القائل طلب كذا في منزلي  
فلم احده لا تجد مدح وان يقول لم اعلم يكون كذا في منزلي حتى وعده بعد مدحه فان  
الاستئذان لا سيما واجبه للشيء مع كونه ناسا له ولما كان ومن الشنا فخره من مولد هذا  
الموضع الشبان ليس بغيره للوجود وانما ضربه القدم وهذا الشبان لا كذا وهذا  
لا مقوله في هذا الموضع لما بيناه في حكم اللغة فمن سم واحدا للشيء **توكيد** ذلك  
ونكتشف ان الموضع ليس هو من الوجود المقابل للمدح وانما هو من الوجود المقابل للاسما  
والناسا للشيء والمكان يكون معصلا له ولا يكون واجبه له فضع ما ذكرنا  
**كتاب الخيض** **باب** الخيض في القول في الخيض  
الخيض واقله اقل الخيض ثلاث اشكال واكثره قشور وهذا مضمون عليه الاحكام  
وقال لقم عليه السلام اكثر الخيض قشور ولا احتنا ايضا في قلم والذير  
**على ذلك حكمه ما ذهب اليه الهادي عليه السلام**  
ان المدح لا خلاف في انه لا يكون خيضا فلا بد من دليل على الخيض وقد اجتمعوا

وهو طلب لما في طرعه الخيض في الكلام

هذا ساقط المنة كما في  
شرح جزيه من قوله على به  
اسقط الاعادة بعد الوقت  
هذا لفظ شرح من قوله

نفسه الوحدان

[illegible]

شهادة امرأتين شهادة رجل ونقصان ديهها ان قد اهر بكت نصف عرها ولا على  
فهذا يصح ان من الشا من تكون خا ايضا نصف عرها ودك وجبان يكون جميعها عتس  
عشر وثا وقد قيل ان قوله نصف عرها ليس باب بل بعض اخباره <sup>سقط</sup> عرها  
وفي بعضها ملك الديالي والا يام والسطر قد راد به نصف المتهم لسي ورا د بطايعه السي او  
ناحيته نحو قوله تعالى قول وجهك سطر المستد لكرام على ان هذا انك لذي ابا  
خبيغه دوننا فانه يقول ان قل الطهر حمة عشر ثوبا وعندنا ان قل الطهر عشر ثوبا  
ان هذا يجوز ان يكون نصف عرها خبيضا من سدا البلوغ وهذا لا يسا لا بد من  
ان يعبره المشافعي على انه من المعلوم ان رجع الخمر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
لم يرد المصنف على الحقوقي وانما اراد ان يرد تحت النصف ورا منه ودك ان من بكت نصف عرها  
خا ايضا من غير لقله لم يسمع قط بان ايمودك فعلى سبيل النادر والمفتوح فيما ذكره النبي  
صلى الله عليه واله وسلم ليس هو ما يكون نادرا في احوالهم بل هو كاسايع في العاقله  
الانرا الى ان ما ذكره صلى الله عليه واله وسلم خال شهادة نفس وهذا الكلام باي على اصف  
من احباب بشافعي خال المقاسر او خال الخبيض لتشكل نصف عرها الى وجهه كذا لمارك الصلوة  
فيه **مسألة** قال **س** وقل الطهر عشر واكثر لا تحل له وقد يصح  
عليه السلام في رتسا لثمة المشاة كهاك الاولاد على ان اقل الطهر عشر وكون اكثره ما  
لا تحل له ما لا اسكال فيه لخالف فالكلام فيه لا يجزي والمروي عن جعفر بن محمد ان قل  
الطهر عشر هو مذهب الامامية والذي يدل على صحة ذلك قوله تعالى وسالوك  
عن المحيض قل هو ادم فلو حلينا واطاها <sup>من</sup> لعلنا ان لمراه مني ليطع الدم  
فتها كانت طاهرة لقوله تعالى قل هو ادم فلو حلينا واطاها ما لظاهر يصح ان  
لها حكم الطهر ولقوله تعالى ولا تقرن من حي بطهرت وهذا ايضا يصح ان المنع  
من مقارنتها والخبيض هو ان يسطح الدم غيبها فلما كانت هذا هكذا واجمع المسلوب على  
ان مادون الخبيض لا يكون طهر سلكنا واستثنينا ذلك من الطاهر وبني ما راد على ذلك  
وهو لو خسر تمام على موجب حكم الظاهر طهرا ويبدل على ذلك ما ياباه ابو العباس المحسبي  
ما على يزيد بن محمد حدسا او حدشا محمد بن عبد الطناسي عن شمس عن ابن جابر عن قاسم  
الشنقي عن علي بن ابي السلام ان رجلا اتاه فقال يا امير المؤمنين اطلقنا من اطلقنا  
وانها ادرعت انها خاضت في سمر واخذت لثا خبيض فقال علي لسرع وكان معه  
حالتا بصريهما فقال قصي بهما وانت ها هنا يا امير المؤمنين فقال لعصر بهما  
فقال ان حات بسره من طاه اهلها ما برضت دسه واما مائة سبهرون ايها حاضت  
في شهر ثلاث خبيض بطهر عند وقت كل صلوة ويصل بها قالت ولادي كاد به فقال علي

ان حسب

محمد  
الصارف

هذا هو الوجه من المأخذ  
التي هي في المأخذ

عليه السلام قالوا: وفي الرواية صدقت ومن المعلوم ان حصول ذلك في شهر واحد  
اشتمال طهرين مع ثوب اقل الخيض بثلث لا يكون اقل الطهر الا عسرا **وفي**  
**هذا ثلاثة اوجه** من المأخذ لا اختارها انما ادا روى عن اخذ  
من الصحابة سي ولم يرو عن عرسه خلافة من ذلك في الجمع والسا ان هذه الحدوث  
وغيرها مما لا مستاع لها في المأخذ فلا لها الصحابي كان محمولا على انه قال ينظر عند  
من لم يرض الله عليه واله وسلم ويفرج على هذا كثير من مسائلنا والاشكال  
ان من اصلنا ان عليا عليه السلام اذا افتار في الواجب اخرجنا عنه **مسألة**  
**قال** ولو ان امرأة كانت غاد بها حصة ايام ثم زادت تركت لصلوة ايام عرس  
ايام فاذا انقطع الدم والعاشر في دونه كان الدم الرابعا حصة ايام وليه طهر صح  
فان تبادى بعد كانت استحاضه وعلى المرأة قضا ما تركت من الصلوة في الايام  
التي زادت على عادتها كرجحي عليه السلام في الاحكام فقال  
وقد يكون الخيض اربعاً وخمسة وسبعاً وسبعاً وبمنايا وسعد عرس بعد للضيضة على  
ان اقل الخيض بثلث وان اكثره عرس فذلك على انه اراد به ان لا يرد على العادة في  
هذه الايام قد يكون خيضاً لم قال بعد ذلك فاما اذا خاور العرس في استحاضه  
ينقل ما ينقل المستحاضه ذلك على ان الدم اراد على العرس كان كله اهي اراد  
على العادة استحاضه وقد نص هو على ان المستحاضه تضي في يوم فوجب عاده ما تركت  
من الصلوة وقد ثبت انها مستحاضه والذي يد على صحة ما ذكرناه انه لا خلاف ان العادة  
يكون فيها الانتقال الى الزيادة والى النقصان واذن ذلك والذي يكون عادتها  
حصة ايام اراد على الدم كان لظاهرها من امزها ان الدم الرابعا حصة ايام دم حسن  
رأته المرأة في وقت مكرمه هو الخيض فتعريفها من ايامه الماستحاضه في ان يكون  
سبيله سبل الدم التي تراه المساء في انها تحصى عده واشترطنا انقطاعها  
في العاشر ويهدى لا ينقطع ان ينقطع ولبه طهر صحح لكونه لو لم يكن لكانت امارته  
الاستحاضه فابيه وقد قال صلى الله عليه واله وسلم للمستحاضه اعدى ايام  
خيطك وفي بعض المأخذ ايام ابريك ثم اعسل وضي ولو قطر الدم على الخضر قطر  
فلا كبر قلنا ان الدم اذا تبادى كانت المرأة مستحاضه وما اراد على عادتها **مسألة**  
**قال** لو ان امرأة رايت الدم خمساً من بعد ذلك شتاء من بعد ذلك سحابة استحاضت  
كانت عادتها سحابة لا تثبت نواين حرجاً كانت اقل العاشر المحسني رحمه الله عز وجل ان  
العادة تكون نواين من نواين على عليه السلام ليس في الاستحاضه عندنا وقت موقت غير  
ما تعلم المرأة من بقائها في ايام عادتها وكان يقول رددت امزها الى قراها على انك

طالع فاضل

ع / استحاضة

المرأة

المرأة

يعبر مرقا واحدا قال ان العادة لا تثبت بغير ما يوجب حمل قوله امام اوراقها  
على ايام مريها والذي يدل على ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم من قوله  
اقعد يايام افرايك فادانك كذا فالذي يكون عادتها ختم اذا خاضت سائر شئ  
يكون قد خاضت سائر شئ فلو كان ذلك قلنا ان عادتها تكون سنا **مسألة**  
ولان امراه اذا ادم في الايام التي يخرج عنها الحيض بركت لصلوها وان سقط في الماء  
او دق بها ووليه طهر صحيح كان خيضا وان كان غير ذلك كان سحاضه وعليها قضاء  
ما تركت من الصلوة الا ان يكون الايام امام العادة فيرجع اليها وقدمها الكلام في  
منه مشروئا فلا جاب في عادته **مسألة** في الصورة والكدر في ايام  
الحيض خبيث وفي غير ايام الحيض ليس بخبيث وقد نص على ذلك في الاحكام وقال في حكم  
الدم وقال القنم عليه السلام في كتاب الطهارة ما كان منه بيرة ففاد الدم في  
اوقات الحيض فهو من الحيض واجزاء عرى المعاملات اذ اوسط الدين في ذلك الحيض  
هو خبيث فاما ظاهره فليس بخبيث عليه السلام فهو يقضي به عرله الخالص لا به حقل  
ما كان منه في ايام الحيض خبيثا وما كان في غير ايام الحيض لم يحمله حضا وهذا  
حكم الدم الخالص وكان ابو العباس الحسي رحمه الله يحل قول يحيى عليه السلام على قول  
القنم عليها السلام وحل القنم في قولنا واخذنا ويقول ان يحيى عليه السلام اراد ما كان  
منه بين الدميين ووجه قولنا ان يحيى عليه السلام هو انه لا خلاف في ان الصورة والكدر  
يحل له من الحيض يكونه محضا اذ كانا في وقت الحيض محضا ان يكون محضا وان يورد والمعنى  
انه صورة الكدر وجد في وقت الحيض ويكدر كذا في الكدر والصورة هي الدم المنقير  
ونعيرها من جهة اللون لا يبطل حكمها الا ان اراد ان لم تحم ليرتد الصورة لا الكدر فان  
انما من الحيض وروي عن عائشة انها كانت تقول لا يصلي حتى تزل القصة السقا وروي  
مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وان كان عن عائشة اطهر واسهر ووجه قول  
السم ما يراه ابو العباس الحسي رضي الله عنه في خبرين ان عائشة حدثت ابي عبد الله عدي  
عن محمد بن عروة عن شهاب بن عروة عن قاصم بن جابر عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
قال لها اذ ارسلت لدم الاسود فاستل على الصلوة واذا كان حجر موصي فاصلي فاما هو  
عرقه وما ابو العباس ان رجلا جاءه خدسا سكن بن برندا لم يري خدسا معاد بن هشام عن ابيه  
عن قتادة خدسا ام هديل خفصه بن شمر بن اخنوخ بن عكر بن عكر بن عكر بن عكر بن عكر  
قال في ما كان بعد العرق والكدر شيئا فاعتبا راي النبي صلى الله عليه واله وسلم دم الحيض  
بانه استودع ليل على الصورة والكدر لسائر الحيض وكذا في قولنا عظم بدل على  
ذلك **مسألة** والحيض لا يكون مع الحمل وقد نص على ذلك في الاحكام والادليل على  
ذلك ما روي عن علي عليه السلام انه قال ربح المحص عن الحمل وحمل الدم رز قال الولد

اي حق نزل القصة  
سنا كالمصحة

ولا يعرف له من اصحابه مخالف حري ذلك محرم الاجماع على ان يوجب له خالفه من خالف  
 ووافقه من وافق وما يدعى على ذلك ان الحمل نفاس على الويلست من الحيض ان  
 جلا من الحيض واخذ من قبله لانها لو طلقت كانت بعد الحيض وما كان ايضا نفاس  
 على المسنة بجله اخرى وهي انقطاع الدم عنها في غايته لا حال مع السلامة فكل امرأة صارت  
 الى حاله لا تكاد ترى له دم معها في غايته لا يكون مع السلامة بحكم بانها لا يختص في كل حال  
 ويمكن ان ينفاس بها من العلس على الصدر ايضا على ان لقائه قد حوت بين المسلمين  
 في انهم يجعلون انقطاع الدم وقتها اماره للحمل ولو لا انهم قد يقرعونهم ان الحمل والحيض  
 لا يجمعان لم يجعلوا انقطاع الدم اماره للحمل مسألة قال في المسحاضة بوضا  
 لكل صلو وتغسل ارجلها ودلك افضل فان بوضات وحجبت بين الظهر والعصر وبين المغرب  
 والعشاء حتى الظهر وسدما العصر وبوخر المغرب وعدم العشاء هو جائز وهكذا  
 حكم سائر الاحداث اللازمة من سلسل لول ولسان الخرج والمشي فيه ان ما منها  
 زوجهما وكل ذلك مضمون عليه والاحكام وغيرها وما يلزم المتخاضة به خلاف  
 من وجوه لحدها انه كان يذهب ما لك ان لا وضو عليها من دم الاسحاضة وقد  
 مضى الكلام في هذا الباب عند كلامنا فيما ينفق لطهارته وما يدكر من الاحكام  
 الواردة في هذا الباب بحج وبقصد مذهبه ومن الناس من يذهب الى ان الواجب عليها  
 ان يغسل لكل صلو واختص ما روي عن ابي بكر بن محمد بن عمر بن حبيب عن عمن  
 عابته ان ارم حبيبه بنت حمر كانت كعند الرحمن بن عوف ايها اسحاضت حتى لا يطهر وكرت  
 شائها لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال ليس بها تحضه ولكنها ركضه من ارجم بطر  
 قدر من بها الذي يحصر له ولم يرك الصلوة لم يسطرها بعد ذلك ولم يغسل عند كل صلو  
 وتغسل واخبرنا ابو بكر المروعي حدثنا الطحاوي حدثنا سفيان داود وحدا نعم بن حماد حدا  
 بن المبارك حدثنا سفيان الثوري عن عمن عن عبد الرحمن بن اسلم بن محمد عن زيد بن ثابت بن جابر  
 قال قلت لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم ايها مسحاضة فقال تجلس  
 اياما ثم تغسل وبوخر الظهر وبجل العصر وبوخر المغرب وبجل العشاء  
 وبغسل وتغسل وتغسل لله وتغسل لله وما ابو بكر المروعي حدثنا الطحاوي حدثنا سفيان داود  
 حدثنا الوهي حدثنا محمد بن اسحق عن عمن عن عبد الرحمن بن اسلم عن ابيه عن عمن عابته قال قلت  
 اسحاضت سهله بنت سهيل بن عمرو وكان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 ياترها بالعتل عند كل صلو لما جهدها ذلك امرها ان يحج بين الظهر والعصر في  
 غسل واحد والمغرب والعشاء في غسل واحد وبغسل للمصح واختصوا بان ذلك يرك  
 عن علي بن عطاء بن عطاء السلام وابن الزبير بن كاهن ابرون ذلك وبوجهه عليها  
 والروي بذلك على وجهه ما يذهب اليه في هذا ما يراه ابو بكر المروعي حدثنا الطحاوي

ع كوف كل

حدثنا

حدثنا

حدثنا محمد بن عمار بن موسى القمي حدثنا يحيى بن عيسى حدثنا الأعمش عن حماد بن  
 ثابت عن عروة عن قيس بن عباد عن فاطمة بنت محمد عن أبي عبد الله عليه السلام  
 فقالت يا رسول الله إنني أسحاض ولا ينقطع غثي لدم فامرهم أن تدع الصلوة أم أمروها  
 لم يغتسل وبوضا لكل صلوة وتغسلون ان بطرد الدم على الحصى وما ابكر المرى حدثنا  
 الطحاوي حدثنا علي بن شبيب حدثني يحيى بن محمد قال قلت على سريرك عن أبي العطار  
 حدثنا محمد بن محمد بن سعد بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال  
 عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال أسحاض تدع الصلوة أم حمصها  
 لم يغتسل وتوضا لكل صلوة وتغسلون ان بطرد الدم على الحصى وما ابكر المرى  
 حدثنا محمد بن محمد بن سعد بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال  
 عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال أسحاض تدع الصلوة أم حمصها  
 لم يغتسل وتوضا لكل صلوة وتغسلون ان بطرد الدم على الحصى وما ابكر المرى  
 حدثنا محمد بن محمد بن سعد بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال  
 عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال أسحاض تدع الصلوة أم حمصها  
 لم يغتسل وتوضا لكل صلوة وتغسلون ان بطرد الدم على الحصى وما ابكر المرى

و يوخر المعصم — ولعمل العشاء  
ولعسل ونصلم

وہاں سے لکھا ہے

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المسحاضه لا يبرئها حتى يد الطهارة لكل  
 صلوة وحادث محمل قوله عليه السلام موضع الكل صلوة على المسحاب وعلى انه  
 هو الفضل كما ذهب اليه يحيى وحكناة حريص بن محمد هذه المسئلة او محمل على انه اراد لو  
 كل صلوة فقد عبر بالصلوة عن وقتها الا ان القائل يقول ان تبليه لظهر يرد والظهر  
 واقبل كذا العصر يرد وقت العصر وكان ان القائلين المحسنين رحمه الله يقولون ان  
 بعض بدو الوجود في وجهه حلافا لما كان يذهب اليه ابو حنيفة وخرج ذلك  
 من قول يحيى عليه السلام في الاحكام ويؤخر المسحاضه الطهر الى وقت العصر بموضع  
 يصل الطهر والعصر كدرك يدخل بالمغرب والعشاء فكان رضي الله عنه يقول لو ان  
 مذهبهم عليه السلام ان وضوها بعض بدو الوجود لم ياترها سا حرو و الطهر الى  
 اول وقت العصر كان يقول انها موضع الطهر ثم تنفي العصر اذا دخل وبها  
 ان من مذهبهم ان وقت العصر يدخل مع بقا وقت الظهر ووجه هذا القول امر  
 الذي صلى الله عليه وآله وسلم المسحاضه ان تؤخر الطهر وتقبل العصر وكذا يعمل في  
 المغرب والعشاء واباه ائمة يحيى عليه السلام لمذهبهم في جوار الجمع بين الصلوات للمسحاضه  
 فان قيل انما الذي اسد لهم به كوار الجمع ورد في الغسل دون الوضوء قيل به اداس  
 ما يبين ان لغرض الوضوء دون الغسل صغار الابد من الغسل على الوضوء من الغسل بعد  
 فالصلوات وقتا اذا بالمغرب وضو الواحد من الوضوء ما بالاحداث اللامه من  
 سلس البول وعمره فلا خلاف ان حكمها حكم الاستحاضه فلا وجه لافق ادالكلام له ولا  
 حلا ف ايضا وان لزوجه انما ليس المنع هو في حال الحيض وقد قال صلى الله عليه  
 وآله وسلم ودم الاستحاضه انه ليس بحيض وليس حكمها حكم الطهر والصلوة  
 في الصوم وقراء القرآن فوجبات لا تمنع زوجها من وطئها **مسألة** قال المسند  
 اذا زاد دمها على العتق رجب **مسألة** في قات ساء من قبل اسها عا بها واخوانها  
**مسألة** كلامه على انها جهلت غادة فمن تحت الاكثر الحيض انه قال ولست اقول  
 لها وقت الكف لا كما ورعش انها اكثر الحيض والوجه في ذلك انه قد ثبت كون عا بها  
 معتبره فادام بكر لها عاده بعد كانت غادة ساءها او من غيرها فسا على العاده ان  
 كانت والمعنى انها احصى القادات بها في الحيض والوجه لا عا ركب غادة بها كبر  
 الحيض ان اقل الحيض لا يكون غادة للثبات وما زاد على الاقل من الزمان لا يكون  
 بعضها او بان يرجع اليه من بعض فوجبه الرجوع الى الاكثر فان قبل اعسا الاول  
 او لانه بعض قبل له ان لم يزل الله عليه وآله وسلم لم يترأ عسا المستمر في هذا  
 البارز اما امرها عسا العاده الا ان الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل للمسحاضه ان  
 الصلوة في ايام حيضها فانها ان رجعت الى العاده فان انما كبراه او منسلة

قال محمد

قال محمد بن  
 الحسين

وحد لا يات من الخبيث سمون شته وهذا مصوص عليه في الاحكام وما اسجد  
ذلك بحسنه سمه وليل لبتنى اكبر ما قبل فيه وهو لا مانع من حرمه في جلد الخلق  
المنع منه لا يبراه سره ولا لاله عليه السلام **مسألة** ولا يجوز للمحايض دخول  
المسجد والمحل المصطفى ولا قراه القرآن وكوك الخ **ومروى** فيه عن جده العظمى عليه السلام  
ان المحايض والحنف لا يقران القرآن والوجه لمنع المحايض من دخول المسجد ان رسول الله صلى  
عليه واله وسلم امر انما بنت عيسى بن مريم لمحمد بن بكر ان تعقل جميع ما يعقله الحاج فمر  
دخول المسجد لزام من المنع من ذلك المعاش والمصرف جميع الاحكام سوى ما ذكره  
وجب المنع للمحايض والمفسد من دخول المساجد بقوله انما مساجد وما سار عليه الحكيم  
انه منوع من الصلوة الا بعد الغسل مع السلامه والمنع من حمل المتخلف لقوله تعالى لا  
لميته الا المظهر ون هذا لا يخفى اما ان يكون خبرا او نبيا وروى عن النبي صلى الله عليه  
واله وسلم انه منى عن المسافر بالقرآن الى رضى القدر وليلا مستوم وذلك ما قلناه  
واما وجه المنع للمحايض والحنف من قراه القرآن فهو ما يابى ابو بكر المهرى حدثنا  
الطحاوي حدثنا محمد بن عمرو بن حنفى حدثنا ابو جندب الانصاري قال قال  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من قرأ من جوده عن عبد الله بن سلمه عن علي عليه السلام  
قال كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقرأ القرآن على كل حال الا الحياه  
وما ابو بكر حدثنا الطحاوي حدثنا محمد بن عمرو بن يوسف الثقفي حدثنا عيسى بن  
عسا عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن سلمه عن علي عليه السلام قال كان رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم يقرأ القرآن على كل حال الا الحياه وما ابو بكر المهرى  
حدثنا الطحاوي حدثنا محمد بن عمرو بن يوسف حدثنا سمعيل بن قيس  
عن موسى بن عقبه عن نافع عن اس عن **قال** قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
**لا يقرأ الحنف ولا المحايض القرآن** **مسألة** ولا ياتنها زوحها في من جه  
ايام حصصها ولا بعد تصرفه حتى يحسل **قال** وقال القنم عليه السلام فان فعل  
احرمه السوء ولا سعيه وان ياتنها فيما دون الفرج وسب لها اوقات الصلوة  
ان تطهر وتغتسل القبلة وشح وتهدل وسب لها ان تكمل عبيها وتسبها  
ولا تقبل بسهما ما ذكرناه من المنع من تقطع المحايض الى نهر حصصها قبل ان يحسل  
ولزوحها ان ياتنها فيما دون الفرج مصوص عليه في الاحكام وما اخرهم وجلي  
المحايض ولا خلاف فيه بين المسلمين وقد بطلوا هذا القرآن حيث يقولون  
بياتوا نكل عن الخبيث قل هو ادا ما غفلوا النساء لايه وقوله تعالى ولا يقر من جرح يطهر  
يدل على ان المحايض اذا صرم حصصها لم يجز وطولها حتى تغتسل وذلك ان القراه قد استقر  
قد مر ما لتفريده والكفيف جميعا والقربان في انه على احد موحيها كالروى

طوهنا مصوص  
علمه في الاحكام

هذا لو بد ان الطلاو  
في القاسم بدعه

هذا لو بد ان الطلاو  
في القاسم بدعه

اندرسون

[illegible]

هبة بالصح لاوليها والسيد  
والسيد ام تسمه لم اجد في  
من طلب ربح

[illegible]

۱۵

والله اعلم  
في الظاهر ان  
الشيخ هو  
الشيخ ابو عبد الله  
الشيخ ابو عبد الله  
الشيخ ابو عبد الله

نفساً مستقلة وحكم النقاش حكم النفس عند انقضاء اجسدها  
 وسبب وكره لها ما سبب وكره لها وعليها قضاء ما ركت من الصيام ودور الصلوة ودور  
 على هذه النكاح في الاحكام بقوله النفس والنقاش والمعنى واحد وهذه النكاح  
 ما لا يحفظ منها خلافاً بين القائلين **كتاب**  
**الصلوة** **باب** **القول في الاذان والادان**  
 واجب على الكفاية قد نص في علمه السلام في المسح على راسه واحد  
 وقلنا انه على الكفاية لما ثبت من مذهبه انه لا يجب الاذان على كل انسان اذ قد مر ان  
 النساء ليس عليهن الاذان وذكرناه في حوزان بودن للعلوم عمر من نعم لهم اذ اصطر واخبر  
 بودن العلوم هو مقتضى قولهم لا يوجب على كل رجل واحد الاذان على وجه  
 بقوله الله سبحانه يا ايها الذين امنوا لا تحذوا الذين اعدوا لكم حروباً اولها الى قوله  
 واداننا بيمين الى الصلوة الآية وروى ابي امامة كانوا اذا سمعوا الاذان قالوا ادبوا الاذان  
 فذلك دليل على ان الاذان من الدين فمعدوك وجوبه دليل على ان الصلوة  
 اجبراً به ابو بكر المقر في حديثه الطحاوي حديثاً في انه حديثاً في صحيحه روى ابو عبد السلام  
 بوجوبه عن ابي التميمي عن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد عن ابيه عن جده انه ارى الاذان  
 فامر النبي صلى الله عليه واله وسلم لا ياذن ثم امره ان ياذن ولا يصلي الا بوجوب **فد**  
**ذلك على ما ذكرناه** من وجوب الاذان وما ابو بكر حديثاً  
 الطحاوي حديثاً في مستدرج الحسن حديثاً في عامر العدي حديثاً في شعبة عن عطاء  
 الخزاز عن ابي قلابة عن ابي اسحق قال امر بلال ان يفتح الاذان ويترجم له وروى عن ابي  
 شيبة حديثاً في صحيحه عن سمعان عن جابر عن ابي قلابة عن مالك بن النضر قال قال النبي  
 صلى الله عليه واله وسلم من اراد ان يقرأ الاذان فليقرأها فادنا واقيماً ولو مكمل الكمال  
 ذلك يعني الاحكام واذ قد اجمعوا على ان كل انسان هو مخاطب به وبعبارة  
 على ما يقرأ الاذان وجوبه على الكفاية كالحج والعمرة وما اسهمها  
 مسسلاً في الاذان يوزن الصلوة من الصلوة في كل دور ومها قد مر على  
 ذلك في الاحكام واستدل بآراء من ابي شيبة حديثاً في جابر عن ابي قلابة عن الاسعد  
 عن الحسن قال اذن بلال ليليل فامر النبي صلى الله عليه واله وسلم ان ياذن  
 ان العتد نام فرجع فتأذى من العتد نام وهو يقول ليت بلال يكلمه امه واسأل  
 من يصح دم حبه قال وبلغنا انه امره ان ياذن الاذان وروى ابي شيبة  
 حديثاً في صحيحه عن جعفر بن الراسان عن سداد مولى حماد بن عمار عن حماد بن ملاح  
 ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال **لئلا يلاؤذن حتى يراى الله هكذا**

ومع ذلك يجوز ان يقول على النبي منه لا يتبع موقع الصحاح بل الكسر على الابدان  
قبل طلوع الفجر لا يتبع موقع اذان الفجر والحسن ان يكون المزمع حذوا الطحاوي حذوا  
فقد خذنا من سعيه في الصحاح ما سرك عن علي بن علي عن ابيه قال اشبعنا علي بن فضال  
الى مكه في كل سنة مودنا وودد بليل فقال ما هذا فاجابته فقال اشبعنا علي بن محمد صلى الله عليه  
واله وسلم لو كان ما لم يكن خيرا له فاذا طلع الفجر اذن ما حذر قلعة ان ذلك شتم اصحاب محمد صلى الله عليه  
واله وسلم فدل ذلك على انهم اجمعوا على خلافه فان قيل روي ان ملا لا يؤذن  
بليل مكلا واسر وحي يؤذن ابن ام مكتوم فدل ان السامع لهدان قبل طلوع الفجر لا يؤذن  
ان بعد به الفجر في الحديث كذا واسر وحي يؤذن ابن ام مكتوم فقد صار ان الفجر على  
الهدان بليل لا يؤذن على انه قد روي ما يدل على ان اذان بليل لم يكن للصالح وحيان النبي  
صلى الله عليه واله وسلم قال ان ملا لا يؤذن بليل لخرج ما يكم ويوفى ما علم مكلا واسر  
حي يؤذن ابن ام مكتوم فان قيل في الوجه ما روي ان ملا لا يؤذن عادة لهدان حي ان قبل  
الفجر وان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لا يؤذن حتى يشبه نكاح الفجر روي عنه صلى الله  
عليه واله وسلم ان ملا لا يؤذن بليل قبل ان يؤذن ما روي اول من امره ما قاده لهدان دمه  
فنهى عن الفجر كان حي كان هو المصوب لعلم الفجر يدل على ذلك انه كان في اول الامر ولا النبي  
صلى الله عليه واله وسلم تأذي لهدان فان الناس لم يكونوا عهدها الباطل الفجر في  
السواصل الله عليه واله وسلم ان على يوم فصول الفجر ما ما روي ان ملا لا يؤذن بليل  
فحي ان يكون النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لا يؤذن بليل لهدان كان نكاح الفجر  
ابن ام مكتوم فان قيل اذ سلم لنا ان افضل هو التغلبت بالفجر فلا بد من ان يعهد ان  
قبل الفجر قبل ان ليس الامر على ما قدرت ليدل الاهدان وان وقع بعد طلوع الفجر فان العذر الذي  
بها لا يستأن فيه للصلاة لاخرجه من اذان الصلوة في الغلش على ان الاهدان اما هو دعاه  
الى الصلوة لا الى الاستعداد فلا علة في تقدم على وقت الصلوة على ان من اراد الاصل يمكن ان  
يستيقظ قبل الفجر ويستعد حتى يصاد في الوقت مستعلا كما يفعله المودن فنهى فان هذه  
الوجه انه لا يخفى لعلهم ما خلتوا به وبذلك على كل حال خلاف وان سألنا  
شوا الفجر لا يؤذن يؤذن ما صل ومها وكذا الفجر فاستأ على سائر الصلوات  
بجمله انه اذن حقل دعا الى الصلوة ولا يؤذن بعد على ومها وحكي عن السامعي انه ترك  
الفاش في هذه السنة وذلك لا معنى له لان السنة قد شهدت بصي ما قلناه وعصدها  
القياس على ما بيناه فلا بد ان سئل على ذلك مع كل اهل المدينة في هذا الشأن خلافه  
مسألة قال ولا بأس باذان الفجر والمكلا ولا ريب ان كان من اهل  
الدين وهذا منصوص عليه في الاحكام من وجه ذلك ما سأل من مكثم كان عا وكان

مهرم  
یونان

ارفع يده عن الرضا صلوات الله عليه  
 ونحوه عوده عن النوفه  
 جميع الخواص لها فيه  
 اسما  
 رحمه

رزق الله من اهل بيته واولاده على ما يشاء  
 في الدنيا والاخره وسيدنا محمد وآله الطاهرين  
 صلوات الله عليهم اجمعين

100

يؤذن للمسلمين عليه واله في شئ واحد ما دانه ويكون الرجل موكا او وليه ما كان  
 له في هذا الباب فوجبت تكون شئيهما في كل شئ من سائر المسلمين ولما استرطبا ان  
 يكونوا من اهل الدين ليكونوا من اهل المعرفة فلا وفات ولتخو الله بهم وبآدمهم وليس  
 بمحصن به الا ما دوو الزنادا المملوك فان غيرهم ايضا يحان يكونوا من اهل  
 الدين ليسكنوا ادا هم على ان من لم تكن هذه الصفة فليستنا مع الاعداد ما دانه  
 ادا حكان من اهل الملة لان الماد في صادرنا كفسله فالدنا سارهم  
 للمومر عن المودن ان صطر واو هذا ايضا منصوص عليه في الاحكام والوجه  
 ما ناه ابو بكر المعري حدسا المظاوي حدسا بنوش فاعدا لله بن وهب اخبرني عن  
 الرحمن بن زياد عن زياد بن يحيى انه سمع زياد بن عوف الصدائي يقول بسور  
 صلى الله عليه واله وسلم فلما كان اذان الصبح امرني فاذنت ثم قام الى الصلوة  
 فبالا ليقيم فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان اخاصدا اذن ومن ادركه  
 يقيم وروي عن ابوبكر بن ابي سبيح حدسا حفص بن الساسي عن عثد بن عمر بن ربح  
 قال رايت ابا محمد وثره حاق قد اذن انشأت فاذن هو واقام ودل على ان عاذله  
 بلادان حين اراد الاقامة على انه يكن ان يقيم الا اذن وروي ان ابنه مكوم كان  
 يؤذن ويقيم بلا اذن ولا اقامه ابن ام مكوم وروي ان رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم في يوم من الايام ان يؤذن ثم امر عثد الله فاقام يعني عثد الله بن  
 زيد بن ابي عاصم و قد بعد من اسناده قبل هذه المسئلة فلما هذه الاخبار على الاصل  
 ليكون ذلك جمعا بين الاخبار والآثار هـ قالوا ان محمد بن عيسى  
 يقول المؤذن الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
 ان محمد رسول الله استشهد الله على ان لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 الملاح حتى على الملاح حتى على حجر العجل حتى على حجر العجل الله اكبر الله اكبر الله  
 لله الله وهذا منصوص عليه في الاحكام والمشي وهذا الذي ذكرناه قد اختلف فيه  
 في خمسة مواضع منه ذهب بعض الناس الى ان التكبير في اول الابدان اربع مرات  
 ومن ذهب بحكي عليه السلام انه مرتين وذهب بعض العلماء الى الرجوع في السجدة  
 ولم يزد ذلك عليه السلام ولا اخذ من اهل البيت علم السلام ومذهب حكي وعامة اهل  
 البيت علم السلام التادس بحكي على حجر العجل خالفهم على ذلك سائر الفقهاء ولم يردوا  
 التادس به وذهب اكرهم الى التادس بالصلوة حتى من الموم ولم يحكي ولا عامه  
 اهل البيت علم السلام ذلك وذهب بحكي عليه السلام الى ان البهل في احدى الابدان مرة واحدة  
 ومن ذهب لظاهر علم السلام وبما صاه انه مرتان والذكي بل ان التكبير

الحمد لله

[illegible]

السلام في ان الرفع  
الصلوة خير من الرفع  
للسنة الواحدة

望

ما يذهب إليه في هذا الباب لا خلاف في أن من سار الصلوات ليس به الصلوة  
حتى ينشأ من مكان يكون اذان لصح مقلدا على ما ذكرناه ويصح ذلك ان سار الكلام است  
معوقات ما تذكر في بعض الاذان بدكرته شايه واما ما يذهب اليه ليهليل  
آخر اذان مزة واحدة فهذه المروية عن جميع نوادي رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم ولم يرو عن احد منهم التثنية فيه وليس لاحد ان يحلقها روى مرارا لاذان مروي  
بثنيه المهليل في آخر الاذان وذلك انه مخصوص من جملة الاذان بما ذكرناه على ان حاله هذا  
يقول ان الامام مروي مع هذا يقول ان آخرها مزة واحدة فانها لا تسجل  
مستفي من ذلك مسئلة قال وكذا في الامام لانه لم يرد احد منكم على حاله  
قد قامت الصلوة مرتين وهذا منصوص عليه في الاحكام والوجه في نسخة الامامه الاخبار  
الى قدمنا هاهنا ما ذكره في بيان ان كان يسمي الاذان وسمي الامامه واما ما ذكره رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم في مزيه واقام كذا وكذا روى ابو بكر بن ابي سبه روى عنه  
يرفعه الى ابي بصير بن علي بن ابي حمزة عليه السلام في قوله عز وجل وهو يقيم مزة مزة فقال لا جعلها  
مزيه الاخرى روى عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن  
قيد الرحمن بن ابي ليلى قال كان عبد الله بن زيد بن ابي حمزة روى عن رسول الله صلى الله عليه  
عليه واله وسلم يشفع الاذان والاقامة والابو بكر حدثنا الطحاوي حديثا ابو بكر بن ابي حمزة  
حدثنا ابن جريح اخبرني عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة  
ابا محمد بن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة  
قيل فقد روي عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة  
يكون ذلك مستورا روى ان اقام مثنى كما اذن مثنى ولما روى عن ابي حمزة واما  
رأى عن علي بن ابي حمزة واما روى ان اقام مثنى كما اذن مثنى ولما روى عن ابي حمزة واما  
بن زبانه حدثنا ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة  
وما اخبرنا ابو بكر بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة  
حدثنا بطريق جليل عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة  
ما حدثنا بطريق جليل عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة  
بعض انه دعا الى الصلوة في كل واحد منهما المسموعة ولا تفرق انه قول على عليه السلام  
في حديثنا ان يسمع فيه في حاله مسئلة قال ولا بأس بالطرب بالاذان اذا كان  
مع البيان قال وهذا منصوص عليه في الاحكام والوجه فيه ما روى ان النبي صلى الله  
عليه واله وسلم قال لا يحدوه مد بها صوتك وليس بالطرب مع الساتر الا ان يكون  
الحسن الصوت بمد ما صوته وروى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم روى ان النبي صلى الله

بلغ فالحمد لله

هذا في بعض النسخ وروى عن ابي بصير بن ابي حمزة  
ابا محمد بن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة  
وما اخبرنا ابو بكر بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة عن ابي بصير بن ابي حمزة

بأصواتكم

بأصواتكم

روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عنه والرواية صحيحة  
وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

ما ضاؤكم فان الصلوة الحسن يزيد المعلن حسنا زاد لظن ذلك في المعلن في المعلن  
مسألة قال ولا يجوز اخذ المحل عليه بشرط مسروط فان لم يكن مسرطا وطاهرا  
وهذا منصوص عليه في الأحكام والبرهان على ذلك ما رواه محمد بن عثمان النقاش حدثنا  
الباقر عليه السلام حدثنا محمد بن منصور عن محمد بن عيسى عن حسن بن علي بن خالد  
عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام انه اتاه رجل فقال يا امير المؤمنين والله  
الا حرك الله قال لا ويكفي بخضك في الله قال ولم قال لا يكسر سعي في الابدان ولا حد  
على علم المعلن اجزا كان خطه يوم القيمة وروى ان رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم قال لا حرام فيكم واحد مودنا لا يأخذ على اذنه اجزا وقد  
على ذلك ايضا اننا قد بينا ما نعلم ان الابدان واجب على الكفاية وادان كان العلم به حرام  
عنا به واجبه محرم اخذ الاجزاء عليه فبما على اخذ الاجزاء على اذنه لا على غيره ولا على  
من الصلوة والركعة والجمعة ومحمد بن قيس قال فيل انكم يجوزون ان يأخذ العاصي على  
اقضاه اجزا قبل لم يسأله عن ذلك على سبيل الاجزاء وانما عذر ذلك انما جعل نفسه  
لمصالح المسلمين يكون قوتها على ما هو فيه وسيله سبل ما يقطع القاري يستعمل  
على مصالحة لا على سبيل الاجزاء فان قبل التمسح يجوزون على ما لا يجوزون في العر  
وان كان ذلك واجبا على الكفاية قبل له من هذا عذر ذلك مما يكون عادة وما  
المستعمل وحضر القبر لا يكونان عادة الا ان الله قد عذر ان يفي اليها العر المحترمة بمحل محل  
وقد يجوز ان يحضر القبر الميت بمحل محله ويراد بغير ذلك الابدان لانه لا بد ان يصدقه قصد  
العادة تكسرون ان المشرع يجوز ان يسحق القبر وان يسحق بها يكون عار المستعمل ولا يجوز  
ان يكون مودنا فانما ماد هبنا اليه من ان المؤذن يجوز له ان يأخذ ما يقطع اذا لم يكن مسرطا  
ولا خلاف فيه فانه لا يحري محري محري الاجزاء وانما يحري محري الاجزاء اليه كما يحس الى العر  
واهل الفضل الذين من الاعمال وغيرهم مسألة قال ويكره الكلام في الابدان  
والاوامر من ضرورتها وهذا منصوص عليه في الأحكام والوجه فيه انها عادات  
محضات بالنطق فلو ان يعطى بها كالحظية وسائر الامور كما في نفوذ ذكرها اسفر  
من عادات المسلمين لا يحكمون بها بل يسمون بها من غير ان يحللها ما السر بها  
وهي عادة لهم من اول الاسلام الى يومنا هذا مسألة قال ولا يجوز للمحدث  
ان نعم قال ولا بأس باده قال القم عليه السلام لا يؤذن الحنف وما ذكرناه او لا يصح  
عليه في الأحكام وما حكاه عن القم عليه السلام منصوص عليه في مسائل العروسي وذكر  
حي عليه السلام في الأحكام العلة في منع المحدث من الابدان ففقال انه ليس بعد هذا  
الا الصلوة فكانه يشبهه بالخطبة لئلا يخطبه لما ولها الصلوة لم يخطب الا المخطوبين

فكذلك الامامة لا يعيها الا المتطهر لان الصلوة عليها ولاه لم يرد في حديثي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا في كتابي الا في رواية واحدة بل كما هو في الحديث والصلوة عليه من اجل قامة وان اهتم لم يكونوا يصي بها الا مطهرين هـ واما وجوبه ما قاله المعص عليه السلام من ان الحسن لا يؤذن انه يجز الحجاب اعطى الحديث ووجوبه من عامين في ذلك المتحد وقراه القرآن فتخذه من الادان ليس هذه امور كلها يحط الصلوة مستحسنة قاله وليس على النساء ان لا يلهن وهذا منصوص عليه في الاحكام والوجوه في ذلك ان الادان والاقامة امور شرعية ولم يستقر في السبع وخوبها على النساء ادلم بسات التي على صلوة الله وسلم امرهم بذلك وذكر ابو العباس الحسي رحمه الله في شرحه للاحكام ان عليا عليه السلام روى عنه ان المرأة لا تؤذن في الصوم ولا في الحج ولا في العمرة ولا في غيرها من الاعمال الا بعد ان يؤذن الله عليه وآله وسلم انه قال الشايع وغيره ان فاسر وعمرهما المشكوت وعوراهما المشكوت فلما اتممتي صلى الله عليه وآله وسلم بان يتبين بالمشكوت ذلك على الادان عليهم واسدك ابو العباس الحسي رحمه الله تعالى على ذلك بان قال الله ولا يصح من اجله ليقيم ما يحفز من زينة فاذن بها من اجتماع اضوت ارجلهم فلان سها من عن ان سحر سائر اضوات اولى فانه في ذلك الادان عليهم

## باب القول في المواقف اول

وقت الطهر روال الشمس ويسدكث بازدياد كل منتصف بعد اعادة سوا والى روال واخر وقته حين يضر طول كل شي مثله فطله وهو اول العصر واخر وقته عند مضط طول كل شي مثله وقد تفرق الاحكام على روال الطهر واول العصر على ما ذكرناه وقال في باب الاستحاضة من الاحكام من خرا المستحاضة الطهر الاخرى فدل ذلك على اخر وقت الطهر على ما بيناه حين يضر طول كل شي مثله فاما اول وقت الطهر فلا خلاف فيه بين المسلمين ولا خلاف في ذلك في هذا الباب يدل على ذلك قلنا ان ذلك يسب بازدياد كل منتصف بعد ما سوا لان روال الشمس وان يبلغ عن وسط السماء او باخه المغرب وقد علمنا ان طول ما يكون طول كل سوادا كان الشمس الاقصر ما يكون اذا كانت في وسط السماء على هذا اذا اطلق السمت يكون المطل بطول ما يكون ثم لا يزال يبا قص الى ان يبلغ وسط السماء ثم اذا زالت الى الوسط الى اقوا المغرب زاد الظل فذلك علامه روال الشمس واسمها في الروال من لطل المرامي فثبت لان الروال يختلف بحسب الارض والسموات فذلك في بعض الارض ولا يمكن في الروال في اجل طول المسافة ولولم نستطيع من لطل لم يصح الاعتباره على انه لا خلاف فيه

ببر

بين العلماء في استنباط المذهب في المواضع ما به انكر المعري  
حدثنا الطحاوي حدثنا ابن نسي بن وهب اخبرني عن عبد الله بن سالم عن عبد  
الرحمن بن الحارث الحموي عن نافع بن حمر عن ابن عباس قال قال رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم انني خير من عبد الله بن عباس في الصلاة  
حين مال الشمس وصلى في العصر حين صار ظل كل شيء مثله وصلى في المغرب حين صار ظل كل شيء مثله  
وصلى في العشاء حين مال السجود وصلى في الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم  
وصلى في الظهر في غير وقت كل شيء مثله وصلى في العصر حين صار ظل كل شيء مثله  
وصلى في المغرب حين افطر الصائم وصلى في العشاء حين مضى الليل وصلى في الفجر حين اشرق  
ثم انفتحت لي ثم قال يا محمد الوقت مما هو من هذا وقت الصلاة فقلت لا يا محمد  
وما انكر حدثنا الطحاوي ما ابن نسي بن وهب اخبرني عن عبد الله بن عباس عن ابي عبد الله  
بن مريم بن عبد الله بن سليمان بن موسى عن قيس بن عمار عن ابي جابر قال قال رسول الله صلى  
الله عليه واله وسلم غزوة صلواته صلى الله عليه واله وسلم صلى في وقت رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم في اليوم والليل حين طلع الفجر حين طلع الظهر حين رأت الشمس حين صلى العصر حين  
صار ظل كل شيء مثله حين صلى المغرب حين رحت الشمس حين صلى العشاء حين غاب السجود  
كان اليوم التاوي في صلاة الصلوة الصلوة في الاخرى قال القائل طلع الشمس الا ان آخر  
الظهر الى وقت العصر او ما منه ثم اخر العصر والقابل يقول غابت الشمس لا ان آخر المغرب  
الوقت قال القائل غاب الشفق لا واخر العشاء الى سطر الليل ثم قال الوقت في هذا من  
الوقت ثم صلى العشاء قال بعضهم بل في الليل وقال بعضهم سطر الليل وما انكر المعري  
الطحاوي حدثنا محمد بن عثمان بن عيسى عن حماد بن عمار عن ابي بكر بن ابي موسى عن  
ابيه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال اياه ما ينشأ عن موافقة الصلوة فلو لم يزل  
سا فامر لا فاقام العرجى في النوازل في الناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا ثم امره فاقام  
الظهر حين زالت الشمس والقابل يقول ان نصف النهار اوله وكاب اعلم منهم ثم امره  
فاقام العصر فقام الطحاوي في الحديث والشمس من نفعه ثم امره فاقام المغرب حين  
وقعت الشمس ثم امره فاقام العشاء حين غاب الشفق ثم اخر العرجى من العرجى في الصلوة  
والقابل يقول طلع الشمس وكادت ثم اخر الظهر حين كان في بيتا من العصر ثم اخر العصر  
حين يعرف منها والقابل يقول في الحديث والشمس من نفعه ثم امره فاقام المغرب حين  
ثم اخر العشاء حين كان في بيتا من العصر ثم اخر العصر حين يعرف منها والقابل يقول في الحديث والشمس من نفعه  
الوقت في هذه احاديثها قد اعلم بان النبي صلى الله عليه واله وسلم صلى الظهر في  
اليوم الاول حين زالت الشمس **وب** على ذلك قال الله تعالى في الصلوة لعل

حدثنا عن طريق الاستاذ عيسى

م  
حدثنا الطحاوي  
وسمعه من رده

**فان قال قائل** قد قيل ان البركة هي العروب **قيل** قد قيل ذلك وقد قيل الروايات في عصر متبع ان يكونا جميعا مرادين فاما ان خروفتا الطهرين يصير طرا كل شيء مثله فقد صرح به حديث ابن عباس وحديث ثابت بن ذوقل من قال ان اول يوم العصر بعد ان يصير طرا كل شيء مثله فلا تصح منغني له لما روينا عن النبي صلى الله عليه واله وسلم **فان قيل** الاخبار التي رويت في هذا الباب يحملان يكون المراد بهما انه صلى الله عليه واله وسلم فرج من الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي كان ابتدا العصر فيه في اليوم الاول **قيل** له ظاهر هذه الاخبار يتناول خلاف ذلك لبي فيها انه صلى الله عليه واله وسلم صلى العصر في اليوم الثاني من طرا كل شيء مثله فكان الوقت الذي صلى فيه العصر في اليوم هو الوقت الذي صلى فيه الظهر في اليوم الثاني **فان قيل** روى الامام عن ابي صالح عن ابي حمزة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان الصلوة اولا ولعل وان اول وقتا لظهر حين تروى الشمس في آخر وقتها حتى يدخل وقت العصر بعد ذلك ان دخول وقت العصر عند خروج وقت الظهر **قيل** له يخفى لو جعلنا هذا الحديث دالة على صحة مذهبنا لسأله من ظاهره يشهد لنا اننا انما صلى الله عليه واله وسلم قالوا والعروب هما حين يدخل وقت العصر والظاهر ان جميع صلوة الظهر لا يخرج منها ما اذا طرا ظهر بعد على اخر وقت صلوة الظهر كما لها اول صلوة العصر كما لها على ان الوجه الذي انظرنا اليه لا يستقيم على مذهبهم لانهم لا يقولون ان وما واخذوا سر كفه اخر الظهر واول العصر لا يجوز دخول وقت العصر بعد خروج وقت الظهر وهذا واضح وما ذكرناه من هذا الخبر شاهد بذهننا بين **فان قيل** استدلوا بحديث ابي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ليس في اليوم تقريبا انما المغرب في البيضة ان يوفق صلوة الى وقت اخرى فقالوا قد دل ذلك على ان تاخير الظهر الى وقت العصر يربط وفيه ان الوقت الواحد لا يكون وقتا لها جميعا **قيل** لهم قد ثبت بالاخبار اني مضت بالوقت ثلاثة وقت حصص الظهر وقت حصص الظهر لقصر وقتهم مسرعا بهما واد كان ذلك على ما ذكرناه ثلث ان المراد بهذا الخبر هو ان التقرب برك الصلوة الى وقت حصص صلوة اخرى وهذا ما لا يراه بل يقول به وذهابهم **بوجه صحيح ذلك** ان ذلك الوقت اعني الوقت المشترك لا يقول على الاطلاق انه وقت للصلوة الاخرى لانه منتهى الى الصلوة الاخرى كما ان الصلوة الاولى كانت اخر وقت الاولى واول وقت الاخرى **فان قيل** فان ابن عباس روى الخبر الذي اعتمد به في المواضع وقد روى عنه عطاء بن رباح قال لا يكون صلوة حتى يرد الاخرى فان

ان التاويل وخبر المواقف هو الذي ذكرناه. فسل له قد ثبت ان جميع الصلوة غير مرد  
 هذه الامور ارجلها التي تقصرت وان لم يحضر وقت صلوة اخرى فلا تمتنع ان يكون على هذا  
 ان يكون ارادها القصر والعشا الاخره واراد ما ذكرناه من ابدل الجهر الذي ذكرناه  
 قيل هدام من محي وقت يخص بالصلوة الاخرى وحله الامران الاخران التي اعتمدنا على هذا  
 الباب مرجحه على سائر ما ذكرناه من ابدالها اخبار مشهوره بلقبها العلم بالفتوى  
 ورجعوا في ترتيب موافق الصلوة اليها واعتمدوا عليها وليس لمقتصد فيها بيان الامارات  
 وليس كذلك سائر الاحاديث التي قارضوا بها فان قاسوا الطهارة والعصر على الغفر  
 وقالوا ان وقتها محي ان لا يكون فيه اشتراك كصلوة الغفر اسعصره كى باجمع ثبات  
 وان شيئاً قسنا سائر الايام على يوم عرفه بحركات وقتنا لم يخالفنا كان يحصل  
 بالسر كى وقت الطهارة والعصر على ان اسات المواقف ليعاش لا يخالف الا اننا  
 ذكرناه لا عماد بغض المخالفين عليه مع صفة **فصل في ما من قال**  
 من قلان اول وقت العصر حتى يقصر ظل كل من مثله واسر **فصل في ما من قال**  
 قال ما فعله النبي صلى الله عليه واله وسلم من ابداه الطهارة في اليوم الثاني حتى صار  
 طرا كل شيء مثله دلاله على ان يدعى ما فعله في اليوم الاول من ابداه العصر في هذا الوقت  
 لا معنى له لغير هذا لا يدل على التبع بل يدل على ان الوقت وقت لهما على ما بيناه من قبل  
 ذلك ان المقصد كان بيان اول الوقت لغيره بل لا اله الا الله صلى الله عليه واله وسلم  
 فقال ذلك على الصلوة ويختار اداها في وقتي وقال الوقت طهارة من حديث ابي موسى وايضا  
 لا خلاف بين المسلمين الاخبار اداها ما كان منى بقضائها على وجه واحد ان محل على السبع  
 فان ثبت لك وان كان محل تاديه العصر في اليوم الاول والوقت في وقتي من  
 الطهارة في الثاني ان الوقت وقت لهما جميعا لم يجز محل على السبع وما يدل على  
 ذلك ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قد فعل ذلك حين امة حبريل عليه السلام  
 ثم فعله حين تجارجل ساه عن وقت الصلوات ولو كان ما فعله صلى الله عليه واله  
 وسلم في اليوم الثاني في المرة الاولى التي امة فيها حبريل عليه السلام شيئا لما فعله  
 في اليوم الاول في تلك المرة لم يفعل صلى الله عليه واله وسلم بعد ذلك عند علمه  
 من مثاله عن اوقات الصلوات فان قيل ما تنكرون على من قال انكم لا تسمعون ان  
 تكون اتمام النبي صلى الله عليه واله وسلم حبريل عليه السلام وتعلمه من مثاله عن اوقات  
 الصلوة كان في مرة واحدة فلا يلزم ما ذكرتم **فصل في ما من قال** هذا مع لو جهل احدهما  
 ان النبي صلى الله عليه واله وسلم اسد المعلم في حديث جابر وحدث ابي موسى  
 من صلوة الغفر ان صلى الصلوات كلها ثوبين وفي حديث ابن عباس ان حبريل عليه السلام

فانما هو الذي  
هو الذي هو الذي  
هو الذي هو الذي

حين ام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعلم الموافق اي يقول الطهر ولا يجر ان يعلم السائل  
ولم يعلم بعد من جبريل علم واد اكان ذلك كذلك والى ليجب ان يكون صلوة الطهر كطهر  
الى بلها المعقول لم يعلم من قبل علمه المسألة هي خارج كل شيء مثله وليس في حيزها بزيادة  
بل فيه انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الطهر ذكر اليوم من زلات البهائم في هذا التعليم  
لم يكن في وقت يعلم حرم عليه السلام من ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصل في المغرب في  
الليلة الثانية من فطر الصايم كما كان صلاها في الليلة الاولى وفي حديث جابر بن عبد الله ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصل في المغرب حتى علم السائل في الليلة الثانية من غصوه السفق  
في الوقت الذي ذكره صلى الله عليه وآله وسلم في الليلة الاولى وكذلك في حيزه من بين  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصل في المغرب في الليلة الثانية عند سقوط المشقق معلوم هذه  
الصلوات اقصى صلوة المغرب في الليلة الثانية من يعلم جبريل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فان استدلوا بحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تأكلوا  
في اكل من حلال من ايامكم من صلوة الغرض في مغرب الشمس واما منكم ومثل اهل الكفا في كل  
كثير رجل استعمل حلالا فلا فقا من حمل الى نصف النهار بعدوا فجلل اليهودي قال  
من حمل الى صلوة العصر بعدوا فجلل الصاري على كبر ام الذين يحملون من صلوة العصر  
الى مغرب الشمس في ايامهم بعض اليهود والنصارى وقالوا نحن كبر اعلا واد اعطا  
وقالوا انه يدرك على ان وقت صلوة العصر حتى يصير طلع كل من مبله من وجهه  
احد هما انه قال لجللكم في حل من حلال من ايام منكم كما ان العصر في مغرب الشمس وما  
فصل احراز عن قصر لمدته والوجه الثاني ان قوله بعض اليهود والنصارى  
وقالوا نحن كبر اعلا وافضل اعطوا معلوم ان كثر الخلل يكون بطول لمدته وفي هذا ان  
ما بين العصر في غروب الشمس قبل ما بين الطهر الى العصر وذلك وجوب وقت العصر حتى يصير طلع  
كل شيء مثله فجلل لهم ان هذا الصرايح خبز ورد على طين التشبيه وصرا على وليس  
حوز لا غرض به على حرم ما ولا بعدد علمه لرحم ما ورد التقدير في ما لا وقا به وعلم بها  
فاكثر ما علينا في هذا المخراد افلساه ان يذكره وحها وما ولا ثم الواجب الصرايح في كراه  
لوجه الذي بيناه فنقول بحمل ان يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم اراد بذلك وقت  
العصر واخر وقته حتى يصير طلع كل شيء مثله فعلى هذا التاويل سقط يعلم ما وجهه  
حينها ويحتمل ايضا ان تكون اليهود والنصارى ما جمعهم قالوا نحن كبر اعلا وافضل اعطا  
ولم يجلل كل واحد من الفريقين على حاله فلا يخاد ان يكون وقت الطهر اطلول  
من وقت العصر في غروب الشمس فان قيل لو كان ذلك كذلك لم يقولوا بعدو لهم  
نحن كبر اعلا وافضل اعطا الفريقين من اعطا المسلمين قيل لهم لعل ليس الامر كذلك

ط س ع ط م ا ل ط ه  
ع ر ه ا ي ب علم الله  
صل الله عليه وآله  
وسلم للمسلمين

والما يح ان يكون من اول  
النهار الى و العصر اطلول  
من وقت العصر

لعل

لرسولهم بالاضافة الى ما لهم اقل من عطا المسلمين تلافيا والى ما لهم على انما بعد  
به ضرر المثل والعرب لا يحسن ان يكون مثل المثل به على الحقيقى وانما على انما بعد  
شبهها على وجه من الوجوه وهذا الكلام اصغف من ان يحاج اليه الى ابطاله وان كذا في هذا  
الباب قيا سنا امكان بها وضوابط ثانيا من الطهور والعطر على العرب والعشاش على العرب  
صلوات بحور الحج سماعا على بعض الوجوه في ان يكون وقتا ولا يكون وقتا ولا يكون وقتا ولا يكون وقتا  
قال - واول وقت المغرب غروب الشمس ودخول الليل ويستبان ذلك بطهور كوكب كوكب  
الليل واخر وقت سقوط الشفق وهو اول وقت لحساب اخره تلك الليل قد نفي في هذا  
على ان اول وقت المغرب عند دخول الليل وان كان يستبان نكوك من كواكب الليل وان كان  
وقت لعشاش سقوط الشمس في ان لا يحاسبه من كتاب لطهارة من الاحكام على اخر  
وقت المغرب ولوقت لعشاش على ما ذكرنا واخر وقت لطهر في المنقح على  
ان اخر وقت لعشاش تلك الليل والا فخطا خلافا فان وقتا المغرب عند دخول الليل  
وفي حديث بن عيسى بن عمار روى الله عنه انه روى عن ابي عبد الله عليه السلام صلى الله عليه واله  
المغرب حين افطر الصائم لان الناس اختلفوا في ذلك الليل هم منهم من راعا اصحاب  
الشمس عن ان يصابوا وذهب يحيى عليه السلام في انه كان سطره بان يراى كوكب كوكب  
الليل قال ابن القيم قد بحث في ان لم يكن عات على الجمعة **واستدل** على ذلك  
بقول الله تعالى فلما جن عليه **الليل** كوكبا فذا قرنا فلهما اجبتان الليل بوجه  
الكوكب علم انها امارته له قال ولا بد من ان تكون الكوكب من كواكب الليل الموكوك  
التي تراها في قدرى والمسلم لم يحكم فقله لا معتبرا كما الاعتبار بكون الليل  
وبدل على ذلك ما اخبر به ابو بكر المقرئ ما الى ما روى حديثا في حديثنا ان الله  
بن صالح حدثني الليث بن سعد عن ابن جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم  
بكر بن اغماري قال صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه واله وسلم صلى الله عليه واله وسلم  
الصلوة عرضة على من كان قبلكم فضعوها في خافها علمها منكم وادخلوها من نبي ولا صلوة  
حتى يطلع الشهاب ويضع في اخار حتى يطلع الشهاب فان قيل روي ان رسول  
صلى الله عليه واله وسلم كان يقبل المغرب اذا جعل الشمس روي كذا في المصنف مع رسول  
صلى الله عليه واله وسلم اذا اقرت بالحجاب قبل له ذلك لاننا في ما ذكرناه لانه لا مسح ان  
تكون حصة من الشمس بعلم الا بطول النعم وهذا اول لانه جمع بين الاخبار كلها واحدها  
وما ابو بكر المقرئ حديثنا الى ما روى حديثا سلم من سقبت حديثا استد حدسا الى ما روى  
في الزهرى عن عبيد بن عبد الرحمن قال رايته عرو غم ان يسلط العرب في رمضان اذا انقض

بكر بن اغماري روى في الطحاوي انما بعد  
الى انما بعد روى في الطحاوي انما بعد  
والله اعلم بالصواب

بكر بن اغماري روى في الطحاوي انما بعد  
الى انما بعد روى في الطحاوي انما بعد  
والله اعلم بالصواب

ابن جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم  
ابن جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم  
ابن جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم  
ابن جهم عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم

الليل لا شوق له من طمان بعده **واما ما يرب** علان اخذ وقتا لمعرب هو اول وقت  
العشا فهو حديث جابر بن عبد الله بن جابر قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم  
صلى الله عليه واله وسلم في الليل الاول صلى الله عليه واله وسلم وذكر ابو موسى انه صلى الله عليه واله وسلم اخر  
المغرب ليلة الثانية حتى كان عند سقوط السفق **و** على ذلك ما روي عن رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم في حصر العشا واول الصلوة فادوا بالعشا ولا حوران يرتخص  
في تأخيرها الا مع بقا وقتها وان قيل ذكر ابن عباس في حديثه ان رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم صلى المغرب حتى لم يبق من حركتهم السلام في وقت واحد فدل له فزدد للناس ان  
ما رواه جابر وابو موسى متأخر عن حديث ابن عباس فهو وان يؤخذ به فان قيل  
روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يزال الامي يحرم ما لم يخرجوا الحرب الى ارضهم  
الحرم **ف** لانه يكون المراد به انه لو الوقت ويعتقدوا في اول الوقت ان لا يشر وقت  
له وقد دلنا ان العشا في هذا الباب ما يصحف ولكننا نذكر ما قيل فيه وهو انه مفسر على  
الطهر بقله انه حرم الحج بيبه ومن الصلوة التي يله على بعض الوجوه فيكون يكون ومنه عند  
اليهمه فاما اخذ وقت العشا فالذي يدل على انه الى الليل لاخبار الى قد مناهاه فاما  
ما روي من بقا وقتها الى نزل الليل والى ليله هو محمول على انه وقت لا يضطره وذلك لا ينكر  
**مسألة** قال في السفق المحرم هو الحرم وهذا يفتقر عليه في الاحكام وقد ذكره  
القسم عليه السلام في مستأيل التبروسي وهو قول جميع اهل البيت عليهم السلام لا يحل  
في ذلك وهو قول عامة الفقهاء والبدليل على ذلك حديث جابر بن عبد الله بن جابر  
النبي صلى الله عليه واله وسلم صلى المغرب في الليلة الاولى حتى وصل المسير صلى العشا  
فصل غيبوبه السمع ولا خلاف ان العشا لا يصل على الاختيار بل عسوه السمع وهو  
الحرم فاذا مراده فقل عسوه البياض كانه قال باللعط الصريح صلى الله عليه واله وسلم  
العشا في الليلة الاولى قبل غيبوبه البياض فان قيل قد قال الله تعالى اقم الصلوة لربك  
الشمس الى غسق الليل والبدلوك الغروب فامرنا بامامه صلوة المغرب في غسق الليل وغسق الليل  
لا يكون الا مع غروب البياض فيكون كذا ان وقت المغرب باق الى غروب البياض وان كان كذا  
اول وقت العشا عند غروب البياض فقل له الصبح عندنا ان دلوك الشمس اذ به زوالها  
على انا لو سلمنا ان المراد به الغروب لم يحكم ما قالوا بان الغسق هو الظلام ونحن نعلم ان الظلام  
يكون مع بقا الحرم فكيف مع غيبوبتها مسقط عليهم بدكوكه ما روي عن ابن  
مسعود انه صلى المغرب حتى غابت الشمس قالوا كذا في لاله لاهه وقد هذه الصلوة ثم قل  
اقم الصلوة لربك الشمس الى غسق الليل واشاره الى المغرب وقال هذا غسق الليل واشار

صلى الله عليه واله وسلم في الليل الاول صلى الله عليه واله وسلم وذكر ابو موسى انه صلى الله عليه واله وسلم اخر

سدر

سدر الجا

الفل و كوه و هلا المعام حاضره  
 اب الساس الخمره  
 و حب لطلعي و اسبه و عهده  
 الفل و كوه و هلا المعام حاضره  
 اب الساس الخمره  
 و حب لطلعي و اسبه و عهده  
 الفل و كوه و هلا المعام حاضره  
 اب الساس الخمره  
 و حب لطلعي و اسبه و عهده

[illegible]

عجی بہ

مجلسه راجعہ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
ما كنا لنهتدي لہ  
ما كنا لنهتدي لہ

州

هذه  
واسمها اي صاحب وسنن الدرسي في سنن ابو داود  
في اي جيب علي عدله من ارشد الروفي  
بنفحة الراي وكون الوار بعد هافا في عدله  
في اي منزلة سراده لوطا اي وفي المهرج  
عدله من منزلة او ابن اي ثمه الروفي  
بفتح الراء بنظر واو م فاصدوق في العالمة  
الاسرار البخاري الى ان روايته في خارجه  
رواه علي حارثه  
ابن النور

والله اعلم  
بما لا تعلمون

الصليبي وما من إلا ذنوب فتشاه عن ذلك السبايل أو حاله يرد على ذكره صريحا في سورة دعاء  
 من صلوة العشاء إلى طلوع الفجر وما يتردد أن الفجر ما منته في هذين الحديثين فليست  
 أن أول الليل لا يكون وقتا للوتر وان وقته هو آخر الليل فان قيل في حرمان الوتر  
 عليه السلام انه قال - ووقته من اذان الفجر إلى اقامته وقد علم ان وقته إلى طلوع الفجر  
 قبل ان يوتر سائر الامداد على الامداد ان الواجب من الفجرين ووتران يقال ان ذلك ووقته  
**فان قيل** فانه في ذكره وقتا لقضاء الامدادات اجمع ووقته قبل ان يوتر  
 كذا في الحديث السماع في هذا الباب من به فانه اذا امكن ان يوتر من صلوة العصر  
 كان المسمى لا يوتره وليس كذلك سائر الامدادات ووتران يقال انه وقت لمصطفى  
 اعني من طلوع الفجر إلى ان يوتر الفجر الذي يتردد ان تأخره إلى آخر الليل فليست  
 تعالى من الليل من بعده ما فلة لك والحمد لا يكون الامداد القمام من اليوم فلما نزل  
 تعالى في ذلك علم انه افضل واخبرنا ابو بكر المعري حديثا الطحاوي حديثا صالح بن عبد  
 الرحمن حديثا سعيد بن منصور حديثا همام بن ابو حمزة حديثا الحسن بن سعد بن همام عن  
 قال - كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا قام من الليل افتتح صلوة ركعتين  
 جمع من ثم صلى ثم ان ركعتين ثم اوتر في هذا الحديث الذي سئل الله عليه واله وسلم  
 كان يوتر اذا قام من الليل بعد صلوة الليل ومن لم يعلم انه صلى الله عليه واله وسلم  
 لا يجزى عن الا فصل واخبرنا ابو بكر المعري حديثا الطحاوي حديثا صالح بن عبد  
 حمزة اساطير عن مطرف عن ابي اسحق عن عاصم بن حمزة عن علي بن عبد الله السلام قال كان  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يوتر في اول الليل ووقته في اخره ثم يوتر  
 له الوتر اخره في هذا الحديث بان اول الليل إلى اخره وقت للوتر وقوله امر المؤمنين  
 عليه السلام ثم يوتر اخره الوتر اخره دليل على ان آخر الليل افضل وليس له ان يحل  
 قوله عليه السلام ثم يوتر في اخره على السمع لما فعلوا من الانبأ ربه اول الليل  
 لانه ليس فيه الهى عند ذلك سماء امير المؤمنين عليه السلام قد قال في الخبر الذي رواه  
 ان وقته من العشاء إلى طلوع الفجر **والاخر** انه ابو الحسن البروجردى حديثا  
 ابو بكر محمد بن عمر الدينوري حديثا سعيد بن سعد بن عثمان الفهم بن حكيم عن ابي جعفر عن  
 عن ابيهم عن ابي عبد الله عليه السلام في من سجد في الصلاة قال - كان رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم يوتر احسانا اول الليل واحسانا وسطه واحسانا اخره يكون سبعة  
 للمسلمين انما اخذوا به كان صوابا حسنا **فان قيل** انما رجل اذا صلى  
 مفروضا قلد حول فتيها عا لما يدرك او حادها لم علم به فعله الا عاده بها سقا  
 علمها في الوقت او بعد عصره وهذا منصوص عليه في المتن في اخلافه في من المسلمين

والله

افضل من غيره

والوفاء او كذا لاله مسلم واقل ما سئل به ركعتان بعد الظهر وركعتان بعد  
المغرب وركعتان قبل طلوع الفجر والوبر ثلاث ركعات سلمه  
واخبره بنفث في الركعة الثالثة بعد الركعة **ماد كناه** من بعد اقل ما سئل به  
وان الوتر ثلاث ركعات بتسلمه واخبره وان القنوت بعد الركعة نزل القسم عليه السلام  
ومثالي النبوة على ان ركعتي الفجر يصلحان بعد طلوع الفجر والوجه لحدود اقل ما  
سئل به ما حده هي عليه السلام انه قال **اقل ما قبل** وان في كل واحد ما ذكره  
من التاكيد يعني ذكر ما ركعتان بعد الظهر فقد ورد فيها ما احبر به ابو  
بكر المعري حدسنا الطحاوي حدسنا عبد الله بن جبير بن البصري حدسنا ابو الريد حدسنا احمد بن حنبل  
عن ابن ابي رقيق بن قيس عن كنان عن عابسه عن ام سلمة رضي الله عنها انها قالت ان النبي صلى الله  
عليه واله وسلم طلع في ركعتين بعد العصر فقلنا ما هاتان الركعتان فقال كل واحدة  
بعد الظهر فاني **مما لك** فسألني فسلمهما الان فقد روي هذا الخبر عن سلمة بن  
شورابا لما طمعت كلفا رجلا الى هذا المعنى فلما سالت النبي صلى الله عليه واله وسلم  
فما احسن فاشتملت لتاكيد فيها **وال** عن ابوبكر المعري حدسنا الطحاوي حدسنا  
ابراهيم بن ابي ذر حدسنا احمد بن حنبل حدسنا عبد الله بن الوليد حدسنا عن عاصم عن ابي  
داود عن عبد الله قال **ما احصى ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم**  
يقراء في الركعتين قبل الفجر والركعتين بعد المغرب بقل يا ايها الكفرون وقل هو الله احد  
واحد يا ابوبكر المعري حدسنا الطحاوي حدسنا محمد بن حبيب عن عبد الله بن رجا باسراسل  
عن ابي بصير عن ابي عبد الله بن عمر قال **سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم**  
ازعجا وعشرين مرة او خمسا وعشرين مرة يقرأ في الركعتين قبل طلوع الفجر والركعتين  
التي بعد المغرب بقل يا ايها الكفرون وقل هو الله احد وقل هو الله احد  
بضمنا من ذكر تكرير رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ركعتي الفجر والركعتين بعد  
المغرب على انه صلى الله عليه واله وسلم كان يدا بمعلمه في ركعتي  
الفجر حتى صا ما اخبرنا به ابوبكر المعري حدسنا الطحاوي حدسنا ابن ابي  
سعد بن سلمة الواسطي حدسنا خالد بن عبد الله بن اسحق عن محمد بن زيد بن قيس عن ابي  
عبد الله بن ابي قال **قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم** لا تروا ركعتي الفجر ولو  
طروا على الخيل واحدا او تروا المعري حدسنا الطحاوي حدسنا ابوبكر حدسنا مسدد  
حدسنا يحيى بن سعيد عن ابي جرح عن عطاء بن عبيد بن عمر عن عابسه قال **ان رسول الله**  
صلى الله عليه واله وسلم لم يكن على شيء من المواعيل اشد معاودة منه على الركعتين قبل  
الفجر **فاما ما** على ما ذكره القسم عليه السلام وان ركعتي الفجر كان يطليها

احمد بن حنبل او غيره  
رواه في كتابه

[illegible]

برگوش

۲۲  
۱۹۹۰ء دلاور علی  
اوسلے کے ساتھ

عن ابي هريرة عن النبي

میڈیول

43

فليس ركعة لا على من ان يكون اراد صل ركعة يكون بها من ثل او اراد اضعف ركعة  
الى الركعتين حتى تكون الثلث ونزاد للاف يساوي من يوجب لوتر من خمسة واجه  
ان الوتر ثلاث ركعات من غير تسليم في الركعتين وان الركعة الواحدة لا يحرم  
عندنا وعندهم ان المراجع به اضعف ركعة الى الركعتين فادانته ذلك وجب على م  
قوله صلى الله عليه واله وسلم فاد احسب الصبح فوتر ركعة ان من دخل في صلاة الليل  
بنية التطوع فله ان يضيف اليها ركعة حاضرة ورا ولا خلاف ان لصلح الواجبة  
لا حوران يدرخل فيها لسان منه التطوع فمدحنا ان الوتر من الوافل وروى  
ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه واله وسلم عن العزيمة الموم والليله فاجاب  
فقال هل علي غيرها فقال لا الا ان سطوع فقال لا اريد ولا انقص فقال صلى الله عليه  
واله وسلم اعل واجبه ان صدق **وروي** عنه صلى الله عليه واله وسلم انه قال  
صلوا بحسبكم وصنوا شئركم ونحو اسلكم وادار كوه امراكم طيبه بها انفسكم فخلا  
جبهه ركركم في هذا ان الواجب من الصلوة خمس وروي عن ابن عباس انه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم كنت على الوتر ولم يكس علىكم واحمنا او احسن براسمحل  
حدثنا محمد بن الحسن حدثنا محمد بن صالح حدثنا ابو نعم حدثنا سفيان عن ابي يحيى عن عامر عن ابي  
عليه السلام قال الوتر لست بركعة كالصلوة المكتوبة اما هي ستة شها رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم وما يدل على ذلك انه قد ثبت انه لا حوران فيصلي على الواحد من الوافل ومن  
ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان يوتر على الواحد فثبت ان الوتر من الوافل احسن  
او احسن من استعمل حدثنا محمد بن الحسن بن ايمان حدثنا محمد بن صالح عن حماد عن حماد  
بن سعد القطان عن محمد بن عمار عن ابن عباس عن ابي راحله فادتر عليها وقال كان النبي  
صلى الله عليه واله وسلم يفيده **واخبرنا** ابو بكر المروزي حدثنا الطحاوي حدثنا يوسف حدثنا  
ابن وهب بن يوسف عن ابن سهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه قال سالت رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم يصلي على الواحد فبلى اى وجهه ويوتر عليها عوانه لا يصلي  
عليها المكتوبة **فان قيل** ما روي ان ابن عباس يصلي على الواحد  
ويوتر على الواحد وروى عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم به عمل ذلك  
**وروي** في خطبه راي شفيان عن يافع عن ابن عمر المروزي عن صالح بن رفعة الى نور بن واختم  
عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يصلي على ارحله التطوع حيث توجهت به وروى للعريضة  
والوتر قبل له ان هذا لا يدل على شي ما ذكرنا من حوار الانيات على الواحد وروى  
ان الانيات على الارض لا يمنع من حوار الانيات على الواحد لانه لا مسح ان يكون لسان  
ياخذ بالاشد في العمادة مع غلله حوار لا سهل مدس ذلك ما استبرناه ابو بكر

حدثنا محمد بن الحسن بن ايمان  
حدثنا محمد بن صالح عن حماد  
بن سعد القطان عن محمد بن  
عمار عن ابن عباس عن ابي راحله  
فادتر عليها وقال كان النبي  
صلى الله عليه واله وسلم يفيده  
**واخبرنا** ابو بكر المروزي  
حدثنا الطحاوي حدثنا يوسف  
حدثنا ابن وهب بن يوسف  
عن ابن سهاب عن سالم بن  
عبد الله عن ابيه قال سالت  
رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم يصلي على الواحد  
فبلى اى وجهه ويوتر عليها  
عوانه لا يصلي عليها  
المكتوبة **فان قيل** ما  
روى ان ابن عباس يصلي على  
الواحد ويوتر على الواحد  
وروى عن رسول الله صلى  
الله عليه واله وسلم به  
عمل ذلك **وروي** في  
خطبه راي شفيان عن  
يافع عن ابن عمر  
المروزي عن صالح بن  
رفعة الى نور بن  
واختم عن ابيه ان  
عليا عليه السلام كان  
يصلي على ارحله  
التطوع حيث توجهت  
به وروى للعريضة  
والوتر قبل له ان  
هذا لا يدل على شي  
ما ذكرنا من حوار  
الانيات على الواحد  
وروى ان الانيات  
على الارض لا يمنع  
من حوار الانيات  
على الواحد لانه لا  
مسح ان يكون لسان  
ياخذ بالاشد في  
العمادة مع غلله  
حوار لا سهل مدس  
ذلك ما استبرناه  
ابو بكر

المقرى حدثنا الطحاوي حدثنا علي بن محمد حدثنا عبد الله بن عمر عن محمد بن اسحق  
عن ابي نعيم عن ابن عمر قال كان ابن عمر يتر على رجليه وربما نزل فاونتر على الارض فاما  
امير المؤمنين عليه السلام فقد بينا ما زويناه من قوله ان لو تر ليس بمرص وان شئت  
سنتها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال ذلك على ان يروى الحديث لا يتر كما يتر  
كان على الاحتذاء بالفضل لا على له لم يحتضوا فان استبدلوا على وجه ما روى  
من قوله رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان الله زادكم صلوة وحي اليه  
قبل ذلك لا يدل على الوجوب لانه يجوز الزيادة في النوافل الموكدة المحصورة  
في العباد ولا وقايت كما يجوز في القرائين فان استبدلوا بقوله صلى الله عليه  
وآله وسلم اجعلوا هاتين العشاءين والحج وقوله او تروا اهل القنات قبل لهم ما هم من  
من اهل له يدل ان هذا الامر على البدل فان استبدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
الوتر حق من لم يوتر فليس منا قبل له اما قوله صلى الله عليه وآله وسلم الوتر حق فليس  
بيننا وبينهم موضع الخلاف والاختلاف في انه حق ولما الخلاف في حكمه فقل اولئك هم  
الحق بمخبر ما دونه من لم يوتر فليس منا مخبر ما من لم يوتر راغبنا عنه ومستعينا به فاما قوله  
التي بيناها وديكاه قوله الوتر حق لانه لما اثبت كونه حقا وقدم من لم يفعله كالظاهر  
من الكلام ان التوعد لم لم يفعله معتقدا انه ليس بحق فان قاسمهم على الواحات  
من الصلوات يكونه موثقا كان ذلك مقتضا بطلان العديدين وبطلان الحق على ما عدها  
على النوافل بعد ان لا ادان فيه ولا اقامه فاما ما يدل على ان الوتر ملات  
ركعات بتسليمه واخره هو ما اساه عن كركنا كفي الخبر من حديث ثقات المشغلي قال  
سالت ابن عباس وابن عمر كيف كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الليل  
فقالوا كان يقبل ثلث عشرة ركعة ثمان ووتر ثلث وركعتين بعد الفجر واخبرنا ابو  
بكر حدثنا الطحاوي حدثنا محمد بن جرير حدثنا عبد الله بن رجاء باسراسل عن ابي يحيى عن سعد  
بن جبير عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بركعتين في  
الاولى سبع ركعات في الاخرى في الثانية ثلث ركعات في الكافرون وفي هذا ما له فعل هو الله  
اخذوا بالركعتين من اتمم فعل حدثنا محمد بن الحسن حدثنا محمد بن سراج حدثنا محمد بن سسر  
الغدري والحماقي حدثنا سعد بن قتادة عن زهارة بن وفاق عن سعد بن هشام عن عامر  
عن عاتبة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر  
واخبرنا ابو الحسن حدثنا محمد بن الحسن حدثنا محمد بن شعاع حدثنا زيد بن الخطاب عن  
عن محمد بن عبد الرحمن بن مولى طلحة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة

ابو سلمة عن ابن  
ابو سلمة عن ابن  
ابو سلمة

بشره

ثالث هـ وما انما الحسن ما محمد بن الحسن حدسنا محمد بن حماد حدسنا ابو اسامة عن مالك بن  
 منقول عن سلمه بن عبد الرحمن عن اذان اربعيا عليه السلام كان يورث ثلث **واحدنا**  
 ابو الحسن حدسنا محمد بن الحسن حدسنا محمد بن شجاع حدسنا الحسن بن موسى ووه من شقه  
 عن ابي اسحق قال كان اصحاب علي عليه السلام وعبد الله لاسلون في ركعتي الوتر وما  
 ابو الحسن ما انما الحسن حدسنا ابن حماد حدسنا علي حدسنا عبد العزيز بن محمد عن عمار بن  
 عن محمد بن اودع عن محمد بن ركب قال **نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم**  
**عن النبي** وحيان يوتر الرجل ركعة واحدة **فان استدل** ما رواه علي  
 هذا الموضع من قوله **لسي** صلى الله عليه وآله وسلم صلوة الليل مني مني واذا  
 حسنا الصبح فاوتر بركعة **فان** لم يقناه اضف الى الركعتين ركعة تكون وترًا  
 بده كانه الاخير المشروحة اليه بيناها وما رويناها من النبي عن النبي فان قيل بعد  
 روي عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال **الوتر ركعة من احوال** قيل له  
 هذا محمول على ان الشفع يقصر وتر اركعة على ما قلناه في قوله عليه السلام فاوتر  
 بركعة او يكون مستوفيا لنبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه السلام فاوتر  
 بركعة على ان الامر به قد تقدم وانه كان قد عرف وعقد لو اذ كان لكان يقصره  
 عنه هذا هـ وما ابو الحسن حدسنا ابن حماد حدسنا علي حدسنا علي بن محمد بن حماد  
 عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 قوله هذا على ان الامر على ما ذكرناه من روايت عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 ويؤيد ما ذهبنا اليه ما لم نجد شيئا من الصلوات ركعة واحدة وروي عن ابن مسعود  
 انه قال **ما** اخرت ركعة واحدة قط وهذا هو قول الغنم والناصر واما عن غنم  
 عليه السلام **واما ما** يدل على ان الفتوت في الوتر بعد الركوع فهو ما رواه محمد  
 بن منصور عن احمد بن حنبل عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 السلام انه كان يفت في الوتر بعقل الركوع على انه قد روي عنه عليه السلام انه فتن  
 قبل الركوع الا ان اصحابنا اختلفوا وما رويناها والاحاد العويث لا تكون  
 باية من الفتاة بل هو جعلها قبل الركوع وكنا وصلناه بالعرفاء فلم نكن نعرف الفتاة  
 عمل الفتاة وادخلناها بعد الركوع **مسك** كل واحد منهما من ضابطه **مسك**  
 قال وسي لمن قدر الامور ما في ركعات في احوال يسلم في كل ركعة منها  
 وما عداها من النوا فلخير موضوع سنكتز منها من شاء **استحب**  
 هذه الركعات منصوص عليه في الاحكام والامور وما ذكرنا من ما عدا ركعة  
 من النوا فلست نكتز منها من شاء منصوص عليه في الفتوى **استدل** في الاحكام

مكتبة  
وعقود

٤٤

ما لم يصبه من عذبه لم يصيبه إذا

لم يسمعوا النبي من قضا الغوايت فيها وادام سعالهم لم يكن يترك من هذه الا وادام السعال  
وهي شايء الا وفات في وجوب قضا الغوايت فيها على ان ما قدمنا ذكره من نزوله صلى الله عليه  
واله وسلم من ادرك ركعته من صلوة العصر قبل غروب الشمس فقد ادرى ركعة العصر ومن ادرك  
ركعته قبل طلوع الشمس من العصر فقد ادرى ركعة العصر وما يذهب اليه كذا ذكرنا استناذه مما تقدم  
ويؤيد ذلك ما يابى ابو بكر المزني حدثنا الطحاوي قد شاعلى من معتد حدثنا عبد الوهاب  
بن عطاء عن سعد بن قنادة عن جلاس عن ابي رافع عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه  
واله وسلم انه قال من ادرك ركعته من صلوة العشاء قبل ان يطلع الشمس <sup>فصل</sup>  
فليصل اليها ركعته قال الله تعالى العبد يحدش على من الماركة من يحيى برأى ركبا عن ابي  
سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال من ادرك من صلوة  
العصر ركعته قبل ان تغرب الشمس فقد استكملته فكل ذلك نص صريح واجازة وعمل  
المكتوب به في هذين الوفتين فان قيل حرام الهى والى الوجه الذي جعلناه فيه  
من قوله صلى الله عليه واله وسلم فليصلها اذا ذكرها من صلى النبي وادرك وجه  
بيان الوقت ونقصه وحركته وادرك في بيان لزوم القضا في الغوايت فيلزم ان  
حراما وان كان وادرك في لزوم القضا في الغوايت فانه يتصل الوقت لبقوله اذا ذكرها  
وجب <sup>فصل</sup> فقد ان وقت ذكرها هو وقت ادائها فان قيل فاب حرام الهى خاص  
وغيركم عام وادرك ترون بنا العام على الخاص فيلزم ان قد نص بما تقدم ان كل  
واحد من الحركتين عام في وجهه خاص في وجهه ولا يلزم منهما ما ذكرتم فان قيل  
فان حراما خاصا وحركته مباح وذكرا حراما يحطل الصلوة في هذه المواقف وحركته  
مباحا لان الله به يرى قضا الغوايت فيها انه يجوز بعدد ما فعلها عليها بالحر على  
هذا مباح لها عندهم اذا تجاوز عددهم ان يفعل وحاز ان تؤخر قبل له ليس الامر على  
ما قدرتم وذلك انه وان جاز بعدد المأفاه عليها في ذلك الوقت ولا بد ذلك على ان يترك  
الصلوة غير واجبه بها لئلا يلزم على من <sup>يجوز</sup> واجب مضيق وواجب موسع واكثر ما  
في هذا انه واجب موسع وذكرا لا يقتضي لها حقه الا اننا نوجب الصلوة في اولها  
ومع هذا يجوز تأخيرها ولو وقتها وادراكها هذا هكذا لم يكن حراما محسوبا بل  
يكون موحا لا يترك بعدد المحاضر عليه لئلا يحطروا بما يجب يتعاملان وليتأ كما لحظتم  
والا باخه فان استدلوا بما روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم لما نام هو وحده  
عن صلوة العشاء والاداء في استيقظا وقد طلعت الشمس مرابا بالرحل حتى لما ارى بعد الشمس بول  
فصلى وفي بعض الروايات لما خرج من الوادي انظر حتى استقبل الشمس وفي بعض الروايات  
فقتلوا واغبنه ثم صلوا قبل لهم هذه الاخبار في هذا الباب وثبت بحمله واحتمل

عبدالله بن محمد

من  
كلهم في الصور  
على الجدار

التعظيم فليتبت أو فتاده ليعبر فيه ذكر الأرحام بل فيه ما يدل على أنه صلى الله عليه  
واله وسلم لم يكن ركناً أو أحسن بل سمعيل جدنا بل إيمان جدنا بل سماع  
حدثنا المقلبي من مضمون عن هشام بن عمار عن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن قتادة  
قال - واستيقضنا وقد طلع الشمس فامرهم النبي صلى الله عليه واله وسلم فانه سدا  
تحتهم وتوضوا فتلوا فنادى ففعل الصلوة ارتفاع الشمس وليست فيه ان النبي صلى الله  
عليه واله وسلم ارتحل ولا انه قصد تأخيرها الى ارتفاع الشمس بالكلام في هذا من جهل  
أخذها ان التعمير قد وقع في قوله صلى الله عليه واله وسلم ولا تتركوا الصلوة الا ما  
ان التأخير عمل ان يكون وجه للموصي وليس لجميع الناس فادفع ارتفاع الشمس الى  
الأرحام فان صح فيجوز ان يكون لا في موضع كانه سلطان على ما ورد في قوله  
صلى الله عليه واله وسلم في الموضع لا في الوقت احتجوا ان يكون الموعود حدثنا الطحاوي عن ابي  
بكره حدثنا ابو داود حدثنا عمار بن ميمون عن ابي رباح العطار عن ابي عبد الله  
عمر بن الخطاب قال - اسرى ما رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وعرسا  
معه فلم يسمعوا من الشمس في اسبوعين فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قالوا  
يا رسول الله والله ذهب صلاتنا فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لم يدر  
صلواتكم ارتحلوا من هذا المكان فارتحلوا رسا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
عليه واله وسلم كان المكان الاسرا الى قوله صلى الله عليه واله وسلم ارتحلوا من هذا  
المكان فان قيل في بعض الاخبار انهم لما روافقوا فيهم لم يسمعوا من صلواتهم فذكر على  
ابهم طلبوا الوقت قيل لا لا مسح ان يكون فعودكم لسلامة حقوا ولفزع الكل من  
الوضوء فالحقوا صلى الله عليه واله وسلم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على ان احسنه واحياه  
يزهوب الى انه يحزن ان يودي الرتل عند غروب الشمس فصر يومه فمكر ان يعاقب عليها  
تأبير العوات على ما خلاصا وبينهم في ان القوابيت بقصى بعد العطر وبعد العطر  
وان كان لنهاى من الصلوة في هذين الوقتين وان كان فيهما ان يكون الاوقات الثلاثة  
كذلك وان النهي عن الصلوة فيها يرجع الى المطوع وقيل قاله المسحوقين  
صلوة الليل حتى يطلع الفجر فقضاها بعد طلوع الفجر وقد كثر منه عرسا ولتناكره  
وهو جائز في ذلك على انه يحرم بالمواد المحرمات فواستأجره فضاها في وقتها وان  
وجه ذلك في صلى الله عليه واله وسلم من شئ صلاته او امر عليها فليصلها  
اذا ذكرها فلم تستش فضا من نفل وعلم ان يعاين النفل على العرس بحله العوات  
فوجب ان لا يكره فضاها في وقتها وان كان لا يكره فضا القرض والنهي صلى الله عليه  
واله وسلم قضا الركنين للنبي كان صلى الله عليه واله وسلم بعد الظهر بعد ما صلى العصر

قال

قوله صلى الله عليه واله وسلم  
لم يسمعوا من الشمس في اسبوعين  
المراد بالسمعوا من الشمس  
انهم لم يسمعوا من صلواتهم  
في هذا المكان

والصلوة

والصلوة  
والصلوة  
والصلوة

قال

postscript

التوقيع

فان لم يكن عريضا وعلني اليها قال في المنصب والقتل من الكعبة والكعبة عريضا

والله اعلم  
فان لم يكنه حري جهها وعلى البها قال في المنع والقتل من الكعبة والكسور حري  
اذا كانت سة للمصل البها و قال في قوله تعالى في لا وحوهم شطره اى حاسا اى حاجه  
كانت من نواحيها وقال في رآك لسبينه يضل على قدر ما يمكنه عرواه سبع العله فنبته  
على البحرى وقال في المص من اخطأ القبلة ومضى لم يعلم حى خرج الوقت بعد  
لانه قد حري القبلة عند بوجهه فقالت ذلك على انه يرى وحول البحرى وهرا حيا  
لا خلاف فيه بين الامه وقد قال تعالى قوله وحكم شطر المتحر احرام وحكمكم  
لولوا وحوهم شطره والشط لا بد ان يكون معلوما او مطلقا لان احكام الشرعيه  
كلها راجعه الى العلم او غالب الطر ومن المعلوم ان العلم يحصل بالمعنا بينه وان لطن  
محصل بالبحري او ما قام مقامه مساله لا بد من البحرى مع الغيبه فن الكعبه ومعنى  
قولنا عى كل مصل ان يتوجه الى الكعبه او بحرى جهها اذا لم يكن حال حال القدر  
لن المسئل على الترحله والمصل على السفينه والخاص لهما ان يعلى الى غير القبلة

وسمى ذلك بعد هذا **مسألة** لو كان رجلا عريا لقبله باحطا وصلّى لم علم  
خطا به بعد مضي الوقت لم يؤخذ تلك الصلوة وان علم وهو الوقت أعادها وهذا  
منصوص عليه في الأحكام والمسمى بها وذكره القسّم عليه السلام في مسائل السروى  
وهذا هو معنى علم أنه صلى إلى الحجّة التي يعلم على القطع أنها عرجه القبله لأنه ذكر  
في الأحكام فقال إذا صلى إلى غير القبلة وهو لا يعلم بم علم وكان وقت يكي الصلوة باميل  
أعادها وان خرج وقتها فلا أعاده علمه وقال **المفتي** ان كان علم أنه صلى إلى غير القبلة  
وهو لا يعلم بم علم أعادها ما كان في وقتها. **الحق** ان يكون المصلّي يعلم أنه صلى إلى  
غير القبلة والدليل على أن الأعادة لم يرد قول الله تعالى قول وجهك لربك  
المستحرام وحش ما كنتم قولوا وجهك شطره وإذا علم أنه صلى إلى غير القبلة  
التي يحل في الظن بها عرجه شطر القبلة وجب أعادتها أيضا فقد علمنا  
أن الصلوة إلى غير القبلة باطله كصلوة الحب ولا خلاف أن من قبل جسا وصح بائس  
أن عليه الأعادة وكذلك من صلى إلى غير القبلة وليس يتبينه سلس حكم ثم أنه الخطأ  
المصر في أن عليه أن يغير الحكم ولا يعتد به فان قيل ان القبلة أصلها التخييري  
لم كان عاصيا عن الكعبة فيكون يتبين لراج له اجتهدا بخلاف الاجتهاد الأول أنه لا  
ان يعتد ما فعله أولاها باجتهاده ولا يصح ان كان حكما قيل له ان الله وان كان  
أصلها التخييري فالحجّات ما يعلم على القطع أنه عرجه القبلة فإذا صلى إليها لم علم  
كان سلسه يتبين من يعلم الاجتهاد الأول فيقع مخالفا للنص وأنه كان بعده ولا  
يعتد به ومصمما كان حكما يتبين ما ذكرناه من أن في الحجّات ما يعلم قطعا أنه عرجه  
الكعبة وان في الحجّات ما لا يجوز للحجّاج ان يصلّي إليها ويقطع قلى أنه مخفى على صلي إليها  
وان صليته باطله على أنه لا خلاف أن لا يشترط في شهر رمضان فاداه ذلك إلى صام  
شعبان ثم علم به في شهر رمضان ان عليه الأعادة واختلفوا ان علم بعد شهر رمضان واحد  
قولوا الشافعي أنه لا يعتد حكاة ابن أبي هريرة في المعلى وكذلك ذكر من أخطأ مرة وقف  
يوم التروية ثم علم به يوم قرنه فعليه الأعادة الوقوف وإن لم يعلم به إلا بعد مصغره  
لم يلزمه الأعادة الوقوف وذكر أنه قول واحد وهذا يمكن أنه محل أصلا وبما سن  
عليه الخطأ والقبلة بأن يقال بأنه أخطأ فيما جازية الاجتهاد في عبادة موثقة  
فعليه الأعادة في الوقت ولا أعاده عليه بعد الوقت وان قيل فان ساء به  
ما قد مضى الاستدلال به وجب الأعادة قبل الوقت وبعد فقد علم أنه لا يعتد بعد  
الوقت قيل له الاستدلال لا يوجب كذا إلا أن يتبعنا الاستدلال فقلنا لا أعاده عليه  
إذا علم به بعد الوقت لما روي جابر قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تريم

من صلي في يوم من الأيام إلى غير القبلة لم يضره

شربه كنا فيها فاضا ساطله فلم نعرف القبله فقال طائفيه منا قد عرفنا القبله  
ها هنا قبل الشمال وخطوا خطوطا وقال بعضهم القبله ها هنا قبل الجنوب وخطوا  
فلما اصبحنا وطلعنا الشمس صبح الخطوط الى غير العمله فسالنا النبي صلى الله عليه واله  
وسلم عما فعلنا فانزل الله تعالى يا ايها النبي لو افتم وجه الله وهذا الحديث ذكره الحافظ  
في شرح مختصر الطحاوي باسناده وذكر فيه ايضا انه روي عن عاصم بن عبيد الله بن عبد الله  
بن عامر بن زبجه قال كنا مع النبي صلى الله عليه واله وسلم في ليلة مظلمة فلم  
يكن القبله ففعل كل رجل منا على خياله ثم اصبحنا فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه واله  
وسلم فانزل الله تعالى يا ايها النبي لو افتم وجه الله فلما لم يامرهم صلى الله عليه واله وسلم  
حين علموا بالخطا بعد مضي الوقت اسعوا وقتلنا الاقباة بعد الوقت وان قيل  
بقوله تعالى يا ايها النبي لو افتم وجه الله بوجوب سقوط الاقباة قبل الوقت وبعد  
فيلزم ظاهر الآية لا وجوب سقوط الاقباة قبل الوقت ولا بعده وبما علمنا في الاقباة  
بعد الوقت لان النبي صلى الله عليه واله وسلم لم يامرهم بها ولم ينزل الله تعالى  
عليه ان المراء بها سقوط الاقباة في الموضع الذي نزل فيه ولم يحمله على العموم وانما  
له فان قيل يلزمكم في الخطا اصلنا شيئا ان نقسبوع على من اخطا القبله كما قسم عليه  
من قضا ما يجزى هو لا يعلم وكذا ذلك يلزمكم ان نقسبوع عليه من اخطا فضلي قبل الوقت  
فيلزم له ليس يلزم ما ذكرت وذلك ان الحب بصره في ربح الخبايه بالنفوس فلم يحل كون  
حكمه حكم من اخطا القبله لان الذي اخطا القبله بصره بها بصر من لا يجتهد ولا يهدأ  
فستأ عليه من يظهر ما يجزى هو لا يعلم انه لا بصره في طهارته الما لا لا اجتهدا وقد ثبت  
ان من اخطاها لا يعتد بصلوه اذ اعلم بالخطا بعد الوقت للثبوت الذي بيناه فوحاشا  
يكون ذلك تبيله تبيل من يظهر ما يجزى وهو لا يعلم ذلك ثم علم به بعد الوقت هذا اذا  
كان الما مختلفا في تحاشتهم ولم يكن يكون تبيل الحب او المحدث اذا صلى ناسا ثم علم به  
بعد الوقت ذلك لتبيل وكذلك من صلى الظهر قبل الزوال وهو لا يعلم ان ذلك اجمع طريقه  
النصر وما جري عرى النصر ما يوجب لفتيح واستبيل **مسألة** بغفل عما بناه على ذلك  
بان قال ان العري هو لا يلتزم للوقت لا تزا انه لا وجه للعري اذا لم يكن الشك في ذلك  
لو كان الوقت ميمنا كان يترك الصلوة الى ان يعاين ولا يجزى فاذ انشئت في محلي الوضوء  
الا لتأين في وقت سائر العري فاذا علم الخطا والوقت باق فاسأله عري عسر مرة  
وبعد الاقباة **مسألة** قال في المستعمل في تبيل على ظهر رجله انما وجهه  
وهذا قد نضر عليه في الاحكام عند ذكره صلوه الليل قال ان كان في محله وجهه  
حق القبله وان كان على الرجل عليه صلى حجب وجهه قال في ادوات العريجه فالارجل لا

ادوات البقن وتقطع في وقت العصر وسعها ان الصلوة  
القبلة عن الكعبة طوعا او تمهلا

من بلا عظم وخوف حليم واحار الصم عليه السلام ومثايل السروسي الورع على الراجله  
وقال لا يهاشئنه ولم يبت بعرضه **والسبيل الحكي** عليه السلام على ذلك ما رواه محمد  
بن منصور عن احمد بن عيسى عن حسن بن علي عن خالد بن زيد عن علي بن ابي ابي عن علي بن ابي حمزة  
ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال يا رسول الله هل اصلي  
على طهر يعني قال نعم حيث يوحى في الثواب والنعيم انما يكون سجودا احقر من  
ركوعك فاداك كانت المكتوبة فالقرار العزارة وقد قدمنا في مسائل الورع ما  
روى في ذلك عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وعن امير المؤمنين عليه السلام وما قول  
الحكي عليه السلام انه ان كان في محل خلو وجهه نحو القبلة فانه قال ذلك لعول الله  
بما في اول وجهك شطر المسجد الحرام فكان هذا الطاهر بمصر ان يكون كل مصل يوجه  
الى القبلة فلما ورد الامر في جوار فعل المواضع على الواحل واليه من المشقة لورام التوجه  
عليها قال به وحصر الطاهر فلما وجد ركب المحل لم يثن عليه في حويل وجهه  
الى القبلة شفه بن علي الرضا وظاهر قول الحكي عليه السلام يدل على انه لا يصلح من  
التكبير الاول وغيرها في انها خروا في حث وجهه لراخله وعلها يدل على ان  
صلى الله عليه واله وسلم خير من السائل هل اصلي على طهر يعني قال نعم حوجه  
بك يعني ك فلم يثبت التكبير الاول من غيرها وكذلك سائر ما روى عن النبي صلى  
عليه واله وسلم في هذا الباب فان قيل روى يزنون والحاج عن الحارود بن ابي  
سره عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه واله وسلم كان اذا سافر فارد ان سطوع بصلوه  
اسقل بافته فكبر وصلى حيث توجهت النافه به قيل له هذا فقل لا يبدل على الله  
سواه قل انه محمول عندنا على انه صلى الله عليه واله وسلم فقل ذلك في حال لم يكن عليه  
فيها مشقة فيكون سبيله سبيل من في المحل لانه لما لم يكن عليه مشقة في حويل وجهه  
الى القبلة قلنا انه تحول وجهه اليها فكذا القول والتكبير الاول والاداءات حال  
لا مشقة عليه في حويل وجهه عنها الى القبلة لانه لا يوجب الى الفصل من التكبير الاول  
وبغيرها بل الفصل من المشقة **وهو** قال ومن كان في السعة  
على كيفية امكنه ما ياقا عدا ولا يصلي فاقدا وهو مكنه القيام ويقوم الى القبلة  
ويبدو ان يهايد وتران السفينة ما امكنه فان لم يكن اجزاء وهذا مخصوص عليه في الاحكام  
حيث يقول وصلى فيه يصلي على قدر ما مكنه ويجدا للسائل انه فكا كل المصربان  
من وجعل السبيل الى القيام لم يحركه غيره ذلك وقال فيه انه سمع القبلة ودورانها  
دوران السفينة والمراد بها الفرض لا حلالا في ان السفل يجوز ان يوجه ما علمه من  
على القيام في جميع الاحوال وهذا بعض لفقها الى انه يجوز له ان يصلي قائما وهو

وله في التواضع لم يوجد في بعض  
لغيره المريد ولا في سجع الفاضل  
ومعنى في اصول الاحكام  
في حصة السبع والواحد عشر

صفت ضار  
عزوت النجاشي

دليل على رسل الله تعالى  
القيام فاعل وعدم فوضه  
فاعل  
في الامور  
في الامور  
من مدد على القيام

وان امكنه العمام والوجه لصحة ما ذهبنا اليه قول الله تعالى ورووا لله قاندي فامر  
بالقيام ولم يحضر جلاذون خال واصلا ولا خلا فان من صلى على البرق اعذله هو بعد  
على القيام انه لا يجوز صلوة فكذلك من صلى في السفينة وهو يقدر على العمام والحلة  
انه يرك العمام مع القدرة عليه على ما امره وايضا فان القيام مقبض على الركوع والتجود  
في الغرض لانه ركن من ركعات الصلوة كالركوع والتجود مع التمكن مما وكذا في القيام  
فان قاسموم على النوافل لقلة انها تفعل وهي شأينه كان قيا سنا اول لان  
الغرض شبه وان كانت الصلوة بعضها ببعض شبه من الغرض بالقل وليس لاحاطة مع  
قيا سنا وكذا الخطر فان قالوا انك لكال حال القدرة فله ان يترك العمام التمكن  
كالمتأخر لما كان حاله حال القدرة جاز له ترك القيام مع التمكن منه **فان قيل**  
هذا فاسد بالمريض ودكان حاله اصلا بحال القدرة وليس له ان يترك العمام مع التمكن منه  
فان قيل انه يخشاه من دوران الرأس على راس السفينة قيل له ان عليه طهارة في  
يودى الى الضرر حاز له ان يصلي قائما لانه في حكم تركه العمام وانما الخلاف في  
وسمكم اذا امرتكم بالامر ان القليل اذا خاف ضررا من القيام حاز له ان يصلي قاعدا  
وليس له ذلك **فادع ابن مسعود** قال وسحق من صلى في فضاء من الارض ان يحل  
امامه سره فان لم يجد فلا بأس ان يجتبي يديه خطا ولا يعطع صلواته ما لم يرد  
من كلب او حمار وفجوة وقد نقر على ذلك في الاحكام والمسي وقال ولقد مرر بالمس  
عز نفسه ما استطاع **فان قيل** على ذلك ما اخبرنا به ابو الحسن براسه في حال  
حدثنا الناصر عليه السلام عن محمد بن منصور قال حدثنا احمد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن  
حالة عن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام قال كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم فجوة بين يديه فحازها من يده اذ صلى فطلعت يوم وقد عرها من يده  
فحازها من يده كلب من حمار من يده فحازها فلما انصرف قال لرايت الذي رايت وليس بمطعم  
المسلم شي ولا كراة واما استنجعتم واخبرنا ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا  
ابن مزيوف حدثنا ابو قاسم عن ابن جريح عن محمد بن عمر عن عمار بن عبد الله بن عباس  
عن الفضل بن العباس قال **قال** رايها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يده  
ولنا كلسه وحمار برعنان فضلى العصور ما يزيد به فلم يبرجلك ولم يوحل واحسنا  
ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي عن ابن مزيوف حدثنا محمد بن قيس عن فضالة بن يحيى  
بن ابي عن محمد بن عمر بن علي بن ابي طالب عليه السلام فذكرنا ساجده **فان قيل**  
فقد روي ابو ذر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يطع الصلوة شرا اذا كان يركع  
كناجيه الرجل وقال يطع الصلوة المراه والكلمة لا تؤد والحمار **فان قيل** هذا يجب

مثل هذا في  
وم كليب

٢٠  
عن ابو محمد بن عيسى بن عيسى  
عن عبد الله بن عباس  
عن الحسن بن علي

ان يكون مستوحشا عازا وبناه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا انما الى قوله لا يلازم  
وليس يقطع صلوة المسلم شي من المعلوم انه لم يقل لهم ذلك الا وقد علم انهم اجمعوا على هذه  
الاشياء انها تقطع الصلوة لانه صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان بعثهم من مكة ليقطع الصلوة  
لانه اكثر من ان يحصى فلم يشر الى ما اشار اليه عليه السلام من الاكل والخلع ما ذكرنا ولا يجوز ان  
يكونوا اعتقدوا شيئا معقولا الا السمع وفتح اسمهم اذ ابا مشرح للعقل في ذلك فتمسكوا  
ان خبرهم مقدم وعرضا منا خبرنا وحيثما ابوبكر الملقب بحدشا الطحاوي حدثنا  
بوتخذ ثنا ابن وهبان ما كنا اخبره عن يزيد بن اسلم عن ابي اسلم بن عبد الله بن محمد بن  
ابن اسلم بن عبد الله بن اسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بد من يد به  
وليد ثرا ما استطاع فان ابا فلان فاما هو شيطان فداك عن ان صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم قال ذلك حين كانت الافعال الصلوة مباحة لانه امر بان يعاد المصل في حق  
الصلوة وان يدرك ايضا بعد حرهم وروى ايضا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان  
يقبل بالليل ويبريد به بعض نساياه والمطر ايضا يدل على ما ذكرناه لانه لا يساير  
الحجوات لا يقطع صلوة المسلم بالافعال فذكر ذلك عن كون الكلب لا يشق ولا يحرق والماء  
واما الخطا فانه حازر وان كان دون السترة فذكر ذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم  
ان لم يجد السترة فخطا من يد خطا هسب له قالوا بكرة ان يعطى الرجل في الدار  
فان خالها بغيره ويبيها لم يكره وهذا منصوص عليه في المنقب والسترة على ذلك  
الاسم عليه السلام بقوله تعالى وطهر بي البطاني والعاكف والركع السجود وايضا  
قوله صلى الله عليه وآله وسلم واليه وادرا ما اسطعموا وعزوه من يد به العزة يد  
قلى ان المصل يحسن ان يراعي حال ما يقبل اليه وادراكه ان يكره ان يقبل الانسان في الدار  
فان ظاهرا لم يجد ربه وسهيا وان لصلوة لا تكرر لمن المصل لا يكون مصليا الى الدار وما  
يكون مصليا الى الدار الطاهر هسب له قالوا بكرة ان يصل في وقت نشر وامامه يحسن في  
موضع منخفض عنه فان صلى في موضع منخفض في الشرف وفيه لم يكره وهذا محسن  
عليه والمنقب في ان يجد فيه انه ادا صلى على نشر وامامه في موضع محسن يكون قد  
صلى اليه ادا قام بركته وجهه فاما ادا كان المصل في موضع منخفض وراى السرد فوق النشر  
يحسن فلا يكون صلى الى المحسنات ما يقابل وجهه هو النشر ولهذا كره الاول لم يكره  
الثاني وهذا اذا كان الشرف قائما لانه اذا كان دون قامة وكان المحسن فوقه كان حيا  
الى المحسن هسب له وذكره ان يحد قنله ما عليه سائل الخوان قاز في المصنفين صلى  
في بيت فيه تماثيل تشبه الناس والبر والادراك ان الموضع الذي اسعفه الى در  
الاستغناء من ذلك جازت صلوة فيه على ان يكره من التماثيل الخوان والوجه

طعن ابن حجر  
على ما ذكره  
الشيخ في  
الصلوة

في ذكر

[illegible]

قد ورد في مسنده المصنف على لسانه واما ما  
في موضع خفض عنه كسائر ما ذكرناه فلهذا  
ان الله تعالى قد سئل في قوله تعالى  
موضع الذي يصلح واليها سبط  
واو الله اعلم

اي جانباً منه قال والمطل في عوفه لكعبه يكون قد صلى الى جانب منها فوجت صحته  
ويمكن ان يرد ما ذكره عليه السلام على طريق القياس معاشر المصلين فيها على المصلين اليها  
خارجاً منها معني انه مصل الى جانب منها وظاهر قوله يدل على انه لا يفضل ذلك من العرض  
والنقل كما روي عن بعض ائمة فيها وقد كثر الروايات وانما لم يصرح الله عليه واله وسلم  
بصلاته في كعبه رواه بن عمر مطلقاً وروي عن بلال بن رباح عن ابي بن عامر عن ابي بكر المديني  
حدثنا الطحاوي عن فهد بن شاذان عن ابي بكر بن ابي شيبة عن سائب بن جابر عن معوية بن وهب عن  
ابن ابي عمير عن جابر قال دخل النبي صلى الله عليه واله وسلم البيت يوم الفتح وصلى  
فيه ركعتين فان قيل فقد روي اسامه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم دخل البيت  
وخرج ولم يعجل وصلى خارجاً اليه وقال هذا هو القبلة قيل له قد روي اسامه عن النبي  
انه صلى الله عليه واله وسلم صلى فيه فموزان يكون صلى وقت ولم يعجل وقت وقوله  
هذا هو القبلة استأثره الى البيت ومن صلى فيه فقد أخذ بقضه قبله على ما بيناه مسلمه  
قال وذكره الصلوة في التحامات والممار والطرقات السائلة وقد نص على ذلك  
في الاحكام وذكر انه كل الصلوة في التحامات لما عاينها من بعدة قال في اما سويها  
الى لما عاينها فيها العدة ويكون جازاً ولا يثبت بالصلوة فيها فالذكر الصلوة في الممار  
لكل من اهلها ان كان موافقاً واما سويها والى التحامات لعم ان كانوا فاسقين واكثر الصلوة في  
الطريق السائلة لما عاينها من الممار وعلى هذا ان كان الطريق والصلوة لا يثبت على احد من  
مصلين ان صلى فيه والصلوة جازية احسنها ان يكون المصلي قد عاينها الطحاوي عن زيد بن اسان  
وصالح بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن المغيرة عن سفيان بن عيينة عن ابي اسحق عن ابي بصير عن زيد بن  
جبش عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
وسلم عن الصلوة في مواضع ذكرها التحامات وقارعه الطبري مسلمه  
قال ولا يثبت بالصلوة واعطاء لابل ودم الغنم اذا لم يكن معها قدر من صديد او دب  
وهذا مضمون عليه في الاحكام ومروي عن العيم عليه السلام فان قيل  
فقد روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم صلى في القبلة في اعطاء لابل وقيل له  
في سبب هذا النبي وحيها ان لقاده حرم اصحابه لابل انهم سعي طوبى وبولون  
بينهم وهم يستترون بها فكان النبي يرد لغير المكان ونجا نفسه لاني مخلص لابل  
والوجه الثاني ان النبي يرد لما في طبعه الا يتضرر من الشرود والتمرد ولم يرد  
ان يكون منها ما يودي الى الشغل عن الصلوة او يطعمها وعلى هذا با قول صلى الله  
عليه واله وسلم في الكمال لا شؤد انه شيطان اي مود وفي حديث رافع بن خديج  
عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان لغيره لابل وايدى لابل وايدى لابل وايدى لابل

هذا في موضع ما عاينها

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

وعلى صفة  
ناول في  
انها طلبة  
الاساطين

بدن

بدن

من المحرم على عباده ان  
قال يردف قال صلى الله  
عليه وسلم الى غير ذلك

بدله عليه صبحه هذا الناء وبل لنا لصلوة في معاطها لم تترك شي رجع اليها وفي ذلك  
 ما احسنه ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا فهد حدثنا محمد بن اسحق بن سعيد وابو بكر  
 بن ابي شيبة حدثنا ابو جابر سمع عن عبد الله بن علي بن ابي نافع عن اسحق بن اسحق عن رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم كان يصلي المغرب وحده او بكر قال حدثنا الطحاوي حدثنا  
 فهد حدثنا محمد بن اسحق بن سعيد عن اسحق بن اسحق عن اسحق بن اسحق عن رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم قال جئتمني فناداه من الضامات وابوالدرداء والحديث من مخونه فقال  
 ابو بكر زيدا اليكم تحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن علي بن ابي طالب  
 عن المغيرة بن عبد الله فاحذرنا من ان يلقوا من غيرنا ما لا يحل لهم من عاملكم مثل هذا لا يحسن  
 وهو مردود عليكم فبان انه صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الصلوة في اعطاء الامم  
 لما ذكرناه وانه لم يبق فيها شيء رجع الى الامم **مسألة** قال واخبرنا  
 الصلوة في الميع والكنائس لا يحسن ان المشركي فان ظهرت من ذلك عازت وهذا معنى  
 علمه في الاحكام في لوجه في هذا ما قدمنا في كتاب لطهارة من الدلالة على اهم  
 الاحتياط فادبنا ذلك في لوجه في هذا ما قدمنا في كتاب لطهارة من الدلالة على اهم  
**مسألة** قال القم عليه السلام ولا يجوز الصلوة في الارض المعقوبة لا لغير المعصية  
 وهذا منقوض عليه في كتابه المستأبكت لصلوة والذكر يدل على ذلك انه قد ثبت ان  
 يكون في الارض المعقوبة مع التمكن من الخروج منها معصية وثبت ان الصلوة قرينة  
 الذي يقع من الكسوف في الدار المعقوبة من الصلوة على الوجه الذي بينا لا يكون صلوة فان قيل  
 ما انكرتم ان يكون ذلك معصية من وجه وطاعة من وجه فلا يحسن ان يكون معصية  
 قرينة قيل له هذا لا يقع وذلك ان الفعل لا يحسن ان يقع على وجه يقع او يقع  
 على وجه لا يقع فان وقع على وجه يقع لم يحسن ان يكون طاعة لغير الله تعالى لا يامر بما  
 يقع على بعض الوجوه وان وقع على وجه لا يقع لم يحسن ان يكون معصية لان الله تعالى  
 لا ينها عما ليس بفحش ميتة فتباد قول من يقول انه معصية من وجه وطاعة من وجه  
 فان قيل قد حصل الاجماع على خلاف مذهبكم قيل له لا مقتضاه لاجماعكم لان  
 المسئلة خلافه ولين الاجماع لا يجوز ان يتعقد على ما نفرد به فينا قض وقد بينا ان كونه  
 في الدار المعقوبة معصية وان الصلوة قرينة وان المعصية لا يجوز ان يكون قرينة  
 فان قيل ما انكرتم ان الاجماع يجوز ان يتعقد على وجه يقع وهو ان يحسن ان يكون  
 ما يقع من الدار المعقوبة من الصلوة وان كانت معصية تنسقط الفرض قيل له  
 هذا فاسد وذلك ان الاجماع قد حصل ان المصلحة بان يفي اداء الصلوة الواجبة  
 او المندوبة وذلك لا يقع لاجماع اعماد وخوفا وندبها والمعصية لا يجوز ان يتعقد

فيها الوتر لا البدب فبان ان ما ادعيه من ذلك فاسد وان قيل فانه قد  
الى ان الذبح بالسكين المعصوب حايروا الفرق بين ذلك وبين الصلوة في الارض المعصوبه  
قبل له الفصل سبعا ان لزام لم يخذ عليه ان يكون الذبح ورهوا لما اخذ عليه ان سطح الارض  
على الوجه المعصوب لا مرانه يقع من يترب كالذي لم يلبح فلم يمتنع ان تكون الذبح مقصه  
ومع ذلك يدعي وليست الصلوة كذا لان الصلوة لا تكون الارض والمعصه لا يكون  
قربه فان قاستوها على الصلوة في الارض التي لم تغصب كان هذا القياس متافكا  
لكونه موديا الى فساد الصلوة علوانه مكران تغايرضا بقايتها على الصلوة في الارض  
النجسه بمعنى انه ممتنع عن الصلوة عليها ويكون قد شاعا في الخطر والاحتياط واما  
الثوب المعصوب فهو مقبض على الثوب المحض بمعنى انه الذي ذكرنا في الاثني عن الصلوة فيه  
مع السلام فكل ثوب يكون كذا لم يحرم الصلوة فيه وروى الناصر عليه السلام  
في كتاب الامامة عن شريفة اهل البيت ع قال لو هاب برفعه الى ارض عن قال لو ان رجلا له سبعه دراهم  
من خصال فطم اليها درهما من دراهم واشترى بها ثوبا لم يغفل الله منه فيه صلوة فقبله شتمه هذا  
من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال شتمت من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
بلائث مرات وهذا كالتصرح لما ذهب اليه الفقه عليه السلام في الثوب المعصوب في الثوب  
المعصوب اسواقا خلا من الثوب الذي اسرى مما استكرامه قال وافضل الباع  
لها المتشاجد وهذا ما ذكره ابو العباس الحسبي رحمه الله تعالى في كتابه التمهيد المصنوع من محمد بن العباس  
رواه عن ابيه الفقيه العظيم السلام والوجه فيه ان المتشاجد افضل البقاع فوجد ان يكون الصلوة  
فيها افضل يدل على ذلك ما روي من قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا  
اخطركم ما يحكي الله به الخطايا ويرفع به الدرجات اشباع الوضوء على المكاره وكبر الخطا  
الى المتشاجد واسطار الصلوة بعد الصلوة وايضا لاختلاف المكتوبات في المتشاجد افضل  
منها في البيوت فكذلك النوافل والمعنى ايضا فقلنا مواضع حقا للعداات واما ما  
روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم من ان الوافل والبيوت افضل فانهما محليان  
على ان الغرض من الاختلاف ان يكون اسلم من الزنا حسنة قال لا يجل في شيء من البقاع  
ان يكون نقيتا من الاختلاف وقد صرح به في الاحكام حين منع من الصلوة والنجاس لما فيه  
من الحس ومنها في البيع والكنائس نار المشركين والوجه في ذلك انه لا خلاف في ان  
المصلي عليه مكان يكون مثل المصلي فيه لم كل ما اوج طهاره الثوب المصلي فيه  
او كما يصلي عليه فاذا ثبت ذلك وثبت وجوب طهاره النيات والصلوة بما سببه  
من بعد ثبت وجوب طهاره ما يصلي عليه واستدلوا باسمه عليه السلام على ذلك بقوله تعالى  
وظهر مني للظالمين والعالمين والرحم النبي وروى ذلك ما روى ان النبي صلى الله عليه واله وسلم

人

225

أمر سطهم المنتجب حينئذ في الأعرابي ولم يكن ذلك إلا لأنه موضع الصلوة منه لا الجمع  
ما ذهبنا إليه مسـ له قال إن كانت نالونه أو مثلها قد ردت والى عليها طين  
بوحار من الصلوة عليها والقدر ولعلها احتال لينا وهذا منصوص عليه والمنحرف والوجه  
في ذلك أن المصل على ما ذكرنا يكون صلواته على الطاهر فيجب أن يحرم به صلواته واسم العبد  
عنه للمقرب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم ادركوا ما  
استطعتم واتبعوا ما يدرؤكم عن ما كنتم تفعلون ذلك لم يفسد الصلوة لأنه تباعد عما ذكره  
مسـ له قال فيجب أن يمنع أهل بيته من دخول المساجد وهذا منصوص عليه في الأحكام  
والذي يدل على ذلك قول الله تعالى إنما المشركون نجس ولا يعرفوا معرجهم ولا ينفعهم  
جمعهم من أن يقولوا المسحون نجس ولا يبيحونهم ولا يبيحونهم ولا يبيحونهم ولا يبيحونهم  
ووافقنا على ذلك في المنع من دخول المساجد من غير أن يفسد صلواته عليه سائر المساجد  
وأما ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه أتى في بعض يومه المسجد  
وأنه صلى الله عليه وآله وسلم رتب رطل من المشركين في بيته من سائر من المشركين  
يكون كان ذلك على سبيل العقوبة ويحذر أن يكون ذلك في بيته على ما قد بينا أن المشركين  
النجس في منازلهم سائر المشركين واستمعينا الكلام فيه فثبت ذلك ملاحظ في بيبي  
المسلمين في أن المساجد حرمات مع كل النجاسات فثبت بذلك صحة ما ذهبنا إليه من أن نجسه  
وافقنا على أن لا يدخل المشرك في المساجد والشافعي يوافقنا على أنه لا يفسد فيه مع أن يكون المشرك  
لكنه كذلك وإذا ثبت أن المشرك لا يدخل المساجد فلا أحد يفسد صلواته ومن المشرك الذي  
لشركه على أنه لا خلاف بين المسلمين أن المساجد حرمات على كل من يفسد صلواته ولا يؤمن بحسبها  
**باب في ستر العورة واللباس**  
التي يصلي فيها وعليها يجب على كل مصل أن ستر عورته بغير ما  
أن أمكنه وقال في الأحكام ولا يفتي في ثوب واحد حتى يكون صغيرا لا يفسد المصلي فيه  
مكان ذلك نصا في أحباب ستر العورة وقال أيضا يفتي العريان حاله في ستر عورته بما قدر  
عليه من خشنس أو غيره ذلك فدل ذلك على ما قلناه ولقولنا هلكا ستر طبا الما كان لا نرا  
أنه أباح للكرابان أن يفتي إذا لم يجد الثوب والذي يدل على وجوب ستر العورة  
على المصلي قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذكروا ما كنتم تعملون فاستمعوا له يا أيها الذين آمنوا  
أخذوا زينة وجالوا الصلوة وفسرها وإذا قد ثبت بالأجماع أن أخذ كل زينة سوا الثياب  
لا يحسد واحد هو الواجب وأيضا خصصه بالمسجد كونه على أن يتراد به وخبره  
ستر العورة من الناس والآخر بكل حصصه بالمسجد معنى **وبعد على ذلك**  
نعمالي وشاكر فظهر وأد قد ثبت وجوب تغطية الثياب فمد يد وجوب لبسها وأصل

منه  
بلغ ما قلناه

لعل ما صدر به  
لنسمع الكلام

وہم اے وہی

وہی کہتے ہیں کہ میں نے اپنے والدین کو دیکھا ہے کہ وہ ایک اور شخص کے ساتھ تھے۔  
میں نے ان سے پوچھا کہ وہ کون سا شخص تھا؟ ان کا جواب یہ تھا کہ وہ ایک اور شخص تھا۔

ادلاستيل الشتر بعضها وروى ابن شجب بن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى  
 عليه واله وسلم كل شئ اسفل من شترته الى ركبته عورته وذكر ذلك ابو بكر الخطابي في كتابه  
 فدل ذلك على ان الشتر لم يثبت من العورة وذلك على ان ركبته من العورة لو جه من احد  
 الله صلى الله عليه واله وسلم لو قال كل شئ اسفل من شترته عورته ذلك على ان  
 جميع ما تحت الشتر عورة فلما قال الى ركبته ذلك على ان ما عداها ليس من العورة  
 والنافس ان الحد قد يدخل في المحذور وقد لا يدخل في كمال الامر من تحت  
 وجه بجلته لخطر على الاماجة ان الخطر اقوى من الاماجة مسله فالاما  
 النساء فيلزم من شتر جميع اعضاها خلا الوجه قال القسمة عليه السلام لا بأس للمرأة  
 ان تغطي بغير حمار قال يحيى بن الحسين عليه السلام ويحرم المرأة ان تغطي في رداء  
 واخذ غامق لراستها وجسد لها اذا لم تجد حمارا بدلت ذلك على انه يرى اجمع اعضاها  
 عورة واستثنى الوجه لانه قال في الاحكام في كتاب النكاح ولا بأس ان ينظر  
 الرجل من المرأة التي تريد ان تروى حمارا الى ما ليس بعورة منها فليست وحدها فدل  
 ذلك على ان الوجه ليس من العورة عنده قال ابو العباس الحسي رحمه الله في الصور  
 كلها عند العس عليه السلام عورة غير الوجه والكف والقدمين ويكره ان يخرج قول  
 يحيى عليه السلام وكان الظاهر ما ذكرنا على ان العس عليه السلام قال في مسائل  
 التيروني في ادم حمارا ما تختم به صلت واحترت سورت سورت سورت سورت  
 وقدميها فدل على ان القدمين عند من العورة وهو لما حوده والذي يدل على  
 ذلك ما رواه ابو العباس عليه السلام في شرح الاحكام برفعه الى ام سلمة رضي الله عنها  
 انها سألت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انظروني في رداءي وخرجت ليس  
 عليها ازار قال نعم اذا حمر لذي ارج والقدمين فدل ذلك على وجوب شتر  
 القدمين وقوله صلى الله عليه واله وسلم لا يقبل الله صلوة كذا بغير ازار يدل على  
 شتر الشتر وروى ايضا عن ام سلمة رضي الله عنها انها قالت لرسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم ادم ازار اظيل يدي في الصلوة فامرها بان تطل الله شبرا فدل ذلك  
 ايضا على وجوب ستر القدمين فاما الوجه فلا خلاف في انه ليس من العورة  
 الا ان ترا ان المحرم على عليها كشفه والمسلمون قد اجمعوا على ان من اراد ان يزوج  
 نازا جاز له النظر الى وجهها وكبدك خور ذلك للسجادة عليها قال اما الكف  
 فلا احتياط من احد من امتنا عليهم السلام نصا واجاب سرها وليس سعدا يكون  
 حكما تحكم الوجه وقد قيل في بعض قول تعالى الا ما ظهر منها الكحل والحجاب  
 بدلك على ان الكف من الوجه واما ما يرا عضا المرأة فلا حلا ولا يحا

هس له قال اوسى للرجل ان ستره بتيته وجنيبه وطهره وصدرة في الصلوة ولا  
 باتش بالصلوة في الثوب لو احدث اكان صفيقا وستره مع ما يحسره للرجال والنساء  
 وكل ذلك منصوص عليه في الاحكام والوجه ما قد مر ذكره من قول النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم من صلى فليلبس بوسه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى فليستره وليرد وقوله صلى الله  
 عليه وآله وسلم لستاه من لا كعب حرقا لاصل في قصه واخذ قال نعم وزره ولو سوكه  
 فذل قوله وليلبس ثوبيه وليرد وللازهر انه شخ سر ما ذكره بحسب علمه السلام  
 واحسب ان ابو بكر حدثنا الطحاوي حدثنا عبد الرحمن بن عمار حدثنا ابو نعم حدثنا اطر  
 بن حليفه عن شرجيل بن شعير حدثنا جابر بن رستم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول  
 اذا استخ الثوب واعطه على ثاقتك ما اذا ضاق واسر به ثم صل بدلك ايضا طوب  
 ستر ما ذكرنا مستحق في تركه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال  
 اذا صلى احدكم في ثوبه فليجعل على ثاقته منه شيئا هس له قال لا يجوز للرجل الصلوة  
 في الثوب المحص والقران ان يكون ما سواها عاليا عليها وكذا في الثوب المسبح صبغا  
 وهذا منصوص عليه في الاحكام وقال المنحج عوز اذا كان نصفه حريرا ونصفه قطنيا  
 ووجه كراهه ذلك ما ورد من النبي في الاثار للرجال عن لبسه فاما ما ذكره الصلوة  
 فيه وشهد في المنحج وقال لا يجوز الصلوة فيه فاما اذا لم يكن حريرا فانه لم يكن فيه  
 لما ورد من الاثار في جاره البسر منه كالعلم ونحوه وما نقله عن لعابه واما ما اهل  
 البيه علم السلام من لبس الخ وكذا في الثوب المشيع صعا كراهه لما ورد من النبي عن لبسه  
 للرجال وسند كراهه الاضمار بانما يبيدها ونوضح ما محل ايضا منه في كتابنا للباس  
 ان شاء الله تعالى هس له قال وتكره الصلوة في جلود الخ وقال في الاحكام واكره  
 الصلوة في الخ لا في الاواني ما هو ولا ما دكا به دوا به ولا ما امانه غالة واحاف ان يكون  
 محجور بين المذكا والميتة وقال المنحج ولا احل الصلوة في الخ لا في الاواني ان يكون اصله  
 ميتة فذل هذا الكلام على ان المراد جلود الخ دون وبره ان قد نص هو والعسم عليهما  
 السلام على طهارته شعر الميتة وصوفها وبرها اذا غسل ووجه كراهه ما ذكرنا  
 من انه لا يامان ان يكون ميتة وقد بينا انها بعد ان جلود الميتة لا يطهر بالرياء فان قيل  
 فيلزمكم هذا في كل جلد لم تغسل فيه انه بغيره مذك وهذا يوحي ان بكر الصلوة  
 في جميع الجلود التي لم تغسل فيها قبل له هس له ليس بواجب ان يغسل الاغلب في  
 الجلود التي ساقها الميتون ويكون في بلد الاسلام انها جلود المذكا فتكون الحكم  
 للمغالب وليس كذلك في جلود الخ عندنا لانه لم يجهت ان اصلها يكون في بلد  
 الاسلام فاما ما ورد في الخبر فقد بينا مدحه فيه وان كان وثرا ميتة وقد دنا مما مضى على

عن عرونا

طها ٥

طها ٥

هل طهاره وضوف الميته وشعرها ووبرها اذا غسل ولا طابيل واعاده تحلى ايسر اخذ  
بين المسلمين طاهر وليس بعد ان يقال فيه انه اجمع بل هو الظاهر من قوله واحدا  
او كذا المعنى حدثنا الطحاوي حدثنا علي حدثنا محمد بن ابي عمير حدثنا ابي الحسن  
بن ابي جهم بن المهاجر سمع ابي بكر بن ابي عمير قال كان علي بن الحسن بن علي  
عليه السلام عامه خروا ابو بكر بن الطحاوي حدثنا علي بن ابي عمير حدثنا  
ابو سنان بن ابي سفيان عن ابي جهم بن ابي عمير قال قال ابي الحسن عليه السلام مطر في خرو  
وروي الطحاوي برفعه اروي عن ابي جهم بن ابي عمير قال قال ابي الحسن عليه السلام  
وجاء بن قنبل عن ابي جهم بن ابي عمير قال قال ابي الحسن عليه السلام كان ابي الحسن  
الخرو في الشتاء فاذا جاء الصيف باعته ونصدق به منه وقال ابي جهم ان كل من يروي  
فيه **مسألة** ولا يجوز الصلوة في جلود الميتة وان دبغت ولا جلود ملائكة  
نحوه على وجه من الوجوه في ما شغل الميتة وضوفها فلا بأس بالصلوة فيها بعد الغسل  
ولا نقا وكل ذلك منصوص عليه في الاحكام وقد مضى القول فيه بالتمسك بظاهره  
لا قاذبه **مسألة** وحكم على كل من دخل ان يظهر ما يلبسه في الصلوة ويصل  
عليه من كل جحر ودك منصوص عليه في الاحكام وابدل عليه قوله سبحانه وساك  
وطهر فاجب تطهير الشباب ولا خلاف في انه لا يحل تطهيرها على من لم يزد الصلوة  
فيها مسانه على الصلوة ويبدل على ذلك قوله تعالى اما الحرم والمبشر لايه فامر من دخل  
باختنا ب لرجل على كل وجه من جميع الاحوال لغرم اللفظ وجب على المصلح احسانه ويدر  
على ذلك الاخبار التي ذكرها في كتاب طهاره منها حديث ابي جهم بن ابي عمير قال  
عليه واله وسلم من يقرب مني فقال انما لي بعد يان وما بعد يان في كسرا اما احدها  
فكان لا سيرة ولا سيرة من يوله ولا حركان يمشي بالخميمة ولا حركان بعد ثلث اشبار على  
برك شي لان يكون واجبا ولا حلا فانه لا يجزى لغير الصلوة فثبت انه على الصلوة ومنها  
حديث عمار بن ياسر مرفوعا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وانا اغتسل ثوب من حمامه  
فقال اما تغتسل ثوبك من البول والغائط والمشي والقي وقال صلى الله  
عليه واله وسلم في دم الخبيث خفيه ثم اقرضه ثم اغسله بالما وكل ذلك يدل على وجوب  
تطهير الملبوس ولا يجزى لغير الصلوة مسدوحه لها فاما ما يظن عليه فقد مضى مما  
يعدم وجوب تطهيره ومبني ان حكم ما يظن عليه وما يظن فيه كالاغراق وملافاة الحمد  
بما ان يكون حكما حكما واخذل وقوله تعالى اما الحرم والمبشر لايه وجب اختنا بها من  
كل وجه ومردك اختنا بها ان يكون في موضع الصلوة وقد مضى فيه مالا وجه  
لا قاذبه **مسألة** قال وكل ما خرج من السلسل من مذي او مذي او غيرها

في كتاب الطهارة م

الكلام في طهارة  
الجنس

فهو بحسب طهر الملبوس والمضى عليه من قبله وكثيره وقد نص القسم على السلام على  
 حاشته المني في متايل النجاسة ودرك كلام نحى عليه السلام والمسيح على حاشته المني حتى  
 يقول من اسعص طهره من سبل الدمل والرعاف والمني والقدح والمدي والبرود  
 او ما شبه ذلك انما منه الطهر من ربه فاصح كلامه السلام على طهره موضع  
 على ان يصريح بان ينقض الطهارة في احوالها كالتوضيح والتجسس لانه لا مذهب من اهل  
 ينقض الطهارة وانه غير نجس وهم طائفة من الامامية وهذا لا يروونه بعض الطهارة  
 وانه نجس **والذي** يدل على حاشته المني ما روي عن ابن المستنير عن عازر بن اسحق قال  
 من روي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وانا اسقى نأقي فتسحق فاضا مني فاحسب  
 اغسل ثوبي فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما حاتمك ودمع عسل الامر له  
 الما الذي ورسوخك واخبره انما تغسل ثوبك من البول والغائط والمني وهو الماء العذب والدم  
 والقي ففضل الله عليه واله وسلم من طهارة يغسل الثوب منه وسيل الخوض والدا  
 ثبت ان المني ما كان يغسل منه الثوب ثبت انه نجس **روي** عن عائشة قالت  
 قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ادرايت المني يا بشاخيته فان كان رطبا فاعسله  
 والامرا يغسل بقبض احابه وهذا الحديثان ذكرهما في شترته باسنادهما  
 فان قيل قوله صلى الله عليه واله وسلم يغسله يدك على انه غير نجس اذ البحر لا يغير  
 فيه على الخوض قلنا قد سألنا عن بقوله اعسله وقوله ادا كان يا بشاخيته معاه  
 حثيه مع الغسل لانه ادا كان يا بشاخيته الى الخوض مع الغسل ليرول فكله صلى الله عليه  
 واله وسلم قال ان كان يا بشاخيته وان كان رطبا فاقضيه به على الغسل ويرك اعطه  
 الغسل مع ثوبه يعولا على ما به عليه وربما تغلوا الما لعل لنا ما روي عن ابن عباس عن النبي  
 صلى الله عليه واله وسلم انه سئل عن المني بصل الثوب فقال امطه عندك باذخره اياه  
 مخاطا وبضاق فلا دليل لعدم بل فيه دليل لنا من وجه وهو انه صلى الله عليه واله وسلم  
 لما امرنا با ما طهنته من حاشته لير ما طه ما ليس بحسب راي امره صلى الله عليه واله وسلم  
 يقتضي الاحاب وقوله باذخره وقد حالوا على ما طه جميعه ومن ما طه بقضة لا يكون ما طه  
 وقوله مخاطا او بضاق اراد في لزوجه وتوضيقه بالثوب وانه يحتاج لارائه معاجه  
 على الحديث قد قيل فيه انه صغيف وقد قيل فيه انه موقوف على ابن عباس وما روي على  
 ذلك به ما يوجب محرم الحاشية ولا يخرج الامم احرام الحاشية ولو وجب كونه طاهرا في  
 الاصل لصار نجسا عريه محرم الحاشية **وفيل** عرض هذا البديل  
 يقول له تعالى من بين قومك ودم لبنا خالصا فقالوا قد احسن الله ان الذي يخرج من  
 من قومه ودم وهو احسان **فيلهم** ذلك فلهذا وكذا لا يمنع ان يكون من الدم وسه

ح

حابل ولايه لا بد لعل انه لا حابل بينهما علان ذلك لو ثبت في الدين لم يثبت في المني لا لالا  
 بدعي الحاشية ما عري عري الحاشية عقلا مفسد قولنا اذا بين خلافه في موضع من  
 المواضع وما يدل على ذلك من طريق القياس انه سائل من الجسد بافض للطهارة  
 فوجبه ان يكون نجسا فاما على البول والغائط وان سئنا عللناه بان نقول انه  
 خارج من استبدين ويكون يقاس على المذي بقله انه خارج من الذكر للشبهة ويمكن  
 ان يقاس على دم الحيض بقله ان وجه وجه الغسل وان واسموم على الدم بقله انه خارج  
 من الجسد تلك ثم لم يرد في طهارته كذا الوصف غير مستلزم في المني بل سام من الحرمه لانه  
 لا يها ما اريد بالوطا او بما خلق من المني فاما منقتر المني فلا يجر منه على ان الخلق ان صح  
 فقلنا ان لا يها طاهره لان المني ما ذكرنا اشبه منه بالدم فاما ان استدل بسوءه الله  
 تعالى ولقد كن من بني آدم الاية فقال تكريم بعضه في مخلوق من طاهر بعد  
 البعد لان ذلك لا يفرق منه على وجه من الوجه ومعناه كرمناهم بالتكليف والتميز في  
 الثواب العظيم وما سألهم من الاحوال التي لم تيسر لغيرهم من الحيوانات وما سألهم  
 من شأنا الحيوانات وغيرها على انه لا فصل بينهم وبين من اسفل بحاشية المني  
 بقوله تعالى لم خلقكم من تامين فليس كما لا يكره يقتضي الطهارة فلا يهاه بعض  
 المتكلمين وان قيل روي عن عائشه انها اضافت يرحلا فاعطه قطبفه واحببها  
 فغسلها ثم ردد عليها فقالت استغسلنا ثوبا لقد كنت افرك المني من ثوبي رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم لا اريد على ذلك فذكر على انه غاصه في الماء لا مسح ان يكون عابثه  
 انكرت غسل العطشه كلها وانكرت الاغتسال على موضع المني عموما انكرت ذلك في  
 غسل العطشه كلها خاصة لغير الغسل فيها انها لا يغسل فيها وانها تكون للماء فيها  
 وما يكون خاصا للنساء لا يوازيها من الاشياء المشقة لان القاءه كالحار به يدركه حور  
 ان يكون في لهاكت افركه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا اريد على ذلك لاجب  
 به من ثوبه الحاري عري القطبفه على انه غفل ان تكون اراذات انها كانت بركة المني  
 وفي لها لا اريد على ذلك اي على موضع الحاشية وعلى هذا المتأويل يجوز ان يكون انكاسها  
 لغسل جميعها من غير ترك بدل على صحة ما قد من المتأويل ما اخبرنا به  
 ابو بكر خذ ثوبا طحا او يخذ ثوبا من ثيابك خذ ثوبا من ثيابك خذ ثوبا من ثيابك خذ ثوبا من ثيابك  
 الفضل عن عرس مومن من ثياب من يسار عن عائشه رضي الله عنها قال كالعسل  
 المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مخرج الى الصلوة واربع  
 المني ثوبه فان انها كانت تغسله من الثوب الذي كان رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم يغسل فيه وبكره عن الثوب الذي كان ينام عليه وفيه

**فان قيل** روى عنها انها قالت كنت اركع يا شيخنا اصبحي ثم يظلم فيه ولا يغفر  
**فصل** ليس هذا فيه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قد عرف لك وصلى فيه  
فلا يغفر له وان حنيفه موافق بحديثه وذهب الى ان النبي منه بذهب بالرك  
دون العتيل وذلك بعد ان لم يزل يحضه دون كله لانه لا خلاف في ان  
سائر الحاشات لا حوران رال بالرك لمسيها وقد ساءا ويل ما هو ليس ذكر  
الفرق وان لم يرد السفيه والمالقة في العتيل وان يكون هذا في الساب التي لا يصلي  
فيها وهذا مذهب جميع اهل البيت عليهم السلام **ولما لم يرد** فطابقه  
من الامامية بذهب الى انه طاهر هو قائمه ما قد ماذ كره من الاسيد لا ان المعاييش  
لحاشته التي يحوران بعد ثلثها الحاشته وورد فيه ما احبنا ان نذكر المعري جدا  
الطحاوي حدثنا ابراهيم بن ابي داود حدثنا امية بن سبطام حدثنا ابراهيم بن ربيع حدثنا  
روح بن النعمان عن ابي محمد عن عطاء بن ابي سفيان عن جده عن ابي عبد الله عليه  
السلام امر غار ان ينال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن المذني فقال  
بعسل مراكبه وموضا **واخبرنا** ابو بكر حدثنا الطحاوي حدثنا محمد بن جرير  
حدثنا عبد الله بن رجا نا را بده بن قدامة عن جعفر بن ابي عبد الرحمن عن ابي عبد الله  
السلام قال كنت رجلا مذنا وكانت عدي امه رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال نوص واغسله فدل هذا على ان  
الحاشية لا تحاب النبي صلى الله عليه واله وسلم **فصل** قال فاما الدوم فكانت  
اذا كان له قدر لو كان على اس حرج فطر ولو كان دورا كان له حلا من الله وهذا مصر عليه  
في الاحكام لان الناس اختلفوا فيما اوردوه في الدوم فاما في ذلك فقد زعموا يحلقوا فيه واركبوا  
عازم عنه مختلفه ثم من قال اذا كان مثل ريش ابراهيم من قال اذا كان مثل  
البراشيت وكل ذلك يرجع الى معنى واحد او متقارب ويدل على ذلك قوله تعالى  
او دما مستفق خا فاحس به بحس بعد ما احس انه مستفوح ويؤكد ذلك بعد ما احس ان  
منه والمنفعة العال به فيه **فصل** على ذلك ما احس به محمد بن عمار بن ابي اسحق  
حدثنا النضر بن محمد بن منصور حدثنا احمد بن عيسى عن جعفر بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه  
السلام قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
وسلم وقد بطم للصلوة فامس بها امه ابراهيم فادام فاعاد منه اخرى فلم ير شيئا  
وحده ما في كذا فاهو كاسه الى الارض فمسها ولم يحدث وضوء مضى الى الصلوة فامس  
انه لما كان سيرا لا تبيل لم يعسل منه دعه ولا نفعه فان بانه معفو عنه مسلم  
قال ومن ابتلى سيها ذكره ولم يغسل فيه مما اصابه منه فان كان شالا سقطت

البراشيت في اصل الاحكام  
البراشيت في اصل الاحكام  
البراشيت في اصل الاحكام

من الارقات فلا ضرر عليه في تركه ولا سمي له ان تركه في ثوبه اكره من يوم وليله  
الان شئت ذكرك عليه فعدرك في تركه يومين او ثلاثه على قدر ما يعقله وان مكنته  
يوم غيره عرله لمصلوته وذكركه منقوض عليه في الاحكام وقد عذر الصلوات في  
احباب غسله عن الثوب اذا اراد الصلوة فيه فاما ما ذكرنا من انه ان كان شيئا  
لا يقطع وقتا من الارقات فلا ضرر في تركه فلا يصل فيه الحدث الذي ذكرناه باساده  
فيما لا يستحاضه وان فاطمه ساداتنا قالت يا رسول الله اسئلكم ان لا تسلم  
على الدم امرها ان تدع الصلوة امام امرها وما يوصل كل صلوة وتصل وان قطعت  
الدم على الحصى فطل فوجب ان يكون يوسل في الارواح والحيات اذا لم يصبها  
سبل دم الاستحاضه وليزجلا فيه غير مقتصد ويرى عليه ولا يحرم ان يوريه واما ما ذكرناه  
من المعدرات فلم تذكرها على القطع واما ذكرناها على المويج والاضل فيه انه عيب  
على الانتان ان عتاط ويزجلا منه ما امكته لانه وان عذر بما سئل به من معدون  
فما يكون لا معدون وذكرا ملائكة امام اما هو ليزجلا غالب ان الانتان يمكن بها سبل  
قوله فان عذر كانت الملائكة اماما كما لم يجرى وكان في الاربعين كاللثة في ان لسان  
يكون معدون الامان يمكن غسله قالوا لفتن عليه السلام ولا ياتر ولا ياتر الباقية  
عن الاقدار الشرب بعد بل القدر في اكلها وهذا منقوض عليه في مسائل  
التي يوشى في دم الحصى **وجه** ذلك ان لم يزل الله عليه واله وسلم قال في  
دم الحصى خفيه لم ارضه بالارقات **لعمري** انما يغسل برك من المول والعاظ  
والخني والدم والي وسما ما سئل ان يوريه فلم يذكرها النبي صلى الله عليه واله وسلم واما  
امر على ذلك القدر والذو الغسل فبان الواجب ما ذكره عليه السلام بدون ما يقتضيه  
ويزوي فله صلى الله عليه واله وسلم انه قال في الحصى حتى يغسله فلم يذهب  
اثره الا طمعه بزعوان فبان ان لا اثر معفو عنه **مسألة** قال من سئل ان يوريه  
صلواتا متريجا وشتر قورته بالحسين والارقات وما امكته وان لم يوريه  
شترها يوريه في امساكها المويج ولا يسئل من الارض اسفلا لا مدعى غير  
وهذا منقوض عليه في الاحكام والوجه ان لم يصل احد عليه العام وسر العور  
وجا نضات ولا يد للعور بيان من ترك اخذها لصاحبه وكان ترك الغنام اول من  
ترك شتر العور اذ وحوش شتر العور اقوى واوكد من وحوش العام الامرا  
ان له ان ترك القيام في النقل الى المقعد مع القدره على العام وليس له ان  
يترك شتر العور مع القدره عليه وليس ستر العور ما خود عليه في جميع  
الصلوات من ادائها الى اخرها ولانه ليس له تركه في غايه احواله وان لم يكن عليها

للعور

وليس بركا ليدل عليه وليس بركا ستر العورة المبدل فكانت هذه الوجهة كلها له  
علا ان فرض ستر العورة او كد من فرض القيام فاذا اثنى كد صحيح ما اختاره حتى يحسن  
عليه السلام من الصلوة قاعدا للعبان ه وليس لاخذك يقول ان العبدان فادري على  
قادر عن ستر العورة وليس له ان بركا القيام لجمه عن غيره لا ما قد ساء له لا يدره  
من ترك اخذها لصاحبه بوجه دكر انه اذا فقد عليه ستر عورة متلا مكنه ادا قام  
فان قيل لا يغني ترك ثلاث ركعات في القيام والركوع والسنجود لعرض واحد  
الذي هو ستر العورة قيل له مح قد بينا ان ستر العورة او كد في كل حال مره  
الغرايض لو ذكرتها الاما ان ستر العورة ما خذ عليه وجميع الصلوات بل في عامه لا  
وليس كدك القيام ولا الركوع ولا السجود وكل واحد من هذه الفروض مترك الى يدرك  
وليس كدك ستر العورة فان لم يدرك منها **مسألة** **فان** والواحد  
في الما يصل قايما ان كان لما كثر او قاعدا ان كان ستر نومي وكل كد للركوع  
والسنجود وان كانت العزاة جماعة كما اذا اخذهم ان يومهم فخذ الامام منهم واضطبط القوم  
من بينه وبينه وكدك بفعل الوقوف في الما ان اراد اخذهم ان يومهم ادا كان  
المضاف الى اسر عورتهم وان كان كد ترايسترها بعد ملامام في كل كد يكون مخصوص  
عليه **والاحكام ووجه** ما ذكرناه من صلوة الواقعة انا اذا لم يجد لانه لا يملك  
الامام ذكرنا فتبيله سبيل لتبيل انه كل انقدر عليه ركعتين كان الصلوة بركه الى ما  
عنى كتحق من تخير بحر من العام انه يظن قاعدا او من غير الركوع والسنجود او ما كدك  
الوقوف في الما **ووجه** ووفق الامام وسطا الموقنين هو ان دكر اسر لعورة والسنجود  
من يقع عليها بصر وقد ساء ان ستر العورة او كد من القيام والصلوة وكد كعبان  
يكون مراعاة انه او كد من مراعاة الموقف على انه قد ورد عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
ان المرأة اذا امت الشاة ففتت وتطهر ودرك على صحة ما ذهبت اليه في العزاة لين  
العزاة في الشاة لكانه امنع من وقوع انصار الامامات على مخرج الامه وهذا هو الوجه  
في موقوف الامام العزاة في الما ادا كان ضايفا اما ادا كان كد ترايسترها بعد ملامام  
ليز لما يحذر الا بقاء من ادراك عورة ولا عرض في غير الموقف **مسألة** **قال** روى  
المصنف ان بعض حديثه على التقيس او على ما استدلارض وكره السجود على المسح والسنجود الا  
ان يدعى الصلوة وتره الى كد وهذا مقتضى عليه في الاحكام ودكره ايضا في المحجب  
واكره حتى قال ولا احد لصلوة على اللود وبسط السجود الوبر **ووجه**  
في ذلك حديث زهد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم جعل في الارض مسجدا وترا بها طهور واسمى للاسنان اسجد

المسح

وبين

ويعلى

في كراهة الصلاة على الميت

ويضلي على ما جعله الله متحدا من الارض والارض ما انبتت الارض في هذا الباب تكلم  
حكم الارض ولذا قال **او قل ما انبتت الارض فاذا ثبت ان ذلك مسمى كونه**  
العدول عنه الى المستوح واللبود اذ البر يكون ضرورة لانه قد دل على المنع على المعادة لا  
لغيره مسـله قال ذكره الصلوة على البسط التي عليها ما مثل الحيوان وهذا  
منصوص عليه في المنع والوجه في ذلك ما ذكرناه في باب استقبال القبلة من الاخبار الواردة عن  
السي رضي الله عنه واليه وسلم **باب في قول**  
**صفة الصلوة وكيفيتها** **فرض الصلوة** **قال** في المنع **سئل عن من اراد الصلوة ان يولي قبل التوجه لها**  
**وان لم يفعل كانت اليه المصيبة محرمه** وكان ذلك يقر بها ما عابها وحكم ان  
العنا شر الخسني رضي الله عنه عن القسم عليه السلام قال **عجبا ان ينوبها من يقوم**  
**اليها قال** يحى عليه السلام في المنع لاجل انه من ترك التكبير الاول ان صلواته  
ما طله وقال ايضا فيه من سبها عن التكبير كله فصلاته باطله ومن سبها بقول التكبير  
تعد شحرا التعمير الاشكال ان يتأخر التكبيرات غير واجب **باب في الوجوب هو التكبير**  
**اولا** **واعلم** ان اطلاق الصلوة لا ينافي عبادته مقصودا في نفسها ومع  
على وجه مختلف فلا يرد فيها من اليه وقد شرعنا هذا الباب في مسئلة النية والهيكل  
واختلفنا لما شرعنا فيه من ان النية ان يكون محالها للتكبير وسبها من ان يكون  
منفردا عليها **والدليل** على جواز تعدد ما قول السي رضي الله عنه واليه وسلم لا يخل  
بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فانصاظا هو كبحر بن ابي لينة والموسى بن دوحا حرم  
شوى تعدد نية او تأخرت او قاربت الا ما منع الدليل من ان الصلوة لم يخل  
الناظران بتقديم نية على فتنه جازية كذكرها ان يكون نية الصلوة لا يخل واحد  
مما عبادته ذاتها بغيرها ان يكون عدم النية على اولها مثل اقتراها فاما التكبير  
الاول فلا خلاف وانما فرض **وبل** على ذلك قول السي رضي الله عنه واليه وسلم  
حرمها التكبير وتقليها التسليم لانه بها يتوصل الى الصلوة فيكون فرضا كما يظهره  
وشرع العزيمة ويختل الماسر واللفظ به واحتمل ان لا يكون مقعد بقول العاقل الله اكبر  
والظاهر من قول **يحى عليه السلام** ان الصلوة لا بد من عذبة لانه قال في الاحكام ويات  
الافتتاح حاكيا عن الله عز وجل ثم امره ان يكبر ويفتح الصلوة بالتكبير فقال سبحانه  
وكبر تكبيرا وهو ان يقول **الحمد لله اكبر** لانه يفتل في الشريعة واللغة والعرف  
بين التكبير والتسليم وان كان التمهيل من جهة المعنى تكبيرا **قال** **وبل** **وبل** **وبل**  
السي رضي الله عنه واليه وسلم حرمها التكبير افضى ظاهره الله اكبر وعلاوه هو التسليم

من كماله صلى الله عليه وآله وسلم وفعل من بعده من الصحابة والسابع قد فاضل  
عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتهم يصلون على الله تعالى صلى الله عليه وآله وسلم ثم يركعون  
الركعتين لا يهابان لعل واجيب وهو قوله تعالى اقمي الصلوة في وجهه ما حكاها ابو العباس  
الحسين رحمه الله تعالى عن احمد بن يحيى عليه السلام هو انه مقتبص على قولنا الله اكبر لمعنى انه  
تعظم لله تعالى وان شأنا ما ذكرنا هو ايجاب قولنا الله اكبر وليس فيه عجز عن عهده  
فمن مقامه ثوب منابه مستكمل قالوا من فرضها فقرأه فاحه البكتا وبكت  
ايات معهما ثم واخذ نص على ذلك في الاحكام فقال في بار البر في الصلوة من اوج  
الصلوة وكبر وجب عليه ان يقرأ فاحه الكتاب وما سر معهما من السورة وقال  
في المسح من قرا فاحه الكتاب وحدها بطلب صلوة حتى يقرأ معهما لا يمان  
وقلتا ثم واخذ لانه قال في الاحكام من لم يقرأ فاحه الكتاب في الصلوة بطل  
صلوته وان قراها في ركعة او ركعتين كانت صلوته تامة **والاصل فيه**  
**الحديث الذي يشهد به في الاحكام** روى احمد بن  
مسعود عن جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عن ابي بصير عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معاج  
الصلوة الطهورين وخبرها التكبير وحملها الشك والآخر يصلون لا يرى فيها فاحه  
الكتاب وقرا معهما وفي في الاصل الامام فاحه الكتاب وشو معهما وفي بعض  
وسوره من القرآن وعرا سعيد الحديث رضي الله عنه قال اخبرنا ان ابا عبد الله عليه السلام  
وما تنبئ ولا يثبت ان يقول لا صلوة الا فاحه الكتاب هو ليخ الكما اذ ولا اخرا اين  
موضع المنع والمنع ما بيننا وله لا في على هذا ان يكون ظاهرا الحديث بوجاهة لم يثبت  
فاحه الكتاب وقرا معهما فلا صلوة بحجبه ولا كما له فان قيل ان الحركات  
له لانا تعلم فاحه وان لم يقرأ معهما ما ذكرنا في قوله لستنا نسلم ان اسم الصلوة سطلق  
على ما ذكرنا ثم لا على وجه المحار ليل اسم الصلوة لا بيننا والاصل في معنى هذه  
يقرا فيها ما ذكرنا فلا ستر اصله على إطلاق هذا الذي يختاره في جميع الاسماء الشرعية  
فان قيل فقد قال الله تعالى فامروا ما تنبئ من القرآن من وراء من العرب  
فقد ادا ما عليه قيل له لا به مبنية كما لا نفاغاه على ما رويناه عن النبي صلى الله عليه وآله  
واله وسلم لانه غاض ومن مذهبنا ان العام على الخاص فان قيل هذا لا يحل  
يكون من مذهبنا العام على الخاص بل يحل ان يكون سمي ليل لايه يقتضي التحيين في العراء والحبر  
يقتضي المنع من التحيين ويقضي الوجوب في فاحه الكتاب قيل له ليس الامر على  
ذلك ليل الحين اوجب قرا فاحه الكتاب وحكم المحر بعد ما قام ليل لاسان غير

في الصلوة

جابر بن عبد الله  
وهو  
الاصول

اصلة  
ورفع الامر ليل الله عليه وآله وسلم من حيث رفاحه  
ورفع الامر ليل الله عليه وآله وسلم من حيث رفاحه

بعد

بعد

بعد ما يقرأه وليتبرع ان يكون فيه سبع بلحان يكون على ما قلنا حتى يكون بعد  
 الخبر والاباء اذ اذ فاخته الكتاب وما يتبرع من القرآن وهو **السؤال**  
 اما يتوجه على من يقول ان قراه فاخته الكتاب فرض دون ما عدلها فاما هو وروها  
 انه لا يدور عنهما معتمدا من القرآن فالسؤال شاقط غنا ونحو ترت هذا السؤال على  
 وجه يكون دليلا على من زعم ان **الفرض** هو قراه فاخته الكتاب دون ما عدلها  
 بان يقول قد ثبت ان الله تعالى الزمانا كاعتبارها فيها بقوله تعالى يا ايها الناس  
 منه والزمنا على لسان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قراه فاخته الكتاب ولا يكون  
 ان يكون الفرض المعين هو الفرض المحيى فيه لان قد ثبت ان الله تعالى يقول اقرءوا ما منسى  
 من القرآن وهو فاخته الكتاب وهذا خلف من اصرارهم لانه لا يصح ان يقولوا لعل  
 في آخر الزمان سب وهو يريد ما يصح ان يقول لقوم شرب وزيل والى ثبت ذلك  
 حتى يتقدم فيه والخبر على ان تقول اقرءوا ما تيسر من القرآن فاخته الكتاب بمعنى ما فيه  
 الكتاب مع غيرها من القرآن فان قيل لو كان ما عدلها فرضا لم يثبت فيه الخبر  
 بل يجب فاخته الكتاب مع غيرها من القرآن قيل له هذا فاشد لراى الحصر لا يمنع الفرض  
 بل ان كان كفاية **الصلوة** في غيرها وكما انه يجب لمقدم مقبلة لعل لا يجد غير من الاطعام  
 والكتوة والعقود والمقدم فرضه الصام فكل ذلك الحصر فيما قبل فاخته الكتاب لا حصر من  
 يكون فرضا فان قيل فلم قلتم ان تكرير القراء غير واجب في كل ركعة **مسألة**  
 ليراد به والخبر وجبا قراه مرة واحدة لاسرا الى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 صلوا لله عليه واله وسلم لا صلوا الا بقراءة فاخته الكتاب وقوله لا صلوا الا بقرئتها  
 فاخته الكتاب وقوله كل صلوة لا يقرأ فيها فاخته الكتاب هي جراح من قرأ واحدة لكانه  
 واخذ بكون جرح من عهد الخبر ومن قرأ غيرها معتمدا من القرآن اسلم حكم الله عاب  
 ان الفرض من ذلك مرة واحدة **والسؤال** على عليه السلام على ذلك بان قال  
 انتم الصلوة بينا ورجلها دون اجزاها فالواجب ان يحصل القراء في عملها وواجبها  
 بمعية الغلو من الذي ذكرنا من الكتاب والسنة **قال** وكل ركعة على رجلها لا تسرا  
 صلوة ولا حركات تكون قوله لا صلوا الا بقراءة فاخته الكتاب وكل صلوة لا تسرا فاخته الكتاب  
 في جراح من جبا قرأها في كل ركعة قلنا ان القراء مقبلة على شايين الاول ان كان من ركعة  
 الا فتاح والشهادة الاخيرة والتسليم والى لا سكر في ركعتها كما لا سكر في ركعة  
 الاول **وما يدل** على ذلك ايضا انه لا خلاف ان من ركعة لا تسرا فاخته  
 فقد اذ ركعة فلو كانت القراء فرضا في جميع الركعات لكان المبدرك غير ذلك  
 للركعة اذ المبدرك القراء فبان ان سئلها بميل تكبيره الركوع وقيل عليها

**فان قيل** انه لم يلحق القيام مع انه مدرّك للركعة وهذا لا بد له على ان القيام غير  
 فرض **فيل** انه ان يكون مدرّكاً للقيام لانه يجب عليه ان يكبر تكبيرة الافتتاح  
 ثم يركع فيكون قد حصل لها القيام ولهذا لا يجب سقوط فرضه والمستحق عدو  
 عليه السلام على ما نقل عليه في الاحكام ان نقل فائحة الكتاب سورة تامة لا في  
 بعض الاخبار لا صلوة الا بفائحة الكتاب وسورة وقال **وقال** والمسلمان من امم  
 فائحة الكتاب ثلاث ايات اجزاء لانه قاسها على اصغر السور **هـ** ومن  
 فرضها القيام والركوع والسجود وقال **وقال** في الاحكام يصل العليل على ما يمكنه  
 ان امكنه قايماً قايماً ومنع القايمة ان يام بالقاعن فثبت على التكيد فرضها  
 وقال **وقال** في الاحكام من نحو الامام صاحبنا انه قد فاته الركعة لغير الصلوة ركوع وتود  
 في لم يدرك الركعة فقد فاته الركعة فثبت على فرضها وذلك اجماع على اختلاف فيه وقد  
 قال الله تعالى وقوموا لله قانتين وقال **وقال** عز وجل فاذا كنت منهم فليهم الهل  
 وقال عز وجل يا ايها الذين امنوا لا ختم عليكم الصلوة كما ختم على الذين آمنوا ولا  
**هـ** قال القم عليه السلام ومن فرضها السجدة الذي يجب على المسلم  
 عقيبها والصلوة وتركها ينقضها **اهـ** اما وجوب التشهد فهو  
 منصوص عليه في مسانيل عدل الله بن الحسن عن جده القم عليه السلام وكذا  
 وجوب السلم وقد نقل عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في الدليل  
 على وجوب التشهد قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وابعدوا الصلوة على النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم ولا خلاف في انها لا تجزئ غير الصلوة فاذا اوجها في الصلوة ولا خلاف  
 اوجها في الصلوة الا اوجب التشهد فاذا ثبت وجوبها ثبت وجوب التشهد فان قوله  
 تعالى وتعالى استلزاماً لعل وجوب السلم وادانته وجوب السلم به وجوب السلم  
 ليس كل من قال بوجوب السلم قال بوجوب التشهد **يد** على كما  
 اخبرنا به ابو بكر المقرئ حديثنا الطحاوي حديثنا ابن ابي داود حديثنا المعتمد حديثنا  
 محسن البخاري عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشهد الا بالصلوة ولا تشهد الا بالصلوة  
 ثم ذكر التشهد قال **الصلوة** لا تشهد الا بالصلوة ولا تشهد الا بالصلوة ولا تشهد الا بالصلوة  
 ان كان الصلوة هيته غير محتق بالعبادة فحيث يكون فيه ذكر مغز وحرر سلم  
 القيام وكذا هذه الغلة ان الهات التي جعلت لاداء الحيات تكون فيها  
 ذكر مغز وهو الركوع والسجود ويمكن ان يعاش التشهد على المراء بعله انه ذكر مع  
 غير السجود والركوع فيكون وجبته ما هو فرض واحد يا ابو بكر حديثنا الطحاوي  
 حديثنا الحسن بن نصر المقرئ حديثنا سيف الدين الثوري عن ابي عبد الله عليه السلام عن محمد بن عمار عن محمد بن

دليل السعد  
والسليم

٤٢  
الشيخ عبد الله بن أحمد بن محمد بن أبي بكر  
ابن عبد الله بن أبي بكر بن أبي بكر  
بن عبد الله بن أبي بكر بن أبي بكر

عن علي عليه السلام قال **قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم** مفتاح الصلوة الطهارة  
واختراعها التكبير واخلاؤها السلام **وروي** وحرمها التكبير وحللها السلام فعوله  
صلى الله عليه وآله وسلم وحللها السلام لا يحل من ان يكون ان ادناه ان يحل من الصلوة لا  
يكون هذا السلام او ايراد ان التحليل الصريح لا يكون بل هو السلام لا التحريم من الصلوة  
من يتبع الحديث او يتقدم لقطع ولم يبق الا ان يكون المراد ان التحليل الصريح لا يكون الا  
بالسلام فثبت فرض الشك **فان قيل** روي عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وا له وسلم انه قال **قال** اذا رقت راسك من آخر سجدة وقعدت فقدم صلواتك **فيل**  
له وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا رقت راسك من آخر سجدة فقدم  
تصلونكم من غير ذكر الفخوذ وروي ايضا عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا  
رفع المصل راسه من آخر صلوة وقضا تشهد ثم احدث فقدم صلوة ولا يعود لها وفي  
هذا الحديث الشاهد **واحيى** بن ابي بكر المروعي حدثنا الطحاوي حدثنا محمد بن سنان بن عيسى  
وابو عسان واللفظ لا يجزئ **الحديث** عن معوية بن جندب عن الحسن بن الحسن بن عيسى  
قال اجد علمه بيدي فحدثني ان عبد الله اخذ بيده وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
اخذ بيده وقوله المشهد وقال **قال** اذا قعدت فقدم صلواتك من سجدة روم  
فقم وان شئت ان تقعد واقعد هذه الاخبار على ما قد اختلفت **وجه الحسن بن**  
المراد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اراد بالعام مقاربه التمام ان يحل ان يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم يقول مره اذا رقت راسك من آخر السجدة وقعدت فقدم صلواتك **وجه الحسن بن**  
الوجه الذي قلنا لانه ان لم يحل لامر فيه على الممازاة ما في الخبرات والحوائث للذان فيها **وجه الحسن بن**  
المراد بها مع السلام بلا خلاف التي قد مضى ها وبك هذا التاويل لا خلافا في الشاهد  
وان تركه مكره ولا يجوز ان يقول **صلى الله عليه وآله وسلم** وان شئت فاعمل المكره  
وان شئت فلا تفعل **فان المراد** اذا قضيت الشك والصلوة وان شئت فاقعد وان شئت  
فقم وايضا فقد بينا ان **مقال** النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصلوة على الوجه  
لانه بيان لمحل واجب وقد قال **ايضا** صلى الله عليه وآله وسلم والصلوة على ما لا يتم في اصل  
وقد ثبت انه كان يشهد وحل الصلوة بالسلام فثبت وجوبها وايضا فقد ثبت ان **وجه الحسن بن**  
المراد المستنوب فيه وهو التكبير فكذلك التحليل على ما لا يصح هذا المستنوب منه وهو السلام  
والمعنى انه اخذ بطريق الصلوة فاما وجوبه لترك لكل ما يفسد الصلوة فهو اكثر من طهر  
مران علاج الى تبينه اد العار فيه دلاله عليه **مسألة** **قال** روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ان يستقبل القبلة وان يتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثم يقول **وجه الحسن بن**  
السموات والارض حقيقا مستلما وما انا من المشركين ان صلواتي وحجاي وما اوتاه رب  
العالمين لا يشرك له وبذلك امرت وانا من المسلمين ثم يقول الحمد لله الذي لم يهد ولا ولم

۲۴۰۰

طاعتكم ولعمرو  
لكن جواب لما  
ولو قيل انما رايه  
لم بعده

٤٢  
عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة  
وفيه بعض ما كتبه له  
الشيخ أبو بكر بن عبد الله بن أبي سلمة  
وفيه بعض ما كتبه له  
الشيخ أبو بكر بن عبد الله بن أبي سلمة

ایف

الحمد لله

ايضا ما سناد بد كنه بعد هذا عن ترغاهه من رافخ ان السلي صلي الله عليه واله وسلم  
كان جالسا في المسجد فدخل رجل المسجد فقال عليه السلام ادا لي في صلواتك مكره ثم اقبل  
ان كان معك قرآن فامره بالقرآن بعد انكسره وكل ذلك يشهد بصحة ما اخبره عن عليه  
السلام من ان ابتداء بالقراءة بعد التكبير مستحب له قال ثم يقرأ وسدي للسر  
الرجل ارجم ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها وحضر للسر الله الرجل ارجم انما له  
محمود بها وهي انه مر فاتحة الكتاب ومن كل سورة وذلك كله منصوص عن عليه واله  
وقد قد من القول وجوب قراءه فاتحة الكتاب وسورة او ثلاثا معهما والذي  
عبر هذا الموضع هو بيان وجوب الحمد للسر الله الرجل ارجم هو المروي عن مبر المؤمنين  
عليه السلام عن محمد بن علي بن زيد بن علي بن جعفر بن محمد ومحمد بن ابراهيم  
عن الله وايضا عن الله بن الحسن بن عتبة بن عتبة بن عتبة بن عتبة بن عتبة  
السلام رواه عنهم محمد بن منصور رضي الله عنه باسناد يروى عن اكثرهم انه عمر في السورتين  
ومروي عن بعضهم الحمد مطلقا وهو مدح جميع اهل البيت عليهم السلام لا يختص بواحدة منهم  
بحسب علمي بالسلام ما رواه عن ابيه عن جده عن ابيه عن جده عن جده عن جده  
عن جده عن علي بن عبد السلام انه قال من لم يحضر في صلوة للسر الله الرجل ارجم فقد اخرج صلاته واسد  
ايضا ما رواه محمد بن منصور عن ابيه عن جده عن جده عن جده عن جده عن جده  
صلي الله عليه واله وسلم كل صلوة لا يحضر فيها للسر الله الرجل ارجم فهي اية احسبها السطا  
وروي محمد بن منصور عن جده عن جده عن جده عن جده عن جده عن جده  
برهان وحاذر بن زيد قال لا دخلنا على ابي جعفر في فضل بنا الطهر والعصر حتى بنا المغرب  
فحضر للسر الله الرجل ارجم وكلنا السورتين فقلنا له لقد صليت با صلوة ما نعوذ بالصلاة  
فقاد اسرعت خلف رسول الله صلي الله عليه واله وسلم فحضر للسر الله الرجل ارجم  
وكلنا السورتين حتى فصر وصليت خلفا وبكر فلم يزل يحمره وكلنا السورتين حتى فصر  
وصليت خلفا في غير فلم يزل يحمره ما عني ذلك وانا احمره ولما دعه حواموت وروي  
محمد بن منصور باسناد عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جده عن جده عن جده عن جده  
واله وسلم كعب بن الاشرف قال اقل الصلوة قال اقول الحمد لله رب العالمين قال قل الله  
الرجل ارجم وهذا يقضي الوجوب وروي محمد بن منصور باسناد عن جعفر عن ابيه عن علي  
عليه السلام انه قال الله من كتابه الله تركها الناس نسيم الله الرجل ارجم  
وروي محمد بن منصور باسناد عن سعد بن جعفر قال قل لا بن عباس كم الحمد لله قال  
سبع ايات قل يا ابن السابغة قل الله الرجل ارجم واحمر يا ابو بكر المعري حدثنا  
الطحاوي حدثنا ابيه بكره حدثنا ابو قاصم با اسرجع عن ابيه عن جده عن ابيه عن جده

رواهنا ابيه عن جده الله الرجل ارجم

السلام في الحمد لله  
في الحمد لله وانه اربعة  
من الفاتحة ومن كل سورة

في الحمد لله

في كلتا السورتين

[illegible][illegible]

و کتبہ ۵۰ احمدیہ اسلام آباد علامہ محمد شفیع

نقشه  
الموت في ايام العمله وهو الكمال  
لنور علي بن قاسم عليه السلام حيث  
اراد ان ياتي به من عند الله يا رب نقشه

1/2

جميع الصلوة بالتكبير والقراءة الحمد لله رب العالمين وكان اذا ركع لم يحسن  
رأسه ولم يصوبه ولكن يزدك وفي الحصة سباده عن البراء بن عازب قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم اذا ركع ربما بعد طهره لو صب عليه فتوح من ماما اهراق وذكر  
ابو القبايل الحنفي رحمه الله ان لقنتر عليه السلام ذكر في القرايض والتسليم ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم ركع فوضع كفيه مرفقا لاصابعها على ركبته واستعمل بها القبلة  
وتخافا في تركه حتى لو شاصي دخل بين يديه واعتدل حتى لو صب على ظهره ما لم يسل  
فاما المصطفى فقد روي انه كان يجعل يده على ركبته ولم يجتهدا لناس في شجرة بعد ان سجد  
مسند له قال ويقول ركعة سبحان الله العظيم وحده ثلاثا ثم رفع رأسه  
من ركوعه ويقول سمح الله لمحمد وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنتخب  
وقال المنتخب يقول سبحان الله العظيم وحده ثلاثا او سمحا قال يقول سمح الله لمحمد  
اما ما كان او منقرد فان كان موثقا فانه يقول ربنا لك الحمد اذ قال الامام سمح الله  
لمحمد وحده احبارة سبحان الله العظيم على عهده ما احسن به ابو بصير محمد  
بن مهران في حديث الحسن بن علي بن عبد الله الحنفي المعروف بابن شاذان ابو جعفر عند  
الغني بن زفاعة حدثنا يعقوب بن شام بن قنبر مولى علي عليه السلام امر المؤمنين من عند  
من الحسن بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى ركعة من قبل ان يركعها  
تبارك الذي جعل في السما بزواجي عم النبي وفي الركعة الثانية اول سورة الموعود حتى  
تبلغ تبارك الله احسن ثنا لقين ثم يقول في ركعة من ركوعه سبحان الله العظيم وحده ثلاث  
مرات ومثل ذلك سبحان الله الاعلى وحده في السجود اعطاء الله تعالى ذلك الامار في ركوعه عليه  
واله وسلم في هذا التتبع علم ان له منزلة في الفضل واخبرنا ابو العباس الحنفي باحمد بن بلال  
خبرنا محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن حسين بن علي بن الحسن الكندي عن ابيه عن علي  
عليه السلام انه كان اذا ركع قال سبحان الله العظيم ثلاث مرات فان قيل  
لدي عن عمته الحنفي قال لما نزلت فتوح باسم ركع السجود العظيم قال المسمى صلى الله  
عليه وآله وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت فتوح باسم ركع السجود العظيم صلى الله عليه وآله  
وسلموا اجعلوها في سجودكم وهذا يقتضي سبحان ركع العظيم قبل السجود والامر  
بقوله اجعلوها في ركوعكم من ان يكون الابد اجعلوا اللفظة كما هو وهذا لا يقول باحدة  
او يكون المراد ان يتبع اسم الله فاذا كان المراد الثاني في ان يكون سبحان لله لان ولسا  
الله هو اسم ربنا الاخصر الذي لا يفتح فيه اشتراك الا ان انشدنا لوقاله ناديا سم صاحبك  
لم نفهم ظاهرا لمراد يقول باصا حتى بل انضاض ان يناديه باسمه الاخصر فيجوز وعلا  
هذا الخبر ليلال ساء وامر ليز ظاهرا هذه يدل على ما اخبرنا وهذا الحديث مما رواه ابو بكر

صلواته  
م. ط. ب. ق. ي. ع. م.  
في يوم  
وغيره

دکتر الطاهر  
مستوفی  
ص ۱۰۰

42

هذه سقا فظا و قد نبت على معناه  
سبح من وجهين احدهما ان الله سبحانه وتعالى  
رسمه والى ذلك ما في قوله تعالى  
يحيى الميت وادخله في رحمته  
والثاني انه خلق هذا الانسان  
الذي هو اكرم المخلوقين  
على الارض لانه خلقه من طينة  
مباركة وخلق له عقل ووجدان

۱۳۴۴

قال في الأحكام فاذن العبد فإياحي يرجع معا طل طهره الى مواضعه لئلا يتردد  
شاحبا ونظروا على وضع اليدين قبل الركوع كركبهما على الأرض واليدين على الركبتين  
من مثله صدق الركوع وهو حديث الشريفة صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا  
ركعتك من الركوع فاقم صلتك حتى يفتح عليك كل عضو مكانه واحسب يا أبا بكر  
المعري حدثنا الطحاوي حدثنا ابن أبي عمير حدثنا عن أبي بصير عن عبد الله بن سليمان بن بلال عن  
بكر بن عبد الله عن أبي بصير عن عبد الله بن أبي عمير عن أبي بصير عن عبد الله بن سليمان بن بلال عن  
جاءنا في المسجد فدخل رجله فقلوبنا وشوقنا لله صلى الله عليه وآله وسلم بنظرنا إليه  
فقال إذا قلت وصلواتك فكبر ثم اقرأ القرآن كان معك قرآن وإن لم يكن معك  
قرآن والحمد لله وكبر وهل ثم أركع حتى يطمس منك أعظام فركع بعد ذلك قائما  
ثم استجد حتى يطمس منك أعظام ثم احلست حتى يطمس منك أعظام فإذا فعلت ذلك فقد كنت صليتك  
وما يصعب من ذلك قالوا يصعب من صلاتك فامض صلى الله عليه وآله وسلم بان بعد ذلك  
الركوع قائما وما ألتفت إليه إذا خسرنا جلا فقد تظاهرت به الأختار وهو لا يلاحظ فيه  
وأما وضع اليدين قبل الركبتين فقد اختلف فيه ورأى كثير من الفقهاء أن يضع ركبته على ركبته  
ووجه ما اختارنا من ذلك ما أحسنا به أبو بكر المعري حدثنا الطحاوي حدثنا عن أبي بصير  
الرحمن حدثنا أصح من الفرج حدثنا أبو بكر المعري عن عبد الله بن عمر عن أبي بصير عن عبد الله بن عمر  
إذا تحدر به يدا وضع يديه قبل ركبته وكان يقول كان لي صلى الله عليه وآله وسلم يضع يديه  
وأخبرنا أبو بكر المعري حدثنا الطحاوي حدثنا عن عبد الله بن عمر عن أبي بصير عن عبد الله بن عمر  
حدثنا عبد الرحمن بن محمد حدثنا محمد بن عبد الله بن الحسن عن أبي بصير عن عبد الله بن عمر  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجدت فاجعل يديك على ركبتيك ولا يركبها  
وكن يضع يديه قبل ركبته فإن قيل روي عن أبي بصير عن عبد الله بن عمر عن أبي بصير عن عبد الله بن عمر  
والله وسلم أنه شبه وضع اليدين قبل الركبتين بغير ركبتين قيل له خبرنا عن أبي بصير  
الذي فيه من التشبيه أصح وذكرنا البغوي أنه يضع يديه على ركبتيه المفضل الذي يديه  
دون يديه وذكرنا المفضل عبيد بن الأبي عن جابر عن أبي بصير عن عبد الله بن عمر عن أبي بصير  
قبل أن يشبه بغير ذلك البغوي على ما بيناه فإن قيل فقد انفردت حديثنا وأبيل بن حجر  
باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يضع يديه قبل ركبته في النظر أيضا وكذا ما أخرجه  
من وضع اليدين قبل الركبتين وذكرنا ما وجدنا الأحكام الشرعية المتعلقة باليد والرجل  
فيما يكون من حكم اليد على حكم الرجل مثل الطهارة والقطع ولم يحد حكم الرجل  
بغيره على حكم اليد فوجب أن يبدل وضع اليدين قبل وضع الركبتين وليس لأحد منهن أن  
يرجع مذهبه بأنه أشق لنا لا يخلو في كل موضع أن أشق أو لا كيف وقد قال الله عز وجل

وأما حديثي

هذا حديثي  
في الأحكام  
والله أعلم

هذا حديثي  
في الأحكام  
والله أعلم  
هذا حديثي  
في الأحكام  
والله أعلم  
هذا حديثي  
في الأحكام  
والله أعلم

[illegible]

من الارواح

۱۲۲  
۱۲۳

[illegible]

18-551

مختصر

لعلہ قاضی

[illegible]

عليها عند السجود بآيائه وشرائحها وادائها موضع الاعتماد من السجود  
ولا يحاط طكان هذا اول ما يعقد علمها عند السجود **مسألة** قال وسيد  
له ان يقول في الركعتين لا تحب من الطهر والعصر والعشاء والركعة الاخيرة من المغرب  
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثلاثا وان قرأه في كتابه كان له  
ذلك الجزاء والنسج افضل وذلك منصوص عليه في الاحكام والمحسوس في ذلك  
ما ذكره يحيى عليه السلام وحكاه عن الحسن عليه السلام انه مرّ به من المومنين عليه السلام  
اذا قال **في** لا وجب اتباعه ولم يحرم مخالفته فعلى هذا يجب ان يكون قوله اول رجل  
غيره والثاني ان لا يقرأ الذي لا يحل للاحتياط فيه لا يجوز ان يجل به الصحابي اذا احتج  
الظن به لا ينظر عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وقد قلنا ان موضع القراءة والسجود  
لا يعلم احدا الا انها حاربان محرمين لا يصلح **وان** تخرج بعضها عما يغفر بالاحكام  
وادانته كذلك ثبت ان امير المؤمنين عليه السلام لم يغفره الا من قرأ سورة الفاتحة  
عليه واله وسلم **وقد استدل** يحيى بن الحسين صلوات الله عليه وهذه المسئلة وفي  
كثير من نظائرها هذه الطريقة واستدل على ذلك بان قال انا وحيد اركان الصلوة  
عنه فيها فيها ما يحرمه في جميع الاحوال وهو التكبر والتسليم ومنها ما يحرمه  
في حال وخافته في حال **وهي** القراءة في الاولتين من المكتوبات فاما ما يحرمها  
في المغرب والعشاء والعم وجنات بها في الطهر والعصر ومهت **اما** ما حرمه في  
جميع الاحوال وهو التسبيح والركوع والسجود وما حرمه من الشهادة وما وحدها ما  
يقال في الركعتين لا تحب من الطهر والعصر والعشاء والركعة الاخيرة من المغرب  
وليس كذا ان يقول ان قول الله تعالى فاقرأوا ما ينشرون من القرآن وقوله صلى الله عليه واله وسلم  
كل صلوة لم يعرفها فافتح الكتاب في حجاج يسمى بذكر القراءة وكل ركعة لا بد من  
في ما عدم اركن يقصى فراه مره واحدة في الصلوة واوضحنا الكلام فيه وفي حجه  
احتياط هذا التسبيح بعينه انه كاليد من القرآن يداله ما رواه ابو بكر الصديق  
باسناده عن عبد الله بن اذوا قال **قال** حارجل الى النبي صلى الله عليه واله وسلم  
فقال **او** لا استطيع ارا حرم من لعمري شيئا فعلى ما يحرمي فقال قل سبحان الله  
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا تقول الا قول الله العلي العظيم **وفي الحديث**  
الذي ذكرناه باسناده ومثاله لا ينقض بغير ركوع عز فاعه من رافع ان النبي صلى الله  
عليه واله وسلم كان جالسا في المسجد فدخل رجل فعلى فقال له رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم اذ فتت الصلوة فكبر ثم اقل ان كان معك قرآن وان لم يكن معك قرآن  
فاحمد الله وكبر وهدل ثم اركع فجلسه صلى الله عليه واله وسلم بذلك العرفان **فان قيل**

ولا بأس بغيره  
في الركعتين  
من السجود

في الركعتين

قول

في الركعتين



الف

كله مصوطين عليه في الاحكام ومزوي عن اليهم عليه السلام **فصل في** ما ناله  
ابوبكر الملقب بالظحا ويحدثنا ابن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن موسى القهقي ناسقا  
عن ابي يحيى عن ابي الحسن عن عبد الله قال **كان** النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
يسلم عن شأله وعن ماله وعن غيره حتى يدوا بياض حده السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم  
وترحمه الله وانا ابوبكر حدثنا الظحا ويحدثنا محمد بن حمران بن يوسف حدثنا ابوبكر بن عثمان  
عن ابي يحيى عن يزيد بن ابي عمير عن ابي موسى قال **كان** النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمل  
صلوة دكر ناصلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما ان تكون سبها او مكرها  
على عجزه كان بكرى في كل جمعة ورفع وبشتم ميمنه وساره فان قيل روى  
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلمه واحده قيل له خبرنا اولي بين  
فيه زيادة وكجارتنا اكثر واشهر وروى ابوبكر الخصاصي باشتاده عن جابر بن  
قال كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسلم احدا اسار  
بيد من غن ميمنه ومن عن ساره فلما صلى قال **يا** بالاحكام نبي سده كما بها ادان  
بجمل شمس اما يكون او لا يكون اخذكم ان يقول هكذا واثار راضعه سلم على احده  
عن ميمنه ومن عن ساره **قد** صلى الله عليه وآله وسلم على ان ذلك سلام على الحاضرين  
فسمعوا ان يمينهم حتى يقع موافقه على ان قول الغافل السلام عليكم عا جله بعض المخاطب  
ولا يدري ان نقصا ان يكون الخطاب خطابه ولا مخاطب قيل فيه ذلك لا الخطه  
من المليك والمخضرم المسلم معه في الصلوة **فصل في** المني  
والصلوة لا تسلم الا بالصلوة ولا بتسليمتين مكان **كان** جعلها وحده  
على ما بيناه وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يتسلم تسليمتين  
صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوة على الوترين فابيان لمحل واجب وجب ايضا  
ان تكون التسليمتان واجبتين وليس اخذ ان يقول ان الادكار لا سطلو عليها اسم  
الصلوة لان اسم بيتها وحملها مشعله على الافعال والادكار في حد  
مقويه بالحكم لتسلي قال **كان** النبي صلى الله عليه وآله وسلم اما الصلوة  
المسح والحمد وقراء القرآن من صلى الله عليه وآله وسلم ان الادكار من  
الصلوة **مسئلة** قال ان قالوا التسبيح لعمات لله والصلوات والطس  
بأشبات الواو بن فلا بأس وروى عن عمر بن عبد الله ان هذا وفيه  
عند الله قال اخذت التسبيح من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولغيره  
كله كله واختار يحيى بن الحسن صلوات الله عليه وآله وسلم ما روى عن جابر بن محمد بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عن ابي الحسن عن ابي عبد الله  
عن ابي الحسن عن ابي عبد الله  
عن ابي الحسن عن ابي عبد الله  
عن ابي الحسن عن ابي عبد الله

المروى عن ابي عبد الله  
عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله

طائفة

لما بيناه من ان كروى عنه او لما يروى عن غيره وان ما روى عنه موقوف على الاسر  
 فيه للاحتياط كان ذلك كالمسند الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مسنده  
 قال بكره المصلي ان يبيع في صلوة وان سرق وان بيعك او يبيع حبه من اثر الحق  
 وان يبعث بحبته او يبيع ما صادته او يرفع اخذ من حبله في عامه او بعثت بنيه انفه  
 او يفتش في كتبه او عن شماله وهذا كله منصوص عليه في الاحكام واستدل عليه ما  
 ابو الحسن بن اسمعيل حدثنا الناصر عليه السلام عن محمد بن منصور حدثنا احمد بن عيسى  
 عن جابر بن عبد الله بن عبد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام قال ابصر رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم رجلا يبعث في الصلوة بحبته فقال اما هذا ان يحس  
 قلبه كخشع حوائجهم وقد قال تعالى فدا في المومنون الذين هم  
 خاشعون وكل هذه الامور خلاف الخشوع وذكر ابو القاسم الحسن بن محمد الله  
 تعالى في كتابه لنصوص جديت عليه بن خازمه عن زيد بن ثابت ان رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم يبيع في يديه في القبلة وذكر ان جديت في يديه في القبلة  
 تعالى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم لا يبيع الحنظل الا بيمينه ولا يبيع غيره الا بشماله  
 لكن ما به ناقة كلها سود الحديث بكل ذلك يبيع ما ذكرناه مسنده قال كروى  
 ان يقول في صلوة بعد قراه الفاتحة امين وهذا منصوص عليه في الاحكام والمسمى  
 مذهب جميع اهل البيت عليهم السلام الا ما يروى عن احمد بن عيسى عليه السلام انه اخط  
 وصنع يحيى بن الحسن عليه السلام منه لانه ليس من القرآن والوجه في ذلك ما رواه ابو  
 القاسم الحسن بن محمد الله تعالى حدثنا عبد الرحمن بن ابي حامد عن سري جديت  
 ابو داود الطيالسي حدثنا شعوب بن شاذان وابان بن يزيد عن يحيى بن ابي كثير عن هلال  
 بن ميمونة عن عطاء بن بشير عن معوية بن الحارث التميمي قال سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم يقول من حمله في يوم ما لا يبارك له ما لا يبارك له ما لا  
 اراكم تنظرون الي واما صلى الله عليه وسلم فليست يراكم على اتحادهم بصوتهم ولا ما  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صلوه ما يري ولا يما را ولا حلا فيه ولا يراه  
 احسن بعلمنا منه والله ما كرهت ولا سدي ولا ضربتني لانه قال ارسلنا  
 هذه لا يبيع فيها شي من كلام الناس الا الصلوة الشجيرة والتجديد وقراه القرآن  
 فلا بد ذلك على ان التام من ليس من كراه الصلوة فان قيل فمعدرك  
 التامين وايل من حمله وايل عند ما غير مقبول لانه فيما روى كان يكت  
 ما سرار على عليه السلام الى معوية وفي ذلك سقط العذلة على انه ان صح كان  
 مستوحا بالحديث الذي قدمناه لا ترا الحق لم صلى الله عليه واله وسلم ارجو ان

۲۲  
مطهر و دوائی عبد الله بن حارثه  
عن رید بن ثابت ؓ  
الکلام فی التماس

[illegible]

انما الصلوة التسيج والحمد وقراءة القرآن في كل سبب ذلك على ان التاميم ليس من اركان  
الصلوة فانه قيل لا يراى فيه من كل كلام لا يكون من لقران وقوله انما الصلوة  
التسيج والحمد وقراءة القرآن وقوله انما الصلوة التسيج والحمد وقوله انما الصلوة  
وفي بعض الروايات التسيج هو ايضا يدل على ما قلناه واحسنها ان العباس الحسي  
رحمه الله تعالى حدثنا ابو احمد الامام جلي محمد بن جعفر حدثنا محمد بن يوسف حدثنا عوف بن عاصم  
حدثنا المعتمر بن سليمان قال سمعت ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال  
قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا قال الامام عير المخصوص علمه ولا  
الضالين فانظروا فانضوا كذا المنع من الخطا الذي يكون تابعا لما تحته الكتاب لسبب ذلك  
هذا ميز وجهه فان قيل هذا يلزمكم والقراءة بعدها قبل ان يركعوا  
ليقرأ القرآن ليست فانه لما تحته الكتاب فهو يتبع المطاوي ويؤيده على ما قيل لا يتابع على ان لا  
مرة روي ان رجلا صلى الله عليه واله وسلم رفعها صوته ومعه روي جعفر بن عاصم  
وهذا يوجب اضطرابه بينه وضيقه على ما ذهبنا اليه هو اجماع اهل البيت عليهم السلام  
وقد بينا ان اجماعهم عندنا باجته فان قيل فقد روي عن محمد بن عيسى عليه السلام فكيف  
ادعيتم اجماع اهل البيت عليهم السلام فلا يجوز ولا يجوز في اي وقت بعد حتمه  
والقمة في الصلوة منسقة لها وكذلك الضحك اذا ملا فاه وشغلها عما هو فيه من صلوة  
وان لم يبلغ ان تكون معهم وذكر مصور عليه في الاحكام والاحلاف وان لم يبلغ  
تفسد ما وصل فيه ما روي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان يضحك  
وخلفه اصحابه فجاءوا فوقع في بر فضحك بعضهم فامرهم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم باعادة  
الوضوء والصلوة ووجه قولنا ان الضحك الذي هو دون القمة ايضا مفسد للصلوة  
انه قد ثبت في الافعال التي يفسد كثرة الصلوة ولا يفسد بلها الذي ان ما حاز  
منها القليل وان لم يبلغ ان يكون كسرا كما حكاه حكم الكسرا كما حكاه لي الحجاز وحده الفقه  
وكذلك الاشارة والانتفات فلما ثبت ذلك وثبت ان الضحك الذي يشغل المصل عن الصلوة  
قد حاز التثبت الذي هو قليل في نفسه قلنا ان حكم القمة معهم في انها تفسد  
الصلوة لانها بالعموم اشبه بالتثبت على الحديث الوازده هو يذكر الضحك دون ذكر  
القمة حسنة لا يبيح لم يروى في قوله فربما يحكى ان سعدا فان  
كان متطوعا حار فان لم يفعل كان خطا لينا وجميع ذلك منصوص عليه في الاحكام  
وخرج ابو العباس الحسي رحمه الله تعالى على ان الطال المكنونه لها على ما نقل عليه والمنع  
وخرج ابو العباس الحسي رحمه الله تعالى في ان الطال المكنونه على من سجدها ليس هو  
قبل التسليم والوجه في ذلك انه راد في الصلوة ذاك راده ليس منها لو لم يكن

لو صلح من كان  
كل امرئ الناس

فصل في روى عنه اجماع اهل البيت عليهم السلام  
لا يجوز ان يداخلك او ادعى انه لا  
يعاك في الصلوة على ان اهل البيت عليهم السلام

في روى عنه اهل البيت عليهم السلام  
لا يجوز ان يداخلك او ادعى انه لا  
يعاك في الصلوة على ان اهل البيت عليهم السلام

طالع الله

صلوة واجب فتا دصلوته قياشا على الركعة الواحدة اذ اردت مع الذكر لما كانت  
ريادة والصلوة ليست منها كما لو بعض مثلها منها بطل الصلوة **فان قال**  
عن زياد في القراءة على الواحد **قيل له** هو من الصلوة وان لم يكن من واحد فليس يلزم هذا  
على هلنا فان قال **لست** الغلة في فتا دصلوة من زياد فيها ركعة اياها ريادة على  
الوجه الذي ذكرتم بل الغلة في ذلك انه نقص الصلوة بتركه الفقه قبل المبتدئ في الركعة الرابعة  
لانه لو فعله نت صلوته **قيل له** لا يبرأ ما ذكرتم وان كان عتدا فاشد اذ فتا دصلوة  
على سبيل القعدة او لم تغد قندا وذلك ان تكون الغلة هو في ذلك المصلا معنى  
ولانه لو انما شكله بغيره لا يبرأ ما ذكرتم كانت الصلوة عندكم فاستدرك وليس لكم ان يقولوا  
ان الصلوة مستدركت لغير الحلي لانه لو قام ثم جلس قبل ان يتم الركعة هي الصلوة عندكم  
فبان ان الغلة هي ما ذكرناه **فان قيل** انما يصير من الصلوة اذ امرت بغيرها فتدرك فلا يكون  
ريادة لست بها لغير السورة صارت من الصلوة اذ امرت بها والسجدة واجبة بالسورة  
فما رتب من الصلوة فتسبيل له في عدا امر واجبه بالسورة فبطل ما علمتم به وبقي  
الكلام فيه بخبره المستلزم **فان قيل** روي ان رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم سجد في صلوة الصبح بعد بل السجدة **قيل له** محتمل ان يكون المراد بصلوة الصبح  
بعد بل السجدة فتعبر بها السجدة عن الصلوة كما تعبر عنها بالركعة فيقال انك بمعنى سجد  
ويحتمل ان يكون الراوي الراوي اراد به ركعتي الفجر فتعبر بهما بصلوة الصبح فاما  
الاول فله تترحم عليه السلام باسان سجدة فيها التسلا وله لانه لو زاد في السابعة انما  
ماثله من عدد الركعات لم يستدركه كعدد السجدة واسمح ان لا يتعد في السابعة  
لانه روي ان النوافل مثنى مثنى وانه هو المستحب فصار الانصاف على ما هو اصل  
منها هو المستحب **مسألة** قال القس عليه السلام وليس السجدة بغير عدد واه  
ثب من القرآن لا على من قرأ ولا على من سجد وقال **سبح** عليه السلام ان المسجل  
غير وان سجدها قال **لست** ذلك على انه مستحب ان لم يقل انه لا مغفرة على الاطلاق  
فيه والاصل فيه ان وجوبه مفترق الى دلاله شرعية ولم ترد دلاله سرعية بمعنى احابه  
وجبان لا يكون واجبا وانما احبها ابو بكر المقر حديثا الطحاوي عن يوسف جدسا  
وهذا خبر في ابو سفيان عن يزيد بن قيس عن خازن عن بن زيد بن اسلم قال عرضت  
على النبي صلى الله عليه واله وسلم الحمد فلم يسجد احد منا وروي انك جدسا الطحاوي  
عن روح بن امرئ جسدنا ابو مصعب الزهري حديثا عند العريز بن محمد عن مصعب بن  
ثابت عن بايع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قرأ الحمد في سجدة وسجد مع المسلمين  
والمشركون حتى سجد الرجل على الرجل وحى سجد الرجل على سجد الرجل على سجد

بلغ فالحمد  
سبح الله وانه

فلما نزلت ما ذكرناه من هذين الخبرين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في حاك لم يسجد في اخرى  
 ثبت ان السجدة غير واجب وان لسانه عرفت وبان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في حاك لم يسجد في اخرى  
 بن عبد الرحمن بن يونس عن ابيه عن ابي عبد الله عليه وآله وسلم سجد في حاك لم يسجد في اخرى  
 الناس معه لا يحل ان يركعوا معه في حاك لم يسجد في اخرى  
 واجبا لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في حاك لم يسجد في اخرى  
**وروي** الطحاوي باسناده عن هشام بن عروة عن ابيه ان عرق السجدة وهو على  
 المنبر يوم الجمعة فترك السجدة وسجد بامعة ثم قرأ يوم الجمعة الاخرى فبعضوا للسجدة فقال  
 عن علي بن ابي حمزة ان الله عز وجل لم يكسها علينا الا ان شافواها ولم يسجد معهم  
 ان يسجدوا ومعه احدى مثله محصر المهاجرين والانصار ولم يكن منهم احد حري  
 حري الاجماع فان قيل نظاهره يدل على انها قد كتبت علينا ان شافواها هل هذا  
 التاويل خلاف الادعاء فوجب ان يكون شافواها معتادة لان سافاه مسي وهذا من  
 اسدى الشئ من غير حبيته فكانه قال لم يكسها علينا لكان سافاه مسي وقد  
 روي عن عطاء بن رباح انه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن السجدة قال لا تكون راحة  
 ليقرب منها سجدة واجبه ليرابيا قد قرأ القرآن وعرفه حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم  
 او اراكم ولا تحوران محي عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في حاك لم يسجد في اخرى  
**وروي** ايضا ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في حاك لم يسجد في اخرى  
 ومن السجدة ان نحو علي بن ابي حمزة الله تعالى وروي عن ربه ان سجد ان علاما واعتد  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجدة وانظر الغلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد  
 فلم يسجد فقال يا رسول الله ليس في سجدة قال بل ولكم انما منا ولو سجدت  
 لسجدنا فدل ذلك على انه غير واجب اد لو كان واجبا لسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وامر القارئ بها بمعنى انها غير واجب لقرآن فوجب ان لا يكون السجدة لقرآن واجبا وبما  
 ايضا على الابه التي في آخر سورة الحج وهو قوله يا ايها الذين امنوا ركعوا واسجدوا واعلموا  
 بحالى قننى ليركعوا ويسجدوا واركعوا مع الراكعين والعلل فيها ذكر السجدة فان قال  
 قائل قوله تعالى وادركهم العلم القرآن لا يسجدون يدل على وجوب السجدة عند القراءة  
 لانه تعالى دمهم على تركه ولا يدم على تركه الشئ الا اذا كان واجبا قبل له  
 ان السجدة المراد بهذه الاية هو الخضوع وهو الذي دم الله تعالى على تركه ودكن معروف  
 في اللغة ومنه قوله تعالى ان الله سجد له من السموات ومن الارض والسموات  
 والبر والبحر ومنه قوله تعالى لا تسأله ترى لهما فيه سجدة الخوايف  
 ويصح تأويلها انه واجبه عند قراءة جميع القرآن وما ذهبوا له من وجوبه عند ابي

لعل من سجد قدامه

ر.م. الدين  
عبد الكبير

قد مواضع من القرآن مخصوصه فصار مادها اليه اول فان قيل روي عن ابي  
المؤمنين عليه السلام انه قال عزم النبي المبرور والحم والقران له ليس فيه  
انه واجب ويجوز ان يكون المترادفه آية او كذا والاستحباب **مسألة** ولا روي  
المصلي يديه في شيء من التكبيرات الا في القنوت ونقض الاحكام على ان  
المصلي لا يرفع يديه في شيء من التكبيرات ونقض القنوت عليه السلام وصايل النبي وصي على انه  
لا يرفع يديه في دعا القنوت **والاصل** انه ما يراه او العاقل المستحق رحمه الله ما  
اسمع من ابي جهم بن شبيب بن نا او فله حد يسا عتد الملك بن محمد الرافعي قال حدسنا  
ريدا الهروي وابو الوليد قالوا حد ثنا سمعنا من سلم بن يحيى الاعرج عن المشيب بن رافع  
عن جهم بن طرفة عن جابر بن سمرة قال **قال** دخل الموصلي الله عليه واله وسلم المسجد  
وهما رايتون ابيهم في الصلوة فقال ما اراكم را فتحي ابيكم كما بها ادا ما رجيل ثمن استكوا  
في الصلوة وبا احمد بن علي النيشاوري حد ثنا ابو سعد احمد بن محمد بن احمد بن العباس  
بن جهم حد ثنا احمد بن مهاجر البغدادي حدسنا ابو معوية يحيى بن سعيد العطار ما لا حد ثنا  
ابو الحسن عن المشيب عن جهم بن سمرة قال **قال** قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
ما لي اراكم را فتحي ابيكم في الصلوة كما بها ادا ما رجيل ثمن استكوا في الصلوة فوجد الحدس له  
من وجهين على صحة ما اختاره القنوت يحيى عليه السلام لهما كما اراكم را فتحي ابيكم في الصلوة  
كما بها ادا ما رجيل ثمن فذكر رفع ابيهم في الصلوة وذكر يقتضي النبي وعمرى حمى لا روي ابيكم  
في الصلوة وذكر يقتضي على التكبير الاول **والاصل** وسائر التكبيرات والقنوت في ان روي الحدس نام  
معي عنه في الوجه قوله الثاني قوله استكوا في الصلوة لانه واجب الشكون في الصلوة وروي  
الا بدى ترك له فحيات يكون منهيا عنه **و** اخبرنا ابو العباس الحسن بن احمد بن محمد بن  
حد ثنا ابو قلابه حد ثنا شعبه عن عبد ربه عن سعد بن اسحق عن عبد الله بن رافع عن الجماعة  
عند الله بن كثر عن المطالب بن ابي داود عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال الصلوة  
معي مني خشيعة وتسكني فاحسن صلى الله عليه واله وسلم السك بها فان قل عمل ان يكون له  
ما اراكم را فتحي ابيكم في الصلوة خرج في قوله رافع ابيهم في غير موضع الرفع **قال** له  
انه صلى الله عليه واله وسلم في رافع ابيهم في الصلوة من هذان اسويهما موضعها  
من موضع فافضى ذلك الي عن رفع الايدي منها قاما من غير محض و ذلك هو مادها  
اليه ويدل على ذلك ايضا قوله تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون  
والخشوع هو الشكون ومنه قيل في قوله تعالى وخشعوا لاصوارهم اي سكتوا بصوات  
ومنه حد ثنا زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام ما سنا له بعدم في الكتاب ان النبي  
صلى الله عليه واله وسلم را رجلا يحدث بحديثه و صلوة فقال لو خشع فادله هذا الحديث

عن محمد بن مسلم عن أبي اسحق

هذا الصريح هو المسمى بالصدق  
لأنه لا يشترط فيه التمام

حوارته **فاما الاخيار** الواردة في رفع اليدين عند التكبيرات فهي عندنا مستحبة  
 بقوله صلى الله عليه واله وسلم ما لي اراكم راقي ايديكم كما ينادي ادا رجل سجد وسجد  
 اسكوا في الصلوة وذكر الجصاص ان في بعض الاخبار كفو ايديكم في الصلوة وعلى ان  
 في جمل ما روي في ذلك من الاخبار ما لا خلاف في انه مستحب وهو رفع اليدين عند لعان  
 من التوبة وكذا في رفع اليدين بين التوبتين مستحب عند اكرام العلماء واخبرنا  
 احمد بن علي النيسابوري ثنا ابو سعيد البغدادي ثنا احمد بن الحسن بن محمد بن الحسن بن احمد بن محمد بن  
 حدثنا شاذان بن عيسى عن يونس بن مولى سمعان عن ابن ابي عمير عن ابي ابي رافع قال كان رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم يرفع يديه في اول ركعة لم يركع على ارض صلوة كما كانت تسعدت على الا  
 يرفع يديه الا في التسمية الاولى لانه فقل ذلك على سبيل التعلم لصلوة النبي صلى الله عليه واله  
 وسلم ثم لم يكن يرفع يديه في غيرها وفي ذلك نسخ رفع اليدين في غيرها من التكبيرات ورواه  
 ثم لم يجد ذلك عاتج الرفع في التسمية الاولى لين قوله لم لم يجد تبين له تركه بعد فعله  
 وهو ليل النسخ **ومن جهة النظر** ان النبي قد اجمعوا على ان لا يرفع يديه عند التكبير  
 الى يفتل عند اقام من السجود وكذلك لا يرفع بين السجدين عند اكرام العلماء في حان لا  
 يرفع عنده من التكبيرات والمعنى انها من الصلوة وكذلك قد بدله اذا كان في العراء واما  
 لم يرفع الا يدي وكذلك في القنوت المعنى انه دعا في الصلوة **مسألة** والعبادة  
 في الركعة الاخيرة من العز والوتر بعد الركوع محرمه ولا تقف فيها شيئا من الاعمال  
 قد نص في الاحكام والمنع على انه والعز والوتر بعد الركوع وعلى انه ليس واجب ونص في المعنى  
 على انه محرمه **والوجه** ما بناه ابو بكر المعري ما حدثنا الطحاوي حدثنا ابو داود  
 حدثنا ابو معمر حدثنا عبد الوارث بن عبد الله بن عيسى عن الحسن بن ابي اسحق قال قال صلى الله عليه  
 صلى الله عليه واله وسلم صلوا الغداة فلم يزل يرفق حتى فارقه وبا ابو بكر المعري حدثنا  
 الطحاوي حدثنا محمد بن عثمان بن عيسى بن ابي جعفر الرازي عن الربيع بن اسحق قال كنت  
 جالسا عند اسير بن مالك فقبل له انما قلت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم شعرا فقال ما را  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم تقف في صلوة الغداة حتى يارق الدنيا وما اوتكر قال يا  
 الحسين بن محمد ابى بن منصور بن الراس حدثنا الحسين بن محمد حدثنا ابو هلال الرازي  
 عن جطله السدي عن اسحق قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صلوا  
 الصبح يكبر حتى اذا فرغ كبر فركع ثم رفع راسه فداصح يانه قف بعد الركوع وانا  
 ابو العباس الحسني رحمه الله تعالى حدثنا محمد بن الحسين العلوي المصنعي حدثنا ابو جندب  
 روى الحسن بن ابي بكر بن ابي ابي بن محمد عن ابيه عرج عن علي بن عبد السلام انه  
 كان تقف في العز والوتر تقف فيهما في الركعة الاخيرة محس برقع راسه من الركوع وحدثنا

۱۰۰

[illegible]



محمد بن علی بن ابی طالب  
علیه السلام

الحلقات

ولا نه لا صوم فيه ولا هو صوم للعبادة والتدليل وليس عليه  
الاياد فيه صوم م

لا نه لم يرد به شرع ولا خلاف انه نافي به ان امر عن سواء مسلكه قال ولا ما سار به  
الرجل قد دركعات ما جرك في الارض ويحصى ذلك بالخطا او بعد الايام كان معك ذلك  
تخفظا قال لا ما سار به لا يتخذ على الخدر او غيره عند نفوضه في الصلوة ان اجاب  
اليه لعله او كبر ودك منصوص عليه في الاحكام في الوجه لما ذكرنا من عدد الركعات  
والايات على الوجه الذي قلنا قول الله تعالى خا قنوا على الصلوات والصلوات لو سطا  
فادا كانت المتأظف عليها الام بل ما ذكرنا وحده ان يفعل اما الا غنجا على الخدر وغيره  
عند النفوض في الصلوة فقد اعمد كدعي بن الحسن عليه السلام على ما رواه محمد بن منصور عن محمد  
بن عيسى بن زيد عن ابي الحارود قال سمعنا ابا جعفر يقول كان رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم غداة في الحايض حتى كبر وضعف يعتصر عليه اذا قام فيصلي ان حاله يركع  
القيام اضلا دون حال من غمده عند القيام فاذا غمده في ترك القيام لضعفه كان في الامداد  
عاشي عند القيام للضعف اقدر **مسألة** قال ولا يجوز للمضلي ان يعمل حية  
او غمدا في صلوته ولا ان يتردد صلا او شغل عنها من اضطر الى سوي ذلك الله تأنف صلوته  
قال ولا ما سار به سبوي الرجل رده في صلوته اذا وقع عن كفيه قال ويكره له ان يصح  
بده على فيه عند السواب وان يسوي الحضا بين يديه الا اذا خشي الاسوي يجرده وكان ذلك  
منصوص عليه والمنح والوجه في ان الافعال التي يفعلها المضلي ما ليست في الصلوة بل لانه  
اقتسام قسم منها افعال كسره وفي مطلقه للصلوة ما لا يحل كالكحل والمشي اذا كثروا ومن  
مها افعال سره وفي قسمان فقسم منه يفعل للصلوة كمن مع الثوب ان يسقط على العورة  
او عن موضع مستحي فيه يتدبر او كبر زاء الحار بين يديه او غمدا الركعات او سوي موضع السجود  
وتخردك في ما يجوز للرجل ان يفعل وربما وجب عليه ومن ما يفعل لا يكره ان يضع يده  
على ربه عند السواب او سر حية او تخردك فهو ما يكره للمضلي ان يفعله وقد اختلفت الفصول  
من كسر الافعال وقليلها مع الاجماع ان الكسر يفسد وان القليل لا يفسد فذهب اصحابنا الى  
ان القليل هو ما اجمع على انه قليل وان ما عداه في حكم الكسر لان الاصل في الصلوة عزيمت الافعال  
والافعال فلا سباح فيها شيء من الافعال والافعال لا يبدل الاثر الى قوله صلى الله عليه  
واله وسلم عزيمتها التكبير وحملها التسليم وقوله استكموا في الصلوة وليس لاحتياض يقتضي ذلك  
ولانه لا بد ليل على الفرق بينهما الاما ذكرناه فاذا ثبت ذلك ثلثت قتل الحية والعوب وارسا ج  
الضال وتخردك ما يفسد الصلوة ادلاوا على ما بيناه ان يكون تلك الافعال في حيل الكسر  
دون البشير وما مشهور الردا فلا خلاف انها من الافعال البشيرة واما فعلها ليل لا يكسو عثر  
او موضع يشتره من جسد لم يكره واما فعلها لغير ما ذكرناه كرهنت ولذا كره ان يصح  
بده على ربه عند السواب وان يسوي الحضا بين يديه الا ان يخاف ولا يستوي موضع سجد

باسم

في صلاة النافس

**والأصل** ذكره ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأي رجل يصلي  
لعبته وصلوة فقال أما هذا لو خشع قلبه خشع جوارحه وقد مضى  
استباده والكتاب وما قدمنا من قوله صلى الله عليه وآله وسلم من خشع  
وغيره يبيع في الشراب وان يبيع بيزيد في القبله وقوله لا يبيع الحق إلا مرة واحدة وليس  
عنه خير لك من ما يبع كافة كل ما شود الحرق **مسألة** قال لا بأس أن يصلي ولو لم  
دراهم أو دنانير أو قوارير أو حجارة أو غير ذلك إذا كان نكحاً وهو منصوح عليه والمسي  
والأصل فيه أن المصلي لم يوجد عليه ما جله سوى عن نفسه إلا ما كان معصياً أو حبشاً وما  
ذكرناه ليس يدخل ولا يخرج من حيث لا يكون مع المصلي وهو ما لا يحط به  
خلافاً من **مسألة** وإذا حدث في الصلوة أمر من الأمور سبعين الطهور بطلت  
صلوته وهو منصوح عليه والأحكام والمسي في الأصل فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
لا صلح إلا بطهور وقوله لا صلوة لمن لا وضوء وقد أثبتنا الخبرين في مسئلة السجدة  
على الوضوء ونفي صلى الله عليه وآله الصلاة إلا بالطهور من فسد طهوره أو كان يكون صلوة  
فليس لأحد يقول إن ذلك لا يوجب نفي الصلوة لأننا قد بينا ما يذهب إليه في مثل ذلك في مسئلة  
قراه فاتحه الكتاب وأضفنا أن ذلك إذا ورد في الأتم الشريعة يقتضي نفي الأصل وروي  
ابن حمير عن أبيه عن علي عليه السلام من زحف وهو في صلوة فليصرف وليتوضأ وليبدأ  
وأيضا فقياس من أحدث متعبد بالاحلاف في أنه تطل صلواته والمحوية لم يثبت في صلوة  
وأيضا فقياس من جرى في الصلوة أو تجزئته وأنه يفسد صلواته ولا يجوز البناء عليها والمعنى أنه قد  
خصل على حاله لا يجوز له معها الابتداء بالصلوة بحال لا يجوز له البناء وذكرنا بذكر الرزي في سرحه  
محضر الطحاوي أن القياس هو جيب فسأد صلواته وأنه لا يجوز له السأغير لهم أسعوا فيه  
الأثر وتركوا النظر ولا أثر هو ما رواه من خرج عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عاصبه عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال من قأ في صلوة فليصرف وليتوضأ وليبدأ بصلواته ما لم يتكلم يقال  
لهم هذا حديث ضعفه أصحاب الحديث وإن صح فتناه المص من الكلام والصلوة والنسخ له إذا  
كان مباحاً في الصلاة والسلام فكانه ابتداء قوله فليس على صلواته ما لم يتكلم فإذا السلام والصلوة  
أما يصح لم يكلم أكانه عن إفساد الكلام للصلوة وهذا كلام متيقن بنفسه غير محمول على قوله  
من قأ في صلوة فليصرف وليتوضأ **فان قيل** كيف أعظم هذا الحديث في إيجاب  
الطهور على من قام في ركع أنه قد أسعف **فيلزم** عن شيخنا أنه سائر الأبدان  
التي مضت ذكرها في نقص الطهارة بالتي وسلا لا من الجوارح والمواصفات لصحة  
وغير متنع في الضعيف أن يذكر شيئاً للقوى وأعماله للبناء لا يجوز في صحيحه وهو العمد  
عندهم وهو أيضا عندهم ما مضى القنا من خلافه **فان قيل** روي عن ابن عباس أنه قال

أما يخرج كما تدرى من صلاة ركعة أو ركعتين في الطهارة  
وقال أبو عبد الله في الصلاة ركعة أو ركعتين في الطهارة  
أما يخرج كما تدرى من صلاة ركعة أو ركعتين في الطهارة  
وقال أبو عبد الله في الصلاة ركعة أو ركعتين في الطهارة  
أما يخرج كما تدرى من صلاة ركعة أو ركعتين في الطهارة  
وقال أبو عبد الله في الصلاة ركعة أو ركعتين في الطهارة

كان

كان

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا ارعف في صلوته توشا وبنا على ما مضى من صلوته قيل له  
يحمل ان يكون ارادا كان دم الزكاف بحث لا يسيل فاذا بقوله توشا غسل يده  
من سيتر ما اصابه ودلك لا ينقص الصلوة ولا الطهارة ويكون معنى توشا غسل يده بامساكها  
ايده ويكون غسل اليد منه استنجاءا وبحوران يكون صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك  
وسيلان الدم حينئذ ناقض للطهارة وحيث كانت لا تغالاة الصلوة مباحة وهذا هو الذي  
انجدت بنو ابي بديك عن عائشة يقتضي الامتناع من جميعا على ايجاب الطهارة من الوضوء  
وبمع الكلام في الصلوة مستقلة وكذا ان تطل الصلوة اذا غلب بها غشها ليس  
من المحاذرة فليها من حرمتها الى تحليلها قال القس عليه السلام لا يشر للرجل ان يجلي  
وقد شد وشطبه خيط او غيره ما ذكرنا من بطلان صلوته من عليها ما ليس منها مسموح  
عليه والمنكح وقد بينا في بعض هذه الاحكام ان كل قتل هذه المسئلة ودلنا على صحة  
ما اعتزناه مانعي عن الاقدام واما ما حكينا عن الغفر عليه السلام فهو منصوص عليه في  
متايل عقيدته من الحسنه ووجه ما ذكرناه فيها هو ابداع في شتر العيرة وابع  
للشباب من لا يشترها **باب القول في اما**  
**الصلوة لا يشتر الصلوة خلف** قال في حسم من رقت او ولد من  
او يروي او اجماعا قلم ما يحتاج اليه والصلوة ولا يشتر الصلوة المطلقا ولو لم يرد  
وذلك كانه منصوص عليه والمنكح **والوجه** فيه ما روي عن ابن مسعود قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم العموم افرأهم لكناث الله وان كانوا في القرن سوا  
فاعلم بالسنة ولم يراع الحريم ولا المولد ولا صفة البكر فبان انه لا يقتضيها ويروي ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسلم بزام مكثوم على الصلوة بالمدينة وهو عا  
دروي محمد بن منصور عن ابي كرتب عن يحيى بن ابي ابيد عن ابي ذر عن ابي بصير عن ابي  
سعيد قال دعوتنا سامر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى مري  
فهم خديفة وابو ذر وابن مسعود فحضر الصلوة فقبلت بهم وانا عند فقد مروي في ذكره  
مري الجماعة منهم اذ قد روي عن نقر ولم يرو خلافة عراخدهم ولا معني في العديد والصلوة  
بالاستاب **وجيب** ان لا يشر بالمولد اذ المولد لما يتراد للفت على ان يكونه ولما  
سابق في شئ من دينه وعبادته قال الله عز من قائل ولا تزر وازرة حملا  
وجيب ان يكون الاعا في ذلك كما لم يشر وقال في المسح والاعا فليس بسعله نصر  
على الصلوة فهو اولى وهو كما قال في الصلاة قد كفي الاستغفار لخطا البصر وخطه فكون  
اشد مكنيا من التوقر على ما سواه والما ليدوي وهذا الوقت فلا فرق بينه وبين الحمر  
اذ انا بيه من ادان الاسلام كما حصر قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحرم بعد الفجر

مه

فيكون ان يكون هو ودمه سواهما سواهما  
قاله ودمه سواهما سواهما سواهما

فالصلوة خلف المبرور كالصلوة خلف المحضري وإذا كان في البر بن على الصفة التي إذا كان عليها  
 المحضري جازت أن يصلح صلوة خلفه وإن كان على خلاف تلك الصفة لم يحرم الصلوة خلفه وأما  
 المطلق فله أن يصلح صلوة المقداد إذا كان القدر لا يمنع من يومه جميع حقوق الصلوة لبي  
 المعداد إذا كان يكون سبيله المطلق وأما الحديث لم يروى عن أمير المؤمنين علي عليه السلام  
 في النهي عن صلوة المطلق خلف المحضري ولا على من يكون وراءه بعد الامتناع من يومه جميع  
 الصلوة عند القيام والعقود مسسلة ولا يصلي إلا من خلف العربان ولا العالم خلف  
 القاعد ولا المتوضي خلف المقيم ولا المودي قرضه خلف المتطوع ولا الرجل خلف المرأة  
 أو التي نصر عليه في الأحكام على المنع من صلاة الله بن خلف العربان والعالم خلف العامة  
 والمتوضي خلف المقيم وخرج أصحابنا المنع من صلوة المودي قرضه خلف المتطوع والهي  
 من قول الفقيه عليه السلام في المنع من صلوة النساء خلف المقيم أن قرضه هو قرضه  
 وتحرروا المنع من صلوة الرجل خلف المرأة من منعه إيمان النساء بالرجال إذا لم يكن معهن  
 رجل ولا يصلح في كل قول السي على الله عليه وآله وسلم الإمام ضامن المؤذن مؤذن  
 فبدل ذلك على أن صلوة معقوده بصلوة الإمام أدل لو كانت صلوة كل واحد منهما على حالها  
 لم يكن لقوله الإمام ضامن ومعنى ذلك أن ثبت أن حكم صلوة المؤمن حكم صلاة الإمام فإذا  
 كان الإمام عربيا أو قاطنا متيما كانت صلوة المؤمن العتيق إن أو صلوة العامة  
 أو صلوة المقيم مع القدرة على الباش والقيام والوضوء وحل تكون فاسدة وكذلك القول  
 في التطوع وما يؤكد ذلك ما قد ثبت أن الإمام إذا صلى جنباً سجد فسدت صلواته من أنتم  
 بالإجماع وكذا أن صلى كافراً وبليزم المؤمن من السجود ما يزره الإمام ككله كل يكسر  
 أو صلوة المؤمن معقوده بصلوة الإمام وأصل المؤمن في حكم صلوة الإمام ويدل  
 على ذلك الحديث الذي ذكرناه في مثله صلوة الغليل وهو قول السي صلى الله عليه وآله  
 وسلم إنما جعل الإمام لموته به وأصل قائما فصلوا فقاما وأصل قائما فصلوا فقاما  
 معنى ذلك النهي عن صلوة القائم خلف القاعد وهو معنى المفسر ويدل على ذلك قوله  
 صلى الله عليه وآله وسلم لا يوم أحذرني قاعداً وروى عن أمير المؤمنين عليه  
 السلام أنه قال لا يوم المقيم الموضي ذكره عليه السلام بحسب عليه السلام  
 في الأحكام ومحمد بن منصور في كتابه وروى محمد بن منصور عن حكم بن مسلم بالسد  
 بن شبيب عن صالح بن رستم عن محمد بن المنكب عن جابر بن عبد الله قال كنت مع  
 فاضلاً بن عمرو بن لطف بن حنيفة فسمعتهم يقولون بعدنا أبو عبد الله قالوا يقولون رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم لا يوم المقيم المتوضي وإذا ثبت ذلك في صلوة المقيم بالموضي  
 ثبت في سابق الصلوة التي ذكرنا أنها أحد فيما أحصاها بجل صلوة المتوضي خلف المقيم

الأ

الاول اجل شايه ما ذكرناه وايضا لا خلاف من انه سئل من اجل حلف المراه  
فكذلك ما ذكرناه فناسا عليها والعلة انه انتم من صلواته قاضيه عن كمال صلواته  
فان قيل ما اريدون بقولكم ان صلوات الامام قاضيه فسل الى العصر قد  
الكل ما تقولون وان كانت محله ومصور صلوات المراه عن صلوات الرجل الا بعد ذلك  
الركن ع ولا يجوز وبهم وبك التماس الذي هو ما موزبه ونقص صلوات القربان ان صلوات  
نفي عن ظهور العزم وقد قال صلى الله عليه واله وسلم صلواته القاعد  
على النصف من صلوات القاييم والاصل في ذلك ان صلوات الامام اذا وقع على وجهه ولو وقع  
عليه صلوات الموت وهو على ما هو عليه لكانت صلواته فاستدرك او ما قلته كانت صلواته واخره  
وكل ذلك تبين ان المروي في روضه كروي خلف المنطوق وادانته كذلك تبين ان كماله  
للرجل ان يصل على حلفه ليعلم ان الصلوات في حكم المنطوق او دونه فان القرائن يوافقنا على  
المنع من صلوات الامام خلف القربان فيجب ان تكون شايه ما ذكرناه فناسا عليه وان صل  
روي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صلى في روضه جالساً بالناس قيل له  
ذلك خاص فيه بده لانه قوله لا يؤخذ بعد ذلك قال صلى الله عليه واله وسلم الذي يخرجنا على وجه  
ايماننا المنع من صلوات القاري خلفه لا يؤخذ صلوات الصحاح خلف من يحدث الارم من جميع صلواته  
ذكرنا من صلوات الامام خلفه لزمان وصلوات القاييم خلف القاعد بنصيبه صلى الله عليه واله وسلم  
قال صلى الله عليه واله وسلم الفاسق وقال القبيح عليه السلام لا يؤمن من عليه صلواته فانيته  
نصره صلى الله عليه واله وسلم في الاحكام على المنع من الصلوات خلف الفاسق ونصر القبيح عليه السلام  
في مسائل عند الله بن الحسن فقال صلى الله عليه واله وسلم لا يؤمن من يقوم بصلواته فانيته حتى يودي ما علمه  
والاصل في ذلك ما اعتد به حتى يحسن عليه السلام وهو ما رواه محمد بن مصور عن علي بن ابي طالب  
قال حدثني ابي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
واله وسلم فانا سبي فجاء من يوحكم فقالوا لانا قال لا يؤمن من يوحكم في دينه  
وروي محمد بن عيسى بن ابراهيم بن حبيب عن محمد بن يحيى عن يوسف بن جابر قال قال رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم لا يؤمن من فخر مؤمننا ولا يصلي مؤمن خلفه فاجروا واما القائل  
الحسين رحمه الله تعالى قال يا احمد بن محمد المقي خذنا ان نعم الفضل بن الحسن  
خذنا عبيد بن جبير خذنا ابو الوليد بن كير عن عبيد الله بن محمد القروي عن علي بن ابي طالب  
زييد بن جندب عن سعد بن مسيب عن جابر بن عبد الله قال حدثنا رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم فقال لا يؤمن من امراه رجل ولا من فخر مؤمننا الا ان يحاف  
سبعة او سوطه و ذلك كله صريح بالنهي عن الصلوات خلف الفاسق والله يفسد  
المنهي عنه على اهل البيت عليهم السلام لا اعلم فيه بينهم خلافا ولا خلاف انهم الصلوات

هو احمد بن عيسى بن عثمان بن  
ابن محمد بن عيسى بن عثمان بن  
ابن طالب عليه السلام

حلفنا فزوجهنا لا نخرجها من البيت الا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرجها من البيت الا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
الوعيد وهدى عنه قد ثبت النص عليها الا ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرجها من البيت الا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
واجزوان تعلموا انما روى صلى الله عليه وآله وسلم كل باب وداخره **مسألة** لهن مقناه صلواتا وان  
انما كن في الصف من واجزوا على وجه الایتمام وهذا اوليكون موافقا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
واله وسلم لا يبطل من خلف واجزوا وقوله لا يبر من واجزوا موافقا **مسألة** ان من صلى  
خلف الحاج قبل له حوران يكون اتقاء لما فعل ولا عند ما صلى معه اولم يتوالت امام قائلها  
قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبر من خلف من عليه صلوة فائتة فلا قرب عتدي انه قال ذلك على  
سبيل التكرار ووجه ذلك انه لم يبر من ان يكون من عليه صلوة فائتة قد اخل بالانعام بمصاهااد  
فضا بها مضيق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم عليه واله وسلم من صلى او امام عيها ولمصاهااد اذكرها  
لا وقت لها غير ذلك فلما لم يبر من ان يكون سبيله تبديل من تركها لصلوة حتى مضى وقتها  
لا غير قدر فذكر ذلك ان يوثقه **مسألة** قاله **مسألة** واداصل رجل رجل وقف الحور  
عن من لا ماؤدك مصوص عليه في الاحكام **مسألة** فيه ما نا انا الحسن بن الحسن  
حدثنا النضر بن محمد بن منصور عن احمد بن عيسى عن حسن بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن جده  
عليه السلام قال **مسألة** اتينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انا ورجل من اهل بصار  
فقد منا وحلقا حلقه ثم صلى بنا ثم قال اذا كان اسان فليعلم اخذها عن علي بن امام **مسألة** وما انو بكر  
المقري حدثنا الطحاوي حدثنا حسن بن نصر حدثنا مهيدي بن جعفر حدثنا احام بن سفيان  
عن ابي خزيمة المدني بن يعقوب بن مجاهد عن عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت قال ساء  
جا بر عبد الله فقال احرام بن حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يبلى حتى يقفن  
بشاره فاحدسدي حتى اقامني عن يمينه وحاجبان من حجر فقام عن بشاره ورفقنا جميعا حتى امانا  
حلقه وروى مثل ذلك اش وهو ما لم يحك عن العلماء خلافة الاولين اذ تروى عن علي بن ابي طالب  
ان الجماعة اذا كانوا ثلاثة لا امام ولا سلطان وانما هو اجماع بعد ما وجب سقوطها وذكروا  
**مسألة** قال لا يبطل رجل بنشال رجل معهن فان كان معهن رجل حازل لصلوة به وهن  
فان كان واحد وقف عن يمين الامام والنساء حلقها وان كان احاطه ونفوا حلق الامام والنساء حلقهم  
وان كان رجل وحثنى لبسته لم يبطل بها وان كان رجل وحثنى لبسته وامراه فقطل رجل عن علي بن امام  
والحنثي وراها والمرأه والحنثي وان احدث الامام ايم كل واحد منهم صلوة معجودات  
كان مع الامام رجلان فحدث به حدث ام اخذها ومثلا بهم فام صلوة ودك كله مصوص  
عليه وكان الاحكام عن قولنا وان كان رجل وحثنى لبسته لم يبطل به فان رتب لبسته في رجليه  
وخرج اوالعناش الحسي رحمه الله تعالى وسرح الاحكام وفي المصوص انما صلوة اذ انوى الرجل  
الامامه وهي الامام والوجه فيه ما نا انا العناش الحسي رحمه الله تعالى ما يوشع بن محمد الكشي

في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرجها من البيت الا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم

خبرنا عن الامام  
وسكنوا في البيت  
لم يبر من البيت

وهكذا إذا كان معه واحد  
عن نفسه والحق في التأويل  
والله أعلم أن على كل من  
بالحق ما يتأخر عن صف النساء  
صعود في الرجال  
مؤداه من الذهب

۲۱ احکام  
با وله و فشرم

٢٠  
 الا ان تكون في  
 فصل الاصل من  
 صنف من الصنف  
 من ذلك عند  
 فخره و هو في  
 من ذلك عند

حیدر علی

أخذت بيد رجل فأخذه اليك ثم وأخذ الصلوة **فإن استبطل** حوار صلوة  
المفترد مستبدل ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم استأثرت بخوارجله  
لم يقع ذلك لين وقول الحق وقدرها ما هو للحد من أدلهم حرمانا أن نقف مع استأثرت وعبدان  
أدلى مفتردا العبد جازت صلوته وقول السوء صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون حين حرم  
خلف الصف وقدره زاد الله حرصا ولا بعد لا يدل على صلوة المفترد لعبد لله أحرم  
قبل أن يكون الصف حين خالف لغوت فأما الخالف للحد على أن لا أسد لنا بقوله لا بعد على أنه  
لا يرى كان حجة صالحة قالوا لا رجل يحول الإمام راكتا كبر وتوابعها الرجل  
والصلوة ثم كبر آخرى وتركت ثم نلى معه ما في صلوته يقوم بتمامه ويتعدى بعده ولا  
تخالفة في شيء من ذلك فإذا استلم الإمام وأمر فأنتم لنفسه ما بقي وأخذ بالركعة التي يحكي الإمام فيها  
راكتا نصر والمنح على أن يحول الإمام راكتا يكبر بكسر ميم ونقر على سائر ما ذكرناه في الأحكام  
**وهذه الجملة مما لا يخطئ فيها خلافا والتكبير**  
المأدب فمن يكرهه إلا مساج قال صلى الله عليه وآله وسلم علمه وآله وسلم حرمتها  
الكسرة والتكبيره الثانية منه وفي تكبيرة الركوع وقلنا أنه سبع الإمام في مائة ومثو  
ولا خالفة في شيء من ذلك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إنما جعل الإمام ليؤتم به وآله وسلم  
لنفسه ما في صلوته إذا استلم الإمام ويتعد بالركعة التي يحول الإمام فيها خلافا فيه ولين الإمام  
حين يحول فإياه المأمور ويغفل لا يجوز أن يحول فإياه في هذا الموضع وبين الفراءة فإياه  
في ركعة واحدة فإذا فز في ركعة أجراه وضع أن يتعد بالركعة التي يحول الإمام فيها راكتا  
مسألة قال فإن كتمه ساجدا يتعد معه استخفا ما إذا قام الإمام وأمسك  
الصلوة وحجل ما يحول مع الإمام أو صلوته وكذا الساجد إذا حجل الإمام معك كذلك  
ودك كتمه منقول عليه في الأحكام ووجه قولنا أنه يتعد ساجدا ما رواه ابن أبي  
شبيب عن ساجر بن عبد الله بن يس بن زبيح عن رجل من أهل المدينة عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم أنه سمع حنظلة بن عوف يقول هو ساجد فلما فرغ من صلوته قال من هذا  
الذي سمع حنظلة بن عوف قال يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فاصعد قال  
وحدثك ساجدا فسجدت قال هكذا فاصعدوا ولا تعتدوا بها ومن وجد في ما رواه راكتا  
أو ساجدا فليكن معي على حاله التي أنا عليها فلما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
هكذا فاصعدوا لا تعتدوا بها علم أنها ساجدا هي من معدودة في جملة العزم والاداء  
**نكبات** أن تلك السجدة هي غير معدودة من جملة الفرض مع ما قلناه إنه سدى  
الصلوة لانا قد بينا فما مضى به لا يتعد في الصلوة المكتوبة محدة رايدة على سبيل المنع  
واسفطينا الكلام فيه وقلنا أنه حجل ما يحول مع الإمام أو يصلو ثم لما احتج بانه العباس

أخذت بيد رجل فأخذه اليك  
ما ركعه وعدسه  
واضح  
بلغ ما قلناه

علم

۱۳ و لا تؤمنوا بالعرفان و ان حصل علی ان حفظه ما ادرک من صلواتک مع الاله

محمد بن عبد الله  
بن الحسين

والوصف في

ان

٤٣

ظاهره ولو في عدم  
العدد انما هو

ان كل واحد منهما اذا نوى انه امام صاحبه كان قد صلى لنفسه مع انه نوى امامه فادام  
ما نوى به الموتى كانت صلواته صلوات المنقر فيجب ان يفتح فادانوى كل واحد منهما الا يتم  
بصاحبه لم يحل اخذها عن صاحبه شيئا فيكون كل واحد منهما قد ايم عن لا يكون اماما  
معي محرم الرجل يصلي خلف المراء او القاري يصلي خلف الامي يحرم سطل صلوة كل  
واحد منهما **مسألة** قال لا يابس للموتى ان يفتح على الامام اذا اشكل عليه  
القرآن فنص عليه وكتبت الاحكام وروى فيه عن جده القسمة عليه السلام وذكر انه  
مروى عن امير المؤمنين عليه السلام والوجه فيه **ولله** تعالى وباعوان  
على التزوا لتقوى ولا تعادوا على الامم والجدوات وليس لأحد ان يقول  
انما سلم ان فتح الموتى من البر لانه لا خلاف ان قرأ الامام من البر والبعاء عليها  
يكون من البر **ويشدد عليها ايضا** بقوله عز وجل فاقطعوا على الصلوات  
وذكر من المأثرة عليها **وروي** عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال اذا ردد  
اسطعكم الامام فاطمئنه ولا يفسد بفتح الموتى على الامام اكبر من قوله لا يفسد  
التي اسكت عليه وقرأ القرآن لا يفسد في الصلوة وليس ذلك من اربعة الموتى للامام  
القرآن التي نها النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها بقوله ما لي انا زعيم في القرآن  
لئن لم يؤتمر لا يفعل ذلك لمجد ما يكتسب على الامام وبوده الى الوقوف على القرآنة  
**مسألة** قال وعلى الموتى ان يقرأ خلف الامام اذا لم يسمع قرأه الامام  
ولا يقرأ اذا سمعها نقرأ الاحكام على انه لا يقرأ خلف الامام فيما حهر فيه الامام وسئل  
فيما لم يحهر فيه ورواه عن القسمة عليه السلام **وروي** محمد بن منصور عن العلاء بن ربيعة  
في الامام عن عبد الله بن موسى بن عبد الله وهو احمد بن عيسى عليه السلام وذكر عن ابي  
طاهر العلوي عن علي بن القزاة خلف الامام مما حهر والعلاء خلفه مما خاف  
قال وذكر ذلك عن عبد الله بن الحسن عليه السلام وروى عن زيد بن علي عليه  
السلام اني كنت وراي او وراي على راطا اعلم السلام يعني بامرني وبجلي ولم يحهر  
فاقرأ **وحكاية ابوالعباس الحلي** رحمه الله تعالى في المنص من محمد  
بن يحيى عن العلاء خلف الامام مما حهر اذا لم يسمع الموتى قال ابو  
العباس وهو اولي بقوله القسمة وفتح في الشرح ان الامم الذي لا يسمع على ذلك  
والذي بدله على وجوب القرآنة اذا لم يسمع **ولله** تعالى باقوا  
ما تيسر من القرآن وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا صلوات الا بقائه الكتاب  
وكل صلوة الا بقائه الكتاب وقرآن معها وشاير الاخبار التي ذكرناها  
في هذا المعنى في مشيئة وجوز القرآنة في غيرها اجمع يقتضي وجوب القرآنة على الامام

والمفرد والمؤنن الامن قلم ذليله **فان السبيل** على ان الموت لا يقتل امانه ان  
 المحسنين البر وحردى جندنا ابو بكر الذي يترى جندنا هادي بن القمي ومحمد بن عبد العزيز  
 قالوا جندنا اسد بن زوبه جندنا محمد بن الفضل عن قطيبه عن ابيه عن سالم عن ابن عمر  
 قال **قال رسول الله صلى الله عليه واله** وسلم من كان له امام وعزانه له قراءه ونا  
 ابو بكر المقرئ جندنا الطحاوي عن احمد بن عبد الرحمن عن ابي عبد الله بن وهب بن الليث عن  
 يعقوب عن النعمان عن موسى بن ابي عمير عن عاصم عن عبد الله بن سبدا عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 قال من كان له امام فقرأه الامام له قراءه **فيل** له ذلك عندنا وارادوا ما جهر في الامام  
 ويشترط ذلك على انه اذ لم يسمع القراءه من الامام لا يحصل له العلم بان قد قرا على من كان  
 يجعل قراءته يد **فان نفسه** **فان قيل** روي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم انه قال **يكفيك قراءه الامام خاف** او جهر **فيل** له معنى الجاه  
 اها هنا هو ما وجد في الخبر الشديد وان كان في الجهر فيه من الصلوة وعما يد **فيل** ذلك  
 وجوب لقراءه خلف الامام فملا جهر فربما **فيل** وهو بها على الامام والمفرد فكل كذا الموت  
 فملا جهر الامام فيه والمعنى انه مصل صلوة ذات الركوع والسجود ولم يوجد جهره الاسماع  
 لقراءه غيره **فان قاسوه** على من ايم من جهر بقله انه مؤمن كان قاسا او لا يمتنع  
 زياده عاده ويقضى الاحتياط **واما ما يد** على انه لا يقتل ما جهر فيه  
 الامام فهو قول الله تعالى فادري القرآن قاسمته تعالى وانصروا **فيل** روي عن ابي  
 واكثر من جاهدان المراد في الصلوة على ان عموم الابه يقتضي ذلك في الصلوة وفي غيرها والخبر  
 ابو بكر المقرئ جندنا الطحاوي جندنا اوس بن ابراهيم بن مالك جندنا عن ابن سهاب عن ابن  
 ابي عمير عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انكروا عن صلوة جهر بها بالمرء فقال  
 هل تزامي منكم اخذنا فقال **قال رسول الله صلى الله عليه واله** وسلم **قال**  
 عليه واله وسلم انكروا ما في اناج في العرب قالوا فانها الناس من القراء مع رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم ما جهر فيه خير من قوادكته **فيل** روي عن ابو بكر المقرئ جندنا الطحاوي  
 جندنا حشيش بن صخر جندنا الغرابي عن ابي ابراهيم عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي  
 غيره انه قال لا يعطى المسلم بذلك ولم يكونوا يقرؤون وهذا صريح في انه لا يمكن  
 جندنا الطحاوي جندنا ابن ابي داود جندنا الحسن بن عبد الله جندنا ابو حنبل  
 مسلم بن حبان جندنا اسحاق بن عمار عن ابي اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا تجعل الامام ليونزه فاذا قرا فاصموا ولبس  
 بيتنا وبيننا لساق في خلاف الكرمي جندنا الحسن بن احمد بن محمد بن الحسن بن احمد بن محمد بن  
 جندنا الحسين بن ابي عمير عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم

عبدالرحمن بن محمد السبيح

[illegible]

وہو اور وہو

ابن ابي عمير في نسخة الكتاب

والصلوة التي يحرم فيها بالقراءة ان الموت لا يقرأ فيها ما عدا فاتحة الكتاب فثبت عليه وعلى  
انه موثوق في قراءة الامام فان قيل روي عن عماره بن الصامت قال صلى رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم صلوة الخوف فاستلم قال انما روي خلق قلنا نعم يا رسول الله قال فلا  
تتعلق الابواب تحت الكتاب صلى الله عليه واله في غير المحمور فيه كلاله سائر الاخبار واما قوله  
مضت وبني في كتاب الجبر ما يوجب المقتضى حكما الطحاوي خذنا من بعض خبر ساعي سليمان  
حكما ما لك عن جابر عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال من صلى ركعة ولم يقرأ بها نام الا ان  
فلم يصل الا ان يكون ورأى الامام فقل هذا من قوله صلى الله عليه واله وسلم على ما قلناه من ان يدل  
خذ من عماره **مسألة** ولا يشترط ان يصل في متجدد واحد جماعه بعد اخرى وهذا مخصص  
عليه في الاحكام وذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم اتجافه بعض على صلوة العزادي عمر وعمر  
درجه وثمومه بعض بعض الجماعة على ما حوالا كلها الا حث منق منه الدليل ولا يجوز  
اواختيس من استعمل خذنا الناظر عليه السلام عن محمد بن منصور بن محمد بن عيسى بن حسن  
عن ابي عبد الله عن زيد بن علي عن ابيه عن علي بن عليم السلام انه اياه ربحان فستلما عليه وهو في المسجد  
فقال اصليتما فعلا لا قال ذلكنا قد صلينا فاصحا وضليا ولموم احثا كما صاخقه فامرهما بالجماع  
بعد ما صلى هو عليه السلام مع اصحابه لان قوله لكنا قد صلينا يدل على ذلك **مسألة** والاولى  
مسا فر خلف المقم الا المغرب والعصر ويصلي المقم خلف المتأخر اذا انقل المتأخر من المصلي  
صلوته وهذا مخصص عليه في الاحكام ورواه عن القنبر عليه السلام وهو لم يسمع عن اصحابنا  
وبه يأخذون واسمى المغرب والعصر بغير كلام يحيى عليه السلام والعصر صلى الله عليه واله  
على ذلك ليس لغتتم عليه السلام تحليل ذلك بان قال ان روضه عبيد فرضه وقد علمنا ان  
المغرب واخذ على المتأخر والمقيم وقال يحيى عليه السلام اكره ذلك ليس الموت اذا كان مسافرا  
اختناج ان يخرج من المصلي قتل خروجه **مسألة** ما هو في موضع في الاصول وقد علمنا انه لا  
يحتاج في المغرب والعصر ذلك فلهذا استثناهما وخبرنا حوالا الامام للمسا فينا لمع ميمما  
ذنا في المسمى بحور للمسا في ان يصلي خلف المقم والمقيم ان يصلي خلف المتأخر وكان الوجه  
لكنسي رحمه الله بياول ذلك ويقول المبراديه في المغرب والعصر انه في المصلي واخذ  
والصحيح عندنا انما روايتان **مسألة** في المنح وقد ذهب بعض اهل العلم  
السلام الى ان المتأخر لا يصلي خلف المقم واما اما اراى انه جازر في اخلا فان ذلك في المغرب  
والعصر جازر فان ان الذي حكاه المنع به واخاره هو من المغرب والعصر ووجه روايه  
الاحكام ما ينسبه فيما بعد اذا التفتنا الى موضعه فانما ثبت ذلك فلو دخل المسافر في  
المقيم لكان لا يخلو من ان يصلي في الجاهل كما ذهب اليه اوجنيه واصحابه او يصلي كغيره وسلم وعمر  
من الامام كما ذهب اليه الامامه ولا يجوز ان يصلي في الجاهل لتمام لتمام لا بعد عدد ما على الموت  
من الركعات الا ان لا خلاف في ذلك لمع ادراك خلف المتأخر لم يسمع عددا عليه من الركعات

كتب بسقم هذا في  
محرم سنة ١١١٠  
صلى الله عليه واله

ها هو في مجمع ردي عن عار وادان  
عليها ردي من وادان حتى تبين  
الكتاب

هذا هو في مجمع ردي عن عار وادان  
عليها ردي من وادان حتى تبين  
الكتاب

في المجلس نقول ليس مرفوضا ولا محذور  
نلاحظ ان المورد مرفوضا ايضا في كل  
المجلس

لما سجد العابد  
وهذا كانت ربي  
لحوال عبد صالح  
وفي حقه ذاك  
لحوال

7.6.

الامام طاهر والمؤمن فدل هذا الخبر على ان صلوة المؤمن معقودة بصلوة الامام فان لم يكن  
صومه صلوة بجمعه صلوة الامام واداك كانت صلوة الامام فاسد وفسد صلوة المؤمن فاسده وبطل  
بطلان ذلك قوله عليه السلام انما جعل الامام لتوتم به والحسب ليس بصلى ولا يصح للامام به فاذا  
ايمن به الانسان كانه يبنو به الامام به لم يفتعله في حجب نفسه صلوة ويكون مسلم  
سبيل من افتتح الصلوة ثم قطعها ولم يضر فيها وهما بتدلي به بفتحه صلوة المؤمن بصلوة  
الامام ما روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم من كان له امام فقرأه الامام له فراه وما  
**اجعلوا عليه** من كان المؤمن ادا الحق للامام ركعتا اختل الامام عنه فراه  
بذلك الوجه في ما اخرج عليه من ان المؤمن يقرأه سهوا للامام فكل ذلك من حكم  
صلوة الامام المؤمن حكم صلوة الامام فاذا كانت صلوة الامام فاسد وجب ان تكون صلوة  
المؤمن فاسده **وبطل** على كل ايضا قول النبي صلى الله عليه واله وسلم لا تكون معكم  
دعواه ودينه وقوله لا تكون من فاجرو من فاجرو من فاجرو وقوله لا تكون معكم من فاجرو  
**فان استدلوا** بما روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم من ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
دخل في صلوة العز في كبرية او ما يبدع اي مكانكم ثم حاورته بطريقهم فوافقه قال  
انما انا بشر مثلكم كما كنت خبا وما روى عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
الناس صفون ثم خرج رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على امار في مقامه فذكر  
انه لم يغتسل في ذلك اليوم فقامت نساء من بني النضير فخرج عليهما وقد اغتسلوا في بعض  
الاماكن فبينما هم على ذلك قالوا انتم وفي بعضهما على رسلكم وقالوا ما روى  
وانه كبر يد على ام ايضا كانوا كبروا معه ليردك هو الظاهر من احوال المؤمنين وفق له  
كما انهم قد اجمعوا على انهم كانوا في الصلوة لا نالوا فلبنا خلاف ذلك اذا ان يكون قائما  
قد تقدم قائما النبي صلى الله عليه واله وسلم وقد قال لا يقو مواحي تروى في ما ينبغي  
والصلوة وقال اذا اتم الصلوة فلا تقو مواحي تروى في ما ينبغي شرح العاصي يروى في  
القيام قليل فبما طاعة الله عليه واله وسلم **قوله** ليس في العز ان العز كما يروى  
كبروا وليس فيه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم **قوله** انما يروى في ما ينبغي  
فغير منقطع ان لا يكون القوم كبروا او بشان نقول التكبير فاما قوله كما انهم ومكانكم فلابد  
على انه امرهم بالقيام بل يجوز ان يكون امرهم ان يقرأوا ما هم ولا يقرأوا ولا يقرأوا  
واما قائمهم فلا يجب ان يكون كان بما روى النبي صلى الله عليه واله وسلم وقد روى  
في بعض الاماكن انه صلى الله عليه واله وسلم او ما الى القوم انما يقرأوا فذهب واعسل  
فدل امره لهم بالخطوة على انهم لم يكونوا في الصلوة وقوله في عهده لم تزل قائما سطر  
لا ينجح فادركوا لانه لا يمنع ان يكون بعض القوم عتقوا الاما فجلسوا وبعض لم يعتقوا

مع قايما على ان الحرمي تاولوه عينا ذلك يكون تكبير الماموم مبي قبل تكبير المامام وليس كمن  
شبهه الا قبل بالاحرام وعندنا انه لا يصح معه الامام بشة لخلل الحديث على ان مامم كان  
فقل فتام صلى الله عليه واله وسلم **فان قيل** روى عن عمه صلى الله  
عنه انما عاقد ولم يحد في قبل له في زمان يكون عزلم بموت الخاء **فان قيل** احسا لا ادوبا  
وكون ان يكون المسئلة احسا خلافا **فان قيل** كيف يقولون ان صلوات الماموم معبود  
صلوات المامام وانها بنفسه نفسا دها ومن يذهب كمن الامام اذا احدث فشدت صلواته وخرج  
دعك من الامام ولم يامر به القوم فاذا لم ياموا من صلواته فاشد **فان قيل** لا تقدم  
بامواه الا في حال صحة صلواته وليس كذلك الامام اذا كان خبيثا لان صلواته لا يتقدم  
في باطله فاشد وقد ايت به القوم في ان تكون صلواتهم فاشد **وما يذكر** على ذلك  
انه اختلاف وان الامام اذا علم من حاله انه حستف لم به يوم ان صلواتهم باطله كصلواته فكذلك  
ادام يعلو والعله ايعم ان يقول من صلواته باطله ويعد العلة فاعلم على من صلواته ان كان قد وعى ان  
يقاس على من صلواته المراء ومن لا يعلم بعله انه صلواته خلف من هو على خلفه لو علم انه غلبها  
لم يبع الامام به وكذا من صلواته الحنف وهو لا يعلم بعله انه من صلواته خلف من هو على صفه  
لو علم انه علمها لم يبع الامام به وعسا هره مخرج بالقلوبانها بعضي غبار راسه  
**فان ادعى** ان ذلك يودي الى المسعه ومصلو من الصلوات خلف المراء والكا في الصلوات  
خلف الحنف وقالوا ان الرجل الكافر والمراء لا يحما وخال الحنف بها كان واسئل لانه فضل  
معه وجود العلة ولانه لا يودي الى المشقة وانما يقال في مثله انه يودي الى المشقة  
اذا كان هذا بكثر ويكره هذا ما يعلو لعله لا ينفق في الاعتصار فكيف يقال في مثله انه  
يودي الى المشقة **فان قالوا** ان الماموم لا يجوز ان يكلو لعلهم يعلموا ان الامام  
واله عز وجل لم يكن مفترطا وادام لم يكن مفترطا لم يلزمه القضاء قبل له القضاء فرض  
لا يتخلو بالعربط لانه قد يلزم من لم يفترط المامون من لم يحرم المراء ولا الرب يعلى ويصى  
عندنا لغنيا ولم يكن منه تعريط ومن يعطى ما يحس وهو لا يعلم عندنا اذ علمه قبل الوقت  
وقد غا لغنيا قبل الوقت بعده وان لم يكن منه تعريط والحايض يقتضى الصوم وان لم يكن  
منها تعريط **مسئلة** ويكره للحاجة ان يصل خلف الامام على سطح والامام اسفل  
ولو كان الامام على السطح والحاجة اسفل منه اعاد الحاجة وقال العسمر عليه السلام اذا  
جالس من الامام والماموم طريق يسلكه الناس بطل صلوات الماموم وما حكينا  
اذ لا من المسلك منصوص عليه في المنتهى وما حكينا عن القسم عليه السلام منصوص عليه في  
مشايل عند الله من الحسن في الوجه لكرهته ان يكون المومنون على سطح والامام اسفل  
ما ثبت من ان المستحان يقرت لموم الامام لقوله صلى الله عليه واله وسلم ليلتي منكم اولي

ما هنا من طراد بعد لطفه  
اولي من حمله على القوم  
فان يكرهه والله اعلم

وقد حوّلوا في المراء  
او قاصوا والله اعلم

اجابنا المامون ان  
تكون التي سمعوا فيها  
ما سمعوا فيها عن الحاجة

الاصح

الاصح

الملاحم والنفوس قوله صلى الله عليه وآله وسلم خير صفوف الرجال اولها وادناها اخرها  
فلما ثبت ذلك ذكره اصحابنا الموثقون بعد واقر الامام من غير ان يقال الصفوف لانه خلاف  
المستحضر ومن يكون على السطح يكون قد جرد عن الامام من غير ان يقال الصفوف وايضا لما ساء  
ان الموقوفات اكثره تقصد لصلوة ثبت في البيت منها وان لم يقصد لصلوة يكون مكرها  
وكذلك الجرد المتفاوت من غير ان يقال الصفوف ولا خلاف في انه يقصد لصلوة المأمومين  
فوجب ان يكون القليل منه اذا كان من غير ان يقال الصفوف ومكرها فوجب صحة ما قلناه  
من كراهة صلوة المأمومين على السطح اذا كان الامام اسفل **واما وجه** اطلاق  
صلوة المومنين اذا كانوا اسفل والامام على السطح فلا يخار ان الاربعة في هذا الباب  
منها ما ذكره ابو العباس الحسي رحمه الله تعالى في شرح الاحكام قال **وروي عن** طارق  
عن يحيى بن اوب عن زيد بن حبيب عن ابي انقاري عن عبد الله بن عبد الرحمن بن انقاري ان ابا  
الغازي بن ابا سعيدا محدثيهم قد ما على خديفه بالمدابن وقدره اسماؤه فضلى بهم على سائر  
اشترهاهم عليه فاخذ سلمان بصعته حتى انزله ثم قال **سمعت رسول الله صلى الله**  
**عليه وآله وسلم يقول لا يقبل امام القوم على ان يشرهاهم عليه فقال ابو سعيد** اسماؤه  
**صديق روي** ابو بكر الحماص في شرح المختصر ان عازس بن اسير كان بالمدابن فادخل لصلوة  
فعدم عازس وقام على كان يقبل الناس اسفل منه فعدم خديفه واحمد على به واسعه  
فارجح انزله خديفه فلما فرغ عازس من صلوته قال له خديفه لم تسمع رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم يقول اذا امر الرجل القوم فلا يقوم في مقام ارفع من مقامهم **وروي**  
هي ايضا ان خديفه صلى بالناس فعدم فوق دكان فاخذ ابو مسعود دحيق ثيابه فزده  
فخرج فلما صلى قال له ابو مسعود لم تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يراه  
يقوم الامام فوق سرور الباس خلقه قال افلم يروا جبرك حتى جردتني **فهذه**  
**الاجابة** قد يصح ان يرفع الامام على المأمومين والامام يقضي البطالة  
وايشترى المولى الذي يطل من ان يكون هو لصلوة او الامام في خلاف ان صلوته غير باطلة  
فتثبت ان الذي يطل هو الامام واد ابطال الامامه للمومنين بطل صلوة المومنين لا يعدم  
يكونوا قد انتموا من ليس بالامام لهم وعجزى اخرى ان يأموا بالامام في ان صلواتهم تكون  
باطلة **وان قيل** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجزته صلوته وان كانت لعله فوه  
فا انكر ان عجزى الصلوة خلف الامام وان كان الامام في قبة **قل** ان القبلة ليست  
في النبيل في موضع البناء شغل لم على يد الاله ان لنا لو نقض وروح كان الوجه على طاه  
وليس كذلك الامام لانه لو زال عن مقامه وبعد عنه لم يبع الامام به ولا قرب  
علامه يحيى عليه السلام ان صلواتهم تبطل اذا كان لا يرفع الذي عليه الامام فوق ما يبع

في الظاهر لا يرفع  
ولا يرفع الامام  
من المومنين  
لأنه لو كان  
الامام يرفع  
فكانت صلواته  
باطلة

لأنه قال في المنتخب أكره الصلوة إذا كان امام المصلّي قدّر في موضع معصيته قالوا إنكاراً بعد ذلك  
من ارتفاعه لم أكره لأنه يستعمل طهاره والعذر يرتفع عنه فحمله غير متوجه الى العذر إذا كان  
مرتفعاً عنه ولا يكون ذلك كذلك إلا إذا كان فوق قامته **فقلت ان لا رتب**  
بما ذهبه ان صلوات الموقنين لا تطل حتى يكون الارتفاع الذي عليه الإمام فوق قامتهم لا يفسد  
تكونون غير متوجهين اليه وعلى هذا تكون صلاتهم على ارتفاع دون الغمامة مخصوصاً من هذه  
الاجزاء بالاجماع **وهما يدل من طريق النظر** على بطلان صلوات الإمام  
إذا كان الإمام على سطح أن المأموم لا يكون خلفه ولا على يمينه ولا على يساره فحيث بطل صلوة  
كما تبطل صلوة من وقف امام الإمام أو فوق راسه ووجه ما قاله القس عليه السلام من  
بطلان صلوات الموقنين إذا كان بينهم وبين الإمام طريق سلكه الناس هو ما ذكره في غيره  
**قال** قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجتمع لمن يصلي في رجب ولا خلاف  
أن الرجب إذا لم يفضل بها وبين الإمام طريق أو ما حرمي محراه فالصلوة طاهرة وإذا المراد به  
إذا كان بينهما طريق وايضاً لا خلاف أنه إذا كان بين الإمام والمأموم بعد كثران صلوة  
المأموم تكون فاسدة وإن لم يفسد من المبدأ لا يفسد معه الصلوة فاحصاً الى الفرق بين العليل  
والكسر ولم يجد دلاله شرعية بفصل بينهما ووجه أن يرجح الى الاجماع وكما اجمع عليه  
على البعد على أنه لا يفسد صلوة المأمومين استثنياً ولما فيها من الدلالة انه يقتضي صلوات الطريق  
ما لم يحق على أن يحكمه حكم البشير فالتحفظ على حكمه أكثر وهذه الطريق بقوله في الأصل  
غيرنا بيننا لا فقال الكثيره والقليله في إفساد الصلوة على ما قدمنا أنها **فان قيل**  
لم لم يجعل الحد ما اجمع عليه انه يقتضي الصلوة ولم لم يفتوا في المأذونه مستثنى من الكثيره  
وملحوظ بالبشر **فيلزم** أن هذا خلافاً لاحتياط ووقوف مع الشك وإذا العرايض وما قلنا  
هو احتياط وإذا العرايض بالبشر **وحكي** أبو العباس الحسن رحمه الله في المصوص  
عن محمد بن يحيى عليه السلام ان لهراً إذا حال بين الإمام والمأمومين كان سبيله سبيل  
الطريق في إفساد صلوة المأمومين **ووجه** ذلك ما ذكرناه في الطريق إذا حال بين الإمام  
والمأموم **مسألة** قالوا لو أن نساءً حملن صفوف الرجال فسجدت صلواتهن  
من الرجال وهذا منصوص عليه في المنتخب ومخرج المذهب يعصى فتباد صلواتهن من غيرهما  
وبينارها والوجه فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم سر صفوف الرجال سجدوا وحده  
التي صلى الله عليه وآله وسلم بالسرى يقتضي النهي عنه والنهي يدل على العباد وجوباً  
من حملهن **فان قيل** في هذا فتباد صلواتهن من خلف الصفوف وإن لم تكن  
إماماً أمراً **فيلزم** أن يقتضي ذلك أنه محض فيه بالاجماع وإيضاً يكون الواجب  
حلفها قاصداً في الموقف فيكون تبطل صلوة ما بنا على ما الإمام وقد بدله لا يجوز

في ارتفاعه مأموم دون  
الجماع له

وإدله

الخذان بصلاتي خلف لصف منور الاعد من ما بعدم بيانه وروي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم صلى وحلقه اسروا في رجلها ولا قدر لنا خرا العنق فنهنا المكوها مفشده للصلوة عليهم ففتح ما ذهبنا اليه وقوله صلى الله عليه واله وسلم اخره من من حيث اخره الله بعضي تاخير من محمات ومنقذات ولا قدر لنا خيرا المفترجة غير ما ذكرنا من افتسادها صلوة من عن يمينها وعن يسارها ففتح به اصلا مادها اليه اذ قد ثبت ان المفرد خلف الصف لا تقع صلوة الاعد من **مسألة** قالوا واذا حدث طلما حدث يقطع صلوة جرد من خلفه ثمة فقدمه ليم بهم الصلوة فان كان هذا الذي قدمه فأنشأ ركعة فاذا جلس في اخر صلوة اليوم قام وانتم ما فاته وسلم الذي خلفه ولم يسطروه فان اسطروه حتى سلم بهم حان نفي الاحكام والمشي على ما بعدم ان الامام اذا حدث خذ ما حدث من يوم باقي الصلوة بالقوم ونفي المنتخ على ما ذكرنا بعده من ان الذي قدمه ان كان فأنشأ ركعة فقل كل الى اخر العقل واصحابنا لم يصلوا بيزان تكون الامام اذا حدث شامها او بعد ما صحح ذلك وهو العي على المذهب **والدليل على صحه صلوات الامام** في حروجه انما ان اهل الصلوة من خلفه لا يتكلمون ولا ينادون ولا يخرجون من الامام وحده حروجه الامام من الامام به نفسا د صلوة وصالحا له الايمان حاله كان صلوة الامام بها صحه فلم يحل ان يفسد صلوة المؤمنين من اجله وقال خروجه من الامام لا يعم بها صحه صلوة الامام وفسادها لغير الامام وغيره سواء ان صلوة لم لا صلوة صلوة فان قيل ما انكرتم ان يكون يتبعهم من خلفه من صلوات خلفه قيل له انك لم تعد صلوة ودفع فاسد فوجان لا يصح صلوة من يمينه وليس كذلك حال من حدث وصلوة لغيره قد اعتقدت صحه الى خالفه فساد و الامام لم يكن له في حال صحه صلوة وان قيل ما انكرتم ان تكون صلوة وقد فاسد اذ لم تتم **فيل** لا يصح ذلك لانه ليس له الصلوة والفساد وقد ثبت ان الحدث الذي هو الافتاد وقع بعد معنى بعضا فذلك البطلان ان تعري من الفساد وجب ان يكون صحا او اما ما يدعى على ان حروجه الامام من الامامه والمامون من الامام للعد لا يفسد صلوة المامون فهو ما سلك النبي صلى الله عليه واله وسلم لما طلى الركعة الاولى من صلوة الخوف لظايفه الاولى خربت الطائفة الاولى من الامام وصلوا لفسد على ما بينه من بعد في مثله صلوة الخوف وايضا روي ان ما بكره في الناس في اخر من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وجاهل صلى الله عليه واله وسلم حقه خرج الى المنجد بها وى بين اثنين فاتهم وخصم صلوة وخرج ابو بكر من الامامه والمامون من الامام به **وهذا يدل على**

هذا ما هو  
نظروا به

امامين للتقدم لان بعض صلواتهم كانت بعضها خلوا في ترك بعضها خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلو كان قلنا ان الامام اذا قصد صلواته بعدم بعض المأمومين وانما هو  
 باصحابه ما في صلواتهم حاره **فان قيل** ما انكرتم علم من قال لكم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 صلى الله عليه وآله وسلم صلى خلفكم في ترك وان ابا بكر هو الذي انتم به الامام وما  
 انكرتم علم من قال لكم ان ابا بكر ايم بالشيء صلى الله عليه وآله وسلم وان لما شربوا  
 ناي بكر حولا القويير قد قل في انما اثبت بطل ولحكم ان صلوة واحدة يصلي  
 امامين **فيل** له نفسد ما سالت عنه لان غايته ردت ان لشيء صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم لما اجلس على شاذ او يكن وهذا ينبغي كون ان يكون اماما له لان المأموم لا يكون  
 غايته الامام بل الامام يكون على شاذ المأموم **وروي** ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم اخذ القران من حيث تركها ابو بكر وترك ابو بكر للمقرء وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 صلى الله عليه وآله وسلم لها يد لعل ان كان مأموما وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمه  
 وآله وسلم كان اما **وهذا ايضا** من كون ان يكون اماما لساير  
 المأمومين لئن الامام لا يجوز له ان يترك القران بالاجماع **وهما يدل** على خروج الامام  
 من الامامة والمؤمنين من الامامة لانفسد صلوة المأمومين ما يحق عليه من ان لا يسان لى  
 نحو بعض صلوة الامام لكان بخلافه **الامام** اذا سلم الامام وكان الامام خارجا  
 من الامامة في خلاف في صحة صلوة من كان بذلك اجمع صحة ما ذكرناه وما قلناه من ان  
 الامام الشاذ اذا كان نحو بعض صلوة قام وان لمفسده اذا جلس المأمومين في آخر صلواتهم  
 لئن صلواته لم تكن فقله ان يحلها وقلنا انهم ان شأوا انشطروا وسلموا معه وان ساوا  
 سلموا قبله ولم يبطروا لما بينا ان خروج من الامامة لانفسد صلوة المأمومين ولهم  
 الخروج من امامته ان شأوا بالتسليم وانما ينطرون جاز لخروجهم من **باب**  
**الحول في السهو وسكرته**  
**نحو السهو** نجان علم من قام في موضع خلوس او جلس في موضع مام  
 اذ ركع في موضع سجود او سجدة في موضع ركوع او سجد في موضع قراء او قراء في موضع سج  
 وذلك كله منقوض عليه في الاحكام والمراد به اجمع اذ كان على سبيل السهو ليس صبه  
 على ابطال الصلوة سكره زائره اذ كانت على طريق النسيان فاذا المجوز منها **نحو السهو**  
 هو المنقول على طريق السهو وقوله من سجد في موضع قراء اراد به الموضع المحض بالراء  
 كوضع القيام من الركعتين الاولى وقوله او قراء في موضع سجد اراد به الموضع المحض بالسجد  
 كالركوع والخروج فاما موضع القيام من الركعة الثالثة او الرابعة من المكتوبات فانه عند  
 احتياج موضع السجدة والقراء جميعا وان كان تشبيح عند اصحابنا افضل فيه من راحته ان

او شج فلا فهو عليه **والاصل** فيما ذكرنا ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من ان  
حدثنا اسمعيل بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله العباسي عن ابي عبد الله بن عبد الرحمن  
بن جابر عن ابي نوان قال **قال** قال النبي صلى الله عليه واله وسلم لكل سهو وسهو  
بغير ما سلم وهذا عام في جميع ما ذكرنا من الاركان والادكار وروى ابو بكر  
باشا بن عبد الله بن جعفر عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال من سكب  
صلوته ولا يتخذ سجدة تين بعد ما يسلم ودهك كبر من العلم الى ان من شق الزكوة  
والسجدة فلا فهو عليه وما ذكرناه من الخس بن كحهم وايضا لا خلاف ان  
من شق السجدة او الشهادة او غيرها من فرائضه سجدة تين له تسعة وكذا من شق التسبيح في الركوع  
او السجدة او لم يتخذ سجدة تركها المستوفون في ركعتين اركان الصلوة **فصل**  
**خرج ابي القاسم الحسني** رحمه الله تعالى في فرائضه صلى الله عليه وسلم  
خرجنا بالسبيل بحان على من ما في موضع سجود او يتحد في موضع ركوع او من  
شق السجدة الثانية من الركعة الاولى حتى صلى الركعة الثانية وسجد لها تكون  
الصلوة التي يغفلها للركعة الثانية للركعة الاولى فيكون العارض بها بين السجدة  
غير معتد به قال لانه لما حصر السجدة المفقولة في موضع الركوع على طريق السهو مع  
تفصيله على ان السجدة الزائدة والصلوة المكتوبة على سبيله لها صح انه لم يقدرها  
لها ففعلت غير موضعها على سبيل السهو في حيث لا تعد جميع ما يغفل بين السجدة المفقولة  
في الركعة الاولى وبين السجدة المفقولة في الركعة الثانية قال وقد نقل ايضا على ان من  
سقط السجدة الاولى ولم يرجع اليها ما لم يستتم قائما فلم يعد بالقيام المفقولة في موضع السجدة  
فدلت ايضا انه لا يعد العارض بين السجدة الثانية فاعلى هذا لو شق ركعة من اربع  
ركعات وجب ان يصح له ركعتان لمن السجدة المفقولة بعد الركعة الثانية تكون  
للكعة الاولى وما بينهما غير معتد به وما بعد الركعة الثانية من السجدة المفقولة  
بعد الركعة الرابعة تكون للركعة الثانية وما بينهما غير معتد به فيكون قد صح له  
ركعتان **والاصل** في كل ما رواه محمد بن منصور عن احمد بن عيسى عن الحسين  
عن ابي جابر عن زيد بن علي عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
صلى الله عليه واله وسلم عن ركعات فقال له بعض الغوم يا رسول الله هل زيد في الصلوة  
شي قال وما ذاك قال صليت يا حمزة ركعات قال يا رسول الله قبله وكبره هو حاله  
فكبر سجدة تين ليس فيها قرآن ولا ركوع ثم سلم الا انه صلى الله عليه واله وسلم  
لم يعتد بالعارض بين الركعة الرابعة وبين الشهادة فاعله على طريق السهو وانما  
ان الترتيب في فعل الصلوة ما حوذا على المصل لان افعال الصلوة ما حوذه عليه

خرجنا بالسبيل بحان على من ما في موضع سجود او يتحد في موضع ركوع او من شق السجدة الثانية من الركعة الاولى حتى صلى الركعة الثانية وسجد لها تكون الصلوة التي يغفلها للركعة الثانية للركعة الاولى فيكون العارض بها بين السجدة المفقولة في موضع الركوع على طريق السهو مع تفصيله على ان السجدة الزائدة والصلوة المكتوبة على سبيله لها صح انه لم يقدرها لها ففعلت غير موضعها على سبيل السهو في حيث لا تعد جميع ما يغفل بين السجدة المفقولة في الركعة الاولى وبين السجدة المفقولة في الركعة الثانية قال وقد نقل ايضا على ان من سقط السجدة الاولى ولم يرجع اليها ما لم يستتم قائما فلم يعد بالقيام المفقولة في موضع السجدة فدلت ايضا انه لا يعد العارض بين السجدة الثانية فاعلى هذا لو شق ركعة من اربع ركعات وجب ان يصح له ركعتان لمن السجدة المفقولة بعد الركعة الثانية تكون للركعة الاولى وما بينهما غير معتد به وما بعد الركعة الثانية من السجدة المفقولة بعد الركعة الرابعة تكون للركعة الثانية وما بينهما غير معتد به فيكون قد صح له ركعتان

هذا الكلام مضمون المتن اصله راجع  
ما ذكره من ردد في الشك حسب قوله من  
الركعة الاولى من السجدة او من السجدة  
بغير ما سلم وهذا عام في جميع ما ذكرنا من الاركان والادكار وروى ابو بكر  
باشا بن عبد الله بن جعفر عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال من سكب  
صلوته ولا يتخذ سجدة تين بعد ما يسلم ودهك كبر من العلم الى ان من شق الزكوة  
والسجدة فلا فهو عليه وما ذكرناه من الخس بن كحهم وايضا لا خلاف ان  
من شق السجدة او الشهادة او غيرها من فرائضه سجدة تين له تسعة وكذا من شق التسبيح في الركوع  
او السجدة او لم يتخذ سجدة تركها المستوفون في ركعتين اركان الصلوة **فصل**  
**خرج ابي القاسم الحسني** رحمه الله تعالى في فرائضه صلى الله عليه وسلم  
خرجنا بالسبيل بحان على من ما في موضع سجود او يتحد في موضع ركوع او من  
شق السجدة الثانية من الركعة الاولى حتى صلى الركعة الثانية وسجد لها تكون  
الصلوة التي يغفلها للركعة الثانية للركعة الاولى فيكون العارض بها بين السجدة  
غير معتد به قال لانه لما حصر السجدة المفقولة في موضع الركوع على طريق السهو مع  
تفصيله على ان السجدة الزائدة والصلوة المكتوبة على سبيله لها صح انه لم يقدرها  
لها ففعلت غير موضعها على سبيل السهو في حيث لا تعد جميع ما يغفل بين السجدة المفقولة  
في الركعة الاولى وبين السجدة المفقولة في الركعة الثانية قال وقد نقل ايضا على ان من  
سقط السجدة الاولى ولم يرجع اليها ما لم يستتم قائما فلم يعد بالقيام المفقولة في موضع السجدة  
فدلت ايضا انه لا يعد العارض بين السجدة الثانية فاعلى هذا لو شق ركعة من اربع  
ركعات وجب ان يصح له ركعتان لمن السجدة المفقولة بعد الركعة الثانية تكون  
للكعة الاولى وما بينهما غير معتد به وما بعد الركعة الثانية من السجدة المفقولة  
بعد الركعة الرابعة تكون للركعة الثانية وما بينهما غير معتد به فيكون قد صح له  
ركعتان **والاصل** في كل ما رواه محمد بن منصور عن احمد بن عيسى عن الحسين  
عن ابي جابر عن زيد بن علي عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
صلى الله عليه واله وسلم عن ركعات فقال له بعض الغوم يا رسول الله هل زيد في الصلوة  
شي قال وما ذاك قال صليت يا حمزة ركعات قال يا رسول الله قبله وكبره هو حاله  
فكبر سجدة تين ليس فيها قرآن ولا ركوع ثم سلم الا انه صلى الله عليه واله وسلم  
لم يعتد بالعارض بين الركعة الرابعة وبين الشهادة فاعله على طريق السهو وانما  
ان الترتيب في فعل الصلوة ما حوذا على المصل لان افعال الصلوة ما حوذه عليه

[illegible]

حس

٣٥  
 ظاهر من الخبر يدور على ان النقيض  
 عليه سمي واسمهم مطلقا وظاهر  
 كلام اهل الذهب انه لا يسمي وعليه ما لم  
 يلق ربا له " او بعضا من اولاده اعلم

عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال **ادأستها** أخركم وصلوه ولىمى  
 ولهم بعد **الاستوى** ونا الوكر حدثنا الطحاوي عن سفيان المزيدي عن حماد بن عمار عن  
 حدثنا وهب بن خالد عن أنس بن مالك عن عبد الله قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم ادأصل أحدكم ولم يبدل إلا أن أصلي أم أربعا فليست الخيرة ذلك  
 في الصواب وليتم به يتلى ثم بعد ذلك **الاستوى** ويتشهد وسلم وروى هذا الخبر  
 من طريق شفي والفاط مختلفه كلها ترجع إلى معني واحد وهو نفس ما ذهبنا إليه في  
 ذلك عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى عنه أروى عن  
 به وكذا يروى عن أنس بن مالك عن أبي هريرة **فان قيل** روى عطاء بن سائر عن أبي  
 سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال **ادأصل** أخركم ولم يبدل  
 ثلاث أصلي أم أربعا فليس على المعنى ولبدء الشك وروى عن عبد الرحمن بن عوف قال  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ادأشكركم في صلوة وشكر في الواحدة  
 والثنتين فليحسبها واحدة فادأشكركم في الملائكة والملائكة في صلواتها على من يكون  
 الوهم في الزيادة **فان قيل** استعملوا أحاديثهم فيقولون من مكنتهم الخيرة يتخري ويقول على غالب  
 الظن ومن كثر شكه وتعدت على الخيرة يبي على الأقل وهذا هو في من شعاع الجرا لينا واسما  
 خيرا الخيرة لانه أخذ بها **فان قيل** معترضنا ساو أخركم بقولان المراد بقوله فليست  
 ذلك أخرى في الصواب وهو ما زال بالناس على المعنى أن ذلك هو الصواب **فيليه**  
 هذا الذي ذكرتموه بنا في ظاهر الحديث من المطلوب بالخيرة هو غالب الظن دور المعنى  
 لو قال ذلك كان بعد ذلك قلما هو الواجب وهذا الكلام لا يحصر بعده  
 المسألة بل يصح أن يقال ذلك لكل سائل ولا يكون قد أجيب عن سؤاله وإن لا يقتضيه  
 ما لا يكون جوابا عن مسئله نعمها وهو معنى الكلام عن القاسم فلا يتجمل عليه  
 على أن الخبرين جميعا قد تروى عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وأرى هو بالخيرة في أن يكون الخبران عنده صحيحين وعلمنا جميعا على الصحيح يقتضي  
 ما ذهبنا إليه من سعي الخدما في وجه واستعمال الآخر في جماعتهم **فان قيل**  
 استعملنا في لأنه يوردي في إذا الفراض على المعنيين **فيليه** ليس الأمر على ما ذكرنا  
 وذلك أن المودى فرض المعلوم فذاخذ عليه ترك الزيادة كما أخذ عليه ترك النقصان  
 ما أمكن ويجوز السبيل إليه والزيادة **فان قيل** نفسدها كما نفسدها النقصان على بعض  
 الوجوه فلا ع **على** هذا أن يكون الخافي على الأصل موديا للفرض حسما أمره على المعنيين  
 فيقول أن من شك وتعدت عليه الخيرة ولم يضر ذلك عادة له استأثنا الأصل وهو ذمها

على النفس لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم دع ما يرببك إلى حلال ربك وإن لمصل في  
العبادات أيما تودي على العلم أو على عالم البطن ما وجد السبل إليها فوجب على السالك  
أن يستقبل الصلوة أدلين مع علمه ولا غالب نظر فإذا كثرت شكته وبعده عن علمه لم يمان  
رجح إلى البناء على الأقل في شيء **باب** على صحة ما يذهب إليه من القول بالجرى ما وجد  
الجرى يجب استعماله في العبادات أجمع متى تعدد العلم بها والصلوة ومنها الغنم  
ومنها المأداسك وطهارته أو حاشته ومنها يوم غزوه ومنها العزم  
إذا التفت على السير في أرض العدو في شهر رمضان فحيث يكون ذلك سبيل ركعات  
الصلوة ونفسه ما ذكرنا قول من يقول أن الفرض لزم بالنفس فلا يجوز إلا باليقين ليرجع  
هذه العبادات التي ذكرناها لزم باليقين ومع ذلك يودي بالجرى إذا تعدد العلم  
**فصل في أن أقل المصل** **باب** الله رادد ركعة واحدة في المكتوبة فإن الزيادة على  
ثلاثة أوجه قد تكون زيادة على سبيل السهو وقد بينا أن الصلوة بحسب علمه السلام  
على ما خرج به أبو القاسم الحنفي أن الزيادة إذا وقعت على سبيل السهو لم يعتد بها فعلى هذا  
تكون الصلوة حايثه **والثاني** إذا كان كون الزيادة واقعة على سبيل النسيء هذه  
الزيادة سطل الصلوة بجمعها **والوجه الثالث** أن شك في الصلوة فسمع  
الزيادة مع الشك أو غالب الظن لم يعلم بعد ذلك على التحقيق أنه قد راد هذه الزيادة  
سطل الصلوة أيضا **والرابع** أنه إذا عني بما يصح عليه والمصير إلى  
الصلوة إذا انقضى الزيادة في الوجه فيه أي ما لواقع على سبيل النسيء منه  
ما لواقع على سبيل السهو لا ينافي مع حصول كونها زائدة مقصودا وهي إذا راد  
واقعة على سبيل السهو فعدت كون مقصود للصلوة فبأنها على الزيادة الواقعة  
على سبيل النسيء **باب** وإذا دأبت ولم يفعد في الركعة الثانية للمشهد  
وقام فإن ذكر قتل إن سدى القراء فقد وسهد لم قام وإن لم يذكر حتى سدى القراء  
مضى في صلوته ويتعد سجدتي السهو نص على ذلك في المحكيان قال إن كان لم يسجد في  
قراءته أو بعض صلوته جلس وتشهد وإن كان مضيا في بعض القراء أو الصلوة مضيا  
في صلوته حتى سمعها لم يسجد سجدتي السهو وذلك قوله إن كان في بعض القراء  
أو الصلوة مضيا في صلوته بأن يكون مضيا في بعض القراء أو الصلوة فليصل بينهما  
وذلك ظاهر الكلام على أنه فيهما مضام للقراء أو الصلوة التي هي غير القراء لا تعد  
إلى الجلوس ولا يبايحه القيام مضى في الصلوة فوجب على هذا أن يكون محصل المذهب  
أنه إذا دأبت فجلسه الأولى بعد ركعها فإن يتم القيام عليه أن يجلس وإن ذكرها  
بعد تمام القيام فقلبه أن يجلس في صلوته وإما في كل القراء والمضى فيها لمعولامه

الفتن

ما روي في كتاب الصلاة من أن من سجد في ركعة من الصلوة لم يفسد ما قبله

الصلوات

القيام لان السجدة بالقرآن تكون مع امام الغناء والاصل فيه حديث من بحسبه  
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قام في الركعتين وسكن تقعد فصا في ما معه ثم سجد  
سجد في السجود قلنا انه يجوز في كل ركعة ركعتين في الركعة الاولى الذي هو العمام وهو ما لا  
يسب قبا يالم حصل في الركعة الثانية وهو في كل ركعة ركعتين الذي هو العمام ولا ذلك  
قلنا انه يجلس مسجدا قالوا ادا ادر كذا امام وقد صلى ركعة وعلمه سجد واذا  
سلم وسجد سجد في السجود بام الرجل ولم يسجد بها حتى يتم صلوة فاذا اتمها يسجد بها  
وهذا موقوف عليه في المنحج **ووجه** احبابنا سجد في السجود على الموم ادا سجد  
الامام ما روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ليس على من خلفه ان يسجد  
فان سجد الامام فقلعه وعلى من خلفه السجود **وبدله** على ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم  
انما جعل الامام ليؤتم به وانما قد ثبت ان صلوة الموم مقفودة بصلوة الامام على ما قد مضى  
هذا الباب فاذا سجد الامام كان في الحكم كات الموم قد سجد بها **وجه** قولنا لا يسجد  
حتى يرفع من صلوة ما نسب من ان سجد في السجود بعد التسليم لما نسب من بعد وما سجد وما  
ان السجدة الزائدة في الصلوة المكثورة على سبيل التعمد تكون مفقودة للصلوة **مسألة**  
**قال** واذا سجد الرجل خلف الامام ولم يفته الامام سجد هو سجد في السجود وهذا موقوف  
عليه في المنحج **والاصل** فيه حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه واله وسلم لكل  
سجود سجدتان بعد ما يتسلم **وروي** عنه انه سجد عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
من سجد في صلوة فليسجد سجدة في ذلك تمام والمنفرد والامام والمؤتم **فان قيل**  
فقد روي عنه صلى الله عليه واله وسلم ليس على من خلف الامام سجد **فله** معناه عند  
احبابنا انه ابعد من السجود والعرض به الحث على الجماعة على ان قوله ليس على من خلف الامام  
سجد لاطا هر له في موضع الخلاف لان الخلاف في السجودين واما عرض ذكرين في المنحج  
واذا لم يكن له خلاف حصل بعرضنا اذيل ووجب الرجوع الى ما ذكرناه على انه مقيس على المنفرد  
بقلبه انه سجد وانما لا يسمع بالسهو الذي لا يوجب السجدة لان لغرض الفصل  
المتعلق بالموم والمنفرد **باب** السجود مسجدا **مسألة** واذا سجد في صلوة وسلم سجدتين  
باسيا اتقاد الصلوة فان لم يتسلم الاسلام واخره معافيتها وسجد في السجود وذلك  
منصوص عليه في المنحج **وبدله** فيه على ان من سلم سلمتين في الصلاة ما سجد  
بعدها صلوة لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم ويسلم كل صلاة تسليما واحدا  
الفرج من الصلوة فاذا فعل ما هو كليل الصلوة تكون قد خرج منها واذا اخرج منها  
لم يخرج منها فاما سجد من يخرج منها بان نفسه ها وسكلم قبل التسليم عامدا  
او نسي لم يسل الطويل بقلبه انه خارج من الصلوة فاما اذا تسلم سلمه واخره فلا خلاف  
انه يخرج فان ينشأ حصصا من قوله صلى الله عليه واله وسلم يسلم كل صلاة تسليما واحدا

هذه الروايات لعدة جدا  
والله اعلم  
مولانا سوادك

[illegible]

وكانوا اذ سمعوا انهم كلوا من الفلح

سید الشہداء علیہ السلام

١٠٠٠

کتابخانه

سید احمد علی خان

١٧١٢

۱۵۹ من سکر؟

عائسہ و عبد رب اس جسٹ ۷:۵۵:۵۰ کا الزام

فلا فاد ريس الله صلى الله عليه وآله وسلم

32

5

صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما سلم معناه يصح ما يسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل له هذا متبع لو جهل أخذها إلى المسلم في الصلوة إذا اطلو عمل المسلم الذي خرج من الصلوة والثاني أن يخرج من الصلوة قد مر ذلك بأن قال عليه السلام ثم يسلم ثم يسجد سجدة السهو وينتشره وسلم صحيح تأويلكم فإن قيل فكيف تأويلهم أنهم ما رأوا من أنهما قبل المسلم على أنه قبل المسلم السابق ولكن أن اطلوا المسلم يقضي المسلم الذي به الخروج من الصلوة قيل له المسلم السابق إذا خرج من الصلوة لأنه يعود في الصلوة بعد في السهو فصيح بأولنا في التخلد بشايع من عمر أهل في المنقعات قبل المسلم لا بها وحدثت غامه في السهو قد تكون في الرواية كما تكون في النقصان على أن حديث عبد الله بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأت بقعد في الركعتين فصا وسجد سجدة السهو بعد الفرائض من صلوة يصح ما فيها في المنقعات أيضا بعد المسلم لا بها سهو في المنقعات وسجد عاله بعد الفرائض وما يذكر على ذلك من طريق المطر أن استلم من جهلهم كالركعة والتحية وشايع أن الصلوة إذا اختلف في أنها ما حترتان عنها فإن قيل إن سجدة السهو حرة للصلوة وجوبها أن يكون فيها قيل له هذا ما سدد من وجهي أخذها أن حراج يجوز أن يكون بعد الأثران من قبل العبد أو قبل مرأته أو تحية ذلك فله أن يكفر بعد الخروج من التلحيع والثاني أنه سجدة السهو يعود وحرمه الصلوة مكانه في الصلوة ولهذا ينتشره ويسلم بعد ما أاما الكلام في أنها قبل تحليل الصلوة مطلقان للصلوة بعد الكلام في أن التحية الزائدة في الصلوة على تسبيل التحد بطلها وقد مضى فيها تقدم ودكر أيضا محقق أنها بعد المسلم مسئله قال **ويصح** عادة التشهد بعد ما قال **ولون** زجلا وجب عليه صحا في السهو مسميما سجدها إذا ذكرها وإن كان قد اشتغل عن صلوته وزا عن مقامه قال **وقال** القسم عليه السلام **والمتطوع** إذا شها فقلبه سجدها السهو أعلم أن ما ذكرناه من عادته التشهد بعد ما وان من بينهما سجدها وإن كان قد اشتغل عن صلوة منقوض عليه وإن لم يتخذ ما حكينا عن القسم عليه السلام من أن المتطوع إذا شها سجدة متقدرا السهو منقوض عليه في مسائل النبر ومتى قلنا أنه سجد سجدة التشهد لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم يسجد سجدة السهو ويسجد وسلم ولم يوجب به بقوله لكل شهو سجدة واحدة وقوله من سجد في صلوته ولم يسجد سجدة بعد ما يسلم فافتر على ذلك السجدة في سجدها يكون سجدة للظاهر ولم يسجد بعد بترك التشهد بعد ما وليك ذلك قلنا أن لسجد بعد ما غير واجب وأيضا في الحديث الذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم

بالحمد لله

باب في القول في قضا الصلوات

باب في القول في قضا الصلوات

١١٨٢ اعني على الرجل ايا ما لم يحبس عليه من الصلوة الا التي افاق في وقتها وكذا الذي يحبس  
يقتل عليه لانكته معها اذا الصلوة على وجه من الوجوه جميع ذلك منصوص عليه في الاحكام  
والاصول فيه ان لفضا فرض مجرد ثبت بدلاله شرعيه ولم يحدد له لا عليه فقلنا لا فضا  
عليه فاما الصلوة التي يفرض في وقتها ولا خلاف في وجوبها عليه فليدرك قلنا به وورد كذا  
في باب المواقيت هي يكون الرجل مدرسا لو قته ودرسا على وجه ما ذهبنا اليه في  
هذا الباب ما رواه محمد بن منصور عن احمد بن عيسى عن جسر عن ابي جابر عن زيد بن علي عن  
ابائه عن علي عليه السلام قال اني استول الله صلى الله عليه واله وسلم فعلمه الله  
من رواحه نقيلا فانه وهو متعامل فقال عبد الله بن رواحه يا رسول الله  
اعني على ثلاثة ايام وكسب اصبح بالصلوة فقال انت لو استول الله صلى الله عليه  
وهو وسلم صل صلوه يومك الذي افق فيه فانه حريك وهو ايضا مقبض على من حين  
مده جلويله في انه لا فضا عليه لما فاته من الصلوة بقله انه ينقطع عليه فرض الصلوة  
مرض مزيل للحقل وهو ايضا مقبض على الحاضر بعده الله فرض الصلوة سقط عنها  
المريض بحوزة مقدمه ايا ما من جهة العرف فاما الوحيه رضي الله عنه فانه  
ينتهي الى انه اعني على المريض يوما وليله فادون ذلك فضا ما فاته وان اعني عليه  
اكثر من ذلك لم ينقض وذكر ابو بكر الحنظلي انهم تركوا فيه الغياش ما رواه عن عمار  
انه اعني عليه يوما وليله فضا ما فاته قال ولا يخالفه من الصحابة قالوا لما  
يوجب الانعاش ينقطع الفضا وذلك لا معنى له لان عمارا لم يكن يكون فضا على الاسحاب  
لانه روي عنه اعني على ثلاثة ايام فاف فضا ملته ايام مدرسا على انه فضل على طريق

الاختصاص

الاسكيات وما يتبع صحة ما يذهب اليه في هذا الباب من المصلح والصلو ان ما سقط  
مبها المرض لم يحس فضاؤه مثل القيام والركوع والسجود وكذلك عمله الصلوة  
مسألة قال واما رجل ترك الصلوة كاملا او ناسيا وجب عليه قضاءها  
نقض في الاحكام على وجوب القضاء بها ذلك بشرط ان لا يكون تركه شكرا او سهوا  
بدل ذلك على انه لا يقضى المرد الصلوة التي تركها كقرا او سهوا ولا نص في المعنى على ان  
المرد لا يقضى لصام وقال انه خارج عن عقده الاسلام لحقودك على انه لا يحرق قضا  
الصلوات على المرتد وحكم ابو العباس الحسبي رحمه الله تعالى في المصوم من محمد بن يحيى  
عليه السلام ان من ترك صلوة او صام ما رده لم يقض فاما وجوب نعمان تركه  
الانسان من الصلوة غامدا او ناسيا على غير وجوه الرده فلا خلاف فيه لقول النبي صلى الله  
وسلم من ترك صلوة او صام غامدا او ناسيا فليصلها اذا ذكرها وروى الطحاوي باساده  
عن ثمره انه كنت لي به ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان يامرهم اذا سجد  
اخذهم عن الصلوة او صامها حتى يذهب حينها الذي صلى فيه ان يصلها مع اليصلها من  
الصلوة المكتوبة فاما المرتد فالذي يدل على انه لا قضاء عليه لما ترك من الصلوة ان  
القضاء فرض مجدد ولم يرد الشرع بالحاجة فيجب ان لا يكون لازما ويدل على ذلك  
قول الله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يخبرهم ما قد سلف من تعالى ان الكفار متى  
انتبهوا غفر لهم ما قد سلف وجب ان لا يلزمهم لما مضى من الامور نقض الاما خضع الدليل  
فان قيل انهم لا يكونون منتبهين حتى يقضوا الصلوات قيل له هذا ما شهد به اجماع ادلائل  
ان شبه الكفر بركول عليهم وعجز عليهم شبه الامان والقبول ولا سيما ان الكفر قبل قضا الصلوة  
وبدليل قل ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ما قبله فان  
احتجوا بقوله تعالى اقموا الصلوة واتوا الزكوة وقوله فان تاولوا واقاموا الصلوة واتوا الزكوة  
فاخوانكم وما اسمهم من الطواغيت بل لهم هذه الطواغيت لاجلهم فيها لانها توجب قضا الصلوة  
فقط في اقامتها متدا فكذا مثل ما امره وليس بها دلاله على وجوب القضاء فان قيل ومثل  
الله تعالى في المشركين فلا صدق ولا صلاة وهم انهم يقولون لم يكن من المظن ذلك كان الصلوة  
ولجبه عليهم قيل لهم على شكرهم سحوق العقاب على تركهم هذه العبادات مع ما سحوق  
من العقاب على المشرك فليس فيها دلاله على وجوب القضاء ولا دليل ايضا وجوب ليس على رعاوه  
اذا فات يكون واجبا اذا القضا فرض صحيح الدلالة ثابتة وليس لهم ان يسدوا بقول النبي صلى الله  
عليه واله وسلم من ترك صلوة او صام غامدا او ناسيا فليصلها اذا ذكرها فان يكون الانسان استا  
للمترك فكل من ترك الصلوة لومه قضاها وذكر ان الانسان سجد في الترك على سبيل المحان  
والمحان لا يدخل في المقام الحقيقة الدلالة على ان قوله فليصلها اذا ذكرها يدل على ان الانسان

٣٠  
كل انسان ليس مطهر الخصال فمما يترك  
عن ادعاء وجهه الذي لا يخلو للعلم والجد  
قوله وانما هو في حال الغيب والجهل  
وهو موقوف على القادر عليهم والجاهل  
لعدم الدليل في العبادات والجهل بالشرع  
الاساس في العبادات والجهل بالشرع  
وعدم سماعه على الدوام والجاهل بالشرع

في الحقيقة دون التردد **والجواب** ما روي عن أبي بكر انه قال حضرته المهاجرون والآباء  
 من اهل الردة لو منعوا غنائما كانا يودونه الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ليعالما  
 وقالوا ان هذا يدل على وجوب تركه على المرتد والله مطالب بما قبله قال ذلك لهم  
 اضروا على ان لا يودوها والمستقبل ذلك ما جئت بيقالوا عليه بعد الاسلام وما يبدل  
 على ذلك اجماع المسلمين على ان الذي لا يقضي بتركه في حال كفره من الصلوات فتركه  
 المرتد قياسا عليه والغلة انه ترك الصلوة في حال الكفر والدليل على صحة هذه  
 الغلة انه لو تركها مع الاسلام لم يرمه قضاؤها وادارتها مع الكفر لم يرمه قضاؤها  
 فتصح ان لغلة ما ذكرناه فان قاسوا المرتد على المسلم في وجوب قضا الصلوة عليه بعله  
 انه قد سلف منه الاقرار بالاسلام كان قياسا اولي ودكنا لا يدخل مع الكفر لقضائهم من الصلوات  
 وقد سقط قضاؤها بعد الاقرار بالاسلام لقوارص مثل البغى والجنون ونحوها فكان الكفر واسقاط  
 القضاء في مثل الاقرار بالاسلام واجاب لقضا وايضا لان قاسوا الكافر على الكافر او على من ماله  
 على المسلم فان قيل ان المسلم لو ترك الصلوة لزمه قضاؤها لم يجز ان يسقط على المرتد  
 ادتركها لانه لو يترك على ان لم يتركها قيل له هذا بغيره الذي كانه انما لم يترك  
 على ان لم يتركها في ترك الصلوة ومع هذا لا تقضى عليه على ما قد ساء وجوب القضاء  
 فرض بان لا يمنع ان يترك في وجهه ولا يترك في العادات معلوم بالمضاج فلهذا  
 مح في وقت ولا مح في وقت وعاطب المكلف بها في حال ولا يحاطب في اخرى وعلى  
 هذا التي مح ان يكون **حواص** من قال ان من اقر بشي لزمه ولم يسقطه  
 عنه انكاره ليرجعكم العادات مخالف حكم الحقوق على ما بيناه على ان اصول حملت في  
 الاقرار بالاسلام ان من اقر بشي يجب حمله ثم انكره سقط ما اوجبه الاقرار به من العادات  
 كان في الاقرار ما اذا وقع لم يؤثر ما اقصاه لانكاره لم يلحقه من حري على الحال فيه على  
 امر واحد وايضا فانا وجدنا اكثر ما في المرتد ان كفره بجحالة شيئا ككفر الكفار بعد  
 من الاحكام وقد وجدنا كفرن شيئا بغير الكفار ايضا حملوا في احكامها لان الوثنية لا تفر  
 على كفرهم ولا تؤخذ منهم الحربة والاصل لكتاب بقرون على كفرهم وتوجد معهم الحربة  
 واهل الذمة لا يستون ولا يستباح دماؤهم واهل الحرب يستون ويستباح دماؤهم ثم وجدنا  
 كفرهم مع اختلاف احكامهم لا يؤثر في ان لا يقض ما تركوا معه من الصلوات في حال  
 كون كفر المرتد كذلك ان قد بان ان الله الكفر لا ياتر لها في هذا الباب **مسألة**  
**قال** وادله فلتصلوا من غير قضاها كبر شيئا وقب واجد او اوفات بحمله وبعد م  
 اليه لكل صلوة قال في المسح حرمه ان تضام مع كل صلوة او صلواتها في يوم واحد  
 في موضع واحد اقدم اليه لكل صلوة فتصح من مذهبه ان لا ترتب والقول بطلب في  
 كثرت والدليل على ذلك قول الله تعالى اقم الصلوة لعلك تتقون والصلوة لله والصلوة لله والصلوة لله

قیامت وظالمین و ماسر الدہ الفاعلین  
 حینت ان رما معناه فان لعلی ان لفظ  
 افعالی و محصل عمل الی اللسان و حسان نوحه  
 فی سائر الی فعل النبی صلی اللہ علیہ و آلہ  
 وسلم و عدد ثبوت فی قصہ التواریخ  
 اسکی معنی ماکثر

والنقل وقد اجمعت على انه لا يقضى وجوباً ثبت انه يقضى اسماً باو يدرك على كذا من  
تسلمه رضى الله عنها قال صلى الله عليه واله وسلم صلى في بيته ركعتين بعد العصر  
فقل ما هاتان اذ كانتا اكلهما بعد الطهر خارجا لا تدخل بهما الا ان فرك ذكر على ان  
قضا النوافل اذ اذات مسمى وايضا ان يكون حكم قضاها حكم اصلها فاذا كان اصلها مبروراً  
وكذا كذا قضاها قضاها على الصلوات اليه اذ اذات لا حكم قضاها حكم اصلها الا ان  
اصلها لما كان واجباً والعلم انها صلوة موقته **مسألة** قالوا اذا دخل النافلة  
ثم اقتد بها لم يجب عليه قضاها قد نص في كتاب الطهارة من احكام علان من صدق  
له صلوة نافلة لم يلزمه قضاها ونص في كتاب الصوم منه علان من صام تطوعاً اقتد  
فلا قضا عليه ورواه عن اسمعيل بن السلام والوجه فيه ما رواه ابو الحسن المحمدي رحمه الله  
نا احمد بن محمد بن محمد بن علي بن ربه القزويني حدثنا عثمان بن سنان عن حماد بن سلمة  
عن طهم بن حرب عن هرون بن سب هاني عن ابي عروام هاني قال دخل عليها رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم فاستنفضا منها سرايا ثم نادى لها سورة فشربت فقال صلى الله عليه وسلم ان كنت ضايقة  
ولكني كرهت ان ارد سورة **مسألة** قال صلى الله عليه واله وسلم ان كان قضا  
من شهر رمضان وصوم يوم كانه وان كان تطوعاً ما نثبت فاقضى وان سجد ولا يصح  
فصح يستقيط القضاء المستطوع بالصوم اذا اقتدره فكذا ان يكون حكم المستطوع  
بالصلوة اذا اجاز من لاه فرق بينهما **وروي** عن ابي هاشم عن رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم دخل عليها يوم الفتح فابى ان يشرب ثم نادى فقل يا ضايقة هذا لا يطوع  
امير بقتله فان شئت فوضي وان شئت فامطري **وروي** عن ابي الحسن عن ابي هاشم قال قلت  
لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم سراب يوم فتح مكة فتاوى فمريت وكنت  
ضايقة فكره ان ارد سورة فقل يا رسول الله لو كنت ضايقة فقال يا امير المؤمنين  
قل لا قال يا رسول الله فحدثت وجهان من الدلالة على انها صلى الله عليه واله وسلم لم  
يقبل عليك فضاوم ولا يجوز ان يكون قد لمها فضاوم ولا يعرفها رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم ذلك والثاني انه قال لا بأس من ان يكون معها في كل امر فادان  
ثبت ان لها الخيار وقد ثبت ان لا قضا عليها الا اذا دخلت كل ما قاله لا فصاعداً  
فان قيل روي عن عروة عن عائشة قال صلى الله عليه واله وسلم ما كنا  
نأهدها لنا طعام فافطنا عليه فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مسائلاً  
فقال افضيا وما كانه قبل له هذا الحديث قد ضعفه ما رواه ابو بكر المدي  
حدثنا الطحاوي رحمه الله عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة قال قلت لابي  
شهاب اخذت عروضة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم من اطعمه فطعمه  
فقال لم استمع من عروضة في ذكر شيئا ولكني جئت عن عائشة عن هذا الشد فارجح

وقد سلمت  
سنة وستمائة  
باب  
١٧٠

في صاها واجام

صلى الله عليه وسلم  
في سنة من سنة  
٢٠٢

١٧٠

ملفوظ

[illegible]

أخذها ما نابكون قد فعل فيما وجب عليه في الوقت فتعذر إذا وجبت الصلوة في أول  
الوقت وجوباً مستحكماً كان لا شأن به بربان يفعلها أو يفعل الغزير على فعلها  
فيها بعد فإذا خاضت المرأة بعد مضى طرف من وقتها لم تكن صعباً للصلوة إذا فعلها  
هو يدل منها في الوقت في حال لا يلزمها الغضا لغير الحائض كما تنص في الصلوة  
الما صغت فإن قيل فالتقول لو كانت ستع في أول الوقت فلم يعزم أو ترك  
الغزير مع الذكر له ثم خاض قيل له إذا ثبت ما قلناه من الذي فعل الغزير فلا  
أخذ يفضل بينهما وبين الذي لم تغزير فثبت أن يكون حكمها واحداً وأيضاً فإن الغضا لا يلزم  
لما للفوات والفوات لا يكون لا مضى آخر الوقت إلا إذا لم يكن قاضياً ولم  
يصل في أول الوقت ويستطه إذا كان قد ضل في آخر الوقت لأن الصلوة لم يفته  
مضى آخر الوقت وكذلك لا يكون قضا في أي وقت فعل إذا لم يفت معنى آخر الوقت  
وإذا ثبت ذلك ثبت الحائض إذا خاضت في آخر وقت تقضى تلك الصلوة لأنها لم يعفها وأيضاً  
لا خلاف أن لطهر إذا حدد في آخر الوقت كان محذوراً فيه كقده في أول الوقت وأحكام  
الصلوة وكذا الحائض والمعتق أن كل واحد منهما يعز حكم الصلوة وهذا لا يثبت لأجل  
أنها إذا خاضت في أول الوقت لم تقضى صلوة وكذا إذا خاضت بعد ذلك وأعله  
تجدد حقيقتها في وقت كمال الصلوة وعلى أصله هذا أن يكون المعنى إذا استقر في  
آخر الوقت يلزمه صلوة المتأخر والمزبذ على عليه في آخر الوقت لم يلزمه قضا  
تلك الصلوة **مسألة** وإذا فاتت المتأخر فقلها في المحضر يعنى  
صلوة المتأخر وإذا فاتت المحضر فقلها في المتأخر فقلها في المتأخر فقلها في المتأخر  
إنا لعاشر الحاشي رحمه الله وذكره في كتابه لنصوص وهو صحيح لأن من أصل أصحابنا أن فرض  
المسافر كقنات كان فرضاً محضاً أربع وان ذلك ليس برخصة له وشبهه بكلامه أنه بعد  
هذا الباب فإذا ثبت ذلك وجب عليها القضا وجب عليه أن يكون لأعضائها العائت دون الوقت  
الذي يعنى بها **فإن قيل** البطلان للعلل الذي يعنيه صلوة القاطن إذا صل صلوة  
القام وكذا المقيم الذي لا يأخذ إذا فاتته الصلوة ثم أن العليل قام أنه يقضى صلوة  
المقيم **فيل** الفصل بينهما أن العليل يجب له أن يعلى فأخذ للعذر وكذا كل المقيم كراه  
أنه لو أمكنه أن يعلى قايماً في مكان محال لم عزله أن يعلى فأخذ وكذا كل المقيم لو أمكنه أن يعلى  
متوضئاً لم عزله صلوة مسمى فلما كان ذلك كذلك ورأى أنهما العذر لم عزله صلوة المحذور  
وليس كذلك المتأخر لأن فرضه ركعتان حتى لو ضل ركعتاً لم عزله فلم يشبه المحذور وإنما  
مكره كراهه أعنى من فاسد الهرو والمغرب فقلها في وقت لطهر أنه يعنى كذا أنه **مسألة**  
وإذا بطهر الرجل ما عسى وهو لا يعلم فإن علم وهو في الوقت فقلها وان لم يعلم إلا بعد من

أن يكون للمسلم مردان مع الصلوة

في وقت طهر كان أو بعد ركعتين أو بعد ركعتين  
أو بعد ركعتين أو بعد ركعتين

الوقت

صلى الله عليه وسلم  
أنه لا يجوز أن يستأجر  
في الأجر وقدره والله أعلم

الوقت لم يصحها قال وكذا ركعتك من صلى في ثوب حسن جرتا قال وهكذا القول في  
كل من فعل شيئا من ذلك على طريق الجهل دون السجد لا يعلم قال ومن صلى خشنا وهو ما سارعا  
في الوقت وبعد ركعتك من صلى قبل الوقت وهو لا يعلم جميع ما ذكرناه منصوص عليه في الأحكام  
والمسح عن الصلوة في الثوب الخشن وإن أصح ما اخترناه على ما نرى عليه في الأحكام والمسح  
قد راسد صينا هذا الباب في مسألة من أخطأ القبلة وذكرنا الفرق بين ما عاده والوقت بعده  
وبين ما عاده والوقت ولا يجاد بعده وأنا أشتد في هذا الموضع إلى بعض ما مضى صرت  
الطبيخ **الحال** أن مذهب يحيى عليه السلام أن من أخطأ في أثر من الأمور المانعة لصحة  
الصلوة وكانت طرية معروفة لم يجتهد وغالب الظن ليس على المصل إذا علم به بعد الوقت  
إعادة وإن علم به وهو في الوقت فعليه الإعادة **الصلوة** فيه القبلة وما ورد عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم أنه لم يجرأ من أخطأها حتى علموا أنه لم يخطأ بعد من الوقت ما صلوا فمما  
عليه من طهر ما حسن وهو لا يعلم فاما من أخطأ فمما طريفة النص والاجتهاد يقتضي العلم بحسن  
قبل الوقت ويصل بخدا أو خشنا فحله الإعادة إذا علم به سواء علم به في الوقت أو بعد من الوقت  
وهذا لا خلاف فيه بين الأئمة **باب القول في صلوة**  
**المسح والوقوف** فرض المسح ركعتان لا المغرب وهذا منصوص عليه في الأحكام  
وهو مذهب القم عليه السلام وأحمد بن حنبل وعلم واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وهو رواية  
أصحابه وهو مذهب الإمامية إذا كان استغراقه والركعة على ذلك ما يراه أبو بكر المقرئ  
حدثنا الطحاوي حدثنا ابن مزيرو حدثنا أبو إسحق الصوري حدثنا أبو عوانة عن بكر بن  
الأنخس عن ابن عباس قال فرض الله على من سجد في المحضر أربع ركعات  
وأبو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي عن ربعي المودني حدثنا أسد بن شاذان عن ابن شهاب عن  
ابن زيد قال سألت طائفة من أهل هذا فقال قال ابن عباس فرض رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم الصلوة في المحضر أربع ركعات وهذا صريح في موضع الخلاف فإن  
قبل ما ذكرناه أن يكون إرادته الفرض الذي لا يجوز تركه ولا شك في الفرض الذي لا  
يجوز للمسا فتركه ركعتان قبله إذا قال فرض في السر ركعتان في الصلاة لا فرض  
كانه إذا قال فرض في المحضر أربع ركعات في الصلاة لا فرض سواهن وهكذا نقول في سائر المحدثين  
الوارد في الشرع كان نقول هذا لقادف ثمانون وحديث الراوية والظاهر في جميع  
ذلك يقتضي أن المراد هو المذكور لا زيادة فيه ولا نقصان ٥ وأبو بكر حدثنا الطحاوي  
عن ابن مزيرو حدثنا نعم حدثنا ابن المبارك نا حالد الخليل عن ولده عن رجل  
قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحاجه فاداهو سجد فقال لهم إلى بعد  
فقال في صلاتهم فقال إن الله عز وجل وضع على المسافر نصف الصلوة والنصف

ذكر الخامسة  
في صلوة

اسمها ب ر د ق و هـ  
أبو بكر المقرئ  
ذكره في الصلاة

في الصلاة  
أبو بكر المقرئ  
ذكره في الصلاة  
ذكره في الصلاة

في بعض الاخبار بسط الصلوة وهذا الصريح مما يدل عليه **فان قيل** هذا يدل على انه  
ان لم يسلط وبما في الموضوع منها حكمه ان ياتي بالموضوع عنه من الصوم ويكون مودعا للقر  
فصله ظاهر الحديث يدل على ان الصوم الذي يسهل المشاورة وهو معروف وكذلك الصلوة  
التي يفتلها زائده على الركعتين لان كونه له دلالة لخراد لت علي ان المشاورة اذا صار  
يكون مودعا فترضه ولم يعم بكل دلالة في الصلوة لوجب ان يكون حكم الصلوة على ما دله  
الحديث **وروي** عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن الصلوة على النبي صلى الله عليه واله وسلم  
ركعتان ركعتان لا المغرب فارد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم للمحاضر في الطهر والعصر  
والعشاء والقرا المتأخر **وروي السبع** عن مشروفا عن عائشة قالت ولما قرأ الصلوة  
ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم المدينية صلى الى كل صلوة شلها  
غير المغرب وايها وبرالها وطلع الضح لطلوعها وكان دابعا في عادات الصلوة الاولى  
وما اوتى حصه العشاء لم يحس ركعتي الله عنه قال الحسن بن محمد بن مسلم المعري ما كوفه في اسحق  
بن محمد بن مزوان العطار حديثا ان جديا عند الله بن جعفر بن سليمان بن عمر بن عبد الله بن الحسن بن  
ابيه عن علي بن عليم السلام قال كنا نضلي مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في اسما  
ركعتين ركعتين خاتما او امثالا **وروي** عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
اذا اخرج من اهل مكة لم يقبل الا ركعتين حتى يرجع الى اهل مكة فانه اقام بمكة ثمان عشرة يوما ركعتين  
ثم يقول يا اهل مكة قوموا فصلوا ركعتين خاتمتين فاننا قوم منهم وفلاذ كرا اسناد هذا الحديث في  
مسألة صلوة المعتم خلف المتأخر **فهذه الاخبار** ايضا تدل على ما  
نذهب اليه لان فعل النبي صلى الله عليه واله وسلم في هذا الباب قبح سانا للمحل واخا اذ  
عقد الركعات في السفر عويبي والكتاوي ان يكون محو على الوحي فاذ انك ثبت  
ان الامام غير جائز على ان وله المواصلة لكم فانا قوم سمر ركب على ان القصر من حكم السفر  
لان حكم الاحتيار لانه صلى الله عليه واله وسلم قال يا قوم سقرو لم يقبل يا نا اخترا ان صلى  
ركعتين في السفر والاحتيار في هذا الباب اكثر مرات تعدد كذا انصرا منها على لبيد حشبه لاطاله  
وليس كتابنا هذا ليشتم المقصود فيه استيفاء الاقدام **فان قيل** فقد قال الله تعالى ولدا  
صريح في ان لا يصح عليكم جناح ان يقصر وامر الصلوة ان جمع ورفع الجناح يدل على الجواز  
لا على الوجوب فدل عليه على ان القصر جائز وانه غير واجب **فيل** له ليس لكم تلاه بطور ذلك  
ان القصر المذكور فيها اجبر بشرط الخوف لانه ان قوله ان جمع ان يصح ان كفو واخلا في  
بيننا وسكم اول المشاورة يقصر وان لم يكن خائفا فان ما لعصر المذكور في كثير من الاماكن ليس هو  
احصا فيه فان يستدل به لا يه من هذا وان العصر لا يجوز الا بشرط الخوف لم يصح  
ذلك لانه لو قد شق الاجماع ولا يجوز القول به ولين القصر المذكور في الاية هو قصره

٤٦  
المراد من قوله صلى الله عليه واله وسلم في هذا الباب ما ذكره في الخبرين  
من خصص في صلاة في هذه المسألة من ادعاء

لا يصح العُدُّ بدلالة قوله عليه السلام واداكب فمهم فائمه لهم المصنوع معنى في الزمان والزم  
 واداكب في الارض فليس عليكم حجاج ان يصروا من الصلوة تكون المراد بهذا العصر هو ان  
 عام كل واحد من لطايف قاصر عن صلوة من ام الامام علي عليه السلام قد قال ان الصلوة والركعة  
 من شغائر الله لا يلهي ولم يدرك على ان السعي غير واجب وكذلك القصر وروى عن علي بن مسleme  
 قال قلت لعمر ما قال الله عز وجل ليس عليكم حجاج ان تقصروا من الصلوة اجمع وقد علم الناس  
 فقال عجمي ما عجمي من شئت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال صدقوا بصلواتهم  
 عليكم ما قبلوا صدقة فيه صلى الله عليه واله وسلم على ان قصر العظماء عزمهم ووطئهم  
 الخوف وفي الخبر دليل على وجوب القصر لا نه صلى الله عليه واله وسلم ساء صدقة ثم قال فاصلي  
 صدقة وامره ولا امر بمعصية الوجب **فان قيل** روى عن عطاء بن رباح عن علي بن ابي طالب  
 قالت قصرت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في السفر وامر ان لو كان العصر واجبا لم يكن يوم  
 صلى الله عليه واله وسلم بدعه الى الامام **فصل** في قصر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 واله وسلم قصر العُدِّ وقوله امر بحمل ان تكون معناه ان الركعة واليهود والعراق مع العصر  
 في العُدِّ وحمل امر في الحكم مع العصر في العدد كما روى صلوة المشركين كما ماعر قصر في  
 تأما في الحكم وعمل قوله سر رضا الله عنه كنا نقصر ونهنا بعضنا على بعضا على اعام الغلاء  
 والركوع والنجى وحملها وما يدل **عائنا** قول من قال ان العصر مباح انه  
 يودي الى ان يكون من صلى الركعة في السفر يكون متعللا بركعتين لينخذ المقلات يكون طاعة  
 يجوز تركها لا الى بل يقوم مقامه وعندهم ان لو ركعتين لمحررتين هذا سئلها فوجب  
 ان يكون القصر واجبا **وما يدل** على ذلك انه لا خلاف ان الحاضر لا خيار له في عدد  
 الركعات فوجبان يكون المتأخر كذلك **والمعنى** انما صلوة مكتوبة فكل موصل  
 مكتوبة يجب ان لا يكون له خيار في عدد الركعات **فان قيل** عليكم لا تقع بالمتأخر  
 عندكم له الخيار من ان يصلي ركعتين وسران عزم على الاقامة يصلي ركعتين **فان قيل**  
 هذا الخيار على التحقيق ليس هو في عدد الركعات وانما هو خيار بين فعل العزم وتركه لان  
 المقيم ايضا له الخيار بين ان يصلي ركعتين وسران عزم على الاقامة يصلي ركعتين **والمعنى**  
 هذا لا يتوكل ان لمعلم بالخيار من ان يصلي ركعتين وسران عزم على الاقامة يصلي ركعتين **والمعنى**  
 ذلك ما سمعته علنا وروى ان خيار عندنا في عدد الركعات المكتوبة على وجه من  
 الوجوه وايضا هو مقيس على الحجة بخلافه انه مردود من اربع ركعات الى ركعتين وجبان  
 يكون الاختصاص على الركعتين رضا **فاما قول من قال** انه لا قصر الا سرا  
 الخوف فقد ذكرنا ان الاجماع قد سبقه وجب سموه اذ هو غير محفوظ عن احد العلماء

المتقدمين مع كثرة اختلافهم والقصور وحوبه **وبدل على لك**  
 الذي ذكرناه عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه  
 واله وسلم في اسفاره ركعتي ركعتي جابعا كانا واما حديث عمار انه قال ما سافر  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الا صلى ركعتي حتى يرجع الى اهله وانه اقام مكة  
 ثمان عشرين ركعتي ركعتين ومن المعلوم انه صلى الله عليه واله وسلم لم يكن جابعا  
 في جميع اسفاره وكذلك حتى اقام مكة ثمان عشرين لم يكن جابعا واخبرنا ابو بكر المزي  
 حدثنا الطحاوي عن ابن مزي عن جده عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 قال صلى الله عليه واله وسلم ركعتي بنا ونحن الجاهلون بالسنن  
 وروى عن عبد الله قال صلى الله عليه واله وسلم ركعتي مع  
 ان يكون ركعتي مع ركعتي وباو الحسن بن احمد بن حنبل بن هرون بن اعين  
 قال علي بن حرب حدثنا سفيان عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 صليت مع النبي صلى الله عليه واله وسلم في المدينة الطهر اربع ركعتي ركعتين  
 ومن المعلوم انه لم يكن يركي الخليفة خوفا من النبي صلى الله عليه واله وسلم في مسيره الى مكة  
 فاما القصر الذي جعل الخوف شرطه بالايه عمدا فهو قصر لصفه دون قصر العدد  
 وبنينا ذلك بان قلنا ان الله تعالى قال غاططنا على هذه الابه وادانك منهم فان لم  
 الصلوه وانه تعالى اريد وادانك منهم والذين ليس عليهم جناح ان يقصروا ثم وضع صلوه  
 الخوف **وهما يدس** ان حمل القصر المذكور في الابه على قصر لصفه اولي من حمله على قصر العدد  
 انا اذا حملناه على قصر لصفه حملنا الصلوه المكتوبه على العموم ليس قصر لصفه سان يتاقي  
 في الصلوات المكتوبه جميعا ومن حمله على قصر العدد جعله في ثلاث صلوات ادبصر العدد  
 لا في المغرب والعصر وحمل الابه على العموم يكون اولي من حمله على الخصوص فيلحق العمل بها على  
 العموم يكون احراها على الحق والمختص بها يكون قد ادخل عليها ضربا من الجاهل  
 قال واقل السمر ريد وهو منقوص عليه في الاحكام وهو مذهب السمر لسلام ورواه  
 محمد بن منصور عن احمد بن عيسى عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 ركعتان وثبت ان البرد شغلنا بالخبرنا به ابو العباس الحسن بن محمد الله تعالى حدثنا ابو  
 احمد الاغا على حدثنا احمد بن محمد حدثنا يحيى بن ابي خازيم عن سهل عن سعد  
 بن سعد عن ابيه عن ابيه قال صلى الله عليه واله وسلم ركعتي  
 المراه سريلا مع روح او ذي رحمهم علمها واحسبها ابو بكر المزي حدثنا الطحاوي  
 حدثنا ابو بكر حدثنا ابو عمر عن حماد بن سلمه ما سهل بن ابي سعيد عن ابي  
 هزيره قال صلى الله عليه واله وسلم لا سافر المراه بركعتي مع روح

حرمها

[illegible]

فمررنا ما يصل سور البلد يكون في سائر البلد على غالب القادة في حال كون حكمه تحكم من قبل الدليل  
 واما ما يدل على ان الاستفراغ كمالها في العصر سوى وهو الطول هو الذي ذكرناها في صدر الكتاب  
 من قول ابن عباس فرض الله على المسلمين بسكركم في الحصار ربحا وفي السفر كعبه في قول الامام صلى  
 عليه وآله وسلم وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلوة وغير ذلك من احكام الحاربه عراها وانها  
 وترد مطلقه بذكر السفر من غير اسس حال من حال وما يدل على ان المسافر معسر  
 على الحاضر وكما ان لطاقته والمعصيه لا يتران وقد ذكرنا ركعات صلوة المعسر هكذا لا يورث في  
 عدد ركعات المسافر والمعنى ان كل واحد منهما مود لصلواته مكتوبه ويمكن ان يعطى  
 على المطيع لقله وجود السفر كل واحد منهما **فان قيل** الفطر رخصه والمعصيه  
 لا تكون شيئا للرخصه **فيل** له العصر عندنا فرضا لمسا في حكمه ان تمام فرض المعسر  
 فوجب ان لا يتعدى لطاقته والمعصيه ولما سلم انه رخصه على ان يكون العاصي عاصيا  
 لا ينفعه من الرخصه اذا صار على حال لا يهاهون الرخصه **فان قيل** روي عن علي عليه السلام  
 انه قال لا يجوز فطر الصلوة لعشر الكاري والحمال والمرأى والملاح والسيطان يدور  
 في سلطانه والمصحح للعط من متاعا شدة والعدا لبلق والساعي في الارض مسادا والصادق  
 وصاحبا لضياعه وروى ضياعه بجزءها **فيل** له البحر صنف عر موقوفه ولو صح كان  
 المراد به من يكون تنقله فمادون اقل السفر لم يحرم لهم الفطر فلا فائدة لمحصص هو لا يكره  
 الناس اجمع اذا كان يعلمهم فيما دون اقل السفر لم يحرم لهم الفطر فلا فائدة لمحصص هو لا يكره  
**فيل** له ليس الامر على ما قدرتت وذلك ان هؤلاء هم عادة وان يكثر منهم السر العلل كخو الفريخ  
 والفريخين واقل من ذلك واكثر من ذلك وهو من عليه فيكون امير المؤمنين عليه السلام يثبه  
 على ان المداومه عليه لا يحوز العصر فيه على ان في حمله من يجوز ان يكون سفره طاعه لله عز  
 وجل وهو ان يكون المكاري والصادق شيئا فان ليكتسبا ما بمعناه على عالمها وتقضيان به  
 ديونها وقديده وز السلطان الحق في سلطانه لا صلاح احوال الرعية والتغور والرباط  
 فيكون سفره طاعه بل حاربه عرر الجهاد ولا بد لم يجبا الفنا هذه المساله من ان ساول  
 احوالها لا يتجزأ وبلينا مسئله **قال** وادانوى المسافر اقامه عسره  
 ايام في اي موضع كان فقله الا تمام وكذلك لو كان في سفينه فارسيه جزيره  
 او غيرها فان اقام على السفر فطره شهر ثم لم يعد ذلك وذلك كله منصوص عليه  
 في الاحكام والمنع غير المرئي في الجزيره فانه منصوص عليه والمنع هو مذهبه المعتمد  
 السلام والاماميه والمروي عن احمد بن عيسى عليه السلام ان اقل الاقامه عشر ولاحتل  
 فيه ما رواه محمد بن منصور عن زرارة بن صرد عن محمد بن عبد العزيز بن محمد بن جعفر عن ابيه عن علي  
 عليه السلام **قال** يوم الذي يقيم عشره والذي يقول اخرج اليوم اخرج هذا اخرج بقتل

الح

[illegible]

۲۲  
فی سبیل اللہ  
۱۰

عليه

في المحضر يتعاد في الشكر ركعتين وهذا إذا احتل في وطنه يكون خاضعا عن مسافر ويدل النسخ  
ما روي في بعض محضر على وعن عائشة قال لا فرضت الصلوة ركعتين ركعتين ثم روي في المحضر أن  
وروي عن ابن عباس بن حصص ما قدمناه من قوله ما سافر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصل  
ركعتين حتى يرجع إلى أهله فيريان الرجوع إلى أهل بيته معقه القصر قلنا أنه إن سئل من مدسه  
واسمط غيرهما فإنه لا يتم إذا رجع إليها اجتاز ما لم يبق معهما عسر لما روي أن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم أقام بمكة ما منعه من الصلوة فادفع بها قال **فمن أبا أهل مكة** فعكركم  
فأنا قوم شقير وقد كانت مكة وطنه صلى الله عليه وآله وسلم ولما سئل عما أسقطها واسمط  
المدينة صلى بها صلوة المسافر وهي مائة تسعة وتسعون سجدة قلنا أنه يضلي فيها وهو عسر مسوطن  
لها مكان يكون خالها إذا دخلها كماله إذا دخل غيرها من تسعة وتسعون سجدة قلنا أنه يضلي فيها وهو عسر مسوطن  
والأصل فيه أنه لا خلاف أن المقام إذا عزم على السفر لا يكون مسافرا حتى يخرج ويسروا  
المسافر إذا عزم على المقام صار مقاما فلما ثبت ذلك قلنا أن المسافر إذا دخل في الصلوة ثم عزم  
على الإقامة لم يزد عليه الإمام لأنه بالعموم يكون مقاما وصلوة المعتمدين أربع ركعات وأما قلنا  
أنه إن عزم بعد ذلك على السفر لم يحرمه العزيمة لأنه لا يفسد المقام مسافرا ما لم يخرج على ما بيناه  
**مسألة** قال في الصلوة للحرفان ينقسم المسلمون قسمين يقوم فركعة منهم بارز العدد  
يدفعونه وفركعة يضليهم الإمام يبتدىء فمسح الصلوة ثم يقرأ ويركع وسجد ثم يقوم الإمام  
مع الفركعة الأولى فطرا لركعته لغيره ويركع الفركعة الأولى ويصلي ركعته  
أخرى ويصليون ويصومون ويقومون بارزا العدد ثم تأخذ الفركعة الثانية التي لم يصل بسجدة  
الصلوة خلف الإمام فيصليهم الإمام الركعة الثانية ثم يسجد الإمام ويصليهم ويصليهم  
صلوات الركعة الباقية وخدمه وذلك كله موصوف عليه في الأحكام والمجوز هو مذهبه الإمامية  
والناصر عليه السلام إلا في سلم الإمام فاهم يدهون إلى الإمام إذا قصد التشهد اسطرعا  
الفركعة الثانية ثم يتسلمهم **والأصل** فيه قول الله تعالى وإذا كنت فيهم فأقم لهم الصلوة  
إلا به فذلك على أن الناس يسجد لهم أن يقتضوا طائفتين طائفة يقومون مع الإمام فإذا  
تحدثوا والمراد بذلك أن عزوا من الصلوة حات الطائفة الأخرى التي لم تصل وصلوا معه فإن قيل  
ولم يلم أن المراد بذلك أن عزوا من الصلوة قبل له لأن الله تعالى فترتبهم على ذلك قوله  
تعالى ولتأب طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك فإن قيل فلو كانت الطائفة أنصاهم يصل  
لم يقل تعالى ولتأب طائفة أخرى لم يصلوا إذا الطائفتان جميعا لم تصل ولقد مضى من محل  
بعض الصلوة كما يقال أنه قد صلى سمعت آية على أن الطائفة الثانية عزم ما صل الطائفة الأولى  
فلا يكون صلاها إذا فرغت فإن قيل ظاهر آية يوحى الطائفة الثانية بأحد السجدة  
الطائفة الأولى هو مذهبنا في حقيقته دون مذهبه قبل له ما مضى ظاهر آية ليس بها

عليه السلام قال في قول من سئل عن رجل دخل في الصلوة ثم عزم على الإقامة لغيره لم يزد عليه الإمام لأنه بالعموم يكون مقاما وصلوة المعتمدين أربع ركعات وأما قلنا أنه إن عزم بعد ذلك على السفر لم يحرمه العزيمة لأنه لا يفسد المقام مسافرا ما لم يخرج على ما بيناه

الصلوة الحرف

الصلوة

سأخذ لانه متى ان الطائفة الثانية اذا تقدمت الطائفة الاولى است وذهب اليه  
ان الطائفة الثانية لا بد ان تحتسب الطائفة الاولى محدثين ثم يقوم واما موضع الطائفة  
الثانية ثم تحتسب الطائفة الثانية فكل من اوجبه في نفسه لا يتضمّن ظاهر الاية  
فليس لهم ان يظهر معهم على ان قوله تعالى فادعهم الى صراط مستقيم ما دهم  
اليه لانه لو كان المراد به التحوّل دون الفزع من الصلوة لكان الاولى ان يقال اليه  
ان يقولوا فادعهم الى صراط مستقيم ليس لخطاب النبي صلى الله عليه واله وسلم فانظر الى الكلام  
عن ائمة من الخطباء يدل على ان المراد به فزع القوم من صلواتهم ولانه تعالى لم يذكر مصداق  
الطائفة الاولى لصلواتهم فدل على انهم لا يفترون الا بعد الفزع ويدل على ما ذهب اليه  
هذا الباب ما رواه يزيد بن زريع عن صالح بن جوات عن النبي صلى الله عليه واله  
وسلم يوم رأت الرقاع ان طائفة صفوا معه وطائفة وحاه العدو وطائفة اخرى  
فقال لهم الركعة التي بينت من صلواتهم ثبتت حالها وانتم انتم ثم سلم وروى شاذان  
عن جوات عن سهل بن زريع عن النبي صلى الله عليه واله وسلم فقل كذا وكذا  
التم من محمد بن ابي بكر عن صالح بن جوات ان سهل بن زريع اخبره ان صلوة الخوف فذكر  
وراد ذكر الركعة الاخيرة قال فركع وتقدم يتعلم ويقومون وسركون الركعة السابقة  
ثم يقولون فان قيل روي عن ابن عباس النبي صلى الله عليه واله وسلم حين صلى  
صلوة الخوف مضى الطائفة الاولى حين فرغت من الركعة الاولى فوقف مواقف الطائفة  
الثانية وحبات الطائفة الثانية وصلت مع النبي صلى الله عليه واله وسلم الركعة السابقة  
ثم سلم صلى الله عليه واله وسلم وحازت الطائفة الثانية في مواقف الطائفة الاولى وقص الطائفة  
الاولى ركعة ثم قص الطائفة الثانية ركعة قيل له قد روي ذلك ان رواه صالح بن  
موضع الصلوة ذلك واسدوا فقه للكتاب فقد قد منادى بها لما كان بها شبه موضع الصلوة  
فلان ما رواه فيه استدل بان قلته والا حلو فتمها والشيء الكسوف الاشباع عن الصلوة ثم استه  
الناس وملاقاة العدو وبذلك الاختلاف نفدت الصلوة على ما قد ذهب اليه ائمة المال والاسد  
موافقة لما احتج اليه لان الطائفة الاولى اذا كانت قد فرغت من الصلوة تكون اقوى على الملاحمة  
وإذا كانت بعد في الصلوة لم يمكن من المرافعة كل التمس فان قيل مع روايتكم ان الطائفة  
لم يولت صلواتها قبل الامام ودك خلاف موضع الصلوة قيل له صلوة الخوف لم  
تتم عن شأير الصلوة الا بعد الامم الواحد وادعهم الى صراط مستقيم لم يكن صلوة الخوف لانهم يعرفون  
ما يجري وراءه في انه خلاف موضع الصلوة الا ان ان في روايتكم مع ما قد منادى بها ان الطائفة  
لهذا وليركبها بعد الامام في الركعة السابقة وستحل بعرضها من الخاسر وهذا خلاف موضع  
الصلوة فان قيل روي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله وسلم صلى صلاة الخوف

من صلواتهم  
بلغ في الحديث  
قوله عن صلواته  
او سئل عن الركعة  
التي قبل الصلاة  
وكانت من صلواته  
فقال نعم صلواته  
او سئل عن الركعة  
التي قبل الصلاة  
فقال نعم صلواته  
او سئل عن الركعة  
التي قبل الصلاة  
فقال نعم صلواته

في رواية عن  
ابي عبد الله  
وعنه

فصل في لطايفه الاولى ركعة واثنا عشر ركعة كانت صلوة صلى الله عليه وآله وسلم  
ركعتين ولكل طائفة ركعة وكذا ذكره عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن صالح بن حوات  
عن سهل بن ابي حمزة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك قبل له بحور يكون  
مؤاد الراوي الخبر من الصلوة المعقولة جماعة دون ما فعله كل طائفة على ما مر في الروايات  
فان الخبر ان ما رويناه اذ لا يسبيل مع استعمال الجهر وما رويناه في غير ما ذكرنا من الاول  
**فان قيل** قد روي عن جابر بن عبد الله بن جابر الرقي ما ذكره ابو يوسف في بعض ما روي عنه  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين في كل صلاة ففصل بين ركعتي الفجر ركعة واحدة  
فصل ثم صلى الله عليه وآله وسلم وكبر واجتمعوا معه وسجد وسجد معه الذين معه  
في الصف وقام الصف الموحدين ثم سجدوا سجدة واحدة ثم رفعوا ثم سجدوا سجدة واحدة  
ثم رفعوا ثم سجدوا سجدة واحدة ثم رفعوا ثم سجدوا سجدة واحدة ثم رفعوا ثم سجدوا سجدة واحدة  
ان ابن ابي ليلى كان يذهب لهذا قبل له هذا قد روي الامان طاهر الكنتان يترده فلم  
ناخذ به وذكر ان الله تعالى يقول وادخلني معهم فاقبل لهم الصلوة فليعلم طائفة  
منهم معك وفي هذا الحديث ان لطايفهم جميعا قاسمته وهذا خلاف الظاهر في قوله تعالى  
فاذا سجدوا فليكونوا من وراءكم ولنا طائفة اخرى لم يخلوا فليعلم معكم ما مر الله تعالى  
ان ثاني الطائفة الثانية الوهم فصل بعد ما سجدت الطائفة الاولى وفي هذا الحديث ان الطائفتين  
جميعا حاتان في وقت واحد وصلتا معاً وهذا ايضا خلاف الظاهر فليعلم ما مر الله تعالى واما ان  
يكون مستوفى ثلثه ان ثبت في رواية او يكون مردوداً او يكون رواية متروكة فليعلم ما مر الله تعالى  
عن ابي يوسف انه كان يقول ان ركعتي الفجر مستسوخة وحكي عنه انه كان يقول انها خاصة  
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم وكلا القولين لا معنى له لانه لا يمكن ان ثبت لم يخرج منه  
الاستصحاب يترده ولم يرد بنسخ صلوة الفجر، كما في كتابه وكذا ما ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
والله وسلم قد فعلها قلنا ان بفعلها اقتداء به لقول الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة  
حسنه ولا خلاف بين العامة ان كل ما فعله الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فعله الله تعالى  
الان يثبت دلاله التخصيص ولا دلاله بدل على انها كانت خاصة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وان العامة قد قالت بما في اختلافنا في حوزها قلنا ان الامام مسلم  
اذا سجد ولا سجد الطائفة الثانية ولا وجدنا حكم الطائفة الثانية يحكم من سبعة الامام ركعة  
واختلاف ان من سبعة الامام ركعة لا سطر الامام بل يشهد ويستمع ويقوم المسوق في صلاة  
وكذا ان الطائفة الثانية والعلية الامام سبعة ركعة ما في قضاة قد ثبت ايضا صاحب  
برجواست روي مثل قولنا هذا عن سهل بن ابي حمزة **مسألة** قال فان

كان في المغرب صلى الامام بالفرقة الاولى ركعتين وبالفرة الثانية ركعة يخرجت  
**وهذا حرجه ابو العباس الحنفي**  
قول يحيى عليه السلام ولا يجوز لمصل في غير الجوف ان يقصر صلاته عن صلوة امله قال  
ذلك بك على انه لا يجوز الخروج من صلوة الامام الا بعد ركعة ولا عذر للطائفة الاولى في المغرب  
الا بعد الركعة اذ بعدها يصرون الى قائله لا يبقا معها الا قل فالحق في الطائفة الاولى  
الثانية وقال المتنح في تفسيره لقصر المذكور في الكتاب هو قصر المستلزم عن صلوة  
امامهم وشلا مهم قبل سلاهم ودخول الطائفة الاخرى في آخر صلوة الامام بها ركعة  
الثانية فحل للطائفة الاخر الصلوة ويكون ذلك من المغرب الركعة الثالثة ويدل على ذلك  
ما رواه زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام في صلوة الجوف والمغرب قال يقول بالطائفة  
الاولى ركعتين وبالطائفة الثانية ركعة ويدل على ذلك ما ذكره الهادي في الخبر عليه السلام  
من لا يجوز لمصل في غير الجوف ان يخرج عن الايتام لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم لمصل  
الامام لبي قربة وما ثبت عنه صلى الله عليه واله وسلم من ان يرفع الموتر راسه في الامام  
من الركوع والسجود فذلك على انه لا يجوز للموتر ان يخرج من الايتام لا بعد ركعة واحدة  
بل بعد ركعتين للطائفة الاولى لا خشية ان يفوت الطائفة الثانية الايتام وذلك لا يكون الا بعد  
الركعة الثانية من المغرب **وجه اخر** هو ان الايتام في صلوة الجوف معصوم على  
الطائفتين فكان لكل واحدة من الطائفتين نصفها فوجب ان يكون للطائفة الاولى ركعة  
ونصف للطائفة الثانية ركعة ونصف فثبت ذلك ولم يقع به صواب الركعة الواحدة كان  
الاولى ان يجعل اخرها لمكان له او لها لين الاول اذا حصل لم يتبع ان لا يتبعه الاخر على سبيل التسع  
ولا يجوز ان يكون الاول الحاصل على جهة التسع لاخر الذي لم يحصل واذا كان ذلك كذلك  
وجب ان يكون الركعة الثانية للطائفة الاولى **وجه اخر** هو ان لو جعلنا الركعة  
الثانية من المغرب للطائفة الثانية كما قد جعلنا التسعة الاولى من الامام على  
حط فيه لواحدة من الطائفتين لهن الطائفة الاولى لا لغيره والطائفة الثانية على حط  
اباها ولا بعد لها فوجب ان يجعلها للطائفة الاولى لئلا يكون في صلوة الامام ملاحظة  
فيه لواحدة من الطائفتين **مسألة** قال القسمة على السلام ولا على  
صلوة الجوف في السفر هذا منصوص عليه في مسائل البيهقي ونقل عليه يحيى عليه السلام  
في المتنح والاصل فيه ان الله تعالى امر بها بشرط السفر والجوف لقوله تعالى واذ ضربت  
بالارض فليبين عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان كنتم في حسان يكون معصوم  
على السفر ولم يروا النبي صلى الله عليه واله وسلم صلاها في غير السفر ولم يحران بصلوها  
الا في السفر فان قيل قد روي عن ابي بكر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم

صلواتهم

صلى على الخوف بطائفة ميم ركعتين ثم انصرفوا وحال الآخرون فصل في ركعتين فصل  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقبض كل طائفة ركعتين وهذا يدل على انه صلى  
عليه وعلى آله وسلم صلاة جهر وهو مقبض لانه ضلها اربعا قبل له لو كان صلاة اربعا  
يبدل على اقامته ثم يكون كل واحد من الطائفتين ركعتين بدلت على السبع  
**فان قيل** يجوز ان يكون القوم قضا الركعتين قبل ان قد جهر ان يكون الجهر عليه  
عليه وآله وسلم صلى الله عليه وآله وسلم في يوم القريضة مرتين فقد روي ان ذلك كان في اول اسلام بنو نضير  
وقد ورد النهي عن ان يصلي في يوم القريضة مرتين واذا احتل ما ذكرناه لم يمكن القطع  
على انه صلى الله عليه وآله وسلم صلاة جهر او مقبضا وايضا خلاف ان لا يصلي الا في الخوف وجب  
ان لا يصلي الا في السر قياسا على الخوف والعلامة انه اخذ من جهر القصر لقتضى لظاهر  
**مسألة** قال القسّم عليه السلام ادا كان لثقل لا يقدر ان معه على الصلوة  
قيامًا او ركوعًا وسجدة أو بتر وستم اما يكون السجدة اجمع من الركوع قال وارل  
مكثهم من الصلوة الا التكبير والذكر كبروا وذكر الله سبحانه وفعلوا من ذلك قدر  
ما يمكن وهذا كله منصوص عليه في مستأيل النيزوسي وذلك لقول الله تعالى وحيوا  
لله قانتين فان خفتن فرجلا او ركعا او سجدة ان يصلي الاموميا ولقول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم لقرآن من خصص صلى الله عليه وآله وسلم لم يستطع ما الشافعي لم يستطع فعل حب توي  
اما خلاف ان المريض الذي يخاف التلف لا ينقض الركوع والسجدة يصلي موميا فذلك لما  
قياسا عليه وكذلك ان تعدد الاما عليهم ذكر في الله وكبر وفلان شقيا ما بعد الاستسقاء  
**باب القول في فضله الجهر والاعتد**  
**لا تضحك الجهر** لا يشترط فيها عدد المصلين وهو ان يكونوا اثنان  
شوي الامام في فضاء عدل ومنه المكان الذي يصلي فيه وهو ان يكون مدينه او قرية او  
منهلا ادا كان فيه مسجد يحج فيه ومنه الوقت وهو حين زوال الشمس ومنه  
الحطه وهي حطتان بفصل بينهما مجلسه ومنه الامام الذي يحطه وهو من يكون  
على خطا فته على المسلمين ولما ان تعدد ملائكة شوي الامام محرمان قوله في الاحكام  
اذا تساقر الامام والمسلمون معه فادركتهم النجاة او اخذوا العددين في قره من وى المسلمين  
فلحط بالمسلمين وقال في ايضا يحط على اهل القرى والمناهل ادا كان هناك جماعة يحضرون  
اما ما حط لهم على الكلام كله على ان الجهر يكون الجماعة شوي الامام وقل الجمع عنده ملائكة  
نصر عليه في المصح عند اسد لاله على ان الصلوة يحسن من قوله تعالى خافظ على الصلوة والصلوة  
الاستبابة وقال الصلوات لا يبال لها صلوات وحقوق ان قل ما يبع عليه اسم الصلوات

كان ٩

فان اصابه الخوف لم يركع  
وذكر في هذا الخبر  
وصح فيه انه سلم في كل ركعة

اصل المصنفه

في قوله  
لا تضحك الجهر

9/2/19

سعد بن جبلة هو الوعد لله والحرث  
من اهل نجد بن عبد بن ابلان بن اعرس  
ما زال يفتخر من اهل نجد بن اعرس  
الذي بنى له وورثه وفضل هذا سبط بن عبد الله  
وفت بن جوه بن عبد الله بن اعرس  
الذي بنى له وورثه وفضل هذا سبط بن عبد الله  
سعد بن جبلة بن عبد الله بن اعرس  
الذي بنى له وورثه وفضل هذا سبط بن عبد الله  
من اهل نجد بن عبد بن ابلان بن اعرس  
ما زال يفتخر من اهل نجد بن اعرس  
الذي بنى له وورثه وفضل هذا سبط بن عبد الله  
وفت بن جوه بن عبد الله بن اعرس  
الذي بنى له وورثه وفضل هذا سبط بن عبد الله

الحمد لله

وكان من ثبات الأصول كانت  
صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك  
التي هي والحمد لله وحده  
مدينه وجيل بعد الصالحين  
وسلمه وولد الله له من  
ثانيه وولد الله له من  
ثانيه وولد الله له من

سماك كسر ان له ذكره من حرق الصفا  
وهو جليل من حرق من ان من جلد  
الدمعي وهو اخو محمد وانه هم اي جليل

كل من المرحبه في اول وقت الزواله من ذلك ما رواه اسحق بن عمار عن  
ابيه عن جابر قال كنا نصل مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يوم الجمعة  
من ربيع صريح بواصحابنا قال لي جعفر ذلك زوال الشمس وروي ايضا عن اسحق  
الله عنه انه كان يقول كنا نصل مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذ امانت  
الشمس فدل ذلك اجمع على كذا يذهب اليه ويبدل عليه قوله صلى الله عليه واله وسلم صلوا  
كما رايتهم يصلون وضع انه صلى الله عليه واله صلى الجمعة في وقت لظهرت نوجبان بارم  
فعلها وقت لظهرت المسئلة الزاوية والذي يدل على وجوب الخطس  
ما رواه ابن ابي شيبة عن ابي لاخوص عن ثمال عن جابر بن سمره قال قال رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم خطبتان مجلس بينهما وروي او نكر عن جابر بن سميئيل  
عن جعفر عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عطف فاما من  
جلس به يقوم فخط خطبتين وروي ايضا عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله  
وسلم كان عطف يوم الجمعة قائما ثم يقعد ثم يقوم فخطب وروي نحوه عن بايع  
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه واله وسلم فادانث ذلك من فعل النبي صلى الله عليه واله  
وسلم ثبت وجوب الخطس لانه من المحل واجب فحان يكون على الوجوب فان  
قيل قول الله تعالى ادعوا الي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله لعل ان  
ادما الذكر عوي في الخطس ليزال الله تعالى ايجل لسعي الى الذكر والذكر يقع على العمل  
والكثرة لانه ليس في اية بيان الذكر الذي على لسعي اليه وفعل النبي صلى الله عليه  
واله وسلم بيان ان تكون لايه عوله عليه وعان يكون ففعله صلى الله عليه واله وسلم  
عنه على الوجوب فان قيل انظر افضي وجوب السعي الى ذكر الله فهو على كل ذكر الله  
لما ياتي منه الدليل فيلزم له هذا لا يجب ليزال ذكر معرف مع الاثبات والمعروف مع الامانات  
يجب ان يكون خاصا فلا يمكن انما العزم فيه على انه لو كان عوي ما لوجب ان يحصه فعل  
النبي صلى الله عليه واله وسلم وقد بينا انه بيان محمل واجب المسئلة انما منه  
وقلنا ان الامام شرط في صحة الجمعة لما رواه ابو الحسن الكرخي في المحصر ما شاهده عن ابن  
المتنب عن جابر قال خطبنا النبي صلى الله عليه واله وسلم يوم جمعة فقال  
اعلموا ان الله تبارك وتعالى فرض عليكم الجمعة ومعاني هذا يومى هذا في سائر  
هذا الى يوم القيمة فمن تركها وجازى او يتعد موتى ايسرها فاما ما رواه جعفر بن  
اباؤه امام عابد او جابر فلا يجمع شمله ولا يبارك له في امره فلما دام صلى الله عليه  
واله وسلم تاركها بشرط ان يكون له امام علم ان الامام شرط في وجوبه وادانث

انه شرط في وجوبها ثبت انه شرط في صحتها لئلا يفتقر الى صحة وجوبها فان قيل  
فقد قال صلى الله عليه واله وسلم من كان له امام عاد او جابر قتل له معي والمطل  
دون الظاهر وفائدة انه ليس علينا مراعاة باطل الامام فتوى كان في الباطل هادلا  
او جابرا وامامته صحى حجة والحجة معه واجبه اذا كانت احواله والظاهر سلبه  
في قولنا ان قلتم ان السلطان الظالم لا تقع به الحجة حتى يتسلم لكم هذا الماديل  
فيل له لقوله تعالى ولا تتركوا الى الذين طغوا بكم من النار ولا تكون اليهم وليا  
وبان لا دين اؤكده من ان يعلق بهم حجة الحجة فان قيل لسم في محقق لغير  
تلايه باسعد من حصص لايه ما يختار قيل له لايه اقوى من جبر الواحد وحصص لضعف  
بلاقوى اولى من حصص لاقوى بلاضعف وبان على ذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم  
صلوا كما رايتون في صلى وهو امام صلى الحجة وهو سلطان تبارم في حقه طاعته وبدل فقله  
لها على وجه البيان على الامام شرط فيها اذ وقع فقله لها سائلا لجلد واجب فوجبات  
بدل على الوجب وروى محمد بن منصور باسناد عن ابراهيم بن محمد بن سعد الله بن الحسن انه  
سئل عن الحجة هل يجوز مع الامام الجابر فقال ان على من الحسن علم وكان سدا اهل  
البيت كان لا يعتقد بها معهم وهو مذهب جميع اهل البيت عليهم السلام فيما عرفته ومذهبا  
الاجماع حجة وما روى بذلك على بها لالعام لجامع الامام القادر ليعااده لا يؤخذ  
ان ينفرد باقامتها كل واحد فشاها الحدود الى المال بحران بعد ما دامها كل واحد  
لم اقامتها لجامع الامام القادر هـ قالوا فاد حصل ما ذكرنا واذن للمؤمن  
قام الامام خطبكم خطبتين يفضل بينهما جلسته ثم يقام الصلوة ويعوم الامام فيصلي بهم  
ركعتين يحضر فيها جميع ذلك منصوص عليه في الاحكام قلنا ان الامام يقوم بحط  
اذا اذن المؤمن لقوله تعالى اذ نادى للصلوة من يوم النجعة فاستجوا الى ذكر الله  
واجعل لشيء اليها بشرط البناء للصلوة وهو الاذان ولما روى ابو داود والسنن باسناد  
عن ابن شهاب قال اخبرني عن يزيد بن ابي اذان كان اوله حسن خطبتين الامام على  
المبتر يوم النجعة في عهد النبي صلى الله عليه واله وسلم واني بكر وعمر فلما كان في ذلك  
عظمى امرا للاذان الثالث وروى ايضا باسناد عن الزهري عن الساس  
بن عبد قال كان يذون بين يدي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا  
جلس على المنبر يوم النجعة وقلنا انه خطب خطبتين يفضل بينهما جلسته للروايات  
التي ذكرناها في مسئلة الخطبتين وقلنا ان الاقامة بعد الخطبتين تكون  
الصلوة تلي الاقامة وقلنا انه يغني ركعتين لان النبي صلى الله عليه واله  
وسلم فعله لانه لا خلاف ان صلوة النجعة ركعتان وقلنا انه كالتقراء لانه

7500

محمد بن منصور باسناده عن جعفر بن محمد عليه السلام انه قال اجهروا بالقرآن يوم  
الحججه فانها شتمه وقوله انها شتمه عزي عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
**مسألة** قال وسبحان يقرأ في الركعة الاولى باسم الكتاب وسورة الحججه  
وفي الثانية باسم الكتاب وسورة المنافقين وقال في الاحكام فادا قال المودن  
قد قاتلنا لصلوة كرو وقرا ما تجد وسورة الحججه وفي الثانية باسم الكتاب وسورة المنافقين  
وسورة سج او سورة الغاشية اي ذلك فخل فقيه كما به وقرا سورة الحججه  
وسورة المنافقين في الحججه راي عامه اهل البيت عليهم السلام وانما خيرنا ابو الحسين  
بن ابي عمير جند شالي لسان جديا ابن شجاع جندنا فقيه عن سفيان عن الجولي بر راشد  
عن مسلم البجلي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يقرأ  
في صلوة الحججه سورة الحججه واذا جازك المنافقون وروي ابن ابي شيبة وابو داود باسناده  
عن جعفر بن ابيه عن عبيد الله بن ابي ابيح قال صلى الله عليه واله وسلم في الركعة الاولى سورة الحججه  
وسورة الحججه وفي الثانية اذا جازك المنافقون فقلنا انك واثق سورة الحججه كان على صلوات  
عليه يقرأ بها في الكوفة فقال ابو هريرة او سمعت النبي صلى الله عليه واله وسلم  
يقول بها يوم الحججه ولان الحججه مختصة بركعة الحججه وسورة المنافقين لمها في الترتيب  
فيها انها في ركعة الحججه وروي ايضا عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه كان  
يقرا في الحججه سورة الحججه والغاشية **مسألة** قال وحضور الحججه واجب  
قد حصل ما ذكرناه من الشروط الاعلى للمريض والمرأة والمملوك وبني اهل البيت وهذا  
منصوص عليه في الاحكام ولم يذكر الصبي وان كان يحكي عليه السلام قد ذكره في بعض  
علم الحججه لغير الصبي لا يلزمه سائر النكاحين وانما حصصنا بالذكر لم نختص عليه الحججه  
مع لزوم سائر الواجبات له والاصل فيه ما روي ابن ابي شيبة باسناده قال قال  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الحججه واجبة على كل حال لا اربعة الصبي والمرأة  
والعقد والمريض وروي ايضا رفعه الى عبد الله بن عباس قال قال رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم من كان يوم الجمعة واليوم الاخر فقله الحججه في يوم الحججه اهل امره  
او صبي او مملوك او مريض وروي ذلك ابو داود في السنن برفعه الى طارقي بن سحاب  
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم **اما الاستحباب** للمملوك والمريض  
فلان فيها زيادة عبادة والنسأ فقد روي ابن ابي شيبة برفعه الى الحسن قال انك انما  
عجزت مع النبي صلى الله عليه واله وسلم على ان يحكي عليه السلام ذكر في الاحكام ان يوم  
الابور اضيق لهن واعظم لاحوزهن واستدل بما روي عن النبي صلى الله عليه واله  
وسلم النسأ في عوارض فاسر واعين السكوت دعور انهن بالسكوت

هـ قال وان وافق أحد العد من الحجته خارجا لآخرها الملام  
قال في الأحكام اذا اجتمع عند وجهه من شاحص الحجته ومن شاحصا عن  
حضورها صلوة العد وحظيته فذلك كلامه على انه لم يجعل للامام الاجتزاء بها  
لانه قال من شاحص الحجته ولا يمكنه حضور الجمعه الا بحضور الامام  
استدل بما رواه ابو داود في السنن عن ابي صالح عن ابي هريره عن رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم قال قد اجتمع في يومكم هذا عدتان من سائر  
العد عن الحجته واما محقق وروي ابو داود ويرفعه الى ابن سريان روى عنه الشافعي  
قال شهدت معي يوم راى شيان وهو سائر زبد بنار رقم هل شهدت مع  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عند بل جنتها في يوم واحد فقال نعم قال  
كيد صنع قال صلى العد لم يخص في الحجته فقال من شان يضل قلبه  
وروي ايضا عن ابن الزبير انه اجتزأ بالعد عن الحجته وانه ذكر ذلك ابن عباس فقال  
اضل الشبه مستدل قال وتكره الصلوة واليكلام عدا عطل الامام  
عن علي في الأحكام قال اذا قال المؤذي واخر لا اله الا الله بكلم الامام  
وانقطع صلوة من كان يضل من الناس ووجب عليهم الاستماع والانصات ووجه  
ذلك قول الله تعالى واد اقرى القران فاستمعوا له وانصتوا وروي ايها الربيع  
الخطبة وروي ابو بكر الخطب في شرح المحضر باسناده عن الشافعي قال سمعنا من  
قال سمعنا النبي صلى الله عليه واله وسلم يقول اذ دخل احدكم المسجد  
فلا يمام على المنبر فلا صلوة له ولا كلام حتى يقرع الامام وروي ابو شاذ  
باسناده عن ابي اسحق عن ابي ثور عن علي بن ابي حمزة عن الامام بخط  
وروي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال اذ اقبلت انصت والامام بخط  
فقد لغوت وروي الطحاوي باسناده عن النبي صلى الله عليه واله وسلم اذا سمع  
اما لم يتكلم يعني في الخطبة فانصت حتى يقرع فان قيل روي ان سليلكا  
الخطبة في جوار النبي صلى الله عليه واله وسلم عطف فامر ان يصلي ركعتي قبل  
بحوزان يكون جاقبل ان سرع في الخطبة وبحوزان يكون ذلك في حال الكلام  
في الخطبة وعلى هذا يحمل ما روي عن عمرو بن دينار عن جابر قال قال رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم اذ اجالضركم يوم الحجته والامام بخط اذ خرج الامام  
فليصل ركعتي اذ حاز ان يكون ذلك قبل المنع من الكلام والامام بخط علان  
الحديث يدل على ان الراوي سكن في حال الخطبة او حال خروج الامام وروي باسناد

في صحيح النجاشي يروي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
وروي ابو علي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
عن علي بن ابي طالب عليه السلام في  
عدان في يوم صلى الناس في  
الجمعة حال الخطبة اما بعد  
ما روي عن سعد بن الزنبري  
فلم يسمع من ذلك بعد ذلك  
من سائر من ذكر ذلك ولا  
نسب

عن محمد بن علي بن الحسين

من محمد بن قيس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما امره ان يقبل ركعتين مشككتين الخطبة  
 حتى يفرغ من صلاته ثم عاد الى الخطبة فذكر ان علي بن ابي طالب ان يقبل الامام عطف  
 وما يدرك على ذلك ان من كان قاعدا في المسجد حين يتدلى الخطبة لم يركع  
 فكذلك الداخل والخارج كل واحد منهما ما وجد عليه اسماع الخطبة  
 فان قاسموا الداخل والخارج في الخطبة على الدليل في غير حال الخطبة كما في الصلاة  
 او لا لا حاطر ولا يخال الخطبة اسمها بالخطبة التي هي عرق الخطبة مسلمة  
 قالوا ومن فائدت الخطبة صلى الطهرارتين وما على ما يدركه مع الامام وادرك  
 معها شيئا صلى ركعتين وهذا منصوص عليه في الاحكام المنع وهو قول عطاء وطاوس  
 ومجاهد روى ابن ابي شيبة عنهم وروى باسناده عن عماره قال جعل الخطبة  
 مكان الركعتين هي لم يدرك الخطبة فليصل الركعتين ويدل على ذلك ان الخطبة  
 شرط في صحة الحجته كالوقت فكما ان من لم يلحق الوقت صلى الطهرارتين فكذلك  
 من لم يلحق الخطبة فاستأثرت عليه والقوله انه لم يلحقها هو شرط في صحة الحجته وهو ما  
 يقتضيه عن من فائدت الصلوة وان يقبل الطهرارتين وما على ما يدركه مع الامام وادرك  
 فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ما ادركت فصل وما  
 فانك فاقض فصله كذا في قوله انه يقبل ما ادركه مع الامام ويقضي ما فات  
 والخلاف في كيفية التقضا وليس في الخبر ما يدل على موضع الخلاف فان قيل  
 روى ان من ادرك ركعتي الحجته ركعتيه فقد ادركها فكله المراد به قد ادرك فضلها فان قيل  
 هذا خلاف لظاهر آية الطهارة فتضمنه ما ادرك ركعتيه منها يكون مذكرا لها وعندكم  
 انه لا يكون مذكرا حتى يقبل اليها اخرى وتناوبنا اولي لانه اخذوا احتياطا فاما ما روى  
 عنه صلى الله عليه وآله وسلم من ادرك ركعتيه من الحجته اضاف اليها اخرى ومن ادرك ركعتيه  
 صلى الركعتين فقد ذكر ابو بكر الخصائص في شرح الطحاوي انه حديث ضعيف ولا يثبت اهل  
 العلم مسئلة قال واذا كان الرجل في بلد نازح عن الامام خارجا الى  
 الحجته بالخارج اذا كان يدعى الى الامام وخطبه له وان لم يكن الامام ولاه وكذا ذكره  
 وان لم يصرح بالبعث له وكفى ضرره عنه اذا كان الامام هو المقصود بالبعث فاما اذا  
 لم يظهر الامام ولم يظهر دعوته فلا حجته ذلك كله منصوص عليه في المنع  
 اما الكلام في ان الحجته لا تلازم الامام فقد مضى وقلنا ان الامام اذا كان سندا  
 نازحا اقمته الحجته برجل من المسلمين وان لم يكن الامام ولاه لما روى صاحبنا عن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم قدموا ابا بكر حين خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى يثرب وعوف  
 بصلح بينهم وروى انه قدموا عبد الرحمن بن عوف في عروه تنوكة حين خرج النبي صلى الله عليه وآله

لعمري ما ساقط اصله  
 وهو كلام الفقيهين  
 وهو لا يثبت

وسلم في بعض أحاطة وروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما جهز جيش موته قال ولت  
 عليكم ريلا فان قتل مجترة فان مسل عاين رواحه فقتلوا جميعا فقالوا حاله سبوا الله  
 بولوه عليكم مسئلة ومن ابتدا الحجته بولاه الامام اياه ثم انه اصله نعي الامام  
 قبل القراء منها انها جميعه ومن منصوص عليه في المنتقى ووجهه ان الجمع  
 قد انعقدت ولا يحلها الا ما يفسد ها قاسا على سائر الصلوات لانها اذا انعقدت لم  
 يحلها الا ما يفسد ها ولا خلاف ان الحجته لا يفسد ولا يحلها بلدا بالظهر وورد النقي  
 وهو ايضا قياش على الحجته التي لا يزد فيها نعي الامام لخلها انها انعقدت على كنه  
 والذي عي على هذا الباب ان انقصر عنه الناس بها جميعه فكذلك لو ابتداها في وقت الظهر  
 فامتدت الى وقت العصر بها جميعه لانها انعقدت في الاصل صحيحه مسئلة  
 ولو ابتدا الحجته في يوم غيم قبل الزوال ثم علم وهو في الخطيه او الصلوة اشتاق الخطيه  
 والصلوة لان الخطيه بمنزلة الصلوة وهذا منصوص عليه في المنتقى وقد دللنا على وجوب الخطيه  
 دانهما من صلوة الحجته كان وقت الحجته زوال الشمس اثبت ذلك ثبت ما قلناه من وجوب اعاده  
 الخطيه والصلوة متى ابتديت قبل الزوال ثم علم به وان عليه الاعاده مسئلة  
 قال وصلوه العبد بين ركعتان سدي الامام يفتتح الصلوة ثم يعر افعه  
 الكتاب وشوؤه من المفضل بذكر سبع تكبيرات يقول بين كل تكبيرتين لله اكبر كبيرا  
 واتخذ به كبرا وشحان الله بكثرة واعتبلا ثم ركع في سجدة يجزئتين ثم يقوم معر افعه  
 الكتاب وشوؤه ثم يكبر خمسا على مثال ما ذكر او لا ثم ركع ثم سجدة يجزئتين ثم يسجد وسلم  
 وهذا منصوص عليه في الاحكام وكلامه فيه محملان يكون حقل تكبيره الركوع في الركعة الاولى  
 من جملة التكبيرات السبع وتكبره الركوع في الركعة الثانية من جملة التكبيرات الخمس مكررا لو اريد  
 في الاولى شتاد في الثانية اربعاء محملان يكون حقل تكبيره الركوع في الاولى غير معدوده  
 في السبع وفي الثانية غير معدوده في الحقل فيكون الروايد في الاولى شتعا وفي الثانية خمسا  
 وظاهر كلام عي عليه السلام في المنتقى يدل على انه محمل تكبيره الركوع في الاولى من جملة  
 السبع وفي الثانية غير معدوده في الحقل وهذا هو القياس الحسن لله الله  
 في المصوص الى ان تكبره الركوع في الاولى غير معدوده في السبع وفي الثانية غير معدوده  
 في الحقل فيكون الزوايد في الاولى شتعا وفي الثانية خمسا في الروايد العاشر الحسني با احمد  
 بن سعيد ابن عبيد القوي حدثنا عمار بن رباح حدثنا ابو نعيم حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن  
 يعلى بن كعب قال سمع عرو بن سفيان يحدث عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم كثر في يوم العدة في الفطن شتعا في الاولى في الثانية خمسا سوى تكبيره الصلوة  
 وقوله سوى تكبيره الصلوة محملان يكون المراد به تكبيره الامساخ فاذا كان كذلك

کائنات

صه صالح العبد

محمد بن یسین الحرمی الورعی  
موجود فی المعانی  
الطبیقات صدوق من

عام ما هنا وما في الصلوات والصلوات انتم  
الاول ابعثتموه السعد والدم لكم  
وهو خلاف ما عليه السعد والدم لكم  
ما خدع قارئكم ذلك والله اعلم

سليم  
ميد  
احكاماذا يقولون في حجب العيون  
الحكماء ولا في صلف العبد  
عاليه من جاد بالمدان  
فداس به

این  
هو عبد الرحمن بن عباس  
بن سعد الحمیری عن ابی  
و کمال بن زیاد و فی  
شعبه عن حماد بن  
سید عمار و یحییٰ  
بن سعید الدمشقی

[illegible]



امام الشريفة بترك كل صلوة ولا خلاف ان المقوم اذا صلى في مصر مكتوبة في الحائض انه يكبر  
بعدها فيقيس عليه شايئ من صلواته او نقلا على اي حال كان بغيره انه صلى في ايام السري فقلبه  
ان يكبر بعدها وقتنا انه يكبر يوم الفطر حتى يخرج الامام الى ان يسد الخطة لما رواه ارب  
شبيه عن يزيد بن هرون عن ابن ابي عمير عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
انه كان يخرج يوم الفطر فيكبر حتى ياتي المصل وحده فيصلي الصلوة فاذا قضى الصلوة طلع  
التكبير وروى محمد بن منصور عن احمد بن حنبل عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن زيد بن اسلم  
السلام انه خرج يوم الفطر ونحو تكبير معه فان قيل هذا لم يكبر ليده الفطر بل  
فروجه ولتلكوا العدة ولمكبروا الله على ما هاتكم قيل له الاله لم يصلي امر  
بالتكبير وقت دون وقت وانما انقضت الامانة بطلقا في اي وقت فقل امثل الامر  
وفعل النبي صلى الله عليه واله وسلم بيان للمراية فصح ما ذهب اليه هـ  
**باب الفول في صلوة الكسوف**  
والاستسقاء صلوة الكسوف عشر ركعات في اربع عحدات  
يقوم الامام ويصطف المصلون وراءه فيكبر ثم يقرأ فاتحة الكتاب وما تيسر من ركعة  
ثم يرفع راسه ثم يقرأ ايم يرفع راسه ثم يقرأ حتى يفعل ذلك خمس مرات ثم اذا رفع راسه  
من الركعة الخامسة كبر ويحمد عشرين ثم يقوم ويفعل كما يفعل اولام سجد ويكبر  
وسبحان يثني مكانه ويكبر من الاستغفار والتمسك ويدعو ما حضره لنفسه والمسلمين  
وحجرا القراء وان شاخا فتبها وذلك مخصوص عليه في الاحكام والتمسك ووجه  
عدد الركعات ما ذكره ابو داود في المتن قال حديث عن عمر بن شفيق حدس ابو جعفر  
الزازي عن الربيع بن اسير عن ابي عبد الله قال الكسوف الشمس على عهد رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم فقل بالناش فقرأ في الركعة الاولى سورة من الطوال في ركعة  
اختر ركعات ويحمد عشرين ثم قام الثانية فقرأ سورة من الطوال في ركعة خمس ركعات ويحمد  
عشرين ثم جلس كما هو مستعمل القبله يدعوا حتى اهل على كسوفها وقد ثبت ذلك عن ابي  
المؤمنين عليه السلام لما رواه ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام انه كان  
اذا صلى لنا شلوع الكسوف بدأ فقرأ ثم قرأ الحمد وسورة من القرآن بحجرا القراء  
ليلا كان او نهائيا ثم ركع نحوها فقرأ ايم يرفع راسه فيفعل في الثانية كما فعل في الاولى يكبر  
كلما رفع راسه من الركعة الاربع ويقول الحمد لله في ركعة واحدة فاذا قام لم يقرأ بركعة  
سجد ويحمد عشرين ثم يرفع راسه فيفعل في الثانية كما فعل في الاولى يكبر كلما رفع راسه من الركعة  
الاربعة ويقول الحمد لله في ركعة واحدة ولا يقرأ بعد الركعة الخامسة وهو يرى اهل البيت  
عليهم السلام لا يجنلون فيه فان صلى روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه صلى في بيتي

رسالة في بيان صلوة الكسوف

والاستسقاء صلوة الكسوف عشر ركعات في اربع عحدات

لشأن الطلوع قيل له قد روي ذلك إلا أن الاختراجه ما روي في الصحيح أن عليها علم السلام  
اختاره ولأنه أمروى فكانا لمصر إليه أدله ودله على أن خفضه لم يرد كصلوه العبد  
حصى بالكبريات الراية فوجب أن يخفض صلوة الكسوف ما روي أنه ليس فيها أمر بالركعة  
غير الركعات فوجب أن يكون مختص بها قلنا أنه ثبت مكانه ويكثر من الاستغفار والبدعاء  
لما أخبرنا به أبو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي عن ابن عباس: <sup>م</sup>وق حدثنا أبو الوليد عن زائدة عن  
برقلاء قال سمعت المغيرة بن شعبه قال قال الكسوف للشمس يوم مات إبراهيم عليه السلام فقال  
قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن الشمس والعرايان مرآيات الله لا يكسفن لمواضعه لا  
يحياها فإذا رأيت ذلك فصلوا وادعوا حتى يخلى <sup>هـ</sup> ونا أبو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا  
فهد حدثنا أبو بكر بن حبيب حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله عن أبي بصير قال قال الكسوف للشمس يوم  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام فرأى الخشنة أن تكون الساعة قد قامت حتى أبا المسجد فقام  
فصل الطلوع قيام وركن <sup>م</sup> ما رأيت به يغله في صلوة قضا قال سمع قال أن هدد  
الليالي التي يرسلها الله لا يكون الموت بعد ولا الحزن ولا يكره إرسالها الله خوف بها عاده وإذا  
رأيت شيئا منها فافزعوا إلى ذكر الله ودعاؤه واستغفاره وفي حديث أبي جعفر محمد بن علي بن محمد بن علي  
عليه وآله وسلم وهو مستقبل القبلة يدعوا حتى يحل كسوفها وقلنا إن شاحها بالقرآن  
وان شاحها بها لما أخبرنا به أبو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي عن حسن بن نصر  
حدثنا أحمد بن يوسف حدثنا زهير بن معوية عن لا سود عن قيس عن ثعلبة بن عباد عن سمير بن جندب  
قال صلى بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا الكسوف ولم يسمع له صوتا <sup>هـ</sup>  
ونا المقرئ حدثنا بن إدريس حدثنا بن جرير حدثنا سفيان بن عيينة عن عمار بن سفيان  
عن زوجه عن عاصم بن أبي عاصم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوا الكسوف بالقرآن  
أنه عاف من وجهه <sup>م</sup> أخرى قلنا أن المصلين بالخيار أن شاحها وان شاحها  
**فصل في استحباب تحيى عليه السلام** أن تكرموا له فلأعود من العلق  
صلوة الكسوف ووجهه ما روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعود بها  
الحسن والحسين عليهما السلام فلما كانت حال صلوة الكسوف حال الاستعداد استحيى  
عليه السلام بكبري قرآن سورة الفلق فيها على أن محمد بن مسلم كان يحى عليه السلام صلى  
بهم صلوة الكسوف فاطال قال فسأله عما قال قال قرأت الكهف وكهف  
وطه والطواشين فدل هذا على أن الاختيار هو لم يحفظ السور الطوال مسله  
قال <sup>هـ</sup> ولا يستبعض أن يحى المسلمون الذين في البدر الذي أصابهم الحزن  
المستأخذه بلدهم فيتمتعون ثم بعد ما مهم فيصلي بهم أربع ركعات بفصل بينهما  
بتسليم ثم يستغفرون ويستمعون المسلمون ثم يحارون بأبدعوا بميله الرحمن ويجدون السورة

والله اعلم

وسا

له وساء

وسألون قتلها وهذا كله منصوص عليهم في الأحكام فقط قلنا انه عرج ان شلقه  
البلد لما احسنه اياه ابو بكر المزي الكوفي حدثنا ابو نسر قال **ال** ابن وهب ما كان  
حكمة عن عبد الله اسرا في بني عباد بن حمزة عن عبد الله بن زيد ارا لبي صلى الله عليه  
واله وسلم خرج الى المصلى واستسعا فقلب زاده ووجه قولنا انه يغلي اربع ركعات  
انه قد روي عن ابن ان النبي صلى الله عليه واله وسلم استسعا يوم الحجته وهو خطب الجعة  
وصلوه الجعة اربع ركعات اثنى عشر ركعة في الركعتين قلنا انه يغلي اربع ركعات  
اد استسعا في غيره من الايام قيا شاعا على الطهر ادا ضلها في شايير لا يسلام ووجه  
اخر وهو ان صلوة الاستسعا لسبب مسنونة كاسرا د عليها ولا ينقص منها د كاله ماروي  
ان ابن النبي صلى الله عليه واله وسلم صلى ركعتين اخبرنا ابو الحسن بن محمد بن اسمعيل  
حدثنا محمد بن الحسين قال **ال** محمد بن صالح حدثنا ابو عاصم عن يثيق بن هشام بن اسحق  
بن عبد الله بن كنانة عن ابيه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله وسلم خرج لاسس  
متواضعا فنصر قائما مسدلا لم يخط خطبكم هذا بل دغا وصلى ركعتين وعبد الله بن زيد  
حدثنا ذكران رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مخرج الى المصلى واستسعا لم يذكر الصلوة  
ونا ابو الحسن الحسين رحمه الله تعالى ما علي بن الحسن الملقب بالعمري شجاع جدا ما ابي  
قوله عن مطلق اخبرني من ادرك عليا عليه السلام انه خرج يستسعي ورجع ولم يصل  
ونا ابو الحسن حدثنا محمد بن الحسين بن علي الحسيني ما اخبرنا زيد بن الحسن عن ابي  
بكر بن ابي وبشر عن الحسن بن عبد الله بن حمزة عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام انه  
كان يقول اذا استسقيم فاحمدوا الله واتنوا عليه ما هو عليه واكثروا الاستسعا  
فانه هو الاستسعا ولم يذكر الصلوة فدلنا هذه الاخبار على ان الصلوة غير مسنونة  
فيه فاد لم يكن مسنونة حيث يرى شيئا يتطوع الذي يكون للاجتهاد فيه مشاعا ملحقا  
اربعة ركعات وهو قلما يتطوع به ووجه اخر وهو ان وجدنا كل صلوة يغلي  
يترتبها الاجتهاد خصت بامر زائد كصلوة العديدين وصلوة الكسوف والماء يبي  
رياد وحصى ما غير ما ذهبنا اليه من ركعة فلما قلنا انه يفضل بهما بدستهم  
لما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال **ال** صلوة الليل واليهار شتى  
قلنا انه يستسعا الله وسعوه المسلمون لقول الله تعالى اسعوا واركم انه كان عمارا  
يرسل النساء عليكم مدرارا **ال** وقال تعالى ويا قوم اسعوا واركم ثم تروى  
اليه فوعد تعالى اذرا لستما بشرط الاستسعا والتوبة ولقول علي الاستسعا  
واكثر وامن الاستسعا فانه **ال** الاستسعا حسنة قال ابن قنطلة امام **ال** توفد  
الذي على منكبه الامين يجعله على منكبه لا يبرح عليه على المنكبة

وكان الاستسعا في كل يوم اربع ركعات  
وكان الاستسعا في كل يوم اربع ركعات  
وكان الاستسعا في كل يوم اربع ركعات  
وكان الاستسعا في كل يوم اربع ركعات

وكان الاستسعا في كل يوم اربع ركعات  
وكان الاستسعا في كل يوم اربع ركعات

عبارة من حديث ابن عباس  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم

ثم ينصرف وينصرف والناس معه وهذا منصوص عليه في الأحكام وقلنا ذلك لما احتج  
به أبو بكر المقرئ بخدشنا الطحاوي عن محمد بن زهير عن عبد الله بن رباح عن عبد الله بن مسعود  
عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نحر عن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال خرج النبي صلى الله  
عليه وسلم فاستسقى فقلت رداه قال قلت جعل الأعلی الاستسقى والاستسقى  
الأعلى قال لا بل جعل الاستسقى على الأيمن والأيسر على الأيسر وفي حديث عبد الله بن زيد  
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى المضى فاستسقى فقلت رداه وهذا  
الجديث يدل على أن قلب الردا كان بعد الاستسقى كما ذهب إليه يحيى بن عليم  
لأنه قال واستسقى فقلت رداه والفا توجب لمعقيب ما تضمن قلب الردا  
عسا لا تستسقى له قال وإن لم يكن مأمور ظاهر فلا سسعا مع  
إمام متقدم كذا إذا اجدهت بلدهم وهذا منصوص عليه في الموقر وجهه  
أنه لا خلاف وإن الإمام ليس بشرط في الاستسقاء فتشابهه في الصلوات والعبادات  
وإنها تقام بغرامام وتقام بأمام المستحد

کتاب الجنایہ

باب القول في توجيه الميت  
التوجيه ان يلقى الميت عند موته وعند غسله على طهنته وسعيل وجهه القبلة  
ونصف قدميه مستقبلا للقبلة بعد لوجهه مستقبلا لها مكسبه وهذا منصوص  
عليه في الاحكام وروى عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب قال  
دخل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على رجل من اعداء المطلب وهو جرد  
بنفسه وقد وجهه الى غير القبلة فقال وجهه للقبلة فلما امر صلى الله عليه  
وله وسلم بذلك فيمجد بنفسه ما كسبه ان تفعل ذلك في الميت ولاه قد  
اخذ علينا ان يحفل للميت كثير من نعمات التي تحب على الحيوان حتى اذا اراد الصلاة  
نحو القبلة لعسل والنوصه ويطهر الكف ويستر العورة وكان الاستعمال كذلك  
مسألة في تحييل الصلح عليه ولاطم الوجه ولاخسته ولاشق الجيب وهذا كله  
منصوص عليه في الاحكام واستدل بما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال  
موتوا على ثياب طاهرة ووجهك على القبلة ورجلك على القبلة ووجهك على القبلة  
ووجهك على القبلة ووجهك على القبلة ووجهك على القبلة ووجهك على القبلة  
وروى زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب قال قال النبي صلى الله  
عليه واله وسلم ليس منا من خلق ولا من سلق ولا من حرق ولا من دعا لويل ولا من  
قال

و هو لولا ان الله عز وجل جعله على  
عليه السلام ان الله عز وجل جعله على  
عليه السلام

عن  
هذه الرواية  
الصحيفة  
والنبي  
مطعون  
في دار  
الغدير  
صلى الله عليه وآله

و قوله نعم قال  
الضيق في الدنيا  
وان ذلك  
والمرء

واخرج حديث عبدالرحمن بن عوف  
هذه الرواية في نسخة محمد بن  
ولعله وكل من زعمت في صوتي  
احمقني واجبرني صوت علي بن  
خشي وجوه وسبق صوت ورثه  
سليمان اسي بقطه ٢ قال بعد هذا  
وفي الحديث كلام الذي هدى

عن محمد بن المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابن ابي داود حدثنا احمد بن محمد بن عبد الله حدثنا  
عن محمد بن اسحاق بن عمار عن محمد بن عمار عن محمد بن عمار عن جابر بن عبد الله عن عبد  
الرحمن بن عوف قال اخذ النبي صلى الله عليه واله وسلم سدي فاطمته فاطمته الى ابنه  
ابراهيم وهو يحود بنفسه واخذته صلى الله عليه واله وسلم حتى خرجت نفسه وضعت  
ثم بكى فقل سوار سوار الله انك وانت تنهي عن البكاء فقال في له انه من البكاء ولكن  
بعت عن صوتي فاجز بن اخمق صوت عند نوحه لهو ولحق ومرا من شيطان  
وصوت عند مصيبيه لطم وجوه وشوقه ووجدته من لم يرمي من رجم **مسألة**  
قال ولا يسأل من مات في اول النهار ان يميت قبره ومن مات في اول الليل الجبنا ان  
يقع في قبره الا ان يكون غريباً او صاحب هدم او مبرئاً فانه يحل ان يفيقه وهو  
منقوض عليه في الاحكام **والوجه** انه سجد تعجلاً في الميت فمات على ما روى عن النبي صلى الله  
عليه واله وسلم اسر غواجنا بكم **وروي** محمد بن منصور بن اسداه عن اسير قال  
قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من مات في الغداة فلا يبيت في قبره ومن  
مات بالليل فلا يصح ان يبيت في قبره **مسألة** قال محمد بن منصور بن اسداه عن اسير قال  
الغريق وصاحله لهدم والمبرئ ستم لان هؤلاء ما يلهمهم من الغنى ما يشبهه معه احق الهم  
اقوال الموتى فذلك قلنا **مسألة** قالوا اذ ماتت المرأة للحامل  
وما يملها ولا يدخر كشق بطنها واستخرج ولد هام يفعل بها ما يفعل سائر الموتى والحمل  
وفتره وهذا منقوض عليه في الاحكام **وروي** عنه انا لولم نفعل ذلك كنا قد ابلغنا الصبي  
في قبره على الميت من شق بطنه فاذا لم يكره في قبره عليه وامكان بحلم من الصبي وان يفعل  
**باب القول في غسل الميت على**  
المسلمين مثل من مات منهم وكذا ذكرنا في اقسام الشهداء الحق قبل ان يموت الا ان يكون  
شهيداً مات في المعركة فانه يبد من ماله ولا يغسل الا ان يكون خفا او منطعه او مرقا فانه  
يغسل عنه وكذا ذكرنا في الاثان يقصده دم وان جاز في المعركة وفيه شيء من الرق فغسل  
به ما يغسل سائر الموتى ويغسل في الغالب وهذا كله منقوض عليه في الاحكام لاطلاق  
في وجوب غسل المسلمين اذ اما في وكذا الكافر اذ شهد شهاده الحق لانه يصير مسلماً شهيداً  
مسلماً واما الشهداء اثمات والمعركة فلا خلاف انه لا يغسل الا في اقسامه على من يغسل  
والامام هب اليه او خليفه من انه يغسل اذ قتل جنتاً وحى براحتين عليه السلام اطلق القول  
فيه فالتنفي ظاهر انه لا يغسل سواك ان جنتاً او غير جنت **والاصل** فيه ما روي عن النبي  
صلى الله عليه واله وسلم انه قال من ملوهم نسا بهم ود ما بهم فانه ليس ككلمة في غسل  
الما في يوم القيمة بدم لونه لولا لدم ورجه ربح المسك وروي ربيع بن علي بن ابي جعفر

٢٣٤

والمسلمون على  
يوم الأحد  
وهو من طين  
ويوم الاثنين  
وهو من طين  
ويوم الثلاثاء  
وهو من طين  
ويوم الأربعاء  
وهو من طين  
ويوم الخميس  
وهو من طين  
ويوم الجمعة  
وهو من طين  
ويوم السبت  
وهو من طين  
ويوم الأحد  
وهو من طين

عليه السلام قال

لما كان يوم بدر

عليه السلام قال لما كان يوم بدر اصيبوا فذهبت رؤس غايبهم فصرخ عليهم رسول  
 صلى الله عليه واله وسلم ولم يعسلهم فقال انزعوا عنهم العرا وروى ابو بكر الحنظلي  
 باسناده عن سعد بن جبيرة عن ابن عباس قال لما نزل رسول الله صلى الله عليه  
 واله وسلم على احدان يصرخون عنهم للجود والحديد وان يدفنوا دماهم وسابهم  
 وروى زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عسل قال يصرخ عن الشهيد الخف  
 والمنطقة والقلنسوة والتمامة والفرو والسترا ويل لان يكون اصابه دم فان كان اصابه  
 دم ترك والاصل فما يصرخ عنه ان مالا يصح ان يكره يصرخ عنه وما يصح ان يكره  
 به لا يصرخ عنه والسترا ويل هو من جبر ما حور انه يكفر فيه فلو كان الله ان اصابه دم  
 ويصرخ عنه ان لم يصبه دم وقلنا انه لا يعسل ان رفع من المعركة جيا لان الاصل في الاموات  
 الغسل وقلنا انه لا يغسل من قتل في المعركة كالاثر الوارد فيه وقها انه يغسل من رجع خيلا  
 رجعوا الاصل الحكم في الاموات ولم يفضل في ذلك بغير ان يكون الشهيد من جسا او غير  
 حسب الحق قوله صلى الله عليه واله وسلم رماهم بدماهم لانه لما امر يقتل احد يدرك  
 ان يدفن فلو يدماهم وسابهم لم يجر من قتل جبا او عرج جيب وليس الجيب مفسر على من سبق  
 عنه بعلة انه قتل في المعركة فوجب ان لا يغسل فان قيل في خطئه لما استشهد  
 ان المي صلى الله عليه واله وسلم قال ان صاحبكم غسلته المليك علمه السلام قل له  
 لا يدرك على وخر غسلة علينا لئلا المليك علمه السلام اذا فعل فقلنا من الامور لا  
 يكون فيه دلاله على وجوب ذلك الفعل علينا فان قيل ان الخنكان واجبا على الغسل  
 فلا العمل لا ينقطع فقل له سقوط وجوبه عن الغسل كسقوط سائر الواجبات لا انفكاك  
 فيه وليس كذلك موضع الخلاف واما الخلاف في وجوب غسل علينا وذك ما لم يمسحوا ان  
 القتل استقطه او لم سقطه وقلنا انه يصلي على الشهيد في الامور كلها الحديث  
 بن علي عسل عن ابيه عن جبر عن علي عسل السلام ان المي صلى الله عليه واله وسلم على ملا  
 يدوم يعسلهم واخبرنا ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابراهيم بن اذينة عن محمد  
 بن عبد الله بن ابي بكر بن عباس عن يزيد بن زياد عن مفضل عن ابن عباس قال امر  
 المي صلى الله عليه واله وسلم يوم بدر بالقتل فجل يصلي عليهم موضع سبعه وخمسة  
 فيكر علمهم سبع تكبيرات ثم يرتفعون ويكرهم ثلثا واقتبضه فذكر علمهم سبعة اشباح في موضع  
 منهم واخبرنا ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا محمد بن اذينة عن ابراهيم بن اذينة  
 فبدا الله بن ادراس عن ابي اسحق حدثنا يحيى بن عمار بن عمار بن عبد الله بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الله  
 بن ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يوم بدر علمه السلام فمسي يصرخ  
 ثم صلى عليه تسعة تكبيرات ثم اتي بالقتلى بوضوح ويصلي عليهم وعليه معهم وروى محمد بن

و نزع  
قتل منه و ما  
عليه السلام

اوله الصالح  
على الشهيد

من الزمانه دكره في الطاهره  
عن الشيخ و قد اورد في الزمانه دكره في الطاهره  
٦٢

عن مالك الغفاري وروى عن عفته سرهما ان النبي صلى الله عليه واله وسلم صلى  
على قتلا اخذ بعد مقتلهم بمات سنين وفي بعض الاحوال من عفته ان النبي صلى الله عليه  
واله وسلم خرج يوما فمضى على اهل الخدر صلاه على الميت وروى سدا بن له ادا ان عابا  
ما بع النبي صلى الله عليه واله وسلم فعمل بيدي به فكفه وجهه بعنه ثم قدمه وصلى عليه  
فكل ذلك يد على عفته ما ذهبنا اليه من الشهد بصل عليه فان قيل روى عن اس ان  
شهدا اخذ لم يغسلوا ودفنوا بدمهم ولم يغسل علمهم وروى عن جابر ان النبي صلى الله  
عليه واله وسلم امر به يدفن قتلى الخدر بدمهم ولم يغسل علمهم ولم يغسلوا قيل له ادا  
تغسلوا بحران كان المقتول ولي على انه عمل ان يكون النبي صلى الله عليه واله وسلم  
لم يغسل على جمعهم بنفسه ما اصابه من جرح الوجه وكسر الزنا عليه وامر بالصلو علمهم عره  
فقد روي ذلك اربعا علم خبي اصاب النبي صلى الله عليه واله وسلم ما اصاب في وجهه  
وزنا عيته كان يغسل لما عليه وار فاعلم علمها السلام تغسله وكا في الما لا يريد ان لا تغسل  
حي اخذت قطعه خضير واخر قنبا والصقها على جرحه ما سمسك وتحوذ ان يكون روي  
ذلك لم يشاهد قال الصلو وطراهم كالم يغسلوا لم يغسل علمهم على ان الشا روي عنه ما  
احد ربه ابو بكر المقرزي حدثنا العياوي حدثنا ابن مردوق حدثنا فتمن ابن فارس ما اسامه  
عن الزهري عن اسر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مؤبوم اخذ حجره وقد جرح ومثل  
به فقال لو ان حجرج صفيته لم تكنه حتى يحشر الله من يطول لساع والطير وكف نفسه من  
وهو ادا حجر راسه بدت رجلاه واد اخر رجلاه بد راسه ولم يغسل على الصم من السجدا غيره  
وقال انا شهد علمكم وهذا اليوم في هذا ان النبي صلى الله عليه واله وسلم على جرحه وانما هو  
مقتيل على شايير المسلمين بجله انه ثابا لولا به فوجب ان يغسل عليه وهذه علمه  
لانا جبرنا من زلات ولايته بالكفر عند الحج وبالعس وعدا لم يغسل عليه واد اقات ولاه  
صلى عليه فقلنا ان مكرنا ثابت الولاية على الصلو عليه والسهاد وكما الولاية فان استوا  
الصلو على العسل كان ما شانا اولي لان سقوط الغسل ورد خلا لا صول لم لا يغسل في وقت  
المسلمين الغسل وتخرقنا الصلو على الشهيد على الصلو على شايير المسلمين فصار اولي على ان  
قياس الصلو على الصلو او من قيا من الصلو على الغسل وقيا شنا يثبت شرعا  
فهو اولي مسلم له والصي ادا مات قل ان يستهل لم يغسل ولم يغسل عليه وان  
اسهل قبل ان يوت فقل به ذلك وهذا منصوص من علمه في الاحكام وروى فيه عن القسم  
علمه وقلنا ان الصي ادا سقط ميتا واما زه ذلك ان لا يغسل لا يغسل عليه لانه ليس  
له في نفسه حكم لسان الا ترى انه لا يرد ولا يحجب ولا يجب فيه ديه الانسان  
جوي عري غص منها لو بان وانه لا يحجب ان يغسل ولا يغسل علمه واما واري فان قيل  
انه في الغرة فقلنا له ذلك اخذ ما دللنا على ان حكمه حكم العضوانه لو كان في نفسه

منه

بلغ ما حكم

لا يغسل و

كامله

تخبر الإنسان لو حبت فيه الذبابة ولا غضا فيها ديات وإن كان فيها ما دبت دون ذبابة النفس  
وقلنا أنه ان شغل غسل وصلى عليه لما أخبرنا به أبو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا  
أبو أمية حدثنا أبو نعم حدثنا أحمد بن محمد عن عاصم عن البراء قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم أحق ما صلح على أطفا لكم وأخبرنا أبو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي  
حدثنا ابن مزيار عن حذنا أبو عامر عن سفيان بن عرجان قال مات إبراهيم بن أبي السري على الله  
عليه وسلم وهو بن مائة وعشرين شهرا ففضل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى  
أبو حنيفة بن أسادة عن المغيرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الطفل يصل عليه  
فإنه يصل روى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل في ابنه إبراهيم عليه السلام  
ولم يصل عليه قبل له عمل أن يكون لم يتوال الصلوة عليه بنفسه لاشتغاله بهلوه  
الكنسوف فقد روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلح عليه وآله وسلم حتى أن يكون ذلك من  
أسراط الشافعية وعجل في المستدول والصلوة ويكون ما روى عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
ووصل عليه صلى الله عليه وآله وسلم معني أنه أمر بالصلوة عليه كما روى أنه رخص ما عدا أي ما رخصه  
وروى أبو حنيفة بن أسادة عن عطاء بن جابر قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول  
وصل عليه صلى الله عليه وآله وسلم والمحدث بالنازعة عليه أن يحسب أن يعطى وإن لم  
يخش غسل وكذا ذلك الطريق وهذا منصوص عليه في الأحكام والأصل في هذا  
أن الميب على أن يكره في أن يوصى بأحد من الميراث في حله وتقطيعه إلى أيديهم  
المرأة أنه سر ويكره وسجل له ما فيه الطب مسلم له قال لا بأس أن يغسل الرجل  
زوجته والمرأة زوجها ويتمان النظر إلى العورة وذكر ذلك ما لا يدخل في النساء  
وأما ما ذكره المرأة بين الرجل وكان مع الميت عزم أن يرثه وشك عليه الماشكك أن لم يكن معه  
عزم ثم لم يكن الماشكك بالمشكك فإنه شك عليه ولا يكشف شي من بدنه وشعره  
قال وقال القسري عليه السلام والنساء يغسلن العلام الذي لم يحل له أن يركب  
معه رجل جميع ذلك منصوص عليه في الأحكام إلا ما حكينا به عن القسم عليه السلام ما  
منصوص عليه في مسائل النيز وسمى ما غسل المرأة زوجها إلا أن يف منه حة فا  
بيل لفقها وقد روى أن أتما بنت عيسى غسلت زوجها الذي لم يركب ولو سكر ذلك أحد  
من أصحابه فخرى ذلك بحري الرجاء سمع **وروى** عن عائشة أنها قالت لو أسعفت  
أمرى ما استدرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير نسيابه ولم ينك  
ذلك لقول علي بن أبي حمزة أيضا بحري الرجاء ما غسل الرجل امرأته إذا ما في الذي  
يدخل على حوائره ما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على عائشة وهي تقول  
وأرا شاه فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا عليك لو مت قبل الغسل لك ولعسك وجعلك

ويعمل ببدنه بغيره ولم يغسله بغيره  
منه وشك الماشكك

ودونك

ودنتك فذل الحبر على نه كان غسلها بعد الموت فان قيل قوله صلى الله عليه واله وسلم لو من قبل الغسل هو شرط ولا خلاف هو مقدار قوله لا غسلك والسرط يجوز ان يكون بمعنى ان يكون غير صحيح لانه ليس بمنع ان يقول لا غسلك لو اغتسل الله الحبر شيئا وان كان الحبر لا يغسل ولا ينزل بها فيسل له هذا وان كان ذلك كان المي صلى الله عليه واله وسلم قصد بهذا القول تشبیهها ولا يجوز ان يسلمها ولا يجوز ان يكون مراده صلى الله عليه واله وسلم لانه قد جرى مجرى الخبر والسلي صلى الله عليه واله وسلم منزه عن ذلك وان قيل يحمل ان يكون مراده لغسلها امرت بغسلها وكاروى انه رجم ما عثر ابي اي امر رجمه قيل له نعم قد بينا ان هذا القول منه صلى الله عليه واله وسلم تسليه منه لها او جمعها لامر الموت عليها ولو كان المراد به الامر بغسلها لم يحصل هذا المعنى لان امر النبي صلى الله عليه واله وسلم بالغسل قد حصل لكل مسلم وكذا ان امر الله تعالى وغابشه لم يكن عليها ذلك فتصح ان المراد بذلك هو انه كان يولي الغسل بنفسه وذلك بمعنى ما مرهله فانه قيل روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الحبر على السلام لغابشه ان حبريل عليه السلام احب في المنكر وجنى الجنة فحوز ان يكون قال لها ذلك لعلها ان ما بينهما في الدنيا لا ينقطع سها في الآخرة قيل له كونها زوجة له والجنة لا يغرب شيئا من احكام الدنيا فلا وجه للاعتناء به وبدل عما ذكره ما روي ان امير المؤمنين غسل فاجله علمي ما السلام وفيه وجه من اوله اخذها منه فقله عند ناحية الثاني ان اخذها من الصحابة لم يكره في حري الاجماع منهم فان قيل ان ذلك حايظه ليز السبب الذي كان بينهما لم ينقطع لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم كل نسب ونسب منقطع يوم القيمة الاستدلال به انتهى قيل له هذا ايضا لا يبرره في احكام الدنيا الا ان النبي صلى الله عليه واله وسلم زوج ابنته من عثم واحده بعد واحدة فلو كان لما ذكرنا اثر في حكم الدنيا كان عثم في حكم من حج بين الحرمين فان ما ذكرناه شقوب ما سألوا عنه وكذا لو كان لما ذكرناه وانما تثير احكام الدنيا لكان قتل عثم من حج بين الحرمين فان ما ذكرناه شقوب ما سألوا عنه وكذا لو كان لما ذكرناه وانما تثير احكام الدنيا لكان قتل عثم من حج بين الحرمين لا ولا بد النبي صلى الله عليه واله وسلم غسل نسائهم اداء مثل ومثله يشقها قول من قال ان ذلك شاع لعل علي عليه السلام لان فادله صلوات الله عليها كانت زوجته والى ما ولا خرقه فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا سطر الله عز وجل الى رجل نظر الى امرأه وابنها ولا خلا فان للرجل ان يزوج من امرأته ادم برك دخلها فلو حوز ناله غسلها اذ ما كانت وتزوج بابنتها لا يذلي ان يبطر الى فزوج امرأه واسمها

سقط

علمنا

فلما لم يجد ذلك غلبها انه لا يجوز له غسلها قبل له المراد بذلك ان ينظر الى فرج المرأة  
وابنتها على وجه حر فاما ثبت ان الرجل ان يغسل زوجته من غير ان ينظر الى فرجها  
او ان ينظر الى فرجها على وجه حر فاما ثبت ان الرجل ان يغسل زوجته من غير ان ينظر الى فرجها  
المغسل لئلا ينظر الى فرجها على وجه حر فاما ثبت ان الرجل ان يغسل زوجته من غير ان ينظر الى فرجها  
سميها بها فيكون للزوج ان ينظر الى فرجها وكذا يمكن يكره للمرأة ان تغسل زوجها  
ان سطر الى العورة وما يبدل على ذلك انه لا خلاف وان المرأة تغسل زوجها اذ اقامت  
فكذلك الرجل يغسل زوجته اذ اقامت والقوله ايجاز ولا يستمتع كان سميها فانما حكم  
الزوجية الى طرا الموت فان قيل ان المرأة حائض يغسل زوجها لا يكره  
انه قبل له لو كانت الغلة في ذلك كونها غدا منه لكان ان يغسلها اذ اقامت وهي غدا  
منه من طلاق باين على ان المخالف لنا في هذه المسئلة هو ابن حنيفة واصحابه وهم  
لا يقولون ما قلنا لمقتضيه ومتى حلقوا الغلة فيما ذكرناه كونها غدا كانت الغلة معصية  
لا تتعدى موضع الخلاف على هذه الغلة لا تنافي غلتنا ولو سلمناها وقلنا ان الغلتين  
لم يبيح وكلاهما ويدر على ذلك انه لا خلاف وان الطلاق اذ وقع كان حكم الرجل مع  
المرأة وجاز ان ينظر بحكم المرأة مع الرجل فكذلك الموت اذ وقع والمقتضى انه سبب  
توجب الفرقه فان يكون حكم الرجل مع المرأة وجاز ان ينظر بحكم المرأة مع الرجل فاما اذا  
ثبت ذلك وثبت ان المرأة لها ان تنظر الى زوجها اذ اقامت وحائض يجوز للرجل ان ينظر الى المرأة  
اذ اقامت وذلك يجوز غسلها لها وممكن ان تغيب موت المرأة على موت الرجل فنقول  
ان موت الرجل لم ينافي مقتضى حرمة النظر وحائض لا يمسح به موت المرأة والمعنى ان موت  
الرجل لا يوجب فان قالوا الموت على الطلاق بان يقولوا ان حرم الطلاق لا يوجب  
البعثه بمعنى الحرمة وهو الطلاق المرأة التي لم يدخل بها وحائض يكون الموت الذي لا يوجب  
البعثه يقتضي التحريم والمقتضى انه سبب توجب الفرقه فحيث يكون موت المرأة بمعنى  
التحريم كانت قياسا ما اولى لانها تلزم الزوج بشرعاً محدد اولاً لها مستبده الى فعل مبرر  
المؤمنين علم وليس لهم ان يرفعوا علمهم بالخطيئة لان الخطيئة ترجع على الابلية ولا يخرج على  
الاجاب وعلتنا يقتضي الاجاب وان كان احكاماً محتملة اذ احتضرت غير الزوج على ان يقتضي  
ادامه تحضير الزوج وقلنا ان الرجل اذ اقامت بين النساء ولا رجل معتمداً ما نزلت المرأة  
بين الرجال ولا امرأة معتمداً وكان الميت محرراً رزقه وسكنه عليه الماء وغسله ولم يمسح رزقه  
لئلا يحرم له ان ينظر الى المحرم وبنيته فيما عدا العورة في حال الخلق فوحده ان يكون الحلال  
بعد الموت كذلك ما سألنا على الصعير والصعير في ابلها هو لها بعد الموت في ذلك

ك



فما نقار به قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين نومه بالبنته  
فقال اغسلها ثلاثا او خمسا او اكثر من ذلك ان رايتي ذلك تأوسدروا جعل في  
الاخره كما فوّر او سها من كافر فلما قال اغسلنها ثلاثا او خمسا قلنا ان اول ما  
يغسل الميت ثلثا وقلنا انه يغسل بالسندرة والكافور لا موالى صلى الله عليه وآله وسلم  
مدك وقلنا انه يغسل اولا بالحناء لكون ابو وما قلنا من ان الماء العراحي حرم ولا  
خلاف فيه وقلنا انه لا يابس من حنظل الماءين ذلك ابلغ في تطهيره وتنفيثه  
وقلنا انه ان حدث به حدث اسم الغسل حنسا بان حدث بغيره اسم سبعا  
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم او حنسا او اكثر من ذلك ان رايتي ذلك وفي حص  
ماروي او حنسا او سبعا ان رايتي ذلك محلو ذلك على رايين وقد علمنا انه ليس المراد به  
سهي نهي الغسل وانما المراد ان غرض ما يقتضي ذلك وقلنا انه اذا حدث به  
الحناء او الحنظل في رده بالحناء وغيره وكفى لغيره ايضا اذا الزمه حدث من الحنط  
كسلس البول وغرة ترك واحتيل في رده ولم يوجب تكرير الغسل اذا كان الميت مدك  
اولا ويزجلا في ذلك يودي الى كراهية وقلنا انما حدثت بعد ما وضع في القبر لم يحسن  
يرفع ويغاد غسله لانه قد نقل عن قال الغسل الى غيرها وقلنا انه لا مشط الا بالمشط  
من ربه من لدنيا وليس اكبر العرض بان ياخذ لشعر المساقط والميت لا علاج الى ذكره  
ولانه لم ترد السنة به وقلنا انه لا يحد شعره ولا يقلم ظفوه كما لا يحد لومات مرغير  
ختان والحشاة او كبر من احد لشعره وتقليم الظفر وقلنا انه يرد في كفنه ما ساقط  
من شعره وطفرة لبز ذلك في حكم العصره وماروي محمد بن منصور باسناد جده عن علي  
قال والموتى هذا يجي الشرفان كل سي وقع من بي دم فهو ميت فانه باليوم  
القيمة له بكل شجرة نور وقلنا انه شجرة الاغسال لمن غسل الميت ليز العباد ان  
يكون قد اصابه من الماء المتطابري في حال الغسل لانه روي عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم انه قال الغسل غسل الميت فليغسله قلنا انه يرد لما روي زيد بن علي عن ابيه عن علي  
عليه السلام قال الغسل من غسل الميت فان وضأت احرار ولانه لو وجب لكان يجب ان لا  
يسر الميت اذا صلى عليه التا واذا ثبت بالايجاع ان من من الميت من سائر الحيوان فلا يجب عليه الغسل  
فقد نك من من الميت من بي دم اجملا يجوز ان يكون بدم اسوا خلا من سائر الحيوان سيما ما نسب  
عاسها من الكلب والخنزير والقول في تكفين

طال ان يغسل في رده بالحناء وغيره وكفى لغيره ايضا اذا الزمه حدث من الحنط

**باب في تكفين الميت وتخيطة بنسط الكفن** في مكان نضيف  
وهو تدتر الذريرة عليه ثم يوضع عليه الميت ويوضع سي من الكافور في ظاهره  
حجمه وانقه وديبه وركنته ورجليه ولا يابس ان يكون في الخنط سي من المسك ويكره ما يكر

من الثياب من تبعه او خمسة او ثلثة او واحد فان كفر في ثلثة ازرع رز وادرج في  
الثلب فان كفر في خمسة البس قبضا وازر بواحد وادرج في ثلثة جلي مادكره في المختص  
وقال الاحكام ان كفر في خمسة اثواب البس قبضا ودم بجماعه وادرج وبله وان  
كفر في سبعة البس قبضا ودم بجماعه وازر رز وادرج في اربعة وادرج بجماعه  
بدل لجماعه وادالم يوجد شي من الكفر فانه يوازي شي من الثياب فان اعوز فانه  
يوازي ما امك ولا ياتر ان يوازي المراه و ثيابها المصنوعه و يسلح ذلك المراه عند  
الضرورة والياض حب البيا وجميع ذلك منصوص عليه بعينه في الاحكام وبعده في الثلب  
فلنات ان الكفر ببسطا على موضع نضيف ليل بجعل الكفر وقلنا انه نذر عليه الذريره  
ليطلع الزايعه ان كانت و ينشف رطله بته ان خرجت واسكتنا ان وضع على الكاف  
واما جبهه تطيبها له ابن النبي صلى الله عليه واله وسلم امران بجعل الكاف في اخر  
ما يغسل به وليس اكثر العدا اسمى ذلك وقلنا انه لا ياتر ان يكون في الحوطاسي  
من المستك لما روى زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال كان عند  
علي عليه السلام حنك فضل من خنوط رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فادعى  
مخطابه وقلنا في ثلثة اواس لما روى زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه  
السلام قال كفنت رز صلى الله عليه واله وسلم في ثلثة اثواب  
ثوبين ما يدين احد هاسي و قبض كان يتجمله وقلنا انه يكفر في خمسة لما روى ابن ابي  
صلى الله عليه واله وسلم امران بكفر ام كلثوم ابنته في خمسة اثواب وقلنا انه يكفر في  
سبعة لانا وجدنا عدد الغسلات حين زادت على الخمس كرسبنا فقلنا ان عدد الاكفان  
كذلك ووجه ما ذكره في المختص انه ان كفر في خمسة البس قبضا وازر بواحد وادرج  
وثلثة وهوانه او قاضا شرب لميت لانه اذا كان دون القابض ازا كان ابلح وجمع البس  
ووجه ما ذكره في الاحكام انه يلبس قصاصا وبعجم بجماعه ويديرج وبلاته ما روى ابن ابي  
عليه واله وسلم حين امران بكفر ام كلثوم ابنته في خمسة اثواب جعل بها حمارا وادرج  
حرى من الرجل حرى الحمار فلهذا قلنا ان المراه قصص حمارا وقلنا ان لم يوجد ثوب واحد روى  
ما اكثر من الثياب وعده لما روى ابن ابي صلى الله عليه واله وسلم كفره جعل صلوات الله عليها وعلى  
مرطاب من الهامرد ادا عطى راسه بدت رجلاه واد اعلى رجليه صد راسه فغطا راسه وطرح  
على عليه شام من الحشيش ولا نه لا يد من مواراة فادالم يوجد الموب ووري ما امك ووليا  
ايه لا ياتر ان يكون المراه و ثيابها المصنوعه لا يكره لها المسها وقلنا ان ذلك بجعل المراه عند  
الضرورة وان لياض حب البيا لما روى سمر عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال السوا من  
ثيابكم المصنوعه اظفروا طيب وكنفوا بها موتاكم وروى عن عاتيه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم

في هذه الرواية على الحكم نظر  
والله اعلم بالصواب

۲۵۱۵

[illegible]

والله وسلم كفن في ثلاثه اثواب بيضه **باب القول في فضل الميت والصلوة عليه** **باب القول في فضل الميت والصلوة عليه**  
منها ما هو خيرها من عدم مباشرها من موخرها والمشى خلف الجنازة افضل من ما فيها  
ودلك كله منصوص عليه في الاحكام والمنطق واستحبنا ان يبدى المأمن من المأمن  
لن لا سدا بالميا من سدا من الامور هو المحرم وقالب صلى الله عليه واله وسلم اذ السمع ان  
نوطام فايد او اميا محكم وقال علم احسن امر غسل انتة اذ ان كان بها منها وقتلنا ان المشى  
خلف الجنازة افضل من ما فيها الماخبرنا به ابو الحسن البر وحوى خذنا سبعين من هرون  
القاضي خذنا ساعد الله من ابوب خذنا سبعين من هرون عن سعد بن عبد الرحمن بن ابي هرون  
ان عليا عليه السلام مشا خلف جنازة فقل له ان يا بكرى عرسيا انما هما فقال انما كانا ساجدين  
ان سجدنا على الناس وقد قلنا ان المشى خلفها افضل وروى ان عليا عليه السلام سجد في ذلك  
فقل له قلته براك ام سمعته عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال من سجد في ركن من  
صلوات الله عليه واله وسلم انه قال الجنازة متبوعه وليت ساعده ليس معها من الصلوات  
فيل روى عن المغيرة ان لبي صلى الله عليه واله وسلم قال ان ركن خلف الجنازة والصلوة  
شأنها قسالة هذا يدل على الخوار ونحو الخالف وان المشى ما مها جاز ولا كركل ولا في  
وكذلك الخواب **ان قيل** روى ان لبي صلى الله عليه واله وسلم كان يمشى امام الجنازة  
يدل على ان المشى ما مها افضل لانه لم يكن بعد عن افضل الامم با قبله كان صلى الله  
عليه واله وسلم بعد في بعض الاحوال عن افضل ليدل على عوار العدو ولعله فاذا انبتك  
فان روى من انه كان يمشى امام الجنازة ليدل على جواز ذلك فقط كما بيناه **مسألة** قال  
ويصل عن من مات من المسلمين ولا يصل على الفاسق خذله على ذلك كلام يحيى بن عليم السلام وغير  
موضع من احكام مرات الصلوة على كل من مات من اهل الملّة الا المشرك والفاسق اما السيد  
فقد مضى الكلام في الصلوة عليه واما الفاسق فالذي يدل على انه يصل عليه قوله الله تعالى  
ولا تصل على احد منهم مات ابدا لايه فنبه تعالى على انه نهي عن الصلوة عليهم لا نعم كبروا وهم  
ماتوا وهم فاسقون فكل من مات فاسقا ولا يصل عليه **ان قيل** انه تعالى  
منع الصلوة عليهم لاجتماع الكفر والفسق في فسق ولم يكفر لمكانه لا يصل عليه قيل له  
لايه دلت على ان المنع من الصلوة عليهم بكل واحد من الامرين ودلك المنع من الصلوة عليهم خارج  
عمرى العقاب لهم ولا يجوز ان يعاقبوا لانسان بامر من اولاد اكانا كل واحد منهما اهل العقاب  
لان ترى انه لا يجوز ان يعاقب الامر بواحد من عقبيه والاخر صالح فاذا ثبت ذلك وثبت الله  
تعالى منع من الصلوة عليهم للكفر والفسق لانه لا يصل على من كان كافرا او كان فاسقا  
ويدل على ذلك ما روى عن عمار بن خنيس ان امراه من جهينة اتت النبي صلى الله عليه واله وسلم

من

وروى عن المغيرة

وروى عن المغيرة

وقد

فقال في زنت ورجلا مدفعها الم ولها وقال احمل بها ادا وضعت ما بي بها  
فقال وضعت جاريها فزجها لم صلى عليها فقال له عمر تغسل عليها وقد زنت فقال صلى الله  
عليه واله وسلم لقد تابت توبة لو قسم بين سبعين من هذا المدينة لكفتم ولكلوا له كان  
من المعلوم عند عزائه لا يصل على الفاسق لم يذكر لقوله ان تغسل عليها وقد زنت معنى قولنا  
و لكن حقيقا لم يغسل صلى الله عليه واله وسلم حيتاله انها قد تابت توبة بل كان يقول ما وانا  
زنت ما يمنع من الصلوة عليها فثبت بذلك انه لا يصل على الفاسق **وبدل** على ذلك ايضا ما روي  
عن جابر بن سمرة ان رجلا قتل نفسه مشا فقصر فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم  
اما انا فلا اصل عليه **فان قيل** عمن ان يكون صلى الله عليه واله وسلم لم يصل  
عليه وامر غيره بان يغسل عليه كما روي في غيره عليه الدين وبديل على ذلك ما اخبرنا به ابن الحسين  
ابن اسمعيل خذ ثنا الناصر الحق عليه السلام خذ ثنا محمد بن منصور خذ ثنا محمد بن موسى بن حسين  
عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام قال لا يصل على ابي حنيفة  
لانهم ضيعوا من لسته اعطوا الامان يكون ترك ذلك خوفا على نفسه **فان قيل** روي  
عن رجلا مات مجبر فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صلوا على صاحبكم  
انه ما يريد سبيل الله ففتننا متاعه فوجدنا فيه خيرا من خيرا اليهود ما يتاوى دونه في  
هذا انه صلى الله عليه واله وسلم امر بالصلوة عليه لين ذلك الفحل منه لم يسلح هم ان  
يكون فتقا هو قيا على الكا فنجله انه مات وهو مضر على كبره وادان الكلام  
بيننا وبين ارحمهم قسنا على الماعى وعلى قاطع الطريق هذه القلة وهذه المشقة جنب على  
على القول بالوقيد ما دام صحت ذلك مع قيا من الفاسق على الكا فنجله انقطاع الولية وبانه  
من اجل النار ومع هذا اصل سقط اكرم عليهم وترا حصرهم لانهم يقولون انه برجاله  
الشفاعة ويقولون انه ثابت اليكبه ويقولون انه مؤمن ومسلم وكل ذلك عندنا غير صحيح  
**مسألة** ويكره للنسابة اتباع الجنابين ويكره المنى والاسواق ولا تاتى الامانات  
بسم الصلوة على الميت واولقات الصلوة المفروضات قال قال الله عليه السلام  
وكذلك للمقبرين يكره في اولقات الصلوة في الجنابين فيهما جميع ذلك منصوص عليه في الكلام  
فلما انه يكره للنسابة اتباع الجنابين لان تركه اشرف لهم **فان قيل** انما هو من احوال ما كان من  
**وروي** عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال الشياطين عورات فاسروا  
عبيهم بالبيوت وعوراتهم بالبيوت وروي عن محمد بن كنفية عن علي عليه السلام  
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم رأى سموة فعلم ما يجلى فكرى فاستطرحه قال هل عمل  
ممن عمل من لا قال هل عمل من يعمل قل لا قال هل يعمل من يدى فلو لا فلو لا  
ما زورات عر ما حورات قال في الاحكام فان فقدت فليست حكيمة وليكن عزرا عن الزحاح

وقلنا انه يكره النسي في الاشواق ولا ما شئ لا يذات لما احمر به ابو العباس الحسين رحمه الله تعالى  
ما ابراهيم خذنا الشد من تمام خذنا خفف من حنين عن تفتان عن منصور عراقي رحمه الله  
عن علقه عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا ادرى من النسي  
في النسي من اهل الكاهلية وخذنا ابو العباس الحسين رحمه الله ما ابراهيم خذنا احمد بن عثمان  
خذنا يبريد بن مهران عن شريك عن ابي يحيى عن عامر عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه  
عليه واله وسلم في احد ثياب فقال لا ادرى به وروى ان مسكبه من ثياب فاحبر  
النبي صلى الله عليه واله وسلم عن ثيابها وكان لمي صلى الله عليه واله وسلم يعق المشاكس  
ويتايعهم فقال صلى الله عليه واله وسلم ادا مانت فاذا نيت وقلنا انه سمي الصلوة على  
الميت في اوقات الصلوات المفروضة وكذلك المعبر منها افضل الاوقات وقلنا  
انه يكره في الاوقات التي نفي الصلوة منها وهي حين طلوع الشمس وحين غروبها وحين اسرارها  
لما روى عنه من ثيابها يعني قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا تلبس ثيابا في الاوقات التي فيها  
ان يصل فيها فان يكره فيها موتانا وقد ذكرنا الحديث باسناد في كتاب الصلوة مسنده  
قال ويكره على الجنائز خمس كبريات كمال القسم علم ويرفع يديه في اول تكبيره فقط وقد  
نرى في كتاب الاحكام والمنائح على قدر الكبريات وما ذكرناه عن القسم عليه السلام  
مروي عنه في كتاب الاحكام مروي مسند ابي النضر وقلنا ان التكبيرات خمس لما احمرنا  
به ابو العباس الحسين رحمه الله خذنا سالم بن الحسن بن سالم المحدثي خذنا يوسف بن محمد  
العباد الواسطي خذنا عبد الحميد بن بيان خذنا جابر بن عبد الله عن عبد العزيز بن الحارث  
المختري قال صليت خلف زيد بن رزم على جنازه فذكر خمسة مسائل عن ذلك فقال يسه  
سكرك واحمرنا ابو بكر المقرئ خذنا النعمان بن الحارث خذنا ابي جابر خذنا احمد بن محمد خذنا  
اشرايل بن موسى خذنا عبد الله بن علي خذنا خلف بن زيد بن رزم على جنازه فذكر خمسة مسائل  
عبد الرحمن بن ابي لا خذنا زيد بن علي قال اسيت فقال لا ولكن صليت خلفه في القسم حمل صلى الله  
عليه واله وسلم وكبر خمسة ولا اذكره ابل واحمرنا ابو بكر المقرئ خذنا النعمان بن الحارث  
خذنا ابن ابي داود خذنا عيسى بن ابراهيم خذنا عبد العزيز بن ابي مسلم عن يحيى بن عبد الله  
النعماني قال صليت مع عيسى بن مولى خذني فذكر خمسة مسائل عن الميت  
الينا فقال ما دعت ولا شيت ولكن كبرت كما كبر مولي ودلى عن يحيى  
خذني من ايمان صلى الله عليه واله وسلم فذكر خمسة مسائل الميت الينا فقال ما دعت ولا شيت ولكن كبرت  
كبرت كما كبر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فان قيل روى في المي صلى الله عليه  
واله وسلم كبرت على النعمان بن ابي جابر نساء الناس اليه وروى اشرايل بن علي صلى الله عليه  
واله وسلم كان يكره ان يكرهات على الميت وروى عن زيد بن رزم انه كبر على ابي بكر  
ابن رزم قال هكذا روى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بنخل وروى عن ابي

الصلوة

اصعبه صلوة  
الجنازة

ابن

لما

اولا فالحق قبل له ما روى ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كبر اربعاً فاحتمل ان يكون  
 المراد به غير تكبيرة الاحترام وهو اولي ليكون حجتاً من اجلها لا حجة ومحملاً ان يكون صلى الله عليه  
 واله وسلم كبر مرة اربعاً ومرة خمستا فان كان كذلك كان ما ذهبنا اليه اولي بين  
 فيه زيادة وعلى هذا الحمل ما روى عن زيد بن ارقم انه كبر اربعاً ثم قال هكذا رايت  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فعل على ان ما رويناه عنه انه كبر خمسا ثم قال سمع  
 نبيكم ما حقق ان لثمة ما ذهبنا اليه وان كان صلى الله عليه واله وسلم قد كبر في بعض  
 المواقف اربعاً فان قيل روى عن جميع اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 على اربع تكبيرات قيل له اما جميع طائفة معهم دون الجميع بل على ذلك ما روى عنه  
 بن ارقم وخديفة انها كبر اربعاً وقال زيد بن ارقم صلى الله عليه وسلم خلف رسول الله صلى الله عليه  
 واله وسلم فكبر خمسا فلا انزاعها انما روى محمد بن منصور باسناد عن حماد بن عمار  
 قال قال ابو ذر يا حماد بن عمار اذا اناك فاستمع عوفق واتق غشاً وكفى  
 به وتروك على خمسا وشدني بربلا وربع فمري توبيعاً وروى محمد بن السجول عن علي بن  
 السلام كبر على سهل بن خنيفة ستاً فكل ذلك مدعي ان عن جميع طائفة من الصحابة  
 دون الجميع وروى محمد بن اسناد عن عيسى بن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب  
 السلام كبر اربعاً خمسا ودمها ليل وروى ايضا باسناد عن الحسن بن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب  
 انه صلى على ابيه امير المؤمنين عليهما السلام فكبر خمسا وان محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب  
 عنها فكبر خمسا وروى عن زيد بن علي بن ابي طالب عن حماد بن عمار عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب  
 قال نبأوا التكبير الاول ما محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب  
 صلى الله عليه واله وسلم في الشائنة بالوجه المفسك للمؤمنين والمؤمنات وفي الرابعة  
 بالوجه الملبس ولا تستغفرون له وفي الخامسة يكبر على الميت ثم سلم فذلك على انه كان  
 من التكميرات خمسا على انه راجع اهل البيت عليهم السلام لا لخطأ من اقدمهم خلافاً  
 وفيه من طريق النظر انه امر مختصره الميت قد قصده التكبير فوجبات تكون وتترافا على  
 قدر الغشلات والكمات وقلنا انه يرفع يديه في اول تكبيرة لاراه ريد بن علي بن ابي طالب  
 عن علي بن ابي طالب انه كان يرفع يديه في التكبير الاول ثم لا يعود **مسألة** قال لا  
 يصح على المصل على الميت ما قال من ابد قلبين لتكميرات وسجل ان يقرأ بها ثم الكتاب بعد  
 التكبير الاول وقل هو الله احد بعد التكبير الثانيه وقل اعوذ برب الفلق بعد الثالثه وبعد  
 الرابعه يدعى الميت ان كان من المؤمنين ويسلم بعد الخامسة عن يمينه وعن شماله ومن رآه  
 ثلث التكبيرات ان بعد انظر الى امام قل ان يرفع الميت وهو منصوص عليه في الاحكام والارباب  
 ليس يصح عليه ما قال في صلواته ودعا به بعد ان يصلي على النبيين والمرسلين عليهم السلام ودعا

٤

بلغ فالحمد

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

11

على جنازه فدفن الميت فلما فرغ من اداء فرائض جنازه فقام رجل فقال يا رسول الله اني اريد ان اكون من  
عليه اما ضلي على قبره فقال لا ولكن قم على قبره فادع وتزحم عليه ودل به صلي الله  
عليه واله وسلم عليه لا يصل على العبيد **مسألة** قالوا اذا اجتمع حاضرو العبد  
والاخر والاشترى والامام وضع جنازة الرجل الاخر الامام الامام ووضع جنازة الولدان  
الاخر الزكوري بحيث تلج جنازة العبيد وجنازة الامام تحت جنازة الولدان وحاضرو  
الكر بترك جنازة العبد وجنازة الامام تحت جنازة الحر وقالوا لم يوضع جنازة  
الرجل الاخر تحت جنازة الامام بل جنازة الولدان الاخر لا جنازة النساء الحراريه حاضرو  
العبيد ثم حاضرو الامام وبقي عليهم صلوة جنازة واحد وينوي الصلوة عليهم مادكرناه الا  
هو زواجه الاحكام وهو الاصح لما رواه ريد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام قال اذا  
اجتخت جنازة الرجل والنساء حقل الرجال ما على الامام والنساء ما على النساء وروى عن  
عمر بن عبد هو الذي يقتضيه لتطويل الامام والصبيان محسولهم والنساء تحت تلينهم في حان  
يكونوا كذلك اذا ضلي عليهم الامام وعلى هذا لو كان معهم خذني وضع تحت جنازة الرجل والساحل  
الخنثى وقتلنا الصبيان الاخرات تحت كون الرجال الاخر الامام في الحكم اقرب اليهم من العبد  
فالحق ما هم لاننا انما حكمهم في الاسلام باحكام ابايهم واحكم للعبيد باحكام ابائهم  
**مسألة** واداء وضعا لجنازة بين يدي الامام فذكر علمنا تكبيرة ثلث اخرى لها  
مع الحسنة الاولى قد انكسرة الثانية وام انكسرت الثالث شام كذلك ان قد من جنازة بعد  
وهذا منصوص عليه في المتن قلنا ذلك ليعمل لكل جنازة تحت تكبراته والاصل فيه ما رواه  
النبي صلى الله عليه واله وسلم لما ضلي على حرمه رضي الله عنه او جنازة بعد جنازة من السهل فصي  
علم كان يكس على كل واحد ويرى وحمره موضوع حتى كبر عليه رضي الله عنه سبعين تكبيرة  
**مسألة** قال القسم عليهم واداء حضرة جنازة وصلوة مكتوبة بدات ما بها  
بثيب الا اذا حقت وثا لمكتوبه فانك تبدأ بها وهذا منصوص عليه في مساليل السروني  
في اربعة منه بانها احيان جميعا اعني المكتوبة والصلوة على الجنازة والوقت لها اسدائها  
شالا لصلوة والركوع فاذا خاف قول مكتوبه لضيق وقتها وجان سدا بها اول لم سدا بها  
لغات وصلوة القبارة لا فوت **مسألة** ولا يابش بتعريف اهل الذمة اذ لم يدع لهم  
بالمغفرة ولا سعيان يشهد جنازة هم قالوا واداء مات الذمية وفي طبها ولربما لم يحضر  
حكما من تكلم اهل بلدنا بل يرفق بمقابرهم ولا يجعل بها لها يعملون تا هم ودك منصوص عليه  
في الاحكام **قاسم** انه لا يابش معهم اذ لم يدع لهم بالمعروف لقول الله تعالى لا تجعل الله  
عن الذين لم يقابلوكم في الدين ولم يحركوكم من دياركم ان تبوءهم والمعروف صريح في البرة  
لان المعرفه وعظ وتذكير وامر بالصبر ودك ما يحسن على وجهه واستدلى على ما بالمعروف لهم منها

لعمري انه لعل ما كان للنبي والدين امنوا ان سعدوا المسكين وكدها خصور خمارهم م

لقول الله تعالى ولا تقبل على احد ميثما يدا ولا تقم على قبره وحضر الجبارة كالقيام  
على القبر وقتل ابن له ابيه اذ ماتت وفي بطنها ولد مسلم ميت انها تدفن في مقابر اهل ملتها  
لان الولد مادام في بطن امه فحكمه حكم البعض منها فلو كان له ولد من غير امه او غيرها فحكمه حكمها  
قال **الحسن بن الحسن** علم في الاحكام ولا يلى غسل الميت الا اولى الناس به او اطهرهم  
من يقدر عليه من اهل ملته فلو كان اولى الناس به هو الاول بالصلو عليه فان لم يكن  
فاطهر من حضر **روى** وقتلنا ذلك لما رواه زيد بن علي بن ابيه عن جده عن علي بن السلام  
في رجل يوفيت امراته مصلح عليها قال اعصمها اولي بها فلو كان له ولد من  
السلطان لانه قال اعصمها اولي باطل القول لم يقل بعد السلطان وقال زيد بن علي  
عليه السلام كانت تحتها في مائة من بني سليم فاستاذن عصبها في الصلوة عليها  
فقالوا اصل من حكم الله ولانه امر يخص ولا يقيم فوجان يكون الولي المناشئ اولي من السلطان  
كما لكاح والقتاض ولا خلاف ان الولي بالصلوة عليه من كل اجني ليس سلطانا ولا امام  
الحق فوجان يكون اولي من السلطان ومن امام الحق لا يملك ولا يملك فان قيل روي عن النبي  
عليه واله وسلم انه قال لا يوم رجل في سلطانه الا باذنه قيل له ذلك في صلوة  
الجنائز يدل على ما قدمناه فان قيل روي الحسن عليه السلام قدم سعد بن العاص في  
الصلوة على الحسن عليه السلام وقال لولا السنة ما قد منك قيل له انما هو ليس بسبع  
ان يكون ارادة به قطع الفتنة وذلك بالحسن عليه السلام كان وصي ان لا يراق بعده سببه دم عجمه  
فيكون المراد بقوله لولا السنة في امضا الوصية ترك ما شتر الفتنة سيما وقد روي الحسن  
عليه السلام كان لعن سعد بن لقاض ولا يجوز ان يهدم من يحول بينه وبين الصلاة عليه  
**باب القول في الدفن بسعي**

للمسلمين في الدفن والموتاهم لان يكون المكان عريضا لم يحد مصرح وتكون ان بسط الميت  
في قبره شي وكذا في التزيين وادخال الاجزاء فيه ولا بأس باللقص واللبس وحسد كدك  
التطيين وطرح الرطراض قوله له ليمتاز من غيره قال **روى** القسم عليه ويمكنه  
التجصيص وكذلك لتشفيقا لوسحان يدخل الميت الى العر من جهة راسه يوضع الحماره  
عند موضع الترجلين من القبر ويسبل الميت سلا وحرف وجهه الى القبلة عريضا وبوسد  
من بعض قبره اما ترايا واما نشر من الحديد لئلا يوسد عودك قال **روى** القسم علم  
ولا يدفن الحماره في قبر واحد من ضروره وان بدع لضروره المدرك خبرهم  
تخواجه من التراب قال **روى** للرجل ان حثي على القبر بلاش جنيا من التراب  
ويشج تربيع القبر هو الجبل بينا من الشيم ولا بأس به قال **روى** القسم عليه السلام

قد روي ان  
الحسن بن الحسن  
عليه السلام عليه  
السلام في داره  
فيستظرون ذلك  
وهو الذي  
يبلغ  
عليه السلام

صغار احصا

من موت والجز ولا يترك من دفن في التراب غسل ويكبر ويغضب ثم يرسو الي  
 ودنك كله منقوص علي في الاحكام وبغضه في مسائل النيروسي وقلنا  
 انه لمجدلوا المسلمين لما رواه زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام  
 قال لما قضى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وجعه والي  
 الخدم نخرج فقال علي عليه السلام سمع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول الحمد  
 لنا والفرح لغيتنا الحمد لله الذي عليه واله وسلم وروى عن سعد بن جبير  
 عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الحمد لله والثناء  
 لغيتنا وقلنا انه يصرح عند الضرورة اذ لم يكن غيره وقلنا انه يكره ان يستط  
 للميت وقبره شي لانه لصاحبه ما لم يزل يراى به فلا غرض فيه وذلك كرها العروق  
 وادخال الاجزاء والتجفيف والتشفيف لانه يبعث الدنيا ولما روي ابو الزبير  
 عن جابر بن ابي عبد الله عليه واله وسلم قال لا تحصوا القنوت ولا تنفوا عليها ولم تكن  
 المتطهرين وطرح الرضا في فقه لبعض من غيره لانه لا يصر الا بذكر الله والثناء عند العورة  
 وروى محمد بن منصور باسناده عن جعفر عن ابيه قال رفع قبر رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم من حوض القبر وقلمنا بوحل الميت من جهة راسه الى القبر وسيل  
 سلا وعرف وجهه الى القبلة لما رواه زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال  
 صلى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على جنازة رجل من ولد جده المطلب  
 فامر بالستر ووضع من قبل رجل الممد ثم امر به فسل سلا ثم قال عليه السلام معن  
 مختفنه على جنبه الايمن مستغفل القبلة وقولوا اللهم الله وما الله ورسول الله  
 وعلى اله وسلم لا تكلموا لوجهه ولا تلعنوه لفقاه فلما الى عليه السلام حتى عليه  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ثلاث خشبات من تراب ثم امر بعوده فرفع قبره عليه  
 تربة من ماء وخطبت حصص بن قماران ابا ذريحين او صا الى فقال لي يا حصص انا مات  
 فافعل بي كذا وكذا وقلني قري وريح قبري تريحنا وقلنا انه يوشد بغض قبره اما رايا واما  
 انشرا ليشقوه راس الميت ولبق مستعمل القبلة ولا يزل عن موضعه ولا يدرك قبره قلنا لا بد من  
 الجماعة في قبر واحد الا من ضروره فان دعت الضرورة الى ذلك خربهم كلهم من التراب  
 لان السنة جازية وان يدفن كل واحد في قبره على حدة واجزونا ان يدفن الجماعة في قبر واحد  
 المفروقه لما روي ان يوم اخذوا الناس منه جهنم سيد فسلكوا الى رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم فقالوا لا تخفوا وادعوا واحسنوا وادعوا في العزاسي والملايه وقلنا انه يجر  
 بهم حواجر من التراب ليكون كل واحد منهم قد وري وقلنا انه سهران يحيى في القبر ثلاث  
 خشبات من التراب لما روي في حديث زيد بن علي عليه السلام ان لى صلى الله عليه واله وسلم  
 حتى ثلاث خشبات في روي محمد بن منصور باسناده عن جعفر قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم من خشى من ذرأه ثلاث خثبات كفر عنه دبر عام وعلما له  
سبح تربع القوم في حديث زيد بن علي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
لما حثي ثلاث خثبات امر بالقمر فربيع وروي انه صلى الله عليه وآله وسلم ربح  
قبر ابنه ابراهيم علم سنة وروي انه ربح حجر حرمه عليه السلام سنة واما الى الان من ربحا  
وفي حديث حصين بن غلمر ان ابا ذر رحمه الله قال ربح قبري تربعنا واحدا  
في قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الناس من قال انه سيندم من قال له ربح  
وقلتنا في من موت في الحرة لا يترك من ذنبه في البر ان يغسل ويكفن ويصلى ثم يرش  
في الحرة لا يترك غره وهو قرب ما سأل في ثوارته لو لم يفعل له لنتن وتغير وباء الناس

**تراجم الجبال اول من كتاب شرح التجريد**  
**تأليف** الجاهل من السلف الامام الموقر بالله احمد بن الحسين  
بن حرون الحسني صلوات الله عليه وعلى آله ودك قدس لكتاب عار الله  
على النمام وغنا غنائهم المحتشون

**يتلو الجبال الثاني في ابواب الركوع والحمد لله**  
**على ذلك كثير** اه ونسأله العون على طاعته ام ربنا

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَلْقِهِ وَإِلَيْهِ وَسَلَّمَ





## كِتَابُ

# سِرِّ التَّجْرِيدِ فِي فِقْهِ الزَّيْدِيَّةِ

وَهُوَ شَرْحٌ لِفَتْاوَى الْأِمَامَيْنِ الْهُمَامَيْنِ  
الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّيِّسِيِّ وَالْهَادِي يَحْيَى بْنِ الْحُسَيْنِ  
عَلَيْهِمَا السَّلَامُ

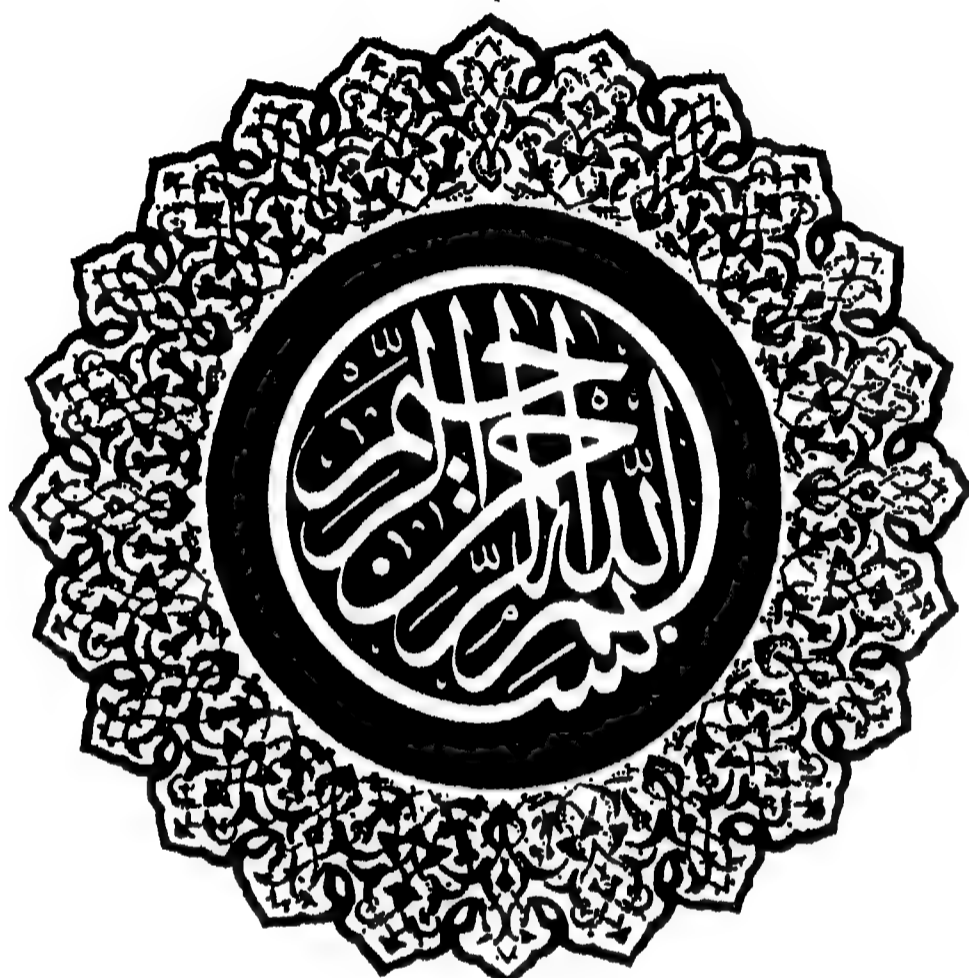
تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ أَبُو الْحَسَنِ السَّيِّدُ أَحْمَدُ  
ابْنُ السَّيِّدِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَارُونَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَارُونَ  
ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْحَسَنِ  
ابْنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ  
وُلِدَ سَنَةَ ٣٣٣ هِجْرِيَّةً وَتَوَفَّى يَوْمَ عَرَفَاتِ سَنَةِ ٤١١ هـ  
وَفِيهِ يَقُولُ الْقَائِلُ

عَرَّجَ عَلَى قَبْرِ بَصْعَدِهِ      وَأَبْلَكَ مَرْمُوسًا بِلَنْجَا  
وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمُقْتَدِيَّ بِهِمَا      سَيَبْلُغُ مَا تَرْجَا

قَامَ بِطَبْعِهِ  
الْفَقِيرُ إِلَى مَحْمَدَةِ اللَّهِ الْغَنِيُّ  
السَّيِّدُ يُوسُفُ بْنُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْمُؤَيَّدُ الْحُسَيْنِيُّ  
تَوَزَّيْعُ  
السَّيِّدِ حُسَيْنِ بْنِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيِّ السَّيَّانِيِّ  
صَنْعَاءُ - جَامِعُ النَّهْرِينِ

## الجزء الثاني



الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م  
حقوق الطبع محفوظة للناسخ

[illegible]

عبد بن علي بن ابراهيم بن سعيد بن الحسن بن علي بن ابي طالب  
في عام ١٢٠٠ هـ الموافق ١٧٨٥ م

الحمد لله الذي جعلنا من عباده  
العلماء والعباد الصالحين

فان الركوه تحثيه من خضوله من قراره لئلا قيل له هذا مخصوص من الركوه بقوله  
 تعالى ان تحثوه يوم خضاده وان قيل فقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الركوه العصر  
 بعضي وحى بها واعلم الاخوان ان قيل له هو مخصوص بقوله لا ركوه في الركوه على علمه  
 الحول فان قيل ليس بخصيصكم خبرنا بحرككم اول من خصصا حرككم بخبرنا وقيل له  
 المحصر بخبركم بحركنا اول دعوته في الخلفا فخر بين فيه سأل لو قلنا في حرك  
 فيه الاخراج وفيه تشاركنا وحرككم فيه بيان لمقدار ما خذ فقط وما ر  
 اسما لنا اول من اسما لكم فان قاسوها على صدقة العشر فتساها على الركوه  
 في الحول الثاني بجله انها ركوه فذكرت فوجب ان يراعا فيها الحول ويكران يقاس الحول على العنا  
 بجله اخرج شرط الركوه المتكرر على ان المسئلة وفاقا قد انقضت به الخلاف بعد ان علم  
 يحفظ فيها خلاف عما اخرج الامامان الناصر عليه السلام فلما امر في زمان لم يجمع القول به  
 على ان الذي يذهب اليه امير المؤمنين رواه ريدس في عرايه عن جده عن علي علم السلام مسئلة  
 قال ولان يتجلا ملك النصاب في اول الحول لم استعجاب اليه في بعض الحول شامر حسه  
 لزمه عند تراش الحول اخرج الركوه عن الاصل والاشفاة جميعا سئلوا كان ذلك شيا  
 او غيره وذكركم من فضله في الاحكام والبل ليل على كذا قول الله تعالى خذ من اموالهم  
 صدقة تطهرهم وتزكهم بها فانما معنى خذ من اموالهم وخذ من اموالهم وخذ من اموالهم  
 والاصل جميعا وقوله من في خمس من الابل شاه تراه في زيادة تها حتى يبلغ عشر اولا بلغت  
 عشر افعيها ثانيا فوجب الركوه في الزيادة على تسهيل الاطلاق عمره عند بشرط  
 فوجب ما ذهبنا اليه ويدل على كذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم في خمس وعشرين افعيها  
 الى خمس وثلاثين فادارت ولجدة ففيها بنت لبون ولم يشترط ان يكون الزيادة في  
 اول الحول او اخره فانقضا ما ذهبنا اليه ويدل على ذلك ما روي عن عاصم بن صرمة  
 عن علي علم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صدقة المواشي قال بعد  
 صغيرها وكبيرها وغنلا صغير بعضا منه بعد به قبل الحول وروي عن عماره قال  
 للمصدق قد علمتم التخله وان راج بها الراعي على كعبه وروي عن جابر بن عبد الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اعلن من السنة شهران يكون في الركوه واحد من مال  
 بعد ولا يكون ركوه فيه حتى يحول رأس السنة وذلك لا يكون الا بان لا يحضر حتى لا  
 الفوايد لانه لو اعيى لكل فائدة حوله لم كان ان يكون وقت الهادي وما واحد  
 بل كان حله مختلفا او فاه حسب اختلاف اوقات الفوايد فان تسلسل  
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ركوه في مال حتى يحول علم الحول بعضا من

من ركوه مواشيكم

ان الغايده لا تحب ركوها الا بان تجول حولها واصل المراد بحول الجول هو جولة الاصل  
 لما ذكر انه معروف بالالف واللام وهما للتعهد وليس يخرج ان يقال ان حوله الجول لاصل  
 قد يقال على الاصل ان الغايده لم تجول حولها اسم لوقوع اخراجها من الجول سر ذلك  
 انك تقول حال الجول على مال والمراد به ووقع اخراجها منه واد كان ذلك كذلك  
 كان هذا الخبر ملائما لمذهبنا لاننا نوجب الركوع في الغايده لاننا نحول عليها الجول  
 لاننا نعتبر حوله لاصل دون حوله لغيره وليس في الخبر ما يوجب ان لا اعتبار بحوله يكون  
 محولها وايضا فلا خلاف في ان الشئ لا ينضم الى الامهات فتتركها مع الامهات محولها فكذلك  
 شايء الغايده والغايده **ممكن** ان يراه ما له حوله على نصاب مضمته **فار قيل**  
 ليت الغايده في ضم الشئ الى الامهات ما ذكرتم وانما الغايده فيها انها من الامهات بوجه الحق  
 فيها من طريق الشرايه قيل له هذه غايده لا معنى من معنى الوفاق على انها لا تدفع علينا  
 فلو قلنا بها ما حجبنا لم تكن علينا معرضا وايضا لا خلاف بيننا وبين الشافعي وهو انها لا  
 وهذه المسئلة لا تعتبر بنقض الغايده وانما المعنى بنقض الاصل وجب ان يكون الجول  
 كذلك قياسا عليه والغايده ان كل واحد منهما سبب وجوب الركوع فان قالوا بها  
 على الاصل او على الغايده من غير حنيفة كان قياسا اولى لاستناده الى الطواغيت التي  
 ذكرناها لان قياس الغايده على الغايده اولى من قياسها على الاصل وليس ما بين الجاهل  
 اولى من قياسنا المختص على المختص لاننا لا خلاف بيننا وبينهم ان من ملك ما يفي بوجوبها اشترا  
 غرضها للتحاذه فصارت فتمها يوم استكمل حوله لما ينشئ عليها ركوعه في ركوعه  
 بعينه وهذا سبب لاعتنا ودرنا حكم الغايده وان يكون حكم الاصل **مسئله**  
**قال** ولو ان رجلا ساء منه مال سرقة او غيرهما ولد المشرك فباعه ثمنين  
 لزمه ان يخرج ركوعه من طهره للثمنين المتقدمه وان علم عليه المشركون في ذلك الوقت  
 وايدى من ثمنين ثم طفر به صاحبه لم يلزمه ركوعه لما مضى من الثمن وهذا معصوم عليه  
 والمنتهى في الاحكام وبيدك على ذلك قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم بها  
 وتركهم بها وقوله انفقوا من طيات ما كسبتم **وقال** صلى الله عليه واله وسلم في من  
 من اهل بيتك فلم يشترط في شئ من ذلك ملكا ليدفعه ما ذكرناه بعض حوله ركوعه في الامور  
 شيئا كانت في يد مالكها او كانت خارجة عن يده وروي محمد بن منصور عن علي بن جعفر ان  
 حدثنا عن فضيل حدثنا اسعفت عن اسعفت عن اسعفت **قال** محمد بن اسعفت عن علي بن جعفر ان

سئل عن المال الغائب يكون لرجل أو يتركونه قال نعم ما يمنع قال لا يقدر أن يادق قدر عليه  
فلينكر ما غاب عنه وان قيل فله فلم أنه يوجد عنها الزكوة وان لم يطعم بها الزكوة  
لم يستحق تلك الحال سئل له حصصها يد له الاجتماع ومارد بهاء عن علي عليه السلام  
وابتغاء فثبت ان ملكه كما كان لم يتغير وان لم يملكه فيه الزكوة وليس له ان يحترق  
هذه القلة بان الزكوة لا يوجد عنها فقل ان يطعم بها لا نأكلنا لا يحجب الزكوة والكتاب  
خاص لا انه وقد اخبرنا هو خير لغيره فان قيل انه اذا اعتصم عليه كان صاحبها  
منوفا من بدعائها فان شبه المتعلوفه فله هذا لا يحجب سقوط الزكوة الا ان كان رجلا  
لو حبس ومنع التصرف لم يسقط الزكوة عنه لما ملكه وكذلك لو شافه وهو غائب عن امر  
غيره لا يملكه بملكه معها التصرف لم تسقط زكوة ماله وكذلك عندنا المحجور عليه للدين  
والصبي والمجنون وهذا الذي ذكرناه يسقط قوله من يقول انه يجب نقضا في الملك  
لانه ممنوع من التصرف فيه وقلنا ان ما غلب عليه المشترك في دار الحرب دار شيخ  
الوصاية لم يتركه لما مضى من السنين لئلا يملك المالك يكون قدر الزكوة وصار ملكا  
لمن اختصه لئلا يملك في دار الحرب يكون بالغلبة فقط بدون ان اهل الحرب اذا اعتصم  
اموال بعض ثم اشترى اكل استدان وما في يده ولا يصلح ذلك قوله تعالى للفقراء والمجاهدين  
الذين اخبروا من ديارهم واموالهم فوصفهم تعالى في ايام فقرهم مع اهلهم كانت لهم اموال في دار  
الحرب فلو كان استتلا الكفارة عليها لا يوجب ملكها واخبرنا عن ان يكون ملكا لهما  
لم يسم الله تعالى فقرا لئلا يفتقر على الحقيقة من لا ملكا او ملكا الشئ البشير ومثله لا  
يعرف عنه بلاموال ويدل عليه ما اخبرنا به ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا  
احمد بن داود حدثنا عبد الله بن محمد التميمي باحاديث بن سلمة عن سماك بن حرب عن ميم بن طرفة  
ان رجلا اصاب له العدو بغيرا فاشراه رجل ميم فحابه فعرفه صاحبه فحاضمه  
الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال **ان شئ عظم منه وهو لك**  
**والافقوه له واحبرنا المقرئ حدثنا ابو جعفر الطحاوي حدثنا احمد بن داود حدثنا**  
**عبد الله باحاديث بن سلمة عن قتادة عن حماد بن عيسى عن علي بن ابي حمزة عن اسرار ما**  
**اخذ العدو فموجبا بن واخبرنا المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا احمد بن محمد بن حماد**  
**بن يوسف بن عدي حدثنا اسرار الممارك عن سعد بن ابي عروبة عن قتادة عن جابر بن**  
**عن قيس بن ميمون ان قال فيما اخبرنا عن المشركين واصحاب المسلمين**  
**فعره صاحبه فان ادركه قبل ان يسم بهوله وان حرب فيه السهام فلا يسم به**

فكر

فإنه لا يجوز أن يباخره المشركون بصر ملككم لهم فلهذا قلنا أن صاحبها إذا  
 إذا طفره بعد سس لم يرك لما مضى من التمس لأن سبيله يكون سبيله مال مسافر ويجوز  
 الملك عليه فإن قيل بأنهم يقولون أن صاحبه لو جده قبل القسمة كان أولى وأحره  
 بجده القسمة كان أولى بالقسمة وهذا يمنع زوال ملكه قبل أن لا يستحق أن يكون له  
 بقدر أولى لسي من غيره لسبب الاستباب وإن لم يكن ملكا له وإنما يملكه من بعده  
 لا ترى أن المشفع يكون أولى من المشرى بالمسح وإن لم يكن ملكا له فلا يستحق فقل هذا لا  
 يستحق أن يكون صلحا لشيء الذي عرفه أولى بملكه من غيره من المصلحين إلا أن بعد القسمة  
 لا يخل له أن يملكه إلا بالقسمة وروى أبو جعفر باسناد جيد أن هذا القول هو الخبر  
 المشركين عن أبي جعفر ورده عن أبيه ولم يردنا ولم يردنا من غيرهم من غيرهم من غيرهم من غيرهم  
 روى عن أبي بكر أنه قال يرد على صاحبه قسم أوله يستحق له لم يردنا قال يرد بعينه  
 ويحرم تكراره يرد عليه في الحالين لكننا نقول أنه يرد عليه بعد القسمة ومن طريق المصنف  
 أنه لا خلاف أن بعضهم إذا أخرج أموال بعض الغلبة ملكه وكذلك إذا أخرج أموالنا فبنا عليه  
 والغلبة أنه أخرجنا على سبيل الغلبة وقع من المشركيين لما يقع أن يملكوه وهو أيضا ما  
 ملكه عليهم بالأحرار والغلبة والعلة وفي الغلبة لما يقع أن يملكوه ويختلف في الأمرين والرد  
 واشتغال الأمان **مسألة** قالوا من صرف في التجارة لم يرد في مثله الركنه  
 ثم راد سحره أو نقص قبل الخول لزمته الركنه على ما يكون من قيمة عند انتقال الخول راد  
 أو نقص وهذا منصوص عليه في الأحكام والمنحى وهو ما لا يخفى فيه خلافا من وجوب  
 الركنه في مال التجارة وذكر أبو بكر الجصاص في المسرح أنه لا خلاف فيه من أهمها وأما  
 الخلاف في العس من الوترق والذهب إذا كان نصيبا أو الخول وأخره لأنه قال ولو كان معه  
 عشرة دنانير ثم ملك قبل الخول فشرع آخره أخرج الركنه عنه على أنه لا يغير بوسيط السه  
 لأد المال فيه أو نقص كما صرح به في مال التجارة وفي حجه أنه مقس على مال التجارة بعهده  
 بعض المصناب الذي تنحل الحكم به في أول السنة وكاله في آخرها وليس يحل أن يكون المصناب  
 نقصان بملك الأصل كالأج دك في أموال التجارة ومن الناس من ذهب إلى أن الأعراس يكون  
 نصيبا في الخول لأنه لا اعتبار بأوله وذكر عيسى بن عذرة نالير الشغال والحدود فيها إلى  
 وجب من أعاد النصيب في الخول وأخره وكذلك لغرضه لأنه فرع الركنه النكاح كما أن  
 النكاح فرع الإماءات ولين الخول مقس على آخره والغلبة أنه لا يغير في الخول المراسي  
 لأجراح الركنه وجب أن يغيره **مسألة** ومكان عليه دين مستحق في ماله  
 أو نوب في عليه لم يثبت له الركنه ماله وقد نص في الأحكام ما لا يخفى على من يدرى بأسرار الركنه

[illegible][illegible]

مقدار

مقدار زنده من ماله بخوار زنده لكان له دك و قمار اول به قدره على انه مسجل لعينه  
فوجب ان يكون الزكوة لازمة له دون من هو في يد فسل له لتسليم ان لضاحا لغيره  
بغير اذنه الا بقضى القاضي وقد نص حتى علمه السلام على صلح الدين لو شترق من مال  
عنه مقدار حقه لزمه القطع على ان لو شترق ذلك لم يبدل على ان المالا لضاحا للدين لانه  
وان ملكه لا يخذل وكان لعان يخذل فليس ماله قبل الاخذ فاذ قيل روايه ريد بن  
علي بن ابيه عن علي بن علقمة السلام قال اذا كان كذا دين وعليك دين فاحسب بدك درك ما فضل  
عن الدين الذي عليك فيسلك لا تمتنع ان يكون المراد بصلاح الزكوة من لفاضل فلكونه القرض  
تقديم الدين يكون المخرج عشر المخرج اذ ليس فيه ان يخرج ربع عشر الفاضل وهذا هو موضع الخلاف  
والكلام ينطويه وعلى هذا ما رواه روي ان غير خط تحضر المحابه فقال من كان عليه دين فليؤدم  
ليؤدم بقيه ماله اذ جاز ان يكون العرض يقدم الدين وان خرج الواجب من البقيه وهو ربع عشر  
المخرج مسجل له قال وصاحب الدين اذا استوفاه رجلاه لما مضى من السنين  
لان سعة الزكوة من النصاب قال القم علم وكدك القول ضد ان الزكوة تكون على  
البروتى ولم يفضل احكاما بين ان يكون الدين على ملى ومغسر مقرا ومكروا في دين كان  
ووجهه انه لا يملكه بخلافه فيم كان له دين على مقرا واخذ وكان غرضه فيه الزكوة ان  
صاحبه اذا استوفاه رجلاه لما مضى من السنين فوجب ذلك في سائر الدين والمعنى انه  
حق ثابت والزمه فوجب ان يكون سبيله شيئا ما كذا وروى زيد بن علي بن ابيه عن  
عن علي بن علقمة السلام انه قال انك الدين الذي لك وروى محمد بن منصور عن محمد بن جميل  
عن ابراهيم بن ميمون عن حماد بن محمد بن منصور عن الحكم بن علي بن علقمة السلام قال اذا كان لك او  
لرجل دين سمس ثم قبضه فليؤدم زكوة لما مضى من السنين فان قيل روي محمد بن منصور  
باسناده في كتاب الزكوة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ليس على من اقرض ولا زكوة  
فيل له يحملان يكون ما دام قرضا وكذا نقول انه لا يلزم اذا الزكوة حتى يرجع  
اليه وقتنا الان سعة الزكوة عن النصاب ليزن زكوة عند ما سعى على من اقرضه  
واذا استخرج المتخو عن مكد صاحبه وسنبر الكلام ومسألة تأخير الزكوة مسجلة  
قال الزكوة واجبه في الحكي والمراكمة او في الذهب والفضة وهذا منصوص عليه  
في الاحكام والمنتج وهو من ذهب بن علي بن علقمة السلام وروى ابو بكر بن ابي شيبة  
مثال قولنا عن غير الخطبات وقتنا لله سداد وعبد الله سدد وهو المروى عن ابن  
مسعود عن جابر بن زيد والبدليل على ذلك قول الله تعالى حذر من ماله صدقة

في الحديث ان الزكوة على الدين اذا استوفاه رجلاه

عن محمد بن منصور عن الحكم بن علي بن علقمة السلام

وتزكهم بها وهذا عام في جميع الاموال فوجب ان يكون الحلي اخلاصا وقوله مردجل  
والذين يكرهون لذهبه الفضة الامية وقد روي ان المراد به الركوه قال ابو داود في السبي  
حدثنا محمد بن عيسى حدثنا عمار عن ثابت بن عجلان عن عطاء عن ابي سلمة قال كسا لسراوصا  
من ذهب فقلت يا رسول الله انكش فهو فقال ما بلغ ان يودي ركوته فركا وليس بكر وروي  
ابو داود وغيره عن ثور بن شعب عن ابيه عن جده ان امراء اتت النبي صلى الله عليه واله وسلم  
ومعهما نسك في يدائيهما فسكان من ذهب على طمان فقال اعطوني ركوة هذا قال لا اسرك  
ان يسورك الله بها يوم القيمة سواء من منارت فدركك على وجوب ركوة الحلي فان قيل  
محوز ان يكون المراد بالركوة الاقازة فقد روي لك مسلم له قوله صلى الله عليه واله وسلم  
ما تلبس ان يودي ركوته فركك دليل على ان المراد به ليس الا عارة ليس الا عارة لا تسليق بالعباءة  
وانما تلبس بها الركوة المعهودة وقوله في الخبر الثاني ان عيسى بن كوف هذا ايضا دل على ان المراد  
بإعطائهم هالين ركوة تلبس بها لا عارة بل يكون اعطائهم هالين ركوة تلبس بها فان المراد هو الركوة  
التي يذهب ليهادون الا عارة في الواجب والفاظ النبي صلى الله عليه واله وسلم ان عمل على  
المعبر في الشريعة دون ما سواه لا يدل على ان الركوة غير واجبة بل اجاب واما ما مضى في الخبر  
اجابه ليس هو الركوة فانه في ظاهر ما ذكرنا ان يكون المراد به الركوة دون الاقازة  
وروي ابو بكر الخصاص باسناد عن حماد عن ابراهيم عن خلفه عن عبد الله بن عبد القفيبه  
امراء عبد الله سالت النبي صلى الله عليه واله وسلم ان لي طوقا فيه عشرون مسالا فادى  
ركوته قال نعم نصف فقال قالت فان في حجري نبي حيا سام احببته واضيحه بهم قال نعم  
وهذا صريح في ما ذهبنا اليه لا يحتل التأويل ودل على ذلك قوله صلى الله عليه واله  
وسلم في الرقة ربح العشر في بيتي ليم ان منقوا من احرا اسم الرقة على الحلي لانه اسم الفضة  
وما يدعى الركوة انه لا خلاف في المنقوع والسبايك وفي الاو والذهب والفضة ان الركوة  
تخدمها فكذلك في الحلي والعلة انه حسن الاثمان التي تدور عليها البياعات وما كان يباس  
على المضروب بخله انه جرم حري وحنسه الركوة وبانه ذهبي وقرق وقاسم على الابل الحلي  
بخله انه عزم صدى للما فينبض بالسبايك والسر على انه لو سلم كان قاسما او في حريه فاس  
الجنس على الجنس وان يفيد ووجب شرعا مستلزمه والركوة واجبه في مال الميم  
وهو منقوض عليه في الاحكام وروى قال احمد بن عيسى والعلم من ابراهيم علم السلام قال  
محمد بن منصور سمعت القسمة علم السلام يقول الركوة في مال اليتيم من سمع حرم محمد روي  
عنه انه قال في مال اليتيم ركوة مكانه هو قوله المرتضى اليه وقال محمد وروى انما  
على الركوة علم السلام لا ركوة فيه ودل عليه قول الله تعالى والذين يكرهون لذهبه الفضة

٢٢  
والعبد ذكر في  
مفسر العلوم

دور الوعارة  
في الركوة اذا طلع  
في الركوة والظن ان الركوة  
في الركوة والظن ان الركوة

٢٢  
الفضة لعم النعم وسكن  
الركوة لعم النعم وسكن  
من فضة وركوة في الركوة

الركوة

الركوة

[illegible]

25/10/2016

الشيخ العلامة

فيليه ظاهر اياه ببعض ان الانسان لا يسهل الاثام ما شئى واكتسب غفابه ولم يسهل فيه  
الاخذ لا يودي حقا من مال غيره ونحوه نقول ان ثلث السج في احوال الركوه يكون للولي وحده  
الترك لا خراجها يكون عليه فقد قلنا مرجح لظاهره وسقط ما ظنوا انه يجب ان  
الولي لا يودي على اليتيم وما اجمع عليه ان الولي يخرج من مال اليتيم اروش الجنايا والنفقات  
وركوه العشر فقطع ما ذكرناه في هذا فان قيل فان ابا بكر قال بحصره الصجابه  
لا ما تلي من فرق بين الصلوة والركوه في هذا الباب وانما هو لا يوجد على السلم احوال  
الركوه من ماله على انه كان من المعلوم ان مراده بالفرق بين الصلوة والركوه كان اذا  
الصلوة والامتناع من اذا الركوه دون ساير الفرق لا لئلا ان الفرق بينهما اكثر من  
الركوه لا يستطعن الجاهل وسقط الصلوة وما من ان الفرق الذي مذهب اليه من الصلوة  
والركوه ثم مراد اذ يكره حين قال ما قال مع معار الصجابه له عليه ان التحجيج ودا جتوا  
ان من فرق بينهما هذا الفرق لا يخل قتاله وهذا حكم تشييم في هذا الباب واحده  
فان قيل قال الله تعالى في الصلوة والركوه والصلوة والركوه والصلوة والركوه  
الصلوة وجب ان لا يرد على في وجوب ركوهه فسل له قد بينا ان الخطاب بعدنا هو لولي  
اليتيم دون اليتيم على ان الصلوة لم يرضع في ادايتها النياه والتوكيل ولم يرضع ان يدخل  
في وجوبها من لم يكن مخاطبا والركوه يرضع بها النياه والتوكيل ولم يرضع ان يرضع في مال  
من لم يرضع ان يكون مخاطبا عماد **له** على ذلك من طريق الشراة لاختلاف في وجوب  
العشر في ركوه الفطر وماله وكذلك الركوه والمعنى انه حق فيصرف والاشارة اليها  
فوجب ان يشترط فيه الصغير والكبير ولا يضاهي **له** ان يشار اليه على البالغ  
بغله وجوب ركوه الفطر والعشر في ماله فكل من لم يرضع ركوه الفطر والعشر في ماله شاركون  
واضا فيغير مال اليتيم على مال البالغ والمعنى انه مال من حكمه بالاسلام في ان يرضع فيه  
الركوه وفيما سئل اول من فتيانهم الصبي على الكاف بخله ان له عمدا ليمان وذلك  
ان الصبي مسلم حكما فقيها من المسلم على المسلم اول من فتيان الكاف على المسلم على ان الصبي  
شبه لقياسا سئل انما يقتضى ان حكمه للمسلم باحكام المسلمين فيما له وعليه وكذلك  
وجدنا شاركون الحقوق الواجبه في الاموال يوجد من اموال اليتيم وكان هذا ايضا اصلا  
لقيام سناو وجب ترجحه **له** قال وما باخذ السلطان الخاير لا  
سقط الركوه الواجبه وهذا منصوص عليه في الاحكام اذا اخذ السلطان الخاير ركوه  
رجل نظر فيه فان اعطاه طوعا لمفرقا في اهلها وعلم انه يصعها فمهم احترق ليه  
المتخلد اكل حرمى الوكيل ولا خلاف ان وكيل ريب المال دارق الركوه احترقه  
وقد نرى على ذلك في ركوه الفطر حيث يقول فان لم يجد المخرج لها مشكها في بلده وقوله  
في غير بلده وجهه بها لاهاليه ومن توجهه ترك مال يكون وكيل له ولم يسطر فيه

هنا ساطع لفظه ولم يرد عليه  
على ان الصبي لا يرضع عليه اذ لا يرضع عليه  
وسل له كلامه ان يرضع عليه ان كان له مال  
من المصنف في هذا الباب

والسهم في الصلوة والركوه والصلوة والركوه  
والصلوة والركوه والصلوة والركوه

ان يكون بزا او فاجزا فيكون كذا المتعلق الحاي اذا اخذ الركوه باذن رها وضعا  
مواضعها احترت عنه فاما اخذها باذن اهلها ولم يضعها في مسكنها او احدها كرها من  
اصحابها لم يحرم ذلك المالك لئلا يخلو حينئذ بالولاية والله تعالى لم يجعل للظالم  
هذه الآية بدلالة قوله تعالى لا يرضى عنهم صلى الله عليه واله وسلم قال من دري في قال  
لا ينال عقدي الظالمين فان قيل قد قال تعالى جند من اموالهم صدقه بطولهم  
وكرمهم بها قال صلى الله عليه واله وسلم لمعاد خدم من اغنياءهم ورد في فقرهم فامر  
بالاخذ من ارباب الاموال فيسئل له ثمن وجباخذها من اربابها على النبي صلى الله عليه واله  
وسلم والامام ومن يقوم مقامهما وليس في شيء من ذلك دليل على ان المصلحة الحاي  
لما اخذها منه على انه لا خلاف في ذلك للقرن واطاع الطريق والمصلحة الحاي اذا اخذ الركوه لم يحرم  
وكذا اذا اخذها المتعلق الظالم والمعنى ان اخذها فاسبق صحتها  
قال ولخراج لا يفيط العشر بل يجمع بينهما وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو قول  
الفتي عليه السلام فيما روي عنه النبي وروى الذي يدلى على صحة ما ذهب اليه من اجاب  
العشر في رضى الخراج قوله تعالى وانواحقه يوم خصاده وقوله تعالى ايعلمون طيات  
ما كتبتم وما اخبرناكم من الارض وقوله صلى الله عليه واله وسلم فيما سئل السرا  
العشر ولم يشر في ذلك من الخراج فانقص هذه العيون في اجاب العشر في رضى الخراج  
ويؤيده في غيرها فان قيل ان يخرج من وضع الخراج على ارض السواد لم يضر في الصحابة  
لم يبطا لهم بالعشر **فصل** له يجوز ان يكون ترك المطالبة بالعشر لان اهلها لم يكونوا على  
اولي من اسلامهم فكان موقفا كما انه حرجه من غير مطالبة وتحتل ايضا ان تكون المطالبة  
لم يسئل لظهورها ولين سبيلها كما يتسبيل غيرها من الاراضي وانما نقل مرجعها ما عرفت في قول  
سائر الارضين فان قيل يجوز ان يجمع الخراج والعشر لان سببها ما فيان لان سبب  
الخراج الكفر وسبب العشر الاسلام قيل له حكم الخراج باق بالاجماع مع اسما السرا لوجه  
وهو الكفر وجوب السبب الموجب للعشر هو الاسلام واد اجاز ان يفي الخراج مع انشأ  
السبب فالا واذ ان يلزم العشر مع وجود السبب الموجب له فان قيل ان الموه وجب  
سقوط العشر كونه المنة السبب فيسقط بعض العشر فليزم ان يسقط الباقي لموه الخراج  
فصل له ليس كل موه بلز من الارض يسقط العشر او شيئا منه فلا يلزم ما قالوا على ان  
ذلك لو كان على ما قالوا لوجب ان يكون الخراج يسقط نصف العشر فكان يجب ان  
يؤخذ من ارض الخراج بنصف العشر وهذا ما شد وما يدلى على ذلك من طريق البطان  
ارض الخراج مقبضه على ارض العشر والعلة انها يترك المسلم لوجب ان يكون العشر  
يؤخذ منها واجبا كقوله في علة ارض العشر يدين حكمه هذه العلة ان ارض العشر

بلغها عشر

المصلحة الحاي في  
لعمري ان العشر في

وهذا الله

إذا ملكها الذي لم يلزمه العشرة غلبتها فإن ان نعلق حكم العشرة هو بمالك المسلم لها ويمكن  
 ان يقاسر غلبه ارض الحراج على غلبه ارض العشرة في احوال العشرة فيما خرجته ارضه فان قيل  
 السأيه اذا كانت للتجارة لم يجمع فيها ركوة السور وركوة العماره فكذلك ارض الحراج  
 يجمع فيها الحراج والعشرة فيأشأ عليها والمغنى انها حجة لحقان لله تعالى بال  
 واخذ في سنة واحدة قيل له هلحقان مختلفان لان الحراج حري حري كرا الارض ومصرفه  
 مصرف التي والعشرة حجب والغلة ومصرفه مصرف الركاوت والاصول سبعة ما  
 ذكرناه ليس الحقوقا مختلفه في الاصول ان يلزم في المال الواحد فان قيل لو كان  
 الحراج كرا لارض كان كان ينفقه من ريد الارض على نفسه فسل له لسانه لانه  
 حري حري تحجب بل يقول جاز حري الكري فلا يلزم فيه ما ذكرت على انه لو كان  
 يجمع الحراج والعشرة كان الحراج ان سقط للعشرة الى بان سقط العشرة الحراج لان  
 العشرة ثابت بالكتاب والسنة المجمع عليها وليس كذلك الحراج في القوه فادان الحراج لا  
 يجب ان يسقط العشرة فكذلك العشرة لا يجب ان يسقط الحراج وادان كان هذا هكذا وحان  
 بجمعها مستله قال واما العبد ركة نقا على مولاه خرجها ما في يد او  
 من غيره لك وكذلك مال المديون وام الولد وهذا منصوص عليه في الاحكام والوجوه  
 فيه ما ثبت ان الملوكة لا تملك شيئا وان ملكه يكون ملكا لسيده فوجب ان يكون سبيل ما  
 في يده سبيل ما في يد سيده لو قيل ان ركنه تحت على ما لك ان شأ اخرجها منه لو  
 غيره وتحكم المديون وام الولد حكم العبد لبقا للملك فيها ولا يلزم ان ملكا مستله  
 فاما المكاتب فملكه مؤقوف الى ان يعتق ويرجع في الرق فان عتق لرسته الركة لما مضى  
 من السنين وان عاد في الرق لزم مولاه وهذا منصوص عليه في الاحكام والبدل على ذلك  
 قوله الله تعالى والذين يبيعون الذر والفضه الا به وقوله تعالى جند من اموالهم صدقة  
 ولزكهم بها وقوله انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض وقوله صلى الله عليه  
 واله وسلم في الرقة ربيع العشرة في اربعين شاه شاه شاه وفي جند من اموالهم صدقة  
 في اموال سوا كان المكاتب او غيره وايضا فهو مقبض على شأ يزل اموال يجعله انه ما  
 يملكه اهل الاسلام فوجب ان يلزم الركة فيه فلا اخذ قال في البركية الا على ما قلناه  
 وايضا وجدنا هذا المال لم يزل عنه ملك المولى وجبنا المكاتب ايضا وحكم المال  
 له وان كان بعد لم يملكه فوجب ان يوقف ركنه الى ان يستمر الملك لاخذها  
 في ركنه كمال المشبه خاله بين اثنين من لوديقه او غيرهما قلنا ان المولى  
 لم يزل عنه ملكه لانه لم يزل ملكه عن المكاتب نفسه مع ان لا يكون قد زال عاوي  
 لين خله وهذا الباطن حكم من هو في يده ومنع المولى من مصرف فيه لا يبدع فماد كرا

الحراج

اذ المنع من التصرف لا يزيل الملك الا انما ان الضم منوع من التصرف وكذا لكل الموقوف والموقوف  
 عليه وقتنا ان المكاتب في حكم المالك وان كان تصرفه تصرف الوكيل على بعض الوقف  
 لانه لا يتصرف فيه عن غيره بل يتصرف عن نفسه فان قيل بل لم يوجبوا الركوه  
 فيه عند حلول الحقول لم انظر ثم استوار الملك لاخذها باسوار العتق للمكاتب  
 او الرق قيل لانه لانا لو اوجبتناها لم يحل من قسمين اخذها ان يوجها على كل واحد  
 منهما وهذا فاسد لانه يودي الى ان يكون المأخوذ من الرقة نصفه لغرض ومن اراد  
 شاة شاة تقي ومن غش وغش بين من يزيل البني مخاض وذلك فاسد او يوجها على  
 واحد منهما وهذا ايضا فاسد لانا لو اوجبتناها على اخذها كنا قد حوزنا ان يسطع  
 ملكه ويستمر ملك غيره من المولى والمكاتب فيكون قد اوجبتناها عليه زكوة ملائمة  
 فلم يبق له ان يوقف على ما ذكرنا ومن هذه الطريقه سئل سؤال من يقول هذا اوجم  
 ان يودي الزكوة على قدر ما ادى من مال الكتابه كما اعتبرت ثم ذلك في سائر احكامه لا يري  
 انه يودي الى جوار ان يكون المولى هو لا يسم ملكه **مسألة** قال في الزكوة والادوية  
 والخدم والكسوة والخيل والابل والغنم ما لم يكر للجاره او ما جرى مجراها ولا يسم من الاضاف  
 الى غيره لفي فيه الركوه خلا الذهب والفضه وجميع ما ذكرنا من موقوف عليه في الاحكام  
 اما الادوية والخدم والكسوة والخيل والابل والغنم ما لم يكر للجاره ولا يسم من الاضاف  
**والجواب** في كل من كان له مال يكر للجاره ولا يسم من الاضاف  
 عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله وسلم عاها واشترطها في الخيل والابل  
 ان لا تكون حازه محرم ما يكون للجاره لان لما يبتغي بها جميعا فاما المملوك العامل  
 والعلم حث منه وجبته في نفسه لكان في موضع من هذه الكتاب ان سأل الله  
**مسألة** قال في كل ما ينفذ قبل وجوب العشر فيه فلا زكوة على صاحبه  
 ووقت وجوبها وان يصرف فيه محبة وبمن فساده ويبيح صلاحه وهذا صحيح  
 عليه والاحكام ونص فيه في زكوة الذهب على ان ينفذ ماله بعد وجوب الركوه من  
 الركوه وكان ابو العباس الحسي رحمه الله تعالى يقول ان الركوه تحت دخول الزكوة  
 الحرب والصلح ولم يكر شرط فيه التعريف والاصح عندنا ان يكون المعروض شرط  
 فيها ان الوجوب لا يستقر على الحق والامع امكان الاداء واداءه مع الامكان  
 كان مقرطاً من ذلك ان الواجب هو الذي اذا لم ينقله الفاعل اسحق له عليه وذلك  
 لا يكون الامع الامكان فان قيل فقد اطلق في علم السلام ان وقت  
 وجوبها وان يصرف فيه محبة وبمن فساده ويبيح صلاحه وهذا صحيح  
 امكان اخراجها يكون بعد ان يقطع ويجزى **مسألة** في المراد بذلك حصول

شبه لو حوب وحصول حوب لخصه لاري انه يقول اذ كان كذا وكذا وجب خضه فاذا  
 حصدا وحدا وقطع احذ منه عسره او نصفه فشرح هذا في الزكاة لما ذكرناه دون حوب  
 الاحراج وقد قال في آخر كتاب الزكاة من الاحكام والركوه سي من الله جعلها لكل  
 فقر معسر عند كل ذي جرة موسر فيه على ان حكمها حكم الوديعه والوديعه لا يصحها الشئ  
 اذا بلغت بغير تعدي منه او تقرب في الرد وقال في ركوه الفطر ولا سطر لها بعد الامكان  
 فان لم يمكن فهو في مسجه من امها الى ان يهيأ ذلك فيه ويذكر على ان الصبر يكون بعد الامكان  
 لانه اذا كان في فتحه منها قبل الامكان وكذا يكون في فتحه من ثبات الزكوات مثل الامكان  
 واذا كان في فتحه منها لم يضمنها وليس له ان يقول ان ركوه الفطر وان كان في مسجه منها  
 فانه يصح وان تلف ماله بعد الحوب وقبل الامكان وكذا يكون ثبات الزكوات ودكر ان ركوه  
 الفطر حبه الذمه والحوب يكون خالصا تلفا لما لا ولم يتلف ويكون سبيلها سبيل  
 الدين والركوه حبه في المال معين لتخصيصه على ان صاحب الزرع عليه ان يحرر عسر ربه  
 لامن غيره وتنقصه على ان الركوه تمنع الركوه وان لم يكن تمنعها لوان يكون سبيلها سبيل  
 الوديعه وكل ذلك يصح بالحريه من ان الضمان لا يكون للموعد والموعد ما  
 كان يذهب اليه ابو العباس المحمدي رحمه الله بان يرد الركوه الى ثباته من مهر او ديه او  
 ركوه فطر فانه اذا وجب شئ من ذلك ثم تلف المال قبل ان يرد الركوه او يحرر حله مصمونا  
 وكذا الركوه فانه ان يقول ان قوله عليه السلام فمن ترقى ماله بوطئه بعد  
 شتران عليه احراج ركوته لما مضى من تسنين يدل على انه لا يراى المربط لانه من المعلوم  
 ان صاحب لم يملك من اركوته مع كونه مشروفا وحرابا لم قال ذلك ليس بصحيح  
 لا ترى انه لا يضمنه وانما وجب عليه احراج ركوته اذا وجد لانه اذا وجد ركوه فطر  
 الركوه منه مسكوق فقلبه ان يخرجه الى العوي والمساكين من عيران يصح له لو لم يجد  
 المال فاما المصير فلا يصح المربط على ما بيناه وكذا نك نقول في المهر والديه  
 انها حبان في الذمه اذا فلا حبان تكون حكم الركوه حكمها اذا بلغت وحبان تكون حكم  
 الركوه حكم الوديعه فاما او خفيفه فانه كان يذهب اليه لا يضمن بان فطره في الاصل  
 فيه ما بيناه من حكم المودع فانه اذا فطره في حبه يراى العله فيه انه حصل  
 فاصي الله بمع ذي حقيقه في حيل من حقه بعتنه ما شأنا على من غصب او امسح من الركوه  
 فان قيل الوديعه لم يصح ان يصير له والركوه لا لمعنى ولا حبان يصحها  
 بل له كونها لمعنى او لا يورث في احباب الضمان كما لا يورث في احباب الاصل على ان حلا  
 لو غصب مالا من العوي صبه له لم يصح ان لضمان لا يصح بان يكون لمعنى او لا فوامر  
 معين فان قيل المودع لا يصح له المربط في الوديعه بعد مطالبه ربه او ايم لا

بغير

۴۷  
هفتاد و دومین فصل در بیان  
و اراد اخلاص حضرت امام علی  
اولیاد الخ و الله اعلم بمرام

انجمن

حدثنا ابو الزبير عن جابر قال لما قال الله خير علي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
افهم كما كانوا وحجلاها بينه وبينهم وبغث عبد الله بن رواحه لخصها عليهم ثم قال يا امير  
اليهود انتم ابغض الخلق الي قتلهم اسما الله وكذبتم علي الله وليس علي بغضي اياكم ان الخيف  
عليكم وقد خضت عشرين بين الف وسوق من ثوبان شيعم فلكم وان سدم علي ولا حرج  
او بكر حدثنا الطحاوي حدثنا احمد بن حنبل او حدثنا احمد بن حنبل او حدثنا احمد بن حنبل او حدثنا احمد بن حنبل  
حدثنا محمد بن صالح عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن اسير عن رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم انه ان كحرض العتيق زبيبتا كما كحرض النمرور وروى عن ابن بكراة كان  
يامر بالحرض وعن غيره نعت سهل بن ابي حنيفة كحرض على الناس وروى عنه انه بغث الله  
لحرض على اهل حبيز ولم يزدوا احد من اصحابه انكروا ذلك ونا ابو بكر حدثنا الطحاوي قال  
حدثنا علي بن عبد الرحمن واحمد بن حنبل او حدثنا علي بن عبد الرحمن او حدثنا علي بن عبد الرحمن  
المازني عن عمار بن سهل بن سعد الساعدي عن ابي عبد الله الساعدي قال سمعت ابا عبد الله  
مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في غزوة تبوك فاتيوا وادي القرى على جديقه امرأه  
فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم لحرضيها خضوا لابي عبد الله صلى الله عليه واله وسلم  
عسره او سوق وقال احضها حتى ارجع اليك ان شاء الله تعالى فلما قدمنا ثلثها الي رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم لم يبلغ ثلثها فقال لئن لم يفرقوا بيني وبين رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
حقا في الثمار وانه لا يجوز ان يعزل عنه الى القيمة ولا خلافة ولا رايه الا سماع به في حال  
كونه زانيا ودك لا يمكن الا بالحرض وحيث يكون القول به صحاحا فان رسول الله  
الزبير عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صلى الله عليه واله وسلم في غزوة تبوك  
التمرحل حرككم ان ياكل ما لا يخيه باطلا فسل له التراب به ان يلزم للحرض الرأيا وحده  
وان هلك التمر لا يقد بنه على ذلك فان قيل ان الحرض ضرب من الحلق وهو من المعاصي  
ان يكون مستحقا لانه لو كان مستحقا لم يجعل به بعد النبي صلى الله عليه واله وسلم ودرس  
انما يكون عمر قدامنا كحرض محض سماعة من المهاجرين وهم نصا يردون بوزاير اجد انكره معطل  
بدك قولهم اذ غاب عنه علي بن ابي طالب لا يشع ولا يشع بوجبه ولم يؤدس به بقبضه فلا وجه  
للقول به فان قيل لو كان الحرض صحاحا لرجع الى قولنا خلا لاله اذ غاب عنه  
التمرحل له لا يسع ذلك لان الحرض دخل في قولنا لانه لا يشع به فلم يستع ان يسع له  
اذا اذ غاب عنه المال بعد الحرض على انه عي محض فاعني عليه لسلام النبي صلى الله عليه واله وسلم  
اذا اذ غاب عنه النقصان بعد الحرض فلو امتنعنا منه لم سعد فان قيل ان الحرض لو امكن  
ان يعلم به مقدار التمر تجازت الفسنة وكذا كل السبع ويجازد كذا والتمرحل على الارض فيلزم  
الحرض يستعمل حيث وردت به السنة فاما حديثه لم ترد فلا وجه لاستعماله فيه الامر طر بالاعيان  
وقد اخرجوا على ان لا ينقل في غير ما وردت به فلم نكسر بقبضه فيه منسوخا على انه

فصل في الحرض

الحرض

والعروض  
بموجب عرض  
وما لا يحوز

بسم الله الرحمن الرحيم

والفض

**الركوة** في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالا فادابلع عشرين مثقالا ففيه ربع عشرين  
وهو نصف مثقال فاذاد عليه قليل اوكثر وجب في الزيادة ربع عسرها واما في النقص  
حتى يبلغ ما بقي درهم فادابلع ما بقي درهم ففيها ربع عسرها وهو خمسة دراهم والنقص  
في زيادة ما كان لقول في زيادة الذهب وذلك ان كل ربع منصوص عليه في الاحكام دون المختار  
وهو قول القسطلي روله عنه النبي رضى والقول انه لا ركوة في الذهب حتى يبلغ عشرين  
مثقالا هو قول جماعة الفقهاء من اهل البيت عليهم السلام وفيهم من يروى عن علي بن عطاء  
انه قال اذا كان لرجل خمسة عشر دينارا فمهما ما بقي درهم بعد ما ربح العسر وروى عن  
عن الناصر عليه السلام وروى ايضا عنه خلافه **والاصل** فيه ما رواه زيد بن علي عنه  
عن جده عن علي عليه السلام انه قال **ليس** فيما دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة  
فادابلع عشرين مثقالا ففيه نصف مثقال وما زاد ما احتساب وزاد محمد بن مصعب باسناد  
عن ابي اسحق عن عاصم بن علي **قال** ليس في اقل من عشرين دينارا شي وفي عشرين دينارا  
نصف دينار وفي اربعين دينارا دينار وفي بعض ما روى محمد بن منصور عنه انه قال  
ليس في تسعة عشر مثقالا ركوة فاداكانت عشرين مثقالا ففيها ربع العشر على ايهما اخطأ  
ان للدرهم نصيبا او جنان يكون للذهب نصيب والمعتن كل واحد منهما يعوم به الملتزم  
عابا ويمكن ان يقاس على شأين ما تحب فيه الركوة من المواثني وعمرها والعلة انه ما لم يحسب  
الركوة وجب ان يكون له نصيب في نفسه فاما ادابلع عشرين مثقالا فلا خلاف ان  
فيه الركوة لا ما روى ايضا عنه انه قال **في عشرين دينارا نصف دينار** وروى  
القولين او يكره او يشبه عنه وجان يتخاضر مكانه لم يرد وقتي واسم الاجماع  
فيما قلناه واما الغض فلا خلاف انه لا ركوة فيها حتى يبلغ ما بقي درهم **والاصل**  
في ذلك ما رواه ابو بكر المروزي حدثنا ابو الجاوي حدثنا الحسين بن نصر حدثنا ابو عمير حدثنا  
سعد بن التوري عن عرو بن يحيى المازني عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى

[illegible]

د ساراو دروگر

5

رکھنے والے

وَقَالَ لَهَا وَهِيَ تَبْكُ  
لَا تَبْكِي فَإِنَّهُ لَمَّا  
بَدَأَ يَتَعَزَّيْهِمْ  
قَالَ لَهَا لَسْتِ مِنَ  
الْبَاطِلِينَ ۖ وَلَئِنْ  
كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا  
لَسَتْ بِكَ ثَمَرَةٌ إِلَّا  
الْأَلْبَابُ ۖ وَسَوْفَ  
يَخْبِرُكَ عَنْهَا  
فِي الْأَرْبَابِ ۖ

حقول

قول الراوي ادليس فيه ما يدل على انه قول النبي صلى الله عليه واله وسلم بل فيه ما يدل على انه قول الراوي لانه حكاه به قوله معاذ الانثا انه قال فاد ابلغ الورق كذا احته كذا وهذا لان يكون قول الراوي اولى لان النبي صلى الله عليه واله وسلم انما ياتر وتحكم بما حكاه ففعل الصحابي فالاشبه ان يكون من قول الراوي عنه وحمل ايضا ان يكون المراد انه لم يكن ياخذ درهما كما ملاه الا اذ ابلغ ربحه فيكون الغرض بيان ان مقدار الماخوذ لا سعر كما سعى في ركوع المواشي وهو مقبض على ركوه ما اخرجت الارض في انه لا يعموله بعد ان يبلغ الحد الذي يجب فيه الركوه بالاجماع بعد ان اختلفوا في دفعه الاشترار ودخول الكسرة في موجب والثاني ان مقدار الماخوذ لا سعر بعد انصابه بين حقه هاتين العليتين اما يصح الاشترار ودخول الكسرة في موجب واما سعره مقداره الماخوذ بعد انصابه فيكون ان يكون له قفوة بعد انصابه وملا يحصل له الوصفان لا يجب ان يكون له قفوة بعد انصابه فان ان الحكم يتعلق بعلته او يوجد بوجدها فنصار قاسنا به على قياسهم الورق على المواشي بجله انه لا يتبدل زكاته انما ياتر مثل هذا لا اعتبار لا يوجد في قياسهم على ان فاسم ما ليس بحوان على ما ليس به وان اولى من قياس ما ليس بحوان على الحوان على ان قاسنا يتصل بالحوان والاشبات فنصار اولى **مسألة** قال ولونقص من الذهب من عشرين مثقالا مقدار ثبته ومن الفضة عشرين درهما ذلك القدر لم تحته فيه الركوه هذا منصوص عليه في المنتهى هو قول اقامة العلماء وتكلموا في ما كذا انه قال في الركوه فيه اذ اجازت حتى ان الوارنه في الاصل فيه حديث او سجد الحديث قال **مسألة** قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة وحديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا صدقة في الرقة حتى يبلغ ما هي درهم وقد ذكرنا اساده من الحسين قبل هذه المسئلة وروى ابن ابي شيبة عن جعفر عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا يكون في الدرهم ركوه حتى يبلغ خمس اواق وعن **الحق** عن عاصم بن عن علي عليه السلام انه قال ليس فيما دون ما يبي درهم صدقة وروى زيد بن علي عن ابيه عن جعفر عن علي عليه السلام انه قال ليس فيما دون المائدين من الورق صدقة فكل ذلك محقق ما دله من ان مع نقصان القليل والكثير لا يلزم الركوه وايضا ما نقص مقدار ثبته مقبض على ما نقص درهما او اكثر لا خلاف في انه اذا كان كذلك لم يلزمه فيه الركوه والغلة انه قاصر عن انصاب فان قيل اذا اجازت الوارنه فلا تجوز من ان يكون المراد به انه يجوز الوارنه على ما لا يتصل به

عن جعفر

اولا على طريق المسامحة وهذا لا يختلف في القليل واليثير فلا معنى له ان لم يكن حقه ما ينبغي  
لا يحجز على اخذ ما ينبغي درهم الاحصاء كما لا يحجز على اخذ ما ينبغي درهم الادراجا فان شق ط  
ما اعتدوه وهذا الباب على انه لو كان لا يخرج كذلك لو كان يكون حوز في الزيادة لا خلاف  
انه لا يحجز فان قيل بعضان حقه ومراه حقه قد يقع في المعاونة من الميزان من وجب  
ان لا يكون له مدخل في الاعتبار واذا لم يحسب اعتبارا له لم يصح الركوع من اجله الا ان  
انه لما وقع بين صاحبين فصل حقه وتجبين لم يحجز في الركوع والوساق وكذا ما احلها  
فيه قيل لهم هذا الذي علموه لا معنى له ولا بد من دفع الغاوت من الميزان في  
دبرهم او نحو ذلك لا خلاف ان الاعتبار واجب على ان ذلك لو كان كذلك لم يجز في الزيادة  
صاحب الحق على ان ياخذ ما ينقص من حقه ذلك القدر فاما ما ذكره في الجبهه والتجبين  
في المكالم فاما لم يحجز ذلك لان القدر لا يمكن ان يعلم الفضل او النقصان في الكمال على  
الحقيقة وليس كذلك حال الميزان لمن يدرك القدر يعلم زياده الوزن ونقصانه  
فوجب الفرق بينهما **مسألة** قال ولو كان في الذهب الفضة ردى لم  
يشق الركوع لان يكون شفوفا او ما كان في حكمه وذلك منصوص عليه في المختار  
والاصل فيه انه اذا كان رديا في الجنس فان الركوع عليه ادابح النصاب كما  
يجب في ردي السايه وردي ما اخرجت الارض ولعمري نوله سبحانه انفقوا طينات  
ما كسبتم وقوله صلى الله عليه واله وسلم في الرقة ربع العسر وفي ما ينبغي درهم خمسة دراهم  
ولم يستثن في شيء من ذلك الردي من الجنبه فوجب ان لا يكون فضل من الردي والحسد اكثر  
فاما ما المخلوش ما يباهى على بالسوف فان الركوع لا يجب فيه حتى يكون نقرته ما ينبغي درهم  
لقوله صلى الله عليه واله وسلم ليس مما درن خمسة او نحو صدقه وقوله لا صدقه في الرقة  
حتى تبلغ ما ينبغي درهم والغش لا يكون من الرقة وحيث يكون الاعتبار بالمعروف علمنا ما  
على انه لا خلاف وان الغش اراد على المعروف كان الاعتبار بالمعروف في الركعة فكذلك ان نقر  
والمعنى انه جنس خلاف الذهب والفضة فحيث لا يحده في تركه الذهب والفضة  
**مسألة** ومن كان غده دها فاضرب النصاب ومثله من الفضه مريم احدها  
الى صاحبه ثم النصاب وحيث يفيض ضمما حصل معه النصاب ومخرج منه الركوع وكذا ذلك  
القول في الجنبه الذي يكون بغضه دها بغضه فضة **القول** لو حوت لص مصر  
عليه في الاحكام والمجوز تفصل لم وبمسره مصنوع عليه في الاحكام والمختار  
والقول **قال** هو قول **مسألة** ردى على والفقير من درهم والباصر على  
علمه السلام وانحج فيه قول الله تعالى والذين يكرهون الذهب والفضة  
الاية وقال صلى الله عليه واله وسلم كلما دبت ركوبه فليس بكنز ولا عيب

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

سبحانه الذين يكرهون الذهب والفضة ومن صلى الله عليه واله وسلم ان تركيه  
 في المخرج المال من ان يكون كثر اذ لم يجمع ذلك ان تركيتها في حال الاحتمال  
 واجب اذ الواو في قوله الذهب والفضة للجمع ويدل عليه عموم قوله تعالى خذ من اموالهم  
 صدقة وقوله انفقوا من طيبات ما كسبتم فان قيل فقد قال صلى الله عليه واله  
 وسلم ليس مما دون مختار اذ صدقه وليس مما دون ما يدرى صدقه قيل المراد به  
 اذ لم يكن معها غيرهما الا ترى في حديث ابي هريرة رضي الله عنه في كتاب ابي بكر الى  
 صلى الله عليه واله وسلم قال في الزقة ربع العشر فادام يكره للرجل الاسعون  
 وما به فليس فيها صدقة فبه على ان الغرض به في حاله لا يولد بدس ذلك  
 انه لا خلاف انه لو كان مع الرجل مال للتجارة وجب عليه ان يرضه الى الذهب والفضة  
 ويكمل به النصاب ايضا لا خلاف وان اموال التجار يرض بعضها الى بعض وان كانت  
 اجناسا مختلفة فيقاس عليها الذهب والفضة بعلل اخذها ان المصروف في جميع  
 الاحوال ربع العشر يحان يرض فيها من مختلفه بعضها الى بعض بشرط ان يرضه جميع  
 النصاب لان العم يرضها في الاول ربع العشر لان ذلك يعبر به اكثر من العمل  
 الثاني انه ما يسعى به النما على سبيل الاستعاضة فيجب ان يكون مثل اموال التجاره  
 في العمل فان قيل اموال التجاره لم تقف فيها الركوه وانما وجبت وبها قيل له  
 هذا فاستد ذلك ان القيمة غير خاصه وانما وجبت الركوه في قيمتها بالمعوم  
 جعل لغيره النصاب وايضا ما ذهبنا اليه فاستد على جميع الدوام المختلفه لا وصاف  
 بعضها الى بعض لا خلاف فيه والعلل فيه انه تم المتلفات وانما لا يشاء عالما بوجوب  
 ان يرض ما اختلفت بعضه الى بعض بما يقياسهم على حاله الا ان يرضه المعوم على ان  
 فهو مقتضى بضم مال التجاره اليه لا خلاف ان من كان معه ما به درهم ومال التجاره  
 يبيد ما به درهم وان يرض اليها فان ناسوا الذهب والفضة على السواء وما اخبر  
 الارض وان لا يرض بعضها الى بعض كان قياسا على اموال التجاره اولين الذهب والفضة  
 لعمان اليها مكان حكمها ارب الى حكمها انما شبهة وقلنا يرض فانه يحصل معه النصاب ليس  
 الغرض بالعم احباب الركوه فلا وجه لعم لا يرضها ويرض اخضا قاطبا للمساكين وليس  
 اموال التجاره لا خلاف انها تقوم بالذهب اذ كان المعوم بها وجب الركوه دون المعوم بالذهب  
 بالفضة وانما تقوم بالفضة اذ كان المعوم بها وجب الركوه دون المعوم بالذهب  
 فكذلك ما قلناه وقلنا ان لكلي ليه كما مضى لان لا يفضل بينهما وبين جميع ما  
 استبد لنا به من الظواهر والقياس لا يفضل ذلك من الحلي وعبر الحلي من الذهب والفضة  
 فضل قال يحيى بن الحسن عليه السلام يرض بالمعوم وهو نقي ل

لأن ذلك

العمل

القدر والناصر الحق عليهم السلام وقال زيد بن علي رضي الله عنه يوم تلاحق  
 وجهي في لسان اموال الحجاز لما لم يراع نصابها في انقار وجب فيها الم كان الم  
 وكذلك الذهب الفضة حبان يكون صهما بالقيمة فان قيل اموال الحجاز وحدها  
 ذلك لانها لا نصاب لها قيل له قد يكون من اموال الحجاز ماله نصاب وذلك اذا وجب  
 فيها الم وجب الرجوع الى المعوم على ان شيئا من الم للركبة في الاصل لا يكون بالآخر  
 فاذا ما ذهب الى الاصل لا يفاضل به بين الركبتين **مسألة** قال اذا مو عذر رجل ذهب  
 او فضة او حياضتين لم يركبها لركبة اخرى اخرج الركوة للشنة الاولى منها كلام الماينة  
 لها بقى بعد اخراج الركوة للشنة الاولى ثم كدرك الى ان يحط عن النصاب وكذلك  
 القول في ركوة الماشية اذا تاحرت فهذا منصوص عليه في الاحكام وابوجهه وافصا  
 وان الركوة تمنع الركوة وان كان محال في حله المستلزم لانه يدها الى ان يدها  
 الركوة وعري الركوة عري الدين وعذنا ان الدين لا يمنع الركوة على ما قدمنا القول  
 فيه وانما نقول ان الركوة تمنع الركوة لس قدر الركوة عذنا ناصرها مسما للمساكين  
 وهو عن ان يكون ملكا لصاحبه المال وليكذلك قلنا انه لا ركوة فيه والركوة  
 على ذلك قول الله تعالى خذ من اموالهم صدقة ومن ادلم تكن المضلة ولا ابتدا العايبه  
 في التبقيض فاجبت له لاحتربض من اموالهم وذلك بمعنى ان يكون ذلك العدي  
 مستحقا علمه وجبان يكون خارجا عن ملكهم فاصح قيل فان قيل ما انكرتم  
 ان تكون من هاهنا للمضلة او لا ابتدا الغايه فيل له لو كان من المصلحة لوجب ان يكون  
 جميع المال مأخوذا وهذا ما شهد ولو كان لاسد الغايه لما كان لها معنى مفهوم فبالها  
 للتبقيض على ما قلناه ويدل على ذلك قول الله تعالى اما الصدقات وللعرا والمساكين  
 ليجعلها لهم فثبت لهم قدر استحقاقها وايضا لاجل ان من جعل ثلث ماله او ربعه  
 او جزا منه للفقري يضرب ذلك مسما لهم وكذلك قدر الركوة والمعنى به خرم معلوم  
 من مال معلوم جعل للفقري وجب ان يشتموه فان قيل بولكم هذا  
 يودي الى ان يزدول ملك المالك على المال معنى الرمان لان قدر الركوة عذر بصر  
 مستحقا للفقري حول الخول وهذا مما لا يوجد في الاصول قيل له قد تهل ذلك في  
 الاصول لا ترى ان رجلا لو قال لعدو ادا الفضل لسته فانت حر لكان ملكه بول  
 عنه بانقضاء الشنة على ان ذلك لو لم يجد في الاصول لكان لا تمتنع القول به اذ اقام  
 الدليل عليه فان قيل لو كان مستحقا للمعوي لكان لهم ان ياخذوه بعد ان  
 صاحب المال قيل له لا احد ذلك الا ان الفقري سيقفون ما نوصا لهم من البذل  
 اودونه ومع ذلك فليس لهم ما حذروه من المال لاسا عطا الوصي وحكم الحاكم وكذلك

فكذلك الركنه على ان اخذ الشريك لا يقاس صاحبه الارصاه او يحكم الحاكم وهذا  
لا يمنع ان يكون نصيب كل واحد منهما في المشرق فيه ملكا له فان قيل لو كان ذلك  
مستحبا لهم لوجب ان يكون المستحق معيناً وان يكون الذي سحقة معصا فصل له  
هذا فاستد بالوصيه وبما لو تامل جعل جزا معلوما من ماله للفقير فان قيل لو كان ذلك  
مستحبا لم يجب ان يكون تعيينه موقفا على اختيار ترك المال قيل له هذا ايضا  
واستد من جعل جزا معلوما من ماله للفقير لانه يقدر مستحبا لهم ويكون غنمه  
على ترك المال وما قدمناه من الادله في هذه المسئلة يوجب ان لا يكون ترك وهذا  
الباب بين الذهب والفضه وبين المماس اذا با حرت فكذلك فلان سئل المماس في  
هذا الباب سبيل الذهب والفضه مسيله ولا ياتر باخذ الذهب عن الفضة والعص  
فان الذهب في الركنه ولا يجوز ذلك في غيرهما من الاموال وهذا منصوص عليه في الاحكام  
في وجهه انه مبني على وجوب العلم فاذا ثبت ذلك فلا اخذ قاله لا قال يجوز ان  
يأخذ بعضها من بعض ولا نهى الركنه قد صار كالحسن الواخذ يوجب ان يجوز اخراج  
بعضه من بعض وليس الموال الحارة لما وجب فيها العلم حازان حرج عنه كل واحد من الذهب  
والفضه وكذلك الذهب والفضه ان قد ثبت فيهما العلم

## باب القول في ركنه المتيقن

لاركنه في الماشيه لان يكون سايه فاما العوام مثل من الابل والمغزل  
المعلوقه وكذا المغلوله من الشاة فلا ركنه فيها وذلك منصوص عليه في الاحكام  
واليه ذهب علماء الفقهاء وكان مالك يوجبها في الغنم والاشد على علمه السلام  
لذلك لما رواه زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي قال **عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم**  
**عن الابل الغنم والحمير والمضروء والمضروء** اذ رقت وجب بها الركن  
وروى ابو بكر الحنظلي باسناده عن ليث عن طاووس عن ابن عباس عن النبي صلى الله  
واله وسلم قال ليس في البقر الغنم من صدقه وفي كتابنا الذي كتبه له ابو بكر هذه  
فرضه الصدقه الذي فرضها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين الى يوم  
نبيه فمن سألهم من المسلمين فليعطوها من ثلث فوقه فلا يعطيه وفيه في سائمة العم اذا كانت  
اربعين شاة شاه فدرك ذلك على ان غير السائمة لا ركنه فيه لانه قال ومن سأل فوفها  
ولا يعطه وروى محمد بن منصور باسناده عن علي بن عيسى السلام قال ليس في الابل الغنم  
صدقه وان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خمس من الابل شاة وعمومه  
يوجب السائمة وغيرها قيل له قوله في خمس من الابل سائمة يعني خمساً ما وليس هو ما  
يسمى لعمري على انه لو كان قائما لحضه ما ذكرنا من النصوص فان فاسدوا المعلق فيه

ليح فالحمد لله

ظا  
العوام

فما السأله بجله انه حيوات محري في حشته الزكوة غار ضمهم بقيا من لغو مل على عبد  
الخدمه على انه حشوان يبتطالا ستمجال الخرج باموال الخاره وياها مي جعل القنيه  
لم يلزم فيها الزكوة ويرحمها ايضا وحدثاه في الاصول من الزكوة في الحبل التي  
يكون للركوب وفي البغال وفي الطبا وبعرا لو حش لما كانت غير مريضه للمسا  
فكذلك ما اختلفنا فيه وليس يختص ذلك احابنا الزكوة في الحلي وان الحلي كالورق  
والسبايك وان التبايع به مكر وطلب العماه منات كاتيا في الورق والسبايك على ان  
المواضع كانت كثيرة على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقد روى عن علي بن  
بن عوف كانت لها مواضع كثيرة ولم يروا ان النبي صلى الله عليه واله وسلم اخذ الزكوة منها  
وليس يلزم على ذلك الخصاصات وقول من يقول انه لم يروا النبي صلى الله عليه واله وسلم  
اخذ منها الصدقة لانها كانت قليلة بكماله والمدنيه ولعل الرجل الواحد لم يكن  
يبلغ ماله من الخصاصات حد يلزم فيه الزكوة **مسألة** قالوا لا زكوة في الابل  
حتى تبلغ حشافا اذا بلغت حشفا فغيرها شاه وفي عشر شمان وفي حش عسره بلت  
شياه وفي عشرين من اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت حاضر وفي سب ولسب ابون  
وفي سب واربعين حقه وفي احدى وتسعين حقه وفي سب وسبعين ابون  
وفي احدى وتسعين حقتان الى عشرين وما به ثم سبيل الفريضة بعد ذلك بلغت  
الابل ما بلغت ما ذكرناه من فريضة الابل الى عشرين وما به منصوص عليه في الاحكام  
والمنتحمة ومروى في الاحكام عن القس عليه السلام **ومروى** النير وفي عشرين حش  
وعشرين من حش شياه فادارات واحدة فبنت حاضر وروى حقه عن علي عليه السلام لان  
حكي عليه السلام صنف هذه الروايات عنه ولم يصحها وكذا في شياه اهل  
العلم صنفوها والرواية التي يجهل ما رواها عنه ريدس على بن ابيه عن جده عن علي عليه  
السلام انه قال **مسألة** ان حش وعشرين من الابل بنت حاضر فبنت حقه فريضة الابل من  
اولها الى عشرين وما به على ما ذكرناه في كتاب ابي بكر الذي كنت لا نشر الذي يبول  
في اول هذه فريضة الابل التي فرض رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فريضة  
الابل الى عشرين وما به على ما ذكرناه **ومروى** عن ابن ابي شيبة باسناده نحوه عن ابي هريرة  
عن ابي سلمة عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كنت كناد الصدقة فعنه سيفه  
او قال بصله فوصيته وشق فيه فريضة الابل على ما ذكرناه الى عشرين وما به **واحرى**  
او العباس بن الحسن بن محمد العلوي حدثنا الحسن بن الحسن العلوي عن ابي الكوفي حدثنا  
الحسن بن محمد بن جعفر العلوي عن عمه علي بن الحسن عن ابي هاشم المجدي عن ابي اوك الحنسي عن علي بن ابي  
عن جده عن علي بن الحسن بن علي بن ابي هاشم عن ابي الحسن عليه واله وسلم كنت لعمر حش  
**مسألة** الله الرحمن الرحيم يدكر ما خرج من زكوة الابل اذا كانت الابل اول حش

زكوة الابل

وقطعت من حش الابل زكوة في العاشم  
العلوي عن ابي الحسن بن محمد بن جعفر  
العلوي عن ابي الحسن بن محمد بن جعفر  
العلوي عن ابي الحسن بن محمد بن جعفر  
العلوي عن ابي الحسن بن محمد بن جعفر  
العلوي عن ابي الحسن بن محمد بن جعفر

وعشرين في كل خمس شاه فاد املت حسنا وعشرين معها بنت محاص فان لم يوجد  
من محاص ما بين لبون دكر فاد اكانت ساد لبني او خمس واربع ففيها ابنة لبون فاد  
كانت ستا واربعين الى ان تبلغ ستين معها حقه فاد اكانت اكر من دكر الى املح  
حسنا وسبعين ففيها جذ غه فاذا اكل كرم من دكر فخذ من كل خمس حقه فاما ماد كرم  
اسقبال القريضة بعد العشرين ومايه فهو منضوي عليه في المئتي وقالوا الاحكام  
فاد اكانت الابل في كل خمس حقه فكان ابو العباس الحسي رحمه الله يلعبون  
الروايتس ويقولون ان الاصل استيناف القريضة وحمل قوله في الاحكام فاذا  
كانت الابل في كل خمس حقه غلث ان المراد به الزايد على مايه وعشرين وجوب  
الحقه وشهدوا في بعض النسخ وجوبها في خمس واختل اهل العلم  
ادارت على مايه والعشرين فذهب ما نكل الى ان القرض كسعر حتى يكون الرباد  
عشر فاد اكانت الابل مايه وثلث ففيها حقه واسا لبون ودها الشافعي  
رحم الله تعالى الى ان القرض يدور ربا ذوا الواجب فاد اصار له لابل مايه وعشرين وجوه  
معها ثلاث بنات لبون ومذهبا هو استيناف القريضة ولا يزد في القرض عدنا  
حتى يكون الزايد حسنا فاد اكانت الابل حسنا وعشرين ومايه كان فيها حقتان وشاه  
وهو مذهب ابو حنيفه وهو قول ابي الوثابي من ينس على عليه السلام وابن مسعود رضي الله عنه  
والجزم فيه ما اخبرنا به ابو العباس الحسي بالشر وشاهي حديثنا ابو جابر الزاوي  
حديثنا ابو سلمه موسى بن اسمعيل حديثنا حماد بن سلمه قال قال لعنيس بن سعد حديثنا  
عمر بن حرم فاعطاه كتابا واحدا فيه انه اخذ من ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حمران لبي  
صل الله عليه واله ومسلم كتبه بحدوده فقوله فاد افيه فاد اكانت اكثر من دكر حتى  
تسعين ففيها حقتان الى ان تبلغ عشرين ومايه فاد اكانت اكثر من دكر في كل خمس  
وما فضل فانه يعاد الى الاول القريضة وروى عن عبد البر بن عوف عن عبد الله  
بن بكير عن ابيه عن حماد بن عمرو بن حمران ان لبي رضي الله عنه قال فاد اكانت اكثر من عشرين  
ففيها حقتان فاد اكانت اكثر من دكر فاد اكانت اكثر من دكر في كل خمس حقه في كل خمس  
ابو العباس الحسي نا اس الشر وشاهي حديثنا الحسن بن علي بن ابراهيم حديثنا ابي سلمه حديثنا  
محمد بن سعد عن شهاب عن ابي اسحق عن عاصم عن علي بن علقمة السلام قال فاد اكانت الابل على العشر والمائة  
فبا الحساب اسعمل القريضة بها واحدا ابو العباس الحسي حديثنا اس الشر وشاهي  
قال حديثنا ابو جابر حديثنا ابي فضيل حديثنا عثمان بن بشير عن خبيث عن ابي عبيد بن عبد الله بن  
مسعود عن ابيه والابل قال فاد اكانت لحد واحد وسبع ففيها حقتان الى عشرين ومايه ثم رجع الى قوله

عندئذ يديه ممدودتان واحداً فوق الرأس والآخر ممدوداً  
فصلها إلى السور إلى سطح تسوي فاد الخانت الكبريت ذلك إلى سطح

وروى عنه سرك بن بخارق قال حدثنا على بن عيسى السلام قال والله ما عبدنا كما يعبدون  
الكتاب لله تعالى وعن الضحيفة قلنا وما بها قال استأثر لائل أحد بهما من رسول  
صلى الله عليه وآله وسلم وروى عن ابن عمر قال **س** بعثني علي بن السلام إلى عمر بن محمد  
فهما كتاب يقول من سئلكم عن عليهما فقولوا ما هما فان هما شئتم رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم مكان فماروا وروى عن ابن عمر المومنين على علم السلام وروى عن ابن عمر المومنين  
قال فوجبا تباعدهما **و** الثاني ان هذا الخبر من دلائل انه اخذ من باب  
الابن عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكون الموقوف عنه وهذا لما كتبه  
إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كتابه من هذه الآثار صحة ما ذهب إليه القول  
بما استنبأناه لغيره فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال  
فادا كثرت الابل وقصرت الخدائد فادارت الابل على المايه والعشرين في كل  
عشرين وفي بعض الاخبار في كل خمس حقه وفي كل اربعين سنة لمون قيل له  
المراومه هو لما اختدم الابل على المايه والعشرين وهو الذي نذهب اليه لولا ان كان  
اربعين وجب فيه ابنه لمون فادا كان خمس وخمسين حقه والعشرين في هذا  
القول هو النسبة على ان حكم العرس بعد العشرين ومايه حكم الابل ابتداء كما يتبع على العلم  
يقول بهذا التاويل لم يكن اسما للابن كما هو وجبت فيسقط حصر الاسماء  
فان صحه تاويلنا فان قيل كيف يسوع لكم ان تقولوا في اربعين سنة لمون  
وفي خمس حقه وبنيت لمون تحق في بنت وبنين وحقه تحق بنت واربعة قيل له  
كون ابتداء ابنه ثمنون بنت وثلاثين لا يمنع ان يكون هو الواجب في الاربعين السبع  
ان يكون في الواجب في الخمسين لئن وحقها يستمر الى سنين وهذا هو ما رواه ابن ابي سبه  
بأسناده عن ابن عمر قال كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بم ذكر فيه فادارت  
الغنم على مائه وخمسين فمها سنان الى سائيس فادارت ولحده فمها ثلاث  
الى مائه فادارت في كل مائه شاء قال فادارت على المائتين واحده فمها  
ثلاث شياه الى مائه وان كانت ثلاث شياه الواجبه الى اربع مائه فان قيل  
روى عن ابن عمر عن الرهري قال **س** بعثني كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
اليك في الصدقة وأقرأنيها سالم وفيه فادا كانت احدى وعشرين ومايه فمها  
ثلاث بنات لمون قيل له الاخبار الواردة التي وردت في هذا الباب وردت باللفظ  
الذي قد مضى في هذا الراوي يجوز ان يكون اعتقاد ان اقل الرياده واحده وكما قد سمع  
فاذا ارادت لابل في كل اربعين سنة لمون فرواه على المعنى الذي اعتقده دور اللفظ

ما احدهما

عن ابن عمر عن ابن عمر قال كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بم ذكر فيه فادارت

دعاه السلام على الحسن والحسين وان كان في  
عن ابن عمر عن ابن عمر قال كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بم ذكر فيه فادارت  
عن ابن عمر عن ابن عمر قال كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بم ذكر فيه فادارت  
عن ابن عمر عن ابن عمر قال كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بم ذكر فيه فادارت

الذي سمع ادسائر الاخبار وليس فيها ذكر الواحد ولا فيها ذكر ثلثيات لبون  
وقد قيل ان هذا اللفظ لم يترد غير من نش عن الزهري على انه قد روى ما  
يعارض هذا الحديث عن عمرو بن محمد عن محمد بن الحسن بن النضر ان في كتاب النبي  
صلى الله عليه واله وسلم وفي كتاب عمر صدقة الامل ان الابل اذ ارادت على شتر  
وما به وليس فيما دون عشرين وما به حتى يبلغ ما به وثلث فيكون فيها حصة  
ولبنا لبون فهذا الحديث يمنع بعرض الفرض الواحد والحديث الاول بوجوب بعرضه  
بالواحدة بوجوب ان يكونا معا رضيان فاذ انتازضا سقطا وسلم لما حذر الاسلاف  
فان قيل هذان الحران تعارضان خبركم قيل له خبرنا او في الاستعمال  
لا بوجوب بعرض الفرض المسمى واخبارهم تغني بعرضه على ان لفرض النابت لا يور  
نقله الا بالتوقف والامتناع فاذا اعدم الامتناع ولم يبق التوقف للتقاضي الحاصل  
من الاخبار وجب بقاؤه واد اوجب ابتاده فلا قول من يقول يا سفيان  
الفرض ويدل على اشتداد قوله من وجب بعرض الفرض بزيادة الواحد لان الواحد  
الرايد لا يحل من ان يكون عقوا او يكون الواجب فيه وما قبله فان كان عقوا  
هنا لا يخبر الفرض المسمى لان اصول الركعات اجمع عليه على ان العقول لا يغير  
الفرض ويكون الواجب فيه وفيما قبله فاذا كان كذلك وجب ان يكون ابنه لبون  
تد في كل ربيعين وثلاث من الابل وهذا خلاف المتن الذي يعلموا بها ولا يد من ابنته  
لبون في كل ربيعين وثلاث من الابل وهذا خلاف المتن الذي يعلموا بها ولا يد من ابنته  
اصول الركعات فان قيل ليس فيه مخالفة لثلاث وان قلنا ان الواجب فيه وفي اصل  
كالم في كل ربيعين ابنه لبون وان كان وحوا في ست وثلاث قيل له اذ اوجبه  
لبون في ست وثلث لم يتغير الفرض الا في ست واربعين فلا شك ان فرض الاربعين  
ابنه لبون فكان ما قلناه وهذا الباب صحها فاذا كان مذهبا ان ابنه لبون  
تد في ربيعين وثلاث لم يقع ان يقولوا في كل ربيعين ابنه لبون وحوا في ست وثلاث  
انها كست وثلاث وان كان لا في ست وثلاث في يد على كل من طريق  
النظر انه لا خلاف في ان ابنه لبون ولحمه سكر وفي صدقات الابل بوجوب ان يسكر  
ابنه مخاض ولحمه سكر والمعنى انها انسان صدقة وكل سن صدقة للابل بوجوب ان يسكر  
في بعض الاحوال فاذا ثبت فلا قول له مع الاقوال في هذا من الغلة مع بها على  
او حنيفة في الجذعة لبون الجذعة عذبة لا يسكر فان قيل نقول لكم يودي الى العالم  
اصول ثبتت عليه صدقات الابل وذلك ان كل زيادة سعي بها حكم الصرافات

في زياده واخذ وقلم فمما اراد على عشرين ومايه لاسعبر حتى تكون ارما ده حشاشل له  
عن هذا الوجه لحيه لخصرهما ان في سدا قريضة لابل لم يتبعين حكم الغرض الا  
خمس لين في خمس من لابل شاه ولا تجس ساء ثابته لابل زياده خمس ولم على هذا  
ان يكون قولنا خارجا عن الاصول والثاني ان لا يعبر حكم الغرض الا لابل  
الغرض الاول على خاله ووجه ما خمس اراده من لابل شاه فلا يكون ان يكون ذلك حرق  
عن الاصول ليس في اصول ترك لابل انما وجبت حيث كان الغرض يتبعين دون الموصح الذي  
كان ساء واصل اول على خاله والحواشي الثالث ان هذا كلام في العباره  
دون المعنى لبلنا ان نقول ان في اربع وعشرين ومايه حقتان فادارت على ذلك واحد  
وحده الشاه مع الخمس وان قلنا بالعموم لابل واصل وهو الاصح عندنا قلنا ان واحد  
وتسعين حقتان فذلك يكون عقوبه فادارت ثابته وخمسا وعشرين وحده لابل مع الخمس  
وكل ذلك بطلاد قاهم علينا ان قولنا يودي الى مخالفه الاصول  
**فضل قال ابو القاسم الحسن رحمه الله تعالى في كتاب**  
النصوص روى في كتاب التسميه عليه السلام غنه فيم له حقه فقلنا انه يوزن منها  
واحد الا ان يكون افضل من شاه فيجب تركها فيها فذلك على ان ترك لابل لو اعطى  
عن خمس من لابل بعد احدث منه **والاصل** في ذلك ما روى ابو داود والسنن في  
عن عماره بن عمرو بن حرم عن ابي بكر بن محمد بن عيسى بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
مروى في رجل فقلنا له ان ابنه غاضر فابا صدفك فقال ذلك من لابل في فيه ولا طهر  
ولكن عده ناقة في فيه عظمه شينه فحدها فقلت ما ابا ياخذ مالا او مربه وهذا من  
صلى الله عليه واله وسلم قد ذكر فضيله قال قد جئتكم يا رسول الله بها فحدها فقال صلى الله  
عليه واله وسلم ذكر الذي علمك فان بطون عتيقني احرك الله فيه وفضل الله وامر صلى الله عليه  
واله وسلم بمصها وادعاه وروى محمد بن منصور عن علي بن مدين عن ابن فضال عن عبد  
المكك عن عطاء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم علما علم الى يوم  
يصدقهم فقال ان عليكم في صدقكم كذا وكذا فقالوا لا نحمل الله اليوم الاخير  
اموالنا فقال صلى الله عليه واله وسلم لا تعاد عليكم السه حتى ارجع الى ابي صلى الله عليه واله  
وسلم فاستاذنه فرجع الى ابي صلى الله عليه واله وسلم وقصر عليه القصة فقال بين  
لهم ما عليهم في صدقائهم فاطابت به انهم بعد حده ميم فذكر السنه  
على صاحب المال اذا اعطا من جنس ما وجب فيه الصدقه افضل مما لو اعطاه من جنس اخر  
قلنا ان صلح الحسن من لابل اذا اعطا واخذ منها بدل الشاه احسنه وايضا قد س

منه فرب وان احسن ان ثابته ووجه  
عليه ما عرص على فاعلها الى ابي  
عليه واله وسلم

أصول الركوات ان الركوع ثم خد من عيّن ما تقدم منه فلما كان ذكر كركه  
 ووجدا القليل من الابل يوحده منه الاغنام ثم اذا كثرت بقى الصدقة الى الابل علما  
 ان الاغنام دخلت في صدقات الابل على سبيل الرخصة في الاسراف فلما انتهت كد رثنت  
 في الرخصان العدو لـ عنها الى الاصل جائز قلنا ان العدو لـ عن الشاة الى البعير  
 لصلح الخمس من الابل جائز وايضا وحدا من لزمه شاه فجدل عنها الى البعير اجزاه  
 كالمصحي والمتمتع فوجب ان يكون منتزعا كذكره واما صاحب الابل النجاس والمغسه  
 وصاحب الفضلان فقلنا انه يوحده منه واحد من ماله ولا يكلف شاه لس الردي والمعب  
 لولم يوحده لوجوبه بلزم صاحبه خيرا عما عدل ولين الاغنام على ما بيناه دخلت حقيقا  
 على ارباب الاموال وترخصه لهم وادان كان الرامها لهم باقى على كسر اموالهم خرج اصل  
 موضوعه بل خرج من اصل موضوع الركوة لـ اصول الركوات موضوعه على احوال السر  
 من الكثر فكد كقلنا ذلك ولين السى صلى الله عليه واله وسلم قال لمعاد اياكم وكرام  
 اموالهم واد اطلوا صاحب المعقبة من الذود بشاه صححه كان قد طلب منه ما هو اكرم من  
 ماله والظاهر مع منه مسلم له واد الزم صاحب الابل شمس ولم يوحده وادله  
 اخر منه ما وجد فان كان فوق ما لزمه رد المصدق عليه فقل ما بينه وسر ما لزمه فان  
 كان مادونه رد على المصدق فضل ما بينهما وهذا منصوص عليه في الاحكام والموقوف الى حقه  
 ولا اصل فيه ان ما هو الاصل من الشئ وبه ورد السبع ادا لم يوحده واخذت عهده كان ما هو ذا  
 على انه يقوم مقامه ولا يكون قائما مقامه الا اذا وازاه في القيمة وحيات بعدل  
 اليد الى القيمة على ما ذكرناه فان قبل رد عن السى صلى الله عليه واله وسلم امر  
 به بتراد صاحب لما والمصدق لمعاوت ما بين السبع عشرين درهما او شاة بل دل  
 لا تمتنع من ذلك اذا كان هو القيمة والخبر عندنا منه على وجوب اخذ العشر على المعوم  
 ليس ذلك ان الاصل في الانسان الواجبه قد نفى باجماع الامم والاشتر الوارد فيه وبلغته  
 الامم بالقول والخبر الذي اسد لئله متى حمل على ما ذهبتم اليه يوجب الى ربيع بعض ما  
 يسهه الاجماع لـ لما حو ذم ذلك على غير معوم اما ان يكون رابعا على الاصل او اقصا  
 عنه واد حمل الخبر على ما يذهب اليه من المعوم كان ملايا للاصل فحيات يكون ما وبلغنا  
 اول فان قبل ما انكر من ان يكون يحصل الخبر الوارد في اصول انسان الابل  
 لانه اخضر موضع الخلاف لا تراه قد ورد في الموضع الذي لا يوحده الاسان الواجبه  
 قبله عصفا اول لـ الاصول شهد له وذكر انا وجدنا الواجبه على الانسان  
 ادا لم يوحده ووجد ما فوقه او دونه ربح في المعدل الى المعوم وكان ذلك هو الاصل  
 المعقول عليه الا في موضع مخصوصه فبان تاويلنا اول واشبهه بالاصول واما ادا وحده الابل

والابن له محاصر فلم توجد ووجد ابن لبون فقد نصر العثم عليه السلام فصاروا  
 عنه محي عليهم السلام في المحاكم وفي رواية النير وسى انه يوجد من غير مراعاة النعمان  
 والاصل فيه الحق والوارد في صدقه لابل صرح به ونصر عليه فصار ذلك اصلا لا  
 ترا انه لم يذكر فيه الدراهم وانما اوج ابن لبون بشرط ان لا يوجد له محاصر اخرى ذلك  
 محي الضام للمظاهر اذا لم يتطوع العتق **مسألة** قال لا يوجد فيه ما وجد  
 من الركون بل يوجد من غير ما وجب فيه وذلك منصوص عليه في الاحكام والمنتهى وهو قول  
 القس عليه السلام **والجواب** عليه قوله تعالى انعموا من طيبات ما كتبتم ومن بوء العص  
 ما فاضا الظاهر اخرج بعض ما كتبنا وبعض ما اخرجت لارض وما روي عن النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم انه قال في رجلين شاه شاه وفي خمس من لابل شاه وفي خمس وعشرين من  
 لابل ابنه مخاض وفي بلس من المومنين وفيما سفل لسا العشر واقتصر هذه الطرا من  
 ان يكون الماخوذ من جملة الماخوذ منه وكما اوجبت مقدار من الماخوذ منه والماخوذ من  
 لا يجوز القدر ولعن المقدار فلا يجوز كدس العدو ولا يجوز الماخوذ الى المدد ويبدل  
 على ذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم في خمس وعشرين من لابل ابنه مخاض فان لم يكن ابنه  
 مخاض فابن لبون ذكر فلم يجر العدو ولا قبل ابنه مخاض الى ابن لبون لا بشرط عدم ابنه محاصر  
 كما لا يجوز العدو ولا على ما الى التران لا بشرط عدمه فذلك كغيره من الوجوب في ابيه محاصر  
 متى وجدت كما وجب بعض الوجوب على المتطهر في الماخوذ **والجواب** على ذلك ما  
 رواه ابو داود في السير باسناده عن معاذ ان النبي صلى الله عليه واله وسلم بعثه الى اليمن  
 فقال اخذ لك من الحب والشاه من العم والعمر من لابل والمفق من البقر وهذا صريح فيما  
 يذهب اليه فان قيل روي ان ابي بكر عتيق بعثه النبي صلى الله عليه واله وسلم مصدقا  
 او على رجل رجعت وابله ابنه محاصر فاعطى ناقة شبيهة قال فاسب ان اخذها خرج معي فوجدنا  
 على رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال له ذلك الذي علمك فان بطوخت حرا احرك  
 الله وفلسنا في فصار ذلك ما اخذنا على وجه البدر او نعمته بطوخت وليس في رخص لابل محاصر  
 ناقة قيل عن هذا حتى بان احد هما ان يقال ان حجه فرض وهو على القرص  
 ومعنى قوله صلى الله عليه واله وسلم فان بطوخت حرا احرك الله ان بطوخت بالعدو ولا على خيول  
 الفرضين الى اهلها لان بقضه فرض وبقضه عررض وفي هذا ما سمعنا كونه ما اخذنا  
 على وجه الثبات **والجواب** ان يقال انه اذا سمع بان يعطى من حرس  
 ما وجبت الركة فيه افضل ما وجب عليه صاير نعم ذلك فرضه وتكون محسرا من احواله  
 على ان يتبع ما اراد عليه ومن احواله الواحد عليه فيكون الفرض على هذا معلنا بحسبه  
 ولا يكون ملجودا على سئل المدد فعلى كلا الحوا من سمعنا يعلم ما يعلمونه فان قيل

ان المأذنة المحرمة  
في الجاهلية

روى عن معاذ انه قال ~~لا~~ لا هل بين اسوف في المعصية يا با اخذه منك وهو علم  
وغير للمباحين بالمدنية قد لا تك على خوار اخذ القيمة اد ليش في سني من الركوات سادس  
فيسجل له انه اراد بدرك المحرم دون الركوة واسد على ذلك ما قال حتى للمباحين بالمدنية  
والركوة يكن اخر اجها من بيلد وقتها بعد وقد قال صلى الله عليه واله وسلم  
مراغبنا بهم ورد في غيرهم على ان قوله هو حتى للمباحين بالمدنية الصفة لقائه وديهم من  
لاجله لنتبه فلما اطلق معاذ القول في ذلك علم انه اراد ما حور صرفة الى جميعهم وهو  
المحرمة على انه لو ثبت ان المراد به في الركوة لا ميسر ان يكون ذلك على ما راه معاذ او لم يشر  
الى صلى الله عليه واله وسلم فان قيل عوم قولك الله تعالى جدموا لهم  
صدقه بوجوب اخذ كل ما ساء صدقه سوا كان من خشن ما وجبت فيه الركوة او لم يكن  
من جنسه فسل له لا عوم في الاية للمأذنة لانه اثبات في بكرة وديك بقصى المحصن اما  
العوم في المأذنة منه وهذا منتقم من المغلوبه على الرجة الذي ذكره على ان ما ذكره  
لو كان عوم ما لو جيلن بخص لا لاله الي ذكرها ها وديكرها من بعد على طريق العاسر فان  
قيل روي انه صلى الله عليه واله وسلم قال اغتصموا عن العطب في سجد  
الوم والعوى يكون بالطعام وقيمة الطعام قيل له هذا مخصوص بما روي ان النبي صلى  
عليه واله وسلم فرض ركوة الفطر في رمضان فاما من فزا وصا قاما من شعور وسار ما روي  
في هذا الباب فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ان من حضر من المهاجرين والانس  
عظما ما اعطوا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لقائلهم والعقار لا يوجد بالقيمة  
ولم ينكر ذلك اخذ من المهاجرين والانس ان قيل له محوران يكون المراد به صدقة عام ماها  
سما عقلا ذلك مغروف في اللغة ويدل على ذلك من طريق الركوة حو على المسلس في المال  
لا يشقطة البراءة والغنم فحان لا حور دخول القيمة في اياه ما ساء على ما يجب من الاضاحي  
والهدايا والحق ولبيش بعرض هذه القلة قولنا في الحضرات والولا يمكن حبسها لها على  
اخرها انه عرج فيه العشر منها اذ لم يكن ما يحصل وكل وقت ما سلح فممه ما يدورهم  
لان ذلك يكون فضا ولا يكون ادا وتخل يا منخ دخول القيمة في الادا وكذا كسر طناء في  
هلتنا فان قيل ان لضحايا الهدايا لم حرم فيها القيمة ليز الحو بقلوب اراقه الدم  
ولم يدخل في العولس الحق للمقتوف قيل له قد تجوز العتول في الهدايا في العس  
الى العصام والطعام على بعض الوجوه فيبسط ما تعلقوا به على لا ميسر ان نقول لا يكون  
بعلقتا بجنس فلا حور العتول عنه على ان ما قالوا لو كان صحتها اخراج منه الدم في  
الصحايا والهدايا بخلاف اراقه الدم وهذا ملا يقولون به على اننا لو شئنا لهم ما ذكره لم ميسر  
ذلك من جهة علمنا اذا كان لا ميسر ان سعلوا الحكم لنا بعلى وايضا لاختلاف  
انه لا حوران يحفل الشك في عوضا عما يعطون من الصدقة فوجب ان تكون القيمة

الفسس ان

في العاموس العفا  
من اول الفخر ووصف في الكتاب  
مستوفى عقلا التقى

هذا المأذنة المحرمة

رسول البصر

كذلك قيامنا والقله انه عدول عن المشنوق واداءها الى العوض فان قيل العوض  
بالصدقه هو المواتية وذلك يتم بالقيمة هل له هذا فاستد بالاصحح والملايا فان قيل  
قد اخبرنا البصر عن شاه في خمس من ابراهيم على هذا ان حوزر واساير الاموال في قوله  
ليزيد كذا عندنا الجدا لولا حبيب علي ما قدمنا القول فيه وليس هو ما حوزر اعلى سبل البدل  
مسألة قالوا لا زكوة في المخرجي مبلغ بل من فاذا بلغت بل من فففيها تبين او تسعه  
وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنقح والاصل فيه ما رواه محمد بن  
عن محمد بن عبيد عن معالي بن هلال عن ابي بصير عن عمار بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال  
فيما رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ذات يوم فقال يا ايها الناس من المخرجي او تبينه  
في ربيع مشنه وروى عن مسروق قال بعث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم معاذ  
الى اليمن فامر ان ياخذ من كل بلد من البصر سبعة او سعا ومن كل اربعين مشنه واخبرنا  
ابو العباس الحسن بن محمد بن الله ما عند العريز بن اسحق البغدادي حدثنا علي بن محمد بن الحسين  
الحسيني حدثنا سليمان بن ابراهيم المحاربي عن نصر بن ابراهيم مزاحم عن ابراهيم بن ابراهيم عن ابي  
خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن عاصم السلام قال ليس بمقادون بل من  
المخرجي فاذا بلغت بل من فففيها سبع او تسعه جنة او جزءه الى اربعين فاذا بلغت اربعين  
ففيها مشنه الى سس فاذا بلغت سس ففيها سعا الى سعا فاذا بلغت سعا ففيها  
تبيع ومشنه فاذا كثرت البقر فكل بل من تبين او تبينه وفي كل اربعين مشنه ولا خلاف في  
فيما ذكرناه من صدقة البقر الا قوله شاذ حكاه عن بعض المتأخرين انه جعل في خمس من كل شاه  
قياسا على ابراهيم وهذا فاستدلناه فاستدلنا بطلان القول لا يجوز فاستدلنا بطلان القول  
على بعض على ان موضع صدقة البقر خلاف موضع صدقة الابل على ان هذا القاش لو جاز  
لامكن ان يفاضل بين البقر على اللحم بغير ان يكون لها المخرج عن جنسها فكان يكون ذلك  
اول من قياسهم على الابل **مسألة** قالوا لا ربع مشنه وفي سس سعا  
وما زاد فعلى هذا الحساب في كل بل من سبع او تسعه وفي كل اربعين مشنه وهذا منصوص عليه  
في الاحكام والمنقح ونصر على ان لاسي فيما زاد على الاربعين حتى يبلغ سس وهو قول عامه  
الفقهاء واخبرنا الرواية عن ابي بصير عن ابي جعفر وعنه في ذلك روايات اخبرنا ما ذكرناه  
والثانية ان ما زاد على الحساب ذلك والثالثة انه لاسي بعد الاربعين حتى يبلغ سس وفيها  
مشنه وربع مشنه والاصل في ذلك ما رواه ابي بصير عن عبد الله بن محمد عن ابي بصير  
عن الحكم قال بعث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم معاذ او امره ان ياخذ من كل بلد  
من البقر تبين او تبينه ومن كل اربعين مشنه فاستألف عن فضل ما بينهما فان ياخذ حتى يسأل  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال لا ياخذ شيئا وروى ابو بكر الحنظلي  
عن الحكم عن معاذ قال بعث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم علي بن ابي طالب

الحسين

الار

الى النبي وامر فاني خذ من كل لبيس من لبيسها وتبيعه وذكر الحديث قال ارفع من اهل  
اليمن ان يعطى فمابين الخنثى والسني وما بين لبيس والسبع فلم يخذ وسالت  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال لا ولا قص ولا صدقة فيها وروي محمد بن  
منصور باسناده عن معاذ بن عمرو وروي ابن ابي شيبة باسناده عن الشعبي عن علي بن ابي  
قال ارفع من مسنة وفي لبيس سبع وليس في البقي شي وروي حديث زيد بن علي عن ابيه عن  
عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
سكان في بيوت ذلك عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
وحديثه عنه في النار وادله من ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
فان قيل روي عن عمرو بن دينار عن طاووس عن عطاء بن رباح عن رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم في الاوصاف شأ وهذا يعني ان كل من قال له محم بن الحسن بن محمد  
لم يقل شأ على معنى انه لم يقل اسدا وقل انك اسدا بالثبوت فكون محم بن الحسن بن محمد  
ان يكون اراد بقوله لم يقل شيئا لم يراخذ شيئا منها على ان يكون الذي اسد لما  
به اشهر واظهر من جرحهم فصار اولى **فان قيل** قوله تعالى خذ من اموالهم  
صدقة موجبة اخذ الصدقة من لبيس يخذ الاربعين قبل له الا انه مخصوصه بالان  
التي ذكرناها على انه لبيس يخذ ان المنة ما خذ من الاربعين والسبع  
**فان قيل** او قاض البقر تسعة فصدقه ولم يخذها تسعة عشر وقرىكم انكم  
بشيء بعد الاربعين حتى يبلغ السبع وحيث ان يكون تسعة عشر وقضا قبل له انما  
كل يخذ من لبيس الاسر ان او قاض لبيس يخذ وكذا العزم وحيث ان يكون قاض  
البقر ايضا يخذ وقاسا ايضا على او قاض لبيس يخذ فادامه ذلك لم يسع ما  
ذكرناه على ان لم يخذ اكثر من شي من صدقات المواشي فكون اولهم حالها الاصل من صدقات  
الطهقات اجمع فوجب ان يكون قولنا او قاض مواثقه للاصول فوجدنا لبيسها اليه  
**مسألة** قال في المنة البقر مبلغا يصلح ان يخذ منه عدد من النسيج  
وقد من لسان اخذ من المنة نص في الاحكام على ان كان له من البقر مائة وعشرون  
لخذ منه ثلاث مئة ووجه ذلك ان ثلث مئة انفع للفقري من اربع مئة  
واصل الزكوة مبنية على نفع الفقري فكل ما كان نفعه لغيره او لغيره انما ضيعه قال في المنة  
من لبيس مسنة وربع مسنة ولم يقل سبع وثلاثا تبين ولا مسنة وثلث سبع فصار على اصله  
اعتبار المنة اولى فوجب ان يعتبر بها ايضا في المواضع التي ذكرناها **مسألة**

بليغ فاني خذ

تکون الفصحی

قال واكره في العرم حتى يبلغ اربعين شاه فاذا بلغته اربعين شاه فمعها شاه وفي احد  
ومايه وعشرين شاهان وفي ما بين شاه وشاه ثلث شياه فاذا اكثرت العرم في كل مائه شاه  
وهذا منصوص عليه في الاحكام والمشتبه حقيقا والاصل فيه ما اخرج به يحيى بن عمار وهو  
ما رواه محمد بن منصور عن محمد بن عبيد عن علي بن هلال عن ابي اسحق عن علي بن عليم قال اقام  
فيما رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ذات يوم فقال في العرم في كل اربعين شاه  
شاه الى عشرين ومايه فاذا ارادت واخره فثمان الى مائتين واذا ارادت واحده  
فثلثه الى ثلثمائه وان اكره لثلاثي كل مائه شاه لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجموع  
حسبه الصدقه ولا ياخذ المصدق خلا ولا هزمه ولا ذات عتات وروى زيد بن علي عن  
ابيه عن جعفر عن علي بن عليم السلام قال ليس في قرمن اربعين شاه شي ولا اكاله اربعين  
فمعها شاه الى عشرين ومايه فاذا ارادت واحده فمعها شاهان الى مائتين فاذا ارادت  
على المائتين واخره ففيها ثلاث شياه الى ثلاث مائه فاذا ارادت على الثلاث مائه وليس  
في الزاده حتى يبلغ اربع مائه فاذا بلغت اربع مائه في كل مائه شاه وروى ابي اسحق  
بن شيبه عن جعفر عن علي بن عليم السلام ان لم يكن اربع مائه وثلثون شاه وليس بها صدقه  
وروى عن محمد بن شعيب عن ابيه عن جعفر عن ابي عبد الله عليه واله وسلم قال ليس  
في اقل من اربعين شاه شي ولا اخبار في مثل هذه الحمله كثيره وهو في الاختلاف مع الاما  
رواه ابن ابي شيبه عن جعفر عن ابي عبد الله عليه واله وسلم قال اذا ارادت واحده على اربع مائه ففيها اربع شياه  
والا حياء المتعقد بعد يشقظه وكذا في سبعه ثلث ليس صلى الله عليه واله وسلم فاذا  
ارادت ثلث شياه الى ثلثمائه فاذا ارادت على اربع مائه في كل مائه شاه وروى ابيه عن ابي شيبه  
ليس بها شي حتى يبلغ المائه وروى محمد بن منصور باسناده عن الزهري عن سالم عن ابيه  
قال كان النبي صلى الله عليه واله وسلم كثر الصدقه فكان فيه في العرم اراذات  
وفيها ثلاث شياه الى ثلاث مائه ثم ليس فيها الى اربع مائه فاذا كثر العرم في كل مائه  
شاه شاه خمس قال ولا يجمع اجتماع المائتين وتفريقها في الراعي وانما  
المعتبر اجتماعها في الملك وتفريقها فيه وهذا منصوص عليه في الاحكام والمشي والاصل  
فيه ما رواه محمد بن منصور عن ثمامه بن ثمامه عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق  
ان ابا بكر كثر لاس كتابا حتى بلغه مائة مائة في رواية او اود وعلمه اجماع رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم وفيه هذه فربيه الصدقه الى قرصها رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم على المسلمين الى ما رواه بهار رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وحدث  
طويل اخره فان لم يبلغ شايه الرجل اربعين شاه وليس فيها شي الا ان يشاء رسولنا  
ولفظ روايه محمد بن منصور فاذا كانت شايه الرجل اربعين شاه وبلغه عن اربعين شاه والآخر

فتاویٰ

7

فليس فيها صدقة إلا ان يشار بها **قال** الحديث في رواية محمد بن منصور ومسلم  
 بكره الامار بن محمد بن فليس فيها صدقة إلا ان يشار بها ومروى ابو داود في السنن قال حدثنا  
 عبد الله بن محمد بن يحيى حدثنا زهير بن خالد الواسطي عن عاصم عن علي بن عبد السلام قال زهير  
 احبته عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في حديث طويل وفيه فان لم يكن بكم إلا مسح  
 وثلثون فليس عليكم فيها شيء ومروى نحوه ابن أبي شيبة عن عاصم عن علي بن عبد السلام  
 ومروى ابو داود في السنن باسناد ه عن ابي جعفر عن عاصم والحارث بن اعين عن علي بن عبد السلام  
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وليس عليكم شيء يعني في الذبح حتى يكون كد عسرون ثم لا  
 فاذا كانت كد عسرون يندب ان لا يؤكلها الا في وقتها نصف دينار وفي غيره ان يكون  
 الخصاص زوي عن عروس بن دينار **قال** سمعت جابر بن عبد الله يقول قال النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم ليس على امرئ مسلم صدقة فيما دون خمسة اذ واحد وكل هذه الآثار بحقق ما  
 يذهب اليه من ان الصدقة لا يلزم حتى تحصل النصاب والملك فان قيل هذا ورد في الخبر  
 قبل انه لم يشر حاله بل اجتماع عن حاله لا يقر ان هو عام فيهما جميعا او يدل على كونه له  
 صلى الله عليه واله وسلم ليس فيما دون خمسة وصدقة وجايز ان يطلق اللفظ في احد  
 الشرطين اذا كان بينهما خمسة وصدقة فيقال له لعله لا يرد خمسة وجب ان يبيع عنه لعله  
 لقوله ليس فيما دون خمسة وصدقة **وعلى** **قال** الطريقه يسد لقوله صلى الله عليه  
 واله وسلم ليس في الزرع شاه زكوة فان **قال** عليه الصلوة والسلام وخمس  
 من ابل شاه **وقال** في خبر عن شاه شاه فاشارة الى الصدقة وهو يتنظم قال الشرح  
 ولا يقر ان قبله لا دلالة لكم فيما ذكرناه لانه يقتضي وجوب الشاه في خمس من ابل  
 وفي الزرع شاه شاه شاه فقد خرجنا عن خبره لكونه على ان لا يملك ما ابدع لم يوافق  
 عموم قوله صلى الله عليه واله وسلم ليس فيما دون خمس وصدقة وليس فيما دون اربعين شاه شي  
 وانقر لنا سابقا ما اعمدناه على ان ما اعمدناه اولي لانه يقتضي ملكا لا يقدد وما  
 اعمدناه يقتضي ذكر العدة فقط والخلاف فيها وقع في الملك مكان ما اعمدناه اولي لانه  
 اخضع موضع الخلاف فان قيل **قال** نقولون فمروى من قوله عليه السلام لا يجمع بين معنى  
 ولا يفرق بين مجتمعتين قل له لا يجمعوا من ان يكون اراد الاجتماع ولا يفرق في الملك لانه في مجتمعتين  
 ولا في الاجتماع ولا يفرق في الملك قد مر على بعض الوجوه ولست اسمع انما  
 يراعيان في الزرع عداوة من الوجوه وتاويلهم قد انقردوا به على كل وجه ويحمل ان يكون  
 المراد به ان المواشي اذا كانت مفترقة والمراد لم يجمعها المصدق ثم يفرقها على نفسه اذ منعه  
 على اصحاب المواشي وكذا اذا كانت مجمعة لم يفرقها ان سددتها الى مواضع بل يصدرها  
 في مواضعها فان قيل **قال** له صلى الله عليه واله وسلم وما كان من الخيل

فانما يتراخى بالسيوف يد على ما ذهبا اليه لانوا كبد دول الخليفة وخرقها  
ولو كان الحكم لايسا ولا الملك فقط لم يكن له ذلك لاختلاف معنى **فيل** له  
المراد بذلك تكون بين رجلين ما به وعشرون شاه لاخذها اربعون وللامامون  
فاخذ المصدق شاتين منهما ان ضاحا لستهم يرجع على ضاحا لستهم سلك شاه  
او نحوها من المسائل فعلى هذا يكون قد بان العرض ووجه الاختلاف على صواب ولم يح  
ان يكون ذلك موديا الى صحة ما يدعى به **فان قيل** وللملك ما احصا  
في الزعم والمحمول والمحمول انهم **اجاب** عن هذا الحق بالاد  
لبن المراد به مخزان يكون بيان الاختلاف الذي يلحق المصدق منه ما يلحق غيرهم  
**فان قيل** كيف يمكن ان يكون صدقه بطورهم وركبهم بما يوجب بحومه اخذ الصدقة من اربعين  
شاه وان كانت بين اثنين **فيل** له اياه محضه ما قدمناه ويدل على ما يدعى اليه  
ايضا قوله صلى الله عليه واله وسلم امرت اخذ الصدقة من غنينا بكم وازدها في فواكهم  
فجعل الناس تسعين اخذها على ما خوذ منه والشاة فقير مدفع اليه فادان ذلك وصدق  
من له شاه واحد له ان ياخذ الصدقة وان كانت مخالفة لتسع وثلاثين لغيره ثبت ان  
فقير وادانته انه فقير ثبت ان الفقير لا يؤخذ منه الصدقة بدس ذلك انه لا خلاف في انه  
فقير اذا كان منفردا او كذا يكون وان ضاحا لستهم لا يكتبه غنا ويدل  
على ذلك من طريق النظر ان المخالط مقيس على المورد بخله ان نضاه له لم يكن  
فوجب ان لا يلزم الصدقة وايضا لا خلاف ان لو خالف الذي والمكان لم يلزم الصدقة كذا  
ادخال المسلم والعلم ان نضاه له كمال التبعة ويكون قياس النضاه على قوله تعالى  
اخذ شرا لركوه فكما ان رجلا لو ملك اربعين شاه شه اشهر لم ملك اربعين شاه لم يلزم  
الصدقة لاسرا لركوه فكذلك يحتمل ان لا يلزمه لاسرا في النضاه قياسا عليه على ان  
اخذ قوله الشافعي ان الشركه فيما عدى المواشي لا يخرجكم من الاقرار وحيث يكون كركه  
في المواشي وقنا شرايح على قياسهم المحميط على المورد بخله وحود النضاه واحكام  
مع حقه المونه عدمه له مبجل في لظهره وتمام الملك سيماده الاصول ودلك ما وجدنا  
وعرب الخ والكهات والسفقات وشاير ما يجب على الهاد ثمان لاجل لاسرا في الاختلاف  
بل كل ما يلزم منه المنفرد لا يلزم السرك والمخالط **فان قيل** فام يقولون لو ان  
اجتمعوا على سرق ما قيمته عشرة دراهم وجب ان يعطوا وكذا اذا سرقوا في الماس  
بحسب ان يؤخذ منهم الصدقة **فيل** له عن ابا اوهنا المطع مما شئت لركه واحد  
مهم شارق لركه المسروق فكأن كركه واحد مهم سرق ما ساوى عشرة دراهم ولست كركه  
خالصا للخليفة لان كل واحد مما لا يملك الجميع واما ملك السعصع منه فيجب

ان السعصع من غير السعصع  
ان السعصع من غير السعصع  
ان السعصع من غير السعصع  
ان السعصع من غير السعصع  
ان السعصع من غير السعصع  
ان السعصع من غير السعصع  
ان السعصع من غير السعصع  
ان السعصع من غير السعصع  
ان السعصع من غير السعصع  
ان السعصع من غير السعصع

ان يكون بينهما شئيل المنفردين واما ما ذكرناه من ان لا اعتبار بالخلطه  
فيما دون النصاب فقيس عليه ما زاد على النصاب بخله ما بين الملكين وعلى القول  
ببطلان الخلطه فيما دون النصاب والخلطه فيما فوقه هو انه قال لو اني قلت بالخلطه فيما  
دون النصاب لم تجزى الا في قولنا للمساكين والنجس على ارباب الاموال واداء الخلطه  
بما زاد على النصاب كان الفرق بين المساكين والنجس على ارباب الاموال والنجس على ارباب  
ملك بالخلطه فيما في ما بين عشرين شاه يكون بين ملكه لو حبت شاه واحده فكل فيه  
رقيق لا رباب الاموال شاتين واداء قلب بالخلطه في ما بين شاه وشاه من عشرين رقيق  
فيها ثلاث شياه فيكون فيم فرق للمساكين بين شاه يقال له في ذلك لو  
قلت بزيادة الملك دون الخلطه فيما زاد على النصاب كما قلت فيما مضى على ما  
يذهب اليه كان ايضا يكون الفرق تارة لا رباب الاموال وتارة للمساكين ما بين عشرين  
اداءات بين ثلثه على شوا يكون فيم ثلث شياه فيكون فيه الرقيق للمساكين ويكون  
الرقيق لا رباب الاموال ما بين شاه اذا كانت بين نفسين شوا او الواجب ان يكون فيه  
شاتان فاذا كانت القول على ما ذكرنا فالقول بزيادة الخلطه ومراعاة الملك  
فيما اشترط اليه على شوا فستسقط اعتبارك ووجب الرجوع الى ما يتردد من  
الاداءات فيقول بالخلطه فيما دون النصاب ان يقول بذلك واداءه على الخلطه  
فيما دون النصاب فقول الرقيق ارباب الاموال والنجس على المساكين ولا يان  
وجب ان يبطل القول بالخلطه فيما دون النصاب لان الفرق بين الاموال والمساكين  
فان في كل بين عدد كما تحب فيه الرقيق مثل ما بين حشر من الابل الى عشرين وعشرين  
منها الى عشرين وبين ثلاثين من البقر الى عشرين وبين عشرين من الغنم الى عشرين وبين  
اربعين من الشاة الى عشرين وعشرين وما بين ذلك منها الى ما بين شاه وشاه واداءه  
الحكم منقضى في علمها في الاحكام والمنح في هذا القول كعمل وجهي نظرها ان يكون  
المراد من شى في غير ما وجب على النصاب لدر قبله فكون الماخوذ على هذا ما حوذا  
عن النصاب وعن الوصل حقيقا والوجه الثاني ان يكون المراد به ان لا يواضع  
عمر لا شى فيها على الحق فكون الماخوذ على هذا ما حوذا على النصاب دون  
الوقص وهذا الثاني هو الواقع ان يكون مرادنا وعليه يدل الدليل لان على عليه  
السلام قد صرح فقال في الاحكام والمنح فيما زاد على عشرين وعشرين من الابل الى ست  
وبلسم انه لا شى فيها وان لم يرض الله عليه واله وسلم عما عفاها فافصى طاهر  
اطلاقه ان الماخوذ ملحوظ عن النصاب فقط والدليل على ذلك ما رواه ابن ابي عمير  
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لما بعث معاذا مصدرا الى اليمن سئل عن فضل

من

ان سوطا من خلطه للمساكين  
وجوب ان يبطل في ما حوذا  
لان الرقيق لا رباب الاموال

[illegible]

القائمة وموضوع الترتيب لوجوه  
في الأدب العربي

قوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد صغرها وكبيرها روحان بعد لصعير مع الكبر والاد  
وجب لفتح وهذا اذا كانت هكذا لم يبا ولم يوضع الخلاف قبل له ولو بوجي لفتح ولحكم  
ولا بوجي لفتح لفتح ان قابلا لوقا لفتح رات ردا وغرها روحان يكون ردد عرق قد  
اجتماعي ان كل واحد منهما قد يرى ولم يحزن يكون الراي راها معاني حاله واحده فكل  
الحزن بما بوجي ان يكون كل واحد منهما اعني لصعير والكبر مقدودا ولا حزن يكونا  
مقدودين معا ويبدل على كد حاروي عري انه قال قد التخله طلمم ولو جابها الراي  
على كفه ولم يسطر ان يكون معهما امها ولم يترك ذلك لخير من الجاهه خري من الاجماع  
مهم ويبدل على ذلك ما زوي عن ان يكرانه قال لو منعوه عقالا ما اعطوا رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم لقا بهم ولم يكر اخذ ان يكونوا قد اعطوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عقالا والعناق لاجب الا في هذه المسئلة فان قيل ان المراد به ان العناق لو كانت  
واجبه ثم منعوها لقاتلتهم قيل له ظاهر هذا الخبر لا يطابق هذا التاويل لانه موجب  
ان يكون العناق كانت فيما اقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان قيل  
محرران يكون اعطوا ذلك على التقويم قبل له غير قد دللنا على ان التقويم والركوات  
للحور فسقط هذا التاويل على انه لو كان اعطى على المقوم لم يكن ذلك واجبا على اهل  
عليه لانه كان يجب برضاها لما لا فلا وجه لهذا التاويل ويبدل على ذلك ما وجبوا  
على اهلها مع دونه مع الامهات مع غيرهم للفرق الا انهم لو كانت مائه وعشرين شاه  
لكانت فيها شاه فاذا ارادت تخله واحده صار فيها شاتان فوجب ان يكون ذلك كما  
اذا انقردت ثيابا على كلبان والمخنيان زيادتها مع غيرهم للفرق فحزن يكون لفرق فاما  
فيها اذا كانت ثيابا وايضا هي مقدوده فكذلك اذا انقردت والمعنى انه حاله  
قول الامهات ووجدنا الاصول سهدند كذا لا يوجد النحوان التي جرى فيها الركنه  
اذا عذرت مع جنس ثبت فرض الركنه فيها اذا انقردت وجب وجود العدد كما لمع  
والضمان وكذلك عثدنا وعند مخالفينا في هذه المسئلة قال الدراهم والديناريان  
بعضها لما عذر مع بعض بدل العرض وكل ولقد مر منها لاد انقردت وايضا رايها بعض حال  
المخبر وبالزيادة والنقصان والتمس والفرار والصح والمرض والقيمة لا توشق واسعا  
الفرض فكذلك الحال بين ما اوجب بعضا بها هو الشردون العدد والجنس والشموم  
وهذا يكون بغير حرج حتى يكران يكون قله بزايتها فان قيل لوي عن سويد بن غفله  
قال اتانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلسا به شبعه بقره عهده  
ان لا يضمن الاضاح ليس قتل له محمولان تكون المراد بذلك اذا لم يحل عليه حول الامهات  
على ان الحزن خلاف في انه خاص بالخلاف فانه يوجد منه اذا كان مع الامهات فان قيل

هذا كلام اهل العربية والواو  
وكنته سئل عليه ما تقدم له  
من الاحتجاج نسوله تعالى  
والذين كفروا الدهر الاضاح  
على وجوه الام واليه اعلم  
من قوله سئل

فَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَا رُكُوهَ فِي مَا لَحِيَ تَحُولُ عَلَيْهِ لِحُولِهِ يَفْسُدُ فِيكُمْ قَبْلَ أَنْ  
تَعْدُوا أَنَّهُ قَدْ خَالَ عَلَيْهِ لِحُولُ الْأَمْرَانِ لِمَاهَاتٍ أَدْبَعَتْ وَلَا يَخْتَلِمُ أَنْ اخْتَارَ الْأَمَهَاتِ  
عَمْرَى مَحْرَى التَّخَالُفِ وَمِنْ هَذَا جَعَلَ عَمْرَى وَخَصَّوْنَا إِذَا اشْتَدَّ بِهِ مِنْ الْحَرِّ يَكْثُرُ طَالِ  
قَوْلُنَا فِي بَرَكَةِ الْفَوَائِدِ مَعَ الْأَصُولِ إِذَا خَالَ تَحُولُ الْأَصْلِ فَضْلًا **قَالَ الْحَيَّ**  
**الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ** وَلَا يَأْخُذُ خِيَارُهَا وَلَا شَرُّهَا **وَهُوَ يَأْخُذُ**  
الْوَسْطَ مِنْهَا فَبُذِلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَأْخُذَ عَنْهُ مِنَ التَّخَالُفِ إِذَا بَرَدَتْ تَحْلُهُ إِذَا لَوْ  
أَحْرَبَ مَسَّهُ كَانَ فَمَا خَذَ خِيَارُهَا وَحَقَّقَ ذَلِكَ مَارُودِي عَنْ الْعَمِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ  
**قَالَ** إِذَا كَانَ فُلُوجُ جَسَدٍ فَضْلَانِ أَخَذَ مِنْهَا وَاحِدًا لَمْ يَكُنْ حَرًّا مِنْهَا  
مَحْرَى بِهَا يَمِينُ لَشَاةٍ فَأَوْجِيحُ يَأْخُذُ وَأَنْ كَانَ دُونَ لَشَاةٍ وَالشَّاهِدُ فِي الرَّحْمَةِ  
فَيَكْتَسِبُ ذَلِكَ عَنْ مَذْهَبِهِ فِي التَّخَالُفِ الْمَأْخُذُ مِنْهُ مَحْلُهُ وَأَنْ كَانَتْ دُونَ لَشَاةٍ وَهَذَا  
قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَابْنِ بَوَّالٍ وَرَجَّحَا اللَّهُ وَجَعَلَ عَنْ مَا كُنَّ وَرَفَرَانَهُ يَأْخُذُ مِنْهَا مَسْنَةً وَالْأَصْلُ  
فِي ذَلِكَ مَارُودِي بِنِزَارِ شَيْبَةَ وَابْنِ دَاوُدَ وَالسَّنَنِ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ رِجَالٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
بِضَيْفٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَمَّاسٍ أَنَّ الْمَسِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ **قَالَ** لَوْ خَذْتُ خَيْسَ بَعْثَةٍ إِلَى الْبَيْتِ  
أَيَّاكُمْ وَكَرَّيْتُ أَمْوَالَهُمْ فَلَا مَنَعَهُ مِنْ اخْتِارِ أَفْضَلِ أَمْوَالِهِمْ **قَالَ** عَلَى أَنْ لَا يَحْجُزَ أَنْ يَخْلُصُوا أَفْضَلِ أَمْوَالِهِمْ  
عَلَى أَنْ الْمَسْنَةَ كَرَّيْتُ فِي التَّخَالُفِ وَفِيهِ عَنْ كَرَّيْتُ أَمْوَالَهُمْ عَنْ اخْتِارِ الْمَسْنَةِ مِنْ ضَائِحَةِ التَّخَالُفِ وَبِزِيلِ  
عَلَيْهِ ذَلِكَ مَارُودِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ **قَالَ** لَوْ مَنَعُوْنَا قَامَا أَعْطَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
لَقَاتَلْتُهُمْ وَالْعَنَانُ لَا يَأْخُذُ إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَا وَصَّيْنَا الْقَوْلَ فِيهِ وَالْمَسْأَلَةُ الَّتِي يَسْتَفْتَى  
وَعَنْهَا مَقْبُوسَةٌ عَلَى الْمَحْسَةِ فِي الْهَاتِقِ خَذَ إِذَا كَانَتْ الشَّكَاكَةُ مَقْبُوسَةً عَلَيْهَا أَيْ عَلَى صَفَةِ بَعْدِ  
مَالِهِ **فَإِنْ قِيلَ** هَلْ تَكُنَّ سَعْفُ بَرِّكَانَ لَهُ سَنَةٌ وَتَكُونُ أَيْسَهُ مَحَاضِرُهُ يَكْمُلُ أَيْسَهُ لَوْ أَنَّ مَحْكَوْمَ  
حَلَاكَ لَصَفَهُ إِلَى نَعْمَ مَالَهُ **قَالَ** عَنْ عَلِيٍّ عَوَارِ اخْتِارَ ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ لَوْحِهِ وَلَا يَحِلُّ أَنْ يَحَابِ  
اِخْتِارَهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَلَا يَنْتَقِصُ عَلَيْنَا مَا ذَكَرْتُمْ إِلَّا أَنْ يَخَالَفَ لَوْحَهُ اخْتِارَ السَّجْدَةِ فَقَطَّاعِي حَرِّهِ  
مِنْ لَوْحِهِ فَإِذَا ثَبَتَ أَيْهَا مَلْعُودُهُ عَلَى بَعْضِ لَوْحِهِ **قَالَ** هَذَا إِسْمَاءُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنْ مَا ذَكَرْتُ يَحْدُثُ مِنْهُ  
أَيْسَهُ مَحَاضِرُهُ بِكُلِّ تَفَاوُتٍ مَا يَبْنِيهَا وَيَبْنِي أَيْسَهُ لَوْ أَنَّ **فَإِنْ قِيلَ** حَدَّثَ سَوْدَرُ بْنُ عَفْلَةَ  
أَنَّ مَصْدَرًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ **قَالَ** عَمْرَى أَنْ لَا أَخْذُ مِنْ رَاضِعٍ لَوْ رَضِعَ  
يَحْمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِهِ إِذَا كَانَتْ الْأَمَهَاتُ مَعَ التَّخَالُفِ عَلَى أَنْ ظَاهِرُ الْحَرِّ مَنَعَ أَنْ يَكُونَ رَاضِعٍ  
لَبْنٍ مَأْخُذًا مِنْهُ وَلَمْ يَمْنَعْ أَنْ يَكُونَ مَأْخُذًا وَلَا وَجْهٌ لِلْمَعْلُوقِ بِهِ وَهَذَا الْمَوْضِعُ **قَالَ** فِيهِ  
رَوَى عَنْ عَمْرَانَ **قَالَ** أَعْتَدَ عَلِيمٌ بِالْحَلَّةِ وَلَا تَلْخُذُهَا حَتَّى قَالَ السَّجْدَةَ لِعَمْرَانَ أَهْلُ الْأَمْوَالِ  
يَسْطَلُونَ مَا وَاسِعًا إِلَى الْحَدِّ مَا يَأْخُذُ عَلِيمٌ بِالتَّخَالُفِ وَلَا يَأْخُذُهَا فَقَالَ يَدْرِكُهَا لَهُمْ  
الرَّزَقُ وَالْمَأْخُذُ وَالْأَكُولُ وَخَلَّاهُ فَبُذِلَ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ أَنَّ التَّخَالُفَ لَا يَأْخُذُ فَسَلَّ لَهُ هَذَا لِأَيْسِهِ

الْحَيَّ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
وَهُوَ يَأْخُذُ خِيَارَهَا وَلَا شَرُّهَا

الْقَوْلُ

المعاقبة من وجهين لخدعها انه قال قد ركننا لهم الزنا والمأخض ولا يكونوا والفعل  
فذلك على ان قوله ولا يخذها يعني التخله خرج على التخله الى معناه سواءها والساق قول  
السقاء ان الزنا لم يزل سطلون منا وسمونا الى الخيف وفي ذلك ان قوله قد ركننا  
وخوله واداك هذه هكذا لا يبع الا يحتاج به فان قيل اذ لم يخرج التخله في الاصل لم  
خرج في الركنه قيل له هذا مسعر بالمعنى الى اخرى اذا كان الشاكلة معينا على ان موصوفه  
الركنه يشهد لما ذهبنا اليه لانها موضوعه على الزنا واما الزنا لم يزل سطلون منا  
الغنم لا الا يكونه وان لم يسهه بعض المصدق فيسرين وحفظا على ما يتهايم بلحد المصدق  
من القسم المروك واما روى ان لم يزل الله عليه واله وسلم رأى بانه حسه في ابل الصدق  
فقال هذه نقا اصاحا لصدقه التي رخصها ببعض من خواشي ابل قال فنعم اذا مكل ذلك  
تدبر ان ضاحا المال لا يكلها فضلها بوجد وماله فان قيل ليس من له شئ وبلون  
بنت مخاض يكلها بانه لكون وان لم يكن ماله قيل له ان الشئ هذه المسله اخرى اخرى العبد  
يرتفع بزيادة المال فذلك يجب ان لا يوجد في غيرها ان من له ما به واخذى وعشركم سحله  
لا يجوز ان يوجد منه دون التخليق على انه لا يكله ابنه لكونه بوجد منه ابنه محاض واصلها  
وبين ابنه لكونه هتسل له قالوا لابل لسايبه وان حمل عليها في الشئ دفقات في سائمه اذا  
كانت رعا اكثر الشئ فان حمل عليها اكثر الشئ وكان رعاها دون ذلك لم يلزم الركنه  
الاداك كانت موقوفه للكران الحازه قال في هذا ادخال علماء القول ربع عشر فتمها  
وهذا مقتضى عليه والمنتخب والوجه فيه انه لا شك ان ابل السايه اذا حمل  
عليها بوماو بومين او اياها ما يكون سايبه فان ان لتوم من وفيه بل اعلد وابل  
كما تقدم في القول لابل انه لا يسه من الخدد واخذ من القول بوم لم يبع فيه الركنه  
وليس كذلك اذا حمل السايه بوماو بومين وايضا فان اسم السوم لا يزل عنه بان سعمل  
في بعض الشئ فيجب ان تلزم الركنه كحصول الاسم وما رواه زيد بن علي عليه السلام ان النبي  
صل الله عليه واله وسلم عتيق لابل العوا مل يكون في المصر وعن الغنم تكون في المصر فادار غنم  
وحيت فيها الركنه بوجوب ما قلناه لانه علق بعول زكوه بالرعي ولم يسهه خصوله والشئ  
اجمع فان قيل فقد وجب ان يلزم الركنه وان كان الرعي من ما ولتخله قيل له ذلك  
بالجمع بين كل من راع السوم ابطال حكمه اذا كان سيرا ولين ساير ما وجب ان يكون الركنه  
في السايه اقضا خصوصا لان اسم السوم لا يطل بان رعي بوماو بومين فاما اذا كان السوم بعض  
الشئ والقيل نصف الشئ فالاولى انه لا ركنه به لس حكم السوم الا يكون اذا اعلد السوم فاما  
اذا ساوى الاستعمال فلا حكم له بوجد ذلك انما سوي بالذ والجب وان سعتها السايه بعض  
الادقات لم يسه حكمها لما لم يكن ذلك فضلا وما بالاك ذلك السوم لا يزل حكمه لا يستحال  
حي يكون غالبا لغير المستعمل ايضا فذكر في بعض الادقات وان قيل هذا قدم في هذا كالم  
في الاصل سماع بعض الشئ سحنا وعصا بالذ والى قيل له ليس لكل واحد من السوم حكما

لم يكن الا عراضه على ضاحته فزاعبنا كل واحد منهما على خاله وورثنا الماتود عليها  
وليس كذلك صدقه المواسي فابها وحبته وضعه السوم فقلنا ان لصفه اما ان يكون  
مشتوفاه او يكون عاله فادالم يحصل واحده من الحالتين لم يحصل لهما فكل اذ لا خلاف ان  
لا اعتبار بالسوم من لسوم كغير ما يكون في يوم وابام واما ما قلناه من انها اذا كانت موقوفة  
للكري او للتجارة في بيئها ربح الغش فستسكن الكلام فيه في باب موال التجارة هسله  
قال وكذلك الخيل والتجيرة اذا كانت للتشاح او للكرز والتجارة فمصارح عسها  
وذكر يحيى عليه السلام صدقه الخيل والتجيرة المسمى وكلامه فيها حمل ان يكون المراد به اذا  
كانت للتجارة لانه قال عطفها على كلام له في احكام ركوبه في الدواب لي يكون للتجارة وحمل  
ايضا ان يكون اراد به ركوبه السوم لانه ذكر السوم في ركوبه عليه كلامه ولاه لما فسر الخيل الي عها  
عنها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لا اله الا الله ربها صاحبها في سئل الله والوصية  
ومنا فقه وليست للتجارة وخرج ابو العباس الحسبي رحمه الله تعالى ذلك عن ان المراد به اذا كانت للتجارة  
وذكر يحيى عليه السلام الحريم الخيل بوكد عرج او العباس رحمه الله اذ لا خلاف ان الركوب لا  
يقتضي سايه التحيز ولا يصل في ذلك ما احسبنا به انوكر المسمى حرسا الطلوي حرسا فهد  
حرسا لم يجمع خدشا اي على لا غش خدشا الواسع عن عامر عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله  
عليه واله وسلم قال عفوت لكم عن صدقة الخيل والبرقي وبابو بكر الطوسي حرسا الطلوي  
حرسا لم يجمع حرسا ليعرف من اسحق عن ابي جاد حرسا ارحم بن هلال عن ابي اسحق عن الحسن بن علي  
عليه السلام مثله وزوي ريد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه واله  
وسلم نحوه وذلك في قيام الخيل الجع وروي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
ليس على المسلم في عتده ولا في سنة صدقة فان قيل روي عن ابي هريرة انه ذكر للمسلم  
عليه واله وسلم الحرس فقال لا بل انزل الجن ورجل يمشي على رجل ورجل فاما الذي سئل  
فانزل تحتها نكر ما يحمله ولا يسمى حق الله في ظهورها ورجل فاما الذي سئل ان الرجل الذي له احمو رجل  
ربطها في داره فآيا لاهل الاسلام بدادك فلو ان الله حقا في ظهورها ورجل فاما الذي سئل ان الرجل الذي له احمو رجل  
حرسا واجب فبب ورجل لصدقة قيل له قد ربح الله في رباها وظهرها حقا وسوى الصدقة  
منها حل من خبا وصياقة وبلغه من المسلمين لهما ان لم يحمل ومها ركوبها للجهاد ومنها اعاربها  
في الجهاد وغيره وقد نا انوكر المسمى حرسا الطلوي وحرسا اربح المودن حرسا السور حرسا  
لشريك بن عبد الله عن ابي جعفر عن عامر عن فاطمة امه فسر عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
قال في الماخوفة شوي الصدقة ويلي هذه الآية ليس البر ان ولو اوحى حكم من المسوق  
والمغرب الى اخر الآية فادان كان لا من عليها ذكرنا ثم نكول الحسبي الذي ذكره صلى الله عليه واله  
وسلم هو الصدقة وقد قيل انه لا تمتنع ان يكون لهما الذي ذكره عليه الصلوة والسلام من

مدونة المصنف

عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
في رطبها في سئل الله وبك البر له وزير وجعل

البدور

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

[illegible]

مردمان و نوازندگان در میان  
مردمان و نوازندگان در میان

المعروف

الحسنى رضى الله عنهم الوجه في ذلك ان المال موقوف على ملك الميت حتى يموت معه القسمة ولكن  
ان يوضح ذلك لئلا يظن ان ما يتعد من ثلثه ودينه بعض من حصة وكدرك لونه على رجل الورثة  
ثم مات ثم حملت الورثة وولدت ان الولد وارث تاراجع ولا حوزان يكون ورث ساعه  
موت ابينه لانه اذا كان نطعه لا يحكم لها ولو لا ان المال موقوف على ملكه كان لا يرث  
اداول فان قيل وان جمع ما ذكرت لا يبيح حكمه بالقسمة لئلا يفسد لو وقع ظهر  
الدين او ولد الولد كانت القسمة تنقض فاعلم ان هذا لم يثبت ملكا لم يكن قبل له القسمة  
اذ ذكر اسمها تكون وقف فيرجع حصة والقسمة الصريحة هي التي يورث الملك فلم  
يجب ان يكون ما ذكره مانعا من هذا المال على ملك المالك الميراث ان يرى في القسمة  
وانها لو كان على الميت دين فابراه صاحب الدين ليقض ذلك حتى يرى ان يريه وهو حتى  
ان المال يخص للورثة فكذلك ان بالورث لا ينقطع حكم ملكه ولكن ان يشبه ذلك  
بالغنيمه فيقال ان الملك لا يستقر للورثة الا بعد القسمة كما لا يستقر ملك العامة الا  
بعد القسمة لانه ما ملوك ينقل الملك فيه من غير اعتبار رضى المالك وجه من الوجه  
وتبين ان الغنائم لا يستقر ملكهم الا بعد القسمة ما يدعى انه اذا اسحقوا حصة  
شيئا قبل القسمة اخذوا بوجده بعد القسمة لم ياتخذ الا بالقيمة وقد ساقما تقدم  
وايضا قد ثبت ان لى صلى الله عليه واله وسلم كان يأخذ الصفي من الغنيمه وانه كان  
يعمل منها قبل القسمة ولا يجل شأ من ذلك بعد القسمة وكل ذلك بمران حكمهم استقر  
بعد القسمة وكذلك ملك الورثة على ما بيناه فان قيل فقد قال عمر عليه السلام  
في الاحكام في كتابك لغز ايفر لو ان رجلا ذميا اسلم بعد موت ابيه المسلم ساعه  
لم يكر له حق في الميراث لئلا يورث ويجلا هله ساعه موت الميت وهذا سطل  
ما ذهبتم اليه من ان المال يكون على ملك الميت قبل ان يتر الامر على ما قدرت لى معنى  
قول له ان الميراث ويجلا هله ساعه موت الميت هو انه قد وجبت سهمه منهم وانه  
لمحق لغزهم فعلى هذا اطلق حتى عليه السلام لعطيه هذه وذكر ابو العباس الحسنى  
رحمه الله تعالى انه على هذا الاصل يجان من قول الميراث على قول الميت الى ان يقتسموا  
فاذا اقتسموا استأثروا الخواص من حصة القسمة وهذا الذي ذكره واصح الاطرا على  
الاصل الذي ناهى الله عنه قال ولو ملك رجل ثمانين شاه لاحد من  
ملكه ارباعها وللآخر ربعها وجب فيها شاه على صاحب الاكثر فاذا اخذها  
المصدق رضى صاحب الاكثر على صاحب الاقل فتمه ربع شاه ولو كان بينهما شاه  
شاه وكان اخذها ليه احما شها وللآخر خمسها لزم كل واحد منهما شاه شاه  
فاذا اخذ المصدق منها شاتين رضى صاحب الاقل على صاحب الاكثر فتمه خمس شاه

[illegible]

ر. س.   
 الاولاد هو الذي لم يصبه الخوار المراءى   
 مولاهم المهرت بن الاولاد و مسكون و   
 يكنى بقرته عن كذا ر. العاشرة عا ر. س.   
 ليعشرة و عا ر. وله اربعة و سبعون ٥   
 ر. البعد

سقى السم العرو فيها كان سقانا ناصع نصف العشر وأخبرنا المروى حدثنا الطحاوي حدثنا سوسن  
حدثنا ابن وهب ما عروى عن ثورثا لينا الربير حده انه سمع جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم انه قال سقى فيما سقى لاهار والجنون العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر  
فان قيل روي عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ليس في العشر والاربع  
صدقة وروي نحوه عن علي بن عبد السلام وعن عاصم بن الحرير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه  
لا تمنع ان يكون المراد به حضرات المدينة من حيث لم يبلغ القدر الذي يحسب فيه الركون وهذا  
يشق قولهم ان الحضرات كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم ولم يرو  
انه اخذ منها صدقة اذ معلوم في كثير من بلاد الأرياف والخصيان الحضرات لا يكاد  
يجمع في ملك الرجل الواحد حتى يبلغ الحد الذي تحسبه لصدقة الأبرار فكلوا بلد الحان  
فان قيل فهذا بغير قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفيما سقى السما العشر مع الأمانات  
الى يعلم بها ليس في الحضرات صدقة ومن مذهبكم بنا القيام على الخاض كما يعلم  
ذلك على قوله ليس بماء ومن جنتهم او سقى صدقة قسما على ما يخرج نوجب بنا العام على  
الخاض ليصح استعمالهما وليلا يخرج الى سقاجا اخذها فاما اذا امكن استعمالها  
من غير وجه التماسيل البنا لم تقل ان البنا واجب وحديث الحضرات يمكن ان يحل  
خاضا في التي لم تبلغ المقدار الذي يحسب فيه الصدقة على ما بيناه فاذا امكن استعمال  
حديث الحضرات وشاير ما يعلقنا به من الظواهر على هذا الوجه لم يحل البنا واما  
ما قلناه من حديث الاوساق وانه ينبغي عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفيما  
سقى لستما العشر لانه لا وجه لاستعمالهما على البنا فان قيل ما انكرتم على من  
قال لكم انتم اذا استعملتم لكرين اقل قوله فيما سقى لستما العشر وقوله ليس في الحضرات  
صدقة بان جعلتم حديث الحضرات اولى بصدقة خاضا ويقين قوله فيما سقى لستما  
العشر على عمومه الى المقدار الذي ذكرتم فتحقق استعمالا الحرس على البنا خصوصا  
قوله فيما سقى لستما العشر بقوله ليس في الحضرات صدقة ولا يكون استعمالا  
او من استعمالنا قبل لم يرج استعمالا بقوله حرمنا اذ لا اشكال ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
وايه وسلم فيما سقى السما العشر روي واثبت من حديث الحضرات فان قيل  
روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر معاذا ان يأخذ الصدقة من الحطه والشعر  
والتمزق لوزيب ولم يذكر غير هذا فذلك ان كان لصدقة في الحضرات قبل نه جعل  
ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم حرم بالذكر من وجه البنا وان كان غير هاتين  
سلح المخذلوم فيه الصدقة وفيه من وجه النظر لانه لا خلاف في  
وجوب الصدقة في الحطه والشعر فكذلك ما اختلفنا فيه والمعنى انه يرد بها

سقى السم

الاربع  
الاربع  
الاربع

الاربع

لا ارضع الباطل بل لنا فان قيل قد نفعكم وعديا انه لا ركه في البر والشجر  
 حتى يسلح حمته او ساق والحضر اذات لا او ساق لها فوجب الا يكون فيها صدقه  
 قيل له ان كثرتم اوردتموه على طرول الاسد لا هو ساق قطان لها عديا ما  
 يقوم مقام الاوساق وسد كره من يجد ولو اوردتموه فمورث القناس لم يبع لان  
 ما لا يكون لها او ساق لا يبيع ان يقال لو سلح له حمته او ساق على انهم ان صح لهم ما  
 فنيا سنا يبيع لتبينه النص عليه ولا نه يوجب وقاسم يبيع ولا نه مستند الى طول  
 قوله مساله فان كان يبيع نصف السنه بالدر والوا ونصعها سجا او ما السما اخذ  
 منه حساب لك وهذا منصو ص عليه في الاحكام والوجه في ذلك انه احكاما محكما  
 السب اعني العشر ونصف العشر فوجب ان لا يعرض باخذها على الاخر ولا يحل  
 اخذها ما بقا للاخر كما ان ارضي لو سقيت لخداهما بالسما والاخر ابلد والى لم يحل  
 خذ اخذها ما بقا لغيره وكذا لو كانت ارض سقا سنه بالسما وسنه بالدر والى  
 لم يحل اخذ الحقى تابعا للاخر فكذلك اذا سقيت نصف السنه بالدر والى ونصفها ما  
 السما اسما الى قوله فيما سقيت السما العشر انه جعل سببا لعشر ان يكون سقيها بالسما  
 وقوله فيما سقي بالدر والى نصف العشر فجعل نصف العشر ان يكون سقيها بالدر والى فان  
 قلل خذ السقيين وكان لاخر سيرا فالأرض ساق سطر فيه فان كان لسري في القله  
 الى خذ لاوثر في المونه لم يجعل له حكم وجعل الحكم للخال كان لا أرض سقا بالسما  
 وسقا بالدر والى بوجها ولخذا او نحو او نسقا بالدر والى ونقص على السما لها او ما او نحو  
 ليس بالحق فيه وجب للمونه فاما اذا كان ليس مع القله بحيث يوثق في المونه فبان كونه  
 حكم في العشر او نصف العشر ويحل ابو على ان لا يخرجه من ان يخرجه في الشا فخره فيه  
 ما كانت الارض عليه مبنيه في الاصل وجعل الحكم له وهذا بعد ان صلى الله  
 عليه واله وسلم على الحكم بالسق ولم يخلقه ما يبيع عليه الارض فصار الاعسان  
 بالسق اولي حسمه قال لا تلزم الصدقه فيما اخرجت الارض ان كان ما كالحق يسلح  
 حمته او سق والوسق ستون صاعا نصاء النبي صلى الله عليه واله وسلم وهذا مصوص  
 عليه في الاحكام والمنتهى وهو قول القم عليه السلام فلما ما قلناه من ان الوسق ستون صاعا  
 فهو الخلاف فيه وروى محمد بن منصور بن اسناده عن ابي هاشم عن جابر قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم الوسق ستون صاعا وانما اخذتموا في معدار الصاع والكلام  
 فيه ياتي بعد هذه المسله وقلنا انه لا ركه مما يكال ما اخرجت الارض حتى يسلح  
 حمته او سق لارواه ابو سعد الحدرى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ليس مما دون  
 حمته او سق صدقه وروى محمد بن جابر عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وقد ذكرنا اسنادا روى

[illegible]

هيا ساوفا واطنه علافي مالمعص المال اسه ۱۱۱

222

نحوہ

ففي ان النصاب وجب لكونه على ما ذكرناه فان قيل وجبنا القول بغير مراعي فيه وجب ان لا  
يؤثر النصاب قياسا عليه والمقتضى ان كل واحد منهما سبب للآخر قيل له محذور عينا  
مختص بالقول فيه على بعض الوجوه لانا لا نوجب الصدقة في زرع حتى يحصل منه وشه  
ولقد حسمه اوسق ولو حصل ذلك وجوب لم وجب الصدقة فيه فقد را عينا القول به على  
بعض الوجوه وعلى هذا القياس وكذا قاسم الزرع على الغنيم والمعادن بغير ان الح  
المأخوذ منه لا يكره فاسطره كونه يودي الى دفع المض وهو قوله ليس بمأخوذ من حسمه اوسق  
صدقة وكل قاس يودي الى زرع المض بطلانه فان قيل قياسا لا يرفع المض ب  
تأول المض فنقول ان المراد بقوله ليس بمأخوذ من حسمه اوسق صدقة اذا كان للحجارة او  
بالمزاج قيل له هذا التأويل فاسد لانه جعل الحرق في دخول الاوسق فيه وهذا  
التأويل كرم وجهها الا ان ان الصدقة لا تحسم لكم في زرع ارض لخراج سوا كانت حسمه  
اوسق او اكثر من ذلك وكذا مال التجارة وان كانت زرع الاراضى او ساق  
فان فسد هذا التأويل يلزم ما قلناه من ان قياسكم برفع المض فوجب سقوطه ومما  
يفصل بين القول والنصابات القول بوجوب الصدقات لانه انما اولئك الزعماء لم  
يلزموا فيما اخرجت الارض ولم يكره الحق فيه لم يراى في صدقة القول لانه ان الحسم لم يكره  
ولم يقر لغيره والخراج منه لم يراع فيه القول فاما النصاب فانه روي لخراج العليل من كسره  
وهذا العليل هو ما اخرجت الارض بوجوب يراى فيه النصاب بوضوح ذلك قول معاد امرت  
الخدم ان عيناكم وارزق فقر ايكم فقر ق يربى لمعطى ومن المأخوذ منه ومي لم يعبر النصاب  
بصدقة الزرع واخرج القليل من الكثير لم يكره بغير المأخوذ منه والمدحرج اليه ورق وهذا  
ما يكره ان يحصل ابتداء البلاء في المسئلة فان قيل وحدها ما له نصاب والاسدحان  
يكون له عطف على النصاب فلا اجمعوا انه لا عفو لصدقة العسر بعد النصاب ذلك على انه لا  
نصاب له ابتداء قيل له هذا الذي ادعوه عندنا عسر مسلم وذلك انه لا عفو بعد بالبرقة  
بعد النصاب وكذا لا عفو لاموال التجارة وان كان لها نصاب سدا بسسله مال  
والصاع ثلث مكره العراق وهذا منصوص عليه في المسئلة وحقوقا ببناء ذلك بصاع اهل  
المدينة قال لقسر عليه السلام لا يمكن حقيقته بالوزن لان الخفة تخف وسعال مال  
يرد على عليه السلام هو حسمه اوطال وثالث ما كوفي والذي يدل على ان الصاع المعبر به  
هو صاع اهل المدينة ايهم روي واختلفا عن سلفه انه صاع النبي صلى الله عليه واله وسلم  
ولم يختلفوا فيه كالم يختلفون في موضع القتر والمنبر فان قيل بانكم لا تعملون اجماع  
اهل المدينة حقه فكيف احكم به في هذا الموضع قلنا له اننا لا نعتمد اجماعهم اذ اجمعوا  
من طريق الراي والاجتهاد على سبيل ولا جعله حقه واما اذ اجمعوا من طريق العمل فهو مقبول

لقد حسمه عليه السلام  
في النصاب اوسق  
لنقله

كان لم يكن نوا من اهل المدينة ايضا يعملون بل لو رزاه ولخدمهم او من غيرهم ثقة لو حسان  
تقبل رزائه في الحكم الذي يقبل فيه اخبار الاقارب فان قيل لو اجتمعوا على ما ذكرتم لم  
يقع فيه الخلاف كما لم يقع في موضع القبر والمنبر قبل له خورن يكون عواهل المدينة لم  
يقع لهم العلم بذلك كما وقع لاهل المدينة لاهل من الصاع ليس شيع في جميع الناس فارد لك  
ان يختلفوا فيه وموضع القبر والمنبر وقع العلم به لغيرهم كما وقع العلم لهم لشيع امره  
وطهور سانه في العرب والعبيد والقاضي والدا في بلدك لم يتعلم الناس فيه في هذه السرايه  
2 الاخبار **سبحانه** الاثران في الناس من يقع لهم حكم اذا غنوا به او دفعوا الى سماعه  
وان لم يقع لآخرين لم يفتوا ولم يفتوا الى سماعه وهذا احد اهل كل بلد يعلمون مره لاول  
شواذ ذلك البلد وبواحيه ما لم يتعلمه الاخرون وان كان الجميع شركون في العلم بملكه ومقر  
ويدل على ذلك ما روي فيما اظنه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال اصبر الصاعين  
صاعنا ويبدل على ذلك ايا قلناه اقل ما قيل فيه وهو ثابته كالحجاء ولا يمكن ان يراد الا بدليل  
ولا بد ايل عليه على انه خلاف وان الوشق سقون صاعا واصاع من عمل على ما ذهب اليه  
او خيفه وهو ثابته ابطال لم يحل الوشق على اهل العرب في حال الحول والوشق هو ما يحل على  
الاهل والاضاردي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر في فديته صده الهادي بغير من مزر  
وروي صعه بلانه اصواع على سنه مساكين وحيان يكون الصاع بلانه وهو كسبر طال  
وبلث ليس لفرق فيما قيل سنه عسر رطل فان قيل صاع ثمانية ابطال الاخر  
ان يكون عراخر صاعا محال الصاع النبي صلى الله عليه واله وسلم يحضره المهاجرين والانصار  
فصل لم يسمانه احد ذلك الصاع لكفارات والصدقات واما جعل ذلك الصاع لهم ليعاملوا  
به ويتناجوا به وهذا جابر عن مفتح في جابر لكل الخدان بعد مكاله ننايح به بعد ان يكون  
معلوم ما مسهوا فان **فصل** روي عن مجاهد انه قال حررت صاع النبي صلى الله عليه واله وسلم  
حرره ثمانية ابطال قبل له في الخبران مجاهد قال دخلنا على عابته واشتق بعضا فاننا  
بخير فقالت قايته كان النبي صلى الله عليه واله وسلم يحسب هذا قال مجاهد حررت  
فما احمر ثمانية ابطال تسعة ابطال عشرة ابطال في هذا ان الصاع كان صاعا يحسب  
منه وخوران يكون ايضا قد اخطا في الخبر فان قيل روي وصدقه العطاء فامر من رفع  
ان عمل هذا على كل ما وقع الا يتم عليه كالعوم ولا عين عمل على اقل ما قيل فيه قبل له اذ احرى  
ذلك هري العوم كان حقه ان يقول لكل من اخرج ما يقع عليه اسم الصاع وهو ثمانية ابطال  
لما روي لا وجا لا احال كثر ما قيل فيه لانه لا دليل له مستدل به قال ان كان عالما بال  
ولا صدقه ايه حى ساج نمنه في السنه ما سى درهم سوكا على في السنه دفعه او دفعه من  
او اكثر من ذلك وهذا مصوص عليه في الاحكام وذكرنا ايضا في المنتك والاعمال هذه  
المسئله لها اصول ثلاثة احدها ان الصدقة ولحمه وكل ما اخرجت الارض والكنز

في

في

وغيرها الثاني انه لا بد في جميع تلك الصدقات من ان يكون للمخوذ منه نصاب وقد  
مضا القول في ذكر الثالث وهو كحل هذا المكان هو بيان ان ملائكة ما اخرجت  
الارض يجب ان يكون نصابا اذا كانت قيمته سلع في السنة ما بقي درهم والدليل على ذلك ما  
اخرجنا عليه من ان اموال الحارة يجب فيها الركنه اذا كانت قيمها ما بقي درهم وكذا  
ما اختلفنا فيه والعلة انه مركب لا نصاب له ونقته هي ان يكون الرجوع الى ما ذكرنا وطال  
في هذا الموضع هو ابو يوسف ومحمد واما ابو يوسف فانه قال في كتابه لا يغير مما لا يكال  
ان يكون قيمته خمسة او سيق من ارباب ما يكال قال لنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان  
الصدقة في خمسة او سيق من ارباب ما اخرجت الارض قلنا ان ملاوسق له اذ بلغت قيمته  
هذه القيمة حدثت بها وهذا الاعتبار لا معنى له لانه مسعصا وسقط ما اخرجت الارض وعلما  
لن قيمته كل واحد منهما سلع بمئة خمسة او سيق من ارباب ما اخرجت الارض لم يلزم فيه  
الصدقة ولينزل لغرض بالمقوم هو اعتبار النصاب واد اقيم وكان المقوم به نصاب ولا  
وجه لاعتبار قيمته شي اخر لا تعرض فيه على انه قد ترك هذا الاعتبار في الغسل فما يجب  
الصدقة اذ يبلغ عشرة اربابا واما محمد بن الحسن فانه قال يجب فيما لا يكال ان يصير خمسة ارباب  
لعل ما يقدر به الشيء غاليا فقال في الزعنوان والورث حتى سلع خمسة ارباب وفي العطل حتى  
سلع خمسة ارباب قال وكل بلمائة مثالا بعد اذ في الغسل حتى سلع خمسة ارباب وهذا  
الاقتباس لا يصح لان احوال البلدان تختلف في هذه المقدرات ولانه ليس له اصل يرد اليه وما  
احسب ان اصح لما قيل فيه ليس له اصل في الشريعة وهو اموال الحارة على ما بيناه والاصول تسعد  
لقائنا ليس للمعوم من خرج اليه في عرف ما سلبت من الارش وعمرها فادب المعوم وحصل  
فلا وجه لطلب تقويم ثان كلما ذهب اليه ابو يوسف واعتبرنا ان يكون قيمته ما اخرج ما بقي  
درهم في السنة الواحد لانه لا خلاف ان الملاوسق يصير في سنة واحد خمسة ارباب  
قال واما العتق فانه عرض وان علقه الطرانه اذ ارباب سلع خمسة او سيق وفيه الصدقة  
وان كان دون ذلك لم يجب نص في الاحكام والمضى على ان العتق اذا كان سربا فانه يخرج منه  
عشر كما خرج من سائر القلوب وقال في الاحكام ان كان عمالا سربا خرج ولا كان دسرا  
سلع عند التزيب خمسة او سيق اخرجت منه الصدقة وقال في المصالح ان كان عمالا سربا فسله  
سبيل سائر ملائكة ان انه محال ان يقوم وما ذكره في الاحكام هو الاصح والاقوى في القول  
عليه عند اصحابنا والاصل في ذلك ما رويناه باسناد في مشله لخرج من على عليه  
السلام ان لنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان عرض اعتاب بعد كحل الخلق لم يرد في كونه  
زبيبا كما يرد في كونه القلبي وما رويناه باسناد عن ابن المستنير عن قتادة بن اسيد عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم ان عرض العتق سربا كحل الخلق لا يرد في كونه

منه او صنف

في

فی السورۃ النور و السورۃ الاحزاب

انما احسان مختلفان ولا مشرح للمعوم في تركهم ما لم يكونا للمحارة وما سائر ان كل واحد  
منهما جنس مخالف للاخر ان كل واحد منهما قد خضع باسم لا يرجع الى صاحبه نوع ولا صفة  
ولا يقال **بزر** سحر ولا سحر بزر كما يقال بزر صحناتي وتمر اراؤد وعبد ملاح وكابح  
على ذلك المعرو والضمان لان اسم الشائع بينهما وبه يعمل الحكم فان قيل انما هو غالب  
البلدان فثبت لناش والمقدار في ركنيهما واخذ فكانا كائولاء البر فسل له  
هذا مسعر بلاريز والزبيب والتمران هي ملاوات وكسر من البلدان على ان فاسم  
ان سلم كان قناستنا مرتجا لان اردن الملا حاشا المختلفة الى الاحباش المختلفة وهم ذوو  
لما حاشا المختلفة الى الاحباش المختلفة فكان فرقنا باصلا الشبه من فرقهم باصلهم  
وقال مالك نعم العطية بغضها الى بغض كالعقدش والمقصود بالمالا فالا والكرويا وما هو ما  
يسهل قوله هذا لانه لا اخذ فرق بينهما **مسعر** قال لا تؤخذ القيمة من سوما  
ذكرنا لاما كمال ولا ما لا يكال وانما تؤخذ من غير ما وجب فيه الصدقة لان كونها  
او بطيحا او ما اشبه ذلك مما ياتي في السنة دفنات كثيرة ولا يمكن جبراد لها على اخرها في  
تؤخذ من ثمنها اخيرا ان بلغ ما في درهم او اكثر من ذلك عشرة او نصف عسره على قدر  
سقيه قال فان خرج منها في كل دفعة ما يكون قيمته ما في درهم اخذنا الصدقة منه  
ولو تؤخذ من قيمته وهذا منصوص عليه في الاحكام وقد مضى الكلام وان القيمة لا تؤخذ  
من الزكاة لاما وجب فيها في باب صدقة المواسي فلا تؤخذ في الخادنة وقتلنا في المحاروات  
التي لا يمكن جبراد لها على اخرها ان العشر تؤخذ في ثمنها لا في اصلها مستهلكة ولا في  
ولا يحصل منها القدر الذي تحت فيه الزكاة ولا في اخرها وبعد استهلاك اولها فاد استهلاكها  
منا رضا ما لها وفانت القليل الذي كان لثمن مختلفا لها فقلنا انه يؤخذ منها القيمة  
اذا لم تكن تبيل الى اخذ العس وما اذا ادر كسها في دفعة واخذ ما يكون قيمته ما في درهم  
اخذ من عسها اذ لا ضرر فيه تدعو الى القدر لثمنها الى عسها **اصل**  
**الهادي الى الحق عليه السلام** انه ان باع من ذلك ما قيمته ما به وبما يؤخذ  
في ما قيمته عشرة ودينارها ان خرج ذلك الى العس بعينه ان لم يكن ذلك ولم ندع الضرر  
الى عس **مسعر** قال والعسل يعمل في تركيبه كما يعمل في شاي ما ذكرناه من خلا  
بكال ما اخترت لارض وهذا منصوص عليه في الاحكام والمصحح والبدليل على وجوب  
الصدقة فيه قوله الله تعالى حذر من أموالهم صدقة وهو من جملة الاموال وروى  
محمد بن منصور باسناده عن جابر بن عبد الله قال سئل عن رجل اصاب من عسله ما قيمته ما في درهم  
فقال ان لي عسلا واخرج منه قال من عشرة واربعة واحص الهادي الى الحق عليه  
السلام بهذا الحديث وروى محمد بن منصور باسناده عن جابر بن عبد الله قال

تبع

قال السهوي المحقق المصنف  
في مسرعة آية الله  
في الامم والدين  
محمد بن محمد بن عمار

قلب يا رسول الله ان لي عتلا قال اد العتشر فان قيل روى محمد بن ميمون عن علي عليه السلام انه قال ليس في العتسل ركوه فسل له محله على الشر منه كما قلنا انك فيما روى عنه عليه السلام في العتراءات ليكون ذلك موافقا لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والوجه في اعتبار نصا به بان يكون ميمته ما وقع فيهم كما مضى وصدقه ما لا يكال ما اخرج من مصر ولا عرق في اعادته مسكه قال وسجل في حد اعتبار الرع قل ان يرفع منها شي لم يرفع من حق او دل او دفعه قال او غير ذلك وهذا منصوص عليه في الاحكام والاصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمما سب السبا العتشر فوجب فيه العتشر من غير ان سبني فيه شيئا من ذلك واما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الماخوذ مما يشق بالبدن والنصف العتشر بدل عن المون معتبرا فما وهذا يشق ولكم انه لا اعتبار بها اصلا لكانا ينصرف على اعتبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاننا لو قلنا بخلاف ذلك لاسعطنا اعتباره صلى الله عليه وسلم ولم يجعل له حكما اذا كان يكون الماخوذ ايدا يخط المون فكان لا يكون لاخذ نصف العتشر مما يشق بالبدن والى فابعد ولا يغني عن الماخوذ منه ايدا يكون الفاضل عن المون وايضا لخلاف وان من كان له اربعون شاه سامة بلومه شاه من غير مؤقاة اجرة الراعي ومرة القلم ان اصبح اليه في بعض الاوقات فذكره بان يكون حكم الزمعة وما يوجد منه بالاسماء

**القول في احكام الاراضي**

ان احكامها تختلف فيها ارضي فحكمها المسلم بنوعها فاقسموها بينهم في كلهم ملك ولا يلزمهم فيها الا العتشر وارض اسلم اهلها طوعا وليس عليهم الا العتشر وارض احتارها رجل مسلم هي له ولا يلزمه فيها الا العتشر وهذا منصوص عليه في الاحكام والاصل في ان الارضين التي سبيلها ما ذكرنا صار ملكا للمسلمين من غير ان يتعلق بها حق لاخذ فلا يلزمهم فيها الا العتشر وارض العتسر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فمما سبقت السبا العتشر وما سبقت له في نصف العتشر على ان هذه الجملة لا خلاف فيها بين المسلمين واما الخلاف في ارض المفتوح اياها يكون ملكا للمسلمين بنفس الخلبه او بان يسميها الامام فيما بينهم اذ اراد كوصلاقا وسبقت الكلام فيه بقدر هذه المسئلة مسكه قال وارض اهل عتيا اهلها من عمران يوجب عليهم خيل ولا ركاب في الامام المسلمين ولا يلزمه فيها الا العتسر في الاحكام على ان الارض التي هذه سبيلها يكون الامام اولى بما يصر فيها شيئا ورا وقال ايضا في كتاب الشرح من الاحكام عدد ذكر القناتم والضي منها ما كان من الخو والحكم وذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهر لدايه المحسن من اهل بيته وارضها على ان سبقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم

علي بن محمد

علي بن محمد

عليه وآله وسلم لهم وقتلنا انه لا يلزمه فيها الا العسر لانها اذا ضاقت ملكا له كانت  
 حكما حكم الارضين لي مضاد كرها قتل هذه المسئلة في الاصل في هذا  
 ما ضحك به الاخبار المتواترة ان فداك لما حلا عنها اهلها من عوان نوحف  
 عليهم بخيل ولا ركاب صارت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله تعالى وما  
 افاض الله على رسوله مما اودع في خزائنه من غيبه من خيل ولا ركاب فيبين ان ما افاض الله على  
 رسوله هذه صفة فاذ اثبت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدان به  
 محال ان يكون بعده للامام ادهل لعالم مقامه في امور المسلمين والمصالح العامة ويكون  
 خاصا للامام ولا يجوز ان يكون جميع المسلمين والمصالح العامة بين ما هذا مستحاج  
 ان يستبد به النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سباده بفكره عليه السلام ولا على  
 ان ما اجلي عنها اهلها لا يكون جميع المسلمين فاذا اثبتنا بها لا يكون جميع المسلمين بها  
 محال من غيرهم ولم يجزها احد خاصة لاجلها لا يام المسلمين فان قيل يجوز ان يكون  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم استناب بقوت المسلمين للاستعداد بها واسودها هم  
 قيل له ذلك فاستد بوجه اخذه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذه المسئلة  
 فروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رواية قنود داود في الشتر انه قال انما قيل  
 كد وحيد يكدر بها الرجل وجهه من شاة ابو على وجهه ومن شاة زكرا ان سال  
 الرجل اسلطان او في امر لا يحده منه يدلا وروي عنه من روى عارف الله في عن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم حديث طويل قال ان المسلمين يحل الا احدلثة رجلين حاله  
 وزجل احبته حاجته واجتاحت ماله وزجل احبته فانه وما سواهم من الخليل يحلها  
 الرجل يحلها وروي عنه صلى الله عليه وآله وسلم المسئلة لا تصلح لاله لذى قدر مدق  
 اولذي عزم منقطع اولذي دم موحج فاذ اثبت ان المسئلة لا يحل لم حران يكون النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم استناب فذكر من المسلمين بين ذلك يكون ضررنا من المسئلة والنبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم من غير ذلك في الوجه الثاني بها لو كانت جماعة من المسلمين لرجل منهم  
 الطفل ولا يجوز الاستناب من الطفل ولا حوى ذلك بحرى الغيبة الى يكون لا في ام ما عاينهم  
 ولا يكون فيهم الا بالغيا والوحدة الثالث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 لو كان استنابهم من المسلمين لطهر ذلك ونعل ولما لم يروا انه فعل ذلك علم انه لا اصل له  
 فان قيل ما انكرتم ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم امسكها للمسلمين ولم مسكها  
 لنفسه قيل له انه صلى الله عليه وآله وسلم كان جعلها لفاطمة تحلاصا لوالده عليه  
 وقد نظرت بها الاخبار على ان ابا بكر رضي الله عنه فاطمة بان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

النهي عن السوار

والله وسلم يقول في معاشرة الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة فلو كان صلى الله عليه وآله وسلم  
أهشكها لكانت دون نفسه لكان أبو بكر يقول ذلك ولم يحجج إلى إبطال أثره صلى الله عليه وآله وسلم  
والله وسلم في تصرفه من بعده **مسألة** قالوا رضى الله عنها المسلمون ويكرها  
في أيدي الذين كانت لهم من قبل وصرفوا عليها حراجا وعوملوا على ما يعينه من المصداق  
الثلث أو اقل واكثر في أرض حراج يخذ ذلك منهم وهذا منصرف عن غيره في الأحكام  
والمسحوق **مسألة** في هذا أن الإمام إذا افتتح أرضا غنوة كان فيها الحيا  
أن شافسها من المسلمين أو عامل على بعضها بالنصف فوكرها في أيدي الذين كانت لهم أو  
يملكونها ويودون نصفها يخرج وذلك ما أخبرنا به أبو بكر المقرئ خذنا أبو جعفر  
الطحاوي خذنا الربيع بن سليمان المؤذن خذنا إسماعيل بن موسى خذنا يحيى بن ركبان  
بن أبي زياد خذنا سفيان بن سعيد عن شعيب بن بشير عن سهل بن وحيد قال قال  
قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خسر بعض نصفنا لنوابه وحاجته وبعضنا  
المسلمين سميها بينهم على ما بينه وبينهم وما المقرئ خذنا الطحاوي خذنا إسماعيل بن  
خذنا ابن عوان الزنادي خذنا إسماعيل بن طهمان خذنا أبو الراس عن جابر قال قال الله  
خسر فافترها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله وسلم في أيديهم كما كانت وجعلها  
بينهم وبينهم ففعل الله بن رواحة خسر عليهم وما أبو بكر المقرئ خذنا الطحاوي  
ما أبو بكر المقرئ خذنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عن قال لو كان أبو بكر  
الناس شيئا لكان لهم ما فتح الله عليهم فربما لا قسميها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم فذلك هذا الخبر أن على ما روى عن سهل بن أبي حمزة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قسم عن بعض خسر بين المسلمين وبعض النوايب وحاجته إذ في حديث جابر أن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم أقرهم كما كانوا في حجة بيتهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليها والله وسلم معها  
فكان كل واحد من أعيان جابر وأعيان أهل جابر فذلك على أن للإمام الحارق والارض  
المعنومة بين أن جعلها بين الغنمين وبين أن يكرها في أيدي أهلها على حراج نصريه  
أو طبقا سميها وإنما لا تقبل ملكا للغانمين إلا بعد ملك الإمام لهم فإن قيل في الخبر أن يكون  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل في أيدي الذين كانت لهم من قبل كما كان خالصا  
لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل في أيدي الذين كانت لهم من قبل كما كان خالصا  
ولا ريب أن ما غنمها المسلمون فقتل له هذه غلما وذلك أن الخالص لرسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم كان أرضه فذلك وقتل أرض بني النضير أيضا ما أخبرنا  
فلم يجعلوا في أيديها كانت معنومة وفي حديث سهل بن وحيد عن أبي حمزة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بما كان عليه من النوايب  
ما كان عليه من النوايب  
ما كان عليه من النوايب

وسلم

والله

وسلم فم نصفين نصفاً لولايته ونصفاً بين المسلمين في جبل بيت  
 حابر انا لله خير ما فهم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الى الجحيم واليه  
 وارده في هذا الباب وحسب الناس في ايها عنت واقامتها المتواتر الاخبار فان قيل  
 ما انكرتم ان يكون النبي صلى الله عليه واله وسلم فقل ذلك بعد ما اسطاب بقرائن  
 قبل له لو كان ذلك كدرك لعل ولم يكن يحق ولما لم ينفذ علمنا انه لا اصل له فان قيل  
 ما انكرتم ان يكون صلى الله عليه واله وسلم جعل ذلك في يد اليهود على سبيل المزاولة  
 او المزاولة للمسلمين فكان الملك للغائبين فسر له هذا ما سأل من وجهي لئلا يكون  
 على ما ذكرتم لوجب ان يكون المستلون هم القادرون وان جعل النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 ذلك بنوكيهم اياه ولو كان ذلك كدرك لعل والثاني انه لا خلاف في ان المزاولة  
 والمزاولة لا يقسم ادا لم يكن نال الى مده معلومة على ان المزاولة كانت للمسلمين وكما في  
 ادى اليهود على سبيل المزاولة لوجب عليهم فيها العشر ولم يرو ان النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم اخذ من غلة حصر العشر فان قيل يجوز ان يكون الذي وقعه النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم من ارض حصر على ناله كان من حصر الجحيم الذي لا حق للغائبين قبيح  
 قبل له هذا لا معنى له لئلا يسهل بن اوجه روى ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قسم  
 حصر نصفين نصفاً لولايته ونصفاً بين المسلمين والجحيم لا يكون نصفاً ودد على ذلك  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم فتح مكة فتوة بالسيف ومن على اهلها واقهرهم على ما لكم  
 فيها منكم وفي فتح مكة فان قيل ما انكرتم على من قال لكم ان  
 مكة بمصالحنا قبل له لا نقول ذلك من غير الاخبار والمغازي ليس كل من عمل المعاري  
 بدلها ثم غنوة ثم لا حوال الى حريتها كلها بدل على انها غنوة فتوقفتها انه لم يعرف لرسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم على ان غنوة بينه وبين اهل مكة الصلح الحديسه وقد بعثته فوش  
 ما كان منها وخراجه وهم خلفاء رسول الله صلى الله عليه واله وسلم واعانها  
 بكرًا وهم خلفاء قريش وكانت حراجه خالفت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 يوم الحديسه وما يبدل على ان ما جرى من قريش في ذلك كان معصا ما بظاهر  
 به الاخبار من حج او سعي في النبي صلى الله عليه واله وسلم لجدد الصلح ولم تكلمه  
 صلى الله عليه واله وسلم ثم جاء الى في بكرًا فابا ما الى عرف فقال له على ما رواه احمد  
 الطبري انا اشفع لكم الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال صلى الله عليه  
 واله وسلم والله لو لم اجد الا لدرسكاهد بكم ثم جاء الى فاطمة والى ميرالمومنين عليهما  
 السلام فقال له علي يا باسفيان لقد علم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على امر  
 ما استطع ان تكلم ولا اعرف تك شيئا ولكنك سدي كما نه فاحريه الناس لم الحق  
 ما رضى فقال اولي بخي ذلك شيئا قال لا ولكني لا اعرف غير ذلك فقام ابو سعي في  
 المسجد فقال ايها الناس انا حريه من الناس وانصرف خجلا ذلك لاهل مكة

الحمد لله

ط  
س

اسی درجہ دلالت ہے  
عمسی السج مشہور  
رہ و بیا و عود مع  
الام و کثره ايضا  
تکرر معنی دکن فی  
الدوران والجماع  
ع ۵

وامس من مسم

رحلبن من اجابها بنى عروم فدخل عليها اخوها على عليه السلام فاراد عليها  
 فحانت امرها في ذلك لى صلى الله عليه واله وسلم وعرفته ذلك فقال قد احرقنا  
 من احترت وامننا من امننت فلو كان هذا كصلح لم يطلب عليه السلام دمها ولا  
 فكر لى صلى الله عليه واله وسلم ذلك من سمعه ولم يقل قد اجرتنا من احترت بل كان يقول  
 ان دمها عطور ولا نهما في الصلح وروى الطحاوي باسناده عن ابيه قال لا اقل لى  
 صلى الله عليه واله وسلم حتى قدم مكة فبعث الزبير بن العوام من جانب وخالد بن الوليد  
 من اخروبعثا اما عسده على الجيش فلقوا بطل الخواري ورسول الله صلى الله عليه واله  
 وسلم في كتيبة فقال لي يا ابا هريرة اهتف بنا نضار فمتمهم حتى اذا اطافوا به  
 وفدوه بشت فرسوا واشتهاوا بها فقال صلى الله عليه واله وسلم للاسار انطروا  
 الماواش قريبين واتباعهم ثم قال يا عدي بديه على اخري اخذوه هم حصدا حتى يوافي  
 بالصفاء فاطلعوا فاشا اخرجنا ان يقتل ما شا الا قال ابو سفيان سعد بن خضرا فوس  
 ولا فريش بعد اليوم فقال صلى الله عليه واله وسلم من اعلق عليه بابه فهو من ومن  
 دخل اراي سفيان وهو من ومن فكيف يقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اخذوه  
 الماواش قريه من محب وروى ابو جعفر باسناده ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 قال اب الله سخرتم مكة يوم خلق السموات والارض والشمس والارض وصحبا بين عدي بن الجهم  
 لا يجل لاخذ قنبل ولا يجل لا ساعه من الهاء وذلك لا يكون مع الصلح وبنار في ارجلهم  
 عن قتاده ان لى صلى الله عليه واله وسلم قال وهو واقف على باب الكعبة يا معسر  
 فريش او يا اهل مكة ما يرون اى فاعل لكم التوم قالوا احملواكم ثم قال اذهبوا فامم الطلقاء  
 فاعلمهم لى صلى الله عليه واله وسلم وقد مكته الله تعالى من زناهم غنوة وكاواه عا  
 ولذلك بيما اهل مكة الطلقاء فقولوا اعلمهم وقوله صلى الله عليه واله وسلم اسم الطلقاء  
 بدل على اسم كما يوحى تا لام لو كانوا في الصلح كانوا اخرارا ولم يحج الى ابن بطلم وروى  
 ابو جعفر الطحاوي باسناده ان لى صلى الله عليه واله وسلم دخل مكة يوم وعلق اسم محو فريش  
 عامه ولو كان دخوله على وجه الصلح لم يكن على وجه الحرب لرجلها عمتا كذا دخل يوم صلح  
 الحديسه فذلك نزكه للاحرام على لا لاجل القتال فذكر ابن جرير عن الوادي ان رسول  
 صلى الله عليه واله وسلم امر بقتل ستة نفر من اهل مكة واربعة نسوة فقتل من قتل واسلم  
 من اسلم وهرب من هرب فلو كان الصلح ما بينه وبينهم لم يقاتل هؤلاء فان قيل  
 لو كان صلح الحديسه مسعصا لامت لى صلى الله عليه واله وسلم بفعل او سفير حتى ورد  
 لتحديد الصلح قيل له لم يصله صلى الله عليه واله وسلم لانه كان واذا لاهل مكة

بمحمدا

ورسولهم ولم يحرق قتل الرسول ولا له ما روى الطحاوي بأسناده ان رجلا من  
عليه صلى الله عليه وآله وسلم من مسيله فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
اسهوا اني رسول الله فقالوا سبهوا سبهوا رسول الله فقال اهنت بالله ورسوله  
لو كنت قاتلا وقتلتك ما فات قبل ما سكرت علي من قال لكم ان علي العقد  
بجدا سبوا من الحديسه فيل له انكر يادك من حيث علمنا انه لو كان لمعل ولتوا برسه  
الاخبار كما نقل في الحديسه وسبوا من اخواننا الى حرت ولمعل كلف عقد الصلح وعلى اي وجه  
عقد علي ان الله تعالى قد نهي عن الصلح مع القذرة على الكفار بقوله ولا يصحوا ويروا  
الى السلم وانتم الاقلون وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ في فوه عظمه  
فلم يكره حوره معهما ان يوقع الصلح كيف وقد بحث على لقال بقوله معالي الاسعدون  
قوما نكنوا امامهم وهو باحتجاج الرسول الى قوله تعالى قالوهم بغيرهم الله ما يدرككم  
معهم وينصركم عليهم ويشفونهم من قوم مومنين وروى عن عده من المعسر انهم  
قالوا ائمتنا عبد وروم مومنين فان قيل ترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
قسمه ارض مكة واموال اهلها ودرهم من لغايبين وتركه محسها مع قول الله تعالى واقلوا  
انما غنم من شئ فان الله ختمه والرسول له على اهلها صلح قيل له عمل ان يكون الله معالي  
حجل للنبي والامام لخير اذ اخرج بلاء بين ان يزل على اهلها ويثبت لهم على املهم ومن ان  
يقسمها بين لغايبين ومختصها باد القتل كد وتردت الاخبار المتواتره بان الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم فتحها غنوة بالسيف حقتا بينها وبين لايه وحقتا لايه بها وهذا اول من بطا الاخبار  
المتواتره لعلوم الكتاب فان قيل قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اللهم افر اليك  
من فقل خالديد لعل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليرضي بما كان من خالدي من اهل يوم  
فتح مكة وانه لم يركب خالدا ان يقتل من قتل وهدايد لعل ان الصلح كان فاقا قيل له  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليرضي بما كان من فقل خالدي بعد ذلك الى يوم  
الي لا سلام فقلهم خالدي فقال اللهم افر اليك من فقل خالدي وولحدس لروى  
في هذا الباب ان خالدا لم يرضهم بوضع السلاح ووضعت فطواهم لا يملون فقلهم  
وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث عليا فوداهم فكمه فظن ان ذلك كان يوم فتح مكة وان  
قيل روي ان سعد بن عباد قال يومئذ حننا والرايه اليوم يوم المحبه فقال النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم اليوم يوم المرجه فحدث الرايه من دمه ودر ذلك علي ان الدخول كان على الصلح  
قبل له عمل ان يكون قال ذلك لما كان يقوم عليه من سطا القفوكا فقل صلى الله عليه  
واله وسلم وان يكون كره ان يكر القتل وليتني هدا ليل علي ان لعلوم لم يكونوا  
فان قيل روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حننا فكمه قتل له هلا بمره ارك فقال

٦٢  
عليه وروى به الاخبار ظاهره  
على اصول الحديث وبقاها في  
الاصول ولا يلزم من هذا ان  
ان تعال وتكون في حيز  
وتكون كالحديث في حيز  
منه في حيز

في حيز

٦٢

وهل ترك لنا عمل من رياء **قيل** على انها فتحة صلوات الله عليه لو كان نقضها موقعا لاحد داره  
فيلزم له من اين لكم ان الصلح كان وقع على ان لا يترك لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
داره على ان ذلك لو كان على ما قلتم لكان صلى الله عليه واله وسلم يقول الصلح الصلح ان يكون  
داري لهم ولم يقل هل ترك عمل لنا من رياء معي وتاويل الخبر عديا ما روي ان النبي صلى الله  
عليه واله وسلم لما هاجر الى المدينة براء عقيل ورضي فصار له ملكا لهم بالحق اجمع  
عليها وسعها ميم **وهو** ان الحسن بن سعيد واثق هل الحرب ملكون علينا في دورهم  
بالغلبة فقال صلى الله عليه واله وسلم هل ترك عقيل لنا من رياء اراد انه باعها فصار  
ملكاً لهم فان قيل بعدكم انها لما فتحت صارت تلك البلد ودمع شاتر عاقبة خرجت  
من ان تكون ملكاً لهم وكان النبي صلى الله عليه واله وسلم ان يلحقها على منكم ان تسلموا  
وحيد ماله بغيره في الغنيمه فهو اولى به من العتمة ولم يترك لقوله هل ترك عقيل لنا من رياء معي  
ليتركها كما كانت غلبت اليه على قولكم **قيل** له يجوز ان يكون قال ذلك بعد ما قسروا  
وهو ارملاكم في ايديهم فتكون داره من حمله الاملاذ المعززة في ايديهم ولم يتركها  
بعد ذلك **مسئله** قال وارض ضاحي عياها اغلبها وهو في منعه فوخذ منهم  
ما صور على عليه ما احدث من هدر الضغين من الارض فهو يرد الى بيت مال المسلمين واخرى على الصدقات  
بل على كل رجل له الركاوت فان استلم اهلها بعد ذلك او صارت الارض في ايدي المسلمين لم يمسها  
العصر مع الحراج وجميع ذلك منصوص عليه في الاحكام والمنفعة لا خلاف بين المسلمين في المخذ  
من مال الضلع ومال الحراج عوى عوى الوى واخرى اخرى الصدقات فاما الجمع بين العصر والحراج  
اذا صارت الحراجة في ايدي المسلمين فقد مضى القول فيه ولا وجه لا عاذه **مسئله**  
قال وما ارض خباها رجل مسلم هي له ولو تركته من بعده ما لم يكن ملكا لغيره  
وقال في المنفعة من الارض لى لا ملك لها الى الامام قال ومن يخرج على ارضه  
او يها ما لم يبيعها ثلث شئ فان ضيعها ثلث شئ وامرها الى الامام باعده بشارتنا  
فان فعل ولا دفعها الى غيره ما ذكرناه من ارض الارض منصوص عليه في الاحكام والمنفعة  
وما ذكرناه اخيرا فمن يخرج على ارضه ارضه الفضل منصوص عليه في الميراث والحصل  
المز **مسئله** ان ارض الارض والملك به جائز لكل مسلم باذن الامام وبعبارة وما  
ذكره في المنفعة من ان ارض الارض الى الامام قاله قاطبا على قوله فمن يخرج على ارض  
لم يبيعها وكذا نيقول انه اذا نقل ذلك كان امرا الى الامام على ما ذكرناه وقد اسد رضى  
عليه السلام في الاحكام والمضى على صحة قوله ان من ارض ارضه في له بالحرى او بكر الميراث  
الطحاوي حديث صالح بن عبد الرحمن حدثنا قد الله من مسئلة العصى حديثا كثير من عبدالله  
عنه عن جده قال **قال** النبي صلى الله عليه واله وسلم من ارض ارضه او ارضه  
وليس له حق طالم **حق** وروى من ارض ارضه ميتة هي له وامضى يوم الحيران من ارضه

في قوله صلى الله عليه واله وسلم هل ترك عقيل لنا من رياء وكونه ملكا لهم

ولا يترك عقيل لنا من رياء معي وتاويل الخبر عديا ما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لما هاجر الى المدينة براء عقيل ورضي فصار له ملكا لهم بالحق اجمع

الارض والحق

مواتا صار ملكا، وروى أيضا عنه صلى الله عليه وآله وسلم من اختطاط حاجبا  
على أرض ذي له من زاده الطحاوي عن حاتم بن أبي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال **فان قيل**  
روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال **لشرككم الاما طاب به فدايهم** وهذا عام  
في كل شيء الاما فام دليله **فيل** لا يبيح لكم الاحكام بهذا الحديث لانه لا خلاف في ملك  
المعينة من متراد له اذ لا خلاف ان من ملك شيئا نقيه لا يحتاج الى استئذان نفسه الامام للمصرف  
فيه ولا خيارا الى اعمدنا هذا وحسب ان من اختار أرضا مبيته بعد صار ملكا له وان  
**فيل** فقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال **موتان الارض لله ولرسوله**  
ثم لكم ما ثبت فيها حق المسلمين **فيل** في حري محرم الغنيمه وان المذكر لا سعي فيها الا  
للإمام **فيل** هذا لم يثبت فيها حق الجماعة المسلمين وامانه على انفسها ما خذ لهم وان  
لهم اختيارها كما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم ان الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلا والار  
ولهم فيها حق الجماعة حاج الى الامام ليعرفه وامانه بذلك على انفسها ما خذ لهم وان لا حرم  
منها وهذا لو اعمدناه ابتدأ جازانه يقتضي ان ليس للامام منع احد من سعيها في سعيه النظر  
لا خلاف فيهم ان الماء والخشب والصدرا حاج الى الامام لملك سعيها وكذلك الارض وان  
انفسها ما خذ لم يعموم وذلك اننا نريد بالماح انه مسمع به لم يملك ادى على ان كل ما ملكه الامام  
به على ان الاشياء على الاما خذ تدل على ان الارض لموات مباحه فان قاسمها على العام  
تعله ثبوت الحقوق بها لم يبيح لانا لا سلم ان في الارض الموات حقا لاحد على انه لو كان فيها  
حقوق على ما ادعوا لو كجرك ان يكون الحقوق سعة بلا حيا لقوله صلى الله عليه وآله  
وسلم من حيا أرضا مبيته هي له لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد جعلها لرحباها فكون بذلك  
قد سعة حقوق القوي عنها لو كانت فان **فيل** واهم لا يحفلون قول النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم من قل قتيلا فله سلمه قطعا الحقوق العائين ويحتلونه خارجا عن ملكه وروى  
الى ان الامام ان لم تكن قال ذلك في الحرب لم يكن التملك للقاتل ولا يكون ما احلنا  
فيه مثل ذلك **فيل** لو لا قيام البرانه والقاتل انه لا سعي لكان هذا العموم الذي  
ذكرتموه بوجهه ويقتضيه لكن لا بد لانه على انه خاص على ما سعه في كتابه لستبردار ذلك  
ساجد الامام عند المحاربة لا قواما فيها لهم وان سعيها ان لا يكون ملكها احدا فله  
عمر اذا ملكها ما لك قبله يكون سعيها سعي الاموال المملكة ولقوله تعالى يا ايها  
الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بسكم بالبطل ولقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل مال  
امر مسلم لا بطمه من نفسه **وقل** ان من محرر محرم هو اولى به مال من سعيه بل سعيه فان سعيها  
كان الامم فيه الامام لانه محفل به بالحرم من به على غيره فكون اولى ما محرر كان من حلس في  
مقتدر من السوء يكون اولى به ان يقوم لغيره الى حقله وكذا من سعي الى موضع  
من المسجد يكون اولى به للعباده **وال** شهر حنا بلشكس لما روى عن انه قال لشيء  
بعد ثلث شمس حق ولم يرو فيه عمل ختم **العجا** به خلا نه حري حري الجموع قال ابو العباس

واستعملوا  
والمعز بن نجران واحد من اصحابنا في الارض وان اصفه  
من وجه الارض المملوك  
ما ان يسمعوا انفسها  
سائر الحكماء

الحسين عليه السلام قال رحمه الله تعالى رحمه الله عليه من علم على عليه السلام **وقلت** ان مرته الى الامام لم يكن الذي  
خصل له بالخبر لا يقطع الامام كتاب الحق الذي يحارح فيها الى القطع لا يدعها من الامام  
او من يقوم مقامه فان قيل **فيل** املا اسد الله بقول عمر بن الخطاب لم يجز جوبه بلان ستي  
على انها قد عادت الى ابلانحه وهذا ولم انه لا علاج الا اذن الامام ليجاز بها قيل له  
لان الحق هو الحق لا يملك لانا فاعلم ان المزية الحاصلة لم يسمع ولانه لا خلاف انه يكون اولى  
بماز بها ويدفعها الى غيره لغيرها وقد كحا على علمه لسلام في الامام عروم ايهم قالوا  
ان غيره لو عرها كان له ذلك لانه يحقق المحبان الامم منها الى الامام ادا كان لها هذه  
**باب القول في زكوة اموال**  
**التجارة وما كان في حكمها** كل ما كان للتجارة اذ لم يسمه  
الطلب وخالف عليه كقول وجب فيه ربع عشر فتمت ثباتها كانت اموالها وما شبهه او ما كان  
غير ذلك وهو **في** الحله منقوض عليها في الامام والمسمى هو قول مقامه الفقهاء  
وحكي الخلاف فيه عن مالك وشاخص لظاهر **وقل** خصل في ذلك قول الله تعالى خذ من اموالهم  
صدقة وقوله تعالى وانفقوا من طيات ما كتبتم وما اخرجنا لكم من ارض وامسك كره  
لنراج الزكوة من جميع المال شيئا كانت للتجارة او غيرها لهما حصته الدليل وروى  
ابن عمر عن علي بن ابي طالب عليه السلام قال **قال** غفار رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان  
ما لم يكن يركون في المضرووع والعمى تكون في المضرووع والعمى ان يردوا الرقود الخيل كذا ما لم  
تدبره تجازيه حتى عداليا فوفت والزمر والكتوف وغير ذلك فذكر ان القفود مع شربها  
ان لا يكون هذه الاشياء للتجارة فاذا كانت للتجارة وجب ان يبيع منها العمود والركوة  
وروى شمر عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه كان يامر ان عرج الصدقة من اموالهم بعد  
البيع وهذا صريح في احاب الزكوة فيما يكون للتجارة **الحكم** اعدا للبيع ليس هو كره من التجارة  
ويذكر انك ما روي ان شفاء النبي صلى الله عليه واله وسلم يشكونه العباس وحاشا  
نقا اسس صلى الله عليه واله وسلم اما العباس ما تشبهت صدقة الخيامين واملا لدهانه  
حسب ابراهمه واعتده في سبيل الله فلا علموا الاعتد ولا درج الى ذكرها رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم ونسبه على سقوط ركوبها بكونها محسنة في سبيل الله من ان يكون محسنة  
لا غيا بها او لكونها للتجارة على الجمع على ركوبها في اعتبارها صحيح ان الركوة معلومة بها  
لكنها للتجارة وروى عن عماره قال لحاس بن عمار ركوبه ما لك فقال الامام الى التماس  
والادم فقال ومها وادركوها وروى عن عمار بن عمار القول بركوة العروص لم  
يزدق غيرهم خلاصهم خرى ذلك عرى الاجماع فان قيل روي عن ابن عباس انه قال لا ركوة  
فيه قيل له اذا روي عنه الامم ان كان مبره الا يكون روي عنه سي وروى عن عمر  
وابن عرو لم يزد عن غيرها خلاصه فصار ذلك مما عفا فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه  
واله وسلم ليس على المسلم في هذه ركوة صدقة نعم ولم يحص وبل لا بد له اليه بها

سألت ما كان منه تكرا  
وكره في المسئلة  
الاولى به

مخضرواح



الاموال فوجب ان تدرم الزكوة بها بظاهر الامية وبدل على ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 والله وسلم انه قال اسقوا في اموال اليتاما لا ياكلها الزكوة فدل هذا الخبر على وجوب الزكوة  
 على جميع الاموال وايضا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الخبز حرام على من  
 خدم من غنبا لهم فدل ذلك على وجوب الزكوة على من كان له اموال فوجب ان تدرم الزكوة  
 في كل سنة وان تدرم الزكوة في كل سنة وان تدرم الزكوة في كل سنة وان تدرم الزكوة في كل سنة  
 فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تجزئ من الزكوة الا ما كان له من امواله  
 فدل ذلك على وجوب الزكوة على امواله وحده لا على اموال غيره فوجب ان تدرم الزكوة  
 في كل سنة وان تدرم الزكوة في كل سنة وان تدرم الزكوة في كل سنة وان تدرم الزكوة في كل سنة  
 كذا كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا كانت على عهد علي بن ابي طالب  
 بقوله صلى الله عليه وسلم والله وسلم ليس على المسلم في عهده ولا في فرضه صدقة ولا زكاة  
 المراد انه اذا كان للركوب ولا استخدام فان قيل انتم وخصمكم حرنا فماذا عليكم  
 من الزكوة ما روي منا اذا حصصنا ما اعقدتموه من الطواهر بحسبنا قيل له عن ذلك  
 ليس بشيء انما في باب الزكوة اذا كان لهما مالا فوجب ان تدرم الزكوة في كل سنة  
 ووجهه المظهر ان مال التجاره اذا وجب فيه الزكوة رحت في المستعمل ما شاقه  
 والمعتق ان كل واحد منهما مال ينفق النما بالمصرف فيه وليس يلزم على ذلك لكل واحد منكما  
 للشاح لبي النما فيها لا يسعي بالمصرف فيها وانما يسعي ليقول بها وهذه عليه لبي حكم المصل  
 بوجوب وجودها وعدم بقدرها المرات ان غير مال التجاره اذا كانت للمقتضى ولم  
 يسع النما بالمصرف فيها الزكوة وايضا اذا اشترا الرجل مالا للتجارة وروي عن الحسن  
 مع ذلك ففيه الزكوة وكذا اذا اشتراه لغيره لا سعل ولا المعنى انه مسجل كل مسجل  
 يكون يكون حكمه في الزكوة حكم مال التجاره فان ادعى في المسئلة خلاف في الجماع فدل  
 لبي اكثر ما فيها انه لا يحط من الفقهاء مثل قولنا ان ليس بمحفوظ عدم الزكوة لبي  
 على خلاف قولنا ومثل هذا لا يمكن فيه خلاف في الجماع على ان عليه لسلام لم يكن  
 يراى لغيره الجماع يجوز ان يكون وقع اليه في ذلك من الرواية ما لم ينع لبي مسئلة  
 قال ولوان رجلا اجتمع اليه من صوف التجاره ووراء عامه وما اشبه ذلك من  
 المسلمين والادب ان ما يريد قتمته على انصاف لم يلزمه فيه الزكوة لان عارض  
 لهما غيرها محترما لكونه جيب في ماله ما يخرجه غرضه اذا حال عليه الخول  
 وهذا كله ينقض عليه والمنح والمأهل في ذلك ان هذه العروص ادخل  
 ملكا لا نسان من حبل وجهه حصل لم يلزمه الزكوة بها مالم تكن للتجارة وهذا  
 خلاف فيه يزيل المسلمين فاما ما جعل منها للتجارة والركوة واحدة في لادله  
 الى قدماها وعلى التجارة نصير للفقير اليه وما كان للفقير لا يعتبر للتجارة غير اليه  
 حتى يبيعها بغيرها ما ويا للتجارة وقد ذكره ابو العباس الكشي رحمه الله في المصنف

رجع

بلغ ما محمد

و انوجه فيه ان الحار ضرب من المضرب ويعد اليه لا يحلها للحارة حتى يصاها  
المضرب والفتيم ترك المضرب وهو خاضل كقوله في هذا كما يقول هذا المشاير بصير  
معها اليه فان الامامة ليست باكثر من اربعة عشر نكاح فيه اليه ولا يصير  
المعلم مشافرا لا سر محض لثامه ليس كغيره من السرا قال ابو العباس  
الحسين في النصوص وكذلك لقول علي بن ابي طالب في المشكوك جعلها للكراد والاسم  
للكراد جعلها للمشكوك **باب القول فيما**  
**تؤخذ من اهل الزمة** يؤخذ من حارة اهل الزمة بتفسير  
ما يتون به من موافقهم ويحرون فيه على المسلمين في ارض الاسلام اذا ائوا من بلاد شاسع  
الى بلاد شاسع فاما من ارضهم في مضره فلا تؤخذ منه شي سوا الحربة وهذا مضمون  
عليه في الاحكام والمحب قال الهادي الى الحق علم على ذلك ومعا المضاخه  
والاصل في ذلك ما روي عن ائمتنا ان عمر بن الخطاب بن شول الله صلى الله عليه  
واله وسلم على اهل الزمة نصفه لعشر وعلى اهل السرا من الزمة لم يخفى المستامن من  
اهل العشر ومعلوم ان المراد به اهل السرا اذ اخرجوا وسافر في ارضهم لا يقول احد منهم  
انه يؤخذ من سوا الحربة اذ اكانوا في سمرقند فان قيل لم كيف احكم بغير اتباعه فحكم  
غير واجب بل لان جيون اتباع ائمتنا من الصحابة صرحوا على الاسلام فيلزم له ان يصدق  
في الوجه الذي فعل لا يكون ذلك قوله وحده بل يكون ذلك لاهل الصحابة الامراء في  
عليه السلام اخذ في ارضهم بان قالست وقد روي في فارة من اهل السرا  
صلى الله عليه واله وسلم على ان اخذ من الصحابة اذ قالست ولا ولم يحفظ احدا في  
عن ائمتنا ان كان ذلك كما لمفق عليه على انه قد روي في ذلك ما يدل على ان القوم لم يصدقوا  
فيه الاثنا لئنه وهو ما رواه محمد بن منصور عن محمد بن جليل عن ابي الحسن عن عطاء بن السائب  
عن حماد بن ابي اسيم عن ابيه قالست قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لسرا على  
المسلمين عشرون واما العسرة على اليهود والنصارى وقد علمنا انه لم يرد به عشرون  
الزجاج اذ اخلاف في وجوبها على المسلمين وليس العسرة الواجب على اليهود والنصارى  
الامام ذكرناه بالاتفاق وان قيل فالحبر ويزيد ذكر العسرة وانتم تقولون على  
اهل الزمة نصف العسرة فيلزم له لا تمنع ان ينطق اسم في لفظ العسرة وان كان لواجب  
في بعض المواضع نصف العسرة كما يجب عشر الزمعة وان كان يجب في بعضه نصف العسرة  
على ان ابا جعفر الطوسي روى ما سناد ذكره فها نحن ان في غير غير العسرة الى ائمة  
بل شرجيل ان حذر من اهل الكتاب من كل عسرة يبارك في سائر ذلك من سمع النبي  
صلى الله عليه واله وسلم يقول ذلك فذكره على النبي صلى الله عليه واله وسلم  
كان قد امر بذلك **مسألة** قال وتؤخذ منهم من ميا سترهم وروساهم  
من كل واحد باينه واربعون درهما ومن وساهم وخارهم من كل واحد اربعة

وعشرون

وما في بعض

معان مع الهم من هذان لا يصح في  
منه ولا يكون لا يصح على ما لا يصح  
من الحكم لا يصح الساب المعاني  
قال يوسف معاني لا يصح  
منه ولا يكون لا يصح على ما لا يصح

وسلامه في سيرته وهذا قوي الاجماع خاضل على ان لا حربه على النساء والعلة فيه ان ليس  
من اهل القتال فكل من لم يكن من اهل القتال فلا حربه عليه واما العبد فاهم الاموال  
لهم فلو اخذنا الحريم منهم كانت ماخوذة من اموالهم وقد ذكر بعض الحنابلة على  
اربابنا لما ليك على انه لا خلاف ان شايهم اموالهم لا حربه فيها فحكم الحريم المطلق  
بل في المصاحفة ونقف فكل ذلك لما لم يكن لهم من حمله اموالهم ولا يلزم على ذلك ما احرره  
من بضائري في يخلب لئلا لما خوذ منهم لئلا يحكم الحريم المطلق بل في المصاحفة ونقف  
علم فلا يكون ذلك نقضا لعلمنا وايضا لو وجب ذلك لوجب وجوب كل واحد لو حبس  
على المسلم عن غيره الذي وهذا باسند لانه ما لا الضغار ولا صغار على المسلم مسئلة  
قال ويؤخذ من بني تغلب بضائري الحريم صنف ما يوسد من المستل من مكانهم الى اخر  
الفضل وجميع ذلك منصوص عليه في الاحكام والمنتقى ذكر في الحرس عليه السلام فيها  
ان ذلك ما روي عليه المصاحفة معتمدا من الحريم ولا خلاف ان ما حرم يساويهم  
من المصاحفة في هذا الباب جاز ما من ولا يصل فيه ما روي انهم انقوا الحريم وهو لا يسمع  
ان الحرب فصاعدهم عن علي كذا في صوابه قال السيد ابو العباس الحسني رحمه الله معالي قدر روي  
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان ضاعفهم على ذلك فان صح ذلك في ان يكون ما حرم من غير  
في هذا الباب كما لم يرد لك الضم المسموع والنا كيد له واي ذلك كان فلا الساس في ان  
ذلك حكم اليوم اذ قد عرفت ذلك في زمان عمر بحصر من اصحابه وانما وكله فان قيل  
هذا يورث في استقاط الحريم عن كثر منهم وهم العموي الذي لا يكون ما حرم على المسلمين في مسلة  
الصدقة لانه لا يؤخذ منهم شي ولا يجوز ان يقع المصاحفة على ربح ما لله عليهم بقوله تعالى حيث يولد  
قالوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يعطوا الحريم غريده وهم ضاعفون قيل لم يرد علمنا  
ان الماخوذ منهم على هذه الطريقة اكثر من الحريم فيكون ذلك كالمصاحفة منهم صالحا على انفسهم  
وعلى فقرائهم ما يبدلوا من ذلك ولا يجب على ما بيناه ان يكون شي من الحريم قد استقط بدو ذلك  
ان هذا يدخل فيه اموال شايهم وصبيانهم وهو لا حربه عليهم مسألة قال اجمع ما  
يؤخذ من اهل الذمة في ثلث على اهل الذمة الصدقة وهذا منصوص عليه في الاحكام ولا خلاف في مسلة  
لئلا لصدقات تطهر وتركية لاهلها قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وهم  
بها فصح انها ما خوذ من اهل الذمة وتبيل ما يؤخذ من اهل الذمة سنبل العمام والى  
فلم يجب ان تكون مضرده مضرده الصدقات ولئلا يفسد وفاق فلم يستفقر الكلام  
فيها وانصرتنا على ما اشار به الى عملها مسألة ولا نواجر اهل الذمة شي من اموالهم  
المخله القوي المسلمين ولا ساع منهم من ازرعهم لئلا تبطل اعشارها وهذا منصوص عليه  
في الاحكام وهو محمول على ان لا حربه لاهل الذمة على ابطال العقد لودق لضررهم بالمراد يؤول  
في الاحكام لا حربه ولا اراه لئلا تبطل الاعشار فيان من مذهبه اهم كانوا اذ ملكوا

على كل من لم يكن من اهل القتال  
الذي عليه عندنا

عبد

عليها الارضين لم يلزمهم فيها الاعشاش وفي هذا صحتهم عليها وقدا حصل في ذلك من  
 الناس من ذهب الى ان الذي ادا ملك الارض لعشر لزمه فيها الخراج وهو بوجيعة قالوا  
 بذهب اليه ان لاسي عليه فيها وروى محمد بن منصور عن الحسن بن صالح وشريك وسعيا  
 في الذي ستاجر من مسلم الارض العشر لاسي عليه مثل قولنا والوجه في ذلك ان  
 العشر صدقة يلزم بحكم الاسلام فكذلك الذي لو ملك الذهب والفضة والسايه  
 من ابل والبق والغنم لم يلزمه فيها شيء ما كان يلزمنا وجب ان يكون الارض كذلك  
 بحيث فيها مال مملوك علينا فلا يكون يلزمهم شيء والخراج فانه محال ان يصرف  
 على ما عجز من بلادهم على ضرب من المضاحه فاما ما ملكوه علينا بالاعدد ولم يحسبوا  
 وسهم فيه مضاحه فلا وجه لالزامهم فيه الخراج قياسا على ما يلزم الاموال التي يملكونها علينا  
 بالاعدد فان قيل ما وجه الكراهه لبيع الارض من مملوكم لانكم لا تخرجون ببيعها الا مال  
 مملوكم وكذلك تملكهم الذهب والفضه مع ان حقوق هذه الاموال تسقط اذا صار ملكا لهم  
 فليس لهم الوجه في ذلك ان سائر الاموال قد تستفقد ولا يتأكد بقاؤها في القايه فكان ملكا لها  
 لهم جائز بحري الاستيلاء فلم يكره ذلك ولا يرضون لاسيها بل ما يدبقوا بها فكون ملكها  
 اباها لهم لانه يوجد في ان تسقط الحقوق الواجبه في رزقها مع تابدقها فلو كره ذلك ايه  
 قد اخذ علينا القرض الى الاحتياط للمعري لانه قد اخذ عليها من الذهب والفضه  
 لوجوب الركونه وكذا نقول في البقر اذا بلغت مبلغا يبيع ان يخدمه المشان والتابع  
 اخذت لمسان احتياط للمعري ونقول ايضا في العنبر والحمرين والاشجار التي اداها لاهلها  
 موجب للركونه والآخر منسقطان لموجب ذلك فاذا ثبت ان الاحتياط للمعري باجود علينا  
 في باب الصدقات كان وجها للكراهه ما ادا الى ابطال الحقوق وما يرد ذلك وضوحا  
 انه لا خلاف في بحر حجة على ارضهم عطائها ثلاث سنين ان للامام ان يردوها الى عهده ليعلم  
 ان اباها عازتها لرجوعها بدتها الى المسلمين ولما كان يرد ما يرجع معه الى المسلمين ما عدا  
 على الامام وتصح ما ذهبنا اليه من كراهه ما يسقط الميع والعقاييد على فقر ايهم

**باب القول في كيفية اخذ الركونه**

في الصدقات ان لا يترك على احد من اخذ منه الصدقة ولا تأخذ منه العديه فان قيل  
 شيئا من ذلك فهو لبيت ما المسلمين الا ان يطلعه له الامام لضرب من الصلاح وكذا حكم  
 جميع اعمال الالهيه عليهم السلام وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجه منعنا من الصدقات  
 على اهل الصدقات ان نزوله لا يخلو من ان يكون طوعا من ارباب الاموال او كرها ولا يجوز  
 ان يترك عليهم كرها لانه لا يجوز عليهم سوى ما يوجبون وروى اسرار سيبويه بوجهه الى من سمع  
 النبي قال صلى الله عليه واله ادى الركونه ماله ادى الحق الذي عليه وقال صلى الله عليه واله وسلم

قال ابو يوسف وجدده فيها عشرين وروى محمد بن محمد بن جعفر العسمر  
 فيها عشرين

لاجل مال المتسلم لا يطعمه من نفسه ولا يجوز ان يبرأ عليهم طوقا لانه يتهم ولهدا على القضاء  
 المتسلم من خصوص دعوات المتداعين وقول الهدا يا هم وروى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 انه قال ما بال اقسامهم فحكوت فيقولون هذا في وهذا لك افلا حلت في رب ابيه  
 وعن امير المؤمنين عليه السلام هدايا المتراعلول وكل ذلك يصح ما ذهبنا اليه وقتلناه برد  
 العامل ان كان قبل من ذلك شيئا الى مال المسلمين لانه اعطى ما اعطى لولا به ولا يصح ملكا له  
 ولقول امير المؤمنين عليه السلام هدايا المتراعلول والغلول اسم لما عول من سائر ما ولما  
 لم ان يطلقه له الامام ليس للامام ان يتصرف فيه ما يشاء فضلا عما للمسلمين من اعطائه واعطاه  
 غيره **مسألة** قال وجب اذا ورد المناهل ان يعم عم كل رجل يمس به غيره  
 في القسوس وياخذ الصدقة من القسم الثاني وكذلك يعمل بالابل والمراعي الخ وما ذكرنا من جعل  
 اذا اراد اخذ العشر من الكرم نحو من ذلك وهذا منصوص عليه في الاحكام وروى ابن ابي شيبة  
 بنحو قولنا عن الحكم والشيع ووجه ما رواه ابن ابي شيبة حديثا وكيع عن كريب بن اسحق عن يحيى  
 بن عبد الله بن يحيى عن محمد بن اسحاق عن معاذ عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه لما بعث  
 الى اليمن قال اياك وكرايم اموالهم واخترنا ان يعمل المصدق ذلك لحرار ائمن ان يتفوا احد  
 كل يوم الاموال لانه اذا فعل ذلك يعلم انه لم ياخذ الا ما هو دون الحمار بقدر صاحب المال اعلم  
 بالاختلاف **مسألة** قال ولصاحبه لما ان يشرى من المصدق ما لم يدره من الصدقة وهذا  
 منصوص عليه في الاحكام وياخذ صدقة الغنم وما لك بالخالف فيه ولا اصل فيه قول الله عز  
 وجل واخذ الله البيع وحرم الزنا وقوله لا تاكلوا اموالكم بسكم بالناطل الا ان يكون عاره عن راض  
 منكم ونحوه الا يدين يقتضي حوزا ما ذكرناه وبذلك على ذلك ما احتجنا به او الحسن الرواسي  
 حديثا شيخ بن هرون العاصي حديثا احمد بن يحيى عن سفيان عن عمار بن ابي سلمة عن عطاء بن سيار عن  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم لا حل للصدقة لعبي الا بحسنة فجل اسراها ما له او اهد له او عامل  
 عليها او غاربه في سبيل الله او غارم وهذا عام في كل من اسراها من صاحبها او غيره ولا خلاف  
 انه يجوز ان يبيع اليه طارث وروى ابو داود في المسند حديثا احمد بن عبد الله بن يوسف حديثا احمد  
 بن محمد بن عبد الله بن عطاء بن عبد الله بن بريدة عن ابيه انه قال انت النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 فقالت كنت بصدق على ابي بولس واني ما انت وتربك بلكا الولد فقال قد وجدنا حركه  
 اليك في الميراث فلما جازي بها اليها طارث جازي بها ما لشارا له فاستا  
 على سائر الاموال والقلة انما رخصت اليها وجهه بوجبه لملك الصالح وايضا لا خلاف انه يجوز  
 بيعها من غير المصدق بها وكذلك يبيعها منه والقلم انه يجوز بيعها من المسلمين ولم  
 يبيع بها مسلم دون مسلم ويجوز ان يعال فيها انه عديم كالحاكم في الامر وما يبيع به  
**فان قيل** روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ليعمل بعد في صدقك  
 حين اراد ببيعك فرب كان يحمل عليه في سبيل الله **مسألة** له يجوز ان يكون قال في حديثه

من

في الحما

[illegible]

هو مولی از من ای مالک مری عن موله  
و عاقل و عده ای عون و خلق  
البدید  
الذری  
عنه

فإذا فتح ان يحمله سنة مختصر من الصحابة ولم يروا انكروا كارد كل عاقل  
منهم ويدل على ذلك ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يبحث سقاه ومصره  
لاخر الصدقات كذلك فعل ابو بكر وعمر بن الخطاب ان يكون اخذ من الصحابة انكروا  
ذلك وكذلك فعل امير المؤمنين عليه السلام وكل ذلك بحقق ما ذهبنا اليه  
وروي ابن ابي شيبة باسناده عن محمد بن عوف بن قيس بن عاصم بن لؤي بن  
وعن ابي بكر لو متعوى عقلا لما اعطوه رسول الله صلى الله واله وسلم قال ليس  
على المسلمين عشور وانما العشور على اليهود والنصارى قسرية المراد به العشور  
الذي يوجب من اهل الذمة اذا اخرجوا من بلاد المسلمين لانهم لا خلاف في وجوب الصدقات  
عليهم وانما الخلاف في بعض الصدقات هل لامام اخذها منهم كرها واخر لم يسأل  
موضع الخلاف ولا خلاف ان صدقات الموالى والزعماء يلحقها من الامام وكذلك  
صدقات الذهب والفضة والغلة انها صدقات وجبت في الاموال ابتداء قلنا  
ان صاحب المال اذا اهدم استعمل احتياطا لانه اذا اثنان للامام حوالا سيما  
والمطالبة حار لم استعملانه قياسا على من له المطالبة ولا سيما في سائر الحقوق  
مسألة ولا ينبغي ان يخرج ركه قوم من بلادهم وهم فقراء لان يرى  
الامام ذلك صلاحا وهذا منصوص عليه في الاحكام والاصل فيه ما روي ان النبي  
صلى الله عليه واله وسلم قال لمعاد اعلم ان علمهم في اموالهم صدقة من  
من اغنياهم وترد في فقرهم وروي ابو داود في السنن ان عمران بن حصين بعثه بعض  
الامراء على الصدقة فلما رجع قال ل عمران بن حصين من مال قال ولما ارسلى  
اخذناها من حيث كنا ما اخذ على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وصفا  
حيث كنا نضعها على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فلهذا كان  
كاتب حيث كان اخذ وان ذلك كان هو المعقول به على عهد رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم وروي من سئل عن محلاف عسيرة الى عسيرة عسيرة عسيرة  
محلاف عسيرة وقلنا ان يرى الامام ذلك صلاحا لانه الماطر في امور المسلمين  
والقائم الصدقة والى على ما فيه صلاحهم مسألة قال ابو داود في المصنف  
قائم المصدق واخر خواتم فاهم الى ما يحقها من العقرى احازة المصدق بعد ان  
يعلم ان عادوا وانفسه لم يجره لهم فان عادوا الى مثل ذلك لم يجره لهم واخذ  
ما عادوا الصدقة واذا اذ غوا في ذلك الامر اهدم قد اخرجها من المصدق عن  
ذلك والحال لبيته فان صح ذلك والاطا اليهم بها واخذها منهم جميع ذلك

فان قيل ان الله عليه واله وسلم

سعى الحبر الذي  
اوردته في السور  
مسألة

منه

منه

منصوص عليه في الاحكام ووجهه ما ذكرنا من ان المصدق كبره هو المصدق  
 جميعا اذ انا ختمهم ولم يكن قد قدم اليهم بانظار المصدق يكون حاله ان لا  
 امام لهم او خال من اذن له الامام في بيعها فكما ان هو لا يوجبون بالاعادة  
 نكدهم كذا في المقتضى انهم لم يكن عليهم مطالبه من الامام ولا ما عوي محرر المطالبه  
 من وجه الامام في وقت وصول الصدقة فكل من كان كذلك واخرج صدقته في سبيلها  
 من الفقري لم تدر من الاعادة فكشف ذلك ان حق الامام بعينها بالمطالبه وما عوي محررها  
 بما اذا تقدم الابدان فالمطالبه بها ما به فاد اقرقوها على هذه الحالة يكون سبيلهم  
 سبيل من انتفع من دفعها الى الامام واعطاها العوي في انهم يوجبون باعادة تقا  
 اذ الفقرة وقعت مع مطالبه الامام بها في حكم من لم يحرجها اصلا ووجهه  
 ما ذكرناه من المطالبه بالتبني ما بعدم القول فيه من الاستحلاف مستل  
 والادام بكر في الزمان ما عاد لفرق الركوات اهلها على ما ذكره الله تعالى وهذا  
 منصوص عليه في الاحكام والمنتخب والوجه فيه قول الله تعالى فممن الصلوة واسوا  
 لذكوره وليس بلكا المحموق عندهم للفقري لقول الله تعالى وفي اموالهم حق للنساء والفقرو  
 فادام بكر من سويها علم اشتق فوها على انفسهم ادلايد من الخرج من الحق على المسله  
 وفان فلا وجه للاطاله فيها مستل قال ولوان من رحت عليه لركوه اخرها  
 من ماله وغزلهما فهلك قبل تقرعها واهلها فقله ضمها وكذا ان حرجها من بلد  
 هو فيه الى الامام فصاعته الطريق فقله الصان فان بلغت بعد ما صارت في يد  
 الامام او في يد وكيل الامام فلا صان على صاحب المال ولو ان الامام تسلمها من صاحب  
 او تسلمها وكيل الامام ثم اودعها صاحب المال فلفت لم يكن على صاحبها ان  
 اذنه المصدق ان يعجز لها عن ماله فلفت قبل ان تصل الى المصدق صحتها صاحب المال  
 نص في الاحكام على ان صاحب الصدقة صا من لها حق عرجها الى اهلها او يود بها الى اهلها  
 ونص في المنتخب على ما اشبه هذا الفصل عليه ووجهه قولنا انه اذا  
 عرجها فلفت قبل ان يصعها موضعها او يسلمها الى المتولى لقبضها اليها بعد وده  
 وده لبيت المتساكين ولا يد للمتولى لقبضها فاذا ضاعته كان الضايح بعينها  
 ولزمه ادا ما عليه كما يلزمه لو لم يكل عرجها ليس هو اكثر من عرجها من موضع الى موضع  
 وحكما كما كان لو لم يعجز لها وهذا هو وجه ما ذكرنا من انه اذا اخرجها  
 من بلد الى بلد فله الامام فصاعته في الطريق فقله صحتها فلا وجه لاعادته  
 ووجه قولنا انها ان بلغت بعد ما صارت في يد الامام او وكيل الامام فلا صان

من طرف المسائل والاعمال بعد استكمال المنهج في العمل  
لنوع العمل المطلوب من الاعمال في العمل

ذکر

ذلك مروي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والعن ابن عباس رضي الله عنهما وذكر ابن عباس في الحديث  
رحمه الله تعالى في المصنفات الغنم عليه السلام قال **مسألة** يسأل عن رجل يبيع على رجل العنبر لا يسأل  
سجل الزكوة قال ابن عباس مروي عنه بعد ما قيل الخول الحائضين اياها موسعا  
ويحوز بها مذهب اكثر الفقهاء وخالف فيه مالك **والاصل** فيه ما اخبرنا من  
الغسان الحسني حدثنا حماد بن محمد السامي حدثنا محمد بن نوح حدثنا وهب بن جرير عن  
ابن عباس سمعت الاقش عن عمر بن مرة عن ابي بصير عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
عليه واله وسلم تقول من العنبر صدقة عاين **وروي** ابن ابي شيبة ان رسول الله صلى  
عليه واله وسلم بعث سائعا على الصدقة فأتى العنبر فقال له العنبر اني سلفت  
صدقة مالي لسمي والي الذي صلى الله عليه واله وسلم فاحضره فقال صدق عني **وروي**  
ابن داود بن اسناد في التفسير برفعه الى محمد بن عيسى عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
الذي صلى الله عليه واله وسلم في بيعه صدقة فأتى العنبر فقال له العنبر اني سلفت  
ما ذهبا اليه من حوزة تجوز الزكوة ويدل على ذلك قوله الله سبحانه خذوا مما  
صدقة وقوله اقيموا الصلوة واتوا الزكوة من غير نقص لوقت وهو قبل الحول مقبض عليه  
بقوله في حوزة اخرج الزكوة والمقبض حصول النصاب ثم حصل النصاب جاز له اخراج  
زكوة وان شئت قلت حصوله بل الزكوة ولا ينتقض ذلك حصول الحول من غير كمال النصاب  
بل الحول شرط في نفس حوزة الزكوة وليس هو السبيل لموجب لها بل السبيل لموجب لها هو  
النصاب فان قيل مروي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا زكوة في ملك حتى  
يحول عليه الحول **فصل** في المراءاة لركوة تحت وحويا مضيقا حتى يحول عليه الحول لا له  
ما روي من اسسلافه صلى الله عليه واله وسلم انه قال ان العنبر وان قيل **فصل** في المراءاة لركوة تحت وحويا مضيقا حتى يحول عليه الحول لا له  
بذلك قبل الحول المقضي لهم بجنون الحول والنصاب شرط الزكوة او واسوها  
على الصلوة والصوم وان جعلها لا يحوز بقوله انما هذا وحيت اسد فذلك الزكوة  
قلنا وقد اخبرنا عن ابي بصير ان هذه العنسات بليلة لا يفتاد مع النحر  
الذي روي عنه العنبر والشا انما لا يتسلم ان النصاب شرط في حوزة الزكوة بل جعل  
النصاب شيئا موجبا لها وجعل الحول شرط النصاب وحويا فلا سلم غلتم واما الصلوة مع  
جعلها في اول وقتها وعدنا ان النصاب احصل كان ذلك اول وقت وجوب الزكوة علما  
حكينا به **مسألة** عن ابي العباس الحسني رحمه الله تعالى فان قيل لا يصح ذلك اياها  
تحت حصول النصاب ليس ما جاز ان يفعل جاز ان لا يفعل لا يكون واجبا **فصل** في القول  
بذلك ما نقول في اول وقت الصلوة الا ان جاز ما خيرا الا اخر الوقت لا حول ولا يكون  
واجبه في اول الوقت لان ذلك الوقت يكون وحويا موسعا ويكون الاثنان معا فيه

تجيبان  
غلبة

مطلب الحول شرط  
وجوب الزكوة وليس  
بمساوحا

مطلب وجوب الزكوة  
في الحول لا عن  
البيع

من ان يعلموا او يتعلم ما يتقدم مقامهما من العزم على فعلها بعد ان ذلك ان جوابنا في  
الصلوة وفي الزكاة في اول وصيها على خذ واخذ على ان عليهم لو سلم كانت معارضة  
بعلتنا وسيلنا ما رويناها وصدة العاش او ترجع علينا بانها تسمى الزكاة للفقري  
وبانها تفيد حكما شرعيا عند خصو المصاب وبعضه وجوبا وان كان مستعدا وقد قالوا  
ايها المخرج اول الحقول كان نفلا في النفل لا يستغنى الفرض وهذا غير لازم على ما ساه  
من انها غن واول الحقول وجوبه مستغنى على اننا لو سلمنا ما ادعوه من بها في اول الحقول نقل  
لم يجب صلما ذكر روح من ان العمل لا يستغنى العزم بل ذلك غير صحيح اذ ادعى عليه الربيل  
باب القول في صفه من نوضع فتم تركوه  
نوضع في الثمانية الاضناف  
كتابنا وكما استغنى صنف منهم رجعت على المحاج منهم وللامام ان يضع ذلك في صنف  
مهم اذ لم يكن فيه اجابات بالواقين وهذا مستغنى عنه في الاحكام ولا خلاف في وضع  
الصدقة في الثمانية الاضناف غير المولفة ولوهم فقد اختلف فيهم وسدرك فيهم  
ما كان اذا التهمينا الى ذكرهم واختلف في حوار وضعها في صنف مهم فذهب الى وضعه  
واصحابه ان ذلك جائز وذكر ابن الجصاص في سرخه انه مروي عن جده وادعاه  
قال درويش قوم من سعد بن جسر وارهم واول العالمة ولم يرو عن الخدم الصحابة  
خلافه فصار ذلك احماغا ويدل على ذلك قول الله تعالى ان سدوا الصدقات فتعالي وان  
كفوها وتزقها الفقرا فهو خير لكم فاحار اعطاها الفقري وهو صنف واحد في  
انه خير لنا نضع ما ذهبنا اليه ويدل عليه حديث معاذ حيث قال له النبي صلى الله عليه  
واله وسلم اعلم ان الله افترض عليكم صدقة اموالهم تخرج من اعيانهم ويرد في معايرهم  
فامضى ذلك وجوبها في المعوي وهم صنف واحد وهذا الذي اجمد به بكشف ان  
الصدقات كلها سمي بالفردون ما سواه واول المذكور في الآية اما في اسباب المعويين  
ذلك قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا مما رزقناكم من الثروة والصدقات والصدقات  
وان كان احدكم غنيا فله من الاخر ويدل على ذلك ان سلمه من محرابي في اعيانهم انما امر  
النبي صلى الله عليه واله وسلم ان يطلق الى صاحب صدقة في رزق الله في صدقاتهم  
وسلمه لا يدلون يكون من احد الاضناف وما يدل على ذلك انه لصدقة لا يكون ان يكون  
مسجعه غير الامم من هذه الامم او المعنى هو الحاجة والفقرا والاسم والمعنى لا يجوز ان  
يكون مسجعه كلاس اذ لو كانت مسجعه كلاس كان يحسن مسجعه العارم وابن السبيل  
والكاتب وان كانوا اقبيا وهو لا يحسمون منها شامع الغنا لانفاق مع ان لا تساهلهم  
لهم ولا يجوز ان يكون مسجعه كلاس والمعنى جميعا ليس ذلك يوجب ان يكون الاسماء

لوح في الحاشية

لوح في الحاشية

التي في صنف

في العسر واجبا الى المعنى الذي هو لفقره لانه ان لفقره احصل من غير اسم ابن السبيل  
والغازم والمكاتب حصل الاستحقاق من غير حصول الاستواء وان حصل الاستواء لم يحصل المعنى  
لم يحصل الاستحقاق لان يحصل للاستحقاق في كل وقت قسطا ميقالا ان العارم اذا  
كان ابن السبيل وكان فقيرا استحقاقه اسم ثلثه اسم فان انضاف الى ذلك ان يكون غاربا اسحق  
اربعه وذلك خلاف الاجماع فبان ان الاستحقاق راجع الى المعنى الذي هو العسر والحاجة  
وما سجد لك ان قوله تعالى انا الصدقات للفقرى الى اخره لا يسمي الصدقات  
اجمعا لا صدقة واحدة ومعلوم انه لم يزد ان كل جزء منها ليس لاصناف او الخلاف ان  
فقرا ما يجوز ان يعطوا شيئا من الصدقة وان حق سائر الفقراء يعطى عنه فكذا سائر  
الاصناف اذ قد وصل لك الى منزله فيه حق فادفع ذلك اسد لا وقياسا حاز ان يدفع  
صدقة رجل ولقد او قارب واحد الى صنف واحد يعطى بقسط المافون سائر الصدقات  
في مستقبل الاوقات وان شئت خربت القياس فقل لا خلاف ان بعض الصدقات حرة  
الى بعض الفقري وان كانت الالية افضل النعم مهم وكذا يجوز دفع جميعها السنة واحدة او اكثر  
من ذلك الى بعض الاصناف والعلة انه دفع الصدقة الى منزله فيها حق ولا يمكن بعض هذه العلة  
بقوله ان الفقير الواحد لا يدفع اليه ما حقه فيه الركنه وما نقول ان دفعها الى الفقري مع  
مطالبه الامام كما لا يخفى لا ينافي علنا ان يحصل حكم بعض الاصناف بحكم بعض الفقري فاحاز  
ان اصل حاز في الفقير وما اسحق في الاصل اسحق في الفقير فان قيل فالعامل  
عندكم لا يأخذ بالفقر قيل له الذي يلحقه العامل بحري عرى الاجرة على عمله ولا يورث  
له شيئا في الصدقة فكذلك يقول المؤلف فلوهم ايهما لا يتحقق بها وانما يعطى ذلك  
على جهة اصلاح المستكين واما الاستحقاق فهو للفقري فقط فان قيل في حق  
صل الله عليه واله وسلم انه قال لا تحل الصدقة لعبي الاحمته وذكرهم العازي  
وسبيل الله فان الله سبحانه لا يقول لانه اسباه من حله العبي وان يكون غنيا فسل له  
قد قال اكثر من اصحابنا ان هذا الاستحقاق من عرقه وهو معنى لكن كانه صلى الله عليه  
وله وسلم قال لا تحل الصدقة لغيري لكن لغات وسبيل الله وهذا وان كان صدقا  
للصلاة مع طاهره تلامذ له التي قد منها هاتوا كد ذلك ما روي عنه صلى الله عليه واله  
وسلم انه قال لا تحض لغني فيها ولا لقوي مكتسب **مسألة** قال في الاصناف  
التمانية هم الفقري وهم الذين لا يملكون الا المتزلة والحادوم وثبات الابدان وما  
اشبه ذلك والمستاك هم الذين يربون على الفقري في الصنف والفاقة ومساكين  
والغاملون عليها وهم الحاه لها الموكلون لاخذها وهذا مضمون قوله في الاحكام  
الاخلاف في هذه الجملة الاما ذكرناه من ان المستكين اصنفه كلامنا لعمره اما ما

في كل واحد من هذه الاصناف

خلاصة  
ما ليس له كسب المسكين الذي لا يملك  
والعسر الذي لا يملك العسر من العسر وكذا  
ما لا يملك من العسر من العسر وكذا  
من المسكين قال في العسر احصا  
العسر ان قال في العسر احصا  
من المسكين قال في العسر احصا

وان لم يندد به عارة محممة فهو ان يعطى على وجه عمله

الاعمال فانه جازم ي الاجرة على عمله وذكر ابو القاسم الحنظلي رحمه الله تعالى انه لا حواشي في ذلك واستدل ان فيه من بى هاسم قالوا النبي صلى الله عليه واله وسلم ان يولد لهم شيان الصدقات لم يصول منها ما نصبت لناس ووردوا ما وردون فامسحوا بالان الصدقة لا تسقى الا محمد صلى الله عليه واله وسلم المله او ساج الناس . ومن كجهه النظم انهم لا يجران ياخذوها ساير الناس لم يحران ياخذوها بالخاله في المعنى انها سبت خذ لا ضا في لثمانية واخذ الصدقة ولما لم لا ياخذونها بالخاله كما لا ياخذونها ساير الناس بالاسباب واما كون المسكين اصعب حالا من الفقري فليس فيه كثير يعلق بالفقة على اصولنا لنشام حكم الصدقات فيه فلا يستحقانها كان اضعد حالا وجهه ما دها اليه انه يحكى عن اهل اللغة رواه ابو بكر الجصاص عن ابي الحسن الكرخي عن ثعلب عن ابي القاسم قال وقال ابو القاسم قيل لا عرا في است فقير انت قال لا بل مسكين وانشد ابن الاعراب . اما الفقرا الذي كانت حلوبته هو وولى لعمال فلم يترك له شئ من فشاء فقرا مع ان له خلوة ورؤى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ليس المسكين بالبطواف الذي يردده التمر والتمران والاكله ولا كلثان لكن المسكين الذي يحرم ما يجنيه مني المسككة عن يردده ما يعطى وحجل المسكين من الجحدا يكفيه ويبدل على ذلك قوله تعالى ومساكيننا امة وقيل في التفسير ان الذي الرقة حله في الرب لعزبه هو ذلك فان قيل فقد قال الله تعالى ما السفينة فكانت لمساكين يعملوا في البحر فوضفهم بالمسكنة مع كون السفينة لهم قيل لهم قدر وري انها كانت لهم ملكا وانهم كانوا اجزا يعلون فيها فنسبت اليهم كما نسبت لدار الى من يملكها سكنها وان لم يملكها وعلى هذا قال الله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي وقال في موضع اخر لنسا النبي وقرن في بيوتكن فاضافها سبحانه تارة الى النبي وتارة الى امرأته والى بنته ايضا كون السفينة قليلة الثمر يسر كسر ين فيكون ما حص كل واحد طينها نزلها هسله قال والمولفة قلوبهم وهم اهل الدنيا المايلون اليها اذ لم يكن بالمسلمين غناهم فحمد يلزم الامام من تالهم ما كان يلزم النبي صلى الله عليه واله وسلم وهذا منصوص عليه في الاحكام وايضا نص في المتن على ان المولفة قلوبهم من ذكرناهم وظاهر قوله يدل على ان اهل الكفر واهل الله فيه سوى وذهب ابو حنيفة بالمالك **حجتنا** ان الاله قد اوحى السم له ولا يدل على

منهجها والقرآن لا يفتح بلا عمار على ان اعتبارهم الذي ذكره فاستدل انه لا يمنع  
ان يحتاج الى المواعظ في قلوبهم في كثير من الاوقات والاحتياالات التي تعرض ولا يكون من المهم  
واستماله قلوبهم بدعوى ان غالب ظني ان ابا حنيفة قال هذا القول على ما استأخرو  
ذلك الزمان من صدق سائر المسلمين فاما لو شاهد هذا الزمان ونجاذ المحققين  
لعلم انه لا يد من تدبيره امور المسلمين من ايع كسر من المحققين الاستعانة بهم ولم  
يجان معتر فيه خال المواعظ قلوبهم في الكفر والملة ليز هذا السهم لم يجعل  
حقا لهم فيرا عا فيه اجرا لهم واما جعل لصاع المسلمين لاسر اياهم اعنى المواعظ ولولم  
اذا رأى الامام انه يستغنى عنهم لم يعظم شيئا منه واما عظمهم اذا رأى الحاجه من  
الاستعانة بهم والحد بل لهم عن الاعدا المخالفين لهم وادالم يحضر حالهم في الفقر  
كدك لا يعرض حالهم في الكفر والملة بل المقصود بهذا السهم ابتغاء صلاح المسلمين  
والدين وحفظ ابيضه وسد الخلل **سنة هـ** قال دار القاب لها كاسون في  
منقوص عليه في الاحكام والمنع وذكروا ابو العباس الحنفي رحمه الله تعالى في المنقوص ان يحى  
عليه السلام تاويل لايتا في ايه الكتابه على ستم الرقاب وقال في معا وسم على مقدار ما يرى  
الامام وهذا قول عامه الفتاوى قال في المراه رواب ساعون من الركوه ويععون ويكون  
ولهم حجج المسلمين وما ذهبا اليه اولى لبن اياه ساوت كل صدقة في نفسها وودعها  
ان صدقة كل انسان لا سبع لان سرى بهار قبه لو صرفت نحوها اليه فكلوا واصرف بعض  
سماها الى غير الرقبه والمحقوه التي ذهبا اليها مكنه في كل صدقة وكل من صدق على ان في  
حرير الرقاب ثبوت الاول لم يقررها **قال** السبيط الله عليه واله وسلم الاول لم يفتق  
وموضوع الصدقات ان نفعها لا يجوز ان يجرى الى صاحبها فان يدك ان ذلك لا جرى  
في الصدقات وان ثبت جعلت ذلك قاسا فقلنا لا خلاف انه لا يجوز لصاحب الصدقة  
ان يصرفها في حق اعطاه فكذا لا يجوز ان يعق بها ستمه والمعنى ان صرفها يرفع نفعه  
على نفسه خاصة وجب لا جرى وعق الستمه بوجبه حصول النفع بالاول ولا يلزم عليه ما ذهب  
اليه من سهم السبيل يجوز صرفه الى اصلاح الطرق وما جرى حرامها ليق نفعه لا يرجح الاحتياطه  
ولا يلزم عليه ايضا حرام اعطائه العرم ثم مطالبته بحقه لبن المطالبه اياها في ما كان ودمه  
لا معنى في ادب يدين ذلك ان للعرم ان لا يعطيه ما اعطاه المنصدق ويعطيه من عزمه والاول  
بمس بنفسه العتق لا معنى معدوم ولا يلزم عليه الكفارات لانها لا يصح فيها غير ذلك على غيره  
في هذا ساق المنقوصين السبيط الله عليه واله وسلم **قال** الاول لم يعق وهذا هو الذي يكون  
الاول مع المسلمين اذا تمسوا به الصدقات فكيف يكون الولي قد صدق لم يفتق وهذا

بوجيلان يكون الواجب المستلزم اذا اعطى من حله الصدقات فيكون الواجب على هذا قدر ما لم يعين  
 وهذا خلافاً لنقض ما اردت في لنا اولاً واشبه بالاصول **مسألة** قالوا الغارمون هم  
 الذين لم يتمم الدين في غير شرف ولا اتفاق في معضه وهذا منصوص عليه في الاحكام والمسمى  
 ولا خلاف ان هو لا يخطون على الفقهاء لو كان غيباً لم يخط لكونه غائباً لا اتفاق ووجه  
 قولنا انهم الذين لم يتمم الدين في غير معضه قول الله تعالى **وتعاضدوا على البر والتقوى**  
 ولا تعاوضوا على البر والتقوى ومعاوضه من لزمه الدين في المعاضه معاوضه على البر والتقوى  
 فوجب ان يكون ذلك غير مراد بآية فان قيل قضا الدين على وجه لازم واجب والمعاوضه  
 عليه معاوضه على البر والتقوى قيل له انه وان كان من وجهه على ما ذكرت فانه معاوضه  
 على البر والتقوى والعقدان من وجه آخر وذلك انهم اذا اعطوا انا تعاوضهم على قضاء دينهم الى لزمهم  
 في المعاضه يكون ذلك ما دناهم الى الاستمرار على الاستدانة على المعاضه فيكون ذلك اعاءه لهم  
 على المعاضه وادناهم اليها والى اذ اخضع اليه عون على الحق من وجهه وقون على الباطل  
 من وجهه كان التغليب للباطل كما يقول في الشئ اذ اخضع اليه وجهه من وجهه الحسن ووجهه من وجهه  
 القبح ان يكون الحكم للقبح وكما يقول في وجهه الخطر وجهه الامانة اذا اجمعا في الشئ  
 الحكم للحسن **مسألة** واما ما يترتب في السبيل وجهه ان يترتب في الجاهل  
 وما يتأخرون اليه من السلاح والكرام ويجوز صرف بعضه الى المتاجدين وحفر العيون  
 وبناء السقايات وتكثير الاموات ان فضل عما سواه وهذا منصوص عليه في الاحكام  
 والمنكح عما ذكرناه من صرف بعضه الى المتاجدين وبناء السقايات وتكثير الاموات  
 منصوص عليه في المنكح فقط ولا خلاف في صرفه الى المجاهدين ولتختلفوا في سائر ما ذكرناه  
**ووجهه** ان جميع ذلك يقع ان يقال فيه انه شئ من سبيل الله وحيث نكول الاسم  
 بوجهه وروي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال الحج والعمرة من سبيل الله فتح اسم  
 سبيل الله بطلوا على غير الجهاد **مسألة** قالوا ليس السبيل بهم ماله العظمى المسافر  
 الضعاف عنهم وان كانت لهم الاموال وبلادهم واهالهم وهذا منصوص عليه في الاحكام ونص  
 في المنكح على ماله الطريق وهو لا يأخذون ايضاً بالعملة لهم لا خلاف انهم اذا كانوا  
 لا يأخذون وقلنا انهم وان كانت لهم اموال واهالهم هم فقراء في الحال اذا كانت ابدانهم  
 لا تصل اليها والى الاسعاف لانه لا خلاف ان من كان له مال واعنقه السلطان او احده  
 للصوماء قطع الطريق حتى يحتاج ولم يمكنه الاسعاف بماله انه يحل له الصدقة فكذلك  
 المستأثر المحتاج الذي لا يمكنه الاسعاف بماله والمغني به لا يمكنه الاسعاف بماله **مسألة**  
**قال** والذين لا يحل لهم الصدقة على وجهه من اوجوه هم بنو هاشم وهم  
 آل علي الحنف والعتيق والعتاس وهذا منصوص عليه في الاحكام والما

ذكر

ذكر يحيى عليه السلام البطون المازجة لا لهم لجل والمعظم من بني هاشم ولا فاسل الرب ابن  
عبد المطلب شيلهم لا لهم بنو هاشم كسابز هو لا البطون وقرب الجميع من رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم بالجموعه مردود واحد ولا يصل في هذه الاخبار المروي عن رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم في هذا الباب فيها ما احسنه ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي  
حدثنا ابراهيم بن مزروعى حدثنا وهيب بن جرير حدثنا شعبة عن يونس بن ابي عمير عن ابي  
الكتوز السخري قال قال الحسن بن عليهما السلام ما حفظ عن رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم قال ذكر ابي حدثت ثمره من ثمر الصدقة جعلتها في فاق حجار رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم بلعابها فالقها في البحر فقال رجل يا رسول الله ما كان  
عليك في هذه التره لهذا الصبي فقال انا لا حمل لنا الصدقة وانا على ان تميل  
حدثنا الناصر بن علي بن الحسن بن محمد بن منصور بن محمد بن عمر الكندي عن يحيى بن ادم  
حدثنا الحكم بن طهير عن بشر بن عازم عن عثمان بن ابي اليقظان عن عبد الرحمن بن ابي ليلى  
قال قال علي بن عبد الله السلام ان الله حرم الصدقة على رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
فغوضه ستم من الحسن عوضا ما حرم على اهل بيته خاصة ودوايته فحرب لهم مع رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم ستم عوضا ما حرم عليهم وهو ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي  
حدثنا ابي جعفر المؤذن حدثنا اسيد حدثنا سعيد وحماد بن محمد بن ابي جعفر بن موسى  
بن سالم عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان قال دخلنا على ابن عباس فقال ما احصا  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بشي دون الناس الا ساء الوصو والاما كل  
الصدقة ولا يرى الحبيب على الخيل وروى ابي اسحق عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لا  
لاؤا في الصدقة لا حمل لال محمد ومولى لقوم ميم ولا خاير في هذا كره مسهوره  
كرهنا ذكر جميعها للاستطاله وان قيل روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
انه يصدق على ابي عبد المطلب قبله فتمثل ان يكون ذلك من المنطوق وعمل ان يكون  
اضا فخر الى عبد المطلب لا من جهة لست فاما بنو المطلب فقد نرى على السلام على  
اه لا حظ لهم في الحسن وهذا ذلك على ان الصدقة لا حمل لهم ولا اصل لها ان  
المطلب هو اخو هاشم كما ان عبد شمس هو اخو هاشم وهم بنو عبد مناف ولا خلاف ان  
بني اميه يحمل لهم الصدقة واميه هو اس عبد شمس فلما ثبت ذلك انما حمل لبني المطلب  
من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مثل لبني اميه مسلم  
اب ومن اجتاح ميم يعني بني هاشم واصطغر في كل شي من الصدقة فله ذلك  
على ان لا استواض فادوا جرد مقدار ما اكلم منها رده في حله وان كانت الضرورة  
قد بلغت الى حال يحل له معها اكل الميتة هذا منصوص عليه في الاحكام والوجه

يحيى  
عليه السلام  
روى عنه  
ابن عباس  
وغيره من  
الصحابة

فيما قد ثبت حرمة الصدقة على سبيلها سم والله لا حق لهم فيها من خبط منهم الى كل شيء منها  
من الصدقة ضرورة شديدا كان له ان يتناول منها ما يحوز كالمضطر المحكده له  
ان يتناولها ويكرهه التقوي يفي ما يمكنه فكذلك المضطر الى الصدقة من سبيلها سم  
**مسألة** قال لا يجوز لاحد ان يلقط من الصدقة من اى اضاف الاموال ما يح  
فيه الصدقة وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه قول الله تعالى ما  
الصدقات للفقراء والمساكين وقد ثبت ان من ذكرناه على لقول النبي صلى الله عليه  
واله وسلم لما ذاع علم ان علم في اموالهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد في اموالهم  
لحعل لما خوذ منه الصدقة غنيا والمردود عليه فقيرا في هذا ان كل من احدهم  
الصدقة عو حكا فلا يجوز ان يعطى من الصدقة شاكسا يراغنيا لحوال اسم  
الغنى له فان قيل لا يمنع من جهة العرف ان ساء الرجل فقرا ادا كان معقبا في  
نفسه وكانت قابلية كبره وان كان له ما يح فيه الصدقة بل سعدان ساهما كما هذه  
صفته غنيا قيل له لا يمنع ان يكون الحال من جهة العرف ما ذكرناه ان السمع لا يحل  
له سبه الغنى ما ذكرناه من الجبر واستا الشرع اولى من ان يحل عليها احكام الشرع من استا  
العرف فضع ما ذهبنا اليه على انه لا خلاف ان من له الاموال الكثرة لا يجوز ان يعطى  
من الصدقة شأوان من له اليسير منها يجوز ان يعطى منها ولم يكن يد من فرق فكان اولى  
بالفرق ما بينه الشرع عليه وقد بينه عللنا لما خوذ منه غنى والمردود عليه فقير ومع  
ما ذهبنا اليه فضع **مسألة** لا يفرق اصحابنا بين من كان قويا وبين من كان ضعيفا  
من الفقري وهو مدحها ان حنيفه والوجه في ذلك عموم قوله تعالى اما الصدقات للفقري  
والمساكين فعم ولم يخص وكذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم تؤخذ من  
اغنيائهم وترد في فقرهم فلم يخص فقيرا من فقير ويدل على ذلك ما رواه النبي  
صلى الله عليه واله وسلم جعل صدقة بني رزوق لستهم من محرو وكان شمله قويا  
وبدنه فان قيل ان تخليق ايتا النبي صلى الله عليه واله وسلم فسأله  
من الصدقة فزاها جلد بين صعدا بصرفهما وصوبه قوالا ان شديما اعطيتكما  
ولا تحض منها الغنى ولا لقوي مكنت قيل له هو مجموع القوي على الكراهه  
يدل له قوله صلى الله عليه واله وسلم ان شديما اعطيتكما الله صلى الله عليه واله  
وسلم اعطى الكرام بان يشاء المعطى له وهكذا يتناول قوله لا يحل الصدقة لغني ولا لى  
مرة قوي او يحمل على مسئله **مسألة** قال لا يجوز ان يعطى احد من  
الفقري لادون ما يح فيه الركن من اى الاضاف كان وهذا منصوص عليه في الاحكام  
والمنع والاصل فيه قوله صلى الله عليه واله وسلم لا يحل الصدقة لغني ولا عطاء

ان سبيلها اعطيتكم  
ولا يكره ان يعطى  
من الفقري

فايرجى

فايرجى

ما وجه لغنا كنا قد اخلصنا الصدقة للغنى وقد رد لنا على ان نخصوا العبد الذي يحسبه  
الركوه وجب الغنا فان قيل ما شكرون على ما قال لكم ان تصدقوا اياهمها  
المستحقينها خربت عن ان تكون صدقة قبل ان يكون صدقة مادام ملكها كماله  
ما الحرمانه او تكوا الملقى خدسا الطماوى خدسا على عبد الرحمن خدسا عار حريا  
هام قال حدثنا قتادة عن قيس بن عمار قال تصدق على بزرخ بن عمار ما هب  
منها لغنا يشبه فذكرت ذلك للشيخ صلى الله عليه واله لم يقل هو لها هديه ولها  
صدقة فدرك على بها يكون صدقة مادام ملكا للصدق لها فاما  
ووجه اخر وهو ان ملكه لما صار في حال الغنا لم يشعر بمسألة  
ولا يجوز ان يعطى شيئا من صدقته اياه ولا امة ولا مملوك ولا مدبره ولا ام  
دله الا ان يكون قد ثبتت عنهم ولا احدا من يلزمه نفقته فاما من لم يلزمه  
بعضهم من اقرار به وذوى ارحامه فلا بأس ان يعطى الرجل من ركوه هو  
اولي بها من غيره فلا خلاف وهذا منصوص عليه في الاحكام اما الابواب  
والاولاد والمملوك والمدة وما الولد فلا خلاف انه لا يجوز للرجل ان  
يعطى شيئا من ركوه اياه واما ما يتر من يلزمه بعضهم فالوجه  
فيهم لا يعطون من الركوه شيئا انه لا خلاف في ما بين والولد اياهم لا يعطون  
وكذلك ما ذكرنا القله لزومه نفقاتهم وكل من يلزمه بعضه  
ان يعطيه شيئا من ركوته لانه يكون مخففا عن نفسه ومنه عاينه فلا يجوز  
للاشتان ان يجعل ركوته نفقا لنفسه فان قيل اليس هو له ان يدفع  
ركوته الى من عليه دين ثم يأخذها منه كمنه فقد عاينه الا ساع بركانه  
قبله هذا لا يسفح بنفقت عطا الركوه وانما انتفع باسواه ومن كثرنا سيع بعض  
اعطاه لانه سقط به عن نفسه ما كان واجبا عليه فيكون مدخلا على التحقيق لا ساع  
بركانه وهذا لا يجوز فان قيل يجوز وان يعطيه من ركوته اليس الذي مثله لا يحفظ عنه  
فيل له ما فرق اخذ في هذا الباب بين اليسر والكثرة فادانث ان لا يجوز ان يعطى ثبته  
لا يجوز ان يعطى اليسر فاما من لم يلزمه نفقته من اقرار به فالوجه في جواز اعطائها اياه لانه لا  
خلا في ان يجوز ان يعطى الابا غنمهم فكذلك الابا من الغنم لانه لا يلزمه بعضهم وروي  
ان لى صلى الله عليه واله وسلم اذن لزينب زوجة النبي صلى الله عليه واله ان تجعل ركوتها في الجحيا  
دلتنا انهم اولى بها من غيرهم لان اعطاهما اياهم جميع مع كون ادا الواجب منه الرج وقد عاينه  
استحالة العباد اليها ومن عاينه عليها باب

معنى الصدقة ان تصدق  
فدرك على الغنا لم يشعر  
بمسألة ولا يجوز ان يعطى  
شيئا من صدقته اياه ولا امة  
ولا مملوك ولا مدبره ولا ام  
دله الا ان يكون قد ثبتت  
عنهم ولا احدا من يلزمه  
نفقته فاما من لم يلزمه  
بعضهم من اقرار به وذوى  
ارحامه فلا بأس ان يعطى  
الرجل من ركوه هو اولي  
بها من غيره فلا خلاف  
وهذا منصوص عليه في  
الاحكام اما الابواب  
والاولاد والمملوك والمدة  
وما الولد فلا خلاف انه  
لا يجوز للرجل ان يعطى  
شيئا من ركوه اياه واما  
ما يتر من يلزمه بعضهم  
فالوجه فيهم لا يعطون  
من الركوه شيئا انه لا  
خلاف في ما بين والولد  
اياهم لا يعطون وكذلك  
ما ذكرنا القله لزومه  
نفقاتهم وكل من يلزمه  
بعضه ان يعطيه شيئا من  
ركوته لانه يكون مخففا  
عن نفسه ومنه عاينه  
فلا يجوز للاشتان ان  
يجعل ركوته نفقا لنفسه  
فان قيل اليس هو له ان  
يدفع ركوته الى من عليه  
دين ثم يأخذها منه كمنه  
فقد عاينه الا ساع  
بركانه قبله هذا لا  
يسفح بنفقت عطا  
الركوه وانما انتفع  
باسواه ومن كثرنا  
سيع بعض اعطاه  
لانه سقط به عن  
نفسه ما كان  
واجبا عليه فيكون  
مدخلا على  
التحقيق لا ساع  
بركانه وهذا  
لا يجوز فان قيل  
يجوز وان يعطيه  
من ركوته اليس  
الذي مثله لا  
يحفظ عنه  
فيل له ما  
فرق اخذ في  
هذا الباب  
بين اليسر  
والكثرة  
فادانث ان  
لا يجوز ان  
يعطى ثبته  
لا يجوز ان  
يعطى اليسر  
فاما من لم  
يلزمه نفقته  
من اقرار به  
فالوجه في  
جواز اعطائها  
اياهم لانه  
لا يلزمه  
بعضهم وروي  
ان لى صلى  
الله عليه  
وه وسلم  
اذن لزينب  
زوجة النبي  
صلى الله  
عليه واله  
ان تجعل  
ركوتها في  
الجحيا  
دلتنا انهم  
اولي بها  
من غيرهم  
لان اعطاهما  
اياهم جميع  
مع كون ادا  
الواجب منه  
الرج وقد  
عاينه استحالة  
العباد اليها  
ومن عاينه  
عليها باب

ان قيل

عن الرجل يخرج صدقة الفطر عن نفسه وعن كل غيبال  
 كان له من المسلمين من خيرا وعنده صعدا وكبير ذكره انني وهذا مضمون عليه والاحكام والاعمال  
 ما احسنه ابو بكر المقرئ الطحاوي خذ شياخ برشد الرجل من شاة الله برشد الله عسى  
 عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه امر بصدقة الفطر على كل صحر  
 وكبير خرد وقد ذكره انني من المسلمين صاعا من شعير او صاعا من تمر وروي محمد بن  
 باسادة عن جابر بن سمير عن جعفر بن ابيه قال **قال رسول الله صلى الله عليه واله**  
 وسلم على كل صحر وكبير خرد روم يربون صاعا من تمر او صاعا من زبيب او صاعا  
 من شعير على كل انسان وروي ريد بن علي عن ابيه عرج عن علي بن عبد السلام قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صدقة الفطر على المسلم صاعا من تمر او صاعا من شعير او صاعا  
 صغيرا كان او كبيرا ذكره او صاعا او غبلا قال **ابو حنيفة** خرجها عن العبد الكافر  
 وعنده بالخرج الا من المسلم ووجه ما ذهبنا اليه ما روي انه صلى الله عليه واله وسلم  
 امر بصدقة الفطر على كل صحر وكبير خرد وقد ذكره انني من المسلمين فبها على المسلمين  
 وروي ابو داود والترمذي شاة عن عكرمة عن ابن عباس قال **قال رسول الله صلى الله**  
 عليه واله وسلم رضى الله عن الفطر لهم للضامن من اللغو والرفث وطلعه للمساكين فدا على ايها  
 مختص من كان من اهل الطهر والكافر ليس من اهل الطهر ولا من اهل الصا حداث لاخذ  
 عنه وليس لاخذ لا يقول ان ما هذا قول ابن عباس ويحوز ان يكون رايا راه لانه اخبر عن اوجه  
 الذي من اجله فرض رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ذلكها ليس للراي فيه محال لا هو  
 ان يكون قال ذلك لا توقيفا فان قيل روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم وصرفه  
 الفطر صاعا من شعير او تمر على الصحر والكبير والحر والملك وهو من جبالها من  
 الملوك الكافر قيل له هذا مخصوص بما ذكرناه وبما ذكره من القياس وهو انه لا خلاف  
 ان الكافر لا يردى عن نفسه فكذلك عن العبد الكافر والمعتق انه كافر وكل كافر لا يردى عنه  
 الفطر وكذلك لا خلاف انه لا يردى بها عن ابيه الذي يعتق الذي يردى عنه اذا كان كافرا وان  
 ثبت ذلك انه ليس من اهل الطهر على وجه من الوجوه وليس يلزم عليه الفطر لانه من اهل  
 الطهر حكما وبقا على عبدا الحارة اذا كان كافرا لا خلاف انه لا يردى عنه ركه  
 الفطر والعلة ما تقدمت فان قيل اذا كان المولى هو المودى وهو الذي يلزمه  
 الركه عن العبد وذا لعد فوجب ان يكون المعتبر به هو المودى دون العبد كما هو المولى  
 هو المعتبر به واذ الركه عن العبد اذا كان للخاتمة دون العبد قيل له ليس  
 الامر على ما ذكرت بل لا بد في الموضعين من اعتبار حال المودا عنه وان كان مودى الذي

تقدم

للمودى

تأخره معتبرا به الاثر ان عييدا التمازة بعد في قيمته لنقاب والحول فكذا الغند  
المودى عنه زكوة الفطر كان يغني فيراغا فيه الاسلام ليس الا سلام هو المراء في كونه  
الفطر **فضل الذي يقتضيه قول يحيى بن الحسن**  
**عليه السلام** تكلم زكوة الفطر عن كل من كان له عيال ان الرجل يلزمه زكوة  
الفطر عن زوجته وحكا ذلك ابو العباس الحسني رحمه الله عليه في المنصور والاصل  
فيه حديث زيد بن علي عليه السلام عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صدقة الفطر على الرجل المسلم بحرها عن نفسه  
وعنه هو في عياله صغيرا كانا وكبيرا ذكرنا وانثى خيرا او عبدا وحدث جعفر عن ابيه  
قال فترضون ان الله صلى الله عليه واله وسلم صدقة الفطر على كل مسعود كبير  
حر وعبد ذكر وانثى من يوفون وزوي عن ابن مسعود عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه  
عليه واله وسلم فترضون زكوة الفطر صاعا من تمر او شحيرة على كل حر وعبد من  
يوفون فقلت هذه الاخبار على ايها يلزم الرجل من كل من يوفونه ويكون في عياله ولا يسك  
ان الرجل يوفون زوجته ويكون في عياله فوجبان يلزمه اخراجها عن امراته فان قيل  
فقد قال صلى الله عليه واله وسلم على كل حر وعبد ذكر وانثى والزمانها سها هذا  
الظاهر وادانيتها لازمة ثبوت انها لا تلزم زوجها عنها فقل له قد فسر ذلك صلى الله  
عليه واله وسلم بان قال من يوفون ويقول بحرها عن نفسه وعن من هو في عياله  
وشرح بانها تلزم من يوفونه ويعمل بحريته ان في خبرهم على كل حر وعبد ذكر وانثى  
والا خلاف انها لا تلزم العبد وانما يلزم من يوفونه والظاهر ان تارك العهد على جدينا وله  
الاثنى ومن جهة النظر لاختلاف الرجل بحرها عن عده المسلم فكذا ذلك عن زوجته  
ان كل واحد منهما تلزمه مؤنته مع انها من اهل لظهوره ويمكن ان يقاس هذه العلة انه اذا  
بلغ وخرج من مؤنته لم يلزمه زكوة الفطر عنه فان قيل العلة في العدة لان الصغير  
ان له عيالا ولا يه قبل له لو سلمنا ذلك لم يصحنا وقتلنا بالعلن جميعا على ان علسا او في  
لبن لنصرتة عليها الى ان ترا الى قوله صلى الله عليه واله وسلم من يوفون وقوله عن هو في  
عياله فان قيل مؤنتها من جنس مؤنته الاجبر فلا يجوز ان يكون مؤنتها محيرة في  
زكوة الفطر كما ان الاجبر مؤنته الاجبر فقل له ليس الامر على ما ذكرت لئلا يرد فقه  
المستأجر الى الاجبر اخره ثم قد ذكر وليس كذلك مؤنته المراء لانها تحت حجب الستار لا فسا  
في من جنس مؤنته الا ان لفقر والولد الصغير ويمكن ان يقاس المراء على المولد

قال الولد الصغير الذي  
تلزمه مؤنته وتلك  
صحة العلم

بجمله انه يجزى وطوها فكل من جاز له وطوها يلزمه زكوة الفطر عنها وبرج فاسانا  
 بانشارها الى قوله عز وجل الرجال يأمرون على النساء والشايفين ما ذكرنا من الصوم  
 ولا يتنقض بلامه الذميه لان وطوها لا يجزى المستلزم له قال وجوها  
 من الاستماع من يوم الفطر وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو في حقه والنشاف في  
 مخالف فيه انها كقصد عود الشمس ليله الفطر والاصل فيه ما رواه ابو داود في ليس  
 يرفعها الى عقبه عن نافع عن ابن عمر قال **قال** امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله  
 بزكوة الفطر تروى قبل خروج الناس الى الصلوة ولا امر بتقضي الوجوه وهو موقوف  
 بنهار الفطر واوله اول ايتا عنه منه **وروي** محمد بن منصور عن علي بن مسعود روي  
 عن ابي جعفر عن نافع عن ابن عمر قال **قال** فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 صدقة الفطر وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا اليوم فخلق الله ما اليوم فدل على ان الوجوه  
 به **وروي** عن ابن عمر انه قال **قال** فرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدقة  
 الفطر من رمضان والعط من رمضان اذا اطلق عقل به يوم الفطر يدرك على كذا  
 روي عن ابن عمر انه قال **قال** نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صام يوم من يوم  
 من صامكم ويوم تاكلون فيه ثم تشكركم فانما خبرانه يوم فطرنا من صامنا  
 فان قيل الفطر يعزى بالشتم من يوم من يوم من رمضان قيل له الفطر مع هذا  
 الوقت كما يقع قبله في مثل هذا الوقت وهذا لا ينافي فيه الا ما قلنا ان الفطر من صام  
 اذا اطلق على يوم الفطر من جهة العرف فوجدنا عملنا عليه على ان الفطر لا يضيع في  
 اليوم بل على ان الفطر هو ما يقع فيه كما انه لا يضيع في اليوم واليوم كما في الحج  
 ما يقع فيه وكذلك الحج واجب ان تكون الفطر كذلك وكذا الفطر ما ساء على  
 الاحتج به بجملة انها فوه ما لا يختص العيد بوجوب ان يكون وقتها بدار العدد وميله  
 وقيا ساء على صلوة العيد بجملة انها فوه مختص العيد بوجوب ان يكون ليلة العيد وقيا  
 لوجوبها فان قيل لها حيران للصوم بوجوب ان يكون سبيله سبيل محدد في الشهر فاما  
 يلما ان الصلوة قيل له لتاسلم انها جبران للصوم الا انما انها خرج عن الطلوع وعن  
 النفس الى لم يقم سامنه وكذلك عن الغليل الذي لم يقم منه شاة على الجبران ليس  
 بمنع النابور اخافه عما حذر الا ان الصوم سبيله يوم الذي يكون من هدي الجمع يكون  
 بعد الرجوع الى الاهل وهو حيران على ان الشافعي يروي تحدي الشهر قبل التسليم  
 فكان على صله ان يكون دعي بها من عود الشمس من اخر يوم من رمضان وهذا  
 يقول به **قال** في حقه نصف صاع من برة والاصل فيه ما اوردنا في الاحكام  
 وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة نصف صاع من برة والاصل فيه ما اوردنا في الاحكام

المعري

المعري

ماضين في عبادته يحدوني  
أي كرم يعجز الحامل وتكون  
الرا بعد ما يحل العرتي  
الحالي المكي بقه من  
المدينة له العرب  
على الصواب ماضين في عبادته  
يا صوفي الرواه الا ودي  
فكاسم لم في العبر

ماضين في عبادته يحدوني  
أي كرم يعجز الحامل وتكون  
الرا بعد ما يحل العسقي  
الحالي المكي بقه من  
المدينة له العرب  
على الصواب ماضين في عبادته  
يأخذون الرواه الاولي  
فلا سمح لهم في العبر

۴۵

وسلم لا يصلح حتى يفطر ولو على شربة من ماء روى عن أبي هريرة المومنين على علمه السلام انه كان يعطون  
ان يصلح صلو العتد فلما استمع تقدم الافطار على صلوات العتد اسى بعد منه على ركوه العتد  
ليس كل واحد منها قربة حصص يوم الفطر واستحب يحمل ركوه الفطر بعد ذلك لان الواحد قد  
حصل الاتفاق فلا غرض في التاخير ولا نه مسارعة الى الخير والبر وقد مدح الله تعالى ومثا  
ذلك فقال عز من قائل سارعون في الخيرات وهم لها سابقون ولم يصيبوا تايها لان وجوبها  
متعلق بالافطار اجمع لما روى في فضل صدقة يوم الفطر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اعطوا  
في هذا اليوم فذلك على ان يغلقها في اليوم اجمع ولا خلاف في جوازها اول النهار فذلك  
لغيره والمتعنى انه يوم الفطر مستلزم له قال ولا تسع ان يخرج ركوه الفطر الاطعاما  
فان اعوزته اجزته القيمة وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنتهى الوجه في ذلك ان المنص  
ويرد بالطعام فلا يجوزها زينة لا دليل ولا دليل وكذا للناس القيمة في الركوان لا يرى  
دليل في هذا الموضع ويمكن قياس ركوه الفطر على الاضحية في انه لا خاسر فيها ومن الغنم  
والمعنى انها قربة ما يختص بالعتد ولحربا القيمة اذا تقدمت الطعام لانه لا يسئل الى سواها  
ولانه قال اغنهم في هذا اليوم فلا يبدى من الاغناء اذا لم يكن بالمنصوص عليه عدل عنه  
الى ما يقوم مقامه الاغناء قد حصل ولا نأخذ وحدنا في الاصول ان من لم يمه حتى يحدد في  
المال متى لم يجد ذلك الشيء بعينه يلزمه ما يقوم مقامه في حيث يكون ذلك حكم ركوه الفطر  
وليس يلزم عليه الاضحية ليس الاضحية ليس هو واحد عدلنا على ان الحول يتغلق الاضحية  
بحمد المالا لانه يتغلق بازقة الدم في الاضحية مستلزم له ولا تاسر بركوه الواحد  
في الجماعة اذا اشددت هم الحاجة ولا ما لمسى ان يرفع الى كل واحد من العقرى ما يلزم الواحد  
وهذا منصوص عليه في المنق ووجهه ان لى صلى الله عليه وآله وسلم واجب  
اخراج صاع من الاسيا التي ذكرها ولم يشترط اخراجه الى واحد ولا جماعة فعلمنا انه  
سلا بتران بجعله في واحد ان شاء وفي جماعة على ما يراه اصح للفقرى واسمحنا عند السمع  
ان يدفع ركوه الواحد الى واحد من الفقير ليكون اهدى للفقير ويحصل الاغناء امسا لا  
لقول لى صلى الله عليه وآله وسلم يغنهم في هذا اليوم مستلزم له قال ولا تاس  
ان يخرج الرجل ركوه فطرته من عمن ما ياكله ولما لا ياكله الا ان يعيد عنه ما هو  
افضل منه نص على في المسح على ان من اكل التمر فله العتد والى الشعر قال واحد الى ان  
يدفع ما ياكل فذلك على ان العتد والى ليلاد ون ما ياكله وقال في الاحكام من اعوز  
الطعام خرج في قيمة صاع ما ياكله وان اخذ العتد والى فضل الاضحية فيكون له تفصيله  
في الوجه في جواز العتد والى لفضل ولما دون بعد ان يكون الذي خرج من حله المعان

هو ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحرس هذه الاجناس السه  
 نفوق له صاع من صاع من كذا ومن المعلوم ان كل يوم يكون وهم حسامون كذا او  
 جنس او ثلثة فلا حرج ان يكون الجميع اوثا للجميع وروى عن رسول الله عليه وآله وسلم  
 الجميع في ذلك اجناس وفي الناس من يكون قوته او سطها فلما خير رسول الله عليه وآله وسلم  
 وسلم في جميعها ثبت حوار العدول في افضل وقتنا ان لا نختار لينا ان لا يعدل في الادب  
 لانه ادخل في الموائمة ولا يلاحد بالافضل ولا خلاف فيه وقتنا ان عدل في افضل  
 كان احلا لينا لانه احذر بالافضل وابلع في الاحسان ولانه اعلی الواحش **قال** ولا  
 يلزم الرجل اخراجها عن الجنب وهي يلزم من كان معه يوم الفطر قوت عشرين امام ما  
 فوقة فاما من لم يملك ذلك يوم الفطر فلا شيء عليه وان جاز عليه يوم الفطر هو معدوم  
 ثم استوفى عليه في جميع ذلك موقوف عليه في المنع قلنا ان الحسن لا يخرج عنه ركوة  
 الفطر لانه في حكم عضو من اعضا الامم وبعض من اجزاءها لانه داخل في احكام الامم وحياتها  
 وماتها ما لم يعرض امر ببعض خلافه **والله اعلم** انك ان سعطته ميا لم يعسل ولم يصل  
 عليه ولم يعد بده كماله وانما نوازي كما نوازي بعض من اعضاها لو سعط فلما وجدنا  
 حاله هذه قلنا انه لا يجب ان يخرج عنه ركوة الفطر فاما من يلزمه ركوة الفطر فبغير خلاف  
 لا يخبئه من وجهه وللسان في وجهه ليس في حقه بذهب الى بها لا يلزم الامم كان له  
 ما يتادهم بعدل لدار والاثاث وكلما سعى عنه وقال الشافعي انها يلزم من كان له قوت  
 يومه وزباده صاع حرجه والبدليل على انه لا اعتناء بالنصاب في ركوة الفطر  
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم عفوت لكم عن صدقة الخيل والرفوف الا صدقة الفطر ولم  
 يجعله بالنصاب ولم يستثن منه الفقير من الغني وروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم صدقة الفطر صاعا من تمر او صاعا من شعير ولم يسطر العباد وخوب  
 النصاب وعن علي بن ابي طالب صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر على المسلم خرجها عن  
 وعنه في عبالة ولم يسطر النصاب فكل ذلك يدل على صحة ما يذهب اليه فان قيل  
 مختص هذه الاخبار بما روي عنه في فقرهم من انها مأخوذة من الاغنيا قلنا هذه  
 الصدقة مخصوصة بغير الفقير بدلالة ما احصناه انو بكر المولى جديا انظروا في حدسا  
 على عبد الرحمن جديا عن ابي عبد الله بن زيد عن المغيرة بن راشد عن الزهري عن عيسى بن ابي  
 شعير عن ابيه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادوا ركوة الفطر عن كل انسان  
 صغرا وكبرا حرا وعبد كرا وانني عتي او فقروا في بعض الحديث اما عسكم في ركوة الله  
 واما فقركم فيرك الله عليه خير مما اعطانا فصرح صلى الله عليه وآله وسلم بانها

بلغ ما يحسنه

بدر

بدر

والتسوية

لم يرفع القوي على ان ايا حنيه نذهب الى ان مر له عسراذ نجائات يلزمه اخراج واحده منها  
فلم يحسن ان يفتح من وجوه اخراج زكوة الفطر له قوت عسره ايام ففهم من طريق  
النظر انه لا يزداد بزيادة المال فوجد ان لا يراعيه الغنا فاشاع كعابه  
العين ودفنه الذي وسائر الكفارات فاما ما يدل على انها لا تدر من يوم واحد الاوت  
يومه وزياده صاع فوالله تعالى ولا يجعل ذلك مغلوله لا غنك ولا يسقطها  
كل البسط اظهر من ان يكون الانسان باكل وعرج ما في ما عده حتى لا يسهل  
شيء فيفقد كما قال الله ملوما محسورا وروى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
يحدث رواه ابو بكر الخصاص اما الصدقة عن ظهر عي هذا مبع وجوبها على عسره  
صفتها لان الصدقة المتخرفة تلاءم اللام بعض الحبس على انه لا يد من الفرق بين  
تلك زكوة الفطر وبين تلك تلزمه فكان اقرب الى الاصول ما وجدته في الاصول قد  
وجدنا في كثير الاصول الفرق بعشر كاقبل المهر واقل ما يقطع فيه واقل الاقامه  
واقل الطهر فكان الرجوع اليه اولى على انه مقبيل على سائر الصدقات في ان ما هو دعي  
ان يكون يشتر من كثر بغيره انها صدقة فرضت اسد قلنا ان يوم الفطر ان حار وهو  
ثم انبث ولا شيء عليه لان الامر بصدقة الفطر بحلولها اليوم لقوله صلى الله عليه واله وسلم  
اغتنم في هذا اليوم انشأه الى يوم الفطر عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
بزكوة الفطر ان تؤدى قبل خروج الناس في الصلوة فعلق الامر بايومه على ان المشله  
وناف فلا وجه لنقص الكلام فيها **فصل في التمسك لفظة الحس**  
عليه السلام في المسك على بعض محاببات طر بها بعض ان من ملك قوت عسره  
ايام فليشتره ان ياخذ زكوة الفطر وهذا غلط لان السائل يتأله عن بلخ زكوة الفطر  
كلاهما ففان الحسالة من لم يملك قوت عسره ايام ففطر القاري لدكان من له احزركه  
الفطر مطلقا وانما سأل عن مخرج امر من يحدوها اخذها والثاني تركها عطاها واحاب  
بان الذي يحج الامرين هو الذي لا يملك قوت عسره ايام وهذا القول الذي ذهب اليه بعض  
اصحابنا على سبيل المصلحة ليس له وجه بغيره وليس هو محفوظا عن تقدم اهل العلم قال الله  
اما الصدقات للفقري والمستلكني فعم وقال ان سدوا الصدقات فسيح وان حو  
دفعواها للفقري ليقو خير لكم ولم يخص سي منها من احد قوت عسره ايام وقال صلى الله عليه  
واله وسلم اغنواهم في هذا اليوم فاشارة الى عمله العمري على ان هذا ما ساعدان بل يذبح الكلام  
ودكان هذه البلدان الى همدان الري فيعمل فيها من لا يجد قوت عسره ايام فلو علم انه  
لا يعطى الامر لم يجد قوت عسره ايام لم يملك اخرج صدقة الفطر جميع تلزمه شيئا على من سألها  
بوجوبها على من يملك قوت عسره ايام فليشترى من لا يجد لها **باب القول فيما كتبه الحسن**

الحسن

ك وقليله وكثره ولا اعتبار فيه بالمقدار ولا بحول الحول وجب الحش في كل ما  
يغنى عن اهل البيت واهل البغى وهذا كله منصوص عليه في الاحكام ونص في المنقح  
على ان الحش اذا وجب السعي وجب قليله وكثره ولا اعتبار في ذلك قول الله تعالى ولا  
الما غنم من ثمنه فان لله خمسة دونه كلاله على ان الغنم فيها الحش وفيه كلاله  
على انه يجب في القليل والكثير وانه يجب الحش في كل الحش لان اسم بيتنا وكل معوم  
ويتنا وقليله وكثره ولا يملك ولا الحش في كل الحش لان اسم بيتنا وكل معوم  
فذلك ذلك على وجوب الحش الغنم وان لا اعتبار فيها بالمقدار ولا بالحول الحش  
ابوبكر المروي حدثنا الطحاوي حدثنا محمد بن الحجاج بن المنهال حدثنا حماد بن سبله  
عن يزيد بن ميسرة العجلي عن عبد الله بن سفيان عن رجل من موالي آل أبي موسى  
صلى الله عليه وآله وسلم يروي عن ابي العري فقلت يا رسول الله لم اعم قال الله سم  
ولم يول اربعة اسم فقلت هذا اجر اخي من معي من اخذ قال لا اخي اسم واحد  
اخذكم من جنيته فليس به اخق من اخيه فذلك ذلك على ان الحش ملوود من جمع  
المغنى من غير اعتبار بمقدار وزمان الامران الشايل عرف المعوم بالالود واللام  
ود كديب على الحش ويقصص العوم وروي محمد بن منصور عن احمد بن عيسى عن  
حسين بن قلان عن ابي خالد عن يزيد بن علي عن ابيه عن علي بن علقم السلام قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الركا الحش ولم يسطفه المقدار ولا الحول  
وجب وقليله وكثره وحقن بوقدان الالف واللام بذلك على الحش فهو على العدل  
والكثير فاما اهل البغى فالحلاف بيننا وبين مخالفينا في انما نعم اولا فاما اخا  
ادانت انما نعم ولا حلاف انما نعم بذلك على ذلك قول الله واعلموا انما غنم من ثمنه  
مسألة قال ولو جعل الامام لرجل سلب عدوان قل فقلله اشق سلبه  
وجوب فيه الحش وهذا منصوص عليه في الاحكام والدليل على وجوب  
الحش في الحش قوله تعالى واعلموا انما غنم من ثمنه فان لله خمسة دونه وهذا من نصه  
وجب فيه الحش ويدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم حش سلب  
لم المغنى فقال الله سم ولعل اربعة اسم نعم الشايل المعوم وان قيل  
روي عن من القائلين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعطاهم سلب القتل  
ولم يروا احد منها الحش وروي عن عوف بن مالك انه قال فالحالدين  
الوليد يوم مؤته لم نعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلب الحش لسلب  
فقال سم قل له اما ما روي انه اعطاه من لعايلين ولم يروا احد منها  
الحش فانه محال ان يكون احد صلى الله عليه وآله وسلم ولم يروا احد منها  
يقرانه جعل للمسا تلمح مع عدم نوله عند اللقاء من سلب سلبه

الحش منها لم يرو  
كما انه لم يرو  
الحش منها لم يرو  
سلبا وما لم يرو  
سلبا سلبا

او كان ذلك بغير تقدم هذا القول منه صلى الله عليه واله وسلم فلا حار تركه فاما سلب  
شايها ما ذكرنا لم يمنع ان يكون تركه رايه اخذ الجحش وان كان محتمل ان يكون صلى الله  
عليه واله وسلم ترك الجحش على القابل على سبيل التفتيل فلا بد ان يكون على انه غير واجب  
واما قول خوف بن مالك محال لبر الوليد لم تعلم ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
ترك سلب فقال نعم فهو ايضا لا بد له على انه لا يجب الجحش لانه لا يمنع ان يكون تركه صلى الله عليه  
واله وسلم تركه ذلك على سبيل التفتيل فاذا احتمل ما ذكرناه دللنا به والحال الذي اعمده  
عنوان السلب جحش كفاير الغنم وروى الطحاوي باسناد عن الزهري عن العسم بن محمد  
عن ابن عباس قال كنت عا لسا عتده فاقبل رجل من العراق بيته من السلف فقال لثقت  
من النفل وفي النفل الجحش فدل ذلك على انه راو جحش فيه ولم يرو عن اخذ من الصحابة  
فان قيل روي ان لبري ما كان لما قتل المرتزبان بلع سلبه فلا اثر لغيرهم فقال عمر  
انما كان الجحش لا سلب وان سلبا لرا قد بلغ ملا ولا ارانا الا ما مشبه فقوم فقلنا لثقتنا  
درهم و دفع الميرسته الاف فدل قوله انا كنا لا جحش الا سلبا على انه راي اخذ الجحش  
نفا غير واجب قيل له هو لا يدرك على ما ذكرت لان عقدا ان للامام ان يبيع ويشتري ان يكون  
ترك الجحش منها على سبيل التفتيل واخذ الجحش من سلب المرتزبان دار على وجوب اخذ  
لانه لو لم يجز اخذه وكان العايل قد اسحقه لم يحرم اخذه والاخذ بدل على انه رايه واجبا  
لو انه لم يكن حرم اخذه وتركه لا يجوز على انه لم يكن واجبا اذ جاز ان يكون تركه على سبيل  
التفتيل فاذا ثبت ذلك ولم يرد واخذوا نكرة جازي الاجماع بين الصحابة والعامة  
على ان في السلب الجحش وذلك انه مقتبس على شاي الغنم والمقتضى ان قال اسحقه المسلم  
على العدو والغلبه فكل ما له هذه سبيله حرام الجحش فان قيل سبيل التفتيل سلب ما  
ياخذ الانسان على غله كالجره وما جرى مجراها فلا يجب ان جحش قبله وان شانه التفتل  
على الغرض فليس هو باجره حتى يجبه وسبيله سبيل الغنم ليس شاي الغنم ايضا  
يصير للغانم على سبيل الغرض على عالمهم الا انهم ان لم يحضروا الوقعة لا يصر له  
في الغنم بهتم ومع ذلك يجب فيه الجحش فكذلك يجب ان يكون حكم السلب سلبه  
قال وحكم الجحش في الاموال التي تحا من الحراج او جبايات الارض الذي اخذت صلحا وهذا  
مفوض عليه في الاحكام ووجهه انه ما لا سبيل الاصل بالاسلام على اهل الكفر  
فتا به الغنم فان قيل فالحراج يخذ من المسلم ادا ملك ارض الحراج قيل له  
علتنا هذه عما سالت عنه لانا قلنا انه ما لا سبيل في الاصل بالاسلام وهذا سبيل  
الحراج الذي يخذ من المسلم لانه كان في الاصل مستحقا على اهل الكفر لربه الارض

٢٦  
حين سلب الجحش لا سلب

المحرران بعد الزاي احمد بن ابي الحسن وهو  
العاصم بن الحارث المودم على القوم دون  
المكر وهو ترك ذكره في النهاية

في بعض النسخ ما اعظم  
ومع ذلك يجب اخذ الجحش  
معناه ان العايل يجب ان يبيع  
دونه و هو انشؤه في الجحش وعرض  
الوجه ٥



شأن ما ذكرناه من قيامنا عليه والمغنى أنه مسجوع من الأرض بغير علم ولا مال له خبير  
 لا سحر أج وخبير يقولنا بنقول عالما من الماء والطير لمسكول والاحتار المسد له  
 فان قيل ما تذكرون علم من قال لكم ان الغلة الذهب والفضة المسحجين من المعدن هي  
 الانطباع في على هذه الغلة في الحديد والفضة وما جرى مجراها على ما ذهب اليه ابو جعفر  
 واصحابه قيل له علينا اولى من علمكم لانها سبل على علمكم وبغير فائدة بها  
 وليكن في الأرض على انها لولم تعد لها فائدة علمكم لكانا نقول بالعلم ان لا ياتي في موضعها  
 من موضعها على ان القليل يكونه ما يقول اولى من العليل يكونه ما سطع ما واحد ما  
 الحقوق معلوم بالثبوت ولها تأثير في حصول الحقوق به ولا انطباع به لا سعلق  
 الحقوق به ولا تأثير له في ذلك كما لا تأثير في حصول الحقوق به اولى بالعليل من الاماير  
 فيه وهذا كما نقول ان التعليل لا يحرم التفاضل بالكمال منه اولى ليل الكمال لا تأثير  
 في التعليل ولا يحرم ولا تأثير للاكل فيه فان قيل نحن نقيسه على الماء والحرارة  
 انه لا ينطبع قيل له ما ذكرناه اخيرا من التأثير لترجيح علمنا نرجحها على هذه العلة  
 كما نرجحها على الاول على ان الماء والحرارة لا يتغير لعلنا لا نراهما لما لم يزل عالما لم  
 فيها الخش فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ليس في الخبز كونه  
 قيل له كذلك نقول وما اوجنا به بما تقدم ليس بركوه الا انما لا يخل مصر بها  
 مصرفا لركوبه على انه يمكن الاستدلال بقوله في الزكاة الخش في جميع ذلك لا بد منها  
 ان الزكاة انتم لما يغيب في الأرض شوا غيبه الله سبحانه او غيبه الناس وكذا ان  
 ما هو مغيب في الأرض فان قيل ما عرج من الخبز ليس مغيب في الأرض قيل له  
 هو معب بها وان كان لما زاده غيبا فان قيل لما روي في الخبر بالبرزخ ما  
 اشبهه قيل له لا عرجه ذلك من ان يكون مغيبا في الخبر لا ترا انه لا يمكن ان يحد ان  
 يظهر بعد بعض ما كبر حقه وذلك لا عرجه من كونه مغيبا في الأرض ولا تغير  
 منكبه فاما ان يوشف فانه يوافقا على احاط الخش في الدر والبولوك كل ما عرج  
 من الخبز من الخلية فكون الكلام معه اخرى ليس شاملا في كل ما ينطبع فالرد في  
 المستك الخش وكذا في العنبر وكذا في العنبر والمغط فاما العنبر والمغط والعنبر  
 فالكلام فيها ما عدم ولا يفضل الخبز من المستك والمغط والعنبر في كل ما ادسه لك  
 في العنبر والمغط ثبت في المسك مسك له قال روي الخش في كل ما بصطاج  
 منصوص عليه في المنتهى اجماعه في الزكاة منصوص عليه في الاحكام والمنتهى معا ودر  
 عدم الكلام فيه وفي ذلك ما روي فيه والمستله وفاقا واما احاط الخش فيما بصطاج  
 في البرزخ والخبز وجهه انه لم يفرق في الصبر بينه وبين العنبر والمغط والمغط

فلما ثبت وجوب الخمس في ذلك ثبت وجوبه فيما يصطاد في البحر وروى عن علي عليه السلام فيما  
ذكره محمد بن منصور في كتابه انه وضع على اجمعه من ثمنه ثلثه الاف كل سنة وقد علمنا  
انه لا شيء في الاحكام يوحده عن شي من التمسك فادانته ان التمسك ما حود فاقال الجرمه الا  
بالمس فان قيل لو كان ذلك ما حودا على سبيل الخمس لم يحزن يقع عليه معاطع معده  
فيل له لا ينع ذلك اذ اراد الامام صلاحا وعلما ان قدر المسح من الخمس من ذلك وهو ما  
على الدرر والبولو والعنبر والمغني انه مستخرج من البحر مما عاليا فادانته وجوب الخمس  
في صدق البحر ثبت وجوبه في صدق البحر لا احد يعصل بينهما في ذلك حسب قوله قال  
وكل ما وجب فيه الخمس اخرج منه لاس قتمه الا ان يكون سالا يكي العسمه فيه  
او كانت القسمه نظره قال ولو ان رجلا انفق ماله في اسخراج بعض ما فيه  
الخمس لزم في جميع ما اخرج ولا يبطل الى ما يقع ولو ان رجلا وجد ساهما فيه الخمس  
ها عة فقل ان يخرج الخمس وجب على المشرى اخراج خمسة ويرجع على الباع ولا سكر وجوب  
الخمس في شي من الاموال نص في المنحصر من اشياء سواها من الصناديق مع علمه لم يخرج خمسة  
لزمه اخراج خمسة فدل ذلك على ان الحق يعلو بحسب ما استطيد ووجه ذلك والله  
تعالى واعلى انما عظم من شي فان لله خمسة وقوله صلى الله عليه واله وسلم في الزكاه  
الخمس فدل ذلك على ان الخمس مستحق له الماله الذي وجب فيه الخمس فلما دللنا على  
عدم ذكرها ان سبيل هذه الاشياء التي وجب فيها الخمس سبيل الختام والركان في ذلك  
قلنا ان الخمس يجب في عينه وهو قانس مركان له مال ومعه سرك في جزئه منه ان لو اوجب  
سلم ذلك الجزئ في عين ذلك الماله الى سركه والمغني ان ذكر الحق بوضوحه فذكر  
الخمس لانه جزئ مستحق لاهله ويمكن ان يعاش على الركوات بعده الغلة ان الركوات لا  
يؤخذ منها العسمه على ما بينا ونص في المنتهى على ان من وجد ما فوزه اخرج الخمس منها  
فدل ذلك على اخراج اخرج فتمه الخمس ما لا يسفم او كانت العسمه نظره ووجهه  
ان مالكة او لا اخرج له ان يخرج اي جزئ منه اراد فلما كان هذا هكذا قلنا ان ما  
القسمه ان لا يمكن القسمه فيه انه يخرج الخمس منها قلنا فبما واه لا يمكن حسنها  
على اخرها انه يخرج قيمه العشر منها ونص في المسح ايضا على ان من اسير مالا لا يصطاد  
في البحر لزمه اخراج الخمس ما يصطاد من غير من اعاه ما انفق فيه ووجهه  
قوله تعالى واعلى انما عظم من شي فان لله خمسة وقوله صلى الله عليه واله وسلم في الزكاه  
الخمس من غير اسير اخط ما لزم المملك للشي من المونه في ملكه وهو معسر على ما يوجد  
من جند قار العشر والمواشي في انها تؤخذ من عسر من اعاه المون والاعا والمعي  
انه حوله تعالى يعلو بعلو بعض الماله وجب ارجاه من عسر من اعاه ما لزم عليه وليس يلزم  
عليه ما ورد في النص من اخذ نصف العشر ما سواها الا في الزكاه التي ذكرها ثبت بالنص

قوله في القاطعه  
على الخمس وسائر  
الاموال

في الزكاه

لا يفرق

لا يراقاتنا ولا جهادنا في وجهه ما ذكرناه من ان المشرك اذا اسرا ما كان فيه الخمس  
 مخرج خمسة لانه اشرا ما لم يكره ان يسعه وما هو خير لغير البايح فلزمه اتصاله  
 المستحق كما يقول العصب وليس يحى عليه السلام شبهه بالعصب وقتلنا المشرك  
 برجع بعدة من الثمن على البايح كما يقول العصب ونص في الاحكام والمشي على الخمس  
 لا يكره وجوبه في شي من الاموال وفي وجهه ان الخمس لزمه لانه ما وجب فيه الخمس وهذا  
 قياس على ما قد فقه ما اخرجت الارض والمعنى انه حرره تعالى بعلو بعض المال من غير  
 مراعاة المالك فيه فوجد ان لا يكره **باب** **الفصل**  
**في قسمه الخمس والذين يوضع فيهم قسم الخمس على ستة اجزاء**  
 لله وجزء الرسول لله صلى الله عليه واله وسلم وجزء لغيري رسول الله صلى الله عليه واله  
 وسلم وجزء لليتاما وجزء للمساكين وجزء لابن السبيل فاما السهم الذي لله حصره  
 الامام في امور الله الذي يعرف له من اصلاح طرق المسلمين وحرار بارهم وسامحهم  
 وريضا وما اشبه ذلك فيجب ان يوجه جهاده اليه واما السهم الذي لرسول الله صلى الله عليه  
 واله وسلم فهو الامام الحق ينفق منه على عياله وعلى خيله وعلى بيته وما سعى  
 المسلمين جميع ذلك منصوص عليه في الاحكام ولا يصل فيه قوله تعالى واعلموا انهم  
 من بني فان لله خمسة وللرسول لايه وقوله تعالى ما افاض الله على رسوله انه يدرك  
 هاتان لبيان على ان الخمس قسم على ستة اجزا على ما ذهبنا اليه وان قيل ما انكرتم على  
 من قال لكم انه لا يجب ان يجعل منها شيئا لله تعالى لانه لا يساوي الاخره وليس المراد  
 بقوله الله هو افتتاح الكلام لانه يجب ان يجعله سهم قبل له ان الله له السهم والآخر  
 وما فيه مما وهذا على ابيات فيه مسلم ولشنا نقول ان لهذا السهم اخصا حاكمه  
 له ملكا ليس لغيره مما هو في الدنيا والاخره بل اننا نقول ان الكلام لا يجب ان يجرى من  
 فائدة الاثر ان الله تعالى لما ذكر ان صف اهل الصدقات قال وفي سبيل الله ومن  
 المعلوم ان صرف الصدقات الى سبيل السبعة صرف لها في سبيل الله تعالى الا ان لكل  
 من العمل جعلوا لهذا السهم وهو السهم الذي قال الله تعالى وفي سبيل الله وجها  
 ومزبه لم يجعلوا فضلا للكلام ولم يحصلوا من فائدة فوجب ان يكون ذلك حكم  
 السهم الذي يشبه الله تعالى في نفسه من حله سهام الخمس لانا لو قلنا هو ذلك كما قد  
 اخرجنا قوله فان لله خمسة من ان يكون له فائدة في الحكم كما اننا لو لم جعل السهم  
 السبيل من سهم الصدقات حكما حصره لنا قد اخرجنا قوله وفي سبيل الله من ان  
 يكون له فائدة في الحكم وان قال الله تعالى ما امكن حملها على الموارد المحررة  
 في الاحكام لا يجوز حملها على السكر او على ما في العول واداء هذا السهم

يجب ان يكون له حكم محض ابناءه واولي مضارته وجوه القرب ما ذكرناها وغيره مما رآه الامام  
 صلاحا وقلنا ان سمي النبي صلى الله عليه واله وسلم يقوم امامه معاه لانه من  
 منابه في انخوض ما عبا الدين وحمل الموت ومضاع المسلمين فحس ان يكون سمي النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم مقروفا اليه للقدرة التي قلناها على ان هذا السهم لا يخلو عن ان يكون واسطه  
 او جعل المسلمين او سمي للامام خاصه وكونه للامام خاصا اذ لم يزل له واحدا من المسلمين  
 وله مزبه تمامه مهام النبي صلى الله عليه واله وسلم ونيابته منابه وهذا كايته المرت  
 ان سئل ما يوجد منه ولا وازت للميتان يكون للمسلمين فاذا وجد احد من ذوي الارحام  
 قلنا انه اولى به لانه شارك المسلمين في الاسلام وحصل له مزبه الغريب فكذلك الامام  
 في سمي الرسول صلى الله عليه واله وسلم فان قيل لم يروى عن علي عليه السلام وكاع  
 من الامية علم السلام ان واحدا منهم اخذ سمي النبي صلى الله عليه واله وسلم واستغفره  
 لنفسه فذلك على فساد ما قدمه في العمل ان يكونوا بغير عقابه ومزفه الى مصالح  
 المسلمين والى تاييد اهل السهام وهذا لا يبدل على ابيهم لا يكتفوه وقيل له فان للاشجان  
 بغير ما يشيخه الى المسلمين والى مصالحهم وشمل ان يكونوا او بعضهم احده ولم يسل له لئلا  
 تفاضل ما حيي في مثل هذا الاثر انه لم يبعث ما فعلوه في سمي التمام والمساكين والرسول  
 واد كان هذا هكذا لم يبدل هذا ما ذكرتموه على ما اذعنتموه كيف وقد روى ان فاطمه  
 عليها السلام بعد ان في بكر فقالت ما كن يا حليفه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انت  
 وترث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انت وترث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انت  
 قال بل اهلكه قال تعالى ان سمي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال او مع رسول  
 الله صلى الله عليه واله وسلم يقول ان الله سبحانه اذا اطعم نبيه طعمه ثم قمه جعلها  
 للذي يقوم مقامه ورايت ان ربه على المسلمين فقالت علما السلام انت وما ريت سمع عن  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اعلم وليتي اخدان يدي في ذلك خلا ولا حرام فقد  
 حكى الطحاوي في شرح الامثارات قوما قالوا ان سمي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 الخليفه وتروى عن الحسن بن محمد بن علي علم السلام انه حكاه عن يوم هبته  
 واما سمي قريبا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم واجبه به بوضوح مهم وجهه بظن  
 ال فني والجبور والعقل والالعياش وهذا منصوص عليه في الاحكام والي  
 لذلك قوله تعالى واعلموا ان سمي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الخليفه  
 فلا يجوز مزفه عنهم كالحور مزرف باقى السهام عن اهلها فان قيل ان الله تعالى قال في  
 القرى ولم ينسب لغيرها الخد واحتمل ان يكون المراد به في رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 واحتمل ان يكون المراد به في الامام واحتمل ان يكون المراد به في الغمام فلا معنى لكم بظاهره  
 في ايه هلاككم فاسد لمن المسلمين سموا على ان المراد به في رسول الله صلى الله عليه

جوان سوال و طائفہ

[illegible]

۷۷ خنی کا سب احقر شی غور و ناه مال کثیر و مال  
ناعلی ہذا عقیقہ او عقیقہ محمدہ واقعہ ہے

وہی ہے جو ان کے لیے ہر لمحہ دعا کرتا رہتا ہے۔

والله اعلم  
بما فيه  
الهدى لنا في هذه الموضع المتقن في  
الهدى لنا في هذه الموضع المتقن في  
الهدى لنا في هذه الموضع المتقن في

عبد الوهاب بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحميد بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

[illegible]

المختار

الحیات

الخلافة كان في المقدار وهذا ما يدل على ايجابته على بنو هاشم القربا وان قيل  
 روي ان فاطمة انت التي صلى الله عليه واله وسلم تشكوا اثر الرخا ودها وتكلمها انه اياه  
 فسألت خادما فلم يحسن اليه فادرك وقال لا اعلمك شاحرا لك مردك تكرير الله حانه كذا  
 وكذا ونفله فيه كذا وكذا فدرك على انهم يكرهون له فويل له من هذا ما دل على  
 ما ذكرت لانه لا يمنع ان يكون النبي صلى الله عليه واله وسلم استجاب نفيها لما كان المسلم  
 من الخلفه كما روي في بعض الاخبار لا ادع اهل الصفه تطوي بغيرهم ولا اجد ما استفادهم  
 ويحتمل ايضا ان يكون نصيبها من الحسن لم يبلغ ان يكون خادما واد كان الحال على ما ذكرناه  
 لم يدرك على انهم يكرهون من الحسن شيئا فان قيل روي عن محمد بن يحيى قال سأل ابا جعفر  
 فقلت ارايت امير المؤمنين عليا عليه السلام حيث والى العرق كيو صبح فروي لغزبا قال  
 شك به والله سبيل في بكر وعمر فكيف وانتم تقولون ما تقولون قال اي والله ما كان احد  
 يصدر من لا عذر به وفي هذا ان عليا عليه السلام لم يعلمهم سمى دوى القربا ولا يكرهون ولا  
 لانه لم يكره قيل له فوك شك سبيل في بكر وعمر لا يدل على ما ذكرت ان المروي  
 ان ابا بكر لم يجلسهم ختم من الحسن وروي عن علي عليه السلام في ما عدم من الاخبار كان ابو  
 بكر يعطيني ختما من الحسن فكيف قسمه وقد قيل ان الحسن لم يكره في زمان اب بكره حبان محمد بن بكر  
 على انها كانت قليلة ليلا يتناقص الخبر ان فاما عمر فلم يزل ايضا يعطيهم نصيبهم من الحسن  
 الى اخر ايامه ثم استجاب نفوسهم للحمله التي وجدها في المسلمين تغلي عليه السلام اذا سئل  
 سبيلهم ما جلت يكون اعطاد دوى القربا سمهم في بعض الاوقات وحيث يكون اسطاب  
 نفوسهم بصرفه الى المسلمين لما عرف من علمهم في بعض الاوقات فدل على ذلك قول ابو جعفر  
 ان اهله لم يكونوا يصيدون ولا عذر به فيه ان فعله لضرب من الصلاح كان عن رأي اهله  
 ورضاهم وهذا يدل على صحة مذهبه دون مذهب المخالفين وهذا الباب فان قيل  
 روي عن الحسن بن محمد بن علي عليه السلام انه قال سمى النبي صلى الله عليه واله وسلم دوى القربا  
 دوى القربا اجمع رايم ان جعلوا هذين الشريطين والحل والعدو في شئ الله ودرك  
 في اماره او سكره او غير ذلك لا يحتمل ان يكونوا جعلوا ذلك لانهم راوه صلاحا وبعد اسطابهم  
 المسحوقين ما يكون موافقا لساير ما قدمناه وهذا ما لا ياه على انه لا يدري ان حمل على ان  
 المراد بقوله اجمع رايم علم ان جعلوا هذين الحيل والعدو في بعض الاوقات لما روي ان ابا بكر وعمر  
 كما يعطيان امير المؤمنين عليه السلام سمى دوى القربا في البقرة الى ان قال عرضت للمسلمين  
 حمله على ما تقدم ذكره في الاخبار وادرك ان لا مزم على ما ذكرت انهم يكرهون للخالف دليل لما روي  
 عن الحسن بن محمد بن علي عليه السلام فان قيل ما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 اعطاهم دوى القربا بنى محمد المطلب مع بني هاشم مع انه لم يعط منه شيئا بعد شمس

وبني فؤاد دليل علم انه صلى الله عليه واله وسلم لم يعط ذلك للعزاة لمرأته بنى المطلع مع  
السي صلى الله عليه واله وسلم كقرباه بنى عند شمس بنى فؤاد صل له عبدنا ان الصل  
لم يعط بنى المطلع ما اعطاهم على انه حي لهم وانما صرف بعض السهم اليهم لما كان يجب من حصرهم  
ويجمل ان يكون صلى الله عليه واله وسلم فعلا ذلك برضا بنى هاشم فما فعل عرجين راي احساح  
المسلمين اليه او يكون الذي صلى الله عليه واله وسلم رخصه فان يفعل في ذلك برأه وليس  
فيها في هذا دليل علم انه لم يعط بنى هاشم لقرباه وان قيل قوله بحال فان قيل لا يكون  
دوله بين لا غنيا منكم فدل على انه لا حظ للفقير قيل له يحمل ان يكون المراد به انه تعالى يعطى  
للمحسن عما للنيما ما وسما للمساكين وسما لا بنى تسبيل لئلا يكون الجميع دوله بين لا غنيا  
ويحتمل ان يكون المراد به الاغنيا من ذوي القربا من شايبة الغنا من قات واستوى  
عائتهم النيتا ما فعلوا ان سهم النيتا ما لما نلت انه لا يعطى الا للفقير فكذلك سهم ذوي القربا  
والعلة انه من سهم المحسن تسوية هلا منتقض سهم السي صلى الله عليه واله وسلم فان كان سهمه  
من غير شرط الفقر على ان ينفق سهم ذوي القربا على سهم السي صلى الله عليه واله وسلم فعول انه  
سهم جعل عوضا من الصدقات فوجب ان لا يكون الفقر شرط في اسحقاقه كسهم السي صلى الله  
عليه واله وسلم على ان عوض الشئ هو الذي يقوم مقامه فاذا كان عزم الصدقات سمي على هي  
بنى هاشم وفقيرهم ووجب ان يكون عوضه شايبة لا يعطى بنى هاشم وفقيرهم على انه وروى  
ان العباس اعطى من سهم ذوي القربا والعتا من كان معروفا بالسيار حتى لو كان له كان  
قائه بنى عبدالمطلب فاما قول من يقول ان سهم ذوي القربا كان ثابته في حق رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم ثم يطل موته فعول انه وذلك انهم اقطعوا للعزاة والقربا ما فيه  
فلا معنى لابطال السهم مع البقاء المقتضى له وهو القربا على انه لا شك انما جعل سر والرسول  
صلى الله عليه واله وسلم فحيات يكون باسألهم بعد موته فاستا على ثابته ما شرفه من المح  
من تروخ ان واجه وتخطم اهل بيته وعزم الصدقة عليهم والعلة انه شريف النبي صلى الله  
عليه واله وسلم لا مانع من تاسده على ان المسألة اجماع اهل البيت عليهم السلام وقول امير المؤمنين  
عليه السلام وما كان كذلك فانه عذرنا بخلافه حسب قوله قال ونسهم  
بهم قسما يتفقون فيه من لا ذكر ولا نثي من كان منهم ممسكا بالحق ونقره فاما من  
صدد في سهم عنه ميم ولا حق له فيه وهذا منصوص عليه في الاحكام مركبات لسبب  
ودنه لثا فتى الى ان للذكر مثل حظ الانثى وقوله قولنا انه حاله مسمى للرجال  
والنساء على الاطلاق اذ قد ثبت ان النساء اردن بقوله تعالى ولري العزاة فكل من سلم  
سبيل مال اقرب له لثا لرجال معقد ردين من غير ذكر المفضل فالولجين سموي ثم  
الذكر والاثني فوجب ان يكون كذلك سهم ذوي القربا والعلة انه جعلت في حال واثا  
من غير ذكر المفضل فوجب السوية وهو قسما سهم النيتا ما وسما للمساكين وسهم

اجماع اهل النسب  
عليهم السلام  
نحو قوله تعالى  
عليه السلام  
في هذا يلحق محمد  
المعز

على الشاه

وأيضا عليه السلام  
على الحسين

ابن السبيل فإنه لا يجب بفضل الذكر على الأنثى فيه والمعنى أنه من جهة الجنس وليس هذا ما  
يصح المخالف أن يجعله علما بان يقول هذه المسألة لا يجوز التسوية بينهما في الذكر والأنثى  
أدراى الإمام ذلك صلاحا وذلك ان لنا مثل هذا وهو انه قد يجب التسوية وهذه المسألة  
أعني سهم النكاح والمساكين وابن السبيل إدراى الإمام ذلك صلاحا على الكافرين  
فيها على حد واحد وخوثران بحرمنا وخوثران لا يقرحنا وما ذكرناه من حكم ثابت وهو انه  
لا يجب التفضيل فيه بالذكر في نكاح ما بيناه فناسا واطرا إذا فقياسا ولو من قنا سهم سهم  
دوى القربا على الارث المسعى يستلزم الاب والاحاب بعصل الذكر على البنات لا ما منست  
سهم الجنس على سهم الجنس وهم قاسوسهم الجنس على الارث وبين قنا سنا الاول سهره لاهول  
لن كل مال استحقه رجل وامراه كمال يكون في يد رجل وامراه وشهد لهما سنا سهم  
الصدقات لأنه لا يجب في شي منها بفضل الذكر على ان قنا سهم سهم صرا بوجه المزيين  
على ان ربه بل به بصدقته لأنه قال مسعى يستلزم الاب ولا يحذفه بفضل الذكر على الأنثى  
وجعلنا الاسلام والنصرة شرطا واسحقاق ذوى القربا لما ثبت من ان لى صلى الله عليه  
واله وسلم لم يجعل لى له واولاده في شي من الجنس نصيبا حتى كانوا على المنشافة  
والكفر وكذا كرم لم يحفل بهم الاسلام والنصرة ومجلى لا يكون له فيه حصة  
ولسنا نريد بالنصرة المجازية والمعاونة لئلا نصرة لو كانت مقصورة عليها لم تكن  
للمنافاة حتى وانما يترك بالنصرة المتعادنه عما مكن من قولنا وفعلنا ونيتنا  
واما سهم النكاح والمساكين وابن السبيل فيشاهى الرسول الله صلى الله عليه وسلم  
واله وسلم ومساكينهم وابن السبيلهم واولى به من غيرهم فان لم يوجدوا صرا والى هو  
بالضمان والملائة من اولاد المملوك من فان لم يوجدوا صرا والى المملوك من اولاد المملوك  
فان لم يوجدوا صرا والى شاهر الياسما ولى السبيل من شاهر المملوك من جميع ذلك مكن  
عليه في المسير من الاهكام ذكره على السلام انه جعل نيا ما الى الرسول علم السلام  
ومساكينهم وابن السبيل سهم فيها احوال صرف ذلك لا من ذكره اولى لى صر هذه  
الاشا الى من صرفه لى طريقه المقام فكان صرفه الى من اخذ له في الصدقات  
اطل من صرفه الى من له حظا وايضا لما حصل لى صلى الله عليه واله وسلم سهم من الجنس  
وحضر اهل بيته سهم فلما ان نيا ما هم ومساكينهم واولى بالباقي منه لى موضوعه  
موضوع الشريف لى صلى الله عليه واله وسلم وذكره لى لى عليه السلام  
قال في قوله تعالى واعلموا انما عيسى من ميسى فان الله سبحانه بآية هربا ما باليسا  
والسبيلنا وليس بطهر من مذهبه ان هذا على لى لى على غيرهم من المياما والمساكين  
وابن السبيل ولا قرب عتي انه على الاستحباب في الصلابة في ذكره لى

بما المأجورين ومشاكنهم وابن السبيل منهم بقدر ما ذكرنا لا يفهم اقرب الى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولان عناهم كما لا يعلم وهم كانوا المقدمين وموضع المغنايم ان الغنا فيه تأثير اولد كن جاز للامام ان يغفل وطاره ان يحفل قبل الغنايله وراى بعد هو لا يعرف اياهم لا يتقارروا مشاكينهم وابن سبيلهم ليرى ان تقارب يكون للمأجورين كما ذكرنا قال يحيى بن الحسن عليه السلام ولا يهت على ذكر حديث يقول يقول الله تعالى بعد قوله كيدا يكون دولة بين الاعساء من الفقرا المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم ثم قال الذين سوا الذين امنان من ملهم يحون من هاجر اليهم وكان قوله تعالى للفقراء المهاجرين نفسا لقوله واليها ما والمسكن وابن السبيل بعد قوله تعالى وما والا الله على يتوله من اهل العراقله ويدرسون كل ذلك عندي وفيما اراه قاله يحيى بن الحسن عليه السلام على طوبى الاسحابية ولا ولا واعلم مسئلة قال ولوان رجل اصاب بقتل صاحبك فخرجت من ايام الامام لمعرف اهلها فان لم يجد الامام فوفد هو في مسكفيه وهذا منصوص عليه في كتاب يروي من البرجاء والاصل فيه ان نبي صلى الله عليه وآله وسلم وبما بعد كانوا يقولون لا يخذل من الغنايم ولم يكونوا يقولون قتل الغنايم وكذا يروي عن امير المؤمنين عليه السلام اخذ من المعتن على ما مضى ذكره في مسئلة من المعتن وعن غيره اخذ من ليل اسما كن من مسئلة المعتن بيان ولم يتكر عليه ذلك على ان الامام هو المسوق وهو في الصدقات والمعتق انه حق بحلول الاموال لاقوام غير معيدين فوجبات تكون استيفاءه الى الامام وقتلنا انه اذا لم يكن امام وضعه من لزمه في مسكفيه ولما في الصدقات لانه حق لزمه فاذا لم يكن من سمو عليه اسما وجهه على نفسه لانه يصح

## كتاب الصوم

باب اقول في كيفية لدخول الصوم لا يجزى صام شهر رمضان بل بعد روي به هلاله او ثبوتها بالحجرا لمنه او سهاده عدلين فاقول في ذلك محكم لا فطالة فان كان في الشاعله من الصحابة او غيره عدل الشهر ثلثين يوما قال في الاحكام الشهر شهادت على روي الهلال في الصوم لا يطأ حازت شهادتهما اذا كانا عدلين فحمله عدلتهما لحييها شرط في جوار المساجد بيان ان شهادته الواحدة لا حوى في الا فطار يحق ذلك وقال في آخر الكتاب من رآه في حرة جاز له فيما يبيد وبين الله تعالى ان يصوم فذلك ان سهاده الواحد لا يرم عره حكما في الصوم وذكرنا الخبر المتواتر بحججنا عنده ان العزم حتى لا تعلم الامام الى قوله ومن رآه في حرة للصوم ولا فطار انه يصوم وسطر والحجج المتواتر مع العلم كما وقع في الروايات

ونفس

ونفس

ونقل بها في الاحكام قلنا ان كان في لسماعة قد الشهر ليس بوثا ودها بوجسه  
والشافعي الى انه يجب الصوم بشهادة الواحد ووافقنا في الاطراف انه لا يجب الا شهادة رجلين  
وتحكي عن مالك مثل قولنا في الصوم والاصل في ذلك ما رواه ابن ابي شيبة ما سئله قال قدم  
عائز بن ابي سلمة الى النبي صلى الله عليه واله وسلم رحلت واندان اعرابيان فقال لهما النبي صلى الله عليه  
واله وسلم لستم الا مسلمين كل واحد منهما وسألهما هل هذان ادراكا على الحكم بعلو سماءهما  
لا يرى كذا اورد في المتن ان امير مكة خطب ثم قال اللهم اني استول الله صلى الله  
عليه واله وسلم ان يسكن لردية فان لم يرد وشهدنا هذا فقد نسكن بها دنها  
ثم قال وشهد هذا من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عودا لك على انه امر اذا  
لم يكن ردوه ان يسكن بشهادة عذلين على ان لا يزلن ولا يزلن ولا يزلن ولا يزلن  
السرع والمسرع وردد بما ذكرناه فان قيل لوي ان ابن عمر قال اننا اهل الهلال  
مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فرائيه انا فاحترته فقام وامر الناس بالصيام  
وهذا يدل على ان شهادته الواحدة توجب لصوم قبل ان لا يسمع ان يكون  
النبي صلى الله عليه واله وسلم كان شهد عده قبله قبل ان يقر بمشاهدة  
لما شهد ابن عمر ليس في الخبر انه لم يكن له شهادة و هكذا عايناه عن عمر بن الخطاب  
ان اعرابيا اخبر انه رأى الهلال فاحتج به النبي صلى الله عليه واله وسلم بالسهادين  
ثم امر الناس بالصيام اي ليس في الخبر ايضا انه لم يكن له شهادة وكرر ذلك ما رواه  
عن علي بن ابي طالب انه قال سئله ان شهدوا الهلال فقاموا بالصوم والصلوة  
والمسح بالتراب هل خلاف ذلك هل لا شوال في ذلك ولا سيما لا سيما عدي بن كعب  
هلال رمضان والمعنى ان شهادته على روية الهلال فان قاسموا  
على شهادته الواحدة والخاصة عن الثوب انها حرة الصلوة وكذلك شهادة الواحد  
بالرؤية بحيث الصوم على ان من رمضان ليس كل واحد منهما شهادة بالارتفاع المانع  
من تلك العبادة من غير ان يجعلوه حقوقا لاداء ما يربوا احتصل الخواص بالوجوب  
اد لا قول بعد الا القول بالوجوب قبل له فقامت اول من وجوه احداهما فيليس  
الشي على حشده لا بها شهادة روية الهلال على شهادته روية الهلال وليس كذلك  
فيما سئلهم ولين قيا سئله منع الوجوب بغير واسطة وقاسم انضا الوجوب  
بالواسطة لا تراهم اثبتوا الخوارثم قالوا الا قول بعه الا القول بالوجوب  
ع ان قاسموا لا من اعني الخوارثم بالوجوب فهو اعم من قاسمهم على انشا  
انضا الحضرة لانه مسح الصام على انه من رمضان وقاسم امسح الخوارثم

والشافعي الى انه يجب الصوم بشهادة الواحد ووافقنا في الاطراف انه لا يجب الا شهادة رجلين  
وتحكي عن مالك مثل قولنا في الصوم والاصل في ذلك ما رواه ابن ابي شيبة ما سئله قال قدم  
عائز بن ابي سلمة الى النبي صلى الله عليه واله وسلم رحلت واندان اعرابيان فقال لهما النبي صلى الله عليه  
واله وسلم لستم الا مسلمين كل واحد منهما وسألهما هل هذان ادراكا على الحكم بعلو سماءهما  
لا يرى كذا اورد في المتن ان امير مكة خطب ثم قال اللهم اني استول الله صلى الله عليه  
عليه واله وسلم ان يسكن لردية فان لم يرد وشهدنا هذا فقد نسكن بها دنها  
ثم قال وشهد هذا من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عودا لك على انه امر اذا  
لم يكن ردوه ان يسكن بشهادة عذلين على ان لا يزلن ولا يزلن ولا يزلن ولا يزلن  
السرع والمسرع وردد بما ذكرناه فان قيل لوي ان ابن عمر قال اننا اهل الهلال  
مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فرائيه انا فاحترته فقام وامر الناس بالصيام  
وهذا يدل على ان شهادته الواحدة توجب لصوم قبل ان لا يسمع ان يكون  
النبي صلى الله عليه واله وسلم كان شهد عده قبله قبل ان يقر بمشاهدة  
لما شهد ابن عمر ليس في الخبر انه لم يكن له شهادة و هكذا عايناه عن عمر بن الخطاب  
ان اعرابيا اخبر انه رأى الهلال فاحتج به النبي صلى الله عليه واله وسلم بالسهادين  
ثم امر الناس بالصيام اي ليس في الخبر ايضا انه لم يكن له شهادة وكرر ذلك ما رواه  
عن علي بن ابي طالب انه قال سئله ان شهدوا الهلال فقاموا بالصوم والصلوة  
والمسح بالتراب هل خلاف ذلك هل لا شوال في ذلك ولا سيما لا سيما عدي بن كعب  
هلال رمضان والمعنى ان شهادته على روية الهلال فان قاسموا  
على شهادته الواحدة والخاصة عن الثوب انها حرة الصلوة وكذلك شهادة الواحد  
بالرؤية بحيث الصوم على ان من رمضان ليس كل واحد منهما شهادة بالارتفاع المانع  
من تلك العبادة من غير ان يجعلوه حقوقا لاداء ما يربوا احتصل الخواص بالوجوب  
اد لا قول بعد الا القول بالوجوب قبل له فقامت اول من وجوه احداهما فيليس  
الشي على حشده لا بها شهادة روية الهلال على شهادته روية الهلال وليس كذلك  
فيما سئلهم ولين قيا سئله منع الوجوب بغير واسطة وقاسم انضا الوجوب  
بالواسطة لا تراهم اثبتوا الخوارثم قالوا الا قول بعه الا القول بالوجوب  
ع ان قاسموا لا من اعني الخوارثم بالوجوب فهو اعم من قاسمهم على انشا  
انضا الحضرة لانه مسح الصام على انه من رمضان وقاسم امسح الخوارثم

في اثبات الوجوب على ان المانع الذي ذكره لا يحصل سعادته الواحد بالاعمال انما  
ان لا يفطر ولا يد فيه من شهاده عدلين والمانع من اداء الصلوة وهو الحائض  
بشهاده الواحد ذلك على ان موضوع روزه الا هله طريقه بطريق الشهادة است  
وانه لا يقبل فيه قول الواحد وان موضوع حصول الحائضه وردا لها طريقا واحدا  
فقبل فيه خبر الواحد محقودا لان ما ذكرناه اولى وان قيل انما وجب في هلال  
الفطر وهلال ذي الحجة لا يقبل فيها الشهادة عدلين لان حصول المال يعلو بها  
وهي ركوة الفطر والاحتية فصل له وسعوا بالصوم ايضا الا ان ركوة الفطر  
سعلوا للصوم الاخذ والتمس من يوم الصوم ولا فصل بين الروايتين لان الروايتين  
الروايتين وسوق ركوة الفطر اكثر من الروايتين الذي بين الروايتين الاخرى  
وبين ركوة الفطر وكثرة الزمان وهذا الباب لا يثبت فان قيل ان هذه الشهادة تارم  
مقها لنفسه من الفرض ما يلزم غيره فوجبت يكون طريقها الحيزان يقبل فيها الواحد قبل له  
هذا مستقضى شهاده الفطر لا يلزم بنفسه ركوة الفطر كما يلزم غيره ولا خلاف في ذلك لو لم يدا  
شهد بحق على الموروث انه لا يحكم به وان كان يلزمه شهاده نفسه من عرض ما يلزم غيره  
فان قيل الاحتياط يقتضي لصوم بشهادة الواحد قبل له لا احتياط وذلك لان الخلاف  
ما وقع في الصوم الا انما اختار صيام يوم التشكك والتمس من ان تكون شهاده او ما الخلاف في  
قيل طريق الوجوب وليس من احتياط على انه يؤيد ان يكون الا فطر شهاده الواحد وبصيا  
اكتر من شهر وكلاهما فاسد فكيف يد في الاحتياط على ان كونه موديا على ان يفطر  
شهاده الواحد وبصيام اكثر من شهر فاسد فاسنا وقلنا انه اذا كان في السماء على تعدد  
الشهر ليس بوثقا لما رواه ابن ابي شيبة حدثنا ابو اسحق عن ابي بكر عن ابي هريرة قال قال  
النبي صلى الله عليه واله وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان حاله به عياه فاحكموا  
بليس وجاوري ابن ابي شيبة باسناد عن ابي هريرة عن ابي اسحق عن ابي بكر عن ابي هريرة  
ذكر الهلال فقال اذ اراهم فصوموا واذا رايهم فافطروا فان اجمع عليكم فصوموا فليكن  
وما وري ابو داود في السنن باسناد عن ابي شيبة قال كان رسول الله صلى الله عليه واله  
وسلم يحرم من سحان مالا يحرم من غيره من صوم لرؤيته رمضان فان علم عليه عدل من  
يوثا ثم صام وفي بعض الاخبار فان علمكم فقد واستعان بليس بوثقا وما وري عن النبي صلى الله  
عليه واله وسلم من ان من الصوم في يوم التشكك يحق كده ومعنى كما استعان عدنا  
هو ان لا يصوم يوم التشكك بل انه من رمضان قطعنا لانه لم يجهه كذلك يكون اليوم معدودا  
من شغلات ولا فاسد عندنا هو الصوم في ذلك اليوم على ما في القول فيه فصل  
الهادي عليه السلام لم يفصل في قول الشهادة بل ان يكون اسما مستحيلا

عن ابي اسحق عن ابي بكر عن ابي هريرة

لا عدل

لا عدل

لا غله بها ويثبت تكون السما مغيرة فافضنا طاهر قوله - فتوا قولها مع الصحيح خلافا لا يجنبه  
 في منعه فتوا مع الصحيح في الأصل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أمرنا  
 أن ننسك إذا لم يكن ربه إذا شهدوا عدل - لئلا ينسك فيه ذكر العم وعومه يسوي حال  
 الصو وقال الغيم وكذلك ما روي عن الحسن بن الحسن بن أحمد عن علي بن رستم عن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم فتاها مسلما انما قلنا انتم فقال - هل تعلمون ان لا ينسك فيه ذكر  
 الغيم والحق وكذلك حديث ابن عمر وحديث الأعرابي مكل ذلك من لا فرق بين الصو  
 والغيم وما روي عن علي بن عيسى عن السلمي إذا شهدوا عدل - فتوا قولها مع الصحيح  
 بين الصو والغيم وفيه من جهة المطر انه لا خلاف في جواز قول السجادة إذا كان السامع  
 كذلك إذا كان معصية والمقرب بها شهادة على الأهل - فان يسوي بها حال الغيم  
 وقال الصوفي ان قيل سمع ذلك من قبل إذا كانت معصية فلا يجوز ان يسمع الروي الواحد  
 ولا يسمع والتمس دون الحصول للحايات اكثره لان البداهة في دعوى ان طلب الروي فلا  
 طلبواها وجبان يروا فادام يروا كان ذلك كالتعميم في قول الواحد والآخرين  
 فسل له هذا الذي ابدعتموه في ان الواحد ادراى ولا علمه ان يراه الجماعة عرج  
 لانه لا يسمع ان يروا الخطا في السما او يكون الواحد احد نصرا من غيره وما يصح بكل الغيم  
 في المرواد لم يكن عما كمنع وها هنا مانع ظاهر وهو المعد فلا يمنع ما ذكرناه وادام  
 سمع لم يحسن ان يصير ما ذكرتموه ثم **فصل في بعض احوال من السجعة**  
 الى لا اعتبار بالزوجة وان الهلال اذ ارى عشيته كان ذلك اليوم من الشهر الحرام والواقي  
 قوله فتوا في الزوجة ان الصوم ولا فطار يجب ان بعد ما على الزوجة ان لا تعيل اذا لم يسمع  
 للحرب يجب ان يكون السجعة قبل الحرب وادام قال يطهر للصوم ان يكون المطهر قبل الصلوة وهذا  
 قول خارج من اهل المسلين وليس يحفظ عن احد من المشايخ ولم يكن يميل من هذا ان يذكر هذا  
 الكتاب لانه في ما من احوال قد اعدوا به **وحكم** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر  
 بالصوم بعد ما شهدوا عند علي بن ربيعة وحديث ابن ابي عمير وحديث الأعرابي  
 واما في لعم ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا لربيتي وا فطار الزوجة في حين يكون الصوم  
 قبل الزوجة وكذلك لا فطار وخرتم المثل من مثل له سبب الحروب ونظر للصوم فتوا كما سجد  
 لئن قوله صوموا لربيتي كقوله تعالى اقم الصلوة لربك السجعة لا خلاف ان الصوم بعد ذلك وادام  
 انه صلى الله عليه وآله وسلم حجل امارته وجوب الصوم ولا فطار الزوجة كما جعل  
 تعالى امارته وجوب الصلوة ولو كالتمس من شأن ما هو امارته للسجعة ان بعدهم وحصل العلم  
 به ثم يجزم الحكم بعدها وليس كذلك السجعة للحرب لانه كاله للحرب وليس سمع في الامارات  
 ان يكون معها ما يحق تقدمه على ما هو عليه وان كان فيها ملاك فيه والمطهر امارته بموصل

الى الصلوة فيجب ان يكون قبلها وليس كذلك الصوم لانه لا يوجب ان يقال فيه انه يوصله الى  
الزوجة فيبطل ذلك **قال** وقد يكون شهر رمضان تسعة وعشرين يوما وقد يكون ثلثين  
يوما وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو قول عامة الفقهاء من اهل البيت عليهم السلام  
وغرهم وحكي عن شاذمه اجماع قالوا لا يكون اقل من ثلثين يوما ولا يصل في ذلك ما روي عن ابي  
شيبه باسناد جده عن ابيه عن **قال** قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
كم مضى من الشهر ثلثا من ايامه وعشرون يوما وعشرون يوما **قال** صلى الله عليه واله وسلم  
بل مضى ثلثان وعشرون يوما ونقص سبع المتسوها لليلة ثم قال الشهر هكذا والسنة هكذا  
ثلث مرات فامسك واحده وتروي عن ابيه ونقص في الثلث اصح **وروي**  
ابو داود والتمس عن ابن مسعود قال صام رسول الله صلى الله عليه واله وسلم تسعة  
وعشرين اياما من رمضان معه ثلثين **والخبر** ابا القاسم الحسيني نا على بن الحسين  
بن مروان حدثني الحسين بن علي بن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق  
بن موسى بن ابي جهم عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
صلى الله عليه واله وسلم الشهر تسعة وعشرين يوما والشهر ثلثون يوما والروية  
وافطر والروية فان علمكم فاكلوا العدة ثلثين وهو ما سئل عن السهو في خوان  
دخول النقص والزيادة علمها وعلى العدة والمعنى انه من شهر رمضان ايامه فان استدلوا  
بقوله تعالى وتكملوا العدة لم يقع ذلك ليس اكمال العدة هو استيفائها عدد ايام الشهر  
وادراكها لشهر تسعة وعشرين يوما كان اسعها هذه الايام اكمال عدته الا ان الصلوة  
المغرب ونفسها كاملة وكذا كل صلوة العشاء وكذا كل صلوة الفجر وان كان عدد بعضها  
ازيد من غيره **فان قيل** روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال اطلوها والعشر  
الاخر قد **قال** ذلك على ان ما بعد العشر من منه عشر كوا من **فيل** له اكثر ما في هذا  
ان له عسرا اخر ولا يجاز ان يكون قد تقدمت عشر وعشر بل لا سمح ان يكون المقدم له عشر  
وسبع على انه غير متع ان يطلوا اسم العشر والاخر على التسعة على سبيل التوسيع كما جرى اسم  
الاشهر على شهرين وعشرون ايام حيث يقول تعالى في اشهر معلومات وكما سئل العرب عن عشرين  
ويومين عشرين العشر عدهم من ايام الابل وهو اسم لسعد ايام فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه  
واله وسلم انه قال شهر رمضان تسعة وعشرين يوما **فيل** له ليس في الحديث ان  
عدد ايام رمضان تسعة وعشرين ايام **قال** لا يكون المراد احكامها لانه لا يفسد وان كانا ثلثين وتسعة وعشرين  
فيقدهما الصوم وفيه اخراج حسن **قال** القستم عليه السلام في كل ايام هلال شوال  
قبل الزوال ان يكون الصوم وموخر لا يفطر الى الغد وهذا منصوص عليه في مسائل الثوري  
وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي **قال** الناظر عليه السلام ولما فيه وابو يوسفان روي

جبر

قل الزوال الحرام فطار إلى العذر **وحيث** ما ذهبنا إليه قوله تعالى ثم المواصل  
إلى الليل فلا يجوز الإفطار في بعض النهار لأحاديث الله تعالى علينا الإمام إلى الليل ودر على  
ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا الرويت وفطر الرويت فجعل صلى الله عليه وآله  
وسلم الروية علما للصوم فلا فطار فيحان يكون قبل ما كان الله تعالى جعله لروك على الوص  
لقوله عمر قاتل أقم الصلوة لروك الشمس في عتق الليل وجان يكون الروك قبل دخول  
والخلاف أنه إذا زوال كان عليه مستقيل وكذلك إذا رأى قتل الزوال والحل أن  
روية خصلت بعض ذلك اليوم أو يقال إن روية لم يسلمه ذلك اليوم على أنه غير ممتنع  
أن يكون روية كبره لأن الله الماضيه ليل لاهله تكسر ونضج كس لاوقات التي عارف  
الشمس فيها **وهذا** على وجه ما ذهبنا إليه من أنه لا اعتبار بروسه يارا  
أن ذلك لو يجب أن يكون الصوم يجب وكذلك الفطر من وقت الروية وذلك يوجب أن يكون  
اليوم **والله** بعضه من سحان وبعضه من رمضان وبعضه من رمضان وبعضه من شوال  
وهذا خلاف إجماع **وهذا** قالوا الصوم في يوم الشك أولى من الإفطار ودر  
عليه والإحكام **وحيث** حديث أخرجه وأبو سعيد قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم إن الله تعالى يقول الصوم لي وأما أخرى أنه وأن للصائم فرحتان وجه إذا  
افطر وفرحته إذا لو الله سبحانه فيقوم قوله الصوم لي بوجبات يكون كل صوم مستحباً  
لغيره **والله** لا يلام عليه بوجبات شتت عرق الحشيش وكذلك قوله للصائم فرحتان بوجبات  
أن ذلك يجب لكل صائم إلا ما منع منه **والله** لا يلام عليه بوجبات شتت عرق الحشيش وكذلك قوله للصائم فرحتان بوجبات  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكل شيء ركعة وركعة الحسد الصوم وهذا عام وكل صوم  
لما قام دليله فصار عموم هذه الطوارق من بعض صوم يوم الشك أو من بعض  
سحابة **وهذا** الباب ما اشهر عن أمير المؤمنين عليه السلام  
من قوله ليس الصوم يوماً من شعبان احتال في من الإفطار يوماً من رمضان **وهذا** رأي  
بنيته عن أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله وسلم كان يصومه وأبوجه سحبه سحبه  
فصار اسحاب صومه محجاً عليه فادانته ذلك لم يلزمنا الإتيان بناويل النهي الوارد فيه  
فنقول هو من صومه على أنه من رمضان وقد نأى صومه على هذا الوجه غير جازي  
فيما أس على **وهذا** سحابة وإن صيامه مستحب كذلك يوم الشك والمعنى أنه يوم من  
وإذا جاز أن يصومه الإنسان موصلاً لما قبله جاز أن يصومه مبتدئاً بجملة أنه يوم من  
سحابة ويقوى **وهذا** القله ما وجدنا في الأصول أن الإمام الذي منعت من صومها  
لم ينفصل خالها بيزان تنفد منها الصوم ولا يقدمها بوجبات تكون يوم الشك أيضاً  
بهمه المساء فلا نكره صام أسداً كما لا نكره استمرارها وهو كقولنا أنه احتياط ولا حاشا

في الاحتياط مستحب في جميع العبادات فوجب ان نسمي يوم الشك ونمكن ان نعلم ان هذا هو يوم  
 من رمضان فان قيل متعنا من قصد يوم الجمعة بالصيام لانه يوم عظيم الخيره ولم يرد  
 ان نعتقد وجوب صومه فكذلك يجب ان يكون صوم يوم الشك موعظا منه لئلا نعلم  
 فيه الاحتياط قيل له انما نعلم ذلك يوم الجمعة لانه لم يتخلو به احتياط للعرض وصوم  
 يوم الشك قد يتخلو به احتياط للعرض في حال يكون الاحتياط الذي ذكرناه اولى من  
 الاحتياط الذي ذكرتموه لانه يمكن ان نعلم غير واجب ولا يمكن مع افطاره ان كان من رمضان  
 ان الله لا يفطر فيه على ان المسئلة اجمع اهل البيت عليهم السلام ومسيهوه عن علمه  
 السلام وما كان من المسئلة بل هذه سلسله لم يسجد خلا فمفسر له قال وسعي  
 لم يثابره ان ينوي فرضه ان كان من رمضان او تطوعه ان كان من سعيان حتى يرفع اليه  
 مشروجه وهذه المسئلة منصوص عليها في الاحكام وشمل على ثلاث مسائل منها ان الصوم  
 لا يبدل من النبي وقد حقق ذلك على عليه السلام بقوله آخر هذه المسئلة في الاحكام وان  
 كان ذلك اليوم من رمضان فقد ادى صومه بما عقد من نيته فثبت على ان عمد النبي  
 به يوجب الصوم والمسئلة الثانية ان النبي جلت تقبيل الصوم المشكوك فيه  
 المسئلة الاولى قوله تعالى لا يبدل الله ما عاهد من شيء الا ان يبدل الله ما يشاء  
 اليها ولا يصل ذلك قوله تعالى وما امرت الا بالعبادة والى الله محضر له ان يبدل ما حذر على  
 انهم امرت بالعبادة مع الاخلاص والاخلاص من عمل القلب وهو النبي وعقبي صلى الله  
 عليه واله وسلم الاعمال والنيات وما امرت ما نوى واختار جمع الاعمال والنيات ليرحم  
 الله في الامام يقضي النعم الا ما خص منه لدليل وقوله صلى الله عليه واله وسلم انما  
 امر ما نوى دليل على ان ادام يقول بغيره شيء لئلا يتدخل الكلام لتقدير ما ذكرناه  
 وقوله لا يصام الا بعد الصيام من الليل يدل على وجود النبي فان قيل لا يجوز  
 فيه صوم رمضان في بعض النهار فكيف يعلم بعد الحديث قيل له هذا الحديث راجع  
 وجوب النبي وحسب ذلك لانه اخبرنا في بعض النهار ولو حلينا وظاهر هذا الحديث كنا  
 لا يجوز الصوم الا بنبيه من الليل وهو فاس على الصلوة والركوء والجم والمغني عنه عبادة  
 مقصوده ونفسها وكل عباد مقصوده في نفسها يجب ان تكون النبي شرط في جاتها  
 على ان الصوم قرينه والقربة لا يبدل فيها من النبي والاصول تشهد بصحة ذلك فان قيل  
 قوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه بوجه لصام وهو الامسك من امسك فقد امتثل  
 وان لم يكله بنيه قيل له لست استسلم ان الامسك من الشهر بن النبي صوم والصوم اسم

شرعي منقول عما كان عليه في اللغة فليس يكتم الخلو ما ذكره فان قيل ان صومهم  
 رمضان سمي لعين كذا باسحقا فحينئذ عني عليه كذا الوديعه والغضب قبل له  
 لاستنبه الامران لينزدا لوديعه عتصل فان لم تكن معه اليه ولست استسلم ان الصوم حصل  
 بعينه فلا يمكن لهم زده الى ما ذكره لينزل لوديعه اصل والصوم غير حاصل وكذا جواب  
 ان شالوا على عموه غير نيه هذا ان سلمنا ان لغو يفتح بغير نيه المستلزم اليه  
 الخلاف في هذه المسئله مع او حينئذ واصحابه لينزل لتشافق بوافقنا على ان صوم رمضان  
 لا يردى بنيه التطوع والى بل ليل على ذلك قوله الاجمال بالسات والى ما لا يردى في نوي  
 التطوع لم يحصل له الفرض بهذا المظاهر فان قيل يجوزكم يقتضي ان يحصل له  
 النقل قبل له قد منع منه دليل الاجماع والحرر مع حصول الفرض فلا حصل له لا الفرض  
 ولا النقل وهو مقبض على قضائه وعلى الكفارات بقله انه ضم مفروض فلا سقط عنه  
 بنيه التطوع او يقال انه صوم مفروض فلا بد من بحث النية فيه ولا بد من نيه الفرض  
 ويقاين ايضا على الصلوات المفروضة بقله انها عتاده على اليد لا يتعالى وحيها بالمال  
 من شرطها اليه فلا يردى فرضها بنيه التطوع فان دنا سئوم على زده لوديعه وردد  
 الغضب بقله انه مسحق العين كان قياسنا اولي لاننا ردنا العبادات بعضها الى بعضها  
 ردوا العتاده الى المعامله ولينزل لنيه لا تأثير لها وردد الوديعه لاننا انه لو زدها بغير نيه  
 اضلا واستاهيا لوقع الرد موقعه في رد نانا ما للنيه فيه تاثيرا الى ما للنيه فيه تاثيرا  
 ردوا ما للنيه فيه تاثيرا الى ما للنيه فيه تاثيرا لاننا اهم لا يجا الفوت وان الصوم لا يردى  
 من لنيه فان ان قياسنا او من قياسهم وايضا قياسنا يقتضي الاجاب وما افصا الحاجب  
 او لم ينعاه على اصل فان قيل قد ثبت ان من امسك في غير رمضان بنيه لصوم من غير  
 ان ينوي فرضه او نقله يكون صائيا وكذلك من امسك في رمضان بنيه الصوم يكون صائيا  
 صوما شرفيا فاد حصل صائيا ما لم يحصل صومه من ان يكون التطوعا او عن فرض ينوي رمضان او  
 عن فرض رمضان واد ثبت انه لا يبيع تطوعا ولا عن فرض غير رمضان صح انه يقع عن رمضان قبل  
 له لست استسلم ان من صام رمضان على نحو ما ذكرت يكون صائيا صوما سرعيا بل قياسا على  
 رمضان على الحد الذي ذكرتم الامساك في غير رمضان بقله عليكم فيقول لا خلاف ان  
 من امسك في غير رمضان على الحد الذي ذكرتم لا يكون ذلك واقعا على شيء من الفرض فكذلك اذا  
 امسك رمضان على هذا الحد لا يجب ان يقع شيء من الفرض واد اصح ذلك لم يجب ان يكون صائيا  
 سه لانه لا خلاف ان الامساك الذي لا يقع عن فرض رمضان في رمضان لا يكون صائيا  
 واد ثبت هذا بطل ما بنوا عليه كلامهم في هذا الباب واد ابطال ان يكون من كراهه صائيا  
 بطل ما استندوا اليه لانهم استندوا بقوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه فقام  
 من ذلك وان قالوا انه اخذ علينا صام هذا اليوم فعلى اي وجه صامه بعد احتشاله

لم يصح ذلك لاداءه صامه على ان قلبنا القناس علم اسعد من ابدانهم به ودكنا بالعتقنا  
مذهبا من غير واسطة لاداءه صامه صحتهم العريض وهم اسوا باننا قياهم القرض بواسطه  
ودكنا قياهم ادا انا صام فقط لم يطروا من ذلك الى ان قالوا ادا انكونه صايا ولا يصر  
دك الا القول بانه واقع عن فرضه ثم اهلوا يستدلنا لبحكم النبي في الاصول ان يكون مطابقا  
للمنوى في الوجوب والندب **المسئله** الثالثه ذه ابو حنيفه الى ان يوم الشك كان  
يكون بنيه سعيان وعنده ما انه حلت بيوم القرض ان كان من رمضان والتطوع ان كان من  
سعيان وتكلى في مذهبها **ووجه** المسئله اننا قد بينا فيما تقدم ان صوم رمضان  
لا يحوز قطعا من رمضان لم يبق الا ان يصام على ما ذكرنا على انه لا خلاف فيهما وبالمستحبين  
لصاحبه انه يصام ويؤى التطوع وبما الخلاف في نيه القرض فكدك ادا لم يسجد والمعنى  
انه محتاجا فيه لرمضان او يقاس بمره العله على اخر يوم من رمضان ادا شك فيه ويعنى  
العله شهاده الاصول ان الاصول شهران النبي كان يكون في حكم المنوى في الوجوب  
والندب والعبادات التي يعصد اليها لا تفترقها كالبصوة والحج والعمرة والركوه واداءه بكة  
وثبت ان اليوم يوم مسكوك فيه كان صومه مسكوكا فيه فوجب ان يكون النبي مسر وطه  
**فصل** في عي عليه لسلام في صور يوم الشك ادا القرض يكون قراى  
صومه ان كان من رمضان بما تقدم من نيه ادا انقضى ادا الصوم بقضاء النبي وحده  
النبي لكل يوم من رمضان وقد حكى ذلك على هذا الوجه ابو العباس الحنفى رحمه الله تعالى  
في المصنوع وخالفه في ذلك ما ك ودليلنا الظاهر الى احتجنا بها على فرض الاحتياط لنبيه  
ونفس كل يوم من رمضان على اول يوم منه ادا خلاف في ان لنبيه غله والمعنى انه صوم يوم  
وبعس صوم ايام رمضان على صوم ايام الكفارات والمعنى انه صوم ايام ووجب ان لا يصح صوم  
كل يوم من ايامه بنيه مختصه وبعس كل يوم على صلوة مسجده بعله انه عباده منوره لها حكم  
مختصها في الصلوة والعشاء في جيل آخرى بعينه محصه فان قيل الشك في كله ماسر الى  
صلوة ولحد في ان نيه ولحد عرى فيه والعله انه عباده لا يحلها فرض غيرهما من جسد  
فيل له هذا مسعص يصيام الطهارة لانه لا يحل له فرض غيره من جسد فوجب ان لا يحل  
وعلى ان قياهم لو صح كان قيا سنا او لا به يقض الايجاب والاحتياط والله وسعد  
له لانا وجدنا العباد اراهم ان لا تنوب نيه بعضا من بعض **مسئله** قال  
واذا صام يوم الشك على ذلك وانفق كونه من رمضان لم يلزمه القضاء فترفع عليه في الاحكام  
يقول له فادخل ذلك فقد ادى صومه وهو مذهب الحنفى وقال الشافعي عليه القضاء  
**وحيثما** في له تعالى من سجد مسكول لسمه وليتيمه وهذا قد سجد وصام وصار ممثلا  
للظاهر ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم والامام ما نوى وهو قد نوى

بسم الله الرحمن الرحيم  
ما هذا شكا من سجد القرض  
وقد انقضا على انه ادا سجد  
واحد من يوم سجد ان سجد  
فكذلك الى آخره

الفرق

الفرق

الفرض وجب ان يصح له فرض وهو فائس على من صام عن رويه بعلمه انه صام ويؤي  
 فرضه بوجبه ان يحريه وفائس على الاشهر في دار الحرمه اخرى يحريه وصام فوافق ذلك  
 ذلك رمضان انه حريه لانه صام رمضان بنيه الفرض في فائس على من ذك المال فقال  
 ان كان سائما كان عن فرضه فلو كوطوع فكان سائما اجراه كذا كما احلها  
 فيه والمعنى انه اذا الفرض به الفرض ومضاوقته فان قيل انه دخل من غير وقت  
 وجب ان لا يحريه كي دخل في الصلوة شك في وقتها فوافق الوقت او وجه شك في العمله  
 شك من غير تحريه فوالقوله قيل له انه دخل فيه عن صلوه وهو ان احلها هـ  
 اذ اه الذي على انه لم يمكنه في الاحتياط اكثر مما فعله الداخل في الصلوة والمتم  
 على الوجه الذي ذكرتموه فوطا ولم يحط فلام مسح ان لا يصح بعلمه موافق  
 لو كذا من كان عليه صوم وشك انه من قبل او ظهر اجراه ان يكون ثانيا للفرض  
 اذا لم يمكنه غير ذلك كذا من صام يوم الشك على الوجه الذي ذهبنا اليه هـ  
 وحريه لنيه لصيام رمضان من اول الليل الى ان سوان النهار بقضه وهذا مستصحب عليه  
 والمنكح ومثله المشافر بعد قبل الزوال او بعده وهذه المسئلة فيها خلاف  
 للمشافعي من وجه ولا حقيقه من وجه فان المشافعي لا يصر صام رمضان لئلا يكون  
 من الليل او حقيقه لا يحرمه الا ان ينويه قبل الزوال هـ فايد على ان يحسم لنيه  
 ليس شرط في صحه صومه ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه بعث الى اهل  
 العوالي يوم عاشوراء فقال من كل فليمسك بغيره ومن لم ياكل فليمسك بغيره  
 الا كلبى بالامساك ومن لم ياكل بالصوم عدل ذلك على امم اخرهم النبي وبعض  
 النهار ولم يلزمهم بحسمها من الليل لئلا يرا انه صلى الله عليه واله وسلم فصل بين كل  
 وبين من لم ياكل فقال من كل فليمسك بغيره ومن لم ياكل فليمسك بغيره ولو كان كل  
 وغيره كل سؤى دالم يكن نوى من الليل لم يكن لعرضه صلى الله عليه واله وسلم مقني  
 فان قيل كان صوم عاشوراء تطوعا فدل ذلك حار ما ذكرتم قيل له روي عن النبي  
 صلى الله عليه واله وسلم انه امر الناس بصيام يوم عاشوراء اول ما ودم المدييه بوسع  
 بزمانه ولا خلاف ان هو مما يزيل مسمى وان الشئ تناول الوجوب فدل ذلك  
 انه كان واجبا اذ اكد ولم يكن تطوعا لو كذا ان في بعض الاحكام ان النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم امر الاكل من كل فليمسك بغيره بالامساك بغيره ويدر عليه  
 فان قيل من كل فليمسك بغيره ومن لم ياكل فليمسك بغيره فدل ذلك  
 على ان يكون قوله صلى الله عليه واله وسلم ومن لم ياكل فليمسك بغيره في كل  
 بالامساك وبلغ الصوم وحمل ان يكون الراوي بلفظ الصوم رواه على المعنى والصوم  
 اذا اطلق عن النبي صلى الله عليه واله وسلم محمول على الصوم السريع وجب ان يحل ذلك

بل هو الحسد

الذي يركل على الصوم الذي هو لا مشاك ادلا خلا فان الاكل على وجه ترك الصوم  
لا يكون ضايحا وليس ادا وجب حمل المعطه الثانيه على التوسيع لدلاله اقصيه وحمل  
المعطه الاولى عليه بل لا يسل سببا وقد فضل بهما فان قيل انكونه على من قال لكم انكم  
الصوم وان لم يكونوا بسوا النية لانه ابتداء احبابه من بعض الصوم قيل له لو كان حسبه  
شروطا في صحتهم في ركنه حسنه اخرى الاكل في انه يفسد الصوم فكان يجب ان  
يقع صوم من كونه كذا لا يقع صوم من اكل في بعض النهار فان قيل فكم يقع  
لكم الاعتماد على صوم قاسونرا وهو عندكم منسوخ قيل له اما سح احكام وليس  
يبيح الايجاب نفع سائر احكامه بل يجب ان يكون سائر احكامه ثابتا على ما كان عليه بكسوه  
ان لم يزل الله عليه واله وسلم دل على حكمه اخذوا على وجوب صومه والماء على ان  
ترك النبيه في فيه فاد اورد النسخ على هذا الحكم لم يصح ذلك نسخ الاخر نصح  
ما اوردناه يكشف ذلك ما روي من نسخ فرض صلوة الليل ولم يفتح سائر احكامها  
فان استدلوا بحديث خففه لاصنام لم لم يسل لصام من الليل قيل له هو محمول على  
نفي الفضل والكمال للدلاله الى قلنا انه محمول على ما يجب من صوم دين وهو ما س  
على صوم التطوع بقله انه بوجه من ذلك لا يخل الا لما نوى له الا سريان التطوع في بعض  
النهار لا يقع ان يحل صومه لغرض الطوع او يقال انه صوم معلو بالعي لا بالدمه  
بميتابه التطوع وان النبيه في بعض النهار حري ونقاس على السبت بقله حصو النبيه  
قبل غروب الشمس وقيا سنا اول من قاسم له على ما يجب في الاده من الصام معانيه  
فرض لا استد الى نضر وقيا سم مودوع به على ان قاسم شاهده على العكس لما شنا  
الثاني لا ترا ان ما قاسم عليه لما سعلق بالدمه لم حر اليه فيه في بعض النهار قد له  
ذلك على وجوه الحكم الذي ذكرناه وجود علتنا الثانيه و عدمه بعد مها اما ان خفيفه  
فلا خلاف بسا و سبهم مما ذكرناه واما الخلاف وجوارها بعد الزوال وهي عمدنا  
مقبضه على النبيه قبل الزوال والمعتق يقول النبيه في بعض النهار والادسه  
السله يمكن ان يسدل بها على وجسه فان قيل القله في جوار النبيه قبل  
الزوال انها حقل لاكثر النهاه قيل له هذه علمه مقصوده لا سعادى وسدكم  
ان العلل المقتضيه لا يقع على انها لو صحت لقلنا بالعلس على ان اقول الصوم  
شهاد قيا سنا لا واحدنا كمالا استد لصوم لا ينفصل من ان تكون قبل الزوال  
او بعده وهذا ما يمكن ان يحل قيا سنا ان قد ثبت بان تاخيرها عن العر لا يفسد  
الصوم وكذلك تاخيرها عن الزوال قيا سنا على سائر ما لا يفسد والوجه  
انها سهد قيا سنا لا فصل من حصولها قبل الزوال قيا سنا على سائر ما لا يفسد  
والترويه ايضا شهدنا انه لا فصل او بعده وروي حتى قولنا على وهذا هو الذي

اخبر

الحري



ما لا يحرمه أصابته ما يفسد الصيام وسعى له نوى مضاعفه أهله وكل ما جرى مجراها  
 من العلم والعهده مخافة أن يغلبه لشهوه وسعى له أن يرد في القراه والسبح والاستعمار  
 في البكر والاصال واد استاك نمازا نوى أن يدخل حلقه سعي صاعده السواك من خلاف  
 ربه ونكره له السعوط وجميع ذلك منصوص عليه في الأحكام قلنا نحفظ عند مصممه  
 واستثنائه من دخول الماء إلى حلقه وأنه يسقط في نفاذه من الشياطين فلا يفسد  
 الصوم لأنه قد ثبت أن دخول الماء إلى الحرف عند المضغ والاسهال في نفس الصوم  
 وكذلك كل الشرب ناسيا نفسا لصوم وشيا الكلام والمستلبي حمى في حرم  
 من هذا الكتاب أن شاء الله تعالى وإذ اثبت ذلك استحبابه التحفظ للاحتياط في كل ما  
 يفسد الصوم محال فترز منه احتياطا كما قلنا أن صوم يوم الشكر ليس بواجب  
 وكما استحباب ترك كل الشرب مع الشكر لله وقدرته صلى الله عليه وآله وسلم  
 على ذلك بالغ في الاستسناح إلا أن يكون صائيا قلنا أنه سعى له نوى مضاعفه أهله  
 وكذلك القله مخافة أن يغلبه لشهوه وإذ يفرض نفسه بالصوم والإسراع ولا يمان  
 بها وقد روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول هو صائم وكان ملككم  
 لأبيه وروى أبو داود في السنن يرفعه عن أبي هريرة أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن المباشرة للصائم فزخضله وأتاه آخر فسأله ونهاه والذي زخضله سح والدرى بها  
 ثاب فحقوقك ما ذكرنا قلنا أنه سعى له أن يرد من لغيره والذكر ولا يسعها ولا العنا  
 في شهر رمضان أفضل روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يترك العشاء إذا خثر  
 ولينك زيد في قيام الليل وما ذكرناه عادة لصائحي المستلبي توارثها الخلو على الشلو قلنا  
 أنه يحرم عن المستواك ليلاد يدخل حلقه سعي من غير ربه لأنه نوى إلى افشاء الصوم وكان العاش  
 أن يكون الرزق أيضا يغير حكم الصوم لحاجته بدلالة أن وصول المطعم والمسروب  
 إليه لا يفسد الصوم كقوله سبحانه لا تفسدوا ما آتاكم الله من نعمه فاعدا الرزق ما يصل إلى الفم من خارجه مفسد  
 وكثر هنا السعوط لأنه ربما يصل إلى الحلق وعرض إلى الحرف وما وصل الحلق وخرى إلى الحرف  
 ففسد الصوم فيكون على هذا أن يكون سبيل المستعوط سبيل المبالغة والاسسالي الذي  
 نوى عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم مستلبي قال وسعى للمسا فزاد دم إلى أهله  
 وكذلك لما يضاف أظهرت وقد اكملنا في بعض النها ان مسكنا في يومها وهذا موصوف  
 عليه في الأحكام وقال في المنتهى من كل ناسا أو جامع ناسيا ثم أكل في يومه  
 متعذرا لتسائر إلى العصا والتوبة والناسي لا توبه عليه فإذا صلت وحوت اليوم لا يله  
 باقي يومه متعذرا وفي الأحكام من القسم عليه من نسي ثم بان له أنه صادف في يومه صومه ويقضي

وقال

وكان

وقال القسّم علم في مسأيل النبي وشي من نظري فامني ولم يفطر يومه فكان حصل  
 المذهب ان من ايج له الافطار فافطر ثم زال المعنى الذي لاحله ايج الافطار فلامساك مني  
 له باق يومه ولا يجب ومن افسد صومه قد اوسهوا مع وجوبه عليه فامساك باق يومه  
 واجب عليه قلنا انه اذا ايج له الافطار فافطر لم يجب عليه الامساك لكن الامساك لو  
 وجب لوجب لو حوّل الصوم عليه وقد قلنا ان وحوّل الصوم لا ببعض فاذا ايج عليه في اول  
 النهار لم يجب عليه واخره وكذلك الحايض ان طهرت وكثر راي هلال في ذلك مضاف  
 نهارا انه لما لم يجب عليه الصوم قبلها لم يجب الامساك بعدها بقله ان الصوم لم يجب عليه في اول  
 النهار فان قاسوه على من اكل على نه من رمضان ثم بان له انه من رمضان بقله ان صارت  
 الى حاله لو كان قلها في اوله لم يجب له الافطار كان ذلك مسعفا بالحايض بطهر في آخر  
 النهار ثم قيا سنا اولى اذ ثبت ان الصوم لا ينقض وجوبه في سائر المواضع وما ذكره  
 وجه من حيث وجب ليوم كله فان قيل قد امر النبي صلى الله عليه واله وسلم يوم عاشوراء  
 من اكل بلامساك بغيره يومه قبل له من هذا حوايا ان قدها ان الصوم كان لزم من اوله  
 فلما افسد اوله لزم الامساك في باقيه والكتاب الثاني في اتم اسدا وانه في ذلك الوقت  
 كان الامساك مستحباً والكتاب الاول هو الاصح ووجه استحبابه ما ذكره  
 في باب الوجوب وليس لمسح في الاسحباب ان بعض حكم اليوم لا تزي انه سجد الامساك يوم  
 الاصح ان ان يصلي الامام فاما اذا كان افساد الصوم في اول النهار مع وجوبه فلامساك  
 واجب بغيره اليوم لان كل جزئ من جزئ عليه ترك الامساك فيه اذا ترك في بعضه قد اورد في بعض  
 خبري محرم فكان وجوب الامساك لثاني الاجزاء على ما كان عليه فانشأ عليه لولم يكر ذلك النبي  
 صلى الله عليه واله لم يترك الامساك في يوم قاسوا في الامساك بغيره يومهم وروي في سببه  
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لو رجل وقع على امرأته في شهر رمضان ان طهرت  
فلا يحرم بطنك منها عن ابي كلثوم في افساده الصوم ففتح ما قلناه مسألة قال في  
 ان يحرم من حوال العباد والذباب والدخان حلقه قال القسّم عليه السلام ولا بأس بالشواك  
 الرطب للصائم ثم قال لا بأس ان سل فيه او يترش لما على نفسه او يمسح على القطن المالح  
 شيئا من الجوفه ويكره للرجل ان يخلل ثوبه في الصيام ما ذكرناه من الاحكام من العباد  
 والذباب والدخان منقوض عليه في الاحكام وما ذكرناه عن اسم عليه السلام منقوض عليه  
 في مسأيل النبي وشي وكراهه الوضوء منقوض عليها في الاحكام روحه ما قلناه من الاحكام  
 الاحكام من العباد ووجه انها بما احتجنا فصارت بحث ملكه احكامهم من فيه مصلح مع  
 الى حوفه فيفسد صومه فان قيل الشتم تقولون ان العباد لا يفطر قبل له تعود ذلك  
 اذا كان يبيّن الامساك لاحترامه واما اذا كثر حرجي بضره مقدار ما يكره الاحكام منه فانه  
 يفسد الصوم لانه وسائر الطريق على سوي واما الشواك وبلى النور والمضمضة فقلنا في جميعه

انه لا ياتس به لين شيئا من ذلك لا يقبل الى الخلق ويح عليه في جميع ذلك اذا حزن من وضوئهم الى الوضوء  
 وروي اوداود والسنن برفعه الى ابو بكر قال انا ابنت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 بالعرج نصرها على ابيها وهو صائم من العطش والحر في يوم راي اباها سبيته برفعه الى النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم انه اشتاك وهو صائم وكثر هذا الوضوء للمري الوارد فيه عن النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم حيث يقول لا يزال صائم ومن على علمه السلام مثله وروي ابن ابي شيبه  
 باسناداه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم نهى عن الوضوء قال فقالوا يا رسول الله انك اكل  
 فقال اني لست مثلكم او ايسر علي مني وبشقي فان اسم من سمى من سمى الى البحر ولا يدع  
 الصائم على الفطر ذلك مما لم يحسن في يومومه **باب القول**  
 فيما سمي اذ يكسر للصائمين تسبيحا فاشورا قال الحسن  
 وهو القاشتر من المحرم وكذا كصام يوم عرفه للحاج وللمكان في سائر الامصار وسبب  
 صيام الدهر في طاعة ولم يصرح به بعد ان يفطر العدين واما السريق فانه لا يكسر صامها  
 وسمي صيام ايام البيض وهي ثلاث عسروا رباع عسروا خامس عشر من العلاء او صيامها فصل كبر  
 قال الحسن علم وصي صام المحرم ورتبه شقيا ولا ثلثين ولا ثلثين صحيح ذلك مخصوص  
 عليه في الاحكام وما حكيناه عن القسمة عليه السلام قد رواه عن علي علم عنه في الاحكام  
 والنبي وسمي في مسابله خلى صوم المحرم فان النبي وسمي بواحد وسمي قلنا ان صوم عاشورا  
 يستحى لانه كان واجباته سمع الوجوب فيكونه بديلا لم يروى وشيخه والوجوب صفة رابده  
 على الندب وروي وعنه من الاخبار ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يصومه وعن  
 ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال ليس لي يوم على يوم فضل في القيام  
 الا شهر رمضان ويوم عاشورا وده بعض الامامية الى تحريم الصوم فيه لانه يوم حزن  
 لقتل الحسين رضي الله عنه واليهما السلام وذلك لا معقوله لغير الحزن لا يمنع من الصوم على الاحتادته  
 كانت بعد النبي صلى الله عليه واله وسلم ولا يجوز ان يصوم بعد حركه لسرع وفلك انه  
 القاشتر من المحرم لانه راي اهل البيت عليهم السلام لا يحلفون وان روي انه التاسع وقد  
 قيل فيما روي من صوم يوم التاسع هو ليل يكون القاشتر مقصودا للصوم وسمي اليه  
 التاسع به بعد ذلك ما روي اوداود والسنن باسناداه عن قال سمعنا ابا عطاف يقول  
 سمعت قنابله بن قنابله يقول سمعت النبي صلى الله عليه واله وسلم يوم عاشورا وامر بقباله  
 فقالوا يا رسول الله انه يوم يحمله اليهود والنصارى فقال صلى الله عليه واله وسلم  
 فادان القام المقبل صمنا اليوم التاسع فدل هذا الخبر على انه صلى الله عليه واله وسلم كان  
 صام يوم القاشتر ثم لما قيل ما قيل قال اذا كان العام المقبل صمنا اليوم التاسع فان كان  
 صيامه يوم عاشورا كان في غير التاسع وان صام التاسع عزم عليه لمخالفة اليهود

في يوم عاشورا

واسمها

واسمها

واسمها صوم يوم عرفة لما احمر باه ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابو بكره حدساروح  
حدثنا سعد بن عبد الله بن جابر حدثنا عن عبد الله بن معمر عن قتادة بن النضر عن  
ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه واله وسلم سئل عن صوم يوم عرفة فقال يكفر السنة الماضية والماقبل  
فان قيل روي عن عقبه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال ان ايام الاضاحى واما  
الشرقي ويوم عرفة عندنا اهل الاسلام ايام اكل وشرب فلله هذا الوحيان  
صامه مكره وان ما فيه ان له فصل العبد وقوله ايام اكل وشرب محمول على ان الصوم  
واجب فيه لغير الصوم اذ لم يحس يوم كان ذلك اليوم يوم اكل وشرب فيكون حجابا لغيره فان  
قيل روي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم هو عن صيام عرفة فله عتق  
ان يكون النبي خالصا لمكان محمدا في ذلك اليوم فكون له ذلك ليلا ينفطع به قاهو ويجعله من  
الماضيك وهكذا نقول في كل مستحق حتى انه لا يودي الى الاخلال بالواجب بغيره مكرها  
وقلنا ان صوم الدهر مستحسن فذكر عليه ولم يضر بحسبه اذا افطر العبد في ايام السري  
كحديثنا بن عروة ورواه ابو داود في الشرح قال لقين رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال  
الم احدثت عندك انك تقول لا قوم من الليل ولا صوم من النهار قال الراوي احسبه قال نعم  
قد فعلت قال فقم ونم وافطر وضم من كل شهر ثلاثة ايام وذلك مثل صيام الدهر فلما  
سأله رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صيام ثلاثة ايام من كل شهر اخبره عن صومه  
صيام الدهر ثبت ان صوم الدهر مستحب واخبرنا ابو بكر محمد بن العباس بن ابي هريرة حدثنا  
ابو جعفر محمد بن شعيب بن عيسى بن سعد حدثنا ابن ابي عمير عن ابي بكر بن ابي شيبة  
حدثنا وكيع عن ابي اسرائيل عن ابي اسحق عن ابي ثوبان عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير  
شهر صوم الدهر وهو ينهض من حجر الصدرة وفي غير هذا المشاد قل وما وجه الصدرة قال  
الله وقوله فهو ايضا عليه السلام شبهه بصام الدهر فدل ذلك على ان صيام الدهر كان حده  
مستحبا وانا ابو بكر محمد بن العباس بن سعد حدثنا احمد بن حنبل عن ابي بصير عن ابي بصير  
حدثنا وكيع عن ابي ثوبان عن ابي اسحق عن ابي ثوبان عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
عليه واله وسلم من افطر يوما من رمضان من غير ان يرضه لم غره صام الدهر فدل ذلك  
على تعظيمه صلى الله عليه واله وسلم فضل صيام الدهر فاما النبي الواجب عن صيام الدهر  
فهو محمول على احبنا لو جهي امان ان يكون المراد به اداء اصام العبد في ايام السري او ان يكون  
المراد بالنهي من خشي ان يضر بحسبه ويؤدي الى الاخلال بالواجبات ومكان ذلك فاننا  
نكره صيام الدهر له الا قد بينا فيما تقدم ان كل مستحق يودي الى الاخلال بالواجب مكرها وليس  
ايام الدهر خلا ما ذكرناه من العتدين وايام السري اذ ثبت له مستحب على الايراد وحسن  
يكون مستحبا على الجميع كايام شعبان وغيره وقد لا يجوز تمام العتدين وايام السري والاروي  
عن ابي بصير عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه واله وسلم يرضى عن صوم يوم من الايام

المطوية  
الواو والكسرة  
٥

ولما روي عنه صلى الله عليه واله وسلم من النبي عن صام ايام السرير وقوله ايها الامم اكل  
وشرب وقلنا سمي صوم ايام البيض لما احمر ناله ابو بكر المظفرى حدثنا الطحاوي عن ابي هريرة  
حدثنا احسان حدثنا اجمام حدثنا انس بن مالك عن عبد الله بن مسعود عن ابي هريرة قال كان  
النبي صلى الله عليه واله وسلم يامرنا ان نصوم ايام البيض ثلث عشرة رابع عشر وخامس عشر  
مغناه ايام ليلتي البيض **قال** عن كعب بن علقمة عن ابي هريرة عن ابي بكر بن محمد بن الحسن حدثنا  
محمد بن سعد حدثنا احمد بن حنبل حدثنا اثنان عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال  
عن يحيى بن بكير عن محمد بن عيسى عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من  
كان صائما من الشهر ثلثا فليصم ايام العشرين وايام البيض ثلثا سمي صيام الحرم  
لما رواه ابو داود في السنن باسناد عن ابي هريرة **قال** قال النبي صلى الله عليه واله وسلم  
افضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم وان فضل الصلوة بعد المكتوبة صلوة الليل  
وقلنا سمي صام رجب وشعبان لما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال يا ايها  
عليه السلام شعبان شهر رجب شهر رمضان شهر الله لما رواه ابن ابي شبة باسناد  
عن انس **قال** سئل النبي صلى الله عليه واله وسلم عن فضل الصيام فقال اصام شعبان  
بعظم ثمره رمضان وروي ابو داود في السنن عن عائشة قالت كان احب الصيام الى النبي صلى الله  
صلى الله عليه واله وسلم ان يصوم شعبان ثم يصوم رمضان وقلنا سمي صام يوم  
الاثنين والخميس لما رواه ابو داود في السنن يرفعه الى اسامة بن زيد ان طلحة بن اسامة  
الاذي القرا وطلب ماله وكان يصوم الاثنين والخميس وانت شيخ كبير فقال ان النبي صلى الله عليه  
الصلوة والسلام كان يصوم الاثنين والخميس فليس من ذلك فقال ان اكل الصيام بحرم يوم  
الاثنين والخميس وروي ابن ابي شبة باسناد عن ابن المسيب عن ابيه ان النبي صلى الله عليه واله  
وسلم كان يصوم الاثنين والخميس وروي هو ايضا باسناد عن جابر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله  
انه كان يصوم الاثنين والخميس **مسألة** قال في الصيام في السفر اصل من الاطراف  
لما جازاه وهو الاطراف وحوار الاطراف والسفر مع وجوب الصيام قال القسمة عليه السلام  
ما روي ليس من البر الصيام في السفر مغناه التطوع وذكر منصوص عليه في الاحكام وما  
حكينا به عن القسمة عليه السلام منصوص عليه في مسألتنا بالنيروشي ومروية في الاحكام  
**والاصل** عن ابي هريرة عن ابي بكر المظفرى حدثنا الطحاوي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
روح بن عباد حدثنا سعد بن عبد الرحمن عن عمار بن ابراهيم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يصوم في السفر ويبط عن حدثنا ابو بكر المظفرى  
حدثنا الطحاوي عن يوسف بن ابي وهب ان مالك بن ابي هريرة عن هشام بن عروة عن ابي هريرة عن  
عائشة ان حماد بن عمار عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال يا رسول الله اصوم في السفر وكان كثير الصيام  
فقال له النبي صلى الله عليه واله وسلم ان شئت فسم وان شئت فاصوم في السفر والعطش

عن ابي هريرة  
عن ابي بكر  
عن ابي هريرة

عن ابي هريرة  
عن ابي بكر  
عن ابي هريرة

عن ابي هريرة  
عن ابي بكر  
عن ابي هريرة

در

دکانه

ذلك فيه بقوله والفتور من شاد كان اهمل فيه الصوم وان لفطر لم ينشأ من الكبر  
على ان المشافرة ان يصوم وان الصوم افضل اذ قدنية على انه هو افضل لا يروى عن  
سعد الخدري قال سمعنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم دج مكة  
سبعه عشر او سبع عشرة من رمضان فصام الصائمون وافطروا المعطرون فلم يفت  
هو لا على هولا ولا هولا على هولا وروى جابر وداود الحسني لروى جردى  
حدثنا ابو القاسم البغوي حدثنا علي بن الجعد باسحق عن منصور بن سفيان عن  
عن ابن عباس قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكره ما  
حي ابا عتبان ثم اني ابعده من النبي فافطر قال ابن عباس من صام ومرض  
افطر به وروى ابن ابي سبيبة باسناد ه عن ابي سعد الخدري قال سمعنا مع  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مكة الى حنين في ابي عسرة بعثت من رمضان صام  
طائفة من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وافطروا الآخرون فلم يفت كره لغيرنا  
انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفت على احد من الفتي يقين فثبت بهذا الخبر ان الصوم  
والسفر حايض واذا ثبت الحايض ثبت انه افضل لما روى عن جابر بن عبد الله انه لما سأل  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصوم في السفر قال اما في رخصته من الله تعالى  
لغناؤه في فعلها فحسب حيل ومن تركها فلا جناح عليه وقدرناه الطحاوي باساده  
فلما اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الافطار رخصه سأل لعد ولعنهما  
افضل اذ ذلك حكم جميع الرخص عالم يواد الى اخضرار بالنفس وروى ابو جعفر باساده عن  
ان ابنه سئل عن الصوم في شهر رمضان في التيمم السفر فقال لا يطرب رخصه وان  
صمت فالصوم افضل وهو قاس على شايير الايام التي لا يكره فيها الصيام بعلاها امام  
بحر فيها الصوم ولا افطار ولا يكره فيها الصيام فوحيل ان يكون الصوم افضل من  
الافطار وان قيل روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ليس من البر  
الصيام في السفر فسل له ليس يمتنع ان يكون المراد به التطوع كما حكينا عن العسم  
عليه اذ كان يصبر بحبته ومنعه عما هو اولى منه فقدر روي ما يد له لعل كالحسن  
ابن بكير المقرئ حدثنا الطحاوي عن علي بن شيبه عن روح بن عطاء محدثنا سبعة  
عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو عن الحسن بن جابر قال سمعنا رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم في سفر في رخص ما ورجلا فطلل فقال ما هذا  
فقالوا صائم فقال صلى الله عليه وآله وسلم ليس من البر الصيام في السفر على الاطلاق  
متع ان يكره الصيام في السفر في شهر رمضان اذا اضردك جسم الصائم وحشي  
ان يؤذي ذلك الى الاخلال شايير الواجبات المصعة فان قيل روي ان قوما

هو قوله عز وجل ان  
من اي صلاية كرسية  
له روي له الاعاري وسم  
واوردوا في السبا

صاموا في الشهر حتى ابطر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال اوليك هم العصاة  
 قيل له هو محمول على ان القوم اصرروا بذلك حسابه حتى فقدوا اعيانها وضيقوا منه  
 وخوبيا فان قيل روى عنه صلى الله عليه واله وسلم انه قال ان الله تعالى وضع على  
 الصوم والسفر وشطر الصوم قيل له هو محمول على ان الموضوع عنهم بضيق روحه بلاده  
 التي ذكرناها وقد قلنا ان وجود العطر وحوار العطر معا اذا ثبتت انهما جميعا حكم  
 السفر فاذا حصل الانسان مسافرا حصل الحكمان ولانه لا خلاف في هذه الجملة وانما  
 الخلافة عند السفر في وقت الفطر وحوار الافطار وقد مضى في الجميع ما ينبغي عن اعادته  
 مسأله قالوا ان اذكره الصوم وهو مقم فانه بصوم ما امامه وبغيره  
 ان شاء اذ سافر وهذا منصوص عنه في الاحكام وظاهره يقتضي انه لا فصل بين ان سدى  
 السفر في شهر رمضان قبل الفجر وبعده وقوله اي جنبه والتاقي انه يفطران خرج من  
 الفجر وان خرج بعد الفجر صام ولم يعط وولينا ذلك قوله تعالى ونقالي ومكان مرثيا  
 او على سفر فخره من ايام اخر من حصل مسافرا جاز له الافطار لانه تعالى لم يستل السفر  
 وقتا من وقته لان حرم الاستلزام سألنا عن الصوم في السفر قال لمان شب فم وان  
 فافطر ولم يشترط صلى الله عليه واله وسلم ان يكون ابتداء قبل الفجر فاقضى ظاهره  
 حواز الافطار لكل مسافر فان قيل فقد قال الله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه  
 فليصمه فواجب لصام قيل له قد سئل مسافر لما عقه من قوله ومن كان من غيرنا  
 او على سفر فخره من ايام اخر فان قيل فقد قال الله تعالى ولا تظلموا انفسكم  
 ومن خرج بعد الفجر وافر يكون مبطلا للجزء الذي يحصل ضايقا فيه فسل له المراد في هذا  
 الموضوع ان يكون الثواب للادله التي تقدمت وتوابه لا يبطل وهو قياسي على من خرج قبل  
 الفجر بقله انه حصل مسافرا في شهر رمضان والسفر قياسا المرض بقله انه مدر في الافطار  
 وفي اي وقت حصل جاز الافطار وقياسا على الحنبل بقله انه معني لو حصل في ارض جزير  
 من ايام جاز له الاكل فلدلك ان حصل بعد فان قيل اذا صبح في ماله فقد  
 وجب عليه الصيام وخوبيا لا خيار له فيه لم حزنه خادته باختيار منه وهو السوفيلوليا  
 انه محيويه لا بدى الى ابطال الاختيار فيه لاحل ما فيه الخيار قيل له هذا معصية يخرج  
 بمنحل عليه شهر رمضان وهو معصية فان الصوم قد وجب عليه وخوبيا لا خيار له فيه ومع ذلك  
 له الافطار اذا سافر فان قيل لم يدخل شهر رمضان لا يحل عليه الشهر كله بل  
 له بكدك بدخول الجزء من اليوم لا الحول كله وهذا مثلا فرق بينه وبين  
 قال ولا يحرم صام الحائض والمفسا اما الحامل والمرضع فانه يحل لهما الافطار  
 ميخافتا على الجنين والمرضع وكما من خاف على نفسه من الاغلا فانه يكره له الصيام  
 وان صام اجزاء وكذا الحامل والمرضع وخوبيا لا خيار له فيه بصر على العطش

من اجاز

من الرجال والنساء وكذلك لقوله الصوم منها فاما من لا يبصر على العطش فانه متى  
خرج من علته هذه لزمه القفل لما افطر من الصيام وكذلك غيره من ذكرنا نص في الاحكام  
على جميع هؤلاء فيطرون وقتنا في الاغلا ان صاموا كره واخر انهم خرجوا اما الكراهه  
فعلوا صومه من ان ادخل الرجل الضرر على نفسه مكره بقوله سمى صام الدهر  
لمن لم يبصر بحسبه وليس بعد الاستحسان الكراهه فوجب ان يكون كره صام الدهر اذ  
ادخل الضرر وكذلك صام هؤلاء قدام عري ان لم يجد في صومه ما وجب لقضاه اتمام  
نكر القله شديد فاما اذا اشتدت وبلغت الى حيث يعلم ان الصوم لا يجلي وان لا فطر واجب  
فان اصول اصحابنا يقتضي انه لا عري كما ذكرنا في الصلوة والارض بالمغصوبه والوصول الى  
المغصوب بل ان المقصود لا يحزن ان يكون فطره والاصل فيما قلناه ان الكايفر والمفتن لا يحرم  
صيامهما انه لا خلاف ان الحيفر والنفس مقنبان فينا فيبين الصوم فكان في معناهم  
الليله انه لا يقع معه الصيام اذ هو معناه في فيه والاصل فيما قلناه في الاعلان على  
ومن كان مريضاً او على سفر ففطره من ايام اخر والمستله وفاق وما قلناه في الحامل  
والمرضع والهرم والمستغفر في الاصل فيه ما رواه يحيى عليه السلام وهو ما رواه زيد  
بن علي عن ابيه عن عمار عن علي عليه السلام قال لما نزل الله بحالي فربضه شهر رمضان  
انت الذي صلى الله عليه واله وسلم فقال يا رسول الله ايامنا جلي وهذا شهر محرر  
وانا اخاف على ما في بطون صحت فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
اطلق فاطمري فاذا اطقت فصومي وانا هاتح ليعطرك فقال يا رسول الله هذا  
شهر مغروض ولا اضرب عن الماساغه واخذت واخاف على بفتي ان صحت فقال  
اطلق وا فطر واذا اطقت فصم واتاه شح سوكا بين رجلين فقال يا رسول الله هذا  
شهر مغروض ولا اطبوا الصيام فقال ادب فاطمرك كل يوم ما مسكنا صوم  
وروي ابن ابي شيبة باسناده قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
ان الله وضع عن المسافر الصوم وعن المجلي والمرضع مسلم قال القاسم علم  
وسمى من صام شعبان ان يفضل بينه وبين رمضان يوم ويكره للرجل ان يحمد  
يوم الجمعة بالصيام الا ان يوافق ذلك اليوم صامه صاحبه كنياده عن القاسم عليه السلام  
منقوض عليه في مسائل النبي وسي وما ذكرناه من كراهه اعياد يوم الجمعة  
بالصيام ذكره يحيى عليه السلام في الاحكام انه يلجئ عن عليه السلام واستحب  
الفضل بن شعبان ورمضان الى خلافه فاذا كان ذلك كراهية لاحتياط شهر رمضان اولى  
من ذلك لما بيناه في صوم يوم السك ووجه ما ذكرنا في صوم يوم الجمعة ما رواه يحيى  
صلى الله عليه واله وسلم قال لا يصوم يوم الجمعة الا ان يصوم يوما قبله او بعد

بدا من شهر رمضان

بدا من شهر رمضان

ودكره على عليه السلام الحديث الذي اخبرنا به ابو بكر محمد بن العباس الطبري حدثنا محمد بن  
سعيد حدثنا احمد بن هرون حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا سفيان بن عيينه  
عن عثمان بن طيان عن حكيم بن سعد عن علي عليه السلام قال **من كان منكم مشطرا**  
**من الشهر اياما فليكن صومه الخيسر ولا يجزئ يوم الجمعة فانه يوم طعام وسراويل**  
**ومع الله له يومين صالحا لو ما صامه سكا وجيدا مع المشركين او ما اداوا في الجمعة**  
**ما لم يصومه ولا حلا فانه لا يكره** **باب القول**  
**في ما ينفسد الصيام وفيما لا ينفسد وفيما يلزم فيه العديه من جامع**  
**في شهر رمضان فقد افسد صومه وعليه القضاء ناسيا كارا ومعتقدا ومن بعد**  
**ذلك لزمته التوبة وكذا في القول في كل واحد من هذه الصور عليه في الاحكام اما من**  
**تعد لا فطار فلا خلاف فيمان عليه القضاء والتوبة ولخلاف في اكل وحاج ناسيا**  
**والله ليل على ذلك قوله** الله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه والصوم هو امتساك  
مختص من ترك الامساك يكون تارك للصوم وتارك الصوم في رمضان يلزمه  
القضاء ويدل على ذلك ما رواه ابن ابي شيبة برفعه الى ابي هريرة قال قال النبي صلى الله  
عليه واله وسلم من اكل ناسا وهو صائم ولم يصومه فان الله اطعمه وسقاه فلما  
امره عليه السلام باتمام صومه بذلك على وجوب القضاء لان اتمامه يكون الامان بقضيه  
لن من ترك الامساك ويجعل انهار لا يكون امر صومه حتى يقضى بدله ووجوب  
قضا لو حوشتك الى يوم رمضان للصوم لا يقع فيه السعصع سواء كان دينيا او عينا  
وهذا كما قال **سواءه ولو كملوا العدة يعني بقضا ما فات الامر الى قوله** ومن كان  
مريضا او على سفر فقدر من ايام اخر ثم قال **ولتكموا العدة** فان قيل قوله صلى الله  
عليه واله وسلم اطعمه وسقاه وجب ان لا شيء عليه **قوله** الله انما نفسي الا انتم عليه  
فاما سقوط القضاء فلا دليل عليه ولا ثم قد سقط فان لم يسقط القضاء الامران من  
اكل وهو عتق ان العزم بطلح ثم طلع علم انه ان اكله بعد طلوع الفجر فانه سقط  
عنه الامم ولا يسقط القضاء على هذا عمل قوله صلى الله عليه واله وسلم لا شيء عليه اي لا  
انتم عليه فان قيل فقد روي عن ابي افضا عليه فهو لم يترك ولا وجب ولا يترك ولا يكون  
الراوي زاد هذا اللفظ على طريق المعنى حيث اعتقد ان قوله اطعمه وسقاه وقوله لا شيء  
بعد القضاء عليه فاذا اختلف ذلك لم يضر اسد لاننا على ان من اصحابنا من ياول ذلك  
على من سبق النبي الى خلقه وهو ساء عنه وادعا انه هو الظاهر لان قوله من اكل ناسيا  
كقول من يقول لحدثنا هيا في انه يفيد ان الحديث سبقه وعلى هذا لا يقع تعليمه فان  
قيل روي عنه عليه السلام رفع عن امي لخطا والسبان وما استكرهوا عليه قيل له

وأيام

من قبل له اكثر الامور وهو ان الله اطعمه وسقاه  
روى عنه في الامور عليه وهو ان الله اطعمه وسقاه

ط م

ظاهره

ظاهر الحق لا يفيد مذهبيكم وانما يفيد انهم لا يخطون ولا يسون وحلاف هذا معلوم ولا بد  
من تأويل الخبر وتأويله عندنا رفع الالام فيما اخطوا واستقوا واشتكر هو عليه السلام  
ان من اكل بعد طلوع الفجر وقبل غروب الشمس وهو غير عالم بدلك لا سقط عنه الصيام  
غنه الالام وما يبدل على ذلك قياسا ما اجمعتنا عليه من ان الاكل مستحب لنفسه صومه  
وكذلك الاكل باسبأ والمغنى انه حصل كذا في نهار رمضان او في نهار صومه  
ويقال على من اكل بعد طلوع الفجر وقبل غروب الشمس بعد العشاء ولا يكتفون ان يقولوا  
ان الغلة فيما ذكرتم انه قضاء الاكل مع الصوم وددكم انكم اكلوا ما اكلوا الاكل  
بدله انه لو قضا الاكل مع ذكره للصوم لم ياكل بنفسه صومه وانما عسدا  
حصل الاكل فقلنا ان الحكم الذي هو فساد الصوم وحده يوجب اكل وعده بعده  
واصول العبادات تشهد لقياسنا لا خلافا في الجماع لما كان عده مفقدا للحكم كذا  
كذلك القول في احترامه والظهاره والخلاف بيننا وبين خصميه ان الكلام سهوه  
وعده شيان في فساد الصلوة وايضا قد ثبت ان الانسان مأمور بتلا مساك عن اكل  
في جميع احواله كما انه مأمور باتيان عدد الركعات والصلوة فادان ترك المساك  
في بعض احواله فسد صومه كما انه اذا ترك بعض الركعات فسدت صلوة والمعنى انه ترك  
بعض عبادته فساده فسادا كليا لو تركها عا مدا بطلت تلك العبادات فوجان سوى  
فيما استهوى والتعد فان قاسوه على من دخل جوفه دمانه او صار بعله انه عرقا صدم  
في ابطال صومه كان ذلك منتقضا من اكل بعد الفجر وعده ان العلم بطلع او قبل غروب  
الشمس وعده ان الشمس قد غربت فان قيل يريد في الغلة بان يقول وهو عسر  
الى المقصود قيل له هذا لا يعظم من المقصود بل من اذنه اجتهاذه الى ان العلم بطلع  
والاكل لم يكن مستويا الى المقصود غير ان من اكل باسبأ لا يعر من ضرب المقصود  
وان كان مغفولا لا الاحتراز من الشيطان ليس مستحيل اذا احتراز الانسان به نفسه  
واستمر على التذكر وهو ايضا منتقض بالمكره اذا اكل وكره ان  
على المحل بعثهم كان الكلام فيه على نحو ما مضى ويقال الغلة في الحكم ومن دخل  
في حله في باب او عباد لم يفسد صومه لانه حصل من غير اختيار له او بشييه  
وكشف ضجه هذه الغلة انه لو حصل مع الاختيار فسد صومه على ان قاسم  
لو استثبت كانت قياسا شأنا في شيها به الاصول التي ذكرها ولا بها من شيها  
والاعاب حسا له فاما ما روي من وجوب الحق وغيره على المسجد  
لذلك فهو استحباب والنوبه محرمة ومكروه منصوص عليه في الاحكام ونص  
في المنتجب على ان الكفارة غير واجبه وان الواجب هو الفضل والشايعي يوافقنا

هذا مستطاع  
ما ذكره في حق  
من كان من غير  
علمه في نهار  
صومه

في كل مسجد وروى في كل دور الفرح وخالفنا في الجامع في كل ما يصح  
به الجتم ويخديج وكوافق في لوطا ون الفرجين وفي بيع خصاه او تحقها وما كان  
خالف في جميع ذلك وهو مذهبا ماميه ووحيد الاسم عليه السلام للكاره  
في الجامع حاصه وقول الناظر عليه السلام مثل قول يحيى عليه السلام وهو  
قول ابن علقمة وابر المسب وابن جبر والحق في الاصل فيه براه الدمه والكفارات  
نظر بها الشرح ولم يرد الشرح بوجوبها على ما سنده وبذلك على ان ما احتجوا به او بوجوبها  
العتا من حديث محمد بن سعيد بن محمد بن هرون بن حمد بن ابي ثعلبه حديثا ابو خالد الاخر  
عن محمد بن عثمان عن المطلب ابن ابي وداعة عن ابن المسب قال قال رجل الى النبي صلى الله عليه واله  
وسلم فقال لي فطرت يومان رمضان فقال له النبي صلى الله عليه واله وسلم صدق  
واسغفر وصم يوما مكانه فذلك على ان الواجب فيه هو القضاء والاستغفار وان  
قل البين والتحرر انه افطر متعمدا قبل له قوله صلى الله عليه واله وسلم اسعبروا على انه  
كان متعمدا لان الاستغفار الامن التعمد اما الخطا فليس هو فكل في القضاء بالاجماع وان قل  
فقضاء بالصدقة وان لم لا وجوبها قبل له بخبر يقضي وجوبها بصدقة من قبله او كس  
وقد اجمع الحق ان ذلك عبر واجب وحلت يكون اسحبا او هذا مثل ما روي ان رجلا اتا  
النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال يا رسول الله اريد حدث ففعل به كل شيء الا التامع  
فقال له نرضا وصل الى اخر الحديث فلم يكن الصلوة من موحدا ففعل ذلك كان خنا على الخبر  
والطاعة وان قيل فقد روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وانجاب الكفارة احسن  
منها قد بين ان رجلا افطر في رمضان وامره النبي صلى الله عليه واله وسلم ان يكره  
رقبه او صيام شهر من اوطعام شين مشكيتا فقال لا اخذ فاني رسول الله صلى الله عليه واله  
وسلم يعرف فيه ثم قال اخذ هذا متصدق به فقال يا رسول الله لا اخذ الخرج من ابيه  
فصلى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم حتى بدت نيا به فقال كمله وروي ايضا  
عن ابي هريرة انه قال سمعت النبي صلى الله عليه واله وسلم يقول يا ايها الناس ان الله يحب  
الذي اتى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال ما لك قال ففعل على اهل وانا صائم في رمضان  
فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم هل تجد رقة تحتها فقال نعم ففعل ففعل ففعل ففعل  
سهر بن مشابيح قال قال ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
صلى الله عليه واله وسلم حتى ابرق فيه ثم قال اخذ هذا متصدق به فقال ما نبي  
لا سها افقر من اهل بيتي فضحك رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ثم قال اطعم اهلك  
وروي عن مجاهد انه قال امر النبي صلى الله عليه واله وسلم افطر يوما من رمضان  
بمثل كفارة الطهارة قبل له الكلام في هذه الاخبار من ثلثه اوجه اخرها ان احسن

الوارد

الوارد

الواتر ده وهذا الباب تتعارض وادبتعارضت سقطت وسقط الوجود لمس بها  
 والثاني انها تقضي الاستحباب دون الاحباب والوجه الاول ايضا يعنى الى هذا  
 الوجه الثاني. الثالث ان ذلك حكم المظاهر وان الرجل المأمور بالكفارة كان مظهر  
 ونفس لتعارض الذي ذكرناه بوجهين احدهما ان بعض الاحبار يقتضي انه لا يبر  
 وبغتها تقتضي الترتيب وهما متنافيان على ما بيننا اخبرنا ابو بكر المقرئ حديثا ان  
 حدثنا ابو شاذان بن وهب حدثنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن عن  
 ان رجلا اذ جلس في رمضان في شهر الله عليه واله وسلم وامره النبي صلى الله عليه واله  
 وسلم ان يكفر بموت فيه او صيام شهرين او اطعام ستين مسكينا فقال لا احد فاني  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقرئ فيه ثم قال حدثنا مصدق هذا  
 يا رسول الله لا يجد احدا يخرج اليه مني فصكر النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 حين بدت انيائه ثم قال كلفه فهذا الحمر قد جعل للمفطر الحمر احمرنا ابو العباس  
 الحسبي نا اسحق بن ابراهيم الجديدي بالوزرعة الرازي حدثنا ابن ابي بكر حدثنا مالك عن ابن  
 شهاب الحدِيث الى قوله بدت انيائه وما ابو بكر المقرئ حديثه الطحاوي حدثنا محمد بن  
 عبد الله بن صالح حدثني الليث حدثني محمد بن ابراهيم بن صالح عن ابن شهاب عن محمد بن  
 الرحمن ان ابا هريرة قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم اذ جاء رجل فقال  
 يا رسول الله هلكت فقال له النبي صلى الله عليه واله وسلم ما لك فقال وقع على امرأتى وانا  
 صائم في رمضان فقال له النبي صلى الله عليه واله وسلم هل حدرقه بغيرها قال لا فقال فهل  
 سطع ان يصوم شهرين متتابعين فقال لا قال فهل حدران بطعم شئ مسكنا فقال لا فقال  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم فينما عرك كذا اذ ادى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 يقرئ فيه ثم والعرق المكيث فقال صلى الله عليه واله وسلم ابرئ لسائلا فاعاخذ هذا وصدق  
 به فقال الرجل ما على وجه الارض فقرمى يا رسول الله فوالله ما من لاسها فقرمى هل منى  
 يصحك رسول الله صلى الله عليه واله وسلم حتى يدل نيايه ثم قال اطلع اهلك فصار هذا الخبر  
 بمضى لمرتبة ووجبه ولما كان احد الحمرين موجبا للترتيب ووجوه مانع عن الحمر والآخر  
 الثاني موجبا للحمر ووجوه مانع من الترتيب وكان لا يصح ان جامع الحمر منه ولا ان جامع  
 الترتيب المنع منه حصل التعارض فان قيل حصول المعارض في اوصاف الحكم لا يوجب  
 في الحكم قيل له اذ لم يصح حصول الحكم الا مع تلك الاوصاف فامنع حصولها مع حصول  
 الحكم كحصول التعارض في الاوصاف التي ذكرناها كحصوله في الحكم والوجه الاخر الموجب  
 للتعارض هو ان المنقول اليه على العموم هو الصام والحمر الذي ذكرناه وقدر ويحذف ذلك  
 اخبرنا ابو العباس الحسبي نا الواحدا لا ما جلي با على بن محمد بن ابراهيم بن صالح نا ابا

المنع

رسلمه عن عطاء الكرام في عن سعد بن مسيب ان اعرابيا انا الذي صلى الله عليه واله وسلم  
وهو سمع شعره ويضرب بصدرة ويقول هلك قال اهلك كذا قال فقتل على اهل وانصام قال  
اعتق رقبته قال لا اجد قال اهد هدنيا قال لا اجد قال احببني فاحسن في الغزاة يكمل فيه عشرين  
صاعا من تمر فقال هذه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم هذه صدقة  
به فقال اعرابي ملاه في طعام فقال اخذه واطعمه اهلك به وبانوا العائش الحسني حسنا  
بن سعد وسان جد سائقه الرازي حدثنا ابن فضال وعبد الله بن زياد قال احدا من موسى بن  
عن ثلث عن محمد بن ابراهيم قال حارجل الى النبي صلى الله عليه واله وسلم قال يا ابا  
اهل في رمضان من غير شغل ولا امرض قال بئس ما صنعت اعتق رقبته قال لا احدرقه قال  
احد به قال لا اجد قال يصدق بعشرين صاعا من تمر قال ما هو عدي فقال رسول الله صلى  
عليه واله وسلم هو عندنا في عيطك فامر له بعشرين صاعا من تمر او واحد وعشرين صاعا  
من تمر فقال تصدق بهذا قال علي بن ابي طالب ما يسر الله بها اعرابي ومن اهل بيته قال  
فاذهب فهو لك ولا اهل بك فصار الله المظفر ليعق في هدر الحرس هو العرو ليعق فيها  
ذكر الصيام ولا اطعام شين مسكسا وقد علمنا ان النقل عن العرو في الصيام ما يحسن العمل على التفرغ  
ايضا بهذا ما ذكرناه من التفرغ فان قيل فلاخبار مسوقة على وجوب ثمره قيل له  
لا خلاف بساوي الفقهاء ان وجوب ثمره على من قدر عليها كوجوب الصيام على من قدر على  
الزقبة وقد روي عن الصيام ليز من مذهبهم اسات وجوبها ومن مذهبنا ففيه ما استقط وجوب  
الصيام لتعارض الاخبار سقط وجوب ثمره لانه كوجوب الصيام على انه قد روي الصدقة  
بغير ذكر الرقبة ولا اليد احسننا ذلك ابو بكر المظفر في حديثنا الذي عني عن علي بن شيبه  
حدثنا يزيد بن هرون حدثنا يحيى بن سعد عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الراسي عن  
عبد الله بن عمار عن ابي بصير عن عاصم بن ابي رباح ان رجلا انا الذي صلى الله عليه واله وسلم وذكر انه حرق  
فسأله عن امره فقال وقف على امره في رمضان قال النبي صلى الله عليه واله وسلم  
يكمل يد العرق وفيه تمر فقال ابن الجوزي قال يصدق بهذا فكل ذلك يكسبه حصول العارض  
والثاني والموجب فان قيل فقد اجمعوا على ترك الخبر الذي فيه الاستفاد عن العرو الى  
اليد نه وترك الخبر الذي يوجب الصيام على الصدقة قيل له ليس الامر على ما ذكره فقد  
روي عن الحسن انه كان يأخذ بالخبر الذي فيه العذر الى اليد نه وذكرنا في سرح الامار  
ان قوما قالوا لا يحسن لك كفارة غير الصدقة واحدا واحدا الذي رويناه احصا وحكي  
سقط شيئا من هذه الاخبار وحملها على الاسحاب لما بيناه من امتناع حصول الوجوب للعارض  
وبغير ذلك مما يستبعد الوجه الثاني ما ذكرناه من ان في الاخبار ما يدل على ان اليد كوجوبها  
طريقه الاسحاب وهو قوله صلى الله عليه واله وسلم لا عرو الذي انا كلمة

ان

ان



٢٥

بلغ في الحديث

نقاسها اوجوا فيه بقله انه هتك حرمة الصوم لغیر تعد توجب ان لا يلزمه غير التوبة مع القضا  
 وايضا قد ثبت ان الصوم عبادة لا يحسن بالحرم في جات لا يكون على من تركه معجرا عن القضا  
 والتوبة فاستأ على الصلوات ونكران يقال انه فرض ليس على من افسده باستيا كماره فذكر  
 من استبد منه غيرا فاستأ على الصلوات والركوات **مسألة** قال وروى عن ابي  
 اوسى وامنى فليس عليه اكثر من القضا والتوبة وان من اسجد له القضا والارواح  
 من قبل ونظر او لم ينظر فليس عليه اكثر من القضا والتوبة ونظر والمصحب على اكمال القضا  
 على من منى من النظر **مسألة** ذلك على احكامه القضا على من قبل او لم ينظر وامنى في العلم والمست  
 الذي في ذلك من النظر قلنا فسد صومه لان احكام القضا لا تكون الا مع اقتداء الصوم ونظر ايضا  
 في المصحب على ان القضا استحقاق لم يردى ودهقاهم الفقهاء الى ان لا ينزلوا القبله والمصحب لصوم  
 ووجهه ما اخبرنا ابو بكر المزي حديثا الطحاوي عن علي بن محمد حدثنا ابو جرد الربري  
 حدثنا اسراسل عن زيد بن حصص عن ابن بن عبد الصبي عن ميمونة بنت عبد الله قال سئل النبي  
 صلى الله عليه واله وسلم عن القبله المصائب فقال اطرحيها في البحر على فساد الصوم من كل  
 قبله فلما ثبت بالاخبار المستفيضة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه كان يصل وهو  
 صائما وانه اذا جهل لم يحف اقتداء صومه خصل قبله الى انزل معها وبقله قبله النبي  
 معها لانزاله وجب ان يقع بها الاطلاق وايضا قد ثبت عن علي بن محمد عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 انما ثبت عنها واباحها للشيخ لانا لو لم نقل ذلك كان الخبر لا فائدة له لغير ان من كان له حاله  
 امره انه لا يترك من القبله ابا حواء وحضره على الشاك فلم يمان ان يقع لانزاله ولو لم يصل  
 اخذ وهذا الباب بين المص والقبله فبان يكون حكمها حكمه وهما نعم في فساده صوم من امنى  
 عن قبله او نظر او لم ينظر ما اجمعتنا عليه فمرانا اهل فساد ون الغرض في انزاله بغير فساد  
 بغير من انزل من قبله او نظر او لم ينظر فسادا عليه والمغنى انه انزل مختارا فيعمل بشبهه  
 فان الرموا عليه من فكر وانزل ولا نضر فيه لاحكامها بنا وليس بجديد ان يقول انه اذا فكر مختارا  
 للفكر حتى انزل فسد صومه على انما لو اردت الاحكام منه لقلنا انزاله مختارا سب من  
 افعال الخواارج ولا يبعد ان يقال ان افعال القلوب لا تثير لها في فساده العبادات  
 وان كان لها تاثير في صحها في بعض المواضع كالنية فيما هي مطروحة على المحسن والنجاة  
 بواقفان في لانزاله بالنظر والتحلاف مع بسا ومن اوصيه والشافعي وبوكله علينا  
 للنظر ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم العنان بزيان والداك برسان  
 ويصدق ذلك ويكذبه الفرج فثبت على ان حكم العيني حكم البيدي في اسد ما السهم  
**فان قال من خالف** في لانزاله عن انظران لعله والقبله والمصائب  
 ما دون القرع ان اسد على لانزاله بالمباشرة **قيل** له قلتم لا تثنوا على ما تقول

له

يكون

لها ويكون عتقاً له وأرجح لأن اختيار السبب مراعى عندهم لأنه لو وقع ذلك في اليوم لم يفسد  
صومه **وجه** قولنا أن لفضا مسحة المذي ما روى من أبي الهيثم بن عمار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
النشاب عن القيله والأغلب في الشاب أنه إذا قتل مذي فاما المذي فهو نادر فلو كان  
المذي تأثيراً ما في الصوم لم يفسد عليه والله وسلم من غير بعد تأثير المذي  
وهو المني **فان قيل** في الحائز المذي ومع ذلك لم يفسد به المذي قيل له  
الأغلب من حال الشاب أنه مذي فكان العرف الغالب عقبا على النفس وأنه لا يفسد  
للعبادات التي يترفعها المذي تأثيراً دون ذلك التأثير من حشيشه المني أن يخرج  
المني إلى الأوجيل لا غشاً كان خروج المذي موجباً للتوضوء وقال الأصحاب في الحرم إذا  
قبل فامتنع عليه بقره فان أمذى ولم يمسح عليه شاة فلما كان ذلك كذلك وكان  
خروج المني من العيلة وجب لفضا قلنا ان خروج المذي جعل لفضا مسحة لكونه  
تأثيراً دون تأثير المني في الصوم **فان قيل** لا يخلو الصوم الذي عذى من أن يكون مسحة  
أو فاسد فان كان فاسداً وجب لفضا وان كان مسحة فلا معنى لفضا ولا مسحة  
أدلهما استحباب لفضا فيه **فيل** له لا يمنع أن يكون الصوم صحيحاً أو يكون قد عدى منه  
ما وجب لفضا كبريا لفضا كاحترام الصلوة بعد السجود كما يحرم في المصحح بالمذي  
وان كان صحيحاً وسبب إحدان يقولان جبراً وجب فمقبولاً في جبر الصوم وأوجب  
وذلك لا يمنع أن يختلف حال الجبر وأما كان عرطاً ان يسيء إلى الصبح فذلك لا يمنع  
بغيره فيه **مسألة** قال من أصرح خبثاً لم يفسد صومه سواء أصر  
نأسيماً أو منجماً من جماع واختلاف نظري الأحكام على أن من أصر خبثاً في شهر رمضان  
فلا شيء عليه وروي عن جده العظم عليه السلام أنه حر به صومه وأصح حديثاً أم سله  
رضي الله عنهما وقلنا يستوي فيهما الشبان والنشد للصوم قوله بفسده وبقوله  
تدرك على ذلك لأنه لا يفضل مما يفسد الصوم بين الجبر والخطأ وكذا كذا الجماع والاحلام  
سواء كان للصوم قوله سبباً واستشهاداً حديثاً أم سله وفيه الجبر وهو قول عامة  
الفقهاء والامامية كالف بها **وجه** قولنا أنه تعالى إباح الجماع في جميع الليل  
بقوله تعالى قلان بأشروهن وأبتغوا ما كنتم الله لكم إلى قوله حتى يسيء لكم لخط  
اللبس من الخطب الاستود من العرو من أسو في الليل جماعاً لحصول غشائه في سائر الليالي  
فلو كان تأخير الغسل إلى الصباح يمنع من جوار الصوم لم يمنع أن يكون الجماع مباحاً  
في الليل كله أجمع ولا يكون كله مسلخاً في الليل كله أجمع دلالة على أن إباح  
الغسل في الصباح لا يفسد الصوم ويدل على الحديث الذي استدله به على علم السلام  
وهو ما رواه زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله

الخبير

[illegible]

نحوه و اصل فقهه که آن من کل شاکا و عروا الشک و حاصله باینکه بهای بهای و عروا الشک  
لا یزول حکمه بالشک و یكون سبيله سبيل من شک و اسلاح شهر رمضان و دخول البعد  
و ان عليه ان یصوم حی بحقوقه و ادا و جی علیه الصوم و فطر یكون علیه القضاء و انه  
اکل و وقت یزومه الصوم فیه و یجب ان یكون مقسدا للصوم فتابا علی من کل قبل  
دک و لیست لاحداث یقول انه و لکن علیه و دیک الوقت للشک لان الشک ادا طری علی المعنی  
لم یزل حکم البقی لا یزال المحدث ادا شک و الطهارة یكون محدثا و المظهر ادا شک و الحد  
یكون منظره و كذلك الغزاة الکاح و الطلاق و العتاق و عروا شک و یجب ان یكون  
کذا حکم الشاک و عروا الشک فان بان له بعد ما اکل ان الشک کانت غایت  
حتی کل لم یفسد صومه لان سبيله سبيل من فطر و هو شاک و العدم بان له ایا فطر  
یوم العید و انه لا قضا علیه و انه یسأل به اکل لیل و انه قد اتم صومه و اما من سحر  
و هو شاک و لا یفعل فلا یفسد صومه لیس لیل مستیق و لیس مشکوک فیه و عروا  
ان الشک لا یزال البقی و ان سبيله سبيل من کل فی یوم الشک و انه لا یزومه القضا  
ما لم یتبین انه کان یوم الصوم فان بان له انه طهر کانت طهر لیه القضا و انه اکل  
بها و ان یكون سبيله سبيل من کل فی یوم الشک ثم بان له انه من رمضان و ان علیه  
القضا فان قبل ما ذکره علی من قال انکم ان لفضلا یزومه لانه سحر و هو  
یعلم بطیوع العرو و هو غیر مخاطب بالصوم فیه و دیک ان الله تعالی امر بالصوم من علم  
طیوع العرو لا ترا الی قوله تعالی و کلوا و اشربوا حی یسیرکم الحیض الا بیض من حیض  
الاستود من العرو و لم یسأل به دیک لایکون مخاطبا بالصوم قبل لم یسأل المراد ان یتبین دیک  
لکل حد علی لان ترا العرو و الطهر فذلک سحر و لا یزومه و لکن حکم علیه  
الغرض اذا اوفقتا و کذا الصبر و اما المراد ان یسأل الحیض من حیض الاستود  
و نقشه کما روی عن عدی سرخا ثم انه قال لیس یسأل الله صلی الله علیه و اله و سلم ان فی  
و صغیر من حیض و عروا ابیض و عروا لا استود و اکل حی یسیر لی الحیض الا بیض من حیض الاستود  
و عروا صلی الله علیه و اله و سلم ان المراد به لکن حی یسیر لیل من البهات علی ابیض و الطهارة  
بالصوم لا یمنع و عروا القضا لا ترا الحیض غیر مخاطبه بالصوم و کذا العار عروا المرخص  
و مع دیک و علمها القضا و کذا لا ترا فی مخاطب بالصوم فی یوم الشک ما لم یسأل  
انه من رمضان فان بان له دیک بعد کان علیه القضا و کذا لا ترا غیر هذا بالصوم  
بیم الشک ما لم یتبین له انه من رمضان فان بان له دیک بعد کان علیه القضا و کذا لا ترا  
المنتحر مع طیوع العرو لانه لم یکر مخاطبا بالصوم ما لم یسأل به طیوع العرو و علیه الصامه  
اذا سحر بان له انه منتحر مع طیوع العرو لانه حصل الکلا فی بهار شهر رمضان مستیلا  
قال و لا یزال الحیض للصامه اذا امر عروا نقشه صغیرها و هذا منصوص علی الا حکام

تكون قدیم

والفضل ما روى عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
فلما ينفطرون الصائم الذي له حامي ولا اختلام ولا خبز يا محمد بن الحسن انظرى حدثنا  
محمد بن شبيب حدثنا محمد بن عمرو عن ابي جابر عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام  
الطحاوي باسناده عن الشافعي الكشي عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام  
روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه رأى رجلاً وهو يحكم في شهر رمضان فقال انظر  
الحاجم والمحجم له قيل لم عملت ان يكون النبي صلى الله عليه واله وسلم قال انك في حاجم  
والمحجم يحكمها وتكون ذلك المحكمه للشرف لا للملك المحكم بها كما قال للراك والمجاهدين وما جرى  
مجره وكما روى عنه صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يزال الناس ملتة وهذا للنسب الكون واليد  
الزنا لو كان يكون سر الملائكة وكذلك الحاجم والمحجم محتمل ان يكون وقع معهما ما اوجبه الله  
فقال فطر الحاجم والمحجم له وقد قيل انها كانا معا فان قال صلى الله عليه واله وسلم ذلك  
رواه الطحاوي بروعه الى ابي اسحق لصحافي وروى ابو بكر الخصاص في شرحه باسناده  
ما دل على انه منسوخ وكذلك قال من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صح ما في  
عشره من رمضان برجل وهو يحكم فقال فطر الحاجم والمحجم فقال اذا ابتغى ما حكمه الدم  
فليجرحهم وروى عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام  
والمحجم له فتكا الناس ادم فخر للصائم ان يحكم فان قيل وقوة الرجعة للعدو لا للعدو  
الغضاير والصوم لم يفسد قبل له اطلاقه عليه السلام القولانية رخص للصائم ان يحكم  
من غير ذلك الغضاير لعل ان الحامه لا يفسد الصوم لان فساد الصوم للعدو كان معلوماً  
قبل ذلك فكانت فائده الترخيص اسقاط الغضاير وبيان انها لا يفسد الصوم ولا خلاف  
ان العمد لا يفسد الصيام وكذلك الحامه والعلم انه خروج دم لا وجب له غسل او حرج  
دم لا تختص النساء وتقتصر هذه الغلة على الرقاف وريح رشاير ما خرج من البدن من العاسان  
وغيرها في انها لا يفسد الصيام وقلنا انه اذا لم يحفل بالضعف لما روى عن ابي عبد الله عليه السلام  
الخدري وانشاهم قالوا انما كره الحامه للصائم من اجل الضعف وروا ذلك عنهم الطحاوي  
باستباينه وليس على الانسان ان يوق نفسه المضار ما لم يكن قال الله تعالى ولا تلعبوا بالرجال  
الى التهلكة مسـ قال لا يفسد الصيام بالكل والاذروره والحشمه وجب  
الدهن في الاكل والاكل ويكره الشحط لانه صار الى الخلقه جميع ذلك مضبوط عليه  
والاحكام والاقل عندك على السلام في الصيام انه لا يفسد الا ما اجتمع او لا يزال اذا  
فعل سبباً مختاراً له ولا كلاً والشرب وما جرى مجراه ما على هذا ان كل واحد الى الخلق  
من جهة الخلق مفسد للصوم اذا فسد الصائم حماراً له او لشيء وما عده لا يفسد  
الصوم ومذهبنا حنيفه على ما حصله ابو بكر الخصاص ان كل واحد الى الخلق

لا يفسد الصيام

ن ر ٢٤٨

نفسه الصائم

يعتد الصور وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة صلبا لدمه في الاكليل انفسكم  
 لانه لا يصل الى الخوف و قوله اي يوشف و محمد بن ابي نعيم في الاما و صل الى الخوف من الحاري  
 المعصوم و في ذلك قوله تعالى علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم لانه قد  
 يلايه على اناخته ما كان محطورا الى ان يتبين الخط الابيض من الخط الاسود و ذلك في الجراح  
 وهو الخلع والاكل والشرب فدل على ان المنوع بالصوم هو ما اناخته ليلته لانه دور ما  
 سواء ثم قال **ص** تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل والصيام هو الامتناع عن المحضوض فكان  
 الامتناع المأزاد هو الامتناع عما عدم ذكره فاما الكحل فقد روي ابو بكر الصديق رضي الله عنه  
 في السرج يرفعه الى محمد بن عبد الله بن رافع عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 كان يكحل بلاءه وهو صائم وهو لا خلاف فيه بين الفقهاء ان قيل قوله صلى الله عليه  
 واله وسلم في الاستسناق الا ان يكون صائما يدل على ان وصو الاما الى الدماع يفسد الصوم لولا ذلك  
 لم يكن فيه فائدة قيل له هلا لو لم يكن للاف محرم الى الخلق فاما وقد علمنا ان له محرم الى الخلق  
 كما ان له محرم الى الدماع فلا منعه ان يكون صلى الله عليه واله وسلم قال ذلك ليدل على انما الى  
 الخلق ثم الى الخوف فيكون ذلك فائدة للمحرر وعنى بقوله انما وصل الى الخلق الى الخوف على هذا الوجه  
 ينظر ولا خلاف ان الكحل لا يفسد وهو احدث في الحديث لا يفسد في الكحل ولا يفسد في الكحل ولا يفسد  
 عليه شيئا ما اختلفنا فيه بطله انه وصل الى باطن العين لم يحرم الخلق ولا وجه الاعتقاد فيكون  
 لا يكون له منسرح في فساد الصوم ولا خلاف ان لفصد لا وجب لا فطار فيقتصر عليه ما احتل  
 فيه بالقله التي ذكرناها وذكر ابو عبد الله البصري في شرحه غنصر الكرخان من طعن بالرجح وصل  
 الى خوفه حتى لم يبق في الرخ لم يوجب لعن ومكران محقق ذلك فضلا فيقتصر عليه اذ كان  
 الكلام معهم وهو ينقض عملا لهم بالوصول الى الخوف علينا وعلى ابن يوسف ومحمد اذ كان  
 كلاما مع ابن يوسف ومحمد يكون كلاما في طهر لا في شرب اما وصل الى الخوف من الحاري  
 التي هي حلقه لم يفسد فيفسد ذلك الحاري على غيرها من الاما قد بطله انها ليست محرم للطعام والمزج  
 ووجه كراهته المستعوط هو انه صار الى الخلق ووصل الى الخوف فافسد الصوم ويدل على ذلك  
 قوله صلى الله عليه واله وسلم بالغ في الاستسناق الا ان يكون صائما **هـ** قوله من  
 قال في بذر فيه لم يفسد صومه الا ان يرجع من فيه شيء الى جوفه فان ذلك يفسده وذلك هو  
 عليه في الحكم اما من بذر في الخوف فلا خلاف ان صومه لا يفسد ومن بقي او رجع منه شيء الى جوفه  
 فلا خلاف في فساد صومه وانما الخلاف في ان يفسد او لم يرجع منه شيء فانه يفسد لانه يفسد صومه  
 وهذا كثر الفقهاء الى انه يفسد صومه وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رواية ابن ابي شيبة باساده  
 عنه انه قال لا يضار ما دخل ليس ما خرج ولا يصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 بل لا يفسد الصائم الى الخافه ولا حلام فكان ذلك تمام ما في كل في سوا ذلك او بعد  
 فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال **ص** من بذر في جوفه الى جوفه ما  
 فليس عليه قضاء لان مقتضاها ان يفسد صومه وروي عن علي بن ابي طالب عليه السلام **قيل** له في الخبر  
 لادلاه فيه على موطنه خلاف لان الاستسناح هو الاستسناح في الوضوء لا في الاكل فان استسناحا

١٣ لا يفسد الصوم وإنما الخلاف في الوالي الذي يخرج كلاً استدعاء وهو لا ذكره في الخبر فلم يصح  
 لكم التعلق بظاهر الخبر فإن قيل مذهبكم يخرج الخبر عن أن يكون له فائدة قيل له  
 لا يجب أن يذكر الخبر فأنده وهو ما يقول أن الذي أخرجه كلاً استدعاء كراه المصنف عليه  
 فالأصل أن لا يستلزم من رجوع بعضه في الخلق ودك عند ما وجب القضاء بعد من الكلام  
 أن يقول أن من استقام ورجع شئ من الواجبه فتدعوهم على أن الذي يقتضيه أصولنا  
 أن من بدته التي لم يرجع منه شئ من الواجبه من غير أن يكون اختارته الصائم أو اختار رسمه  
 أنه لا يفسد صومه فيكون وجه المخرجه بين قائلين من استقام أو استقام من هذا الوجه فإن قيل  
 كيف صار استعالمكم كخبرنا على الوجه الذي ذكرتموه أو من استعالمنا خبركم قبل له  
 لأنه لا ذكر فيه للمختل فيه ولا يد من خبر فيه فصار استعالمنا أو من استعالمكم قبل له  
 حتى روى معدان بن طلحة أن بالبدن أحد أنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قام فافطره قال قلت ثوبان مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سحره مشق فذكرت  
 له ذلك فقال صدق أنا صبت له وضوءه قبل له ليس في الحديث ما يدل على أنه صلى الله عليه  
 وآله وسلم صار مفطرنا لئلا يمتنع أن يكون قائم صعب فافطر وهذا كما يقال فلا سافر  
 فافطره ومرض فافطره إذا اختار الفطر عند هذه الأمور فكذلك ما روي أنه صلى الله عليه  
 وآله وسلم قام فافطره ويقاس على ما خرج من البدن من الدم والدين وخوها والمعنى أنه خارج  
 من البدن لا من وجب اعتدال وجب لا يفسد الصوم ويقاس أيضاً على ما ذكرناه من الأصل بطل  
 أنه خارج من البدن لا من وجب اعتدال وجب لا يفسد الصوم ويقاس أيضاً على ما ذكرناه من الأصل بطل  
 ما خرج منه ابتداءً أنه في فوجيان لا يفسد الصوم ووجه ما ذكرناه أنه إذا خرج  
 من الخوف بعد ما عاتك إلى الغم يفسد الصوم هو يكسأير ما يدل على خلفه مع لصار  
 شبهة في أنه يفسد الصوم ولا يكون سبيله سبيل البراق لين البراق مما لا يمكن إلا حرامه  
 فصار عوا هسه قال من سلع ديناً أو ذرها أو لسا أو رجاء أو حفا  
 أو غير ذلك من جنس فسد صومه وعليه القضاء والنوبه وإن دخل سي من ذلك خلفه من غير  
 لم يفسد صومه إلا أن القضاء على أن من بعد ذلك مضمون عليه في الأحكام والمشي وبع  
 والمنتخب على أن من دخل سي من ذلك خلفه من غير بعد ولا قضاء عليه وذلك كلامه في الأحكام  
 على ذلك وحصيل المذهب في ذلك أن تحكم هذه الأشياء حكم غيرها من الطعام والسراقات  
 تعدل لصاير ابتلاع شئ من ذلك ذكرنا للصوم فسد صومه وعليه القضاء والنوبه وإن بعد  
 ابتلاعه بأشياء للصوم فسد صومه ولزمه القضاء لا يبريه عليه وإن سببه سي إلى خلفه  
 وصار خوفه من غير احتياجه للصاير له أو لسه لم يفسد صومه ووجه ما ذكرناه من  
 أنه إذا بعد فسد صومه أنه ما مورن كلاً مستاك فإذا بلغ شئ من ذلك لم يكن مما يشكوا دالم

بها

بها

يكره متكافئ لم يكن ضايحا وادام بكر ضايحا كان مفطرا ولزمه القضاء وهو قاس على الطعام  
والشراب بعده انه واصل الى الخوف من هجر الطعام والشراب بفعل الصائم وجب ان يطعم  
وجه ما قلناه من ان الناس للصوم منه كالدائر في فساد الصوم ماضى في مسله الاكل باسبنا  
وقلنا ان شأنا منه لو دخل في خوفه من غير اختيار منه ولا فعل من قبله كخوف ان يكون ما يمتنع  
العم او يفتح فيه في حال العطش عن قاصده الى سائر شئ مع سى منه وفيه حتى يصل الى  
انه لا يفسد صومه قياسا على الغبار والذباب المعنى انه وصل الى خوفه بعد اختياره  
كان منه له اولسببه مسئلة قال كذلك ان يصوم واشتد جوعه دخل الى الخوف  
من مصيئته واستساقه فسد صومه ولزمه القضاء وهذا سنة يصح عليه في الحكم وهو قول  
ابن حنيفة واخذ قولنا لشافعي وروى عن جعفر بن محمد عن علي بن السلام انه ان كان فخلد كد على انما  
فقلبه القضا وان كان ففعله للوضو فلا قضاء وقبحه ما ذهبنا اليه قول النبي صلى الله عليه واله  
وسلم بالبحر في استساق الامان يكون ضايحا واستثنى الممانعة والاستساق في حال الصوم  
مع الامر بها في سائر الاحوال فان تعلقتوا بقوله صلى الله عليه واله وسلم رفع عن امي  
الخطايا والنيبان وما استكرهوا عليه لم يصح بعلمهم به لما بيناه فيما بعد ان العلوي طاهر  
لا يصح وانه متناول على رفع الممانعة دون فساد الصوم لانرا انه لا خلاف في كرهه على  
الطعام والشراب مساو لهما مكرها انه يفسد صومه وان الذي سقط عنه هو الممانعة  
وهو قياس على من شرب الماء بعد انه وصل الى خوفه بفعله وجب ان يفسد  
صومه وقياس على من شرب ما يفسد الصوم بعلمه وفتح باختياره الصائم لسه ما قيل  
ما انكره على من قال انه لا يفسد صومه قياسا على الغبار والذباب اذا وصل الى خوفه بعد  
الاختيار منه قيل له الوصف غير مسلم ليزاحرا منه مكر للمصموم والمسوق على ان  
الغبار والذباب لا يفسد الصوم لانها وصل الى الخوف بعد اختياره الصائم للوضو او  
اسببه فان قيل اذا كان ذلك متولدا عن فعل مباح او مندوب الىه او واجب لم يفسد صومه  
فيل انه هذا فاسد من مفسدات المرأة او صحتها انزل الى ان المفسد للصوم مندوب  
عن فعل مباح وكذلك من كرهه على الطعام فاكل او مرض مرضا يحرقا فامطرت  
لانرا ان المفسد للصوم متولد عن امر واجب وهو ايد على مندوب والمسامح مباح  
له الاكل ومع ذلك يفسد صومه اذا اكل مسئلة قال اما العار  
والذباب والرخان وغير ذلك مما لا يصح فان دخوله لخلق لا يفسد الصوم ولا يلزم  
القضاء وكذلك دوق السبي بطرف اللسان مثل المصمضة ولا يفسده ما دخل الفم  
مالم يجز الى الخلق من عسل او خل او غيرها جمعه مضغوص عليه في الحكم والذباب والخن

سليم

وتحريمها لا يفسد بها الصوم لو جهل أحد حكمها بعد الإحصار جميعاً وأسمها البرية والنا  
انها تنقل إلى الجوف بعد اختيار الصائم لها أو لغيرها وعدا أن كان سببها لم  
يفسد الصوم **مسألة** ولو ان صاياه جوعاً وعطشاً وعطشاً  
صومها وزمها القضا وكذلك القول والمجونه وهذا منصوص عنه في المصنفين  
قوله الشافعي وتكرار عن زفر وقال أبو حنيفة يفسد صومها ما ادا على وطأ وح  
فلا خلاف في فساده صومها ما ادا لم يعلم ولم يحصل منها مطاوعه والذي يدل على  
ان صومها لا يفسد انها قد امسك على ما امرت فلم يحك يفسد صومها قاساً على ما  
لواصلت والمغني انها حسب غيرها اختياراً منها ونقاش على الازان ادا دخل الجوف  
الى الجوف وانها لا يفسد الصوم والمغني انه امر للاختيار فيه منه مسح وجعل لا يفسد  
الصوم بعقله انه ليس باختيار من اظام له أو لغيره فان قيل اجماع بينا في الصوم بوج  
ان يستوي حصوله باختيار او غير اختيار في انه يفسد الصوم قيل له لا سلموا اجماع  
بيناً في الصوم وهو الامر الذي اختلفنا فيه وعلى هذا لو لم يفسد صومها من غير ان كانت  
منها مطاوعه او مكره لم يفسد صومها وكذلك ان اوخر الطعام مكره لم يحك  
يفسد صومها فان اكره حتى طأ وعته انقاعاً على نفسها أو كمل على هذا الوجه فسد  
الصام لا خلاف فيه **مسألة** قال **مسألة** ومن فسد صومه من رمضان  
لقارض امسك بغيره فمما ادا الى ذلك لقارض ولزمه القضا وهذه المسألة قد  
بيها ما عنيها وفصلنا بين الموضع الذي لا امسك فيه مسمى وما يكون فيه واجتبا واستوفينا  
ذلك فمما عدم ولا وجه لا غاديه **مسألة** قال ولو ان رجلاً افطر اباً من رمضان  
ثم لم يقضها حتى دخل عليه شهر رمضان من قابل لزمه اطعام مسكين لكل يوم افطره  
والقضا بعد خروج من شهر رمضان وان كان تركه القضا الى هذا الوقت لعنته  
والاطعام بغير قضاء من تركه **مسألة** في المتي ان كان افطره لعنه لم يقضه  
حتى دخل شهر رمضان من قابل فليس عليه الا القضا ما ذكرناه او لا يصوغ عليه  
في الاحكام وما عنيها الى المنتقى منصوص عليه وكانوا العتات من الحسبي رحمه الله تعالى وحل  
الزواجر من زوايه واجده ويقولون ان الذي ذكره في الاحكام من الجبابرة اياه هو حكم  
من افطر غيره عليه وقد ذكر ذلك كان يحصل من كذا ان افطره ادا كان لعنه فلا  
قد به وان تأخر القضا الى ان يدخل شهر رمضان من قابل وان كان لعنه وعده نفسه  
القد به مع القضا وهذا هو ما سجد له خلافاً لاجماع الا يحفظ من احداه فرقاً في هذا الباب

وذكر في هذا الباب من حكمه لو افطره من رمضان من غير ان يكون له ذنب من رمضان

بلغ في كبره

كلام الجود عليه عليه السلام  
 في هذا الوجه مبني على ان الجود  
 هو ان يعطى ما في يده من  
 ما لم يقصص على نفسه او  
 على غيره من اهل بيته  
 او من اهل بيته من غير  
 ان يعطى ما في يده من  
 ما لم يقصص على نفسه او  
 على غيره من اهل بيته  
 او من اهل بيته من غير

كلام المريد بالله عليه السلام  
في هذا الوجه مبني على ان الله  
ادخله في صفاته من غير ان  
يكون له وصف في ذاته  
او لم يوصف به في ذاته  
الذي هو وصفه في ذاته  
لم يكن حاراً ولم يكن رقيقاً  
في موضوعه

رشد بن علی علیه السلام عن جده عن علی علیه السلام ان شیخا کثیرا ارا الی صلی الله علیه  
واله وسلم فقال یا رسول الله هذا شهر مفروض ولا یطیون الصیام فقال لا ده مفروض  
عن کل يوم بنصف صاع للمساکین وروی عن ابن عمر ان الی صلی الله علیه واله وسلم  
قال ما مات وعلمه صوم من شهر رمضان فان ولیه یطعم عنه بصو صاع  
من بتر ویزد لک القدر هو الذی یعوت به عابا ووجه روایه المصحح بنزه الامه ولا  
دلیل علی جحد الفدی به وقوله تعالی علی الذین یطعمونه فدیة قبل ان یسرح وعل  
انه فی الشیخ اذا لم یطوق الصیام واطاق الاطعام واما قبل ان وقت القضا یستحق  
في شعبان لا دلیل علیه واما احثت عائشه عن نفسها وعلیها وخبرها  
وتحکم القضا قبل دخول شهر رمضان وبعد علی من واحد فلاحلا ففی قضاها به  
قتل خوف شهر رمضان اخر لم یلزمه الفدیة وکذا لک من قضاها بعد ذلک المعنی  
انه قضاها فانه من الصوم ولا خلاف انه من فانه صلو قضاها فی ای وقت کما فی  
علیه شی سواه فکذا لک الصوم والمعنی ان کل واحد منهما فرض بکر واسد وحکم الامان  
الاجماع ان حقل علی روایه الاحکام فی اولی الامر وانه المصحح فی حقه  
ومن لم یصبر علی العطس من الرمال والنساء یلزمه اطعام مسکین عن کل يوم ابطو  
وکذا لک الهمم الذی لا یطیون الصیام وهذا منصوص علیه فی الاحکام والاصل  
فیه حدیث زید بن علی عن ابيه عن جده عن علی علیه السلام قال لما انزل الله  
بعلی فیضیه شهر رمضان اتا الی صلی الله علیه واله وسلم صائحا لعطس وال  
یا رسول الله هذا شهر مفروض ولا یصرون فیما ساقه واحده فقال لا یطیون فافطر  
فاذا اطفت فتم وانا به سبع کبر سوکا من رجلین فقال یا رسول الله هذا شهر  
مفروض ولا یطیون الصیام فقال لا یطیون فافطر واطعم عن کل يوم مسکینا بصو صاع  
وروی عن ابن عباس انه کان یقول لک فی الهم ویقرا وعلی الذین لا یطعمونه  
وسا واه والشیخ الهم ویقول ان معناه لا یطعمه وهدیه العراء وان لم  
یکر فی الشهره بحیث یحور ان یقرایها فانه یحور ان یقرایها فانه یحور  
خبر الو احد واخرنا محمد بن العباس خدنا محمد بن سقوب خدنا محمد بن عرون  
عن ابن اوشیح خدنا حفص عن حماد عن ابن اسحق عن الثوری عن علی علیه السلام  
قال الشیخ الکبراد اعز عن الصام افطر واطعم عن کل يوم مسکینا  
فان قبل فقد قال تعالی لا تکلوا الله نفسا الا وسعها وهو عر فادری علی  
الصوم فکلوا کلکم وعل له انه لم یکلوا الصوم واما ما کلا لده بکلامه  
وهو مستطیع وان لم یسطع الصوم وهذا کما اظاهرا دام بعد علی العتق

الشیخ  
والله اعلم  
بالحق

فانه فی ان العراء  
الشیخ واه کما یحور  
فی الشیخ

ان يكلف الصيام فان لم يقدر على الصيام حار ان يكلفه الطعام وكما لم يقدر على  
الاسططع على الصيام فكلف القضاء اذا قدر عليه فاذا ثبت ذلك في الشرح العمري كان  
منه عطف لازم فثبتا عليه يعني ان لما يخ له من الصوم ما يوش من زواله في حال  
الاحتوال فيجب ان يلزمه العديه فان قيل يقول صلى الله عليه واله وسلم  
فاذا اطعمت صم ليل على ان الغار من غير ما يوش من زواله قيل له يجوز ان يكون  
صلى الله عليه واله وسلم قد قال في عريفة الحكم في روال الغار من كان ذلك المسحط  
بعينه من زواله بعلته وغر نقول من يكون كذلك انه لا يديه عليه وان سئل  
بشيل يتاير لمضا واما ان يوجب لغيره على من كان العال في علة ان يارول ودروي  
مثل قولنا في الشرح العمري ان السوابر عاشر ولا يبرع وسعد بن جبر وعطاء وذل انه  
لا يخط فيه خلاف من الصحابة وهو قول غامه الفقهاء وكل خلافه عن مالك في  
نور وصاحب الظاهر نقل لعماد في منتخب على ان من عزم على الاطار فصار  
ولم يطره واستمر على صومه لا يكون بذلك مفطرًا ولا اصل ان النية لا تؤثر في فساد  
الصحيح الاثر انه لو نوى فساد الصلوة لم يفسد صلوته واما ما يروى في إبطال العمل  
على وجه دون وجه فاما محروها فلا تاتى بها **باب القول**  
**وصيام النذر والظواهر في قتل الخطا**  
ولان خلاف قال صلى الله عليه وسلم عسى يوم عسى يومًا لومة لومة متا بها محرم وان لم يكن  
بواها بمجمعة متا بها بمجمعة او متفرقة ولا يكون لا يجاب لا يلا قايلا ما ذكرناه  
او لا منصوص عليه في الاحكام وقولنا ان لا يجاب لا يكون لا يلا قايلا ما ذكرناه  
عليه السلام عن جده القتم عليه السلام في الاحكام وروى عليه ايضا كلامه اما اذا  
لم يبق لتتابع اول لم يشترط لفظ هذه الخيارات بيزان لذيها متا بعه او معوقه  
ليلا لتتابع ضفه لا يديه على العذر فاذا ادى بالعذر معرنا عن ملك الضفة التي لم يبقها  
ولم يشترطها لفظ فقد ادى ما الزم نفسه وهذا مما لا خلاف فيه فاما اذا نوى فلا  
عري الامساها لان النية ضرب من الارادة وللا راده مسترح في إبطال الفعل  
والقول على وجه دون وجه اذا كان يقع وفيه علة عليه كما ان العموم لما صلح لا  
اسعراق وصح المحضوض في اريد به المحضوض وضع خاصا وكذلك اللفظ  
المحتمل كقولنا در لما احتمل الطهر واحتمل الحيض كان اللفظ لفظا لما هو مراده  
من لظهر والحيض وكذلك القول في المحار والحقبة فاذا ثبت كدوسات قول  
القابل لله على ان اصوم عشرين بن يوما احتمل ان يكون عشرين بن يوما متا بعه وعشرين  
يوما متفرقة وجان بعير في النية الى يدها لاحما لهما جعوا لهذا قال الصحابة ان النية

احسان المولى عليه السلام  
عدم العدم على الاستطاع

في ذلك

فان بواها بمجمعة  
لومه صامها

زنتا ببع

المحامل

في باب الامان او كبد من العرف لانه يقع بها القول على خلافهما لين على ما ساء فادا  
 قال الله على ان اصوم عشرين يوما وبوي التبايع صار السابح كالمسطور به كما ان العالي  
 لما قال قتلوا المشركين وارادوا التحريم كالمسطور به فان قيل الا كان الصوم  
 لا يحل بالسه اذا انقردت عن القول بحدان لا يحل بها السابح قبل ان يلهيه لا مخرج لها  
 في الايجاب اذا انقردت ولها مبدخل في ايقاع اللفظ على احوال وجهي الذي يحمله على ما بينا  
 فلم ينتج ان يقع اللفظ بها على الصوم المتتابع فيكون له حجاب في الحقيقة راجعا الى القول  
 ويكون تأثير اليه في صرفة من وجه الوجه وقلنا ان لا يجاب لا يكون له الا فاديل  
 لئلا يجاب ما لم توجه الله ابتداء من العباد ان لا يخلوا ما ان يكون بالنيه او بالذوق او باللفظ  
 الموجه وقد دللنا ان الصوم لا يحل ما يدخل فيه في كتاب الصلوة ولا خلاف انه لا يجب بالسه  
 فلم يحل به على القول على انه لا خلاف ان النذر لا يكون له الا في قول الذي يدور على وجوب  
 الوفا بالنذر وقوله تعالى وادفوا عهد الله اذا عاهاهم وقوله سبحانه لو فاني انال عقود وروى  
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لعرج قال كنت بدت اعمكاف يوم اوسرك  
 وقال للذي نذرت ان تحج ما سبه لحي وركب ويهدى والمثله وفاق لا خلاف فيها مساله  
 قال ان جعل على نفسه صام سنة صامها واذا فطر العدين واياهم السريق ثم قضاها وقضا  
 شهر رمضان لم يدر ان يكون استمى ما ذكرنا او عصمه بنفسه وهذا منصوص عنه في الاحكام  
 اذا اوجب على نفسه صام سنة صامها واذا فطر العدين واياهم السريق قضاها وهاهنا سهرتها  
 لانه اذا اوجب على نفسه صام سنة فقد اوجب على نفسه صام ابي عشرين سهر اليه السنة  
 اذا اطلقت كانت قناره عن ابي عشرين شهرا وليس يجوز ان يصوم العدين واياهم السريق  
 لئلا ياتي الله عليه واله وسلم بها عن صامها وصام شهر رمضان لا يبع عن النذر  
 فحل صومه اخيرا عشر شهرا الا ان يام فغلبه ان يقضي سهرها في يوم ليكون له صام  
 اثني عشر شهرا عن الدرر الذي اوجبه على نفسه وقلنا انه ان اسى بغير ذلك او جمعه  
 به لم يلزمه قضا ما استثنى لانا قد بينا قل هذه المسئلة ان للنيه مداخل في ابعاء  
 اللفظ على وجه دون وجه وان جعل العام خاصا والجمعية محارا واد اوجب  
 على نفسه صام سنة ونوى سنة قد استثنى منها ما ذكرنا كان ذلك في حكم المنطوق  
 بما كما يقول ذلك في العام اذا ارتد به المحاض ولقط الحقيقة اذا ارده المجران  
 مكان الايجاب ساول والجمعية احدا عشر سهرها في خمسة ايام فان قيل ان ذلك  
 حايث في لفظ العموم ولفظ الحقيقة لان لفظ العموم سبيل في الخصص ولقط الجمعية  
 يستعمل في المجران ولا سبيل لفظ السه واحدا عشر سهرها في خمسة ايام قبل له ليس يمنع

دور

دكر

خلاف حددهم  
علم السلام  
في اهل الجمع وامر اعلم

ذلك اذا اُرِيه المجاز وان لم يكن استعمله على هذا الحد في الشهر كما سعمال لفظ العموم في  
الخصوص وكثير من الفاظ الحقيقة في المحار ونظر ذلك قوله تعالى الخ اسهر معلومان  
فتمي سهرين وقسنت امام اسهرا وان كان اقل ما حوز ان يطلو عليه اسم الاسهر على  
الحقيقة بلته اشهر فاحرى اسم الاشهر على ما ذكرناه على سبيل التوضيح وعلى هذا ذلك  
حري شري ان نواصح نفسه على ان يحرق عسر شهره شهره باسم السهر وجب  
ان يجمع ذلك كما لو واضح غيره على ذلك صرح ان يحاط به مسألة قال ولو  
ان رجل اوجب على نفسه صيام شهره كما مل او شهرين مشتتا بخين او اكثر من ذلك فانه  
يجب عليه ان يصومهما كما اوجبهما وان قطع من ذلك بافطار يوم وجب عليه ان ساقط  
الصيام لئلا يكون رجلا لا يفارقه السهم ابدا او لا يطعم من نفسه بمواصلة لصعوده  
ودوام شقه فان كان كذلك حار له البناء على ما صام جميع ذلك من خصوص علمه في الاحكام  
وقال في المحل اذا افطر احد من مرض او سفر وله البناء او اما اذا افطر غيره  
فقد روي فان عليه الاستسفاف ولا خلاف في ان المرء اذا كان عليها صيام شهرين سابعين  
فما ضللت لها البناء للشافعي والمريض والمسافر كوان في البناء والاستسفاف ووجه  
ما ذكرناه في الاحكام انهم لم يجمعوا على ان الخيض اذا غرمل وجب الاستسفاف وعارمه  
البناء وكذلك من لزمه السقم وكان الغالب من امره انه لا سمر السهم به سهرين  
والمغني انه قدر لا يترجأ زواله في غالب الاحوال فوجد ان لا ينجح من البناء شاعلى الخص  
والسقم والاثان بجعل قدر من الخيض ليرتجأ زواله اذا طعن المرء في السقم  
كلما قل الشك في قوى في العرف في انقطاع الخص لعارض عرض قرب في العادات  
من عود من وصفنا الى الصحة فان قاسم على المرض الذي يمرض ويولد فيه عن حوى  
عليه واثباته على ما ذكرناه على اننا قد بينا ان اشكال سهرين وحكم المعذر على ما يقتضيه  
فرد خاله الى الخيض لا سقاط الاستسفاف واعاره البناء او من مرده الى المرض الذي يزول للمرض  
الشرع وارده بالحفيف على من معذر عليه مسألة لا يكره ان يصح المعذر والعمل ايضا  
بوجه وينبغي به قال الله تعالى ما جعل الله عليكم في الدين من حرج وقال سبحانه لا تكلف  
الله نفسا الا وسعها مكل ذلك يترجأ قيا سناد بنضه فاما المرض العارض فان الاستسفاف  
واجب في افطر من اجله ليرجأ له كحال الصبيحة وان اشكال سهرين مع الشايح مكله في  
ان يلزمه الاستسفاف قيا ساعلى من فطر لغيره غير هذا القياس او من فطر من مرضه الى  
الخيض بقله انه افطر معذورا وذلك اننا وجدنا ما يفسد الصوم لا سهر من حكمه من ان يكون  
معذورا فيه او غير معذورا ومن الامرات انه لو اكره على الافطار وافطر لمرضه او سهر كان معذورا  
ولم يحرجه ذلك من ان يكون مقسرا للصوم وكذلك الشايح وما سدر والاضل به انه مخفو

الانتران دخول البهار والذباب الخوضا ومعقوئته وكذلك اسلاع الرقوع لعدو  
الاحرار منه ونفسه ما يمكن الاحرار منه لانه من احكام الصوم اعني السابح فان  
قبل فالحظ بفسد الصوم وان لم يمكن الاحرار منه ولا نفس السابح قبل له الحس  
يفسد الصوم لانه لا يتعدى فضا ما افنديه ولاه ليس ما عرض في جميع الاحوال  
او عامها كان في حكمه المكن احرازه ولا نفس السابح لانه لا يمكن السابح من غير  
فبان ان المهر في ذلك هو العذر ووجه ما ذكره في المسح انه افطر معذورما وحيث  
يحوز له البناء فاسا على الحايض والاقوى ما ذكره في الاحكام على ما سر خناه والذي  
يقتضيه قوله في احكام ان لغنا نفس السابح وان الحايض يفسد سابع كباره المهر  
لان المعاس ما يمكن الاحرار منه في السابح والحس ما يمكن الاحرار منه في سابع المنة  
اليام وما جزا عراها من العبد الذي لا يح من طريق النجاسة ان يطعم فيه الحس وما على  
رواية المسح يجب ان يكون جميع ذلك لا يفسد السابح ويحذر البناء لانه لا يطارد روع لعدو  
مسألة قالوا ان رجلا قال على الله ان الصوم شهر من يوم احلض فيه من كذا  
او قال على الله ان اعتكف بخلص منه ولخرس حان اخر صيامه الى اليوم الثاني من سوا لم  
يصوم بلثي يوما وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه ان قد اوجب على نفسه صام  
شهر باعاه اياه لفظا او باعاه لا عكافا اذ ايجاز عكافا عدا ما يصلي لهاب الصوم  
فاد اصا د في لك الوقت شهر رمضان لم يصح منه ابعاع ما اوجه بالدرسة كما لو صادف  
ذلك من المراه حبيبا او تقاسا لم يصح ابقاها اياه <sup>فيلجأ</sup> فخير الى انقضاء الوقت الذي لا  
يصح ابقاها ما لزمه من الصوم بالمدن بالظن فكذلك قلنا انه وجبه الى الثاني سوال  
لتوقعه في وقت يصح وقوعه فيه **مسألة** قالوا كذلك ان قال الله على ان الصوم  
يوم الفطر او يوم الفطر فها قد صاها كذلك ان قال على ان اعتكفها انقضاء المسمى على ان  
من قال الله على ان الصوم يوم الفطر او يوم الفطر فها قد صاها وما ونظر في الاحكام على ان  
من اوجب على نفسه اعتكاف يوم الفطر يفطر ويغتفر بعده فقلنا ذلك في يوم الفطر  
والاصل في ذلك الله تعالى بانها الذين امنوا او فوا بالعقود وقوله تعالى فاعلمهم بما في يومهم  
الاية فذم الذين يجلفون بما وعدوا في حان تكون الخلف ككلمة مذمومة لا ما مع منه الدليل  
وقوله صلى الله عليه واله وسلم لعراوف مدرك وجب لو انا المديرو كذلك اذ ادر صوم يوم  
الفطر او يوم الفطر فان قيل لا نذكر في معصية في اله كذلك نقول ان نذكره فدا بطوى  
على قوله ومحطه فالزمانه القره واسعطا المحظورة لان الصوم يومه وابعاده في يوم  
الفطر يوم الفطر محظور فالزمانه الصوم ومعنا ابقاها في الزمان المحظورة فيه فيكون واسعطا  
الظواهر كلها وما يبدل على ايه لا خلاف في قال الله على ان الصوم يوما او يوم المحسوس يوم

لو قيل ان الصوم شهر  
من يوم احلض فيه من كذا  
او قال على الله ان اعتكف  
بخلص منه ولخرس حان اخر  
صيامه الى اليوم الثاني من  
سوا لم يصوم بلثي يوما  
وهذا منصوص عليه في  
الاحكام

فانه

فانه

بسم الله الرحمن الرحيم

فانه يلزمه نذر فكل ذلك اذا قال الله على ان الصوم يوم العطر والمعنى انه نذر صوم  
يوم يصح الصوم فيه فان قيل لم يرد ان الصوم فيه يصح قيل له لانه لا خلاف ان  
صوم ايام التثريب يصح فوجب ان يكون يوم النحر يوم الفطر كذلك لانها من بين  
ثلاثين ايام الا بالهي عن الصوم فيه وقد ثبت ان النحر عن الصوم فيه لا يبطل الصوم  
فثبت ان الصوم يصح مع ما يمكن ان يقاس يوم العطر ويوم الفطر على سائر الايام في السنة  
وان اجاب النذر يصح فيها والمعنى انه علو احاب الصوم بالهزار ولا سمع د لكو  
بن قال الله على ان الصوم يوم النحر او يوم اكل فيه لين عرضا للمعلول اسوي  
بين يوم الفطر ويوم النحر وبين سائر الايام وما يدل على ذلك ان فيه الوقت لا سعي  
لها الاحاب مكان ذكر الوقت ووجوده كعدمه وفيما يتعلق به تحكم احاب الصوم  
وبدلت قربة الوصل لا سعي بها الاحاب نه لوقا الله على صوم يوم عاشور  
وصوم يوم عرفة ثم افطرهما جاز قضاها في غير يوم عاشور او يوم عرفة ولم يلزمه  
ولم يلزمه ان يتنظر للقضاء يوم عاشور او يوم عرفة واليوم لعام القابل ومع ذلك  
ان الصوم في يوم عاشور او يوم عرفة افضل من الصوم في غيرها فثبت بذلك ان قربة الوقت لا  
يتعلق بها الاحاب وصار النذر المطلق بالوقت كالنذر المطلق في هذا الباب وما  
يدل على ذلك ان من نذر صيام يوم بعينه فقاته الصيام في ذلك اليوم فعليه ان يصوم يوما  
مكانه فان ان الوقت لا يختل به ان الصيام يقضي في يومه وليس كذلك سائر ما هو  
في تحله لصوم اذ الصوم لا يصح دونه في غير يومه ان يقول الله على ان اضل ركعتين  
في موضع بعينه او الموضع لا يصح شرطا في قوله اداهما فان كان الوقت موعدا  
من الصيام فيه لا يحل الا نذر وروي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال  
للذي نذرت ان يحج حافيه عن محتمره مروها فلتحتمر ولترك فانت ما كان فيه ونفا  
ما كان محظورا فكذلك ما ذهبنا اليه **مسألة** قال والمظاهر اذ اعرض  
العقوصام سهرين متنا بعين فان افطر منها يوما واحدا استأنفها الا ان يكون  
افطاره لعله لا ترجح والها فحتمه البناء وكذا القول من قبل خطا اذ اعرض  
وجميع ذلك منصوص عليه في الاحكام وقد مضى الكلام فيما يحكمه الاستيفاء اذ  
افطر وما حرمه الله البناء مسعى ملا حتمه الا عاده فيه فان قيل فلا علم  
في المظاهر اذ اعرض عن استيفاء سهرين متنا بعين لاي علم كانت انه بعد ذلك في الطعام  
لانه قال تعالى من لم يسطع فاطعام اثنين مسكينا فل له لما سب في  
غير المظاهر اذ كان عليه صوم سهرين متنا بعين اذ اصام وورق على ما به  
انه حرمه البناء انه يكون في حكم من صام سهرين متنا بعين وان ذلك المعروف لا سلك

النتائج قلنا ان المظاهر اذا صام على ذلك اتخذ كان في حكم من صام متابعاً لمالك هذا ان  
عليه الصوم ولم يات به بالعدول عنه الا لاطعامه **مسألة** قالوا لو صام  
بعض الصائم ثم قدر على العتق تركا للصيام واعتقاً وان قدر على العتق بعد اتمام الصيام  
لم يلزمه العتق وكذلك اذا عجز المظاهر عن الصيام واطعم بعض المتساكنين من در  
على الصيام رجع الى الصيام ولم يعد لما كان منه من الاطعام فان قدر على الصيام بعد  
امام الاطعام لم يلزمه الصوم وهذا منصوص عليه في الاحكام وخالفه الشافعي وذكر  
**فقهاء** اذا دخل في الصوم لم يلزمه العتق وان امكروا لاطل فيه ولا لله تعالى  
فان كان من قوم كبريتكم وهو من ابيه وقوله تعالى والذين يطعمون مسكهم من صلاتهم  
ثم يعفون لما قالوا فخر ببرئته لاهيه ولما جازت تعالى للعدول في الصيام بشرط ان لا يجد  
الرقبة واحار العدول في الاطعام في كفارة الطهارة بشرط الاستطاعة الصيام ثم وجد  
السبيل الى الرقبة لم يحل له الصيام ومن امكنه الصيام لم يحل له الاطعام فيجب ان يكون من  
مجاير الرقبة وقد صار بعض السهر من يجره ما بقي من الصيام واد امره بخره ما فيه  
لان بعضه معلق ببعض فان قيل لا حلوا فرض الرقبة من ان يكون ما عليه  
قبل الدخول فقط وجب سقوطه بالادخول في الصيام وان كان قائماً عليه قبل  
الدخول وعده فالواجب ان لا يسهل له لانه كمال مضايقة وعدم الرقبة  
وجب ان يلزم صوم سهرين قيل له فرض الرقبة شافط عنه مع عجزه عنها سوى  
دخل في الصيام او لم يدخل لانه لا حرج بها الفرض على الانسان مع عجزه عنه لكنه متى  
وجد ما عايد الفرض عليه ما لم يخرج من كفارة الاسرار ان يحدث اذا رفته الصلوة  
لزمه فرض الطهارة ثم ان عجزها سقط فرضها ومن قدر عليها عاد عليه فرضها  
مكدر في فرض الرقبة ولا خلاف ان لا يثبت بالصوم لا حرجه عن كفارته اذ كان واحداً  
على السبيل الى الرقبة وكذلك البناء على الصوم والمعنى انه مظاهر ولا يجد السبيل الى الرقبة  
فوجب انه لا حرج به ان يقوم عن كفارته ويدل على ذلك ايضا ان لم لما كان بدلائق  
الطهارة بالما لم يحل البناء عليه مع التمكن من الماء وبما شكركم لاهل كما لم حرجه الاسراء وكذلك  
الصيام الذي هو بدل من العتق لما لم حرجه الاسراء به لم حرجه البناء عليه مع التمكن من الماء وبما  
حكم المصل والمكران يقاس بهذه القلة على القعود الذي هو بدل من الصلوة العام  
في الصلوة المعذورة ويمكن ان يقاس على الاقدار بالسهو الذي لم يحل اذا خاضت  
قبل استكمال العدة بالشهور فان قيل لا يمنع اذ لم يجد الهدي وضام بلمه ايام في الحج  
اذ وجد الهدي لم يلزمه الهدي قيل له نحن نوجب عليه الهدي اذا وحده في ايام الحج  
والما لم يوجب الهدي عليه بعد اتمام الحج لانه في حكمه مشكك للكفارة لانه لم يبق عليه

الوجه هو انما عليه بدل العتق وبعده وان كان ما عليه بدل

حكمه

حكم يرفع الكفارة لا ترا ان لا يخلو - قد جاز له وليترك ذلك شأين ما ذكرنا لان  
حكم الاصل باق في جميعه لا ترا ان لنم حكم ونحدث باق عليه ما لم يسكن  
الصلوة والمغفرة بالسهو يحكم المنع من التزويج باق عليها ما لم يسكن العده  
وليس كذلك من صام ثلثة ايام ومضت ايام الذبح استقلت على المنع من العمل  
جاز له فلم يبق عليه حكم الاصل فكانت الكفارة مستكمله حكما على ان ايام الذبح  
ان فاتت والذبح ان فعل كان فضلا ادا فهو حكم من لم يجد المد والباس  
من صام بعض السهرين على من استكملها بسقوط فرض الختوم بعد ما به در صام  
عن كفارة مع عدم الرقة كانت هذه العلة عروضة ليس من استكمل سهرين  
فقد استكمل الكفارة ولم يبق عليه حكم الاصل وهو حكم الطهارة ولا معنى للكفارة  
هذه الحال على انه عكر ان يعارضها هو من جسد هذا العاص الذي لا يبرأ من  
وهو ان يقال لهم لا خلاف ان من استكمل السهرين اوجب الرقة فلا مسامحة فيها  
للتكفير بالصيام وكذلك ادا صام بعض السهرين وهذه المغايرة لم يذكرها  
على انها مؤثرة لكن ان اراد بان يبين ان قياشه مع فتا دحا معا بل قبله فوجسه  
من كل وجه وجميع ما استدل لنا به على انه لا يجوز الصيام مع وجود الرقة داله على  
انه لا يجوز الصيام في كاره الطهارة مع استطاعته الصيام على الوضوء الذي مضى  
الكلام فيه فلا تعرض في غايته بال القول في قضاء الصيام  
من افطر في شهر رمضان يا ما مجتمعه قضاها جميعه وان افطرها مفترقة قضاها مفترقة  
وان افطرها مفترقة قضاها جميعه كان افضل وهذا منصوص عليه في الاحكام  
ونرى ايضا في المتن على انه يقضى كما افطر ويحصل المذهب ان الشايع هشمي وبركه حرمه  
وان كان مكرها لان القسمة على السلام قال في مسائل النجاشي فان قضاها  
مفترقة فقد ساق وقضى ولم يوجب الاغادة وقال عبيد بن رافع في الاحكام والقضا مسامحة  
هذا احسن ما في هذا واقربه وقال في الاستحباب واجزا عداه والاصل في ذلك ما  
اخبرنا به ابو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن سعيد بن محمد بن عوف عن اس بن شيبه حرمه  
ابن سلم الطائفي عن موسى بن عتيبة عن محمد بن المنكدر قال بلغني ان لسليمان بن  
عليه واله وسلم سئل عن مضطرب قضا شهر رمضان فقال ذلك اليه ارايتم لو كان  
عليه دين ففرضا الدرهم والدرهمين لم يكن قضا الله والله اعلم ان يعفو ويعفو هذا  
لغير دليل على انه يكره وتحريم وقوله ذلك اليه وتشبيهه بقضا الدين يدل على انه يحرم  
وقوله الله اعلم ان يعفو ويعفو قال على الفقير والاساءة ليل العفو والعفو ان  
يكونان للاساءة والفقير وكذا تشبيهه بقضا الدرهم والدرهمين يدل على كراهته

بلغ في المحرم

بكره للرجل ان يقضي ما عليه ابد رزهم والدرهم مع الغدزة على القضا حمله ووجه  
المطالبة عليه بالتحج ويكون قسما بفعله ذلك واخترنا محمد بن الحسن بن محمد بن  
بن شبيب خدشا احمد بن هرون عن ابن ابي عمير خدسا ابو الحسن عن ابن ابي عمير عن الحارث  
عن علي عليه السلام قال بركان عليه صوم من رمضان فليجته متصلا ولا يفرقه  
فذلك على الاستحباب **فان قيل** اما استدلالك على الاحباب **فيل** لكون  
ذلك حجابا بينه وبين ما رويناه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ويدل على ذلك قوله  
قوله الله تعالى فعدوه من ايام اخر وقيل في عدة من ايام اخر مساجات وهذه الغراه  
وان لم يرد الخبر بها وروى ابو جيب العلم فانه لو جيب القول فذلك على السامع على ما  
ذكرناه على انه قد ثبت ان القضا للفرع والعمل بوجبات يكون سسله سسل المعنى في  
جميع اصول العبادات وقد ثبت ان الشايع ليس شرطا في حكم الصوم بل لانه ان من افسد  
يوما لم يقصد شايته وادانته السامع ليس شرطا في صحة شهر رمضان لم يجب ان  
يكون شرطا في صحة القضا وادانته السامع ليس شرطا في صحة ذلك الاية والخبر لم يروى عن النبي  
عليه السلام على ان يركه مكره مع الاجزاء اما اذا افطر اياها معروضة وقضاها  
مجتمعة فهو افضل لانه لا يركه ولا يركه اياها ولا يركه اياها ان كان ما فات محققا  
ولا يركه مبادره الى رد الواجب ومشاركة اليه وهو اولى مسئلة قال من دخل  
في صام فمطوعا لم يطر لم يحس عليه فضاوه وهذا منصوص عليه في الاحكام وهذا سفيها  
هذا الكلام في هذا الباب في مسئلة من دخل في صام في التطوع ثم افسدها في كسب الصلوة  
فلا عزم في اقامتها **مسئلة** قال لو ان رجلا جنت شهر رمضان كله ثم افاق  
لزمه القضا وكذلك ان جنت شهر رمضان فضاوه وهذا منصوص عليه في المنتقى والافيه  
انما هو على عزمه فذلك على ان المراد به الجنون الطارى بعد التكليف وعلى ذلك  
حملة ابو العباس الحنفى رحمه الله تعالى رحمه الله تعالى في المنصور وهو صحيح لم يحسن اذا  
لم يكن طاريا على التكليف يكون سبيله سبيله سبيله سبيله ولا يركه وصاما فانه  
من المنصور والاصل في ذلك قوله الله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا  
او على سفر فعدة من ايام اخر فوجب القضا على المريض والمستأف من الجنون من مرضه  
القضا فان قيل روي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم رفع العلم عن بلانم  
عن الجنون حتى يغيب قسله كذا في القول ولا يوجب عليه القضا الا بعد الاقامة وسبق  
وجوب الصوم عنه في حال الجنون لا يدل على سقوط القضا كما لم يضر ولا يضر في نفسه  
ولا خلاف ان من عجز عليه الشهر كله بفضله اذا افاق فذكر كذا اذا جاز المعنى جواز الصوم  
بزوال العقل وليس يتقصر كذا في لكون روال عقله طاريا لا ماعلنا لم يحسن الحكم الجنون

العمل بالعدة  
الساذمة

حكم

حكم

حكم الاغادسوى منهما **فان قيل** لا نسلم ليس المعنى عليه بل العقل دليله ذلك حمل  
 لمعنى العقل ليس العقل ليس هو أكثر من حصول الحكم الصوري وقد علمنا ان المعامله  
 داخل في هذا الباب من الجنون على اننا لو حملنا العبارة في ذلك زوال العلوم الصوريه  
 فلا وجه لتعلمهم بذلك وبوجوبه وافقنا على انه اذا جرت افاق في بعض السهر لزمه قضا ما فيه  
 وكذا ان افاق بعد مضيه والمعنى انه فاته الصوم بجنون غارض فان قاسوه على الصبي  
 بقله انه يشبه به الولايه كان منقضا عن افاق في بعض السهر على ان فاته الجنون على الجنون وعلى  
 الايمان اول من قيا سه على الصبي لان الجنون والاعمالا ينافيان للصوم وليس كذلك الطول  
 لانها تاف في الصوم على ان الاعمالا عندنا ادا طال كان مثل الجنون في استحقات الولايه فلا وجه  
 للمنفرد به على ان احكام لفظة لا ينفصل في شيء من المواضع بين الكل والبعض لان لصبا  
 والكفر ادا راعى فلا يجب فضا بعض الشهر ولا كله والنجس والنقاس والاعمال والمرض  
 ادا راعى وجب فضا البعض والكل من الشهر وكان ما قلناه من المستويه من زوال  
 الجنون في بعض الشهر واخره **مسئله** قاله لوان رجلا ارتد عن الاسلام يربى  
 فلم يمت ثم رجع الى الاسلام لم يلزمه فضا ما افطر في حال ردة وهذا منصوص عليه  
 في المتن وقد استقصينا الكلام فيه في كتاب الصلوة ومسئله المرتد ارجع الى  
 الاسلام انه لا يقضى ما فاته من الصلوة بما يغني عن عادته **مسئله** قاله من افطر  
 من الرجال والنساء لعلة من العقل كخو السفر والمرض وكخو النجس والنقاس في الشتاء  
 وكالحمل والمرض ادا خافنا على الجنين والمرض لزمهم الفضا ادا خرجوا من علمهم قال  
 والمستحاضه ان تصلي وتقوم وتقضي ما فاته من الصوم ادا خرجت من ايام حصها  
 جميع ذلك منصوص عليه في الاحكام قلنا ان المشافر والمرضى بعضيان ما افطر العولاه  
 نكحوا ومن كان مرضيا او على سفر فعده من ايام اخر وقلنا ذلك في النجس والنقاس  
 ذكره محي عليه السلام عن ابي جعفر علم السلام انه قال يصح ان اراح النبي صلى الله  
 واله وسلم يربى ما يربى النساء فيفضل الصوم ولا يقضن الصلوة ووركا ساعده  
 عليهما السلام بنت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم برامات النساء فيفضل الصوم  
 ولا يقضن الصلوة قلنا ان المستحاضه تقوم وتصل ما روي ان النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم امرها ان تنوضا وتصل بعد مضي ايام اقرا بها فلما حازت الصلوة لها طار  
 صابها وجميع هذه المسائل وفاق اختلاف فيها بلا وجه للاطالاه  
**باب القول في الاعتكاف والقول**  
 في ليله القدر لا اعتكاف لها لصام واعمال النسيان لا بها مادام متحكما  
 وهذا منصوص عليه في الاحكام قلنا لا اعتكاف لها لصام لما احسراه ان العائش

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد وآله

وہابیوں کی رائے اہل بیت علیہم السلام کو اہل بیت کے خلاف ہے

✓

بمعنى معناه سوى الذي لا يتقوى بحكم اللفظ والذات فادانته ذلك فلم يبق احدا يحاب  
 انضمام معني الى الاعتكاف الا الصوم ووجب ان يكون الصوم شرطاً فيه فان قيل ما الكرم  
 يكون المعنى المضموم اليه هو اليه قيل له النذر لا يتأول اليه لان اليه كوجب الموى  
 ان يحصل الوجوب للموى حتى لا يخلو ولا خلاف ان اللبث لمعرفه لا يكون قربة لان انضمام  
 معنى اخر اليه فواجب ان لا يكون اللبث في المساجد قربة لان المعنى اخص به والمعنى اعم  
 في موضع مخصوص ولم يوجب ائخذ ذلك الا اوجبا لضم فان قيل ما كرمه ان يكون المعنى  
 المنضم اليه انتطار الصلوة قيل له لم يقل ائخذ بذلك ووجب سقوطه على ان المشافعي وهو  
 الخالف في هذه المسئلة يجوز اعكاف اقل من يوم ويجوز ان يكون منتظراً للصلوة فان قيل  
 لو كان الصوم شرطاً فيه لوجب ان لا يقع الاعكاف لئلا يخل به بدخوله على سبيل السجدة  
 السابعة الا ان ان المعتكف قد يجوز له الخروج من المسجد فاجابه لا يد له منها وهذا  
 يدل على ان اللبث في المسجد ليس شرطاً في صحته وكذلك المبيت يكون كونه فيه مما  
 يعلم على ان انسان من حكم الرمي ولا يربى في الليل فدخل بها فان قيل لو كان  
 الصوم شرطاً فيه لما صح بدخوله في رمضان لان صام رمضان لا يقع عن غيره فله  
 محلا يوجب عليه صوما مستأنفا لا اعتكافا وانما نقول ان المعتكف لا يكون معتكفا  
 لان يكون صائما فادخل صائما من اي وجه كان صومه صح اعكافه وهذا كما يقول  
 ان من تطهر للصلوة جاز له ان يقبل غيرها ولم يمنع ذلك من كون الطهارة شرطاً في  
 صحة الصلوة وكذلك نقول ان الاحرام شرط كحوازه دخول مكة وهذا لا يوجب احراما  
 محدداً بل اذا كان محرماً لاي شئ كان منعه او حرمه او حله او حله بمرحله ذلك  
 وكذلك الصوم في الاعتكاف واشترطنا احوال النساء ما دام معتكفاً لئلا ينفرا  
 والمراد به المحامقة وما جرى مجراها لقوله تعالى ولا تبأشروهن وامن عاكفون والمسألة  
 على ان لا خلاف في ذلك هـ قالوا اقل الاعتكاف يوم ووجب على من اعتكف ان  
 يدخل المسجد قبل طلوع الفجر والعشاء ويؤتي الاعكاف ويتلفظ به ان احل ان يوجه  
 على نفسه معول لله على اعكاف يوم او ايام فيجب عليه منصوص عليه في الاحكام وروى  
 ان اقل الاعكاف يوم عن ابي حنيفة وحالف فيه ابو يوسف ومحمد والشافعي والجمهور ان  
 بعض اليوم لا يقع الاعكاف فيه انه زمان لا يكون ما يختصه من الاستاك صوما شرعياً  
 فوجب ان لا يكون ما يختصه من اللبث اعكافاً شرعياً قياساً على زمان الحصر والمقاس  
 وزمان الليل على ما ذهبوا اليه فيبقى احداً من بين قريش فسادها وهوان من نوى  
 اعتكافاً نصف النهار اذا اعتكف الى الطهر صائماً ثم خرج من اعكافه وادخل صومه  
 فلا بد ان يكون اعتكافه غير صوم وقد عرفنا الدليل على فساده على ان ابا يوسف

النوع

وعجزا لا يخالفان فيه او يفسد ماضي من اعتكافه كما ملا صحاحنا وهذا لا يجوز لانه مشيخ  
 في جميع العبادات ادا وقعت صحاحه كما مله ان يفسد بعد الفراغ منها ما يعرف من غيرها  
 يكذب كل الصام والحق فلما ثبت ما بيننا انه يوجب الاختيار بين ما سدين ثبت فتاؤه  
 فان قيل روي عن عاصيته انها قال **كان النبي صلى الله عليه واله وسلم اذا اراد**  
**ان يصلي الفجر دخل معتكفه** وفي هذا انه صلى الله عليه واله وسلم كان يصلي الفجر  
 بعض المنابر **فقل له** هذا لا يدل على ما ذكرت لانه لا يجوز ان يكون ارادت بغيرها معتكفه  
 الموضع الذي يتخذ للجلوس من حله المسجد وكذا انه من المعلوم انه كان صلى الله عليه واله وسلم  
 يصلي الفجر في المسجد فلا يد من ان يكون دخوله المسجد قبل ان يصلي الفجر والمسيكفه معتكفه  
 لانه لا يجوز ان يكون خضا لذكر محبته صلى الله عليه واله وسلم من حله المسجد وكذا انه  
 ما رواه ابو داود في السنن من نافع انه قال **اراد عبد الله يعني اسرا مكان الذي كان**  
**يبتكف فيه النبي صلى الله عليه واله وسلم من المسجد** فادانت ذلك مع ما قلناه من ان المعتكف  
 يدخل المسجد قبل الفجر الى العشاء ليكون مسجونا للمهاجرين لانه لو دخل المسجد بعد دخول  
 طلوع الفجر او خرج منه قبل وقت لصاحته اعتكافه في بعض المنابر **وقلنا انه نروي**  
**الاعتكاف** ليس للاعتكاف لا يقع الا بالنية كسائر العبادات ولا خلاف فيه وبدر عليه  
 قوله صلى الله عليه واله وسلم **الاعمال بالنيات** وقوله صلى الله عليه واله وسلم **واما امر ماوي**  
**وقلنا انه ان احب ان يوجهه على نفسه لمعنا به** وقال **عليه الله اعتكاف يوم او ايام** ليس للاعتكاف  
 طريقه اللعظ والنطق بل بيناه في الاحكام والاصحاب الصوم بما يغني عن عبادته مستله قالوا **الا اعتكاف**  
**جائز في كل مسجد وهذا منصوص عليه في الاحكام** وقال **فيم الاعتكاف** هو اقامه الروح في المسجد  
 فدل على انه لا يجوز في غير المسجد ويدل على ذلك قوله تعالى **ولا تباشروهن** وهم عاكفون  
 في المساجد فتح من المباشرة العاكفين في المساجد اجمع من غير عاصم فدل على ذلك على  
 ان الاعتكاف يقع في جميع المساجد ولما كان الاعتكاف حكما شرعيا وكان ورد به يكون  
 عاكفا في المساجد قلنا انه معتكف ومنعنا ان يكون المعتكف غير المساجد معتكفا  
 الا لا دليل عليه على اننا قد بينا ان الاعتكاف لا يقتضي ان يقع في المساجد وان ما هو اسله فله  
 ان يكون فعل النبي صلى الله عليه واله وسلم ما ناله وقد ثبت انه اعتكف في المسجد بوجوب  
 ان يكون ذلك شرطا في صحة الاعتكاف كما قلناه في الصوم والاحلاق ان الاعتكاف في مسجد  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم جائز وجب ان يكون في سائر المساجد فاما سنا عليه  
 والمعتكف انه مسجد على الإطلاق ولا خلاف انه لا يجوز في مكان لا يكون له بالصلاة ضرورة لا يحضر  
 وجب ان لا يجوز في غير المساجد بقله انه ليس مسجد على الإطلاق او حله انه لا يمنع الغائب للمب  
 ويقاس سائر المساجد على مسجد النبي صلى الله عليه واله وسلم بقله انه لا يمنع الغائب للمب  
**هس** قال ولا يشر ان يخرج المعتكف من مسجده اعتكافه كاحده او لسهاده حازه

او عاده

او عاده

[illegible]

الحمد لله

۱۰۰

وهو في البيت الذي هو الاعتكاف واسكنينا له الاستسراح ولا يسترى لانه موص  
الاعتكاف للموع للعتاده فاسكنينا له ان يوفى عليها ويقبل استغاله بامر  
الدنيا وما لا يمتز بالمعروف والهنى عن المنكرهما من اعظم الطاعات والعروض  
والمؤثر علمهما من اعظم القرب الى الله تعالى ولذلك قلت ان المعتكف ان ياتي منها  
ما امكنه **مسألة** قال ومن حجب على نفسه الاكل في اعتكافه فسي له  
ان عنت ويطعم عشرة مساكين وهذا منصوص عليه في الاحكام وهذا سطر فيه  
فان قرض له امر لا يرمه بان يكلم احدا فانه عنت كما ذكر وان لم يعرض له فمضاع على ما ارم  
نفسه راحت ولم تلمه الكفارة ووجه لزومه الكفارة على الوجه الاول  
ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يدري بعصه وكفاره كفاره  
يمين فان كان نذره يود به الى المقصده سقط ولزمته كفارة يمين على ما ذكره  
**مسألة** قال وكل ما افسد الصوم افسد الاعتكاف نص في الاحكام على  
ذلك فقال **بفسد الاعتكاف ما يفسد الصوم** وخبر فيه ما حوز في الصوم عاطفا  
على قوله ولا يحسن المعتكف في ليل ولا نهار فان اراد به الجماع ومجره دون  
الاكل والشرب وما جرى مجراه ان من المعلوم ان الاكل والشرب لا يفسدان  
الاعتكاف اذ لو اقتضاه لم يصح اعتكاف امام كبيره واما اذ لم يفسد الصوم فلا ياكل  
ونحوه فهاذا افسد اعتكافه اذ لا اعتكاف الا بالصوم **فتخصيص المذهب في الجماع ونحوه**  
ان الجماع في الفرج وان كبر كفسد الاعتكاف انزل لا يفسد الصوم كما انه يفسد الصيام كما ان الجماع يفسد  
المباشرة وغير الفرج والقتله او المس او النظران كان معه انزال ففسده الاعتكاف  
كما يفسد الصوم وان لم يكن معه انزال لم يفسد الاعتكاف كما لا يفسد الصوم وما اصل  
في ذلك قوله فتعالى ولا تباشروهن لانه كانت المباشرة هي اشد من الاكل والشرب في المباشرة هي  
يفسد الصيام ليقوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من العج  
لين ما عداها من المباشرة التي لا يفسد الصوم صاحب له بعد العج ولين ذلك في الاحلاف فيه  
فبان بما ذكرناه من الجماع ونحوه في المباشرة ان المباشرة ليل كانت للمباشرة للصوم  
قال تعالى بعد ذلك عاطفا ولا تباشروهن وانتم ظالمون في المباشرة جمع للمك  
ما كان سبحانه اباخه للصيام ليل من المباشرة وكانت المباشرة المخطورة على المعتكف  
هي المباشرة التي يفسد الصيام فصح ذلك ما ذهب اليه حتى علمه السلام على الاحلاف وان  
الجماع في الفرج يفسد الاعتكاف في ان يكون جميع ذلك مفسدا له اذ وقع على الوجه  
الذي بيناه فناسا على الجماع والمجتمعي حصول خنابه يفسد الصوم اذ وقع فيه ولا خلاف  
ان المسح به يفسد الاعتكاف وجب ان لا يفسد العمل والاعتكاف

في ما ذكرناه من المباشرة  
في ما ذكرناه من المباشرة  
في ما ذكرناه من المباشرة

في ما ذكرناه من المباشرة

فبادون الفرج ادا لم يكن مع انزال قناتا علمه والمختي انه مسمس لم يحصل معه حبا به  
 فان قيل انكر من ان يكون شايرا المعاصي بنفسه لا عكاف ليرى المعتكف مني عنها  
 كما علم ان الحجاج بنفسه لكون المعتكف منها عنه قيل له لتسايقوا له على الاطلاق  
 الذي ذكرت وانما نقول انه بنفسه لا عكاف ليرى المعتكف مني عنها لم يحصل الا عكاف  
 فلا حرج في نفسه كما ان ما نرى عنه الضاييم لا مزا لا يحضر الصام لا يوجب فتاد الصيام  
**مسئلة** قال اولوان رحلا اوجب على نفسه اعكاف وجمعه ولم يسم اي جمعه  
 هي ولا في شهره ولم ينفذ لك فانه يعتكف اي جمعه شاد ان شرا جمعه بعضها لزمه  
 اعكافها الا ان ينع عنه مانع فانه يعتكف جمعه كما بها اذ اراد المانع جمعه موصوف علمه  
 الاحكام ووجهه انه ادا اوجب على نفسه اعكاف جمعه على الاطلاق لم يكرهه تقصر  
 كان سبيله سهيل من اوجب على نفسه اعتكاف يوم على الاطلاق انه حريه اي يوم اعتكف  
 بعد ان يكون اي يوم يجمع فيه الاعتكاف فكذلك لجمعه فاما ادا عقي جمعه بان سماها  
 او نواها فانه يلزمه اعكافها بعضها وقد بينا بما عدم ان لنيه توقع النقط على وجه  
 وجه وعري محرم لنطوقا ما ادا شرا جمعه بعضها ولا حلال فيه فان منع ما عي عكافها  
 تركه وفضاه اذ ان اللمانية لا خلاف فيه **مسئلة** قال من قال لله على اعكاف  
 فشرين يوما ففكر ملك الايام دون ليا ليه فله نبيته ولزمه ان يدخل المسجد من طلوع الفجر  
 في تلك الايام ولا يخرج حتى يدخل وقت لا فطارا الا لما ذكرنا من الامور التي يجوز للمعتكف الخروج  
 لها وهذا مخصص على الاحكام وهذا انفا قد مضى الكلام فيه لانا قد بينا ان للنبه  
 تانوا في احوال بعض ما اقتضاه الاطلاق وسببها في الغوم واللفظ المحفل ولا فائدة في  
 القادة **مسئلة** قال واذا اوجبا لمرء على نفسها اعكاف ونام ثم خاضت  
 في تلك الايام خرجه من مسجد هان ادا ظهرت غادت الى المسجد ونصب ما فاتها من الاعكاف  
 راي معتكفا ومعتكفه خافا على انفسهما في مسجد معتكفهما فلهما ان يحجا الى مسجد غيره وهذا  
 مخصص عليه في الاحكام قلنا انها ادا خاضت خرجه من عكافها مع ان الاعكاف مع الخصى  
 لا يقع لوجهين احدهما ان الحايض ممنوعة من المسجد ولا يد من خرجهها منه والاعكاف لا  
 يكون الا في المسجد والثاني انه لا اعتكاف الا بالصوم والحايض منافي للصوم والاعكاف فاد  
 خرجه من الحايض غادت الى الاعتكاف ونصب ما فاتها كما نقض ما يفوتها من الصام بالخص  
 وكما نقض ما يفوتها من لطواف الحايض وذلك لانه اذا خاف على نفسه فخرج الى غير ذلك من الموضع  
 ونصب الموضع الذي اشغل اليه في حكم الموضع الذي اشغل عنه والمعتق ان كل واحد منهما  
 لزمه في مكان مخصوص فاشغل عنه ضروره الى مكان كما في بضع ان يكون فيه اسلا وورد لك  
 قوله تعالى ولا تباشروا من ول يمس عاكفون والمتساجد فاذا اشغل الى مسجد من الاول

مسئلة لو كان مسجدا  
 مسجدا فانه يظهر  
 المسجد فانه يظهر  
 وطاهر العباد لا يجوز  
 وادبر اعلمه

حسان يكون على اعتكافه حكم الظاهر فان قيل ما تذكرون على من قال لكم انه بالخروج  
يكون قد افتردا عكافه قيل له الخرج لما لا بد منه من الحاجة لا يقتدر الاعكاف وكذا  
هذا الخرج لانه لا بد منه وعلى هذا ان متجوعا لو اهرم واخرجه طالم كرهه منه بشار  
في متجوعا انه يكون على اعتكافه وقد ذكر ابو العباس الحنفي رحمه الله في المصنفين  
قال **باب** من كان عليه اعتكاف اوجه على نفسه خضرة الوفاء واما ان يعتكف  
عنه اخرج من ثلثه ما بيننا جريم رجل من المسلمين يعتكف عنه ما كان عليه وسلم الاول اياه  
هذه الوضيه وهذا منصوص عنه في الاحكام قلنا انه يعتكف عن الميت لما رواه هنادي  
في كتابه لنا شكري حدثنا ابو معوية عن الامش عن مسلم بن عمار عن سعد بن جابر عن ابي  
قال **باب** انت المي صلى الله عليه واله امراة قالت يا رسول الله اني ممت وعلمها صوم شهر  
انها صوم عنها قال رايت لو كان على امك دين اكنت تقضيه قالت بلى قال ودر الله احل يقضا  
ونا ابو بكر محمد بن العباس حدثنا محمد بن سفيان حدثنا احمد بن حنبل عن ابي اسحق بن عمار عن  
بن عبد الوارث عن حماد بن سلمة عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن عتبة ان ممة نذرت ان تعتكف  
فشره ايام حات ولم تعتكف فقال ابن عباس اعتكف عن امك واما محمد بن العباس بن سفيان  
بن سفيان حدثنا احمد بن حنبل عن ابي اسحق بن عمار عن ابي اسحق بن عمار عن ابي اسحق بن عمار  
بن مضاعف ولم يرو عن غيرها حلة في ذلك جريم عمار له عماره وروى ابي اسحق بن عمار  
عن ابن عباس انه يجام عن الميت للمذموم ولا حلة في ان لميت قد خرج عنه فوجب ان يكون الاعكاف  
كذلك ادهو مسلم على عاده في رجل لما فيه على يقض الخرج وهو الصوم فادله يعتكف  
عنه جاز ان يتناجر من يعتكف عنه ليس ما هو اليه فيه صح ان يتناجر من يورعه وكذا  
قرنه لا يمنع من الاستجمار لها كذا المسند والفترة وحقق الشافعي والعمر قلنا ساجر  
من التث لانه ما لا يجتص المال فلم يحل ان يكون حكمه حكم الوكوات اذ مات وهي عليه  
وجب ان يكون سبيله سبيل الخ ولم يور الوتره لانه كما يلزم اياه سائر وقتها باله  
يتجاوز الثلث نص في الاحكام على ان بعد والمذموم والولد والمكاتب اذا اوجروا الاعكاف  
على انفسهم لزمهم ليس بغيرهم ان معهم غير المكاتب لان نصهم مسوق عليهم فاما المكاتب فلا  
له منع منه لانه قد ملك نفسه هـ قال القس عليه السلام ليله القدر من اولها  
الى اخرها في الفضل سوى وهي ليله ثلاث وعشرين اوسع وعشرين من شهر رمضان هـ  
عليه في مسائل النير وسمى ذلك قوله الله تعالى انا انزلناه في ليله القدر ليله وروى عن النبي  
صلى الله عليه واله وسلم انه قال اذا كانت ليله القدر نزح جبريل عليه السلام في كوكبه من  
الملايكه علم السلام يسلمون على كل قوم وقاعد وركع وسجد يدعون الله الملائكة على  
او قاطع رحم وعنه صلى الله عليه واله وسلم انه قال **باب** في العشر الاخرى او غيرها

عن ابن عباس عن عمار بن عبد الله عن ابي اسحق بن عمار عن ابي اسحق بن عمار عن ابي اسحق بن عمار

في رعي  
ليلة القدر  
الكونه  
البحر عنه

وعلية طلعه لا تخاره ولا نارده بصبح الشمس وبها من يومها خراضعه وروى عن  
ذر قال سالت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن ليلة القدر في رمضان في ام في غيره  
قال بل في رمضان قلت تكون مع الانبياء اذ كانوا اذا مضوا رفعوا قال بل في يوم  
القيمة قال قلت في اي رمضان هي قال في التمشوها والعشر الاخر قال لم كبرها لسؤل  
نقال التمشوها والسبع البواقي لا تنشأ الى غير شئ بعدها وقد ذكر في بطلان ما حكى عن ابي جهم  
انه قال انها رقت وقلنا ان اولها واخرها في الفضل سوى ليس بمكمل الخوايا لم يرد ورد  
ما يدل على فضلها حمله وقلنا ليلة ثلث وعشرين او سبع وعشرين من الاخير ورد فيها  
اكثر

## كتاب الفروع في الحج وكونه

الحج على كل بايع حر مسلم استطاع اليه سبيلا والاستطاعة هي الاراد والراحلة وصحة  
البيد والامان على النفس ونحو الاحكام على ان من لم يبلغ لم يحج عليه الحج ودل على انه لا  
يحج على العبد بقوله آخر من بعد ذن يهدى فله ان يحله ونحو على ان الذي سله سلهما  
في وجوب الحج عليه اذا استلم حبه ذكر الصبي اذ يبلغ والعبد اذ اعوى والذي اذا اسلم في وقت  
ملكهم حقوق الوقوف بغيره وقفا او اذ دام واجب عليهم فثبت بذلك من مذهبه ما ذكرناه  
من وجوب الحج على كل بايع حر مسلم استطاع ونحو الاحكام على ان الاستطاعة هي الزاد  
والراحلة والامان على النفس وروى فيه عن جده القتم عليه السلام صحابي البيد قال ابي  
العباس الحسيني وذكر محمد بن العسم عليه السلام في حاجة عن ابيه القتم ان الحج يجب بوجود لقو  
والزاد والمراد به قدره من كانت داره بمكة او قريبها منها ليوافقه ذلك ما اشتهر عنه من رواه  
عنه في الاحكام ورواه النضر وشي عنه في مسائله ووجه قولنا ان الحج يجب على كل بايع  
حر مسلم استطاع اليه سبيلا قول الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه  
سبيلا وثبت ان حج الصبي والذي والعبد لا يقع عن حجة الاسلام اما الصبي والعبد اذ روى  
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الصبي حج ثم اذ تركه الحكم نقله ان حج  
حجه اخر في روى زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام نحوه على ان الصبي لا يقع  
احرامه على ما ينبت من بعد ان لا يحرمه حجه عن حجه الاسلام والعبد ايضا ليس بالحط بالحج  
لانه من ملكه ولا يردان ملك المالك فيه ونص في انما مسعى عليه والذي  
لا يقع حجه لغير الاسلام بشرط في حجه الاحرام فاذا ثبت ذلك صح ما ذكرناه من وجوب الحج على  
كل بايع مسلم استطاع واما الزاد والراحلة فالاصل فيه ما روى ان النبي صلى الله عليه  
واله وسلم سئل عن استطاعته الحج فقال هو الزاد والراحلة ووجه الاسد لانه  
ان الله تعالى اوجب الحج بشرط الاستطاعة وسئل النبي صلى الله عليه واله وسلم بها الزاد

الحج كذا ما

ما رواه عبد بن حمزة عن محمد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى

انما هو البر والراجله بذكر على وجودها بشرط وجودها في وجهها وزويدها من على ابنه عن جده  
 عن علي عليه السلام في قوله والله على الناس ارحم الراحمين من استطاع اليه سبيلا قال السبل الراح  
 والراجله فان قيل حقيقة الاستطاعة هي القوة وعدم ان كون المراد لجازم في اللفظ  
 لا يمنع كون الحقيقة مرادها انما انكرت على من قال السبل بان الراد والراجله وان كانا رادين  
 فلا يجب ان لا يكون القوة مرادها الا لا يبعد عن القوة كالحاجة على واحد الراد والراجله  
 لتأنيخ ان تكون القوة مرادها الا لا يبعد عن القوة كالحاجة على واحد الراد والراجله اذ قد  
 ثبت ان الراد والراجله مرادان كالقوة على الاستطاعة اذ ثبت انها سبيل في اللغة وقوة  
 كثيرة اذ انظر اللفظ الى البيان فادان كان ذلك كذلك كان قول النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 في الراد والراجله بياناً لها فوجب ان يكون المراد بهما ما كان قول النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 سائلاً فان قيل فقد روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال الحج بحرمه والحج  
 والخ فها يكرهون على من قال لكم ان ذلك لا يدل على الاستطاعة اراد والراجله قيل له  
 عن هذا حرمه اخذوا ان الظاهر اوجب ان لا يحل غير الوقوف وغير الحج والحج لكل نفس  
 الدليل خلافه والثالث الظاهر اوجب انه لا يمد له ولا يمد منه فكذلك اوجب  
 الاستطاعة لانتم الا بالراد والراجله ولا يمد عندنا الا بها الثالث قوله في الراد والراجله  
 خرج مخرج البيان وقوله الحج بحرمه والحج والخ خرج مخرج السبيل للوقوف والحج والخ  
 فلا يحل ان يتقوى بحكمهما على ان المسهور في الزاوية افضل الحج والحج وعلى هذا  
 ينقضي السؤال في هذه اللفظة فان قيل فالحج شرط في الزاوية وهو لم  
 يذكر في خبر الاستطاعة فما انكرتم ان يكون ذلك سبيل القوة قيل له عن غير وجهها  
 الحج بوجود المحرم اذ لم يكن راد وراجله فكذلك لا يوجب الحج بوجود القوة اذ لم يكن راد وراجله  
 فان قيل قد قال الله تعالى لا يبرهيم علمه السلام واذن في الناس يا ايها الذين آمنوا  
 وانتم تقولون ان سرايج الانبياء عليهم السلام بمرمتهم فيها الشئ على انه تعالى قال  
 لهم وحيانا اليك ان تتع ملأ بزمهم قيل له ليس فيه ايجاس في غير الراد والراجله على الاطلاق  
 قلنا اخبر تعالى انهم يا تون رجالا وليس في الزاوية ان ذلك واجب علمه على انه عملان يكون  
 المراد ان من راد من مكة ياتي راحلا فاما ما كان من الحاج العتيقة فانه ياتي راكبا  
 وهذا نعت مذهبنا ولا خلاف ان من امكنه المشي الضعيف وان كان يصعب على من كان ياتي راكبا  
 ومشقة شديدة لا يلزمه الحج اذ اعدم الراد والراجله فكذلك من امكنه المشي العوي والعلم  
 انه قطع مشاقه بعبادة لغضا شتى في الراد والراجله قياسا على الراد والراجله انها سبيل سطاغة  
 الحج وقياسا او من قياسيهم اهل الحاج العتيقة على سكان الحرم بوجه انه مسطح لقونه  
 اين قياسيهم مستند الى قوله سبحانه وتعالى وعلى كل ضامر ما يبرز من كل غمور والاول

صلوات

صلاة الله عليه



انه لا يكون على صورة المباح ولا النقل بين المأمور بخير من فعله ودخل بدله في كل الوقت وهو المأمور على  
فعله في المثلث في اوجبه كما تقولون ان كفارات الممنوع اوجه على البدل مثل له اما على  
كفارة الممنوع انها واجبه على البدل لئلا ينقض بردها وهذا لا يسبيل الى اسباب العمل بكلامه ليس  
المتبع لم يرد به وادام جرح اثباته بذكر الممنوع في اوجبه كما قال في كتابه في بيان الواجب بضمه  
المباح او المندوب فان قيل لا يصح المباح لمن المباح هو ما يستوي فقله وتركه وحكي بكونه ذلك  
في المأمور به عقوبته المأمور بل يقول ان فعله اسحق الثواب قيل له كان عرضا ان يدرك العمل  
المأمور به على اوصافكم بخارج عن حد الوجب ولم يكن الغرض ان يدركه على العقوبة بكونها ما  
واكثر ما في هذا الذي اوردتموه ان يكون بصورة الطوع وهذا لا يقتضيه من فتا مدحكم  
فان قيل ما انكرتم على من قال ان الواجب على من يرضى بحرية نفسه ومضيق ما دامت كذا صاحب المصنف  
الى الدليل قيل له قد قد منكر في الدنيا ان لا يجاب بمصنف المصنف في ان الذي هو المصنف الى  
الدليل على ان لا يصراد الاختصاص الى اثبات وجوده لم يقتضه لفظ المباحات من كون اولى من المصنف  
الى الدليل والنصيب الذي لا يصح لاجاب ما اوجه اللفظ وما يدل على ان وجوبه على المصنف ما  
روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال صبر ما لم يمت به جاهلية وفي بعض  
الاجزاء في علم من شئنا بعد ما وان شئنا نصرنا ما لم يمت به جاهلية اذ امانات ولم يمت به جاهلية  
محلوكونه قاصيا من خدام من امانات يكون بالموت وذلك لا يجوز لانه فقل الله في العبد والعبد  
لا يجوز ان يصير قاصيا بفعل الله تعالى ان يكون قاصيا بالتأخير فلما لم يجز ان يصير قاصيا بالموت  
لم يبق الا ان يكون قاصيا بالتأخير وهذا يقتضي عاقبه فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه  
واله وسلم انه لما مر من ابي بنادي الى ان رسول الله صلى الله عليه واله حاج من اراد ان يبيع  
فقلقه بالارادة فدل ذلك على جواز التأخير قيل له لا يبيع ان يكون المراد به من اراد ان يبيع  
وتعلقه بالارادة لا يبيع بغيره لو جوب كما لا يبيع الجوب فان قيل لو كان وجوبه على مصنف  
لم يخرجه النبي صلى الله عليه واله وسلم الى سنة عشر و في تأخيرها وتأخير اصحابه اياه دليل  
على ان وجوبه على الصبر قيل له هذا لو ثبت انه صلى الله عليه واله اخذ له لا بعد ما ادا الم  
بذلك فلا يصح ما ادعيت من ان لا يبيع من جواز تأخيرها لعذر وليس علينا ان نعذر عذره  
صلى الله عليه واله على انه يخلل ان يكون وجه العذر ما عظم من الصلاح في مقامه بالمدينة  
لاظهار كماله الحق و دعاء ما هو له من ان يكون عذر ذلك وقد قيل انه امتنع من بيعه لئلا يخرجه  
كما يبيعون عزاء ولم يخرجه بغيره على تلك الحال فامتنع لذلك وحمله الممران معونه الممران  
مقونه لا بعد علينا ذلك ان تكون ذلك عذرا فان قيل فان لم يكن يرون النكر على من اخذ  
لغيره قد تركه كان ذلك جازا محرم للمعاي ميم على جواز اخذ عذره قيل له ترك النكر عذرا ان يكون  
لا يخرجه من اخذ عذره لغيره عذرا وحرمان يكون له المشقة منها لاجلها دسرح وما جرى



والعرف مكانه فصد صلى الله عليه وآله وسلم الإنسان ما أشكل دون ما ظهر واتضح وانقل  
من عكمه فخل الشئ بغيره لا يمنع ان يقال ان الله مستطوع بالامر ان القابل يقول ان الله  
يستطيع السا وهو يريد ان يستطوعه بغيره فقل له هذا ضرب من المحار والمجان  
لا نسب من ادراكه ليل ويدل على ذلك قوله تعالى لا اكلم الله نفسا الا وسعها  
والو شئ هو الطاقه فمن لم يطو الخ لم يحزن بكلفه وندي على كد ما رواه ابن عباس  
ان امراه من جمع قالت يا رسول الله ان فريضة الله سبحانه في الحج ادركت اوشى كبريا  
يستطيع ان يثبت على الراحله او يحمله قال نعم فدل ذلك على ان الحج لم يحمله عليه اذ لو جب  
عليه لم يحزن في حقه واجازته صلى الله عليه وآله وسلم لها ان يحمله دليل على انه  
لم يحمله فان قيل في هذا الخبر ما يدل على ان الحج واجب عليه وهو لما نال فيه  
الله على عتاده ادركت اوشى كبريا لا يستطيع ان يحمله على الراحله فلم يسكن المحمل  
عليه ولم يشتم قوله وفارها فدل ذلك على وجوب الحج عليه قبل له يحوز ان يكون  
ارادت الخيال الى معناه الحج ادركت كما تقول المحامد في ركعت الصلوة في موضع كذا  
ومزادها وقت الصلوة وان يكون صلى الله عليه وآله وسلم عرف كد من مزادها  
فلم يتكر فلمها فان قيل هذا ضرب من الكلام عاقر طاهره فقل له لا يمنع من ذلك لادله  
التي قدمناها على ان كلامها لا ظاهر له لانها قالت فريضة الله على عباده في الحج  
ادركت اوشى من فريضة الله في الحج امور مخصوصه من حمله الحج وقد علمنا انه لا يضح ان يقال  
انها ادركته ولا كانت تلك مزادها ولا يد من التنا وبلى لما ذكرناه ولا خلاف ان العوى  
ادالم يجد الزاحه والراحله لم يلزمه الحج ولا يسلح خلاف ان الصلوة المحزون في حالها  
وكذلك من لا يستمر على الراحله والغله انه لا يلزم الحج في نفسه وكل من لم يلزمه الحج في نفسه  
لم يلزمه في حاله وليس اخذ ان يقول ان الصلوة المحزون لما سقطت عنهما السكينة عمل سقط  
الحج فلا يكون لعلمكم تاثيره ذلك انه متعلق باموالها المحقوق بهذا الشئ اعني وجوب الحج لم سقط  
عنهما ولانه لا يلزمهما في انفسهما واسكن ان يحمله عن نفسه او يحمله غيره من بين رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم اذن الحجة ان يحمله عن نفسها بعد ما ذكرت حالها فكيف  
قال وفروا عن الحج لا بد لها الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزبارة ونص في الاحكام  
على ان البرحوا في الحج هو الاحرام فلا يكون داخل فيه بغير الاحرام ونص في الاحكام  
والمنتخب على ان من فاته الوقوف بعرفة بطلت حجته ونص في الاحكام على ان من فاته  
طواف الزبارة وخرج لزومه الرجوع له وانه في حكم المحصر حتى يرجع ويحيط بمكة  
الموصوف بغير الحمله التي ذكرها وهذا لكلمه لا خلاف فيها لانه لا خلاف ان من دعا  
بسكه عزمه لا يكون حقا وكذا لا خلاف ان من فاته الوقوف بعرفة بطلت حجه

فقد ذكرنا ان الله مستطوع بالامر ان القابل يقول ان الله يستطوع السا وهو يريد ان يستطوعه بغيره فقل له هذا ضرب من المحار والمجان لا نسب من ادراكه ليل ويدل على ذلك قوله تعالى لا اكلم الله نفسا الا وسعها والو شئ هو الطاقه فمن لم يطو الخ لم يحزن بكلفه وندي على كد ما رواه ابن عباس ان امراه من جمع قالت يا رسول الله ان فريضة الله سبحانه في الحج ادركت اوشى كبريا يستطيع ان يثبت على الراحله او يحمله قال نعم فدل ذلك على ان الحج لم يحمله عليه اذ لو جب عليه لم يحزن في حقه واجازته صلى الله عليه وآله وسلم لها ان يحمله دليل على انه لم يحمله فان قيل في هذا الخبر ما يدل على ان الحج واجب عليه وهو لما نال فيه الله على عتاده ادركت اوشى كبريا لا يستطيع ان يحمله على الراحله فلم يسكن المحمل عليه ولم يشتم قوله وفارها فدل ذلك على وجوب الحج عليه قبل له يحوز ان يكون ارادت الخيال الى معناه الحج ادركت كما تقول المحامد في ركعت الصلوة في موضع كذا ومزادها وقت الصلوة وان يكون صلى الله عليه وآله وسلم عرف كد من مزادها فلم يتكر فلمها فان قيل هذا ضرب من الكلام عاقر طاهره فقل له لا يمنع من ذلك لادله التي قدمناها على ان كلامها لا ظاهر له لانها قالت فريضة الله على عباده في الحج ادركت اوشى من فريضة الله في الحج امور مخصوصه من حمله الحج وقد علمنا انه لا يضح ان يقال انها ادركته ولا كانت تلك مزادها ولا يد من التنا وبلى لما ذكرناه ولا خلاف ان العوى ادالم يجد الزاحه والراحله لم يلزمه الحج ولا يسلح خلاف ان الصلوة المحزون في حالها وكذلك من لا يستمر على الراحله والغله انه لا يلزم الحج في نفسه وكل من لم يلزمه الحج في نفسه لم يلزمه في حاله وليس اخذ ان يقول ان الصلوة المحزون لما سقطت عنهما السكينة عمل سقط الحج فلا يكون لعلمكم تاثيره ذلك انه متعلق باموالها المحقوق بهذا الشئ اعني وجوب الحج لم سقط عنهما ولانه لا يلزمهما في انفسهما واسكن ان يحمله عن نفسه او يحمله غيره من بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذن الحجة ان يحمله عن نفسها بعد ما ذكرت حالها فكيف قال وفروا عن الحج لا بد لها الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزبارة ونص في الاحكام على ان البرحوا في الحج هو الاحرام فلا يكون داخل فيه بغير الاحرام ونص في الاحكام والمنتخب على ان من فاته الوقوف بعرفة بطلت حجته ونص في الاحكام على ان من فاته طواف الزبارة وخرج لزومه الرجوع له وانه في حكم المحصر حتى يرجع ويحيط بمكة الموصوف بغير الحمله التي ذكرها وهذا لكلمه لا خلاف فيها لانه لا خلاف ان من دعا بسكه عزمه لا يكون حقا وكذا لا خلاف ان من فاته الوقوف بعرفة بطلت حجه

والله اعلم

وإنه لا يحب عبادة المشركين عن بعض الأئمة إن الوقوف بالمشعر حرم والأجماع يحرم وذكره  
قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحج عرفة وروى أبو الحسن الكرخي في المحصر بأساده  
برفعه إلى عبد الرحمن بن عيسى بن أبي بصير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يقول الحج عرفة فوات ثلثها من أدرك عرفة قبل طلوع الحج فقد أدركه وما أبى  
نكر المعزى حدثنا الطحاوي حدثنا إبراهيم بن مزيق حدثنا ابن وهب حدثنا سبعة  
عن أبي السمر واستعمل بن أبي خالد عن الشقي قال سمعت عروة بن مضر بن كرادش  
الطائي يقول أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمزدلفة فقلت يا رسول الله شئت  
من طروا الله ما جئتكم حتى أتيت نفسي وانضيت راحلتي وما تركت جبلا من الجبال ووقعه  
مهل الخرج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد معناه هذه  
الصلوة صلواته خير من دلفه وقد كان وقف بعرفة ليلا أو نهارا معدم حجة ومعنى بفتنه  
وروى ابن أبي شبة بأسناده عن عطاء بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك  
عرفة قبل أن يطلع الحج فقد أدرك الحج ومن فاتته عرفة فاته الحج على الأئمة رواه  
سعيد بن الولف بعرفة عند الأبرار كدروا الأصحاب لأركان الحج لهم فادكان  
الجدول في الوقوف بعرفة من موضع إلى موضع يطلع الحج فلا دلان سئل عن من لم يصل  
وكذلك لا خلاف أن طوار الأبرار لا يحرمهم وإن لم يأتوا به واجب وبه على ذلك ولا  
يعلم ليقضوا نفثهم وليوفوا بذورهم وليطوفوا بالبيت لتعبي وقد أحلوه عروما  
ذكرناه هل له جبره أدا فوات وعنده حتى ما عدا هذه السنة عروم وسدرك ما حجة ذلك  
في مواضع مسجلة أنما لا نستم إلى وجوب الوقوف بعرفة بالمشعر الحرام والآخر  
غير واجبه المستلزم على ما ذكرناه من أن يكونان في مسأيل المروءة وادأقلنا هو وجوب  
الوقوف بالمشعر فليستنا نريد أن يفيوت بفواته ذلك الوقوف بعرفة وإن الوجوب المراد  
أنه يجب وجوب التزمي واليمينونة متى وجب والذي يدل على ذلك قول الله تعالى  
فادأفضكم مما تستككم من عرفت فادأكر والله عدا المسعر الحرام والذكرها لا يكون  
الأمح الكون فيه ويدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف فيه  
وقال خذوا عني مناسككم وقال صلى الله عليه وآله وسلم من شهد معناه  
هذه الصلوة صلواته خير من دلفه وقد كان وقف بعرفة ليلا أو نهارا معدم حجة  
وأما ما يدل على أن الحج سم ذو فاقوله صلى الله عليه وآله وسلم الحج عرفة فوات من أدرك  
عرفة قبل الحج فقد أدرك وفيه دليل من وجهين أحدهما أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
الحج عرفة لا يخلو من أن يريد به كل الحج أو يريد به أسكن الأبرار كان التوابع لم يجدوها  
أو يريدنا متنا طريق العنساب على الحج وقد علمنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يردك الحج

الحج عرفة  
الصلوة خير من دلفه  
وقد كان وقف بعرفة  
ليلا أو نهارا معدم حجة  
ومعنى بفتنه

اذ قد ثبت ان الرى والكون بزدلعه واليسويه بمى من الحج فلم يوافق ان يرد  
 اسكنا لاله اركاب الى كالم الحج دونها وريدا منناع طرق العشاء عليه واما اراد  
 صلى الله عليه واله وسلم فقيه دليل على ان الحج بم دونه والوجه المالى قوله  
 صلى الله عليه واله وسلم من اذكر عرفه قبل الحج فقد اذكر جعل الوقوف بالحرز  
 من الليل حزا وقد علمنا ان من وقف في ذلك الوقت لم يلحق المسعر وقتها ولا كذا ايضا  
 انه الحج يتم دون الوقوف بالمسعر ويدل على ذلك ما احضرنا به ابو بكر المقرئ حدثنا  
 الطحاوي حدثنا محمد بن حريمه حدثنا ساجح حدثنا حماد بن عتد الرحمن بن المسم عن ابيه عن  
 عاصبه قال كانت سوده امرأة تبسط ثوبها فاستأذنت النبي صلى الله عليه واله  
 وسلم ان يمسح من ثوبها ان يغف بالمسعر واذن لها ولو بيت لو كانت اسادا فادركه  
 فغسلها في فمها لان لها في ترك الوقوف بالمسعر ثلث ان الحج يتم دونه ليس يلزم الحج دونه لا رخصه  
 وتركه للمعذور وغير المعذور ويدل على ذلك ايضا ما روى يزيد بن علي عن ابيه عن جده  
 عن علي بن عبيد السلام ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قدم النساء والنساء وصعب اهل  
 في الحرم ثم اقام هو حتى وقف بقربا للحرم والذي يدل على ان الحرم غير واجبه حديث زيد بن علي  
 عليه السلام عن ابيه عن جده عن علي بن عبيد السلام قال قيل يا رسول الله العرة واجبه  
 مثل الحج قال لا لكن ان يعمر حرمك وروى محمد بن المنكدر عن جابر قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم من اقلع من القلوع والحج او اجبر قال نعم وتنا له عن الحرم واحده في الا  
 لان يعمر حرمك وروى ابو بكر الجصا عن الحسن بن الحسن بن اشناد يرفعه في طبعه بن عبد الله  
 انه شيخ النبي صلى الله عليه واله وسلم يقول في جهاد والعمرة تطوع وتروى ايضا في هذا الكما  
 ما تشاهد من ابرقناش قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في جهاد والعمرة تطوع  
 وتروى في هذا الحديث ما تشاهده عن ابي صالح مرسلا عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وذكر  
 انه قد روى عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم فان قيل تروى  
 لهجه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في جهاد والعمرة تطوع  
 واحبتان قيل له ابن لهيعة قد قيل انه ضعيف كبر الخطا وما روى عن جابر من قوله صلى الله  
 عليه واله وسلم حين سئل عن العمرة او اجبه قال لا احسن شيئا منه وحيث ان يكون المراد بقوله  
 صلى الله عليه واله وسلم ان صح الحديث انها قد تكونان فرضين واجبتين بالندى على ان كذا في  
 هذا ان يجازى جده بساخذ بن جابر فيسقط وسلم لنا سائر ما ذكرناه من الاحاديث  
 فان قيل روي عن سمره ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال اقمي البعل وانما  
 الركنه وخي او عمرك ولا امر بدلك على الوجب وحدثنا يزيد بن علي عن ابيه عن جده  
 عن علي بن عبيد السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اهل البيت عليهم

الحج

نحو

الاول من سنة ١٩٠٢ تا ١٩١٤ استعملت السكينة في الديرة ادا اندلعت حياواتها بالمدبر

أمر لا يد فقال صلى الله عليه وآله وسلم بل لا يد فلم يكن كمن سأل عن العز وحدثها بل كان  
سواء على التمتع بالعز إلى الحج والمراد به المشق الذي كان روى من سأل عن الإقراع ابن حارس وعمر  
وحدثنا أن يكون بعض الروايات كمن سأل عن العز على أن ظاهر قوله لو قلت لعالمكم لو حبت  
يد على أنها غير واجبه لين لو وكلام العرب موضوع لمعنى لا شفاعته وإذا كان هذا  
هكذا فحتمل أن يكون المراد به لو حصصت بها هذا العام لو حبت ووجب التكرار ويدل على  
ذلك من طريق النظر أنها عتاده مسدده لم وقت بشي منها فوجب أن يكون بغيرها فاشا على  
الطواف لتفعل واشترطها كونه مبتداه لئلا ينقص بالتدوير والكفارات وقتلنا لم وقت  
سببها لئلا يعرض عليها بالأحرام للحج لأنه من الحج وعامه موقته وشهد له سائر الروايات  
أن كل فرض ابتداء ولا يد من أن يكون موقتا ولو كره متأخر ما هو ينطبق به من الصلوة  
والصيام لما لم يكن واجبه لم تكن موقته **فصل في أبي العباس الحنفي رحمه الله**  
العم عليه السلام أنه ذكر في مسنده البغ لوجوب العز أن الحج مرة واحدة واستدل بقوله تعالى  
وله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فافترض في كل مرة واحدة وهو صحيح لئلا  
يكون الحج التكرار وإنما يصح في كل مرة واحدة وليس يجب أن يحل الأمر على النبي لين النبي  
في الشاهد يعقل منه استدل به لانتهاه وبدل على ذلك ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما  
عن ابن عباس أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحج فقال لا تقامنا هذا بل لا يد  
فقال لا يد ولو قل نعم لوجب ذلك على النبي والحج والعز مرة واحدة وروى ابن عباس  
بإسناده عن ابن عباس أن الأقرع سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحج فقال يا رسول الله  
الحج وكل عام أدركه واحدة فقال لا بد من مرة واحدة في إذا فليطوع وروى أيضا بإسناده  
عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه وحدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن  
السلام عن أبيه صلى الله عليه وآله وسلم نحوه **باب القول**  
**في دخول الحج والعز** لا ينبغي للحاج أن يهل بالحج في غير أشهر ذي الحجة وأبشهر  
الحج شوال والقعدة والقعدة من ذي الحجة ومن أهل الحج ومنهم من يفتي بحد الخطأ لزمه  
ما دخل فيه وهذا كله مضمون عليه في الأحكام ما ذهبنا إليه من أن أشهر الحج شوال وأبشهر  
والعشر الأول من ذي الحجة قد رواه أبو العباس الحنفي رحمه الله تعالى بإسناده في النص من  
عن علي عليه السلام لا خلاف فيه بين الفقهاء في اليوم العاشر من ذي الحجة من الناس من ذهب  
أنه ليس من أشهر الحج وجعل آخرها التاسع من ذي الحجة والصحيح ما ذهبنا إليه لأنه لا خلاف  
أن ليلة الحرج هو الوقوف فيها والوقوف معظم أيام الحج وطواف الوداع وقسم يوم النحر  
فتصح بذلك أن اليوم العاشر من ذي الحجة معدود في أشهر الحج على أن العشر ثمانية على الثاني  
ولا إشكال أن ليلة الحرج من أشهر الحج لما بيناه وقلنا أن من أهل الحج قبل أشهر يكون قد

وهو المعنى المذكور في المسند وهو الحج مرة واحدة

أخطأ واستألف قول الله تعالى الحج أشهر معلومة ومعلوم ان أراد به ان وقت الحج أشهر معلومة  
ليست بالحج لا يكون أشهر او اذا ثبت ذلك لم يحل أشهر الحج من ان يكون وقتا اختياريا بل  
او وقتا اجزا ولا يجوز ان يكون وقتا اجزا او قد جازا به ابل على انه حري في سائر السنين  
على ما يدكر بعد هذا في حال ان يكون ذلك وقتا اختياريا فادان ثبت انه وقت اجزا كان  
العدول عنه مكروها كما ثبت ان العدول عنه وقتا لصلوات الله او فالحاشا  
لغيره عذر مكروه على اولئك اعرف في هذا خلافا فلا وجه للاستعصاف به ويدل على ان  
من اهل الحج قبل شهر الحج يلزمه ما دخل فيه قول الله تعالى سياتي لوك عن اهل مكة  
للتاسر والحج فحل جميع اهل مكة موافق للناس والحج واجب بان يصح الاحرام له في جميع السنين  
فان قيل من محض ضرورة نقول ان الحج أشهر معلومة فيلزم له بل يحل قوله الحج أشهر معلومة  
على انها وقت اختيار وحري قوله سياتي لوك عن اهل مكة على عومه فان قيل كصريحهم انهم  
ما سئلوا الحكم من اهل مكة فيلزم ان لا يلازمه الى حلقنا بها حقيقة فما ادعاهم ومعه  
بظاهرها ولا يلازمه الى حلقهم بها لا بد من ان يدخل فيها الضمير ويقدر بوقت الحج أشهر  
معلومة فمضى محاروا لا يفتد بظاهرها ما اذ عيتم فكان استعجالنا اول من استعجل  
لانا قضينا ما هو حقيقة على المحار وانتم قضيت بالمحار على الحقيقة فان قيل قوله  
مواقف للناس والحج محمول على العمرة لئلا يعجزوا فقال له الحج وروى عن النبي صلى الله عليه  
واله وسلم انه قال العمرة هي الحج الضمير فيكون اهل مكة كلهم مواضع للعمرة  
فيلزم ان ثبت ان العمرة مرادة بملايه كان حوال العمرة يقتضي ان يكون اهل مكة كلها  
مواقف للحج والعمرة ليس دخول الفصح واللام على الحج يقتضي اشتراق الجنتس على اطلاق الحج  
يقتضي في عرف الشارع وعرف اللغة الحج المعمود دون العمرة وان كان حوزا اطلاقه  
على العمرة فلا يجب اذا ان تكون العمرة مرادة بها ان الاطلاق لا يتنازعا بها فان قيل  
وان النبي صلى الله عليه واله وسلم اهل مكة في شهر الحج وقال حذوا عني مناسككم  
فيلزم ان النبي صلى الله عليه واله وسلم اهل مكة في شهر الحج ففقد روى ابو داود في السنن  
باسناده عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انها قالت خرجنا مع رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم مرافق هذا لذي الحجة فلما كان نذي الحليفة قال رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم من شأان يهل مكة فليهل ومن شأان يهل بعمرة فليهل بعمرة ومع  
هذا فلا حرج ان يكون اهل مكة في ذي الحعدة فان قيل احرموا العدو لعمرة هذا الوقت  
للدلالة التي قلنا قلنا كدرك اجزنا العدو لعن أشهر الحج للدلالة على ان فعل  
النبي صلى الله عليه واله وسلم لا يتنازل موضع الخلاف لو قرعته في وقت محض من أشهر  
الحج فادان نحن وانتم سئو ويقبض اهل مكة التي قبل شهر الحج على أشهر الحج في حوز اهل مكة

ما ذكرنا ان هذا هو حاله استعماله في كل ما ذكرنا

ظ  
ع  
م  
ن  
ه  
و  
ي  
ك  
خ  
د  
ذ  
ر  
ز  
س  
ش  
ص  
ض  
ط  
ظ

47

العولاق و عمار  
المباني و عمار

plus

لا مائة الى ان سقطت اهل العراق قيل ان عرق ودك لا مقوله للاخبار الى بعد  
 ولما اخبرناه ابو القاسم الحسين رحمه الله تعالى حدثنا هو له سمع الاستحدي حدثنا  
 سبعين حدثنا ابن ابي شيبة حدثنا عن اسر اسر علي بن ابي حمزة عن اسر اسر علي بن ابي حمزة  
 بن عقلة قال خرجت مع علي عليه السلام فلحقته من ذات عرق فمسح علي بن ابي حمزة  
 بعض هذه المواقف من عرقه فوجد فيها دج عليه ان يرجع اليها ويجرم فيها فادام يملكه  
 الرجوع اليها لحد ثقاته فاحرم وراها قبل ان يذهب الي الحرم ويسمى ان يهرق دما لها  
 المقات غير محرم وهذا منصوص عليه في المتن في حكا ابو القاسم الحسين عن علي بن الحسين  
 عليه السلام وكنى الامام القولي صاحب الدم لها وزن المقات يكون يحصل المذنب  
 على الروايتين انه ان حاور المقات فاحرم ولم يعد اليه فادام واجب وان رجع اليه  
 واخرمه فيه فيكون الدم مستحباً اما وجوب الدم على من حارب المقات غير محرم فهو طاعة  
 اخلاف فيه لانه قد ترك سكا واجبا فاما اذا عاوده واخرمه فيه فلا يجب عليه دم  
 لين الماخوذ عليه ان يقطع المقات محرماً لانه لو احرم قتل المقات وحاوله  
 محرماً فلا شيء عليه ان يقطع المقات محرماً لانه لو احرم قتل المقات وحاوله  
 محرماً فلا شيء عليه وكذلك اذا عاود فاحرم فيه اذا قد حطل محرماً في المقات واستحبنا  
 له ان يهرق دما لين لنقص قدره وان لم يلزمه محبة لين حقه قد احرم لما كان من احرم  
 في المقات فكونه من قد جاوزه غير محرم ولا يرفع علي ان ابا القاسم الحسين رحمه الله  
 تعالى ذكره في المنصوص على خلاف ما ذكره في كتاب الامام المختص  
 المذنب فيه علي ان محاوره المقات لا يوجب عذبه عليه السلام وما ذكر  
 ان القم عليه السلام روى عن ابن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة  
 لم يغسل عنها ولا قلا ولا ما ذكرناه مسنداً له قال ومن سئل في بعض  
 هذه المواقف واراد الاحرام اغتسل قال القم عليه السلام والغسل سنة ولو  
 كان حنبلاً او مجذبا فله يجد الماحرام في يوم واحد لصلوة والاخرامه ثم ليس ثوبه  
 زكاً او ميثراً او منزلاً لبس القم والسراويل والمغتصه وجميع ذلك مصوص عليه في الاحكام  
 في مواضع مفترقة ونص في المتن ايضا على انه لو ترك الغسل احرامه كفيفاً لما روى  
 عنه انه سنة وقال في المتن ليس ثوبه حد يدين وغتيل من قد مضى وكان اطاره  
 الكلام في ان غسل الاحرام سنة وروي عن المناظر عليه السلام قال بوجوبه وهو غير  
 صحيح ادلاله ليل عليه ولا نه غسل انصاه امر مستقبل فاشم غسل المحرم والعبد يوجب  
 ان يكون غفلاً وقلنا انه ان كان حنبلاً او مجذبا وعوزه الماحرام الماحرام مقام الغسل من  
 الجنابة وهو اكد لانه فرض كان لان يعوم مقام الغسل الاحرام اول وقتنا انه  
 ليس له او مجذبا لانه لا حلال ان الرجل اذا اخرمه فلا يجوز ان يلبس المحسط روى ابو  
 داود في التبيين باسناده يرفعه الى الزهري عن سالم عن ابيه قال سأل رجل رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم ما يترك المحرم من الثياب فقال لا يلبس القم ولا العمامة ولا الخفاف

ولا السراويل ولا النجاسة ولا نقى ما منه ومن ولا زعفران ولا الخفي إلا أن لا يجد الخليل  
فإن لم يجد الخليل فليلبس الخفين ولم يطعم ما حي يكونا استغفار من الكعبين واحترابا أبو  
بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا يزيد بن سنان حدثنا يزيد بن هرون في حديث سعيد بن  
عمر بن قيس عن أبيه عن ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لبس من السراويل  
إذا أقمنا قال لا لبس لك بلبات ولا النجاسات ولا البراسم ولا الخفاف إلا أن يكون لحد لبيته  
له نعلان فليلبس الخفين استغفار من الكعبين وبأبو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا سعيد  
المؤذن حدثنا شداد بن أحمد عن أبيه عن عبد الرحمن بن أبيه عن عبد الملك بن جابر  
عن جابر بن عبد الله قال كنت خالفا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد  
فقد قميصه من حبه حتى خرج من تحليه فتطير القوم إليه صلى الله عليه وآله وسلم  
فقال يا أمير المؤمنين أنت الذي بعثت بها لك بقدر اليوم وسجدت فقلت مني وبيت  
فلما كنت لا أخرج مني من راسي وكان بعثت به مني وأقام بالمدينة وقلنا إن الخمر مغفلين  
القميص والسراويل والمعصاة لأنه لا خلاف في حواردك لها وأحكامها في هذا الباب بحال  
حكم الرجال وروى أبو داود في السنن وابن أبي شيبة وأحمد بن حنبل عن أبي هريرة  
سبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لها النساء في إحرامهن من القنطرة والنساء  
وما من الرجل من الزعفران من الثياب ولم يلبس بعد ذلك ما الكعبين من الثياب  
معصرا أو خرا أو يلا أو قبضا أو خفا فقله بلبس ثوب من جديد أو عسلين بلبسها  
على أن الحمد لا يكون فقد حكى ذلك عن بعض الناس ولا معنى له ليس لما حذر عليه في  
من الظهار فالحديث إذا كان الغسل مسله فان كان في وقت صلوة فربصه  
صلاها ثم قال اللهم أو لا بد أن كان مفردا وإن كان مقفرا قال اللهم  
أو لا بد العز و إن كان قفرا قال اللهم أو لا بد الخ والعز والعز والعز والعز  
بدنه من موضع الإحرام كمن يلبسها من المقات لم يغتسل بلبس ثوب الإحرام ثم سجد  
شق في سق سناها من يديها ويقلدها فرد تغل وحللها بلبس الغزصة أن  
كان في وقتها وإن كان غير وقت فربصه صلى ركعتين للإحرام ثم يقول اللهم أو  
أو لا بد الخ والعز معاصيهم منصوص عليه في الأحكام أسألكم أن تكون الإحرام بعد  
صلوة مكتوبة أو نافلة لما روي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر  
بذي القلعة حين أراد الإحرام روى ذلك أبو داود في السنن وأحمد بن حنبل في مسندهما  
سعد بن الإحرام لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطوى أهل به ولكون ذلك  
أقرب لأن نواحي النية والأهل فاما يقول ليدبر للفتان فقد قال أبو العباس  
الحسين رحمه الله تعالى أنه إن قرن جاهلان لم يبق حديد نه مبي وكل حق عن محمد بن  
عليه السلام ولم يدرك حاجات لم لرك السوق فابعد حصل المذهب أن يكون  
التواقي للفتان مستحالة لو كان سرطا في حجة الإحرام للفران كالحاج الإحرام

بعض الناس إلى لبس

لا

لا سجد مع تركه جاهلا او غائبا لين ما يكون شرطا في صحة السجدة فصل من ان تركه  
الظلم او الجهل ولا يحل ان يكون سكاوا جبا لئلا يشك اذا ترك وجب حصره بآراء دمدلم  
بذكر احوال عدم على من ترك السجود طاهلا فجل المذهب انه موكد في ان لا سحاب  
ولا اصلها فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قرن وساق وروي  
ابن ابي خاتم في كتابه المناشك عن عطاء ابن عباس كان بامر القارن ان يجعلها يوم  
اذا لم يتيق وروي في هذا الكتاب عن الحسن بن ابي ربه انه قال مضت السنة من النبي صلى الله  
عليه واله وسلم في القرآن بالسجود والسمع لمن لا يقدر على السجود وروي عن محمد بن  
الزهري انه كان يقرأ القرآن بالسجود وقدر روى حم عن علي بن الحسن وعمر بن  
علم السلام واما الاشعار والمقلد فلهذا لم يسمها ابوا الحسن بن اسمعيل حدثنا  
محمد بن الحسن بن النعمان حدثنا محمد بن سماع حدثنا ابو مطر عن هشام بن سالم عن  
انقباده عن ابي حنيفة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله وسلم اسر في  
الحجاب الهين وساق واما ابو الحسن ثنا محمد بن الحسن حدثنا محمد بن شعاع حدثنا  
محمد بن ادم عن ابن ابي عمير عن الزهري عن عمرو بن عثمان بن وهب عن ابي عبد الله  
عليه واله وسلم قال ما احسنه قلدا لعبدني واشتروا حرم ويبدل على ان يعلمه شكل  
قوله الله تعالى لا تعلقوا شعابكم بالله الى قوله ولا الهدي ولا القلايد والتقليد في  
ما روي ابو داود في السنن يرفعه الى عبد الرحمن بن ابي ربه عن علي بن عبد السلام قال  
امرني رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان اقوم على يديه واقسم خلودها  
وحلا لها فدل على انها كانت محملة وان الحلال كانت في حكمها ويعلق المسك بها  
وهو ابو حنيفة الاشعاري وقال انه منسوخ بما ثبت من انه من المشقة ولا بأس  
على شتا يراى الى الجوار ككفارة لا بها لاسعروا وكذا عروص لان المشقة  
هو الفحل الذي يقع عا وجه العبد او سفا الغيط الا ان ان قطع اليد والرجل  
وفقا لقس ومطع الاذن من اعظم المثل ثم الشارق يقطع يده وقاطع الطريق  
يقطع يده ورجله من خلاف ووفقا لعن ومطع الاذن على وجه العصا كما يكون  
شي من ذلك مثله وكذا كذا اشعاري الذين لانه معقول على وجه الناسي بالنبي صلى الله  
عليه واله وسلم ولا يقصد به اللعب وشفا العظم فلا يكون مثله واما  
قياسهم مدفع بالنظر وكل فنانا مدفع النظر هو باطل ولا معنى له مسلمة  
قالهم بقول الخاج والمعبر بقدر كذا ما اراد الدخول فيه ولا سحاصا  
الله فيسره ولا يعلمه مني ومجلى حيث حبستني احرم كذا وكذا في سمي محرم  
او غيره اوها حمها سعي وسري ومجى ودي وما اقله لا ترضي وهذا مصحح

داود

الرحم

في علم الحكم اما المشرط فوجهه ما رواه ابن عباس وعمران صاعقه بن زبير عن عبد المطلب  
انت النبي صلى الله عليه واله وسلم فقالت يا رسول الله اني زدت في الشجر قال نعم قال فكيف  
قال قول لي ليكن اللهم ليكن ومثل من الارض حيث حسمي زوي ذلك في السن ورواه ابن جابر  
في المناسك قال ابن جابر وروي عن علي وعمر وعثمان وابن مسعود وعمار بن عباس وام سلمة  
وعائشة اجمعين كانوا يترجون الشرط في الحج قال - وقول النبي ابن سعد واما سائر الاعطاف  
اسكنها لما ورد فيها من الاخبار **مسألة** قال ثم يقول ليكن اللهم ليكن اسكن  
سرك لك ليكن ان الحمد والمغفرة لك والملك لا شريك لك ليكن ذا المقارح ليكن لك مكان  
ذلكا ويذكر ما دخل فيه لسكنم سحر وسحر في طريقه ويهلل ويكبر ويقرأ ويسعير واما  
فاذا استوى يظهر البياض ابتداء التلبية وليرفع صوته بالتلبية ورفعته حتى يتطاول على  
نشر اكبر وكلما اخذت لبا ولا تعقل التلبية الفينة بعد الفينة وجميعه منقوض عليه  
في الحكم اما التلبية الاربع فهي السلبية المشهورة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
اخبرنا ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابن ابي اود وحديثنا المعدي من حماد  
بن زيد عن ابيان بن خلف عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الرحمن بن زيد عن عبد الله قال كانت تلبية  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ليكن اللهم ليكن ليكن لا سرك لك ليكن ان الحمد والنعمة  
لك واما المقرئ حدثنا الطحاوي نخد ما نوسنا ابن وهب ان مالكاً حدثه عن ابي ارفع  
عن ابن عمر ان تلبية رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كانت كذا وكذا ورواه الملك لا سرك  
لك واما المقرئ حدثنا الطحاوي باسناد صحيح عن حماد بن عيسى المودن حماد اسد  
حدثنا قاتم بن ابي خيل المديني حدثنا شاذان بن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه  
عليه واله وسلم لبا في حجة كذا وكذا وروي لنا ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي  
باسناده عن ابي ارفع عن ابي هريرة انه كان يقول - كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم ليكن اله المحي ليكن وروي ابو داود في السنن برفعه الحارث قال هل  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قد ذكر تلبية الاربع قال والناش يزدري والمخارج  
والمحرم من الكلام ونحوه والنبي صلى الله عليه واله وسلم يبيع ولا يقول لهم شيئا فدلست  
مقارعة صلى الله عليه واله وسلم لهم على ذلك قل ان زيد كان حشنا وروي عن كثير من  
اهل البيت عليهم السلام ليكن ذا المقارح واما رفع الصوت بها فلما روي افضل الحج  
والنخ والنج من الحج وهو لصوت وروي ابو داود في السنن باسناد صحيح الى النبي صلى الله  
عليه واله وسلم قال اتنا وجبريل عليه السلام وامرنا ان نقرأ احسانا من معاني برقوقا  
اصوا بهم بلا هلا او قال بالتلبية وقلنا سددى السلبية اذا استوى بظهر السدا لما اصروا  
به ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ربيع المودن حدثنا اسد بن موسى حدثنا قاتم

سبحك محمد

سبحك محمد

أصل هذا الخبر  
ما قيل من

ابن اسحق بن خنيس عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو دأب  
رك نافته فلما استوت به على لبيل اهل ونا الويك المرقى حشا الطحاوي حدسنا من روى  
حدسنا ابن وهب حدسنا سفيان بن عيينة عن قتادة عن عيسى بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه  
واله وسلم صلى الله عليه وسلم عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو دأب اهل ونا المرقى حدسنا  
الطحاوي حدسنا ابن مزيار عن حدسنا وهب حدسنا سفيان بن عيينة عن قتادة عن عيسى بن عمار عن ابي  
السيوطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو دأب اهل ونا المرقى حدسنا سفيان بن عيينة عن قتادة عن عيسى بن  
اهل فان قيل يجوز ان يكون فعله بك على سبيل الاتفاق لا على ان يكون السيوطي الله عليه  
واله وسلم قد دأب بك قبل ان يسمي لا قبل ان يسمي الله عليه واله وسلم في العادات  
حتى يسمي ما ذكرت ودك في ليل عليه فان قيل روى عن موسى بن عقبة عن سالم  
عن ابيه انه قال ما اهل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الا من المسجد يعني من  
مسجد ذي الحليفة قيل له عن نقول يا اخي من حيث ما فعله في الحرم في المسجد ادا صلى يركع  
ثم ياخذ في غيره من الركعات حتى يستوي على ظهر البيل ثم يمدى ليلته منها فيكون  
قد اسجد في الارض ركعا وقلنا كلما علا شرا كبري وكلا الخدر ليل ولا يعقل ليلته  
الوقت بعد الوقت لما روى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه واله وسلم انه كان بعد ذلك في وجهه  
واسمى المعلن بعدة ولان المعلن في الاحرام يحرم التكبير من الصلوة كما اسما التكبير  
عند التقليل في الصلوة وكذلك في سجدة ليلته عند التقليل في الاحرام  
هـ قال ولان امرأه احرمت بخير اذن زوجها بعد حمله لاسلام هو في امرها  
ما يجازيها ان يضي بها حتى يقضي ما او حتم على نفسها فعل ما لم تحب ان يسمعها من ذلك  
ويقتل خراهما ان كان لا يقدّر على الذهاب لنفسه ويقتل عنها سدره فحرم عنها وعبرها  
الى اليوم الذي امر بخبرها وهذا مقتضى عليه في الاحكام ووجهه في لنا ان الزوج ان يسمعها  
من الاحرام ادا لم يكن خيرا حله لاسلام قوله صلى الله عليه واله وسلم لا حرام امرأه يومئذ الله  
واليوم الاخر ان تقوم تطوعا الا باذن زوجها فاذا ذنبت بهذا الحرام بها مومرج  
التطوع ليس كل واحد منهما تطوع منع الزوج من استيفاء حقه منها وايضا لو لم يحرم معها  
من الاحرام بخلاف ان سدد من الاحرام حاجه او معتمة وذلك يودي الى بطلان حقه راسا فادا  
تبت كان له ان يجل الخراهما وينقض لانا لو لم نقبل ذلك غادر الامر الى ان لا يمكنه استعماله معها  
فقد كان يجلت تكون ما ذكرناه من اعتزالها اسما بالان سجدت اليده لما روى ان السيوطي الله  
عليه واله وسلم كان لما بعث بيده من المدينة كفا عجا كعبته الحرام واما ان لم يبعث بيده فامر  
ان يبيسر ي هناك ويحرق وجهه لهذا الاستحباب وقلنا ان الزوج يحرمها لان مسا  
الحق يعلو به ووقع من حقه وجب ان يتخير ما لزمها من ذلك فان قيل فام لا يجوز  
على السدان بحر عن عمد ادا بعض احرامه فسل له العدم سعد في احرامه بعد اذن سعد

فان قيل ان الزوج استوفى حقه بنقض احرامها فوجب ان لا يلزمه ضمان الدم قيل له والحصر  
ايضا نسو وجته بالاحلال وذلك لان منعه من لزوم الدم لا يراى انه نسو وجته بالبرء  
ان كان مريضاً او بالامتناع من كان حائضاً من عدو ومع ذلك يلزمه الدم فكذلك لا  
يتمتع ان يلزم الزوج الدم بنقض احرامها وان كان مستوفى حقه بذلك يستسلم له قال  
فان كان احرامها محرمه الاسلام فلا سعي له ان منعهما الا لعله قاطعه له لئلا يكون محرماً لها  
من ولدا وغيره فانه منعهما ويهدى عنها وهذا منصوص عليه في الاحكام قلنا ان كان  
احرامها محرمه الاسلام لم يكن له منعهما منها لئلا يكون فرض من الله تعالى عليها اسدا فكان من  
صوم شهر رمضان والصلوة المكتوبة لينزح ذلك من حقه عليها والمسئلة وفاق وسأله  
ما ذكرناه في حوار فتبين احرامها اذ لم تكن احرمت بحكم الاسلام لزوجها الا تعرض ما قلناه  
لانه ليس يتطوع ولا نه لا يودي الى استدامه ابطال الحق الزوج لئلا يحرمه الاسلام لاسكره وفلا  
انه منعهما ان لم يكن له محرم لئلا يحرم بشرط في وجوب الحج عليها والاصل فيه قول النبي صلى الله  
عليه واله وسلم لا ستافرا المرأة تريد ان تافقه الا مع ذي حرم وقدمضا اسناده في باب نصر الصلوة  
وتروى لا ستافرا المرأة وتافق روى ثلثة ايام فذلك كذا على ان المرأة لا يلزمها الحج الا مع عزم احرام  
ابوبكر المعري حدثنا الطحاوي حدثنا يونس بن عبد الله عن ابي جندب عن ابي عبيدة عن ابي  
ابا معبد مولى ابن عباس يقول قال ابن عباس خطب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بالماضي  
فقال لا ستافرا المرأة الا ومعهما ذو حرم فقام رجل فقال يا رسول الله اني كنت في غزوة  
كذا وكذا وقد اردت ان ابعث امرأتى فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم لا تحج مع امرأتك  
فذلك هذا الخبر من وجهين على ان المرأة لا تحج الا مع عزم احرامها قوله صلى الله عليه واله وسلم  
لا ستافرن المرأة الا ومعهما ذو حرم فتها عن السفر من غير عزم والحج سفر فصار من مذهب  
عنه الا مع عزم وانما ان الرجل لما قال له صلى الله عليه واله وسلم ما قال احرم معك ذلك  
قال لا مع امرأتك وامره بترك العزوة الذي هو مفروض ولم يقل له ان يحج وخبرها  
او مع المسلمين ولم يقل ان مرادى كان السفر الذي ليس هو وروى ابو بكر الخصاص في  
شرح المختصر باسناده عن يافع عن ابي عمر قال حات امرأته الى رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم فقال يا رسول الله اني تريد ان احج فقال لها احرم قالت لا فقال زوجها  
ثم لحج فبذلك كذا على انها لا تحج الا مع عزم احرامها فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه  
واله وسلم انه سئل عن الاستطاعة فقال اراد والراجل ولم يذكر احرام قيل له حج بين  
خير الاستطاعة وخير المحرم وخير ان يكون قال ذلك صلى الله عليه واله وسلم لئلا يسأل  
كان رجلاً وكان سبيل غايكون استطاعة للرجل على انه لم يسهل العتق وهذا لم يسهل  
مركونهما سبيل الاسرا الى المملوك والمقتدر لا يلزمها الحج بانقضها فان قيل روى ان  
قائمه لما قيل لها اني يا سعد بن كعب بن قيس بن ابي بكر صلى الله عليه واله وسلم قال لا يصح للمرأة  
ان ستافرا الا ومعهما حرم فقال ما لك لهن حرم قل له ذلك رأي من عاينه لم يرفعه

قوله

دلا معصية وايضا لا خلاف انها لا تشترط للمحاربة والنزعة الا مع محرم فذلك الحج والمغفرة سفر  
سبح العدة ابتداءه وهذا لا يقتضي بالمهاجرة والخاصة باليوت المحرم عنها هي في موضع  
لا يمكنها الا في مع ذبه فان قيل فحقا بينه سافرت بعزمه قيل له لشناير الامم اياها مع  
مخالفتها قول الله صلى الله عليه واله وسلم على ان سفرها كان حرب على علم السلام وذلك  
ما وجب لها القسوق والضلال ولا خلاف ان هذا الجنس من السفر محظور فكل من يحرمه او  
للمحرمين على عمن ان حزين سافرت الى مكة وذلك عند مخالفتها واجب سق عفا المسلمين وقد  
قيل انها كانت ام المؤمنين وكل من كان معها كان في حكم الامن لها **مسألة** قال  
واما العدة والامه حتى احرم ما يجزى من سد حوافه ان محل احرامها وينقضه ولا يحل له  
لها هدي ومتى عتقا اهديا ما عليهما من الهدى ومضاها كانا وجبا على ابصار من محرمها  
وهذا مستقصور عليه والاحكام والاحلاف ان السيد نقض احرامها لان لو لم يحصل له ذلك كنا  
قد اوصينا حجب السبيل الى ابطال حواشي السيد بان سد ما الاحرام على ما بيناه في احرام المراه  
ولم يجب عليها الدم والمال لانهما لا ملكان ولم يوجب العمان على سيدتها ان السد لم يكره ان  
لها في الاحرام في قمارا مع عدم فلا مشرح لغات السيد ما كان من حاسما الى لا يحسن بادي بعنه  
واوجبا علمها بعد التفتق كعب على عمرها من الاحرام لاجلها فيما دخل فيه وقدم ملكا انفسها  
مسلمها سبيل الاحرام في جميع ما يلزمهم وقد كان احرامها منعقدا لاداله قوله تعالى ومن  
مهر الحج فلام رقت ولا فسوق ولا حلال في الحج فلم يحسن عندا من جرد كون السيد ما كانا لغته  
لا يد على انه لم ينعقد ونقاش على لغيره انه مسلم مكلف عتق الاحرام على نفسه  
فوجب ان ينعقد فادانث ان كان معتقدا ثبت ما قلناه من ان حكمها حكم ساير  
المسلمين في ذلك **مسألة** قال لو ان رجلا اراد الحج فخلط ولبى بعزمه لم يلزمه  
ما لفظ به وجب عليه ان يعود ويلى ما نوى من حخته وكذلك لو اراد التمتع بالحج  
الى الحج فخلط ولبى بالحج لم يلزمه ما لفظ به محطيا ولامه ما عتق عليه من العزم وكذلك لو اهل  
بجنتين ناسيا وكانت معه حجة واجده لم يلزمه غير ما نوى من الحج الواحد وجمعه  
منصوص عليه في الاحكام والاصل ان الاحرام معتقد بالنية وان حردت عن السبيل  
كما لا يعتد خاكبا او قاريا كما ان مناسك وادانث ذلك وجب من عند الاحرام بالحج  
ناويا له ولما بعزمه على طامنه ان يلزمه الحج لغير النية توجبه على ما بيناه وسبيله سبيل  
من عقد الاحرام بالحج بالنية من غير سبيله فمقارنه في ان الحج لم يرمه ويكون سبيل بلبيه  
سبيل بلبيه المحرمة عن النية في انها لا توجب حرا ما قبله على هذا ما نواه من حج  
او غيره ولا يغير باللفظ غلط اما خالف عده وعلى هذه الطريقة يحكى الكلام ومن  
احرم بحج ناسيا وهو با وجبة واحدة وقد كان سحبا اول الحس بن اسمعيل

لم يكن منعقدا كما ان ليس ان يكون  
الزواج ما كانا الفسخ احراما ووجه  
دال على انه لم ينعقد صح

كتبه  
العوذ بالله من  
الغيب والهم  
على قوله واما  
العوذ بالله من  
الغيب والهم

رضي الله عنه ذكره وجه آخر وهو انه كان يقول ان الحرم عماره عن العقيد باح وسول  
وسول يقول كثير عزة  
ومعتمر في تركب عزة لم يكن  
فادانبت انما في اصل اللغة عماران عن معنى واخذ فاما اطلقت افادت ما يقال بها اليه  
وعقده كما انه لولي محله ناو يا لها الزمة وكذلك لولي بحر ناو يا لها الزمة  
مسألة قال - ولانه اهل تحتين معاد اكر اليها وعقده علمها كان عليه  
ان يمضي واخذها ويرتفع الثانية الى السنة المعسلة معاد عقده علمها الزمة المعسلة واخذها  
ورفع اخرى ووجب عليه لرفعها دم وقضى الى رخصها وهذا منصوص عليه في الاحكام  
وابدليل على ذلك قول الله تعالى يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود وهذا قد عرفت على نفسه  
تحتين فيلزمه انها حرم اسلام فان قيل ليسنا سلمناه قد عرفت على نفسه قيل له  
ليس عقدها باكثر من ان حرم ناو يا لها ماله وهذا خلاف فيه والى الخلاف في بعضها  
وادانبت ان لعقد قد حصل من جهة ربه او فابظا هو لايه ودر على ذلك قوله صلى الله  
عليه وآله وسلم واعمالكم ما نوى وهذا قد نوى بحسب ان يكون له تحتان  
وايضاً خلاف انه يقع ان يعقد الحرام بحسب والمعنى ان كل واحد منهما عباد  
شتمل على الطواف فوجب ان يقع الحج بينهما واحرام واحد ويقال ان كل واحد  
منهما عباده يجب الحضي فاستدعا فوجب ان يقع الحج بينهما واحرام واحد وعمل كل  
واحد منهما عباده يجب الحضي فاستدعا فوجب ان يقع الحج بينهما واحرام واحد  
على انه اذا حج الحج بين الحج والقرعة للشبه الذي من محالها كان الاول ان يقع  
الحج بين تحتين لغير الشبه بهما اوى وكذلك الحج بين الترتين مدون لك ان الحج  
بين احترامي الصلاتين لما لم يقع لم يختلف من ان تكون الصلاتان من جنس واحد  
من جنسين فكذلك الحج بين الاحرامين لما يقع وجب ان يكون قرا بين ان يكون احس  
واحد احسن فان قيل يقع الحج بين القرعة والحج لانه يقع الحضي فيها ولا يصح  
الحج بين الحتني ولا بين القرعتي لانه لا يقع الحضي فيها قيل له تعذر الحضي فيهما  
صحة العقد لا ترا ان الانسان قد حرم بالحج وان علم انه بعدد الحضي فيه لعذر بعده  
او مرض بعده ومع ذلك يقع العقد وكذلك لو احرم بالحج في زمان لا يعلم له الحضي  
الحج فيه ينقصد احرامه ولم يمنع من صحته تعذر الحضي فيه فاذا انسده لك لم يصح  
فيما ذكرنا من انعقاد احرامه تحتين او غيرتين تعذر الحضي فيهما مدون لك ان لسان  
قد يمنع بالقرعة الحج ثم يتعذر عليه الحضي لصيق الوقت فلا يمنع ذلك صحة الاحرام  
فان قيل فانه مندوب الى الحج بين الحج والقرعة وله من مندوب الى الحج بين القرعتي

ان تعذر الحضي

ووجه علم لوصفها وعلين ان يكونا مكان رخصه في السنة المعسلة

فيل

وان قيل لما لم يعم ان تكون الوقوع وعرضه محرم  
فحين لم يعم ان تكون الاحرام كغيرها كما ان

قيل له كونه غير مدون الى الحج من احتلوا والعمرتين لا يمنع ذلك صحاح الاحرام لهما  
عندنا لاننا نذهب الى ان من احرم ما في قبل شهر الحج يكون قد فعل ما لم يدرك فيه  
ويكره له ومع هذا فان احرامه بعد ما في قبل له الوقوف قد ثبت انه لا يكون  
في السنة الواحدة الا حله واحده دون ما في حاله فلم يقع ان يكون محرم اخرى والاحرام  
الواحد يقع ان يكون محرم وعمره فلم يمنع ان يكون محتمل فان قاسموا الدخول في  
محتمل في انه لا يقع على الدخول في الصلوات والصلوات في ذلك علم بان  
بقا الصلوات الدخول والصلوات في الصلوات في ذلك علم بان  
واحد او من حلت وكذا في الصلوات في ذلك علم بان  
لحر ما يحسن ولقد روي ان يكون احراما محتمل في الصلوات في ذلك علم بان  
يوجب كالمذموم في حله ان يقع وجوب محتمل في الاحرام كما في وجوبها بالسر او غيره  
ان كل واحد منهما يوجب الحج فان قيل الذم يوجب في الذم فكذا في حار  
يحتج وجوب المحرم في حله والدخول ايضا يوجب في الذم ثم في حله  
بعد اخرى كما انه اذا اوجب على نفسه محتمل وحينئذ مضى في حله بعد اخرى في حله  
هذا المحرم في الكلام والعمرتين فادانك ما ذكرناه فلا خلاف وان عليه رخص  
وانه في حله بعد ذلك فضاها ودم لرفضها كالمحتمل الذي قد رخص ما دخل فيه  
لقد رخص عليه في حله قال القسمة عليه في الاخرين الذي لا يغير  
على التلبيه انه لا يحل ان يلقى فيه وهذا منصوص عليه في مسائل المروني والاصل فيه  
ما يدكره من بعد ان تركها لا يوجب شيئا فادانك كان الاخرين وان يكون مقدورا فيه  
وان لا يخلو التلبيه عنه في حله قال والعمره تكون للشهر الذي عرفت فيه دون  
الشهر الذي حل منها فلو اقيم رجل في بعض الميادين في شهر رمضان ودخل مكة في شوال  
فطاف في سبغها وخلوا ايامها الى وقت الحج لم يكن متمتعاً وكذلك ان اعم بعد ذلك العمره  
فان اراد الحج كان حله حكم اهل مكة ولم يعم عليه في حله منصوص عليه في حله  
في الاحكام مروي في حله عن عطاء بن ريث في دليل على ان بعد العمره اذا كان قبل  
استحرام الحج لم يكن متمتعاً ما روي ان اهل الحجاز عليه كما روي ان يكون العمره في شهر الحج  
الفوز فانزل الله تعالى من منع بالعمره الى الحج فاستسمر من الهدي مدرك على المراد انما  
العمره في شهر الحج لما فيه من الرد على اهل الحجاز عليه على ما روي بعد رخص في منع بالعمره الى الحج  
استحرام الحج ومن افق الاحرام بالعمره قبل استحرام الحج لم يكن موقفاً في شهر الحج واما ان يكون  
موقفاً بعضها فيها فوجب ان لا يلزمه حكم الايه والايه في حله دم وايضا لا خلاف  
ان من استوفى جميع احواله غرة قبل شهر الحج انه لا يكون متمتعاً والمعنى انه بعد لظومها

وقالوا ان احرامها قبل شهر الحج

قل شهر الحج واذا كان من عاها لو فعل في شهر الحج والاكثر منها ففعل قبلها لم يكن مستغنا  
 وكذا وان فعل لاكثر منها بعد شهر الحج والعلة ان بعض عرته حصل قبل شهر الحج  
 فان قاسوا من اوقع اكثر اعمال عرته في شهر الحج على ما وقع جمعها بها ففعل  
 ان اكثر اعمالها في شهر الحج لم يقع ذلك ودك ان من شتو فاحج لا فاعل لا يقال انه  
 فعل اكثرها الا ان الله تعالى صام اكثر شهر رمضان لم يصح صومه ولا سال  
 صلى اكثر صلواته لم يصح صلاته ونظايرها اكثر من ان تعد ما دافع ذلك  
 لم يوجد وصرف في الاصل على ان قاسم لوضع لوجان يكون قيا سنا او في ذلك  
 انا وحيدنا كل زمان كان فيه لاشهر العرم حكم كان فيه لاسها بها مثل ذلك الحكم  
 لم يكن لا وقاسه لو نكره فيها العرم حكم اسد اس الحكم اسها بها وكذا في الاوقات  
 التي لا نكره فيها فاذا ثبت ذلك فالواجب ان يكون ابتداء العرّة في شهر الحج وان قبل  
 التمتع هو الاخلال من العرّة في شهر الحج في وقت الاخلال بها حصل التمتع قبله  
 هذا فاستدرك لكانه لو صادف اخرج من العرّة اخرج من شهر رمضان لم يكن  
 مستغنا وان كان الاخلال يقع في شوال فبان ان الذي ذكره لا معنى له على انه يصح  
 لا وحيفه من وجه اخر وهو ان التمتع عند ليس من الاخلال في شئ لانه يذهب فان  
 التمتع لو شاق هديا لم يكن له ان يحل ويكوف مع ذلك فممتعا وقلنا انه ان عزم  
 بعد ذلك لم يخرج عن حكم اهل مكة ولم يكن له التمتع لا في هذا الاحرام بالعرّة في عرّة  
 اشهر الحج ادا كان يشعط حكم التمتع الموجب للدم فلا عتقا بعد وهو ممتعة لا بعد  
 وهذا يدل على ان محي عليه لتسليم يذ هذا ان اهل مكة لهم ان يمسحوا ويكرلادم  
 عليهم وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة يكون من فعل ذلك من اهل مكة  
 مستغنا وعليه للاسما دم والذي يدل على ما ذكرناه قوله وامواله والعمر لله وهو  
 سبحانه من فرض في شهر الحج فلا رقت ولا فتوق ولا جيل في الحج لايه ولم يحسن مكسا  
 من غيره فافترض العزم ان لهم ان يحل ويغتموا كما لغوهم ذلك وفي حديث يروى عن  
 عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله  
 وسلم ايها الناس علمكم بالحج والعرّة فتابعوا سبما كان ذلك خطايا عا مئا  
 جميع الناس المكي ميم وعمرانكي وعمره ان لم يرض الله عليه واله وسلم قال  
 اقيموا الصلوة واتوا الزكوة وحجوا واعمروا فان قال قال الله تعالى  
 ذلك لم يكن بكم اهلها فاضل المسجد الحرام فبذلك الخطاب ما يذ على الجمع الموجب  
 للدم وكذا نقول ان التمتع الموجب للدم لا يكون لاهل مكة وما احلها في الجمع  
 الذي لا يوجب لدم وقد قيل في هذا ان قوله في ذلك راجع الى الهدي دون التمتع

فان

قال

فإن قيل لهم لو كان المراد به اليهودي لقال ذلك على من لم يكن أهله قاضري المسجد الحرام  
ولم يكن ذلك لم يكن أهله قاضري المسجد الحرام قالوا لا يسع أن يقال وجوب ذلك لهم  
ويؤد علمهم كما يقال وجوب ذلك للأغنياء ولزوم الحج للمطيقين ونحو ذلك أيضا فان لم يكن  
قياس على غيره فإنه ينبغي له أن يعقد الاحترام بالحج بعد العمرة في شهر الحج بمعنى أنه يصح أن  
من غلب بالحج على أن صحه احترامه لا خلاف فيه أبو حنيفة وإنما خالفه أنه يكون مستثنا  
والاستثناء لا يدل على ما وهذا القياس ممكن أن يجعل قاسما على بقى الاستثناء فان قيل  
كيف تقولون ذلك وقد قال يحيى عليه السلام في الأحكام بتجديده المسئلة وحكمه  
حكم أهل مكة وليس هو من الممتنعين قيل له مراده أنه ليس من الممتنعين الذين يلزمهم اليهودي  
نقد بين ذلك في آخر المسئلة مسئلة قال فان خرج هذا الرجل إلى معات بدار  
فأوزره ثم غادر محرما للعمرة أو قادوا آخرهم بها بركة أو فيما بين ذلك صار من الممسوحين وبز  
الدم وهذا منصوص عليه في الأحكام قال أبو حنيفة لا يكون متمثلا إلا أن يرجع إلى أهله  
وقال أبو يوسف ومحمد مثل قولنا ووجه ما ذهبنا إليه قوله تعالى  
فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استسر من اليهودي وهو قد حصل له العمرة والحج في أسير الحج  
فانقضا الظاهر أنه متمتع بالله يلزمه الدم ويدل على ذلك قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله  
قاضري المسجد الحرام وهذا أهله غير قاضري المسجد الحرام في حين يكون ممسحا وأب بارمه  
الدم في نجسا لا خلا فيه لو لم يكن بمكة فأعتمر من المبيقات في شهر الحج ثم خرج سنته ولا خالفا  
أبو حنيفة فإنه لو كان رجعا إلى أهله ثم عاد لكان متمثلا فكذلك إذا عاد إلى معات ثم عاد  
قياسا عليه بجعله أنه قد استأثرت من المعات فاعتبار المبيقات في هذا السار والى من  
اعتنوا لا لوط لأن نعلق الأحكام الاحترام به أقوى مسئلة قال ومن جهل بأهل  
عمرة وهو محرم بحجته رخص العمرة وقضاها بخدا الحج وعليه لم يرضها دم وهذا منصوص عليه  
في الأحكام والمنحجب إدخال العمرة على الحج مكره على ما ذكره يحيى عليه السلام من قوله  
من جهل بأهل وقال أيضا في آخر هذه المسئلة العمرة لا تدخل على الحج فليذكر لهذا الكلام  
مع تنقيصه على اعتقاد ما لا وجه الكراهة فاما ما ذكرناه أنه يذهب إلى الاعتقاد  
فالذي يدل على أنها معتقد ما قد مضى من الكلام في الإحلال كحسب عمرتين  
من الاحترام بهما يصح وتعد المضي في أحدهما لا يمنع صحته اعتقاده على ما بيناه ولا خلاف  
أن إدخال الحج على العمرة صحيح ويجوز أن يقع إدخال العمرة على الحج لأنها سكان مع الحج  
بينهما أو يقال يصح إدخال أحدهما على الأخرى فاما كونه مكرها فهو كما لا يخفى ولا خلاف  
وبها نرى أنها مقولة منعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا  
أيضا عنهما وإما قلت عليهما وحملهما في رواية الصحابة ومخبرهم بذلك على ذلك

فإن قيل لهم لو كان المراد به اليهودي لقال ذلك على من لم يكن أهله قاضري المسجد الحرام ولم يكن ذلك لم يكن أهله قاضري المسجد الحرام قالوا لا يسع أن يقال وجوب ذلك لهم ويؤد علمهم كما يقال وجوب ذلك للأغنياء ولزوم الحج للمطيقين ونحو ذلك أيضا فان لم يكن قياس على غيره فإنه ينبغي له أن يعقد الاحترام بالحج بعد العمرة في شهر الحج بمعنى أنه يصح أن من غلب بالحج على أن صحه احترامه لا خلاف فيه أبو حنيفة وإنما خالفه أنه يكون مستثنا والاستثناء لا يدل على ما وهذا القياس ممكن أن يجعل قاسما على بقى الاستثناء فان قيل كيف تقولون ذلك وقد قال يحيى عليه السلام في الأحكام بتجديده المسئلة وحكمه حكم أهل مكة وليس هو من الممتنعين قيل له مراده أنه ليس من الممتنعين الذين يلزمهم اليهودي نقد بين ذلك في آخر المسئلة مسئلة قال فان خرج هذا الرجل إلى معات بدار فأوزره ثم غادر محرما للعمرة أو قادوا آخرهم بها بركة أو فيما بين ذلك صار من الممسوحين وبز الدم وهذا منصوص عليه في الأحكام قال أبو حنيفة لا يكون متمثلا إلا أن يرجع إلى أهله وقال أبو يوسف ومحمد مثل قولنا ووجه ما ذهبنا إليه قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استسر من اليهودي وهو قد حصل له العمرة والحج في أسير الحج فانقضا الظاهر أنه متمتع بالله يلزمه الدم ويدل على ذلك قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله قاضري المسجد الحرام وهذا أهله غير قاضري المسجد الحرام في حين يكون ممسحا وأب بارمه الدم في نجسا لا خلا فيه لو لم يكن بمكة فأعتمر من المبيقات في شهر الحج ثم خرج سنته ولا خالفا أبو حنيفة فإنه لو كان رجعا إلى أهله ثم عاد لكان متمثلا فكذلك إذا عاد إلى معات ثم عاد قياسا عليه بجعله أنه قد استأثرت من المعات فاعتبار المبيقات في هذا السار والى من اعتنوا لا لوط لأن نعلق الأحكام الاحترام به أقوى مسئلة قال ومن جهل بأهل عمرة وهو محرم بحجته رخص العمرة وقضاها بخدا الحج وعليه لم يرضها دم وهذا منصوص عليه في الأحكام والمنحجب إدخال العمرة على الحج مكره على ما ذكره يحيى عليه السلام من قوله من جهل بأهل وقال أيضا في آخر هذه المسئلة العمرة لا تدخل على الحج فليذكر لهذا الكلام مع تنقيصه على اعتقاد ما لا وجه الكراهة فاما ما ذكرناه أنه يذهب إلى الاعتقاد فالذي يدل على أنها معتقد ما قد مضى من الكلام في الإحلال كحسب عمرتين من الاحترام بهما يصح وتعد المضي في أحدهما لا يمنع صحته اعتقاده على ما بيناه ولا خلاف أن إدخال الحج على العمرة صحيح ويجوز أن يقع إدخال العمرة على الحج لأنها سكان مع الحج بينهما أو يقال يصح إدخال أحدهما على الأخرى فاما كونه مكرها فهو كما لا يخفى ولا خلاف وبها نرى أنها مقولة منعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا أيضا عنهما وإما قلت عليهما وحملهما في رواية الصحابة ومخبرهم بذلك على ذلك

فإن قيل لهم لو كان المراد به اليهودي لقال ذلك على من لم يكن أهله قاضري المسجد الحرام ولم يكن ذلك لم يكن أهله قاضري المسجد الحرام قالوا لا يسع أن يقال وجوب ذلك لهم ويؤد علمهم كما يقال وجوب ذلك للأغنياء ولزوم الحج للمطيقين ونحو ذلك أيضا فان لم يكن قياس على غيره فإنه ينبغي له أن يعقد الاحترام بالحج بعد العمرة في شهر الحج بمعنى أنه يصح أن من غلب بالحج على أن صحه احترامه لا خلاف فيه أبو حنيفة وإنما خالفه أنه يكون مستثنا والاستثناء لا يدل على ما وهذا القياس ممكن أن يجعل قاسما على بقى الاستثناء فان قيل كيف تقولون ذلك وقد قال يحيى عليه السلام في الأحكام بتجديده المسئلة وحكمه حكم أهل مكة وليس هو من الممتنعين قيل له مراده أنه ليس من الممتنعين الذين يلزمهم اليهودي نقد بين ذلك في آخر المسئلة مسئلة قال فان خرج هذا الرجل إلى معات بدار فأوزره ثم غادر محرما للعمرة أو قادوا آخرهم بها بركة أو فيما بين ذلك صار من الممسوحين وبز الدم وهذا منصوص عليه في الأحكام قال أبو حنيفة لا يكون متمثلا إلا أن يرجع إلى أهله وقال أبو يوسف ومحمد مثل قولنا ووجه ما ذهبنا إليه قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استسر من اليهودي وهو قد حصل له العمرة والحج في أسير الحج فانقضا الظاهر أنه متمتع بالله يلزمه الدم ويدل على ذلك قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله قاضري المسجد الحرام وهذا أهله غير قاضري المسجد الحرام في حين يكون ممسحا وأب بارمه الدم في نجسا لا خلا فيه لو لم يكن بمكة فأعتمر من المبيقات في شهر الحج ثم خرج سنته ولا خالفا أبو حنيفة فإنه لو كان رجعا إلى أهله ثم عاد لكان متمثلا فكذلك إذا عاد إلى معات ثم عاد قياسا عليه بجعله أنه قد استأثرت من المعات فاعتبار المبيقات في هذا السار والى من اعتنوا لا لوط لأن نعلق الأحكام الاحترام به أقوى مسئلة قال ومن جهل بأهل عمرة وهو محرم بحجته رخص العمرة وقضاها بخدا الحج وعليه لم يرضها دم وهذا منصوص عليه في الأحكام والمنحجب إدخال العمرة على الحج مكره على ما ذكره يحيى عليه السلام من قوله من جهل بأهل وقال أيضا في آخر هذه المسئلة العمرة لا تدخل على الحج فليذكر لهذا الكلام مع تنقيصه على اعتقاد ما لا وجه الكراهة فاما ما ذكرناه أنه يذهب إلى الاعتقاد فالذي يدل على أنها معتقد ما قد مضى من الكلام في الإحلال كحسب عمرتين من الاحترام بهما يصح وتعد المضي في أحدهما لا يمنع صحته اعتقاده على ما بيناه ولا خلاف أن إدخال الحج على العمرة صحيح ويجوز أن يقع إدخال العمرة على الحج لأنها سكان مع الحج بينهما أو يقال يصح إدخال أحدهما على الأخرى فاما كونه مكرها فهو كما لا يخفى ولا خلاف وبها نرى أنها مقولة منعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا أيضا عنهما وإما قلت عليهما وحملهما في رواية الصحابة ومخبرهم بذلك على ذلك

ان  
الحج احدا من الخصال المذكورة في دينه في اداء خال التمره على الحج اذ لا خلاف ان التمتع بالعمرة الى الحج غير مبيح  
داد اثبت بما بينا انها معدية في رخصتها لان المهل بالحج قد لزم منه افعال الحج واسعرته ولا يصح  
منه المضي في التمره فان قيل البيهقي القارئ يلزمه افعال الحج ويلزمه مع ذلك المضي في افعال العمرة  
فيلزم له ان القارئ يلزمه افعال الحج وافعال التمره معا فلا يكون افعال الحج مسموحه عليه على طريق  
الاحتياط اذ لا يتخير في ليس المهل بالحج كذلك لانه مسمى عليه افعال الحج على الاحتياط والمضي علم  
حمله المضي في افعال التمره على انه لا خلاف يساوي من حيثها ان المهل بالحج لو طاف ثم ادخل  
عليه عمره بعد الطواف انه يلزمه رخصتها وكذلك اذا دخل عليها قبل الطواف والمضي  
انه ادخل عمره على وجهه فكل من ادخل عمره على وجهه يلزمه رخصتها على انه لا خلاف ان  
ذلك يكره ولو كان ولو كان سبيل من ادخل التمره على الحج قبل الطواف وعلى ما ذهب اليه  
مسئل القارئ لم يكره ذلك مكرها ولم يكره لفاعله متسا على ان يفي عمره عن ذلك لا يفرق بين طواف  
التمره قبل الطواف او بعده فهو على الحالين من حمله على وجهه اذ اثبت ذلك في ما ذكرنا من المضي  
في عمل التمره والحج غير مكرره ولا مسمى عنه واد اثبت انه يلزمه رخصتها ولا خلاف في لزوم ذلك  
لبيح التمره كالحج في حال اجتماعهما كالحج واد ارفضت او فسدت لزم فضاؤها ولا خلاف في  
لزومه الدم لذلك ولانه كالحضرة من موع من المضي فيما دخل فيه فله دم كما لزم المحصر  
مسئله قال ومكان علمه فضاؤه رخصتها لم يحمله فضاؤها حتى يضيى  
الشترين وكذلك من اذ ان يتطوع بعمرة فلا يتطوع بها حتى يضيى هذه الامام وهذا  
منصوص عليه في الاحكام والمضي وذكر في حق عليه السلام انه مروي عن امير المؤمنين صلوات الله  
عليه وقد روي ذلك عن عائشة فاذا روي ذلك عنها ولم يرو خلافا عنه عن احد من الصحابة  
جزى جزي لا حجاج على ان لا يتعدى ما سب عن امير المؤمنين وقد روي في سببه عن  
طاووس بن يحيى وولهما ههنا باب القول فيما ينبغي ان  
يفعله المفرد والقارئ والمتمتع سمي للحاج والمتمتع اذا سمي الى الحشر  
ان يغتسل وهو منصوص عليه والاحكام والمنهج ووجهه ما ذكره ابو العباس الحسن  
رضي الله عنه في المنصوص انه روي ان عليا والحسن والحسين ومحمد بن علي عليهم السلام  
كانوا يغتسلون بذي طوى وروي يحيى عن النبي صلى الله عليه وآله لما اراد دخول مكة في يوم  
الذي عطيته حرمة كان الغسل مستحبا فيه من المظهر واما طه الرواح الكرهه  
فغسل الجحفات والعندين وحكي ذلك مسنده قال المفرد للحج اذ ادخل  
مكة ان شاطاف وسقيا قبل الخروج الى مكة وان شاربك ذلك حتى يرجع فان لم يطوف  
دخل المسجد متطهرا فان اغسل كان اول ثم اسد الطواف من الحج لا يتعد حتى ياتي  
باب الكعبة ثم ياتي الحرم ياتي الركن اليماني ثم يعود الى الحجر فيغسل ويغسل حتى يطوف  
سعا برمل في يده ومضى في اربعة الماقبه ويستلم الاركان كلها وما لم يعد عليها

ما يوجب على الحاج ان لا يرد وجهه للصلوات على النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
البر لم يصح المضي في عمل التمره والحج

ان

الحج

اشار إليه وجميعه منصوص عليه في الاحكام قلنا انه اذا دخل مكة طاف وسعا ان شأ  
 قل لم يرج الى مي لما روى ان النبي صلى الله عليه واله وسلم فعله وروى عن جابر انه قال اهل  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم واهلك معه خالصا حتى قدمنا مكة فطعنا باللب  
 وبن الصفا والمروة وعطنا ووشى بن بهاب عن ابي موسى الاسعري قال قدمت على رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم وهو منج بالبحر فقال لي ما اهلكت فقال اهلانا لا كاهل  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال احسب طعنت باللب وبن الصفا والمروة  
 واخلاف في ذلك دائما الخلاف في وقته وسياق الكلام فيه من بعد وروى ريدس عن  
 ابيه عن حمزة عن علي بن عبد السلام قال اول ما يدخل مكة فياخذ الكعبة بمشيه بالبحر الاسود  
 ويكر ويدكر الله ويطوف اداء انتهى الى البحر الاسود ويدرك شوطا فسطح كذا سبع مرات  
 واخلاف ان لطواف سوا من البحر الاسود الى جانب باب البحر وعلى ذلك فعل الخلفاء والسلف  
 وقلنا انه يؤمل في بطنه ويمشي في ارجعه لما احصوا به ابو بكر المقرئ حدثنا ابو جعفر الطوسي  
 محمد بن حمزة وفهد قال حدثنا عبد الله بن صالح بن الليث بن سنان عن جعفر بن محمد عن ابيه  
 عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم طاف في حجة الوداع سبعه مرار في بطنه  
 ويمشي في ارجعه وروى ابو جعفر باسناده عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 شحنا لانه ومشي ارجعه حين قدم في الحج والعمرة حتى كانا قهرا فكثر من الروايات وذلك  
 وذهب قوم الى ان الرمل ليس مستوفى وان النبي صلى الله عليه واله وسلم قد فعل ذلك  
 وامره اصحابه ليرى المسركين جلاهم واذا قدر ذلك ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قد فعل  
 ذلك في حجة الوداع معلوم انه سنة لانه لم يكن يحتاج يومئذ الى ان يطهر ذلك المسركين  
 اذ كانوا قد قدوا وتبدوا وايضا لو كان الغرض ذلك لم يكن بمصرى انزل من اسد اهل بطنه  
 استواط وكان يزداد باره وسعفه اخرى فلما اطلق الروايات بانهم رمل في بطنه ومشي  
 في ارجعه علم انه مستوفى وقلنا يستلم الاركان كلها لما احصوا به ابو بكر المقرئ حدثنا الطوسي  
 حدثنا فهد بن محمد بن احمد بن يوسف بن جابر عن جابر قال كنا  
 يستلم الاركان كلها وروى ابو داود في السنن باسناده عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم طاف في حجة الوداع على بغير يستلم الركركي وروى عنه عن شيبه  
 وذلك يقتضي القوم وروى ابن شيبه عن شيبه عن شيبه عن شيبه عن شيبه  
 عن عطاء عن بخيل بن ابيه وقلنا ان لم يقدر على الاسلام اشارت له لما روى ان النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم اسلم الحن وودك خري خري ان يثبت وقد روى في شيبه باسناده عن حمزة  
 ان النبي صلى الله عليه واله وسلم طاف باللب على بغير يدرك فكان اذا انما البحر الاسود اشارت  
 اليه فستله قال ويقول اعز الله رساله رساله في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة

ويصح الله وبه لله ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الطواف إذا فرغ منه صلى ركعتين  
 مقام إبراهيم صلى الله عليه وآله وسلم وقرى في السلاوي بالحد وقلباها الكافرون  
 بالحد وقل هو الله أحد وان شافرا في السلاوي بمل هو الله أحد وفي الثانية بقل باها الكافرون  
 أو غيرهما من مفصل السور وجميعه منصوص عنه في الأحكام **وروي** أبو داود في السنن  
 بإسناده عن عبد الله بن السائب قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من رجل  
 زنا النسا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار **وروي** ابن أبي شيبة أيضا  
 بإسناده عن رجل من خراعة كان أميراً على الحجاج أنه خطب وقال يا أيها الناس صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال يا أيها الناس رجل شرب دبري لغيره فادأطفت بالبيب فادأطع فادأمن منه ولم يكره  
 وروي ابن أبي شيبة بإسناده عن ابن عباس قال إذا أخذت به فكره فادأكر الله واجع وصل على النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم وقلنا صلى الله عليه وسلم عن عبد المعام لما روي ابن أبي شيبة عن جابر بن عبد الله  
 عن جعفر عن أبيه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما طاف بعد إلى مقام إبراهيم  
 صلى الله عليه وآله وسلم فقرأ واتخذ وامن مقام إبراهيم مصلاً عن الزهري قال ما طاف  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسبق ما أصليها هنا ركعتين يعني عبد المعام وعن الحسن  
 مضت السنة أن مع كل سبع ركعتين وفي حديث زيد بن علي أنه عن جده عن علي بن السلام  
 قال إذا قضى طوافه فليأت مقام إبراهيم عليه السلام فليقبل ركعتين فليأمر بينهما  
 فقل هو الله أحد وقل باها الكافرون لما روي هناد بن السري خذشا وكيع عن موسى بن عسدة  
 عن يعقوب بن زبابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ركعتي الطواف قل باها الكافرون  
 وقل هو الله أحد **وروي** هناد خذشا وكيع عن سفان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن السلام  
 قال سألني عن ركعتي الطواف قل هو الله أحد وقل هو الله أحد **وروي** ابن أبي شيبة  
 عن حفص بن جعفر عن أبيه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرى بها في ركعتي الطواف  
 أو غيرهما من مفصل الأحلاف وقوله **مسألة** قال ثم يهبط ويسجد الكعبة  
 ويدعو ما أحب ثم يركب من راحته وسرب من ما بها وهذا منصوص عنه في الأحكام والمنتهى  
 وقلنا يعني ذلك الكعبة بعد ما حاق في حديث زيد بن علي عن علي بن السلام قال سئل عن ركعتي الطواف  
 الصفاة فما روي ابن أبي شيبة عن جعفر عن أبيه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجع إلى الكعبة  
 فاستلمه وقلنا يشر من يركب لانه لا خلاف أنه يركبها وأنه هتقى **وروي** عن أبيه عن جابر  
 عليه وآله وسلم أنه قال ولان اشتق على منى ليرقه منها ذنوباً أو دوس **وروي**  
 ابن أبي شيبة بإسناده عن ابن أبي عمير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من  
 لما شرب له وفي حديث جعفر عن أبيه عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سرب منه  
**مسألة** قال لم يرح إلى الصفاة إذا أسوى على الصفاة فليقبل الكعبة بوجهه ويدعو

ما حضره وبيعه وهدله ويصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ينزل من الصفا ويصلي حتى  
إذا حاذى الميبل المأخض المأخض في الحدار هزل ولسجى تجادى الميبل المأخض في ولا الميبلين  
ثم يسي حتى يسي إلى المروة ثم يصعد عليها حتى تواقعها الكعبة ثم يدنو من بابها على الصفا  
ويبيع ويهدل وكذلك يفعل وسعته بين الصفا والمروة ثم يحدريها ويعدو إلى الصفا  
ثم يعود إلى المروة حتى يسعها سبعه أشواط ثم ينصرف من المروة جميعه منصرف على الأحكام  
والنهي والأصل فيه ما روى ابن أبي سبه عن جابر بن سمير عن جعفر عن ابنه عن جابر قال يرحل  
يقضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما رجع إلى الزكرك فاستلمه وجرح من باب الصفا  
إلى الصفا فلما بدأ منه قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله أبداً ما بدأ الله به فبدأ الصفا  
وقال عليه **خبر** يرا البيت فاستعمل القبلة ووجد الله وكبره ثم دعا ثم نزل إلى المروة حتى  
انصب قدماه إلى بطن الوادي حتى إذا صجدتاً من شئ حتى أتى المروة ففعل على المروة كما  
فعل على الصفا وروى ابن أبي شيبة بإسناده عن مافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم سعى ويطأ المسلى إذا جاف بين الصفا والمروة وهكذا روى ريد عن عرابه عن جده  
عن علي عليه السلام فلا خلاف أن السعي بينهما سبعه سدا الصفا وحج المروة هسه  
**قال** ولا يزال مليباً إلى ولا يبري حمر العقبة وكذلك القارن لا يزال مليباً إلى ذلك الوقت  
وهذا منصوص عليه في الأحكام والنهي وهو مذهبي حنبلي والشافعي والحنابلة يمتنع  
بعدم عزفه وهو مذهبي لا ما فيه والأصل فيه ما أحياه أبو بكر المقرئ حديثاً الطحاوي وحديثاً  
على بن سعد عن ثناء سعد بن سلم عن ثناء عباد بن العوام عن ثناء محمد بن يحيى عن أبي ابن صانع  
عن حكيمه **قال** وقف مع الحسن بن علي عليه السلام فكان بهل حتى أحجمه العقبة فقلت  
يا أبا عبد الله ما هذا فقال كان أبي يفعل ذلك فاحضر فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
كان يفعل ذلك ثم **قال** فرجعت إلى أبي قحافة فحدثته فقال صدق أخيراً في أبي الفصل  
ابن العباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسي إلى الصفا والمروة كان رديف وأخيراً  
المقرئ حديثاً على حديث أبي بن مفضل عن ثناء سعد بن سلم عن ثناء محمد بن يحيى عن أبي ابن صانع  
عن الفضل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسي إلى الصفا والمروة كان رديف وأخيراً  
سعد بن سعد واثامه من زيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عشيته فحدثه فان قيل بعد ذلك  
عن اثامه أفكنت رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشيته فحدثه فلم يكن يري على الكسرى  
والهليل قبل له رديف هذا وروى ما ذكرناه فاما ما جعله لم يزد على الكسرى والتهليل  
والهليل ليكون حجاً من الأضفار يكون العرس صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يستعمل على الذكر  
أو جعل على أنه عليه السلام لم يلب ذلك الوقت وهذا لا يدرج فيها ذهبنا إليه فإن السعي لا  
استدائها ويتحقق الخبر أن وبقا لنا ما يروى من أن **قال** روي عن عيسى

## بیاضاء

فان قيل روى عن عائشة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال طوافكم بحرك الحرك  
وعزتك وسلبه ان عائشة لم تكل قارنه وانها انما اذبح ثم اقرضت العز من الشعم فكيف يصح  
ذلك على انه ان ثبتت كان محولا على ما انا ولنا عليه حرمان عمران المراد به طوافك على صمد وحده  
بحرك الحرك وعزتك وهما يدان على ذلك انه لو اقرض الاحرام لكل واحد منهما طواف  
وسعى وكذلك اجمع والمغنى انه محرم لهما جميعا وايضا لا خلاف ان الوقوف الواحد يعرفه  
بما يقع له من حجه فقط في حين يكون الطواف الواحد كذلك والمغنى انه ركز في ركاب الح  
وجب ان لا يصح واحده الاخر حجه فقط فان قيل هذا يحرم صكم في الاحرام لانه احرام  
واحد يصح هراجه والعز وسلبه لسانا سلم انه احرام واحد بل يقول انها احراما واحدا  
عن الح والآخر عن الحرم ولهذا سوجب عن القائل اذا فصل صمد احراما على انه لا خلاف انه محام  
الى بيتي بيه العز ونبه المحه فان يدرك انها احراما مان لانه لو كان احراما واحدا لم يحج الى  
سكن العباد الواحد كالحج الى بيت اذا كان يقع على وجه واحد فاذا ثبت  
هذا لم يمكن ان يحلوا الاحرام اضلا فعميتن عليه الطواف فان قيل السر بصر  
محرمها جميعا سلبه واحد فلا بد على انه احرام واحد قيل نه لا محذور في ذلك بل سلبه  
لست هي الموجبه للاحرام الا ان انا محرم الاحرام بعوا سلبه وليس في المحذور انما تتلبيه  
الواحد دليل على ان الاحرام واحد بل لا اختيار انما هو بالنيه لان الاحرام لا يتعدد لانه وفي  
اجزاء التبع على انه لا يدعى شيئا كاد هذا اليه فان قيل السبل لخلق الواحد بوجبه الخروج  
مما فصل له ليس هو من عالمها وفي الخروج لا شئ في العمل الا ان الانسان يقع احرام  
على الصيام والصلوة بفعله واحد وان كان على الصلوات لا يوجب من باب على الاخر سلبه ذلك انه  
لوحرم بعوا لخلق لكان خروجا مما فان يدرك انه لا يجب ان يكون سبيل القائل طواف  
والسعي وهما رديا سنا فقه وترجيحا انا وجدنا افعال الح لا سداخل الا ان مر طاف  
اشوبغا بعد سبع لزمه لكل واحد منهما ركعتان ولو سداخل الصلوة وكذلك الطواف  
بما فيه التكرار لا سداخل الا ان الصلوة لما كان موضوعا على السداخل كال تكرار  
فيه غير واجب فدل على وجوب التكرار في الطواف على ان موضوعه لا سداخل كما لصلوة  
لما وجب تكرار ركعتيها لم يكن موضوعا على السداخل وهما سلبه ذلك ايضا ان طواف  
البر والخروج طوافا لمتساو طوافا لو داع لا سداخل بل سداخل ذلك واحد منهما فوجبه ان يكون  
طواف الح والعز كذلك وقد قلنا انه يطوف ولا يستغاد بينو كانهما العز به بطواف  
لجبه واستغاد بين على العز مقدم على الح ليس كل من اوجبه عليه طواف وسعى فالح

سكان  
من بيتي يمين  
صحة ما

ما منع

قال في ذلك على ما قلناه على أنه لا خلاف أنه يجوز تأخير طواف الحج والسعي إلى مكة من غير أن يركب  
من منى ولا يجوز ذلك في طواف العمرة وسعيه فصح بذلك ما ذهبنا إليه من أن طواف العمرة مع عدم ركوب  
الحج هو سنة قال ابن أبي شيبة المفضل بن صالح طوافه وسعيه والقارن بأخيه  
طوافه وسعيه إلى أن ينصرف من منى جازد كونه من منى منصرفه عليه في الأحكام للمردود ل  
فيه عليه للقارن واحتلوا في طواف العمرة فقال مالك وأبو ثور بن جهم وقال أبو جهم  
هو سنة وليس واجب وتحكى عن الشافعي أنه قال ليس بسنة وأنه كالسنة للمسجد والدليل  
على وجوبه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله حين قدم مكة ففعله كان ما لم يحل  
لبن قوله والله على ما تنزل البيت من استطاع إليه سبيلا عمل مثل قوله أتموا الصلوة  
وفعلوا ما أمرتكم به فاستمعوا له وأطيعوا وقال مالك وأبو ثور بن جهم ودل على وجوبه ودل على ذلك  
قوله خذوا عني مناسككم وفي حديث طار بن قيس شهاب عن أبي موسى الأشعري  
قال سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
أهللت قلما هلالا كاهلال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم فقال أحضر طواف  
بالبيت والصفاء والمروة ولا تمر بقنطرة الوجب على الفور فدل ذلك على وجوب  
طواف القدوم وفي حديث زيد بن أسلم عن جده عن علي بن أبي طالب قال إذا مضى  
الحج وأريد خل مكة ما في الكعبة فمعه الحج الأسود تكبر ويذكر الله ويحيط فدل  
ذلك على أنه من المناسك على أن رأي أهل البيت عليهم السلام لا يحيط فيه بهم خلافا  
على أنه لا خلاف أن المتمتع بمرم طواف القدوم فكد ذلك للحاج ولم يحج أنه حرم وكل حرم  
يلزمه طواف القدوم ولا خلاف بيننا وبين أبي حنيفة أنه معقول للأحرام ووجوبه يكون  
لأن ما قلنا على طواف العمرة وعلى طواف الزيادة أنه معقول للاختزام فإن قيل  
لو كان طواف القدوم واجبا لم يستطع عن الحائض قيل له كذا تقول الله لا يستطع  
عن الحائض وإنما يجوز تأخيرها كما يجوز تأخير طواف الزيادة وما سألنا في هذا المار يجرى  
بالحجاب وما به يفيد شرعا مجردا لا بالاحتياط ولا استنادا إلى فعل النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم وفعل الكفاية فإن قيل الأحرام لا يوجب حرجا وقد ثبت وجوب السعي  
بجدة طواف الزيادة فلا يحل القدوم إذا سعى إلى الجدة طواف واحدا لأنه يحل بعد طواف  
الزيادة والواجب فعله بجدة طواف القدوم قلنا له لستنا نسلم ما ادعيت من وجوب  
السعي بجدة طواف التمتع قالوا لم يكن لبيته طواف القدوم مع أن يكون سعيه بعد طواف  
التمتع قلنا الذي يحكى على مذهبي أن الذي عليه طواف القدوم بعد الإصراف من مكة

نفس

منها بنا على ذلك والمتبع الذي يكون تحته ملكه فيسقط هذا السؤال ايضا فاما ما خيره  
الخبر لا تصرف من مسمى الذي يدل على حازه انه لا خلاف في حوايا خيره عن فهم المعلوم  
ويوم القدر فقل ان وقته غير مضى فلو كان يكون مبتدا كوقد السعي لا  
حلال ايضا انه لا شيء على من اخره خوف وات الوقوف فلو كان على ان باخره جازي  
المعذور وان لا شيء عليه فيه من ذلك للخبر به **سئل** قال او المصحح يعمل  
ما يفعله الحاج المفرد والقارن عند دخول الحرم والمستحل لانه يقطع الملبسه  
اذا نظر الى الكعبه ثم يطوف بها سبعا ويسعى الى الصف والمروءه سبعا  
على ما ذكرناه ويكون ذلك الطواف والمشي لغيره ثم يعصر من شعر راسه ولا يعلم  
وقد حله كل شيء حرم عليه كالأحرام من النساء والطيب والثياب جمعه مخصوص  
عليه في الأحكام وما ذكرناه من ان المعتمر اذا سعى بصرو لم يخلق مروي في الأحكام  
ايضا من التمس عليه السلام وقلنا ان المتبع يفتل ما يفعله الحاج المفرد عند دخول  
الحرم والحرم لانها اسحبابات يعلو ودخول الحرم ودخول المسج وسوى منها  
الحاج في المعتمر فما قطعته التلبيه اذا نظر الى الكعبه فقد نزع عليه في مواضع وقال  
ايضا في الأحكام يقطع الملبسه المعتمر اذا انتهى الى الكعبه وراها عند مصره اليها  
ولا يلزم كيطوف بالبيت **فان كسب الملبسه انه**  
اذا اراد بالاسد في الطواف لم يصبه على انه يقطعها اذا اراد الكعبه صارا  
اليها للطواف وهذا قول اكثر العلماء وذهب واما انه يقطع الملبسه اذا دخل  
الحرم وقوم الى انه يقطعها اذا اراد البيت على ما رواه عن عائشه انها كانت اذا  
نظرت الى خيام مكة فطعت **والاصح** فيه ما رواه ابن ابي شيبة باساده عن  
عمر وسعيب عن ابيه عن جده **قال** اعتمر رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم ثلث عمره كل ذلك لا يقطع الملبسه حتى يستلم الحجر وكان القياس لا يقطع  
حتى ينقضي الاحرام ولكن ثبت ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قطعها عند  
اسلام الحجر ولا خلاف فاتبنا الاثر والوافق فاما مطلقا فنقبل ذلك ولا وجه  
وقلنا انه يطوف سبعة وسبعين سبعا والمراد به على ما ذكرناه من الزم  
الجلود والركعتين بقدر الاسد بالحج الاستود والاحتشام به والهروء في السعي  
والاسد بالصف والاحتشام بالمروءه كل ذلك لا خلاف فيه وقلنا يعصر  
ولا يخلو الحديث حقه عن اسم عن جابر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال ما  
نزع من لسقم كان معقه هدي فليجل واحملها ثمرة حل الناس وقصر واهل  
كان معه هدي ولانا اسحبابا ان يكون الهدي بنا ولا خلاف انه اذا قل ذلك صار

تسعين  
ان يكون الوجه هو الذي ذكر في الحوايا  
ان يكون الوجه هو الذي ذكر في الحوايا  
ان يكون الوجه هو الذي ذكر في الحوايا

بلغ والخمس

الحق

خلاؤه والحديث انهم خلقوا وقصروا **هـ** قالوا كان يوم الردية  
 طبع بالبحر من البحر الحرام وليفتل ما فعله في اسد احرامه ويقول ان اردنا ان نبتز  
 الى دنيوي ان احرامه هذا تحته ثم يصير ملتبيا وسرا الى مي وسمي له ان يصلي بها الظهر  
 والعصر يوم الترويه والمغرب والعشاء اليه عزه وصلاه العجم يوم ترويه والامام  
 سمع له ان لا يركب ذلك وكذلك القول في المغرب والقارن وسمي لهم ان اوامرا في  
 الخليله يوم فذان بعيسى بها شاعه وصالوا الصبح ثم سري الى عزمه وذلك مصروف عليه  
 في الاحكام وقلنا انه يهل بالبحر يوم الترويه وسوجه الى مي ويصلي بها جهر صلوات الحديث  
 حقه من محمد الصادق عليه السلام عن جابر بن زولاه اسرأه سبه وادج اود وعمرها لما  
 كان يوم الترويه توجهوا الى مي واكلوا بالبحر وركب رسول الله صلى الله عليه واله يوم  
 وصلى في الظهر والعصر والحج والمغرب والعشاء الاخره والصبح يوم مكش في الامام  
 وقلنا سمي لها مي من ليله ترويه ان يعرض بها ويصلي المصحح لم يكن قد صلى بها من  
 الصلوات الخمس ما امكته ان لم يكن امكته ان يصليها بها اجمع وهذا الحمل مما لا ينفك  
 فيها خلافا **هـ** قال ترويه توجه الى عزمه ممتعا كان او مفتردا او قارنا فاداسها  
 المهارب واوام حي يصلي الظهر والعصر بها ان شاء وان شاء صلى الظهر وارحل الى الموقف  
 وعزمه كلها موقف ما خلا بطن عزمه وسمي ان يد فوا من موقف النبي صلى الله عليه واله  
 وسلم بين الحيا فاداه وقف ذكر الله كثيرا وسبحه وهله وصلى على رسول الله صلى الله عليه  
 واله وسلم ودعا لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات الى ان تجل الشمس وهذا مخصص له والامام  
 والمنكح في كتابه غير الخبيثه في الحج بين الظهر والعصر فانه مبسوط عليه وكان العلم  
 على سبيل العزم في ذلك الوقت وقد مضى وجهه فيه ولا خلاف في ذلك **وقلنا** انه يركب الى  
 الموقف بعد ما يصلي بين النبي صلى الله عليه واله وسلم فقل ذلك وعلمه المستلوت الى برماهر  
 وقلنا عرفه كلها موقف عزمه وروى عن ابن عباس موقفا من وقف سطر عزمه فلا  
 حج له واسكننا له الدوام من موقف النبي صلى الله عليه واله وسلم بركا واقتدا واداسه  
 يقف بها اعتنا ومهلا الى ان كالتسلسل النبي صلى الله عليه واله وسلم فقل ذلك ورواه  
 ابن ابي شيبه عن جعفر عن ابيه عن جابر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم استقبل القبلة فلم يزل  
 واقفا حتى غربت الشمس ودهل لصفه قليلا **هـ** قالوا او حيا السمر فاض  
 ملتبيا نحو مزدلفه بالسكبه والقارن والركن والاستغفار ولا يصلي المغرب ولا العشاء  
 حتى يزدرد لفته ثم يجمع بها نهما ناداها واقامت من بعد ما حي يطلع العزم فاداصل العزم  
 ودوقف عند المشعر الحرام ساعه ودعا وذكر الله سبحانه وسبحه وصلى عليه على سبه صلى الله عليه  
 واله وسلم ثم بعصر راجعا الى مي ملتبيا بالحسوع والوقار والعراه والهيل وسعى

في الشرح

السهم

عن علي عليه السلام

له الاستماع اذا انتهى الى وادي مختصر حتى يحاوره فاذا انتهى الى مي خط بها رعله ثم انابها  
حرمة العقبة فيزيمها بسبع حصيات لعل ويكبر ويقطع السبيل مع اول حصاه برميها  
وهذا منصوص عليه في الاحكام قلنا انه بعض ملتبس اذا غابت بالسكينة والوقار لما روي  
عن جعفر عن ابيه عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم افاض من حيث افاض الناس في حديث  
ودهم الحرة فليلا ودل على ذلك قول الله تعالى ثم افوضوا من حيث افاض الناس في حديث  
جابر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يكبر راخلة حتى ان راسها نصب رطلها ونحو  
السكينة السكينة ايها الناس وقلنا انه يشعور بقول الله تعالى ثم افوضوا من حيث افاض  
الناس واستغفروا الله ان الله غفور رحيم وقلنا انه يدكر الله لما روى الطحاوي باسناد  
عن ابن مسعود انه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يا ايها الناس  
حرمة العقبة التي تحلها ذلك تكبرا او بهلا ولا لايصل المغرب ولا العتمة حتى ياتي برذون  
فيصلها بآذان واقامتين لما رواه جعفر عن ابيه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
يبرد لغيره ما داب واحد واقامتين وروى ابن ابي شيبة باسناد ان اسامة قال انصبر  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من غزوات فلما كان ببعض الطريق قلنا الصلوة  
قال الصلوة اما مكي فقال صلى الله عليه واله وسلم فذلك قوله الصلوة اما مكي على  
ايها كان تقام حجج وروى زيد بن علي عن محمد بن ابيه عن جعفر عن ابيه عن جابر  
زيد بن علي عن ابيه عن جعفر عن علي بن ابي حمزة عن محمد بن ابيه عن جعفر عن ابيه  
عن جابر عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في الاحكام ولا يصل المغرب ولا العتمة  
حتى ياتي برذون لانه لو صلاها ودعا لم يحركها ذهاب اليه ابو حنيفة ومحمد  
ودعه ذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم لا صلاة الا بعد ما مضى من الصلوة اما مكي وروى  
علي عليه السلام لا يصل الامام المغرب والعشاء الا بعد ما مضى من الصلوة حتى يطلع  
الشمس لما رواه جابر عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قلنا انه يقف عند المسعر الحرام  
بعد ما يصل العشاء كما ذكرنا من ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لما صلى العشاء ركعها فاقته  
حتى اذا المشعر الحرام فاستقبل القبلة فودعا وكبر وهلل فلم يزل واقفا حتى استغفر  
ثم دفع قبل طلوع الشمس وقد دل على ذلك قوله الله تعالى فاذا افضتم من عرفات لايه  
وقلنا انه يفيض الى منى لما روى ان النبي صلى الله عليه واله وسلم دفع الى منى حين اسعر  
وقلنا انه شى الاستماع في وادي مختصر ليزيد كذا روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
في حديث جابر وغيره وقلنا انه اذا انتهى الى منى اتاحه العقبة ثم ماها سبع حصيات  
لعل ويكبر ليزي النبي صلى الله عليه واله وسلم فعاد كذا في حديث جابر وغيره وكذا في  
فيه وقلنا انها تقطع السبيل مع اول حصاه برميها لانها من روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم

بخاری

3

والا فقل بوجه هذا ان من يهاسب لغرض من يهاسب بالاسباب ولانه من يهاسب بالاسباب

وان الباقى كان نظراً فافحوا ان يكون اكل من الماعى وسئل له في الحديث انه صلى الله عليه  
 وآله وسلم امر ان يقطع من كل بدنه منها قطعة ثم حجب وطمخت وهذا يوجب التسبب  
 ان الواجب والتطوع في جوار الاكل سوالان الواجب لو كان محرماً لم يجز بالكلية لوجه  
 الخطر ووجه الامتناع اذا اجتمع كان الخطر اولاً ولا خلاف ان هدى لاصحه والطوع  
 يجوز الاكل مما وكده لك هدى القارئ والمصحح والمغنى انه لم يحرمه نقص محظورة  
 ولم يحمله المهدي للفقرى وحيث ان يكون الاكل منه حايثاً ويقصد فائداً قول الله  
 تعالى ومن لا يتعاطى جملة وفرشاً الى قوله ثمانية ازواج فان فيه فقد قال المصنف عليه  
 السلام وحكى علمه السلام في دم التمتع انه جبران للنقص فكان ذلك جازياً بحكم الكفاية  
 لبن الكفارات في الحج اما كون الامور المحظورة والقارن والمتمتع لم يترك محظورة  
 تلازم ولا يبرح لها التمتع والقارن محال العذر فلم يجب ان يكون حكم هدى بها حكم هدى  
 سائر الكفارات بل كانا بالاصح والطوع اشبه لانه زيادة شكر وطلا صدق  
 بهضه لقول الله تعالى واطعوا الماسير لفقرو قوله تعالى واطعوا القانغ والمعتز  
 ويزن الى صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك وقلنا ان اولي المشاكين من رتبته من  
 لقول الله تعالى واطعوا القانغ والمعتز وقد قيل ان المعتز من رتبته من رتبته  
 على من يقرّب تكون اولي الامور المشاكين العشرة والصدقات المخرج عن بداهتهم  
 من محتاج الهاست **سئل** قال ثم خلق راسه او نقص ودرج كل سيجم علمه لا حرام  
 من الطب والنياب وغيرها الا النساء هذا مستحسن عليه في الاحكام والاحتياط ولما انه خلق  
 او ينقص بعد الذبح والتحرر لقوله تعالى لا تعلقوا راسكم حتى يسلح الهدي محله وقوله تعالى  
 واطعوا الماسير لفقرو ثم يفيضون انهم فقر فضا الفت بارقة الدم دم الهدي ولانه  
 لا خلاف في ذلك وقلنا خلق اذ يضر لان صلى الله عليه وآله وسلم دعا الملقين  
 ثم دعا المقتربين بعده وقلنا قد دخل كل سيجم الا السالان قضا الفت ما كان  
 محرماً عليه كسائر الاشياء فلما امر به علينا انه قد اخل وان سائر الاشياء قد اخل به  
 ولا خلاف في ذلك واما النساء فلا خلاف في انها لا تعلق له حتى يطوفوا للنساء واحداً او اكثر  
 قد نشأ الطحاوي قد نشأ على من معه قد نشأ يريد من هرون بالحاج من رطاه عن بكرى  
 محمد بن عمرو عن حماد عن عاصبه قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 اذا برميتم وخلقتم فقد جعل لكم الطيب والشاب وكل شئ الا النساء وروى محمد بن علي عن ابيه  
 عن حماد عن علي بن ابي حمزة عن حماد عن عاصبه قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 من ايام مني لم يدخل المنيح مسجد ويطوف المنيح ويستعانه وكذا القارئ والمعتز

فان قيل له المراد به انه جبران  
 نقص من رتبة ثم انك وصي  
 ارادة دم الهدي بارقة الدم  
 جارية من مجاز الكفارات مع

ان لم يكونا طافا وسعتا للحج لم يطوف طواف الزبارة بعد ذلك كله مفردا كان او قارنا  
او متعاهول طواف الفرض لا يبرأ منه ثم قد جعله النساء وهذا منصوص عليه في الاحكام  
والمنتخب وحقق في المتن ان وقت الزبارة موشح الى اعراس من فيكون وقته اربعة ايام من  
وقت الاضحية الى يوم وقال ابو حنيفة وقته اربعة ايام مثل وقت الاضحية وعندهما بالربط  
انه هباده خمس ايام واخر وقتها في ايام الشروق فوحدت كون اربعة ايام كوقت الربط  
ان تقاس على التكبير بغلة انها هباده لا تتعلق بالمال فتنقض ايام الشروق فوجب ان يكون  
اخر ايام منى من وقته واعتبارا بالربط والى من اعتبارهم للاضحية لئلا تضيق لا خمس ايام  
ليرتاح وغيره فنهاستوا واعتبارا بانه يهيد شرعا لانه جعل اليوم الرابع في حكم ما قبله  
لانه وقت للطواف ومكرات بعاشرا يوم من ايام منى على ان لها بغلة انه من ايام منى فوحدت  
يكون وقتا لطواف الزبارة وقتا لانه اذا دخل المشرط طاف وسعيا ان كان ممتعا وكان  
مفردا او قارنا لم يكرطاف عند العدوم ليرطوف القدر واجب عندنا وقد رد لنا على ذلك  
فيما مضى وحدث يبرأ منه وقتا لانه يطوف بعد ذلك طواف الزبارة لقول الله تعالى لعقوا  
نعم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق واخلاف في ان المراد به طواف النساء  
واخلاف ايضا في انه فرض ولا يحرم غيره واخلاف في انه لا يبرأ منه الا لا يبرأ منه وقيل انه  
يجعل له النساء بعده لانه لا خلاف في معنى جميع احكام الاحرام سقط به ومن اجل ذلك طواف  
النساء وروى زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت  
العتيق فالبيت هو طواف الزبارة وهو الطواف الواجب فاذا طاف الرجل طواف الزبارة  
حل له النساء من كل حال قالوا اذا خرج الى مكة قبل الفريضة ولم يعد منها الى مناهج  
ان دخلها بهار او ليلته ان دخل ليلته وان دخلها ليلته واصلح بها ودخلها بهار او ليلته  
بها وجب عليه دم وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنتخب ونص في الاحكام ان من دخلها  
ليلا واصلح بها عليه دم اذا كان دخلها اول الليل فكان حصل المذهب ان من حصل  
اكثر ليله او اكثر بهار في مكة بجزءه هدى وروى نحو قولنا عن ابراهيم روى  
ابن ابي شيبة وهناد عن ابن عباس عن معمر عن ابراهيم قال مر باب دونا لعقبه  
ايام مناهج عليه دم ولا تطل منه حكيت عن عائشة روى هناد باسناد عن عائشة روى  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا تخان من لبالي من انك لا للعائش من اجل النساء  
فذلك لك على ان المصيب بها شك وروى هناد باسناد عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه  
وقال اما رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مات بي وطل وقعه في الحج على  
الوجوب لما بيناه انما قال ابو العباس الحسين رحمه الله عمار روى القسمة عن ابي  
عن الحسين بن عمار الله بن حمزة عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام انه كان يهتف

26

قال وقف لى صلى الله عليه واله وسلم عند الحجره الثانيه اطول ما وقف عند الحجره الاوليه انا  
 حرمه العقبه فرماها ولم تنف عندها وفي حديث ريد بن علي بن ابي عمير عن جده عن علي بن ابي طالب  
 قال اما الرمي يوم الحزن هو يوم العاشور يري فيه حرمه العقبه بعد طلوع الشمس  
 سبع حصيات يكرم مع كل حصاه ولا يرمى الحجر في يومه من غير ما يرمي فيه من الحجارة بل يرمى في  
 يوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر يرمى فيه من الحجارة السبعه والاربعون  
 كل حرمه سبع حصيات يكرم مع كل حصاه ويبقى عند الحجرتين ولا تنف عن حرمه العقبه  
 منسله قال ثم ان حذو الرجوع الى مكه في هذا اليوم نقر ورجع اليها بعد روال  
 الشمس وبعد الرمي وقال القسم عليه السلام ويكرى في الحصاه وهو يحب وعرو  
 حصاه لين الحصاه كلها تتبعون حصاه واراحد الخروج الى المنقر الثاني اقام الى العد  
 فاذا ارتفع النهار انا ليجزات ورمهاها في الحصاه كما رماها في الاول والى عاد  
 الى مكه جميعه منصوص عليه في الاحكام والمتن لا ما حكينا عن القسم عليه السلام  
 فانه منصوص عليه في مسائل المروسي ومروى عنه في الاحكام والمسمى على انه  
 بالخيار اذا نقر في المنقر الثاني بين ان يكون رمية ونقره قبل الزوال وسنكون بعد  
 وهو قول ابو حنيفه وقا ابو يوسف ومحمد والشافعي لا يرمى في المنقر الثاني والسمي باليه  
 ان ينفرد المنقر الاول ان شاء وينقر في الثاني ان شئت لقول الله تعالى وحيث  
فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه وقتلنا انه ان نقر في المنقر الاول تركنا في الحصاه  
 لين الرمي في اليوم الثالث يجب بالمقام فادام نعم وخرج في اليوم الاول لم يلزمه  
 الرمي وادام يلزمه الرمي لم يكن الحصاه حكم فذلك قلنا انه يتركها لين سله  
 سبل سائر الحصاه وقتلنا ان من نقر في المنقر الثاني ان شئت نقر وترما قتل الزوال ان سا  
 بعده لن المقام لما كان موقفا على اختياره حقلنا له الخيار في معاده واما  
 لا خلاف ان ما صح في منى اليوم الثالث لم يحرمه الله ولا بعد الرمي ولو لا ان الوصف  
 وقت للرمي لم يلزمه نكوه فيه بمنى كما لم يلزمه هذا الرمي اذا اقام في اليوم الاول  
 والثاني لانها لم يبق وقت لهذا الرمي فاما قتل طلوع الشمس فلم يسي كحديث ابن عباس  
 ان لى صلى الله عليه واله وسلم قال لهم ابني لا ترموا حرمه العقبه حتى يطلع  
 الشمس وقد روي عن ابن عباس عنه صلى الله عليه واله وسلم لا ترموا حرمه  
 منسله قال ثم اقام بها حتى بكمه ما اقام فاذا انا للرحيل انا لكعبه وطاف  
 بها طواف الوداع وهذا منصوص عليه في الاحكام والمسمى ذكر ابو العباس الحسبي رحمه الله

وصف في الاحكام ٢

ان قل من تركه دنا فد لك على و حوبه و لا صل فيه ما رواه هناد عن عطاء قال قال  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من حج ولم يركب اخر عمره بالبيت و روى عن عطاء  
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا يصد ركن احدكم حتى يكون اخر عمره  
بالبيت و روى ايضا هناد باسناده عن ابرعنا قال كان الناس ينصرفون على كل  
وجه فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم لا يقرأ احدكم حتى يكون اخر عمره بالبيت  
فذلك من الاخبار على و حوبه ليس لامة نصي الوتر و كذلك النهم على الصدور المأخذ  
الطواف بدل على حوبه فان قيل ليس في الحديث الطواف قيل لا لا خلاف ان المراد  
به الطواف على انه لا خلاف في انه ليس بعبادة تختص بالبيت لا الطواف فثبت ان المراد  
به الطواف هـ قال وسمى الحاج ان ياخذ حصي الرمي من مزدلفة وان  
يغسلها وان اخذها من بعض جبال منى واديتها اجزاء ولا ياتى بالرمي ركبا و يعرف  
لخصي في الرمي فان شئ و ماها مجتمعة غاد ولا عز الرمي قبل طلوع الفجر لا للتسا  
لضعفهن و سمي ان يكون الرمي على الظهر قال القسم عليه السلام و الرمي الذي لا  
سطح الرمي ثم يمينه و يرمي بقدمه و يرمي لما شئ افضل جميعه منقوض عليه و لا يحكم  
وما حكينا عن القسم عليه السلام مروي عنه في الامكام و قلنا انه سمي ان يوحى  
الحصان من مزدلفة لما روي ابن ابي شيبة باسناده عن ابي الربيع عن جابر قال لما بلغنا  
وادي محشر قال النبي صلى الله عليه واله وسلم خذوا حصانكم من وادي محشر  
و هذا الموضع هو من المزدلفة و انتم يا ابا الحسن بن ابي عمير خذوا الناصر عليه السلام  
خذوا محمد بن منصور خذوا احمد بن عيسى عن حسين بن علوان عن ابي جابر عن ابي جعفر  
عليه السلام قال اخذوا الخار قدرا منه و كان سمي ان يوحى من مزدلفة قال ابو جابر ان  
عند الله بين الحسن ياخذ الحصان من منى و قلنا خذوا الحصان من منى لا لا خلاف في ذلك  
و قلنا يجوز ان يرميها راكبا لما روي ابي الحسن صلى الله عليه واله وسلم رما على ابله  
و قلنا يفرق الحصان و ان رماها مجتمعة اعاد ابن الموقص صلى الله عليه واله وسلم رماها  
مفترقة و قال و ندوا عنى منا سلككم و لا خلاف في هذا و سمي ان يوحى و لا ساقى  
و ما لك و اى نور انه ان رما سبخا مجتمعة اعاد منها سقا كذلك الساقى و المعنى  
ان الرمي وقع مجتمعا فجل لا يحد به فان قيل الماخوذ عليه هو عدد الحصان  
و عدد الرمي فلما اعاد رما السب و جل نحرى رمية الاولى عن رمية خضاه واحدة  
فصل به لنا سلكم ان الماخوذ عليه ما ذكرتم فقط بل الماخوذ عليه ما ذكرتم لرمي

بين

بهم المختص فان كان هذا هكذا وجب ان لا يحد بالرمية الا ان يكون المختصا فيها  
مجمعة وقلنا ان غير المسا لا يجوز لهم الرمي قبل طلوع الفجر لقوله صلى الله عليه  
واله وسلم لا يرموا حتى تطلع الشمس اخبرنا ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا  
محمد بن جهمه حدثنا الحجاج قال حدثنا احمد بن حنبل عن الحكم بن عتيق عن عمار  
ابن ابي ابي الله عليه واله وسلم بعثته في الثقل قال لا ترموا حتى يصحى وخور ما ذكره في المختصا  
لما اخبرنا به ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابي حنبل عن المؤذن حدثنا اسود حدثنا  
سعيد بن سالم عن ابن جريح نا عبد الله مولى ابنه او بكر انها قالت ليله صح  
هل فابله لقرئ قلت لا لم تمشى معه قالت ما بي هل عات لقرئ قلت نعم فارحلت  
وارتحلنا ثم مضينا بها حتى رمت الحجر ثم رجعت ففضل الصبح في ممر لها فقلت لها  
لقد علسا فقلت كلا يا بني ان لى صلى الله عليه واله وسلم ادن للطحى ولحونا  
ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا احمد بن حنبل عن ابي حنبل عن ابي حنبل عن ابي حنبل  
احمد بن سالم عن هشام بن عروة عن عروة عن ابن جريح نا عبد الله مولى ابنه او بكر انها قالت ليله صح  
الى صلى الله عليه واله وسلم ليله جمع ان يفيض من حمرة الخقبه وصل الفجر  
وروي عن ابن عران السبي صلى الله عليه واله وسلم ان لى صلى الله عليه واله وسلم  
رخير من ذلك وقلنا استبان يكون الرمي على ظهره لانه شغل كان كالسعي  
والوقوف ووجه ما ذكره القسمة عليه السلام من ان المريض يرى غنه وهو يود ما  
ان الرمي لا خلاف فيه انه محرما لدم اذ اذات فلما لم يمكنه الرمي وانه فلما انه  
يهرول يحدك وما لما كان الرمي يجمع فيه النباه اسحبها ابن برما غنه  
ليكون الرمي قد حصل ايضا كما قلنا في المعصيات عمره ان حكايا مسكنا  
ووجه قولنا ان رمي الماشي افضل ان المشي له مسرح في فصله لا بد له ما  
روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه امر من يذبح ان يمشى الى مكة  
بالركوب وان يهدي لركب المشي هسهه ١٢ قالوا افضل الخ الافتراد  
لمسرح ولمن لم يح وهو لا منصوص عليه في الاحكام وقدرت لحي على الله  
لقطة في الاحكام من نفس ايل لقرات افضل فاختاره لذلك اصحابنا وكان ابو العباس الحسى  
رحمه الله يذهب الى ان الافتراد افضل وفضل للضرورة والقن ان هو لم يقدح والصحيح  
على المذهب ما ذكرناه انه صريح قولنا لهادي علمه السلام ولين بعلمه وبعلم القسمة عليه  
السلام يكون الممتنع انقض حلالا بوجوب الدم فيه وجب ان يكون القن ركوك ولا  
يختلف اصحابنا ان الممتنع وهو ما قال ابو حنبل واصحابه القن افضل ومذهبنا ما به  
واكثرنا اصحاب الحديث ان الممتنع افضل وهو قولنا تناقروا قول الشافعي الا فراد اخبرنا

اعلم ان الرمي على ظهره  
محرمة في الاحكام

الزبيب وقد قيل عنه خلاف ذلك افضل ووجه قولنا ان الافراد افضل ان كل عماده محض  
حيث الاستان من فحلاها وفحل غيرهما من جنسها كالفصلها اكبرها فلا دليله التطوع بالحيا  
شاعه من الليل او شاعس والتطوع بضيام يوم او يومين وكذلك لا خلاف ان التطوع فاقنا  
افضل من التطوع حالاً فاذ اشته ذلك وكان الافراد باع والافراد بالعمرة اكثر غلا فان قيل  
كبيطانتم تذهبون الى ان الفارق بين بطون طواف فيهم والتمتع لا خلافاً به يطوف ويستأجره  
لم تحه قيل له انه وان كان كذلك في المعاملة اكثر غلا لانه عزم الحج من المباحات ثم عزم للعمرة  
بعد ذلك من ممانته والتمتع يكون بحجمه عليه والقارئ لا يلزمه الاعتقاد واحد من هذه  
الفعل وان كان ذلك من طريق الحكم احرامين فان يدرك انه اكثر غلا والافراد باع  
والعمرة يكون فيها خلافاً وان ليس للمقارن الاختلاف وايضا لا خلافاً اذا اصاب كل  
واحد منهما في وقتها المختار من الحج سبهما مع السلامة فكذلك الحج والعمرة والمعناهما فاقنا  
من جنس واحد تختص الامدان في حال ان يكون كل واحد منهما افضل من الحج بينهما او كدما ذهبنا  
اليه ان التمتع والعريان حرمان حرى الترفيع والرخصة الامرا ان التمتع رخص له الجمع ما سبغ  
الختل في وقت هو مخطوط على الحاج وتخص له ان يعقد العمرة والحج بالحرام واحد في وقته واضع  
وهو محطوط على المفرد فاذا كان ذلك كذلك لم يجز ان يكون الرخصة اعلى حالاً من اصل  
والعادات كلها على ما ذكرناه وما يبين ان ما ذكرناه ضرب من الترفيع ان كثير من العلماء  
مكروهون لاهل مكة نقله لما كانوا عن الترفيع اعني ولم يكن لاهل الاواق لما كانوا الى  
الترفيع الخرج فكان ذلك كالور على الراخله لما كان رخصاً خض له قوله تعالى انما الحج  
والعمرة لله وعندنا ان الواجب لثوبت شرعاً على ما بيناه في مسئله بربك لوضوح مكان  
الطهاره فانه قال تعالى واما الحج والعمرة لله وذلك لا يكون الافراد او اقل الحوال الامر  
ان يقضى البدب واوجب لاهل الافراد مكدون ليه بدبار ايداعلى غيره وما وحيدله يدل على  
ذلك انا وجدنا الدم لا يدخل في الحج الا حرم النقص ليله حرا الصد ووده لادى وخروج  
ان يكون كذلك في القرآن والتمتع وادانته كذلك ثبت ان فيها نقصاً عن الافراد وهذا الامر  
الذي اعتمد القتم وحى علم السلام فان قيل فانه محو من الاكل مروي القارئ ان  
والتمتع من المهدى فهاذا لكم ذلك على انه ليس للنقص بل لزيادة التمسك فسل له لا يسع  
ان يكون ذلك زيادة في شك واداكاب مع ذلك حرم للنقص كان سحر في السهول من حركه ساحر  
لنقص لا يكون عتاده را بيه وكونه حرم للنقص لا يسع الاكل منه ويكون ذلك بحسب ما ذكرنا  
عليه ولا يسع ان يكون النقص على ضربين ضرب منه محطوط بالاحرام فيكون ما يحرمه لاهل  
اكله للمهدي وضرب منه بعض مفسوخ له في الاستيان به وان لم يكن له عذر فيكون ملغوه  
مباحاً اكله وان قيل لو كان ذلك حراماً للنقص لكان يكون على المكمل الدم اذا سبغ فاسبغ النقص

ووجه  
سبغ  
العمرة  
والحج

مفسد  
العمرة  
والحج  
والتمتع

البيان

البيان

ثبات لما كره له فاذا لم يدر به فقد ثبت انه لم يكن للحجر قتل له لا تمتنع ان يكون هذا الخبر  
لم يجعل لاهل مكة اسديرا عليهم وليست يلزمنا ما ذكرت في قولنا انه حجر للمتنعق فيها  
ذكرتموه الا ويلزمكم مثله في قولكم انه زيادة سنك فقط لهم ليس انكم الى زيادة السنك  
اخرج متى تمتنع للوجه الذي ذكرتموه على اننا لنساق قول ان ذلك يكن لاهل مكة وورضا  
الكلام فيه ونقول ان الام بسقط عنه ليس حجة حصل من ميقانه لاهل مكة معات  
لاهل مكة فان قيل انكم ما انكنتم على من قال لكم ان القران منه مآدره الى جعل الحج  
والعمرة واجب ان يكون افضل قبله المآذر لا تترك على انها افضل في كل موضع  
تران اهل العراق يزعمون ان تأخير العصر افضل من بعدهم وكذلك لا سفار بالعمر افضل  
من التخليص به ولا خلا فان ياخذوا ترا افضل من تقديمه ويذهب الى احسن العصر  
الى دفته افضل من بعدهم في قولهم لظهور على سبل الجمع للمخذور هكذا كان يدوسا  
تخلفهم ما تعلقوا به فان قيل قوله لو اسقبلت من امرى ما استدرت ما سقت  
الهدى يدل على ان التمسك على التمتع افضل قبله حمل ان يكون  
النبي صلى الله عليه واله وسلم قال ذلك بعد ابيان لانفسهم لما هم في حرمهم فدرسوا علمهم  
مع بقا به عليه السلام على الاحرام وهذا كما يقولون اناسا لم يرحص في ذلك عزمه لو كنت  
ملك لرحصت فلان لم يدل ذلك على انه رغب في خصم لاعدته والعقد والارخصه بذكره  
في قوله صلى الله عليه واله وسلم واسقبلت من امرى ما استدرت ما سقت الهدى فان قيل  
كيف تقولون ان الامراء افضل منكم ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قرن صل له  
فقل النبي صلى الله عليه واله وسلم في كل حال لا يدل على انه هو الافضل بل يدل على انه حارر الامراء  
انه افطر في السعير وقد لا يدل على ان الصوم فيه افضل وذكره اور على لراحله ويدر الاصل  
على الاتبات على الارض فضل وروى عنه صلى الله عليه واله وسلم انه طاف راكبا ورملا  
راكبا واخلافها على العدم من فصل على انه لا يكون الاخذ بالرخصة افضل خصوصاً  
له من حيث كان ذلك ما بالناس ولا يوجب ان يكون الرخصة افضل لكافة فلا علم  
على وجه من الوجه ويدل على ان القران افضل من التمتع وهو المراد بقوله والاحكام  
والقران افضلها ان القران حجة ميقانية وحجة التمتع مكينة ويكون سعرا للمتنعق  
الى مكة للعمرة ويكون سعرا للقارن للحج والعمرة الى منا و ايضا الرخصة للمتنعق اكثر منها  
للقارن الا انرا ان للمتنعق سبع بالشاة والطب والساب وعمر جامع كونه الجمع محظور  
على القارن واذا ثبت ذلك ثبت ما قد منه ان لا بدول عن الرخصة افضل كالأمر الذي  
فيه الرخص اقل افضل من الذي فيه الرخص اكر وجب بذكر ان يكون القران افضل  
من التمتع واما ما كان ميل اليه او العباس الحسني رحمه الله تعالى من الفرق بين الحج والعمرة

لن

وان لا تزداد افضل من لم يحج والعران افضل من قدح فهو بعد لير جميع الوجوه التي ذكرناها  
 لا افضل منها من لم يحج ومن لم يحج ونصرح بحج عليه السلام ان الاول افضل من حج ولم يحج  
 في الاحكام بوضوح ما ذكرناه وانه لم يذكر الحال بمقتضى ولا ولم يترك الاقتصار على قول الامراء  
 افضل الامران له **هـ** في الشبهة **هـ** قال في المعجم بمعل ما بعد  
 الممنوع في تحريمه من الاحرام والمليحة وقطعها والطواف والسعي وعمرها وهما من  
 عليه والاحرام وهو مما لا خلاف فيه وبه وردت الاخبار فلا وجه للاطالة فيه  
**هـ** قال الطائفة لا يدخل في طوافه فاذا دخله ناسيا او جاهلا فلا شيء  
 عليه وان دخله مقعدا قالنا بالكرهاه وجب عليه دم وهذا منصوص عليه في المنهاج  
 والوجه في ذلك ان الحجر من الكعبة لما احمرناه ابو بكر المروي حدثنا الطحاوي حدثنا  
 ربيع المؤذن حدثنا اسد حدثنا شيبان بن عبد الرحمن او معوية عن اسحق بن ابي العترة  
 عن الاسود بن يزيد عن عاصم بن عيسى قال **س** سألت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 عن الحجر فقال **هو من ايات فادانته من البيت** يعني على الطائفة ان يطوفوا به  
 لقوله الله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ثم دخله يكون قد قطع طوافه ويكون  
 سبيله سبيل من خرج من المسجد وهو في الطواف انه يكون قاطعا للطواف فلو كان  
 انه اذا فعل ذلك معتمدا فخلبه دم لانه قد اخل بالمناجاة والى صلى الله عليه واله  
 وسلم تابع يبل الطواف **و** قال **س** سجدت واعني مناسكتكم ولينذكر هو المأخوذ به  
 عند المستلزم فادانته ذلك لزمه دم لا خلا له ما هو مستلزم واجب من المناجاة بين الطواف  
 وقلنا ان فعل ذلك ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه لانه يكون في حكم المأخوذ ولا خلاف  
 ان من قطع الطواف لا قامه الصلوة لانه يكون في حكم المأخوذ وكذلك ما ذكرناه  
 وهذا ان يكون في الطواف الواجب ادا له بعد واما الطواف الذي ليس بواجب والطواف  
 الواجب اذا عاد فليس عليه شيء بل يرد في الطواف ليس بالكرهاه لا يعقله وان لم يكن  
 فلم انه ان عاد الطواف اخراه وقد حكى عن عليه السلام من قوم انهم قالوا ان بعدد دبره  
 ذلك قيل له انه انكر قول من قال بوجوب عاد الطواف والذبح وذلك كما قال **س** معي له  
 وانما يقول انه ان عاد فلا دية عليه بوجوب عاد الطواف من المأخوذ والدم مسل  
**ق** قال ولوان دخل غلطا فطاف ثمانية اشواط رخص لنا من ان ينادي بكن عليه  
 شيء وهذا منصوص عليه في المنهاج **و** وجهه ان لا يدخل في الثاني من حجه عليه  
 كما يقول فمضى في صلوة غير واجبه ثم قطعها او في صوم غير واجبه فقطعها لانه لا شيء  
 والمغني انه عتاده ليس من شرط صحة الاحرام المحفوظ على انه اذا دخل في الطواف ونوى

طوافا

طوافا

[illegible]

هـ لما بدليل وجوابه صلى الله عليه وآله وسلم للسائل من عنان معروف حاله به بالعلم  
 الواجب والتطوع وذلك سواء كان قبل ما اكرتم ان تكون ذلك على رفع الامم صلى الله  
 لا يحض هذه المسئلة ليزالنا متى لا ام عليه في مما يقع منه على جهة الشك في الاطلاق  
 بسا وسرا حنيفه انه من قدم الخلق على الذبح الذي للتطوع لا لمعه دم وكذا اذا  
 على ذبح الواجب والمعنى انه يقدم الخلق على الذبح ولا خلاف انه ان فعلها مرتين فلا على  
 وكذا ان قدم الخلق والمعنى انه وقع كل واحد من هذين الشك في رها من هذين  
 مسئلة اولاه طواف طواف لست احثا سائا وطواف مرة واحدة ما علمها  
 اقلته ان كان مكة وان كانا فذلك ما علمها فخلق كل واحد منهما بدنه ومي رعا فاقضا  
 ذلك للطواف ولو انه نسي طوافه لست بفعله الرجوع من حيث كان ويكون خاله حاله  
 فان جامع قبل ان يغرد فقصه كانت عليه بدنه ولا عري لطوافه بالظهور ما ذكرناه  
 من طواف طواف النساء حثا منصوص عليه في الاحكام ونقرأ ايضا فيه انه ان طاف من عنان  
 بسكك الطهارة استكملها واقاد الطواف وحصل المذهب على ان طواف على غير  
 طهور يكون طوافه ناقضا نقضا لا يرد معه من الاقادة او الحس بالدم وهذا هو المراد  
 بقولنا لا عري لطواف الطهور ان الطهور شرط فيه كالمصوم وهذا هو مذهب  
 اوحسنه قال الشافعي هو شرط في الطواف والدليل على ذلك قوله تعالى لم يصوم  
 معهم وليوفوا نذرهم الاية فامرا بالطواف ولم شرط الطهارة ولا خلاف ان الوعد  
 والاحرام لم يحلل الطهارة شرطا لهما فكذلك الطواف والمعنى انه ركن من اركان  
 الحج وهو قاس شايضا لاعتبارات معنى ان الكلام لا يحرم فيه وحسب لا يكون الطهارة  
 شرطا فيه ويقوى علينا هذه شايضا ما يختص بالحج من الذكر وغيره وان قيل بالذي  
 صلى الله عليه وآله وسلم سأل الطواف صلوة لقوله الطواف ما لبيح صلوة الا ان الله عز وجل  
 اباح لكم ان تتكلموا فيه ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تلتزم الا بطهور وبخلاف  
 ينتفع بالطواف بغير طهور وقيل له اسم الصلوة تسمى الطواف على سبيل المحاذير لانه  
 اذا اطلق لم يعمل في الشريعة الا العبادات المحصورة في ذلك كالحج والعمرة والحج  
 لا يدخل في الخطاب الا بدليل فلم يحث ان يكون الطواف مرادا بقوله لا صلوة الا بطهور  
 فان قيل ان الذي صلى الله عليه وآله وسلم طاف على طهارة وقال اعدوا عني ما سكر  
 فذلك على وجوب الطهارة للطواف قيل له نحن لا نكرنا نفاحي للطواف واما اختلافنا في انه  
 شرط فيه ام لا وانه يحرم بالدم اذ اتركنا لا وما نتخلف به اما بقصى وجوب الطهارة في  
 مما لا يختلف فيه فاما موضع الخلاف فان هذا الاسد لا لم يتناوله فان قيل  
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلتزم الا بطهور فان قيل ما يفعله الحاج عن ان لا تطوف بالبيت

لجوابه

بذلك ان الطهارة شرط فيه قبل لا يبدل ذلك على ما ذكرتم واما منعها من الطواف  
وهي خايعان الطواف لا يكون المخرج والمخارج ممنوعة من دخول المسجد على الصلاة  
مختلف وان غير المنطهر ممنوع من الطواف واما الخلاف في كونه شرطاً في أنه يحرم  
بالدم وان قيل فان الطواف ببعض الطهارة وكل عبادة مضممة بالطهارة فأيها  
تقبل اذا فقلت بغير طهارة دللنا الصلوة قبله لا تسلم ان الطواف يصح بها  
لأن ذلك بعيد كونه شرطاً فيه احصلنا فاما ما روينا فلا خلاف فيه وقوله صلى الله  
عليه واله وسلم خذوا عني مناسككم مع انه طواف منطهر اريد على كل وكل من ذهب  
اليه ليس شرطاً فيه يذهب اليه محرم بالدم اذا كان الطائف قد نحوى بالهله وانه اذا  
كان مكة بعد ذلك قلنا به على انه اذا كان مكة ممكنه الاثبات به من غير مشقة  
فلا وجه لان محرم بالدم مع المكان الا ان كان به ثانياً والرمنا من طواف الزيارته  
حسبنا ثم نحوى بالهله يذهب اليه لم يبدنه موضع في الحج لكل ما كان اغلط في حشمه ثم كاطاف  
الزيارة فترضه اكد وكان لا يجزى بالدم عندنا قلنا ان حكمه اغلط بذكره الجناه فذلك  
او حيا في حيزه اليدنه وقلنا ان من خرج ولم يطف طواف النساء الزمه العود وانه يكون  
في حكم المحصر ان يعود فيطوف لانه لا خلاف فيه ومعنا قلنا انه يكون محصرا له  
يكون موقفاً من النساء فقط دون سائر الاشياء وقلنا انه ان جامع قبل ذلك لزمته  
يدنه لانه لا خلاف في انه يلزمه دم وسبيله شبيه من جامع بعد رمي جمرة العقبة  
قبل طواف النساء في انه يلزمه اليدنه **مسألة** قال القمي عليه السلام ويكره الكلام  
في الطواف فان تكلم لم يفسد وهذا منصوص عليه في مشاييل النير وسي ووجهه  
انه موفق عظيم وعبادة تشمل على الذكر فاسحبنا ترك الكلام فيها وروى ابن  
الشيبة ما سنده عن ابن عباس انه قال الطواف باليبس صلوة فافلوا الكلام  
فيه وروى ايضا ما سنده عن ابن عباس انه قال الطواف باليبس صلوة فافلوا الكلام  
فيه وروى ايضا ما سنده عن طاووس انه قال لا يجزى بها طواف النساء سوا  
لا يكلي في احد ولا خلاف في ان الكلام لا يفسد **مسألة** من نسي التسبيح  
بين الصلوة والمروة اسلم الرجوع لمقتضيه فان لم يركه اجزاه دم ومي غاود الحج  
قضاء ومن طاف بيدهما من غير وضوء لم يكره عليه وهو منصوص عليه في الاحكام  
وهو قول زيد بن علي عليه السلام لتضييقه على ان فروض الحج يسهل ورواه ابو سعيد  
عن الحسن وعطاء الله او حيا على تاركه دثما فقط واليه ذهب ابو حنيفة وقيل  
الشافعي من شرط في الحج مثل طواف الزيارة والذي يدل على ذلك قوله في تركها  
ادرك الحج فظاهره يدل على ان الحج هو الوقوف بعرفة فقط وان من ادركه فقد ادرك الحج

ان لا

وهو وجبت ترك السعي لا يمنع عام في ويدل على ذلك ان السعي تابع للطواف فوجب ان يكون  
من فروع السعي كما لم يبيح مردلعه وكما لم يبيح عمى الغلله انه تابع لغيره فان قيل  
لشأنه ان السعي تابع للطواف وان كان مرتنا عليه كما لا نقول في صلوات الغصا بها  
تابعه للطهر وان كانت مرتته عليه ولا نقول في طواف النساء انه تابع للوقوف وان كان  
عليه قيل لم صلوات العصر لها وقت يجب ان نفعل فيه اذا انتهت الاسان اليه وان لم  
يكن نفعل الطهر وان لم يكن قد حصل الوقت فلو كان مستان مفردة عن الطهر لم يصح عار  
انها بابعه ووجب ان يقال انها مرتته عليه وطواف النساء لا يتعلو بالوقوف لان  
وقت كل واحد منهما غير وقت صاحبه وليس كذلك السعي لانه لا يفعل الا وقت  
الطواف ويكره ان يفرق بينهما بزمان طويل وهو عند مخالفتها لا يحسن بطواف بهتبه  
ادق فعله فوجب طواف القدوم وقد يفعل بعد طواف الزياره فان نه تابع له على  
ما ذكرناه على ان عندنا لا يكون الا باعيا لطواف القدوم ولا يجوز ان يكون السعي لكون  
كلما هو تابع له فيجب ان لا يكون شرطاً في صحته السعي كطواف القدوم وايضا وثبت  
ان من السعي بقوله تعالى ان تصفوا والمروه من سعيه الله ووجب ان لا يكون  
في السعي كسائر الشعاير التي هي المدن والمسرح والحدود ونحوها وان قيل بعد سعيها  
السعي صلى الله عليه واله وسلم وقال عز وجل واغنى من استكم وقال ايضا ان الله كفى  
السعي واشتغوا به لا يقتضي الوجوب بل له الخيارات ذلك يقتضي الوجوب ويحكي تركه  
ولا يخالف فيه ليس لسعي بهما عندنا واجب وانما نقول انه اذا كان بالدم غنم وليس شرط  
في السعي وما استدللتم به لا يدل على موضع الخلاف فان قالوا سعي على الطواف بعينه انها  
عندنا بوجوبها الاحرام في موضع مخصوص ووجب ان لا يوجب عنها الدم كان ذلك معصا  
بالزجر وحكي عن قوم اهم قالوا غير واجب وذكر عن صريح القول صلى الله عليه واله وسلم  
خذوا غنى من استكم مع سعيه بهما وقوله صلى الله عليه واله وسلم ان الله كفى  
السعي واشتغوا فادان ثبت وجوبه وثبت انه ليس بشرط في صحته السعي فلهذا نه حبان خبر  
بالدم اذ افات اذ لم يخالف فيه مع اثبات هذين القولين فلو كان يلزمه وفلان ان  
تأخذ المكة بخلاف ذلك فضاء اسما باليكون قد حصل له السعي لانه انما هو السعي  
بغير ظهوره فلا خلاف فيه فلو كان فلناه مسله قالوا ان عرضا صر معطيه سعيه  
ثم عاد بنا على سعيه وكذلك القول في الطواف ان عرضا غرض فخطبته وهذا مسر  
عليه في الاحكام وقد بينا ان من قطع طوافه لعذر خارج له البناء ولم يلمه سوي  
مفسدة بول السعي في الطواف فوجب ان يكون السعي بذكر او لا بذكر لا مرفيه اخف  
مسله قال وان شئنا رجي الحمار لم ذكره في خواص السرقة ولم يرها  
لما ترك من الامام ولم يرق دقا وان لم يذكره حتى مضى الامام السرقة اراق دقا ولم يكن عليه

في وجه

انه ينقض

من اربع

وهذا يراى في قول ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا ينجس

رى وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو قول في حقيقته وجه ما ذهب اليه من  
احكام الدم قل من تركه حقيقته انما يشك لاحلاف فيه واداركه وجب فيه دم ولا  
حلاف انه اذا تركه حتى يمضي ايام الشريق اعليه دينا فكذلك الى احوال الشريق  
والمغني انه ترك الرمي حتى مضى ايامه وقتلنا ان ذكره في ايام الشريق مع اراه  
الدم ليس ما بقي من يوم الشريق وقتضاه وان لم يكن وقتضاه لاحلاف فيه به  
فاما اذا مضت الايام كلها فلا رمي عليه وحرم به اراه الدم ليس ما بقي بعد الشريق  
للاداء ولا القضا فان قيل لا مغني للدم مع القضا فلهذا ايه هذا عن مفتح الاراء  
ان من افسد حجه او غيره فغلبه الدم مع القضا وعدوا ان المفتح اذا اخرج الدم لرمه مع  
الدم دم للمناخنة وعندنا الفينا من فسد صوم رمضان حلال لرمه كفارة مع العصا  
مسألة قال السبوان نسي ان يرمي خطاه او حصاة في وقت واحد او اربع دكر  
في ايام الشريق رما ما يشبه واطم عن كل خطاه مشكيا مشكيا لكل مشكك مدرين  
طعام وان نسي ان يرمي حصى اربع حصوات ورما من ثلاث اراق دما واما ان ذكره في  
الزمني وان ذكره بخلافه ادم جميعه منصوص عليه في الاحكام ووجهه انه لاحلاف  
بمن خلق بغض راسه وهو محرم انه يلزمه دم وانه لو خلق من راسه سحره او سحرى  
لزمه ان يضرب فصار ذلك ضللا في حمله من الافعال وجب تركها الدم وبوجوب ترك  
السب من صدقة وكذلك لاحلاف وان قتل الصد بوجوب دما وان حده ودمه  
شيا سيرا من راسه ووبره وحس صدقه فلما سب دكره دم من ترك الرمي حمله  
ان يلزمه الدم قلنا ان من ترك خطاه او حصاة بين الى ان يصير المروكا قتل يلزمه  
كل خطاه صدقة واداء المروكا اكثر لرمه دم ليس الاكثر في حكمه  
في الحلق وغيره مسأله قال ولا يكره الطواف في بي من المواقف  
التي لا وقت للملئ الى يكره فيها الصلوة وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه  
ان من السنة ان يضلي عقب كل استسبح ركعتين وهذه المواقف هي على الصلوة فيها  
على ما ذكرناه في باب الصلوة والطائف في هذه المواقف لا يكره له من الخواص بعد الامن  
الذين ذكرنا اما ان يطوف ويحلب وقد كرهت الصلوة فيها او يطوف ولا يصلي عقب  
الطواف وذكره ايضا ذلك فلهذا قلنا ان الطواف فيها مكره واما في غير هذه المواقف  
فلا يكره الطواف في شئ منها الا انها لا تكرر الصلوة فيها وذكرنا احكامها في باب الحسب  
استعمل خذنا محمد بن الحسين بن ايمان خذنا محمد بن سجاد خذنا ابو نعيم عن سعد بن عوف  
الربيع عن محمد بن ابي عمارة عن حماد بن مطيع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا ينجس  
عن حماد بن مطيع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا ينجس ما ولا ينجس ما ولا ينجس ما

اختلاف بين هذا البيت وصلى اي ساعة من ليل او نهار ٥٠ روى ابن ابي اسيمه باسناده  
عن ابي سعيد انه رأى ابا الحسن والحسين عليهما السلام قدما مكة فظنوا بالبيت بعد العصر  
وصليا وروى ايضا باسناده عن ابن عباس وابن عمر بن الخطاب وروى عن ابن ابي اسيمه  
طافا بعد العصر وصليا وروى ايضا باسناده عن ابن عباس وابن عمر بن الخطاب وروى عن ابن  
ولهم فان قيل فانه هذا يحكم في الاوقات لثلاثة فكل له هو مخصوص بالدليل الذي ذكرنا  
فكذلك انما لا يفي عن الصيام يوم الفطر ويوم الاضحية لما سمعوا من النخاع في ذلك  
فكذلك لصوم في الاوقات الثلاثة والمتن ايضا عاده منى عن ابنا عنها في روى عن  
فوجيان يسمون بها النخاع مس... قال القسمة عليه السلام فمرا دات بطون  
او لثلاثة او اكثر انه يصلي ركعتين لكل اسبوع عند فراغه منه وهذا منصوص عنه في مسائل  
النيروشي ووجهه الاخبار المروية في هذا الباب وقد ذكرنا هاهنا مسألة ركعتي الفجر  
في اول معناها فلا تعرض في اعادتها مس... له قال القسمة عليه السلام ولو ان رجلا  
سألني عن شيء حتى يفيض لي المناشك كلها لم يكن عليه شيء ولا سعي ان يركبها معي وهذا ما رواه  
عنه عليا السلام في الاحكام وعنه ابو حنيفة بلومه دم ووجهه... روى عن علي بن ابي طالب  
مس... في ذكره فانه قد ذكر في ذكره ووجهه... لا لثلاثة الا ان الله تعالى عليه السلام هو الواجب فقط كانه  
قال في ذكره ولا خلاف ان تكرارها ميسر فكل من اساءوا المعنى انها ذكر وشاير  
او كان في ذكره ما ذكرنا او نيا لانه من ادراك ركنها واصلا في عبادته للمال فيها موقوف  
يجب ان يكثر فيها شيئا على الصيام او يتأكد فيها شيء من المال فيكون الزكوة دار قبل هو ما  
الصلاة بعقله انها عبادته بوسط بعضها بعض فكل له فتركها لا يوجب اثم فليس  
الحق عليهم ما يحكيكم هذه يقول كل ذكر لا يستدل بفعل تركه متعمدا ولا بحباد تركه متعمدا  
فيا سألنا على ذلك ان الصلوة فان قيل فقد قال النبي صلى الله عليه واله وسلم اتاني  
جبريل عليه السلام وامرني ان امر اصحابي ان يرفعوا اصواتهم بالتلبية فانه طاهر  
فوجب رفع الصوت وهو غير واجب على الجماعة والامر به محال يكون ندبا وقال لا ينبغي  
ان يتركها متعمدا لانه لا خلاف فيه ولا يبال لم يترك واجبه فلا خلاف في انها مسنوعة  
باب القول في ما يجب على المؤمن توقيفه  
سلي المحرم ان يتوقا الزفت والفسوق والجبال الزفت هو الجماع واللحط بالقباح  
والفسوق هو الفسق والجبال هو الجباله بالماطل وجميعه منصوص عليه في الاحكام والمسلم  
وذلك لقوله تعالى من فرض بينهم الحق فلا زفت ولا فسوق ولا جدال في الحق وروى ابن ابي  
شيمه باسناده عن ابن عباس قال لا زفت الجماع ولا فسوق المعاصي ولا جدال في الحق لا

صاحبك حتى يغفره ولا خلاف ان الحلال لا يحق ما مؤثره لقول الله تعالى وحاد لهم بالي في  
 احسن فاذا الحلال المنهي عنه هو المجادل بالباطل وسيرا ايضا ان الرقت هو الحلال  
 قوله الله تعالى كل لكم ليله الصيام الرقت الى شياكم وسيرا ان الرقت هو  
 اللفظ بالفتح ولا ارا حرجا عن الرقت التكلم هـ قال لا يلبس  
 يوما مضبوطا ولا يلبس فتنضا بعد غسله لاحرامه فان قلنا يا سائر احرامه سمعنا  
 منه وروى هنا وخبر عن محمد بن الحنفية وارهم والحشر والشعر وليس لقابل لقولانه  
 يودي الى اضاغته الما لا قد هي عنه لانه لا معنى له كرمع وروى في اثره لاهلنا  
 من لم يجد النخل يقطع الحصى ويلبسهما فكان شوا القميص مثله لك وقلنا ذلك الشئ  
 بعد اغتساله لاحرامه لانه اذا اغتسل ناديا بالاحرام حصل محرما لا تاقد بينا فيما مضى  
 ان تعد الاحرام لا يقتصر الى اللفظ وانما ساعد ما لبسه اذا صامت فحلا حصل احرام  
 كما لا يقتسال او يغيد الثوب ونحوها واوحنا الدم على من لبس الثوب سمعنا لانه لا خلاف  
 في ذلك انه ليس بوا وكذا ان البشردونه فاما الناحي فلم يوجب عليه شيا وهو السامع  
 حلا في ما يوجب فيه لين النبي صلى الله عليه واله وسلم لما لبس الثوب يا سائر شقه وخرج  
 منه ولم يزدانه فدى وكذلك رأى النبي صلى الله عليه واله وسلم اقربا يجر ما عليه جبه  
 فامر به يترعها فلم يامر به بالقد به هـ قال لا يخرج من شعره بلفسته ولا يعره  
 قاله القم عليه السلام ولا يلبس من شعر الحلال وقد نص في الاحكام على ما  
 ذكرناه وروى القم عليه السلام فيه ما حكينا به عنه اما جز شعر المحرم ولا خلاف في انه لا  
 يحوز وجرا المحرم شعر الحلال قد اختلف فيه قال الشافعي فيه مثل قولنا والاربعم  
 فيه صدقة ووجهه في اننا فيما ذهبنا اليه ان شعر الحلال لا يحرمه له حرجى عرى الطهر  
 الا هلى ولا يخام وان قتلها لا يوجب شيا والعلة فيه انه استهلك ما لا يحرمه له يوجب  
 ان لا يكون فيه فرق بين الحلال والحرام ولا خلاف ان الحلال اذا جزه لم يحجب بخرمه  
 فيه فكذلك اذا جزه المحرم والمعتى انه شعر الحلال لا يشبهه ذلك صمد الحلال ليس له  
 حرمه وان كان ملكا للحلال لا يتران الحلال لا يحوز له دجته والتم وليس كذلك شعر  
 الحلال لانه يخلقه في المحرم بوضوح ذلك انه لو لبسه فتصا لم يلزمه شي لما لم يكن الحلال  
 ممنوعا من لبسه فكذلك قص شعره فان قيل هو منهي عن قص شعر نفسه وسعره  
 فبا له لسانا سلم انه منهي عن قص شعر غيره هـ قال لا يبتدا واندوا طبيب  
 ولا يتحل ولا يقتل من القتل شيا وان اراد حتى يلقى من كان الى مكان فقل وان سلبها بصدق  
 من الطعام جميعه مضمون عليه في الاحكام اما الطبيب فلا خلاف في ان المحرم ممنوع منه  
 وجب ان يمنع منه وان كان في الدوا ليس كونه في الدوا لا يحرمه من ان يكون طبيا واما

قوله

الكل وان منع منه لانه زينه والحرم قد اخذ عليه تركه لانه واما القمل فقلنا لا يلقيه عن نفسه  
ولا يقبله لانه جارحى اخذ الشعر والطول من جسده لانه منه وواحدة اما طه الاذى عن  
نفسه ولا حلا وان المحرم يعلو ثوبه ولو كان له قمل القمل لكان له فليقه كما له غسله وقلا  
انه اذا نقله من موضع من جسده الى موضع فليست عليه شه سى لانه لم يغسله ولم يمسح الاذى  
عن نفسه <sup>وقيل</sup> اذا نقله من موضع من جسده الى موضع من طعام لانه اذا ثبت انه عنى من اجرامه ولا يلزمه  
اذا نقله من مكان الى مكان ولزمه التصدق كما يقولون فيمن قتر طفر او علو سعة او ستر  
او شئ رى حشاه او حشائين وروى ابن ابي شيبة في القمل عن اسع وسعد بن جبيرة  
وهو المروى عن جعفر بن محمد عن علي بن السلام قال لا يزوح ولا يزوج طهر  
فان فعل كان النكاح باطلا وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنقذ وهو مذهبه اماميه  
وقيل الشافعي قال لا يزوج ولا يزوج طهر وقيل لا يزوج ولا يزوج طهر  
ابوبكر المعري حدثنا الطحاوي حدثنا ابو بشر نا ابي وهبان مالكا وابو اذرب حدثنا  
عن نا كح عن ثوبان بن وهب عن ابيان بن عثمان بن عفان قال سمعت ابي يقول قال رسول  
صلى الله عليه واله وسلم لا يزوج المحرم ولا يخطب وقيل لا يزوج ولا يخطب  
حدثنا جعفر بن محمد حدثنا ابو شافع لعطان حدثنا سلمة بن الفضل عن ابي بن راشد  
عن زيد بن علي عن ابيان بن عثمان بن عفان عن ابيه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال  
الحرم لا يخطب ولا يخطب وروى ابو بكر بن وشيعة عن ثوبان بن عثمان بن عفان عن جعفر بن محمد عن  
ان عليا عليه السلام وقيل لا يخطب المحرم ولا يخطب فان نكح فانه باطل وروى ابي  
ثيبة باسناده عن ابن عمر قال لا يزوح المحرم ولا يزوح فلما نهاه صلى الله عليه واله  
وسلم المحرم عن النكاح والنكاح وقيل لا يخطب المحرم ولا يخطب فان نكح فانه باطل وروى ابي  
فيل له النكاح عندنا كحيفة في العقد محارفة الوط فوجب ان يحمل الحديث على العقد  
حمل على الوط على ان قول علي عليه السلام وعرفان نكح فانه باطل يمنع من هذا السائل  
لين شبهه الباطل يمنع على العقد دون الوط وكذا في ما في الحديث وقيل لا يخطب المحرم ولا يخطب  
عليه واله وسلم ولا يخطب يمنع التناويل فان نكح فانه باطل وقيل لا يخطب المحرم ولا يخطب  
وانكح المحرم ما منكم وانكح ما طاب لكم ولا يعطوكم وقيل لا يخطب المحرم ولا يخطب  
الطواهر منكم وقيل لا يخطب المحرم ولا يخطب فان قيل فقد صرنا الى ان  
هذه الطواهر وبيها على الحر مننا وبيها على الحر مننا وقيل لا يخطب المحرم ولا يخطب  
فيل له نكح في ما سمعنا لكم من جهتين اخذها الله صلى الله عليه واله وسلم قال لا  
يخطب المحرم ولا يخطب فذكر الخطبة فدل على ان المراد به العقد والخطبة لا يخطب

٢١٠

بالمعنى

الوفاء

وینا با حلاوت

منه هبة  
تونس  
المطلة  
في القرن

فكذلك الاحقيه والمعنى انه محرم وجب ان لا يقع عندكم كذا ولا علمكم دفع هذا القياس  
بعدم المايراده هو موثر على اصلنا بوجوب ذلك وبوضوحه اننا جدينا المحرم هو قال القائل  
والضمة والمباشرة لما كانت اسبابا محضين ان تدعى الى الجماع وجب ان يكون هو غا  
من عقد النكاح لانه سبب مختص بالبدن غا الى الجماع ولا علمكم ان يدعى غا ذلك في شر الخوا  
لبن لشر الخوازي لا يختص بان يكون سمياد اعنا الى الجماع المايراد ان لا يشان حورا سري  
دوات المحارم التي لا يطاهن وقد يشير بهن للتجارة والخدمة ولا يزيد وطهر وليس كذلك  
عقل النكاح لانه مختص بان يكون سمياد اعنا الى الجماع كما ذكرناه في القبله والضمة من الضمن  
وايضا وجبنا الجماع اعطى باب الحج من سائر ما منع منه الاحرام ككثير الراس والباس  
الثياب واسعال الطيب وقتل العبد لان شام من ذلك لا يقتضي الاذات به المحرم والجماع  
يفسد وكذا ذلك هو ممنوع منه ما بقي للاخرام تحكم وان ينج له سائر هذه الاشياء المايراد  
انه ان رماجره العقبة فان جميع هذه الاشياء محظرة له قبل طواف النساء فلما حصل الجماع  
هذا التغليب وجب ان يجعل لشيء المختص به ضرب من المعطى وليس هو الا المنع منه  
مسألة قال ولا ياكل ضد صد له ولا يعده محظرا اصطفاؤه او محرم  
وهذا منصوص عليه في الاحكام والمسمى وهو قول القسمة عليه السلام ويجوز ذكره عند  
الحنيفة اذ لم يكن المحرم اصطفاؤه ولا بد اعليه ولا اشار اليه وعندنا نشان اذ لم يصطفا  
ولم يصطد له والاصل في ذلك قول الله تعالى وحرم عليكم صدقاتكم مما دارم حراما وهذا  
نقض وان محرمية كتحريم الميتة ونحو المحرم بذكر تحريم الاموات والامهات ويدل على ذلك قول  
نعماني احل لكم بهيمة الامعام الا ما يتلى عليكم واخرجنا او الحرس عند الله بن سعد الزهري  
حدثنا سفيان بن عروث القاضى حدثنا احمد بن يحيى الجار حدثنا سفيان بن عمار عن الزهري  
عن قبيد الله بن اوعاش عن المصعب بن حشام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله  
وسلم تملأوا اوبؤان فاهديهم لهم كحمار وخش فزده علي فلما راي في وجهي اكرامه  
قال انه ليس بنا لك علك ولكنا حرم وروي ابن ابي شيبة حدثنا معوية بن وهب عن  
خلف عن سعد بن جبيل عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال هذا الضعف  
بن جنامه الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من حمار وخش فقال لولا اننا عروا لملأنا  
مكافئنا ديناه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم رده لكونه محرما فقط من غير اسعلا  
وجه اصطفاؤه الضعف بن حشام فذلك على ان لا يجوز بيع الا حرام فقط على ان رده  
صلى الله عليه واله وسلم لا يجوز ان يكون لكونه مشترا اليه او دالا عليه او امر به لانه  
صلى الله عليه واله وسلم لا يفتل ذلك وروي الضعف اهذت له بدل على انه لم يكن اصطفا  
له اذ لو كان اصطفا لده لما كنت اضطررت لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم كذا الخلة

هذا الحديث  
الاصح وهو في صحيح  
مسند واسطه في مسند  
في حديث السند في مسند  
اسم الرجال في مسند  
الاصح

دعيل

ولم يقل ذلك فدل على ان الزجر لم يكن الا لكونه محرما فقط على ما قاله صلى الله عليه  
واله وسلم وعقود ذلك ما اخبرنا به ابو الحسن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن الحسن  
الصوف ناقد من زحانا هديه عن همام بن يحيى عن علي بن زيد بن جابر عن محمد بن  
بن لؤث بن نفل ان اياه ولي طعام فمضى قال فكانوا ينظرون الى الرجل حول الطعام فراه  
رجل فقال ان علي عليه السلام يكره هذا فاستل الى علي عليه السلام فاستأذنه  
ملطمان ما تحب فقال ليك رجل كثير الخلاف علينا فقال علي عليه السلام اذكر الله  
رجلا شهد النبي صلى الله عليه واله وسلم وقد ادى بجر حمار وحش فقال يا عمر موت  
فاطعموه اهل الخيل فقام عده رجلا فشهدوا ثم قال اشهدوا الله رجلا شهد النبي صلى الله  
عليه واله وسلم في محش ببيضا من بيض النعام فقال يا عمر موت فاطعموها اهل الخيل  
يدل على ان الحرم يعلق بالاخترام دون وجه الاصطباذ وليس الامر لو كان على ما  
ذهب اليه لقول صلى الله عليه واله وسلم اطعموه من لم يامر بصيده ولم يدين له ولم  
يصطده فان قيل له روي عن ابي بصير قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
صيد البر خلال لكم وان لم يموت ما لم يضطاد ولو اضرب لكم قبل له عمل ان يكون  
المراد صيدا لبر وان لم يموت جلال لكم اذا اخلت ما لم يضطادوه او يضادكم فيكون الحرم  
بيانا ان وقع الاصطباذ في حال الحرمان لا يستند به الحرم على ما بعد من علمهم  
اخلا لهم اذا لم يكونوا اضادا ولا فحشا او صيدا لهم في حال الحرمان فان قيل فقد  
روي عن عبد الله بن ابي قتادة قال كان ابو قتادة في بعض محرمين وابو قتادة حمل  
فراى اصحابا به حمار وحش فلم يره كلهم حتى اضره فاختلس من معهم سوطا مصرقة  
فاكلوا منه فلقوا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فسأله عنه فقال هل اشتهر  
احدكم قالوا لا قال فكلوا فيل له تخم ان تكون صلى الله عليه واله وسلم انا ح  
لهم ذلك تكونهم مضطربين وليس مكر اذ قال العموم فيه لانه فضيه في قوم باعاهم وحاله  
بعيها فان قيل ما معنى قوله اشار اليه اخركم منكم قيل له حوز ان تكون صلى الله  
عليه واله وسلم اراد ان يعلم ما يلزم من الحرمان لاشارة او الدلالة لو كانوا معلوما  
وقد اخبرنا ايضا ابو الحسن ابن اسمعيل خدشنا الناصر عليه السلام بخبرنا الحسن بن  
بن الحسن بن زيد بن علي خدشنا ابراهيم بن محمد بن محمد بن فضيل عن محمد بن زيد بن  
عن عبد الله بن لؤث عن ابيه قال خرجت مع علي عليه السلام فبما نحي اذا كنا مكان  
كدا وكذا قربت الما يدي وعليها يفتاب وحمل فلما راى علي عليه السلام ذلك قام  
وقام معه انا من قبل لعن ما قام هذا الما كراهه لطعامك فاستل اليه فقال  
ما كرهت من هذا فوالله ما اشرنا ولا امرنا ولا صعدنا فقال علي عليه السلام احل لكم صيده

طه سار

صدا إلى قوله وحرم عليكم صدقاتهم ما دهم حرم ما فبقيا منه عليه السلام على وجه  
 المستثنى من ذلك على أنه كان غنوه من الحرم بصلواته لم يكن حرمه محرمة ما حرمه إلا ما حرمه  
 فيه ليس ما حرمه هذا المحرم كثر ما غلبتكم أن تكلف غنوه دوران بطلان الكرامة  
 له على أن ما يترتب به امتياز المؤمنين عليه السلام وبغنيته لا يجوز غنوه إلا ما حرمه وحده  
 بسبب وقد روي حتى ذلك عن ابن عباس وابن جبر ولا خلاف أنه إذا صد للمحرم ودية  
 لم يخل له أكله فذكرنا إذا صد لعمره وعمر أمه والمطعمية صد في أن حرم على المحرم  
 أكله على أن الصدحرم على المحرم فوجيل لا يورث في حرمة ما حرمه اختلاف وجه الملك  
 له كالطبيب لما كانت عليه حرمة على المحرم لم يورث في حرمة ما حرمه اختلاف وجه الملك لها  
 وإيضاح هو قياس على الجماع واستعمال الطب والقتل أنه معني حرم على المحرم وحده  
 بجم الحرم حيثما يكون فيكون جميع الملك للصدحرم ما مع سلامه الحال وذكرنا كل  
 حيوان من غير المسلم من ذكيتة لا يجوز لأدبي فانه لا يخل أكله وإن ذكاه عنه كالحرمين  
 ما يورث كل فوجيل أن يكون ذلك حكم الصدحرم وهو ما يورث كد ما سائنا هذه أنا وحدها  
 الحرم إذا علو معني وبالله المودى إليه في باب ما لم يحل يكون حكم السبب اعطاه من حكم  
 ما يورث السبب إليه كالجاء لم يحرم أن يكون حكم ما يورث إليه من المباشرة أو عقد الكاحل لأن  
 المباشرة وإن كانت محرمة فلا خلاف أن حكم الجاء اعطاه من حكمها والعقد قد اختلف  
 في حوازه ولا خلاف عند الفقهاء في أن ما يمنع منه أن الجاء اعطاه حكمه وكذا كل طرفه  
 وانزاعه اخف حكمه من قبله لما كان الطرد والإخراج كالسبب للقتل وإدراكه كد كد كد كد  
 دمع الصدحرم حكمه من أكله ليس الذبح هو المودى في الإكل فإدراكه الذبح هو عليه  
 على كل وجه فلم يحرم أن يكون الملك لا خف حكمه منه وحده أن يكون الأكل أصح ما  
 على كل وجه فإن قيل ما أنكرتم على من قال لكم أن الملك اخف حكمه من الذبح بدلالة  
 أن لكل واحد من الصيد في الحرم ولا بد منه قيل له هذا السؤال لا يبيح  
 وذلك يقع أن يقال في شيء من أكله اخف حكمه أو اعطاه حكمه إذا كان الحكم عاملا  
 لها حيثما ما إذا حصل الحكم لا حدها ولم يحصل للأخو راشا أسما ذلك فلهما  
 ووجدنا الحلال فدفع له أكل الصدحرم ولم يمنع منه وأما منع من الاصطاد والبيع  
 فلم يقع أن يقال في حقه وأكله أن اخذها اعطاه من الأخو إذا اخذها ما حله ولا خذ  
 محطوره عليه إلا أن لا نقول أن الحكم اعطاه حكمه من لما كان اخذها حلالا ولا آخر  
 حرا ما إذا يقول من حرمه لا بد أن الحكم اعطاه حكمه من لاسده كحصول الحرم والمنع  
 منها حيثما هذا الزجج ما أعمده حتى ينحس صلوات الله عليها والأحكام  
 في باب جزا الصيد ووجه أيضا ما ذهبنا إليه أنا وجدنا سائنا بمنع منه المحرم

لا يباح له منه شيء الا عند الضرورة فاما عند الضرورة فلا تاتى ثبوتها في كل  
 ثم الصد كدك وقياسنا على الخطر وسنبد المظالم كتاب الله عز وجل وهو اذهب  
 الباب الذي وضع للاحرام عليه فوجبان يكون اولى **مسألة** قال لا يمتك  
 شي من الصيد وهو منصوص عليه في الاحكام والمسي قال ابو حنيفة ان كان في يده لزمه  
 ارشاله وان كان في منزله لم يلزمه ذلك والمساله للمشافعي على قولي لا يصل  
 بين ان يكون في يده او في منزله على كلا القولين واما لا تطلق بحسب عليه السلام في المحرم  
 والاحكام اية الاحكام المحرم ان يحبس شي من الصيد بل على انه لا يعطل بين ان يكون في يده  
 او في منزله وان يلزمه ارشاله وبوكردك بمصصه على ان الحلال لواخذه منه فارسله  
 لم يكره عليه شيء بكدك وببيعك به يرى ان ملكه يزول عنه في الدليل على صحة  
 ذلك قول الله تعالى وحرم عليكم صيدا البر ما دمتم حرما وقوله تعالى وحرم الصيد  
 وانتم حريم فاقضى ذلك محرم جميع المصروف والصيد على المحرم وحسبه من المصروف فاذا  
 حرم ذلك ثبت وجوب ارشاله ولا فرق بين ان يكون حبسه وسفقه او بيته فان قيل  
 اذا كان الصيد في بيته لم يكره هو المصروف فيمكلم كان يكون ممنوعا منه قيل له اذا  
 كان هو الذي حصله في بيته ثم تصرف فيه اهله كان ذلك المصروف في الحكم كانه اوقع  
 منه لان المنصرف عنه عرى محرم لاله له ولا خلاف له لو اصطاده في حال الاحرام لزمه  
 ارشاله فكذلك اذا اصطاد قبل ذلك والخله انه محرم اهتكم صيد فوجبان يلزمه ارشاله  
 وان لا يوثق به كونه معه او في منزله وابو حنيفة يوافقنا على انه ان كان في يده لزمه  
 ارشاله وان كان اصطاده له متقدما فكذلك اذا كان في منزله بالخله الى ذكرناها  
 وايضا انه ممنوع من اسد اخذه مع الاحرام وكذا كان محال ان يكون ممنوعا من الاسم ار عليه  
 دليله الغاص لما كان ممنوعا من اسد اخذ المعصوب كان ممنوعا من الاسم ار عليه اخذ  
 فان قالوا عاصا لم يبطر على المعصوب بعد كونه في يده فكذلك لم يفتقر  
 قال اسد الاخذ والاستمرار عليه ليس لاسلام يفتح الا وهو غاصب وهذا بطلان اخره في  
 ثم يستمر عليه انه لا يكون تفرق بين اسد الاخذ والاستمرار عليه وليس هذا موضع الخلاف  
 واما الخلاف في اخذه وهو غير ممنوع من اخذه بمرطرا الاحرام عليه فسل له اما اصحاب  
 ابو حنيفة فلا يجمع لهم هذا السؤال لان ابا حنيفة يوجب ارشاله اذا كان في يده سواط الاحرام  
 على الاخذ او بطرا الاخذ على الاحرام واما اصحاب الشافعي فقال لهم لا فرق بين بيع الاحرام  
 اسدا على وجه الغصب وبين ان يبطر والغصب عليه لانه ان لم يكن في يده لاسان  
 غاصبه او وديعه ويكون اخذه له من حيث جاز له اخذه ثم حصل غاصبا فله مشاكة  
 حتى يكون بطرا والغصب عليه كوقوع اخذه على وجه الغصب فاذا صح ذلك بطل الفرق

[illegible]

واما ذكر مقتدا بالعقرب فلهذا قلنا ان قتله عتوانا داخشي عرو وليست هو سبي مختص بالمحرم بل  
 لان المحرم وهو المحرم فيه سوى مقتله من الصد ولا سعدان يكون المراد به الوب فان  
 الوب قد يقال له كلب هذا ان حصل المحرم باخه قتله ضرب من الاجمصاص وان  
 قيل فكيف علم ان الغراب يقتله المحرم وروى ابو داود برفعه الى يزيد بن ابي  
 رباح قد شأ عبد الرحمن بن ابي نعيم عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه واله  
 وسلم سئل عن يقتل المحرم فقال الحية والعقرب والغويصة ورمي الغراب ولا يسلط  
 والكلب العقور والحداد والسبع الخادي قيل له رد في اجزاء كثيرة بل الخ  
 محمودان يكون وجه الجمع بين هذين الحيزين وبسبب ان المحرم يحرم من ان يرميه  
 ولا يسلطه ويران يقتله كانه قال صلى الله عليه واله وسلم ان شئ ما رماه  
 ولا يقتله وان شئ ما قتله ليكون ذلك جمعا بين الاحارر والصحرا الاحارر كلها  
 كاللفظ الواحد وما شأ من السباع ولا خلا فان للمحرم قتلها اذ عتوانا وحسب ضررها  
 واما الخلا فلهذا لم يحش ضررها قال الشافعي يجوز قتل الملا بول كل جمه وقال  
 ابو حنيفة لا يجوز قتلها الا ان يعقدوا عليه ووجه ما ذهبنا اليه قوله تعالى وحرم  
 عليكم صيدا البر ما دم حرم ما ذكروه تعالى عن محلي الصد وانتم حرم والصد اسم موكحس  
 الفضل الذي لا يؤخذ الا على وجه الصد ولا يجرى الماكول من ذلك من غير الماكول فان  
 قيل في ابيه ما يدل على ان المراد به الماكول لا به تعالى قال الحل لكم صيدا البحر وطعامه  
 مناع لكم الاية فكان المحرم من صيده كمثل ما حل صيده فليله هذا لا يحرم وذكرا  
 لا تنفع ان يكون المراد بابه التحليل الماكول من صيده ويكون المراد من صيده كذا ما سألوه  
 باسم على طريق العموم بل هذا هو الواجب لا لا يحل ان يحمل بخصومات على بعض اركان الحكم  
 يصح ان يقتل بنفسه فان قيل قوله صلى الله عليه واله وسلم والكلب العقور سئل على الاشد  
 والذئب ونحوها دل على اسم الكلب لا يتناول هذه السباع الا على ضرب من الجار ولا يجوز حمل ذلك  
 عليه وان وضعت بالعقور يقتضي جوار قتله لنفسه رادى روى ابن ابي شعبة حديثا به  
 من غير حجاج عن ابي حنيفة عن مجاهد عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
 فان قتله من قبل ان يعقدوا عليه فقتله شاه مسنة ولا خلا فان المحرم لا يجوز له قتل بقر او حش  
 والظي وكانت القلة فيما انها متوخشان في الاصل لم يختص المحرم بضررها والذي يدل على الحكم  
 بعلق في الاصل بالتوخش انا وجدنا بقر او حش قد شارك البقر في صفاته الا التوخش  
 بكدنك الضي شارك العقور في صفاته الا التوخش فان ذلك وجه ما ذهبنا اليه من بطلان الحكم  
 فان قيل عليكم بمعصية الغراب والحداد قيل له ان شئنا قلنا ان لا يحرم قتل ذوق منها  
 ان كان المحرم لم يحش الضرر وهو مما نبه الشرع على انه يحش ضررها على كل حال وان شئنا

1516

ما اذا خلقه لم يكن فيه عيبا للاذى ومع هذا يلزمه الفدا فان احكم قد يطرحه  
وان تغلوا ما جله الهادى ففتح ما ذهبا اليه فاما فليح الضرر فقد روى عن النبي  
عن النبي فيه مثل قولنا وحرمة ما ذكرنا في قطع الخيل من ثوب الحرمة له وثبته  
ايضا تعلم الظفر للوجه الذي ذكرناه وروى زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب  
قال لا يروع الحرم طرشه ولا طفره الا ان يذنيه فذلك على ان له حرمة وانه كالطفر  
والشعر حسا وان احترق بجله الحفا لم يجد نقلا ولا ياتر ان يقطع الحرم  
الكعبين ويلبس ولا ياتر ان له اداء لم يجد مريزا ان حرم في السراويل حرم به احراما وارحم  
محرما اذا ارتدا بكي القميص او حجابيه مقروضا وهدا منصوص عليه في الاحكام وعن ابي  
عليه السلام في مسأيل النير وسمى في الحرم اداء لم يجد ردا ولا يعلق قال انقطع الحرام اسفل  
من الكعبين وينكسر السراويل ويرزقه انرازا اما ما ذكرناه من قطع الخلف لم يجد الخلفين  
فوجه ما روى ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر بذلك وقد ذكرنا ما ورد فيه واو امله  
الاحرام وفلنا انه حرم بالسراويل ان لم يجد ردا يكتفه على ما روى عن القم عليه السلام  
لانه نهي عن لبس السراويل وما ورد منه فيه فقد مضى لا خلاف فيه مع الامكان وكذلك وجه  
قولنا ان لم يجد ردا ارتدا بكي قميصه او حجابيه مقروضا لم يستعمله في الوارد في ذكره لانه  
لا خلاف فيه واما السراويل فان لم تكن ان يورثه لصقة فان علمه ان يورثه كادى ذلك  
ويشوق القميص ادا لبسه الحرم وقطع الخلف لم يجد الخلفين فان علمه ان مع العقب لا يمكنه ذلك  
صحيح السراويل في تحصيل المذهب انه يلبس ويغدي كما ذهب اليه ابو حنيفة خلافا للشافعي  
لما احتجنا بما ذكرناه في الاماز قالوا يلبس السراويل بحريتا ومترزا وليس عليه السلام  
لما ذكرنا في الاحكام لبس السراويل واجبه فيه الغديه ولم يستعمله لانه لا يرضاه ما  
بانه ابو الحسنين بن اسمعيل حدثنا محمد بن الحسن بن محمد بن شعاع حدثنا يحيى بن ابي عمير  
بذكر عن الزهري عن سالم عن ابيه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم سئل عما يلبس الحرم قال يلبس  
القميص ولا التمام ولا البرسر ولا السراويل ولا الخف فقلت اي عن لبس السراويل كما هي عن  
لبس الخفين وامر بقطع الخف عند الضرورة وجب ان يغتسل السراويل عند الضرورة ما سأل  
عليه لانه لباس من عفته لما هو به فوجب ان يرد الى الصفة التي يروى النبي عنها وادام  
وجوب لغتوتك وجوب لغداد الم يملك الفتاد لا احد فصل بهما فان قيل بعد روي  
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ابا خه لبس السراويل لم يجد ردا في ذكره الغديه فان  
ان الغديه لا يجاد البسه عند الضرورة فقل له قد روى مثل ذلك في الخفين ولم يمنع ذلك  
وجوب الغديه او لفظ ان لبسه للضرورة وجب ان يكون حكم السراويل كذلك احراما  
او الحسن بن اسمعيل حدثنا محمد بن الحسن بن محمد بن شعاع في محمد بن كوف اس حرج

في عروب دينار انما الله تعالى خذته في امر عتاش انه سمع النبي صلى الله عليه واله وسلم  
يقول سمعته وهو خطب من لم يجد ارازا ووجد سراويل فليلبسها ومن لم يجد بعلن روج  
حفين فليلبسها وما دبا والحسين بن سمعيل خذنا انما ليمان خذنا ابن شجاع خذنا ابن  
نعم خذنا زهير بن ابي ربيعة عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
من لم يجد ارازا فليلبس سراويل ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين لا ترا انه صلى الله عليه  
واله وسلم قال ذلك في السراويل علم ما قال في النعلين علم في شقوق حكم الله به  
والفلق عن غاظم ارازا كما لم يجب سقوط حكم الله به في الفلق عن غاظم النعلين  
والاخذ ان لبس القصر القدر هو القدر والعلة انه استعمال مني عنه لعمره  
وجان يحمي القدر مع ايجار العبد فان فاسوه على البش المراه معونه سواء العبد  
حقلنا فليتم شانه لنا بان نقول لما لم يمنع المراه من لبس القصر مع حال الرأفة علم يجب  
الله به فيه فان ان القدر به يعلق كون لبسه محظورا وقال لرقاهيه وجان سموي  
في لبس رجل الشراويل قال القدر وقال الرقاهيه ولا يمكن ان نقبضه على من لبس ساقه  
لان القدرية عندنا معلوم من لبس القدر ومن مضى اليوم وتشهد لنا الاصول ان كل ما منع منه  
منه الاحرام لا مخصصه ولا يبعد عن حرمة العباد ايجار القدر لزمته الكفارة والعبد كالمشتر  
ويعلم لظهور لبس المحبط ولا يلزم عليه قتل الصدا اذا قال ان المنع من قلبه معلوم منه فادا  
قال رالت حرمة وايضا وجدنا الاصل فيما يحرم جميع المناسك انه اذا ترك منه شي لعذر  
ان يحرم فكذلك لبس الشراويل لين ترك لبسه من المناسك او خارجا عن المناسك فانا سنا فيه زاده  
سرع واجاب وفيه الاختيار وهو اول مسأله قال ولا يجوز ان ياخذ صدا فادا  
اخذه وجب عليه ان يصدق سي من طعام بقدر اشرافه وهذا مخصص طه في الاحكام  
والمتن اما القيد المحرم فلا خلاف انه لا يجوز وفيه مخصصا ما يتعلق بغيره المسله  
واوضحناه بـ لا غرض واعادته قلنا بصدق في شي بقدر اشرافه لانه ممنوع عن الاصرار  
بالصيد فادا اضربوه ولا فزع بصدق بقره فقال صلى الله عليه واله وسلم في ملكه  
لا يفر صيدها وليست حرمة الاحرام دون حرمة الحرم وروى هذا باسناد عن قطب  
وابن ابي ليلى مثل قولنا في فزع الصدا مسأله قال ولا يجوز ان يقطع النحر  
لا حصر الا ان يكون شيئا كله او يخلفه واحده وهذا مخصص عليه في الاحكام  
وقال في المتن لا بأس للحرم ان يحتل حشيشا لما فيه او على لها بغلا او يقطع لنفسه  
مسواك من المراك وغيره فذلك هذه القوله على ان ما ذكره في الاحكام اراده من الحرم  
دون ما يكون في سائر المواضع وقال القسمة على السلام في مسأله النبي وسمي وحسن الحرم  
لدا به فاكبر ما ذكرناه وهو الاول في الحرم ممنوع من اسهلاك ما سب له حرمة دون  
ما لم يثبت له حرمة والاسجار لا حرمة لها الا ما ثبت في الحرم ومنها ورد المسجون من قوله صل

هو

محرم الى يوم القيمة لا يجسد سحرها ولا يبعثها ولا يخل لقطعتها ولا يعصل احارها  
مختلا خلاوها فقال الحسن يا رسول الله لا يولد خرابه لموربا وموسا فقال النبي صلى الله  
عليه واله وسلم الا اذ خرف فقط وقول يحيى بن الحسن بن الحسن عليهم السلام الا ان  
يكون شيئا ياكله او يحلقه راحلته عملان يكون المراد به ما يزرعه الناس في ذلك العمل  
ان يكون المراد ان ذلك القدر عوقفا شأنا على الاذخر لئلا يحتاج اليه علان لقتل عليه  
السلام قال في مسائل النيز وحي تحتل المحرم لدائنه الا في الحرم واقوى الوجهين للدين  
ذكرنا هاهنا يكون المراد به ما يزرعه الناس عسله قال ولو ان حرمها اضطر  
الى كل صيد دجته محرم او الى ميتة اكل من الميتة دون الصد وان اضطر خلال الهما  
لكان فهما ما يجازي وهذا متضمن عليه في الاحكام ونص في المسمى على ان المحرم المصطبر اكل  
من المسه دون الصيد ونص فيها جميعا على ان ما دجته المحرم من الصيد ميتة لا يخل اكلها  
للذاع ولا غيره وان دجته ليس بدكاه ونص فيها ايضا على ان الحلال اذا دجته صيد  
في الحرم لم يخل اكله ولم يكن دجته دكاه وهو مذهب الشيعة واخذ قولي الشافعي في  
الحرم فاما الحلال اذا دجته في الحرم فهو عندنا جازي والدليل على ان دجته المحرم لا يكون دكاه قول  
الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصد وانتم تحرموا وهي بدل على قتاد المسمى  
وعلى انه لا يقع موقع الصبيح فاقضي ظاهر الآية ان قتل المحرم للصبيح لا يقع موقع  
الصبيح فوجب ان يكون غير مدكاه ونسب من الآية من وجه اخر وهو ان  
القتل في الشرع والتعرف قتلته كما لا يكون دكاه وقد ثبت المراد بالاية الذع وهو من اوج  
القتل فوجب ان لا يكون شي منه دكاه ولا خلاف ان المحرم ممنوع من دجته الصيد فوجب ان لا يكون  
دجته له دكاه فاشأ على ذج المحرم والمغني انه ممنوع من دجته منعاً محضه على الإطلاق لا  
لأنه يولد في فوجب لا يكون دجته دكاه ويكران بقا من هذه التلوه على دجته المسلم  
خاراً او بغلا او على الذع بالشز والمظفر واعتمد على هذه التلوه هذه التلوه واسأل الذع  
المحرم بهما من قتل البهيمة بخلاف الذع فان استدركوا بظواهر قوله تعالى الاما دكاه قوله  
تعالى والكم الا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقوله صلى الله عليه واله وسلم كل اذا بهي  
الدم كانت مخصوصة بقوله تعالى لا تقتلوا الصد وانتم تحرم ومنه عليه انه احسن  
ويستأد منه الحكم المختلف فيه على سبيل المغنيين وحدها ايضا لقياسات التي ذكرناها وليس  
لكلهم ان ينقضوا علينا ما الهدى له ممنوع من دجته قتل يوم القدر ولو دجته حاز اكله لانه ممنوع  
من دجته على الإطلاق لا لانه ان خاف تلفه جاز له دجته وليس كذلك الصد وليس يلزم عليه  
الاجادع مصادف ورسك لصلوه عليه مضيقاً انه ممنوع منه ولو قلنا ان كل المدبوح ليس  
الممنوع المختص بالذبح بل هو ممنوع من شأبه بالصرف الذي ينال لصلوه وكذلك الجواب

بالحق

٢٠ م

حجت

ان الزمها قليه بالسكيب لئلا يمتنع لا يختص الذبح بل هو ممنوع من شارب المصروف في السكيب هل ان  
المانع فيه لا يلازم فلا يلزم على علنا وما ساسا بقوى درج على قاسم الحرم على ان ليس  
محرم من المسلمين بخله انه ذبح ما حل كل حجه وقياسهم الصد على الساه لعله انه ذبحه  
مسلم او بالعله الاول لان قاسا تنا بتخص الخطر والاحتياط ولا واحد ما كل ذبح مربي  
ادالم برقي فيه حق لادمي ويعبر لار منه فانه لا يكون ذكاه فضا رت الاصول تشاهده  
لما ذكرناه في ذبيحه الحرم فان ثبت ما ذكرناه قلنا ان الحرم اذا اضطر الى البيه  
او الصدا لذي ذبحه الحرم اكل من لميته دون الصد لان الصد حصل فيه وخهان  
من الحرم عليه اخذها انه ميتة الشافيه صيد والصد محرم عليه فقد شادى لميته وما  
له مزه في باب الحرم عليه وقلنا ان الحلال اذا اضطر لهما فهو ما بالجان لا يترك لهما  
في باب الحرم لم يحصل عليه فهو وشاير لميته على شوي **فصل فاما ذبح**  
**الحلال الصيد والحرم** فالذي يدل على انه لا يكون ذكاه انه منى عنه **سورة**  
النبي صلى الله عليه واله وسلم لا يصيدونها والى عن سعة بعضى الهى عاقبه  
من الذبح وهذا كما يقول انه قوله تعالى ولا تقبل لهما اف ولا يصرفها بعضى الهى  
عن شتمها وضربها فاد ان ثبت انه منى عنه ثبت انه لا يقع موقع الصحيح وانه لا يكون  
ذكاه ولا خلاف انه لو اصطاده في الحرم لم حله الحكم فيه فكذلك اذ ملكه في الحقل  
ثم ادخله الحرم والمعنى انه صيد في الحرم وجب الاكل حجه فان ثبت ما ذكرناه من  
انه ممنوع من حجه استمر فيه شاير ما ذكرناه في حرم ذبيحه الحرم **وروي ابن اوشيه** باساده  
عن عطاء انه سئل عن الصيد يوجد في الحقل مدح والحرم فقال كان للحسن بن علي السلام  
وعائشه وابن عمر يكرهونه **مسألة** قال في الاشارة للحرم بالحجامة فاحلق سائر السرم  
او قطعه وكان شرا فيه صدقة وان اثره فقيه الغدييه وهذا منصوص في الاحكام  
قلنا انه يحكم الحديث الذي عقده يحيى بن الحسين بن علي السلام وهو ان النبي صلى الله عليه  
واله وسلم احكم وهو محرم بل حمله وروى اس او شبيهه باسناده عن طاووس عن ابن عباس  
وعن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم احكم وهو محرم وفي حديث رابر  
على عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال يحرم الحرم ان شاءا ما الغدييه واوحاشا  
في الحلق **مسألة** قال في الحلق من كان منك من ايضا او به اذ من راسه فعدله ولا خلاف ان المراد  
به حلق راسه وتحت كعب بن عمره على ما نسه من بعد ان شاء الله تعالى وقلنا ان السر  
منه يجب فيه الصدقة لانه لا خلاف في قطع الشعر والسعر ليس انه لمعه من القبله وانما  
فيه ما وجب في حله منه الدم انه يجب في النسب منه صدقة فذكرنا ان فيه صدقة  
وقلنا انه اذا خلق ما من اثره فعدله الغدييه بطلان بطلان اسم الحلق ولا خلاف  
بين حلق الاكثر من راسه انه يلزمه الغدييه وكذلك اذا خلق ما من اثره والمعنى

انهم يرمونهم في حجابهم

في الروايات الواردة في هذه المسألة  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

انه خلق بعض راسه اوتانا ماسما خلقا وهذا اول من عتبار من اعتبار الماكس من راسه  
والزئج لانه يودي الى ان الاصل الذي يكون صلحه قد صار في اكثر راسه او اكثر من  
بلته او راسه لو جعل راسه لم يلزمه المذهب وهذا اول من عتبار بلث شجرات ليس شبه بلث  
شجرات الى شجرتين لم يبق على ان لا يرد فيهما اوتى من يثبتته الى جعل اكثر الراس المسفق  
على ان فيه دما همتس لانه قال لا يقبل المرأة ولا عتبتها الا من ضره ولا يابى  
ان يتنظل بطل التجاربات والمحال والمنازل وحيث لا يضرب راسه  
منه من ذلك قال القس عليه السلام وسجله الكشاف ان امك ما ذكرناه في هذا الفصل وهو  
عليه في الاحكام قلنا ان المحرم لا يقبل المرأة لانه لا خلاف انه مختلوع عليه ان يقبلها الشهوة  
فانه اذا قبلها كان عليه دم وشئ كراما وفيه في موضعه وقلنا ان عتبتها من ضره  
ليس لمسيش لا يوزن ان يضامه الشهوة وادامضامته الشهوة كان حكمه حكم القبله والضمه  
واما الاستطال بطل التجاربات والمحال فهو مذهب اكثر العلماء وروى عن ابن عمر  
انه كره ذلك ولا ما يبه يذهبون الى انه لا يجوز والاب لبس على انه عور ما رواه ابو داود  
في الترمذي سنده عن يحيى بن الحنفية عن ابي الحسن قال سمعت رجلا مع رسول الله صلى  
عليه وآله وسلم في اخر ارفع ثوبه من الخمر حتى رى حمرة العقبه وشئ لم يبق الا انه  
ان يتنظل بطل المنازل وحيث ان يكون طلال التجاربات كذا والمعو انه محرم  
لم يخط راسه فكل استطال لم يخط المحرم به راسه فهو جازر ووجه اسما والتكشاف  
انه مشي للحاج ان يكون اغراسا والتكشاف في ذلك روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
انه قال اهل عرفه ان الله تعالى يا ايكم المليك يقول عبادي اوبسقا عرا وعرا بما  
الحاج الا قبله لا ذر همتس لانه لا يلبس المحرم ثوبا مضبوذا عرا وعرا ولا غيره  
ما كان مشعا ظاهرا الزينة ولا تنقب ولا ترفع ليزاحمها في وجهها ولا تلبس رديا  
على وجهها ولا يلبس المحرم ما يبر ما يحسه المحرم ولا يراهم الرجال في الطواف والسجود  
وليس علمها ان يورث في السجود والطواف وجميع منصوص عليه في الاحكام قلنا ان المحرمه  
لا تلبس ثوبا مضبوذا يورث او زعفران حديث ابن عمر الذي ذكرناه في اول باب الاحرام انه  
سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثوبها النساء اجرام من عرق القفازين والثياب ما  
من الوتر والزعفران من الثياب ولا يلبس طيب وزينه وقلنا لا يبق لك في الحديث  
الذي في الثياب ولا خلاف ان الاحرامها في وجهها وروى زيد بن علي عن ابيه عن حماد  
عن علي عليه السلام قال احرام الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها وروى  
ابن شبيب عن حفص بن غياث عن حماد عن راسه عن علي عليه السلام انه كان يكره ان  
تلبس المرأة المحرمه ثوبا لان سنده على وجهها فلهذا قلنا انه لا بأس به ان يرحى الثوب

سليم

على وجهه من حيث لا يشبه على ان الغبطيه مما يشي الوجه الى منعها كما نقول الرجل  
ان المنوع منه ما يحيط راسه ما يشبه واما البرقع فتشعنا منه لانه بمنزلة النقاب من لوجه كما  
يشي النقاب وقلنا انها لا تلبس للرجل وما كان من الثياب ظاهرا لربنه لانها خلاف المعتاد  
والغيره وروى ابن ابي شيبة عنه عن عطاء وروى ابو العباس الحسني رحمه الله في المصنوع عن زيد  
بن علي عليه السلام نحو ما ذكرناه في المحرمه وقلنا بحسب ما سار ما يحسن المحرم لانه خلاف  
فيه وان تحكم الاختلاف في الرجال والنساء سوى ما ذكرناه وقلنا لا يباح للرجال في الطواف  
والسعي لان الواجب عليهم التحفظ من هاشم الرجال وقلنا ليس علمها ان يروى في السعي  
في الطواف ولذلك لا يظن انه يروى على ما روي كان لا يطهران الفقه والحديث وليس كذلك  
على النساء وروى ابن ابي شيبة عنه عن وكيع عن ابن ابي ليلى عن عطاء عن اسعاش قال ليس  
على النساء مل بالبيت ولا بين الصفا والمروة **مسألة** قال لا يجوز للمحرم استعمال  
شي من الطب **مسألة** لا يباح للمحرم شي من الرضاخين والفواكه ولا يباح لبسها ما ذكرناه والطب  
منصوص عليه في الاحكام والمحرمة ما ذكرناه في الرضاخين والفواكه منصوص عليه في المحرم  
اما الطب فلا خلاف في لا يجوز للمحرم استعماله في حال احرامه واما الخلاف في الطبيب  
للاحرام وسياق الكلام فيه في موضعه وقلنا في الرضاخين انها في حكم الطب انها  
لا تحل للمحرم ليزال المقصد مع ذلك الاحتياط هو لئلا كان بمعنى الطب على كونه من الرضاخين  
اد اجمع كان طبيا وقد قلنا ان الحماق لا يفتي بحكمه وكذلك من خدم كسرا من الرضاخين  
كما يكون الماطبيا فيجب لما ذكرناه ان يحرم من الطب وروى ابن ابي شيبة عنه عن  
عن سخاح عن ابن ابي ليلى عن جابر قال سئل اسم المحرم رجاونا او مشطسا اوراق لذلك  
دما وروى باسناده عن ابن عمر انه كان يكره شم الرضاخين للمحرم واما الفواكه فلا خلاف  
انها لا يحرم من الطب لان المقصد بها ليس التشم ولا لهاد كاه راجحة الطب لا  
يضر منها شي طبيا **مسألة** قال لا يباح للمحرم ان يذبح الشاة والابل والمقر  
والطيور من الاهلية وكذلك ان يوقش شي منها ولا يباح باحده ودحه وما كان  
في الاصل متوقشا مثل حمار الوخش والطي والوقش والنقاهه وما حرم غيرها فلا خلاف  
للمحرم ان يبيعها وان استأنت وهذا منصوص عليه في الاحكام واما ما هو هو ما  
لا خلاف فيه لان الحرمه بخلاف متوقش الاصل ما كان منها متوقشا في الاصل  
فاستيناسه لا يزيل حرمة ما كان منها مستأنتا في الاصل فاستيناسه لا يجعل  
له حرمة وهكذا حكمها في المضقات والحوادث والاضاحي واما جعل في جميع هذه الاحكام  
علاقتها بالاصل **مسألة** قال لا يسم على السلام ولا يباح للمحرم ان يفتش  
وساكن وكل لا يجر راسه واما وقال في الحمار والعرا لا يسلها فان سلها يصد وشي  
من الطعام كفا او امل او اكثر وقال في الفهد والمعوصة ان يسلها يضرها فلا يسل

بلغ

عليه وان لم يلد لغيره لك بعد قسبي من الطعام قالوا لا يا بن الحريم المصدع ان يعصب  
 حبيبه عرفه جميعه منقوض عليه في مسابيل النير وبنى قلنا لا يا بن الحريم تلاعسا ولا سقا  
 لانه لا خلاف فيه ولا عسا قد يكون فرضا يكون شبهة موكدة ولا حوزة تركه قال الله تعالى انكم  
 حنبا فاطهروا فلم يخص خلا من خاله والاسسا كما ايضا منه ولم يرد فيه كراهه هذا الحريم وروى  
 ابن ابي شيبه عن وكيع عن ابي اسرائيل عن جابر قال سألت محمد بن علي عن علمها السلام وعامرا وعظما  
 رطا ووشا ومجاهدا وسالما والقسمة وعند الرجم بر لا تود فلم يرواه ناشا وقلنا لا يا بن الحريم  
 في الما لانه يكون قد عطاها بما هسته وقد منع الحريم عن ذلك وقيل الخرافات قد مضى الكلام فيه  
 وقلنا لا يا بن الحريم ان يعصب حبه لانه يحبس من لوجه حكاه الما حود عليه كشف الراش  
 غل ما نص عليه في المنع خلا قال لا وحنيفة في قوله احرام الرجل في وجهه ورأسه وقال  
 الشافعي فيه مثل قولنا والاصل فيه حديث زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن محمد بن سلام  
 قال احرام الرجل في وجهه ورأسه واحرام المرأة في وجهها وروى ابن ابي شيبه عن  
 ابن الغرافقة عن عمر قال رأيت علي بن زيد بن ابي الراس يعطون وخوهم وهم يحرمون  
 الى فضايل الشعر وقد روى ايضا ما تنبأ به عن سرنا وروى عن ابيه انه كان اذا نام عطي  
 وجهها الى طرف شعره فهداه الخبر كلها تدل على ما ذهبنا اليه ليس هو الا المعنى  
 من الصلابة اذ روى عنهم ولم يحفظ عن غيرهم خلافة خبري مجمع معهم على ما درج اليه  
 عليا عليه السلام اذ قال لا يجب اتباعه علي في حذر في فعلوا ابن ابي هريرة عن ابي عبد الله  
 عليه واله وسلم انه قال احرام الرجل في رأسه واحرام المرأة في وجهها فان شئ كد فلا  
 قولها ما ذهبنا اليه والمسهور ان الحريم الذي وقصه فاته امر النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 ان لا يخطى رأسه فان قيل فقد روى في وجهه فسد حل به الا ولا شهر فان شئ كد  
 الثانية فيكون ان يكون المراد بها ما يصل من لوجه بالراس فان قالوا في وجه الرجل على وجه  
 المراه بعلمه انه وجهه غير وجهه ان يعطى عليه الاحرام قيل به في الرجل يحصر محرم في حيز لا  
 يتخلل الاحرام على عصب من يده ليله بنابر المدن والمعنى انه عضو لا يعلق عليه حكم الخلاف  
 من يلزمه حكم الخلاف فان قيل هو اذ اعطى حبيبه عصبه من خزانة راسه يسئل به عليه  
 ان يترك لعضا بمن راسه الى قفاه لئلا يكون قد عصب راسه وقد نص على ذلك العمدة على السلام  
 فقال ويكره له عصب الحجية لما يخطى العصابة من راسه وسره وروى ابن ابي شيبه ما سنده  
 عن عطاء انه سئل عن الحريم بضدع راسه فقال يعصب راسه ان شاها حسب الله قال القسمة  
 عليه السلام ولا يسطع على احرام وهذا منقوض عليه في مسابيل النير وسي وحال في ذلك  
 ابو حنيفة والشافعي وخلف عن مالك ومحمد مثل قولنا والاصل في ذلك ما احرم به  
 ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابو بكر حدثنا وهب بن الحر بن حبيب بن ابي قال  
 سمعت فليس بن سعد حدث عن عطاء عن صفوان بن يحيى عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه

٢٢٦  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

صلى الله عليه وآله وسلم ما يجزأه وعليه جبهه وهو مصفر الجبهه والراس فقال رسول الله  
اذ قد خربت متا كما ترى قال لا ترجع عنك الجبهه واغسل عنك الصفرة وما كنت ضائعا  
في جنتك فاضعه في عرك وفي بعض الاخبار يغسل عنك الخلق والصفرة وان قيل  
ما انكرتم ان يكون امره صلى الله عليه وآله وسلم يغسله لانه صلى الله عليه وآله وسلم  
كان صفرة لانه كان طيبا الصفرة بكرة المحرم والمحل فقد روى انه صلى الله عليه وآله وسلم  
نفا عن الخلق الرجال وعن نساء من صلى الله عليه وآله وسلم عن الرعنة ما يطاهر  
لكنه بدل على انه امره بغسله للاحرام بين الرجل اياه فقال له انا محرم وانا كما من فقال له  
انقل كذا وكذا وما كنت ضائعا في جنتك فاضعه في عرك فصار الكلام على احكام  
الاحرام ولو كان ذلك لغیر الاحرام ليزن ذلك صلى الله عليه وآله وسلم ودل عليه على الصفرة  
قد ورد فيها ما يدل على خلاف ما ذكرناه وروى ابو داود والشيخان عن ابي عبد الله عليه السلام  
العصبي خدسا عند العز بن محمد عن زيد بن اسلم ان اسما كان يصبح بحية بالصفرة مضي  
مكث ثيابه من الصفرة فقتله لم يصبح بالصفرة فقال في رثته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم يصبح بها كلها حتى عامته وحملته انتهى الوارد عن الزعفراني كون المراد به وحال الاحرام  
فاذا ثبت ما ذكرناه في الصفرة ثبت ان امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم واليه وسلم ذكر الرجل غسل ما كان  
على لحية وثيابه لاجل الاحرام وذلك على ان الطيب - هذا الاحرام - هو جازم وروى عن  
وحد ربح طيب وهو يذو الخليفة فاما السبب في هذا فقال معقود في فقال عمر بن عبد الله بن عمر  
لا يحمل على فان ام حبيبه طيبتي واقسم على قال انا اسم قللك فخرج اليها فغسلها عنك  
فخرج اليها فغسلها فذلك بكاره على معقود واقسم الله عليه العسل على انه قال ذلك وقبيل  
ليس ما طريفة الاجتهاد لا يجوز ان ينكر على من خالفه وعن معقود انه رأى رجلا يذو الخليفة يريد  
ان يحرم وقد دهر راسه فامره بغسل راسه بالطيب فان قيل روى عن عائشة انها قالت  
كانوا ينظرون في بيوت طيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم قيل له  
يحمل ان يكون راسه بعد ما راسه صلى الله عليه وآله وسلم واليه وسلم حمرة الغيبة واددت بقولها  
هو محرم ان حكم الاحرام كما ذكرنا عليه فقد روى ما يوضح هذا الماديل عن ابن عباس رضي الله عنه  
انه قال لا دارم من حمل لكم كل شيء الا النساء فقال له رجل والطيب فقال اما انما قد راسه  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واليه وسلم يصح راسه بالمسك او طيب هو وحمل ايضا ان يكون احرام  
بقيت من الطيب في راسه بعد ما غسل ودهنت راسه وحمل ايضا ان يكون بذلك الاجزاء  
بقيت هو لا يعلم ذلك كما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم واليه وسلم اغتسل فمقتل من حبيبه  
ولاشك انها تعيب وهو لا يعلم ذلك فان قيل روى عن عائشة انها قالت طيب رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم واليه وسلم بالغالية وروى طيبة لاحرامه فثبت انه ليس في الحديث انها فغسلت  
ذلك بامر الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه استغفر لك ولم يطمه ولم يحزن ان يكون طيبه قبل

اخرا

اخرا

الحرامه نزل ارااد صلى الله عليه واله وسلم الاحرام غسله عن نفسه فقد روى ايضا انها  
 فالت طيبته قل ان حرم الله ما لم يكن المقري حذشا الطحاوي حذسا على من حذر حذشا  
 حله بن الوليد حذشا عبيد الله بن عمر بن القتيبي عن عائشة انها قالت سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم يقول لا حرامه قتل ان حرم فيكون ما روى من قولها عند احرامه  
 وخبر احرامه محملا لا عند قتر احرامه وحسب احرامه بكون هذا التاويل وبوجه ما احرم به  
 ابو بكر المقرئ حذشا الطحاوي حذشا فهد حذشا ابو عثمان حذسا ابو عوانه عن ابراهيم بن الحارث  
 عن ابيه قال سالت ابن عمر عن الطيب عند الاحرام فقال ما احب ان اصبح محرما صح  
 من رجع المسك فارسل ابن عمر بعضه الى عائشة ليبيح ما قالت فقال قالت عاسه ااطب  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بطاف بنسائه فاصبح محرما فذل هذا المحرم على الطيب  
 كان قتل الاحرام والاغتسال كونه بينه وبين الاحرام لانه لا يجوز ان يكون طاف على  
 نسائه ولم يغتسل ولا خلاف انه لو احرم وعليه قميص فلو اوجب عليه ارايته وكذلك  
 الطيب والمعنى ان لا يستعمله في الاحرام على الوجه المحظور وحيث ارايته او يقال ان  
 ما طه تحت ابطري على الاحرام فكذلك اذا طهر عليه الاحرام دليله اللباس وان سمعه  
 بالخلق في انه يجوز طهر الاحرام عليه وان لم يحظره على الاحرام كان الطيب باللباس  
 اشبه لانه مما سأل لاله فيه والمخلق مما لا ياتي به لاله فيه كذلك اذا طهر على الاحرام لم  
 يكن للارائه فيه حكم على ان الشعر ارايه محظور في الاحرام والطيب مثل اللباس استعماله  
 هو المحظور فكان حكم الشعر على الضد من حكم اللبس فكذلك ما ذكرناه اولي على ان المحرم  
 غير ممنوع من جميع المصروف في الطيب نحو الشرا والعتك والامساك وما جرى مجراه  
 وانما المحظور هو التعم به فقط سوى طهر الاحرام عليه او طهر هو على الاحرام في ان  
 يكون التعم به محظورا كالقميص والستر او بل والقلنسوة والتفصيص له قال  
 القتيبي عليه السلام وليس للحام من الحلق ولا باس للحرم بغسل ساه وان اعران ومهاد واب  
 بلغت لغسله بصدق بقدر ما يرى قال في حوز له ان حكراسته ودرنه ولكن يرفق بكيلا  
 يفتح شعرا ولا باس بلبس اللسان له وجميعه منقوص عليه في مشايل النير وتي وجسه  
 ما قال ان الحام لس من الحلق ان الحلق لا يجوز لبسه للرجال ولا باس لهم بلبس الحوام وروى  
 ابن ابي شيبة عن ابن عباس قال لا باس بالحام للحرم وروى عنه عن عطاء وعاهد  
 وسالم بن عدا الله وقلنا لا باس للحرم بغسل ثيابه لانه من اطهاره ولا خلاف فيه  
 وقد رواه ابن ابي شيبة عن ابن عباس وابن عمر وحابر وعطاء وابرههم ما وجه ما ذكرناه من  
 ان الدواب لو بلغت بغسله بصدق فقد مضى من قبل المحرم للفقيل ما لا عرض في عادته  
 ولا خلاف ان المحرم غير ممنوع من حرك جسده وفلنا يرفق ليدل بقطع شعرا ليس بغير

بعض من أحاديثه

قد منع المحرم منه وقد مضى القول فيه وقتل لاسمه بالنسب لهما ابن عقده ليس بمعتاب  
أكثر من عقد الامار وروى ابنا في شبيهه خدنا حفص عن حجاج قال سألت ابا جعفر وعطا  
عن لهما المحرم فقالا ما سمعنا وروى خوخ عن عابدين وعن طاووس عن سالم والقاسم  
وسعيد بن جبيرة **باب القول فيما يحرم على**  
**المحرم من الكعرات** **الاحتياج المحرم** الى لبس ما لا يحرمه لغيره  
لعله من اجل لبسها وعلوه العذبة والفدية صتام بلثه ايام او اطعام شته مساكين كل مسكين  
مدان من الطعام او دم بزيغته واقل ذلك شاة وكذا الاحتياج الى دواء فيه مسكن ساطح  
الروح او نحو ذلك الاحتياج الى لبس الثمامه او الخشب وهذا جميعه منصوص عليه  
في الاحكام غير بقدره بل في اطلاقه فانه منصوص عليه في المعنى ونص ايضا على ما ذكرنا من  
اللباس والاصل في ذلك قول الله تعالى في كان منكم من يضاه اوبه اذا من رايه فقد به  
الايه وخديته كعب بن عجرة في روايه بن ابي سبيه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال له حسن  
اداه هوام رايته فقال ادع ساه سكا او صم بلثه ايام او اطعم شته مساكين من كل مسكين  
صاع من بزو وخديته ريد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابيه  
خلق يوم بلثه ايام وان شاة اطعم شته مساكين من كل مسكين نصف صاع من بزو ان شاة مسك  
شاة وقد ذكر ذلك ابو حنيفة يوم وتوفي عنه اكثر اليوم وذلك لا محذور لان الحكم يتعلق باللبس  
دون رمان بقاها واليوم وفيه كالتساعه واذا انفقنا على احب الفدية على لبس او طب واما كان  
مادونه فماتنا عليه والمعنى انه حصل له بشا او منطيطا على شمل العبد في الاحرام على ما ذهبوا  
اليه بقدر لم يزد بوقوف به فوجب سقوطه **مسألة** قالوا الاحتياج الى السراويل  
ذكرنا في وقت واحد لزمته فدية واحدة والاحتياج الى السراويل معا او ايات مسرفة فدية لبس  
الراس فدية ولللبس البدن فدية ولللبس القدم فدية وكذا الاحتياج الى الخلق رايته  
فدية فدية وهذا منصوص عليه في الاحكام والمعنى قلنا انه اذا جمع لباس البدن كله في وقت  
واحد كان عليه فدية واحدة لانه لا خلاف انه لو طبع حبسه كله او ارا اللفظ كله عن حدره في  
وقت واحد فلبس عليه الفدية واحدة وكذا لا خلاف انه اذا خلوا رايته كله بعله فدية  
واحدة وان كان خلق في وقت بعينه وفي وقت بعينه وفي وقت بعينه فدية لكل  
خلق فدية واما كان ذلك كذا لانه حبسوا واخلطوا في وقت واحد فدية لكل  
لو غطا رايته وديبه ورجليه في وقت واحد لا يلزمه الفدية واحدة وهذا مما لا واقعا عليه  
او حنيفة والمشافق ووكذا الاحتياج الى السراويل فدية واحدة في وقت واحد  
بمعه عضو واحد في الالباف في الاعتسالي لانه لو انزلت كانت له فدية واحدة ولو انزلت  
له اعضاء متفرقة كانت لكل عضو فدية وكذا العسل لانه لو انزلت كانت له فدية واحدة ولو انزلت

لا يغير

لا يغير

لهن مستحجلا اذا كان ذلك في الوضوء الذي يختص بعض الاعضاء فاما اذا لبس هذه الملابس  
 في اوقات متفرقة فذكر عن الشافعي فيه في ان لا يخرج من عليه كفارة واحدة ولا يخرج  
 مثل قولنا والاصل فيه ان لبس الرأس له حكم على التقراء وكذا لبس البدن  
 والقدمين لانه اذا اكل واشرب منه على التقراء لم يمت له فذبه وهذا مما لا خلاف فيه  
 فاذا اتا بكل واحد متفردا او اكل فاساه في اخر وقت اخر لا يمنع ان يخرج لكل واحد  
 منها فذبه دليله اذا كان ما يوحه العذبة من جسيب وليس يعرض على ذلك اذا قل  
 ذلك اجمع في وقت ليس ذلك يكون لبسه واحدة ان من خلفه لا لبس في هذا اليوم لانه  
 واخره فلبس الرأس والبدن والقدمين اجمع في وقت واحد لم يحنث وان لبس لباس  
 اليد من لبس في وقت اخر منفصل عنه لبس الرأس والبدن والقدمين حنث وكذلك خلف  
 الاكل الا اكله واخره فاكل ما شاء في وقت واحد فانه لا يحنث ولو انه فرق ذلك لكان  
 بغيره فاكل بعضه في وقت ثم اكل الاخر في وقت اخر حنث ما كان ذلك لا فاعماله اوقات  
 في حاله واخره في وقت واحد بصر كالتقراء الواحدة كانت من جسيب واحد واذا فرق الاوقات  
 الكثرة لم يكن لها ذلك الحكم فان قيل لبس كفارة اليدين عدكم سواء اكلت من  
 حنث واحد او بوقت لا يمان في اوقات متفرقة قبل الكفارات عدوا لادخل  
 دانا الواجب فيما ذكر ثنت كفارة واخره لئلا الموجب لكفارة عند الحنث والحنث  
 حنث واحد فلم يكن فيه الكفارة واخره وما ذكرناه من ايجاب العذبة في حال الرأس  
 خلاف فيه والاصل فيه ما قدمناه من الابه والحيث لم يمس له قالوا اذ البس الحرام  
 بمس لم لبس بعد ذلك حية او سزاويل او قنار او غير ذلك اجزئه كفارة واخره  
 لبس كك معناه او متفرقا وكذا القولان لبس قلنسوة لم لبس عمامة او مغفر او غيرها  
 وكذا القول والخف والخرب واللبس سامن ذلك لعله او سبب لانه لبس في الحرام  
 عنه ولا يلزمه الا فذبه واخره وهذا منصوص عليه في الاحكام قلنا ان لبس ثوبا يتجدد لم  
 يلزمه للتلف فذبه لانه لا يكون معطاه والمأخوذ عليه ترك العطف فاداعطى راسه او  
 يده او قد حبه تالوا لم يكن للتأني حكم وقلنا ان لبس ثياب من كان لعله فله لبسه الا ان حرم  
 منها ولا يلزمه له الا فذبه لانه ايج له اللبس شرط العذبة عند العطف فيحصل اللبس ما حاله  
 على الوجه الذي بيناه قلنا لو قلنا خلاف ذلك لا وجبنا عليه للبس في كل ساعة فذبه بل  
 كل تحطه وذلك لا يصط ويؤدي الى المشقة العظمى مستحجلا فان حرم  
 الحرم اعله فقد بطل الحرام وانسد حجه وعلمه ان يحرمه ثم وان يضي في حجه العاصم  
 وعليه الح من قنابل وعليه الح من قنابل وعليه الح من قنابل فامر الله الى انفسد عليها هذا

وهذا منصوص عليه في الأحكام والمجس من ما قلنا به من أنه يحج بامرأته فإنه منصوص عليه  
في الأحكام دور المنتجب والاصل في ذلك أنه مؤخر عن واحد من الصحابة من ذلك  
ما أخرجه نأ به أبو الحسنين براسمحل حديثنا الناصر للحق عليه السلام حدثنا عن معمر  
حدثنا أحمد بن عيسى عن حماد بن عمار عن أبي جابر عن زيد بن علي عن أبيه عن علي بن عبد السلام قال  
إذا وقع الرجل على امرأته وهما حرمان بغير قاضي بقضائنا سكرهما وعلمهما الحج من ذلك ولا  
نسبها إلى ذلك المكاب الذي أصاب بالحدث فيه إلا وهما حرمان فإذا أسهيا إليه بغير قاضي  
حتى يعضا مناسكهما ويحجرا عن كل واحد منهما هديا وفي كتاب أبي جابر الحديث  
على وجهه إلا أنه قال في محر كل واحد منهما هديا وروى ابن أبي شيبة حدثنا  
خلف عن أشعث عن الحكم عن علي بن علي عليه السلام قال على كل واحد منهما بدنة  
إذا أحيا من قبل بغير قاضي المكان الذي أصابها فيه وروى ابن أبي شيبة بأساده  
عن مجاهد أنه سئل عن المحرم يبيع على امرأته فقال كان ذلك على عهد عمر فقال لبعض  
عمرهما والله أعلم بحكمهما ثم يرجع إلى خلاف كل واحد منهما لصاحبه فإذا كان من قبل  
حجها وأهديا وتفرقا من المكان الذي أصابها فيه وروى ابن أبي شيبة بأساده عن  
ابن عباس أنه قال الله أعلم بحكمهما مضيا لو حكما وعليكما الحج من قبل فإذا  
أسهيت إلى المكان الذي وافقت فيه فموقا لا يجتمع حتى يقضيا حجكما وروى أيضا  
بأساده عن ابن عباس وابن عمر عن حماد بن عمار عن علي بن أبي طالب أنه قد أسهل حجه وخرج مع الناس  
فيضتح ما يضيحون وإن عند الله بن عمر قال مثل قولها فلما روى مثل ذلك  
عن هؤلاء الجماعة من الصحابة ولم يرد وحده عن أحد منهم كان حقا فذلك قلنا قد أسد  
حجه وعليه الحج من قبل فإن قل في حديث عمر وأحمد الرواية عن ابن عباس أنه  
أعلم بحكمهما ولم يحكما فسادا سئل في عمل أن يكون المراد بذلك الله أعلم بثوابه وعكبه  
في الآخر وقد أطنبنا على إيجاب الحج عليه فذلك على الأول لم يبع موقع للصوم  
على أنه لا خلاف أنه إذا جامع قبل الوقوف إن حجه فأسد وعليه الحج من قبل وأصلوا  
إذا جامع قبل ذلك أن يري حجه القننه بطل حجه وهو من هذا الشافعي والاصل  
في ذلك أن الصحابة الذين افتوا بفساد حجه وإيجاب الحج عليه من قبل لم يفضلوا برأى أن يكون  
ذلك قبل الوقوف بعده فيجب أن يبتوي للحكم فيه كما سوى لو كان ذلك قبل طواف  
التقديوم والسعي أو غيرها وما يعتمدون في ذلك الباب ما احتجنا عليه من أنه لو  
جامع قبل الوقوف بطل حجه وكذلك إذا جامع قبل الرمي والمعون جماعة ضادف  
أخرنا مطلقا ولا خلاف أن قبل الصدر والمطبخ والمسن لم يمنع منه وجب أن يشوي

حكما

وهذا منصوص عليه في الأحكام والمجس من ما قلنا به من أنه يحج بامرأته فإنه منصوص عليه في الأحكام دور المنتجب والاصل في ذلك أنه مؤخر عن واحد من الصحابة من ذلك ما أخرجه نأ به أبو الحسنين براسمحل حديثنا الناصر للحق عليه السلام حدثنا عن معمر حدثنا أحمد بن عيسى عن حماد بن عمار عن أبي جابر عن زيد بن علي عن أبيه عن علي بن عبد السلام قال إذا وقع الرجل على امرأته وهما حرمان بغير قاضي بقضائنا سكرهما وعلمهما الحج من ذلك ولا نسبها إلى ذلك المكاب الذي أصاب بالحدث فيه إلا وهما حرمان فإذا أسهيا إليه بغير قاضي حتى يعضا مناسكهما ويحجرا عن كل واحد منهما هديا وفي كتاب أبي جابر الحديث على وجهه إلا أنه قال في محر كل واحد منهما هديا وروى ابن أبي شيبة حدثنا خلف عن أشعث عن الحكم عن علي بن علي عليه السلام قال على كل واحد منهما بدنة إذا أحيا من قبل بغير قاضي المكان الذي أصابها فيه وروى ابن أبي شيبة بأساده عن مجاهد أنه سئل عن المحرم يبيع على امرأته فقال كان ذلك على عهد عمر فقال لبعض عمرهما والله أعلم بحكمهما ثم يرجع إلى خلاف كل واحد منهما لصاحبه فإذا كان من قبل حجها وأهديا وتفرقا من المكان الذي أصابها فيه وروى ابن أبي شيبة بأساده عن ابن عباس أنه قال الله أعلم بحكمهما مضيا لو حكما وعليكما الحج من قبل فإذا أسهيت إلى المكان الذي وافقت فيه فموقا لا يجتمع حتى يقضيا حجكما وروى أيضا بأساده عن ابن عباس وابن عمر عن حماد بن عمار عن علي بن أبي طالب أنه قد أسهل حجه وخرج مع الناس فيضتح ما يضيحون وإن عند الله بن عمر قال مثل قولها فلما روى مثل ذلك عن هؤلاء الجماعة من الصحابة ولم يرد وحده عن أحد منهم كان حقا فذلك قلنا قد أسد حجه وعليه الحج من قبل فإن قل في حديث عمر وأحمد الرواية عن ابن عباس أنه أعلم بحكمهما ولم يحكما فسادا سئل في عمل أن يكون المراد بذلك الله أعلم بثوابه وعكبه في الآخر وقد أطنبنا على إيجاب الحج عليه فذلك على الأول لم يبع موقع للصوم على أنه لا خلاف أنه إذا جامع قبل الوقوف إن حجه فأسد وعليه الحج من قبل وأصلوا إذا جامع قبل ذلك أن يري حجه القننه بطل حجه وهو من هذا الشافعي والاصل في ذلك أن الصحابة الذين افتوا بفساد حجه وإيجاب الحج عليه من قبل لم يفضلوا برأى أن يكون ذلك قبل الوقوف بعده فيجب أن يبتوي للحكم فيه كما سوى لو كان ذلك قبل طواف التقديوم والسعي أو غيرها وما يعتمدون في ذلك الباب ما احتجنا عليه من أنه لو جامع قبل الوقوف بطل حجه وكذلك إذا جامع قبل الرمي والمعون جماعة ضادف آخرنا مطلقا ولا خلاف أن قبل الصدر والمطبخ والمسن لم يمنع منه وجب أن يشوي

حكم

حكم

حكم فاعلم ما قبل الوقوف وبعد ان بري فوجي ان يكون الحجاج كذلك او يحمله محطرا  
 بالاحرام فان قاسوا الوط قبل ان يري عليه بعد الذي يحمله انه وجب بعد الوط كان  
 قناسا لو كان الاصل الذي رددنا اليه اصل متفوعا عليه بعد بين الامه والاصل الذي  
 رددنا اليه فيه خلاف على ما سمع من بعد ان شاء الله تعالى فكان القناس المسد الى النص  
 او ما عري حراه من الحجاج اولى من العاصي المسد الى الاخذ بالاصل فان قناسا موصوف  
 اولى كالحاضر وسعدا لعداات لقناسا الا ان كان الحجاج لما كان مسطلا للمصام والاصح  
 كما لا يصل فصل بين الوقوف والحج والاصل والاصل فان اذ هو ان قناسم مستند الى قوله  
 صلى الله عليه واله وسلم الحج عرفه من اذ ذكر عرفه فقد ذكر الحج فليس له هذا لا يضح  
 من طردوا الفساد عليه كما ان قوله من اذ ذكر عرفه من اذ ذكر عرفه فقد ذكر الحج فليس له هذا لا يضح  
 لا منع من طردوا الفساد عليه وانما المرجح به لا يعوت من جهة الوقت على شرط السلامة قالوا ما  
 مستند الى قوله تعالى في فرض من الحج فلا رفق ولا فتوق فاحصل منه الوقت لا يكون حجتا  
 فان قيل اذ ان من فواته من جهة الوقت ففواته من فواته من جهة الفساد قيل ليس  
 لا يمنع ان يامن لفوات من جهة الوقت وان لم يامن لفوات من جهة الفساد كالتعمد لا ينافي  
 من جهة الوقت فان قيل قد علمنا الشك الذي من الوقوف وطواف الاربعة لو عدم لم سطل  
 الحج فوجي ان لا يبطل بطردوا الفساد عليه لان كلا سطل الحج عدمه ففساده او لا سطله قيل له  
 لقناسم ما اذ عسى من الاصل وذلك ان الحرام الى ان بري حرمه الحقة من الشك الذي ذكرنا  
 ان ما يبطله ابطال الحج فكيف يقع ما عمدته فان قيل ليس ادوات الوقوف يعوت منه  
 ثم جامع لم سطل حجه فانكرتم ان يكون الحجاج قبل الذي لا سطله قيل له لا سطله لو كان ليس  
 الوقت الذي يعوت فيه الرمي يكون الاحرام فداخل فيه فكون سبيله سطل من رما الى ان له  
 ان سطله وليس بضد وقبل وقت الرمي لا يكون على كمال احرامه فكذلك وجب  
 ان يكون الحجاج مسطلا الى هذه ما يقوى ما ذكرنا من القناس الا ان الحجاج لما لم يبيد فاحراما  
 مطلقا عند فوات الرمي لم سطل الحج فاما اعجاب ليدنه فهو قول الشافعي والشافعية يقول جامع  
 قبل الوقوف احرامه دم شاه وان جامع بعد الوقوف لزمته دونه ولا يصل فيما دها  
 اليه قول عليه السلام على كل واحد مما دونه ولا يخالف له فيه من العجابه والاحلاف بسا  
 وبس او خيفه انه اذا جامع بعد الوقوف لزمته دونه فكذلك اذا جامع قبل الوقوف والمعنى  
 انه جامع صاذا فاحراما مطلقا وهو قناس شابر ما حصره الاحرام من الطب وعصره في الكبار  
 لا معنى يوقعه قبل الوقوف وبعد وفان قيل لا يجمع عليه بعلط والدم وعلط  
 في الاقسام قبل لم قل ذلك ولم تكن من ذلك اذ ادلت الاله عليه على الاصل والحج  
 انما اذا عمل كان بعلط كفارا فاول فكان الواجب على هذا ان يكون الوط الذي سطل الحج بعلط  
 اول لانه وبان الخنايات اعظم على انه لا يصل عدما على ما بيناه من الحجاج قبل الوقوف وتعبه

٢ افتشاد ليح فلا سؤا عليا فيه واما ما ثلثاه من انه يحج بامرته الي فسد عليها ههما  
فالمراد به ادا كانت مكرهه واما ادا طاعتت هي الي اسدت على نفسها الي دون الزوج وما  
ذهب اليه في المكرهه قول عطاء وروي ابن اوسيه باسناده عنه انه قال في المكرهه  
سكرها وحرها حتى يوافقها فحما من ماله وحقها حتى ذلك او بكره المخاص في سرجه  
المناسل كحد من الارزاق وروي خوخ هدا باسناده عن الحسن وهو اطلاق المزف عن الباقين  
وحقها او على سبيلهم به ان اصحابنا نشا في احلها في عسر ذلك لا طلاق تذهبهم  
الي انه يحرم نفقتها وعتصم الي انه يصبر لها حرها ليح وروي عنه ذلك ان الروح هو المند  
عليها حتى اكرهها فيجب ان يبين كما لا تلف عليها غير ذلك من ماله او غيرها بالسياده  
عليها ما لا يميز بها من فان قيل منفعه الوط قد حصل لها فلا يجب للزوج ان يحرم  
عرا منه قيل له هذا بعض بالرحل حرق للمراو ملا مشا حضرت تايح كراهيها ورحل  
لها يدك بعمر لتزفيه على ان وطيمها لو كان معها لها حكما ما كان يجوز ان يسمى عليه العرك  
الاستان لا سمي العوض على ما ياله من المنفع فان قيل البيت الزوج لو وطى امراته في شهر  
ثم مضت ثم عرت من العصال يلزم ان يحرم عليها الفديه ما انكرتم ان يحرم بعد الحفل  
ان الفديه هي بدل القضاء وهو لم يسلها لغيره فبشها ولا هي بدل من فساد صومها فلم يحل ان  
يجزها الروح وليس كذلك المنفعة لانه بالوط قد ابلف معها ان يحرمها وبعال من  
انكر ذلك من اصحابنا نشا في قد انفقنا على ان للزوج ان يحرم عنها ما يلزمها من الفديه فكذلك  
المنفق والمفقه ان كل واحد منهما يحرم لزم سبب كل الوط وليس لمخالف ان يقيس بها كراه في  
على الظن لانها اذا طاعتت فقد رعت بان سلو عليها فلا يجب لمثلها حسم  
قال وان كانت طاعتت وعه عليها انصا بده وان كان الزوج عليها على نفسها لم يلزمها  
البده ولزم من زوجها نص الاحكام على انها ان كانت طاعتت وعه عليها مثل ما علمه  
ونص في المسمى ايضا على انها ان كانت طاعتت وعه عليها البده ونص في المسمى على انها ان كانت طاعتت وعه  
وكا بزوجها اكرهها كان على الزوج بدلتان بده عيها وبده على نفسه اما العا  
البدين فبقي قولنا وحيفه قال في نشا في تحري عنها بده وحده ولا اصل  
فما ذهبنا اليه قولنا امر المؤمنين عليه السلام على كل واحد منهما بده  
والا حلاف ان الزوج يلزمه بده ولا ياله انه لو جامع من ليست بمره كانت البده لازمه  
لغيره فكانت العده فيه مصادفه حراما مطلقا فوجدت يلزم المراه ايضا بده  
لمساكنها اياه في القله الموجه والا حلاف اب المراه ايضا لو كانت محرمة ولم يكن الزوج  
محرما في طيها لكان يلزمه بده فكذلك ادا كانت الزوج محرمة والعلة ما ذكرناه بوجوب ذلك  
ووكده ان الدم يعلق بهنك حرمة الاحرام وحيث يسوي فيه حال الاصحاح وحال الانفراد  
لمراه اهما لو سيطنا او ليسا لزم كل واحد منهما حرأ على الانفراد وكذلك اذا جامع على با وجها

قال في حاشية بعض النسخ  
وراه اعلم انه اخفى  
عن وجه ما رتبته او  
ما شاء الله وراه اعلم

نح

سار

سار

سائر الاحكام الوطائرم كل واحد منهما على الآخر من فساد الحج ودخول قضاءه وكذلك لاقتضا  
والجدا كان الوطائرا وجب ان يكون الكفارة كذلك وان خلت ما انكره ان يكون  
سبل الكفارة سبل النكاح في كل واحد منهما الزوج دونها لا يحق ما في سبلها ان كان  
ذلك كذلك لانها حق المراه ولا يصح ان يلزم بها حق نفسها وما ذكرناه حواله تعالى فاشبهه  
شايء ما ذكرناه في انه يلزم كل واحد منهما على الآخر فاما ما ذهبنا اليه من ان الزوج اذا اشكرها  
لم ينفه يدينه عن نفسه ويدينه عنها فهو قول الشافعي وعطاءهما روي عنهما ابراهيم بن  
وفان كان كانت مطاوعة فعلى كل واحد منهما يدينه وان كانت مسكره فعلى الزوج يدينه  
يدينه عنها ويدينه عن نفسه وهو ايضا يحصل من هذا الشافعي في النكاح لانه وان اوجب يدينه  
والجدة جعلها معها دارهما الزوج دونها لانه الفصل بين المطاوعة والمستكرهه وقال ابو  
بكر الحفص في شرح المناسك لمحمد بن ابي بكر صاحبنا ان المراه ترجع على الزوج على ما لم يهرم  
ووجه هذه المسئلة ما تقدم في احكامنا على الزوج بنفقة زوجته  
ادنا استدنا لو طاحها ولا غرض في اعتاده مسئلة قالوا اذا جازى السنة الماسة عليها  
لزمها الا فتراق اذا صار الى الموضع الذي اقتضاه فيه الاحرام والامراف الارك معناه في حمل  
ولا جلا معها في بيت ولا ناس ان يكون بغيرها قاطن اليه او يكون بعينه فاطرها اليها  
وهذا منصوص عليه في الاحكام والمسمى وهو قول ابو المونين على عليه السلام وقوله عمر  
وابن عفان ولم يرد عن احد من الصحابة خلاف ذلك في حري المراجع وهو قول الامام المستب  
وعطاء والحكم وحجاده وهو اخذ قول الشافعي ولا وجه لابطال الاحكام اذ اسع عنه  
من الصحابة من غير ان روي عن اخذ خلافة موم سما وعقدنا انما ثبت عن علي عليه السلام  
وجيل لقوله به على انه لا يمنع ان يكون ذلك صرا من العقاب اذ هو من جنس العرب فان قيل  
وان لم يثبت ذلك وارجح ما يثبت مسئلة لا يمنع ان يسد ذلك في الاصل على سبل العقو  
لم يلزم من يلزمه العقوبة كما يقول في الجار لحد على التائب على انه لا يمنع ان يكون ذلك  
بحسب الاحتياط وخششه ان يقع منهما المتأودة فان قيل هذه الخشية واقعة وان لم يكن  
وقع منها اجتماع مسئلة الا انها خشية لا اماره عليها فادفعها ذلك مره فخل هذه الخشية  
اماره كشيء من الزور اذ لم يقع من ظاهره والستر لم يوجه التهمة بها عليه وادار وعمره  
وجهت السمعة اليه فاما قولهم ان الفرق ليس بنسك فلا وجه لزامه في الامعية لانه لا يمنع  
ان يلزم وان لم يكن سكا على انه لا يمنع ان يكون سكا في حال دون خال وعلى وجه دون وجه  
وكذلك في الاختلاف مسئلة قالوا ان حرمنا فعل ما في فعله بده وان لم يكن  
فخله بقره وان لم يكن من ذلك سى وكان مع القبلة سهوه وحركة لذه فخله شاه وان لم يكن لغير  
شبهه لم يلزمه شي وان حمل الحرم امزانه وكان منه عملها حركه لذه فببيلها سبل العمل  
في المي والمذي وعمرها وهذا منصوص عليه في الاحكام والمسمى ولا خلاف ان الحرم اداء عملها  
يقليه دم وروي بن ابي شيبه عن شريك عن جابر عن جعفر عن علي عليه السلام قال اذا قبل

حصر

المحرم امراته مقله دم وروى نحوه باسناده عن ابن المستب وعن ابن سيرين والشعبي  
وعند الزحري بن الحسن فادانته ذلك والقوله بالاحكام كالمع والتمس مثلها اذا حكم في ذلك لا  
معنى في شأنا الواضح وليس القوله فيها انما لم يثبت ان القوله والعزاد الكافين  
سهوه ومثا وكان اقل الدم ساه او حبسها فلهما قلنا ان في المذي يورث من القبله  
الى يودي في خروج المذي اعطى حكم من القبله الى يودي اليه ووجدنا الكفاية في الحج  
مهمه على النكاحه كلما كانت اعطى كانت الكفاية اعطى وكذلك ما عدا ذلك  
وكذلك علمنا ان ذلك كذلك او حبس في القبله الى يودي في خروج المذي مرمه لمكون  
فزعطنا الكفاية بحسب عطف النكاحه ووجدنا الطريقه قلنا ان من مني وحبس عليه يورث  
لان خروجه المني اعطى حكم في جميع الاحكام من خروجه المذي ولم يوجب فساد ما لا  
على ما حكى عن مالك وعطاء بن رباح فساد ما لا فسادا اعطى حكم بوجهه الا ان يكون انقضا  
عابه النكاحه في يديه ووجدنا النكاحه اعطى حكم في يديه لانه سعلو النكاحه احكام لا سعلو النكاحه في حق  
التحريم والصدق فلم يلق حكم الامانه ولا فضل في جميع ما ذكرناه من العمل والتمس  
على ما بيناه وقلنا ان القوله والتمس ادا لم يكونا سهوه وليس على المحرم لهما شيء لانه مع من ظمها  
على سبيل الشهوه ولا يظا ادا لم يكن معهما شهوه كان ذلك كتمس النكاحه والساهم لغيرها  
فلا يلزمه شيء **مسألة** ولو كان محرمه حضرت بدنها ورجلها في وقت واحد  
فعلها فدية واحده فان حصص بدنها حصص رجلها فعلها فديتان وان حصصا صغرا  
من اصابها ففعلها في خضابها صدقة نصف صاع من بترها طرفتا امله من اصابها بصد  
بمقدار نصف مد وكذلك ان طرفتا امل يدنها او عصها فعلها عن كل امله حصصتها  
نصف مد واد اقل المحرم طغرا اسى له ان يتصدق بنصف صاع من طعام جميعه منصرف من علمه  
في الاحكام وفي حقه احكام لغديه في الخضار ان لختنا طيبه يسلمها لاخته كما يسلمها راحم  
الزعران ولا خلاف ان المحرم ممنوع من الطيب وقدمنا القول فيه وقدمنا ان الخضاب ربه عند  
ان المحرم ممنوع من الزينه بدلالة انه ممنوع من الثماني والمراه مهيمة من القناريين ولما روي ان النبي  
صلى الله عليه واله وسلم قال **مسألة** في اهل عرفه ان الله يباهيكم المليكه يقول عادي ابوي  
شعنا غيرة والشع والغيرة خلاف لزيه فادانته ذلك محرم الخضار محرم قص الاطراف  
ومحرم اللباس واسمى الطيب فقلنا انها اذا حصص بدنها ورجلها في وقت واحد فعلها  
فديه واحد كما قلناه فملي لسان الدين كله في وقت واحد على ما بيناه وقلنا ان حصص  
لم حصص رجلها فعلها فديتان لان لسان الدين وحكم العض الواحد وكذلك الرجلين لاري  
ان حكم الرجلين اذا كانا في وقت واحد وجب لهما فديتان وقلنا ان حصصا صغرا فعلها صدقة  
نصف صاع من بترتين نصف صاع قائم مقام عشو ساه في الخرا والاصبع الواحد حكمها حكم  
عشر الدين وقد رتبنا تطرعا لامله ربع الاصبع فادانته الخضار ونقص كان له عدد برحسابه  
وقلنا في الطراد امه المحرم نصف صاع لما بيناه في الحساب وليس ذكر الاستحباب فيه ليع الاخر

في اسن كفى رجل عصى احدكم  
فلما ان حصص الدين وحصص  
الرجلين

واما ما بيناه

واما هو اشارة الى ان المقدير فيه طريقة الاحكام وحكم على هذا ان يكون حكم القتل  
كلها الدين والروحي ووقت واحد او وقتين حكم الخطا على ما بيناه في مسأله  
بالولان محرم القتل ضد ناسيا لاحرامه او اكراله فغلبه الكراهة والحدود سريعة او اطعام  
او صيام وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنطق في الاستدلال في قوله تعالى ومن له  
منكم معتدا خرا مثل ما قتل من النعم لايه وهذا مما لاحل فيه وجعلناه للكفار  
الثلث لئلا يله بصمت الصبر ان يثق بعضها على بعض او مثل كفار ان يله الثلث وقد  
اختلف فيه اذ ائله خطأ فذه القسم الى ايه لاجزائه وعلمه بول كلام حتى علم السلام  
وحكم انه مذهب صاحبنا لظاهره وكما ابن جرير في الاختلاف على ان يورق في قوله  
انه قال تعالى قال ومن قبله منكم معتدل في امثل ما قتل من النعم فوجب لاجزائه الشرط العدد  
كان ذلك فلا على ايه لاجزائه مع فقد التعديل الذي هو شرط فيه فان قيل السهم  
الكفاره على قاتل العمد وان كان النفس ورث في قاتل الخطا فاسكون على من وجب له العمد  
قال لصيد خطا وان كان لنفس ورث في العمد فيسببه لا يمنع ان يرد المص في الاداء  
ميراثه حال الاعلى وليس كذلك اذ اورد في الاعلى لانه لا يصح المدسه على الاداء  
قتل بصد رعيه فكم تحتص بفقر القاتل فيجب ان لا يتسوى عدده وخطاؤه فيما بعده  
القتل ليله قتل المستلم فان قيل القتل بعرضه لا يتم سوى خطاؤه وعده لانه  
لا يوحون فيه القصاص وانما يوحون فيه القيمة وهو يتقوى في العمد والخطا فيسببه  
محصل الافتراق من وجه اخر وهو ان القيمة في العمد من ماله وفي الخطا على قاتله فلم يحصل  
المستوى فان قيل يعني ايضا نقول ان حكم العمد والخطا في قتل الصدا لا يسوي لئلا يورق  
لزم مع العمد لا يلزم مع الخطا فله على ما اوضحنا الا يحصل التساوي فيما يوحيه  
القتل في التوبة لانه للقتل والخطا في قتل الصدا لا يسوي لئلا يورق  
ان كل فعل دفع على وجه بيع امصى التوبة والقتل اذا عرى من ذلك لم يوحيه التوبة  
فان ايهما لست مما يقتضيه القتل ويقال لا صحا لاشا فقي هو ما شاع على من ليس  
مخيطا ونظير معني انه جعل حطره الاحرام كما يتبع به فتداليج وجب الاداء  
الجزا اذ وقع على وجه الخطا على انه قد حكى عن الشافعي ان المستله عدده على قولين وكما العطي  
في مسائل الخلا وان الشافعي على القول فيه وقاسم في هذا الباب صنفه بربع حكم  
المقتول ان النفس جعل العمد شرطا فيه وهم يزعمون ذلك فيما شاع ان نفس السم يفسد  
قاتل العمد على قاتل الخطا والمحاب الكفاره وان كانت لايه ورثت في قاتل الخطا فاسكون  
من قاتل الخطا في حوا الصدا على قاتل العمد فيسببه من اصحابنا من منع ذلك ولم  
يجب على قاتل العمد الكفاره فيسقط عنه هذا السؤال فاما ما حكى من الكفاره لزم ما قل  
العمد وقاتل الخطا ويحصل من الموضوعين ما مضى انما وجد في هذه المسئلة وهو ان النفس  
الواردة في الحكم اذ بالامر من حيث واحد يكون منبها على حكم الاعلى منها اذ بالنظر

ملعق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فيها النعمه وانما اعتر فيها الخلقه فان قيل بان يشبهه وبالشاه والخلقه قرفا قيل له  
من المعلوم انه بالشاه يشبه منه بالبعير والبقر كما ان الله مع بعض الانبياء سميان علمه وليس  
كذلك الضيق والبقر وما نعتهم في هذا الباب انه اجماع الصحابه  
يدل على ذلك ما رواه زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن عبد السلام انه قال في الصحابه يدونه وروى  
ابن ابي سبيح عن ابي خالد الاخير عن ابي جريح عن عطاء بن عوف عن عوف بن ثابت وبن عباس فانوا  
في النقامه يدونه وفي حديث زيد بن علي عليه السلام ان عليا عليه السلام قال في الطي  
شاه وروى ابن ابي شيبه باسناد يده ابن عرو عن عبد الرحمن بن عوف حكاه في الطي بنفرا وروى باسناد  
ان عبد الرحمن وسعدا حكاه في الطي بنفرا وفصا على ابن عباس وعرف الصبح بكبير وهو قصى  
عرو عنده في اليربوع عكفوه وروى هذا باسناده عن عماره قصا في الضحك يتردى  
باسناده عن عرو ابن قناتش وعثمان بن قناتش وروى نحوه عن ابن عرو وروى هاد باسناد  
عن عطاء بن ابي عمار كل عامه تنمها العرب عامه فقيها شاه وروى بها ايضا باسناده عن  
عطاء بن ابي عمار قال في القرى والد بتي والحل واليعقوب والحمام والحضر ساء ساء  
فلما وجدنا الصحابه حكوا في هذه الاشياء ما ذكرنا حكاهما واختلف ولم يرا عوا احلافهم في الامور  
ولما كنهم مع علمنا ان القيم تختلف باختلاف ما ذكرنا علمنا انهم لم يرا عوا العموم بته فاذا  
بطلت مراعاة العموم فتح ما ذهبنا اليه من ان الواجب مراعاة الخلقه وما جرى مجراها وما  
يكشف انهم لم يرا عوا العموم بته كم يروى عن ابي عبد الله عليه السلام في قتل سيوفها تعرف حاله وصعده  
وكبره وشتمه وهزاله ومكانه بل اطلق القول في الجواب وكل ذلك ما سعى به العلم فلو كان العلم  
تراعا لكانوا يتناولون عواها الموجه لبعض مذهبها وفي احوالهم عرو كدلاله على انهم لم يرا عوا الخلقه  
وما جرى مجراها وما يدرك على انه لم يرا عوا فيها العلم انه اطلاق حيوان اوحى ان حيوان  
وجب ان لا يرا عوا فيه المعلوم دليله الفضايل من العديدين ويدل على ذلك انها كفارة قتل بدخلها  
لحيوان وجب ان لا يرا عوا فيها القيمه دليله كفاية القتل فان قاتل حيوانا احلها فيه  
على ما سمعته من شايير الحيوان وبما لم يرا عوا في ذلك منها هذا لغنا مشا لانه لما كان نكاحا  
وجب عليه اطلاق حيوان وجب ان يرا عوا فيه القيمه وكذا لما لم يكن الصان حلالا لكذا راس  
وجب ان يرا عوا فيه الاليم **فصل في انبث ما ذكرناه من**  
**الاعتبار في الحرام ما ثلثه الخلقه قلنا من لزمت** شاه واراد الخلقه ولزمها الاضام طام عسر  
انما وان اراد الجور لعنه الى الاطعام اطعم عسر مشاكين لير الله تعالى بالبحر مع البحر  
الى الخ ما اسسره من الهدي وقد علم ان ادماه بشاه لاحلافه ذلك ثم قال في عدم مصام بلنه  
انما في الخ وسببه اذ ارجعتم تلك غشيره كامله وفي العسر كامله ومعاده الشاه  
ثم جعل بحالي وكفارة الطهاره يدرك كل يوم من الاضام طعام مسكن بقوله تعالى لم يجد

صف

نصيام شهر من متتابعين من قبل ان يما شتا لم يسطح واطعام مسكينين وهكذا وورد في كفاية شهر رمضان ولا خلاف في وجوب الصوم رمضان ان اطعام مسكين يوم صام يوم فذلك قلنا انه ان عدل عن الصيام الى الطعام اطعم عشرة مساكين فان قيل نهلا اعسر بصيام يومه الاذى ولطعامه فله اما اطعام فلا خلاف ان الاعسار فيه ما اعتبرناه لم ينعكس على اختلافهم واحكام الجزالة بحصوله ان صام يوم واطعام مسكين يوم كل واحد منهما معام صاخره فلا سؤال علينا فيه واما صام الفدية فهو كما لم نعصره احد عدول الشاه الا في الموضع الذي ورد فيه النص على ان فدية الاذى ورد حكمها مخالفا للحكم للاصول اعم اطعام مسكينين معام صوم واحد فلما كان حكمه واردا على حكم الاصول كان الاعتناء الذي اعمرناه اولى من الاعتناء حكما فان قيل فالدليل على ان الاعسار الذي ذكرتم اول من اعتبارهم الشاه والطعام واعتبار قيمه الصد والطعام فله الاولين على ذلك انا وجدنا الخبر الذي هو اطعام لا يدخله الصوم فاستأنا عليه والمعنى انه حواضله مثل مطلوب وكل حواضله مثل مطلوب لا يدخله الصوم وايضا وحدا كفارة الاذى متى عدل فيها من جنب الى جنب عدل بغير يوم ووجد ان يكون كبر كفارة قتل الصد والغلة ايها كفارة فان قيل فكيف قسم على فدية الاذى وقد قلتم ان حكما ورد مخالفا لحكم الاصول فله الما زادنا ذلك حكما واحدا وهو تفدي الصيام بالطعام والنسك فاما في الوجه الذي قسنا عليه فلم نقول لك كيف الكفارة كلها شاهدة لما ذكرناه لان الكفارة القتل وكفارة الطهارة وكفارة اليمين وكفارة صيام شهر رمضان متى عدل منها الى جنب لم يعسر فيه العسر وما يوكده ما ذهبنا اليه ان اعتبارناستند الى النص واعتبارهم مستند الى اجتهاد كما ان السراوى من الاجتهاد يكلف ذلك اننا رجعنا الى اعتبارنا بالصيام المنصوص عليه في ذلك الشاه وهم رجعوا في عسارهم الى يوم الجزاء والصيد على خلاف فيه والبعوم ضرب من الاجتهاد ثم رجعوا بعد هذا المعوم الى اجتهاد اخر وهو تقويم الاطعام ثم استندوه الى بعدد الصيام الذي هو المنصوص عليه فبان ان اعتبارنا اذليه النص والاعتبار هو عليه الاجتهاد بعد اجتهاد يليه النص موضع ما ادعيه من قوة اجتهادنا وارجحه على اجتهادهم ووجه استندوه هو ان اعسر بالطعام وهو اصغف ربه في الكفارات بالصيام الذي هو اقوى بره فيها وهم اعسر ولا الصيام الذي هو الاقوى بالطعام الذي هو الاصغف وهذا خلاف موضوع الاعتناء لئلا اعتبار موضوع على ان سرد الاصغف في الاقوى فان قيل لم ادعم ان اطعام اصغف ربه في الكفارة من الصيام فله لا نا وحدا بالصيام بب في اعط الكفارات دون الاطعام وهو كفارة القتل وحدا كفارة الطهارة رتب فيها الصيام على الاطعام وكذا كفارة الصيام عدا كثر العلماء قد دل على ما ذكرناه من قوة

3

[illegible]

وعلى ان قيل المصداق في الحرم هو القيمه وهو الذي يخص هذا الموضع وعلى ان يكون الحرم  
وجوب القيمه وسببه من بعد ان شاء الله تعالى والذي يدل على انه لا يرد فيه من العنان خلافا على  
ما حكى من قولنا انه لا شيء عليه ما رواه هناك باسناده عن عطاء عن ابي عبد الله قال في بعض  
من بيض حمام ملكه درهم ولا يخالف له في الحمايه وايضا وجدنا صند الحرم ودمع من قبله  
نحو الغير منقوده عن المقتول وجب ان يكون مضمونا في الحرم الحيوانات التي لوكل  
نحو اياها لم يكن فيها على احد ضرر سوا كانت ملكا لاخذ او لم يكن ملكا او كان المانع من ملكها  
لا من شيء يرجع اليها وهو انه لا من يعقل بها لا لغرض فيكون طليما وليس كذلك حال الصند  
في الحرم لانه لو كان في غير الحرم محارده فاما المانع من قتله ليس هو لانه يرجع عليه واما هو  
يرجع الى الحرم فوجب ان يكون بغيره صحتا فان قيل ولم ولم انه ممنوع من قتله والحرم اذا  
كان القابل خلافا قيل له لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم حرام اليوم القيمه  
لا يتخذ سورها ولا يفرصدها فان قيل ليس اصحابكم يقولون في الحرم اذا ضل على شاة فقتله  
لا يضمن فكيف يصح عدكم قيل له نحن شرطنا ان يكون المقتول ممنوعا من قتله وفي حال الذي  
ذكرتم لا يصح من بدل الحرم بل يتغير غنله ولجنا فليكن بغيره ذلك على علسا فثبت ما ذكرنا وحقنا  
فيه واختلوا فيها هيئتها فلهذا المشافعي ان صماه صان الصناد اقتله الحرم سواء هو  
مالك ومن اوجبه فيه روايتان اخذها الروايه المستهويه انه يخرج من الحرم والاطعام ومن  
قوله ابو يوسف والروايه الثانيه ذكرها ابو بكر الخصاص في سرجه المناصب محمد ذكر الحرم  
روى عن ابي حنيفة ان عليه صدقة وان الهري يخرج به الا ان يكون له قيمه مدينه حرم  
نه قيمه المصيد قال وهو قول زفر ولا خلاف عنه انه لا يخرج وهو مدينه حرمه على حده  
السلام في الدليل على تحريمه انه منع من حرمه واستهلاكه نحو الحرم ومن لم  
يحصر القابل وجب ان يسهل له الاصل في سائر الاموال التي يسهل على اربابها ان الواجب  
مها هو القيمه فان قيل ان القياس يشترط ما لم يرجع النضر وها هنا صرح بالعدو  
وهو قول الله تعالى انفقوا الصدقات وام حرم قيل له ان الحرم اذا اطلق في زمن السرع عقول  
به من بعد عليه الاحرام دون من دخل الحرم وان كان لا سعدان يقال ان الحرم حرم من حرم الله  
كما يقال مسجد ومنهم من اياها او بها من الاصل الخطاب الوارد عن الله تعالى يحمله على  
عرف السرع فاذا ثبت ذلك لم يكن يكون من دخل الحرم مراد باللاه على ان لا يكون سواها  
على الحقيقه كان لا يصح ان يخص منه الجلال اذا جاز في الحرم بالماش الذي ذكرناه وسال  
اصحاب ابي حنيفة اذا قالوا بالروايه المسهويه في هذا الباب جعلوا الحرم حرام الصوم  
وجب لا يخرج فيه عن القيمه دليله صند المملوك قال فان قيل يملكه ولا يتبعه على الكفايه  
بقوله ان المانع من قتله ليس على لادبي قيل له لانا وجدنا التكفارات انما يلزم مما يكون  
المبلغ منه حراما للمعول او امر احصا لقائل ومن المتكفارات على عهدين الوجهي وجدنا  
استهلاكه الصدق في الحرم انشبه بالاستهلاك الموجب للقيمه منه بالاستهلاك للكفايه على ان  
القناتر المحج على صحتة اولى من القناتر المحج في صحتة ولا خلاف ان انبأنا ان لم ياشحنا

في قوله

واختلف

داخله

واختلفوا في اشياء كثيرة فاستأفصار قناسا متفقا على حوزة فكان اول على الاصل  
في الصلوات والاسماء والقيم دون ما سواها فكان ما ذهبنا اليه احدى على الاصل  
فوجب ان تكون القيمة في الارزاق فيه وان جاز الصد الذي يقتله المحرم ليس بحرم بل هو كفارة  
فقتله ان قتل الطيب في غير الحرم مباح وانما خطر على الحرم لا حرامه وليس كذلك العيب  
في الحرم لانه غير مباح فيه على وجه من الوجه فان قيل الحرم جزء في باب اللزوم والادى  
محرى الكفارات فواجب فيه على الدال واجبة بما على كل واحد من المشركين  
فيه على ما ذهبنا اليه ما لم يسل له لانا وجدناه في باب الادى واللزوم بالكفارات ان شبه  
منه بالصلوات لانا وجدناه لا يتوجه على الفاعل بل المطالب به فلا مشاع فيه للاسراء والصح  
فوجب ان يكون تسلي سلس الكفارات على ما لاحظ في ادنى محرى محرى الكفارات  
لنرا المشافعي يجعله كفارة في المقدير واللزوم والادى وواجب فيه جعله في محر الكفارات  
ايضا لانه محرم فيه الهدي وان اختلفت الرواية عنه في حكم الهدي فلا معصية مباحة من  
ممنع من احرامه الكفارة عليه اذا جعل حكمه حكما على ما وجدنا الاداء فيه في حكم  
اداء ما يترحقوق التي هي لله تعالى ولدنك احرامه محرى الكفارات وقد ان المحرم  
اداء قتل صدق في الحرم لا يسمط عنه القيمة لو جاز الحرام فلا لا حنيفه والنشافعي  
وموافقه لن يدر على علمهما السلام لانا وجدنا حرمه وحرمه اهلقتن على ما بيناه وحران  
نلزمه القيمة مع الجزا قيا ساعلى الحرم اذا قتل صد اهلكتن في انه يلزمه العمة مع الحران  
وقبائنها على من قبل عند غيره في انه يلزمه القيمة مع الكفارة والقلة انه لا خلاف في  
دو حرمها ويقال لا حنيفه قد اختلفنا في القارن اذا قتل صد اهلكتن كذلك  
اذا قتل المحرم في الحرم والمعنى انه هتك حرمتين على ان ابا بكر حكاه وشرح المناشك المحرم  
انهم قالوا ان القارن واجب في القيمة لا سقط الحران كنتم استقطوه استحسانا على ما وجدنا  
الاصل في حقوق الاموال لا تدخل فيها وان بعضنا لا يسمط تجزا مكان ما ذهبنا  
اليه اولى وفيه ايجاب في احتياط وهو اولى وقد مضى الكلام في ما في تالواع تسلي  
قال ولو اشرك مفرد وقارن وخلال قتل صد في الحرم فعلى القارن حران وقيمة  
الصد وعلى المفرد جزا ولقد والقيمة وعلى الحلال القيمة وهذا منصوص على الاحكام  
والمنتخب وقد بينا ان الذي يلزم حرمة الحرم في القيمة وان سلسها في باب اللزوم والادى  
سبيل الكفارات وسبيل الكلام بقدر هذه المسئلة وان على القارن حران والادى حران  
من هذا الباب هو ان الجماعة من المحرمين لو اشركوا في قتل صد فعلى كل واحد منهم جزا  
داية ذهب ابو حنيفة وما لك وهو المروي عن الشافعي والحسن وروى عن عطاء ان علمهم جزا  
واخذوا وهو قول الشافعي والى ليل على ذلك قول الله تعالى لا تعلق الصدوا به حرمة

٦  
قوله واحد واحد

ومن قبله منكم مسجد آخر مثل ما قل من البعير ومنه لفظ العزم الموجه للاسراع فافهم  
العزم احباب الحق على كل من حصل قابلا للصد وهو محرم اجمعين وتفرقوا وان قتل  
فان الله تعالى اوجب فيه جزاء واحد بقوله عز وجل ما مثل ما قبل من العزم فوجان يكونان الذي  
يلزم القتل كل ضيق جزاء واحد على كل واحد بصد بقوله في حمله منكم متجهين في كل واحد  
على كل قاتل من من رتبة بقوله ومن قبله من اخطأ في رتبة فكان الحكم راجعا  
الى كل واحد من القاتل وكذلك الموكور به الصديق كذا ان ما لا يوافق من دخل الارض  
البيته فوثا كان الثوب المذكور وان كان واحدا راجعا الى كل من دخل الارض ولم يثبت  
سواء كانا غدا الواحدة والثوب الواحد فذلك محال يكون جزاء الصد على ان يكون صدر  
وهو لا يختص بحد ولا هو معني لقوله انما اوجب مالا واحدا ولا يد على ذلك كانه كفارة قتل  
وجيل لا يقع فيها الا شراك **ليس له كفارة** قتل المؤمن فان اختلفوا في اطلاق  
اسم الكفارة عليه كان ذلك باطلا لقوله تعالى وكفارة طعام مساكين ولا خلاف في عدم  
من الحرمين لواجبهما على غيره من الصد فقتل كل واحد منهم صيدا بلرم كل واحد  
مهم جزاء كذا لو اذبحوا والصد واحد والقتل ان كل واحد منهم ادخل نقص الصد على  
احرامه وحل بلرم جزاء امل وما يفسد هذه القلة انا قد قلنا ان الاعتناء انما هي  
بالنقص لا بدخل على الاحرام الاثر ان المانع من القتل هو حرمة الاحرام وان خلا لا يوسر  
الحرم في القتل لو بكر على المحل شي **فان قيل** على القاتل ما لو لم **ما الكرم** ان ذلك  
لا يجوز ان يكون كفارة لانه يترك مقتول ولا سمر على امر واحد فسل له هذا  
الاعتبار يردده النص على انه لا يمنع ان يكون الكفارة يزيد وينقص وان كان فيها ما  
يزيد ولا ينقص كما ان في عوا كفارة ملا يزيد ولا ينقص وفيما ينقص لا يجازي الاضا  
ومنه القرب فكان اول **مسألة** قال والقارن اذا قتل صيدا وحرم فعليه جزاء  
وكذلك ان لم يترك صيدا لم يثبت او تداو يد وانيه جيب فقله في كل ذلك حران وهذا مقتضى  
عليه في الاحكام والمسمى هو قول يزيد من على علم السلام واليه ذهب ابو حنيفة واما  
وقال مالك والشافعي عليه جزاء واحد **وجه ما ذهبنا اليه** انه حكم حرمة الحرم  
بقول الصيد وجيل بلرمه جزاء كما لو كان مفردا ان كل واحد من الاحرام من لرمه  
ذلك لانه كل واحد منهما او قد بينا ومثاله وهو الطوائف على القارن انه حرم الحرم  
واستدلنا عليه بافتقاره الى نفس نه الح ونية القتره وما يسر كذا الاحرام جز من القتره  
وجز من الح والقولان القارن ليس له الاحرام واحد في القولان الح والعمه من واحد  
وفي هذا الخلل له مران يكون قارنا الى ان يكون مفردا على ان قولهم هذا يوجب الى ان لا  
يكون بين القارن وبين المفرد فرق بوجه من لوجه لا بهم لا يوجبون على القارن الا  
ما على المفرد وعلى هذا لا معنى لوجوب لرمه على القارن على اننا نعتبر عن المعصية  
لا عليكم المانع فيها وان كانت ما تفهم ظاهره الفساد مقول لما ثبت انه قد دخل

بمنزلة

الحي

النقص يدرك على الخ والجره وجب ان يلزمه لكل واحد منهما حراما وتعالى لا تقاد ولا خلاف  
ان القارن اذا جامع ادخل الفساد على الخ والجره جميعا بل لانه يلزمه فضاوها  
وكذلك اذا قتل صدرا محسنا يكون فذا دخل النقص على كل واحد منهما فصيح ما عبرا  
وطريقه قياشا فان قاسوا على المفرد بعلة ان الصدرا المقتول واخذ وجب ان يلزمه  
حراما اخذ كان قياشا او لا قديسيا في المسئلة التي تقدمت هذه الاعتبارات اما  
هو بالنقص الحادث في الاحرام دون الصيد فيكشف ذلك انه لا يضر بطرو على الاحرام الا بوج  
حكما وليس كذلك قتل الصد لان الصد يقتله الحلال ولا يلزمه شي واذا صرح ان لا عاصره  
باد خا بالنقص على الاحرام على ما بيناه بان ان قاسا اول من قاسهم فان في السر القارن  
لا يلزمه الاحلوا واخذ لو نقصر واخذ لو كان مقودا بالخ والجره لزمه لكل واحد منهما  
حلقا ونقصر ما انكرتم ان يكون اذا قتل الصد لا يلزمه الاحرام واخذ قبل له لا الخلق  
او بالنقص خروج من الاحرام واذا خرج واخذ منهما لم سات الخروج بالما في ليل ما يقع وهي  
خارج من الاحرام ولذلك لم يقع ان يلزمه حلقان او عصيان وليس كذلك لكون قتل الصد  
لانه قد دخل النقص قلميا فعليه ان يحرك واخذ منهما بما ساء اذ هو مباح وممكن  
فان قيل فهدى قال تعالى خا مثل ما قتل من النعم ولم يشرط ان يكون مقودا فوجان  
لا يلزم القارن ولا يفرض قبل ثم قد بينا ان الحرام مضر لا يخص بعدد على انه لو اذ حراما  
واخذ فلا يشترط ان يوجب الحرام على ما ذكرناه من الاعتراض على ان اعتبارنا ببعض الاحكام والاحكام  
يفراد في جميع ما ذكرناه في احكام الحرام على القارن اذا قتل الصيد والحرم لم يلزمه الاحرام  
واخذ لا يوجب عليه حراما ولا يثبت احكامها الاخر على ما سئلنا القول فيه **مسئلة**  
**قال** وعلى الحرم في صنعا الطيور كما لعصور والعسرة والصقور ان يصد قندين من  
طعامهم ان يكون قيمته اكثر من ذلك صليح به القيمة وهذا مصوص عليه في المسمى و ذكر  
المدين انما هو على سبيل المعوم فقد نبه عليه بقوله الا ان يكون ثمنه اكثر من ذلك صليح  
به القيمة وهو قول عامة الفقهاء من ابرهم والحنيفة واصحابه والشافعي وهو قول عامر  
والاستسئل فيه ما روى الصحابة من ذلك حديث زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب السلام  
**قال** والجماد فنه من طعام ورواه ابن ابي شيبة بن شاذان ان مروان بن الحكم سأل ابا عباس  
فقال الصد بصد الحرم لا يحل له ثمن من النعم فقال ابن عباس سمعته يهدى الى مكة ورواه  
ابن شاذان عن ابن عباس وابن عمر قالوا في حرم قتل قطاه بلعام ولسا مداحي في بطر مشكر  
خير من قطاه **وروي** ايضا بن شاذان عن ابي عبد الله عن عبد الله عن ابراهيم عن ابيهم  
قالا في بيع النعام قيمته وعمر ثمنه خير من خيلاه فكل ذلك من حقه ما ذهبنا اليه من ان طعام  
علايب له من الصد ما يقارب قيمته وحكي عن ابيه انه قال لا يبيع عليه وهو باطل لما كتبه  
عن الصحابة ولانه اسهل من سباعها فبيع من سباعها ولا يلزمه الاحرام ولا يلزمه القياس على ما له مثل

مروان بن الحكم سأل ابا عباس

فهدى

مسئلة

من اعتدال لانه انا في الاحرام ما هو محطوب به فلا يبيح لكوننا شاعلى اللبس واللبس مستعمل  
قال ولوان محرما لخذ صدقا شرا او اصطادا ايم لم يترس له حتى مات في يده فعليه  
ولو انه اصطاده ثم حمله الى بلده فقلبه ان يترده الى حيث اخذه ثم يترس له ويصرفه  
محضه وافراغه فان لم يترس له حتى مات فقلبه ليجز او جمعه مصورا عليه في المي ولا  
حلاف ان ما اخذه المحرم من الصيد على سبيل الماشرة فهو ضامن له وانه ان مات في يده  
فقلبه لحر لانه يكون سبب تلفه وهلاكه فكاه قتله وقتلنا ان عليه ان يترده الى  
اخذه منه ليكون قدره الى ما منه ويكون قدرا الى الضرر عنه الا ان ياتي بالصدقة  
في امره وحضه لما منه ما دخل الضرر عليه ولا حلافه اذ الرمة حرام لم يعد  
الى ما كان عليه **والاصل في جميع ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم**  
لا يبر صدها وليت في السفر لا يدخل الضرر عليه **مسألة** قالوا عليه ان  
يبقى لحر الى مكة ولا يحرم دجه في يده وهذا منصوص عليه في المنحة ونقض ايضا على  
انه يتصدق بمكة ونقض في احكام على ان من خاف تلفه يديه في الطريق باعه واشترى  
بدله فان فضل من ثمنه شي سراه طعنا ما يصدق به في مي فدل على انه يوجب المصدق  
به والحرم كما ذهب اليه الشافعي قال ابو حنيفة بدجه مكة وان يصدق به في غير مكة  
اخرا **والاصل** في هذا قول الله تعالى هديا يابح الكعبة فوجب ان يكون يابح الكعبة  
من جميع وجوهه في ان يكون المرفقة بها وعند وجهها ايضا فذلك ان النبي صلى الله عليه  
واله دمع عن القرآن وامر عليا بالزعم وقرن على المتساكين ثم الهدي بالحرم وقد قالوا  
على منا متساكين فوجب لاقتدابه في المناسك فوجب ان يكون المرفقة حب فرق على  
عليه واله وسلم فان قيل قوله صلى الله عليه وسلم هديا يابح الكعبة يقتضي  
بلوغه الكعبة فقط دون ما سواها فذلك بل يجب ان يكون بالغها من جميع الوجوه لا يتر  
انه لا خلاف ان الابه او حبت دجه عند الكعبة ولم يقبل الخدان بلوغه الكعبة هو المزدان  
عمره بعد ذلك خارج الحرم جابر في ايضا لا خلاف في الاضاحي ان حكم عزها وعمره  
لحمها في يابح لمعاه واخذ فوجب ان يكون الهدي كدك والمقتضاه حوان يعلو العروة بحره  
فان الغرض بالحر نفع المتساكين فاد اخطى الحر موضع علم ان المقصد به نفع المساكين في ذلك  
الموضع ليس الغرض لولم يكن كدك كان معصورا على محل موضع فقط وهذا بعد وليس لهم  
ان يفسوا متساكين غير الحرم على متساكين الحرم لانه قد صار جميعا متساكين الحرم على تماشاه  
فان قيل لو كان ذلك جمعا لهم لكان لهم ان يطالوا به قيل له هذا لا يمنع ان يكون  
حقا لهم على انه لا خلاف ان عمره في غير الحرم لا يحرم فوجب ان يكون نقرته كدك والمعلل  
كل واخذ منها يعلو بالهدي من حيث كان هديا بعد بلوغه الحرم ويعوى ما دها اليه  
انه يعضه احبانا وخطرا واحتياطا وفيه النار رد باحكم الهدي الى حكم الهدي

والله اعلم

دمرد

وهم ردوا حكمه الى عيظه فماذا هبنا اليه اولى مستسلمه قال لو انه اسوا صلا  
اواخذته فنتفه او دمه فالواجب عليه ان يحلفه ويقوم عليه حتى يستجيبا كما هم برسالة  
وعليه ما تنفذ صدقة وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنقذ لنا ان نفعه او قضمه والواجب  
ان يحلفه ويقوم عليه حتى يستجيبا كما هم برسالة لان الواجب عليه ان يصريه بلا ان يحلفه  
صدقه وحده ان يرفع عنه الضرر الذي فعله به بدلالة ما اجمع عليه وخوفا من رساله  
عليه ان صطاده واقادته الى ما كان عليه وقلنا انه يتصدق بشئ لنفعه على مقدار  
ما كان من ضرره وهو قول ابى يوسف ليس عظم ذلك الضرر الذي فعله بدلالة  
ان ان لم يجد ما كان عليه ولا خلاف انه نعيمه وكذا اذا غابا دخلوا في حنيفه  
ولا نالوا في حنيفه الا فزاعه صدقة على ما مضى فلا ولى ان نوح السلف والعطرها اعظم  
ضررا من الاضرار وقد بينا ان الاصل في جميع هذا المجري قوله صلى الله عليه واله وسلم  
لا ينفر صيد ما مستسلمه قال لو ان عرما اصطاد صدقا ثم اخذه منه خلال فارسله  
لم يكن عليه شيء ولكن عليه صدقة بغير افرأه وهذا منصوص عليه في المصنف ومحصل  
المذهب انه لا جزاء على المحرم ولا ضمان على المرسل ووجه قولنا انه لا جزاء على المحرم لانه  
قد غابا على الصيد على ما كان عليه ولم يشهد له به الا يكون عليه الجزاء كما انه لو كان هو  
المرسل فقد اختلف فيه فقال ابو حنيفة ان كان اصطاده وهو محرم واخذ خلالا فارسله  
فلا ضمان عليه وان كان اصطاده وهو حلال فارسله صحت قال ابو يوسف وعمر لا يضمن في شيء من  
الاخوال مثل قولنا ووجه ما ذهبنا اليه ما بيناه فاما مضاهيه لاجور ما سلكه بوجه  
من لوجه وان سبيله في المستسلم ان سبيل الغاصصة اذا ثبت ذلك لم يلزم المرسل ضمان لانه  
بمنزله من اخرج الغصب الى غاصبه وردده الى حيث اسحق وادالم مخالف ابو حنيفة ان المحرم اذا  
اصطاده في قتال اختاراه فلا ضمان على مرسله وحده لانه المرسل وان كان محرم اصطاده  
قبل الاخرام والمعنى انه ازال بد ظالمه من لسي وردده الى حيث استحق وليس فكلمهم ان يقولوا انه  
ايطل ملكه لينا لصحاح قدرنا ان ملك المحرم رايل عن الصد على ما بيناه فيما بعد فبطل  
عندنا سبيل المستلم اذا كان في يده المحرم فاراده غيره انه لا ضمان لانه فقل ما كان يلزم من كان  
في يده ففعله بغيره من ان يكونه فعلمه من شرطها اليه فان قيل البين لوجها  
رتمل فاخذ ركاه مال غيره فاخرجها الى الفقري بعد اذنه صمها لصاحب المال فما انكره على  
مر قال ان ذلك تحكم المرسل للصد فسل له وجه الضمان في الركاه ليزعق ما اخرجه الى  
الغير لم يلزم صاحبه المال بل كان له الخيار ان يرجعه او يخرج عيظه ان شاء وليس كذلك حال  
الصد فان المحرم قد بعث عليه فخرج الرسله فكانا تحكم الجزاء بغيره العسر وتحكم العسل ا  
اخرجه غير الغاصصة وردده الى حيث اسحق على ان الزكوة بمسألة النبي لمكون لها فيه وركوه  
وليس كذلك حكم ارسال الصد لغير المحرم لاجتماع لارساله الى يده لارساله من يده

وهم ردوا حكمه الى عيظه فماذا هبنا اليه اولى مستسلمه قال لو انه اسوا صلا اواخذته فنتفه او دمه فالواجب عليه ان يحلفه ويقوم عليه حتى يستجيبا كما هم برسالة وعليه ما تنفذ صدقة وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنقذ لنا ان نفعه او قضمه والواجب ان يحلفه ويقوم عليه حتى يستجيبا كما هم برسالة لان الواجب عليه ان يصريه بلا ان يحلفه صدقه وحده ان يرفع عنه الضرر الذي فعله به بدلالة ما اجمع عليه وخوفا من رساله عليه ان صطاده واقادته الى ما كان عليه وقلنا انه يتصدق بشئ لنفعه على مقدار ما كان من ضرره وهو قول ابى يوسف ليس عظم ذلك الضرر الذي فعله بدلالة ان ان لم يجد ما كان عليه ولا خلاف انه نعيمه وكذا اذا غابا دخلوا في حنيفه ولا نالوا في حنيفه الا فزاعه صدقة على ما مضى فلا ولى ان نوح السلف والعطرها اعظم ضررا من الاضرار وقد بينا ان الاصل في جميع هذا المجري قوله صلى الله عليه واله وسلم لا ينفر صيد ما مستسلمه قال لو ان عرما اصطاد صدقا ثم اخذه منه خلال فارسله لم يكن عليه شيء ولكن عليه صدقة بغير افرأه وهذا منصوص عليه في المصنف ومحصل المذهب انه لا جزاء على المحرم ولا ضمان على المرسل ووجه قولنا انه لا جزاء على المحرم لانه قد غابا على الصيد على ما كان عليه ولم يشهد له به الا يكون عليه الجزاء كما انه لو كان هو المرسل فقد اختلف فيه فقال ابو حنيفة ان كان اصطاده وهو محرم واخذ خلالا فارسله فلا ضمان عليه وان كان اصطاده وهو حلال فارسله صحت قال ابو يوسف وعمر لا يضمن في شيء من الاخوال مثل قولنا ووجه ما ذهبنا اليه ما بيناه فاما مضاهيه لاجور ما سلكه بوجه من لوجه وان سبيله في المستسلم ان سبيل الغاصصة اذا ثبت ذلك لم يلزم المرسل ضمان لانه بمنزله من اخرج الغصب الى غاصبه وردده الى حيث اسحق وادالم مخالف ابو حنيفة ان المحرم اذا اصطاده في قتال اختاراه فلا ضمان على مرسله وحده لانه المرسل وان كان محرم اصطاده قبل الاخرام والمعنى انه ازال بد ظالمه من لسي وردده الى حيث استحق وليس فكلمهم ان يقولوا انه ايطل ملكه لينا لصحاح قدرنا ان ملك المحرم رايل عن الصد على ما بيناه فيما بعد فبطل عندنا سبيل المستلم اذا كان في يده المحرم فاراده غيره انه لا ضمان لانه فقل ما كان يلزم من كان في يده ففعله بغيره من ان يكونه فعلمه من شرطها اليه فان قيل البين لوجها رتمل فاخذ ركاه مال غيره فاخرجها الى الفقري بعد اذنه صمها لصاحب المال فما انكره على مر قال ان ذلك تحكم المرسل للصد فسل له وجه الضمان في الركاه ليزعق ما اخرجه الى الغير لم يلزم صاحبه المال بل كان له الخيار ان يرجعه او يخرج عيظه ان شاء وليس كذلك حال الصد فان المحرم قد بعث عليه فخرج الرسله فكانا تحكم الجزاء بغيره العسر وتحكم العسل ا اخرجه غير الغاصصة وردده الى حيث اسحق على ان الزكوة بمسألة النبي لمكون لها فيه وركوه وليس كذلك حكم ارسال الصد لغير المحرم لاجتماع لارساله الى يده لارساله من يده

وطا بجزاء هو حكم الزافة الحرة واخراج العصف من يد الغاصب شبه على ان اداد للناس على ان ملك  
الحرم يزول عنه فلا كلام بعده في المسئلة واما الصديق فقد ذكرنا في رايه فذكر في الكلام فيه  
في مواضع ولا حاجة ما في عادته **مسئلة** وان جامع الحاج بعد ما حرم العصف  
وحلق لم يفسد حجه ووجبه عليه دم وكذا المجمع اذا جامع قبل ان يعصر وقد طاف وتسع  
فاكثر ما عليه دم وقال **المسئلة** عليه السلام في المجمع الذي جامع بعد الطواف والسعي  
وقبل المقصير ان لم يترك دما فارحوا بما يكون عليه باس **قائل** وارا من اجابني ما ذكرناه  
اولا منصوص عليه في الاحكام وما حكينا عن القمير علم السلام مروي عنه في الاحكام وروى نحوه عن  
البيروني وعند حصيل المذهب **مسئلة** انه اذا جامع بعد الري لا يفسد حجه وان لم يكن  
حلق وقد ذكره ابو القاسم الحسي في المنصوص ودل عليه كلام يحيى عليه السلام ان المجمع اذا  
جامع قبل ان يعصر وقد طاف وتسع فاكثر ما عليه دم ليس المعصر والحلق للمعصر بعد التسع  
كما لمعصر والحلق للحاج بعد الري مصرجه بان حصول الجماع للمعتمر قبل المعصر لا يفسد  
عمرته امانه ان حصوله للحاج قبل الحلق لا يفسد حجه وهو قول غايه الفقهاء وروى ذلك ابن  
ابي عمير شيبه باسناده عن ابن عباس وذهب محمد بن زيد ابنا علي عليهم السلام الى ان من جامع  
قبل طواف الزبارة كان عليه الحج من قابل وروى ابن ابي عمير ذلك عن محمد بن يحيى عن ابن عمر  
ما في ههنا اليه ان هذا الوجه لم يجز ان يصادف حراما صحيا فكان حكمه كحكمه بعد طواف الزبارة  
او يقال هو وجاذا في هذا لا يجوز فيها للبشر والطب فوجب ان لا يفسد الحج فيها سا عليه  
ان جامع بعد طواف الزبارة ولم يترك ليعمر ان يقولوا ان بعد طواف الزبارة لم يبق شيء من الحج  
ليس من طواف طواف الزبارة يوم الحج يكون قد بطل عليه شيء في باقي ايام الشريق ويكون قد بطل  
عليه طواف الوداع قلنا ان الجماع اذا كان مفسدا للحج من حيث افسد الاحرام كالحكم ان يفسد  
الاحكام المقتضى وكما ان من احدث بعد الحرج من الصلوة لم يفسد صلوة وان صادف  
ذلك حال بقا حرمه الصلوة وجوب محذور لسوء وكذا الجماع قبل فحله وان كان  
لو جامع لم يفسد صلوة اذا حصل الجماع بعد الخروج من الصلوة فاما المجمع اذا جامع  
قبل المقصير بعد الطواف والسعي فان عمرته لا يفسد لما بيناه من قبل وهو ان حرامه  
قد ابعث بالطواف والسعي والجماع اذا لم يصادف حال الاحرام الا انه لما بطل عليه تسلك  
وهو لمعصر او الحلق قلنا انه يروى بما **وجه ما ذكرنا** القسم عليه  
السلام من ان هذا الدم مستحب وانه ليس واجب انه لم ينع عليه ما هو ترك للجماع كما اني على  
الحاج ما هو ترك للحج وهو طواف الزبارة ويعني بالركن ما لم يلمس بالحج والعمره دون ذلك كان  
هنا هكذا راي ان الامور الجماع بعد سعي العمرة قبل المعصر احق لحمل الدم منه اسما  
**مسئلة** قال في بيض السهام اذا اكسره الحرم او وطأه راحلته في كل مصله  
سهام يوم او اطعام مستكين وهذا منصوص عليه في الاحكام وقد روي اسما منه مثل

المعصية والكره ادا ادا بعد

متر

فان

مثال قولنا عن ابن مسعود وابن سيرين وذكر ابن العباس الحنفي رحمه الله في كتاب الامامة انه  
روى عن النبي صلى الله عليه وآله في المناسك حتى ذكر عن ابي موسى والعمري في  
ما اخبرنا به ابو العباس الحنفي رحمه الله تعالى باعلى من اهلهم السعدي حذاهم من الحسن  
بن فضالة باحد من ادم المصنف حديثا او خالدا لآخر عن ابن جريح عن ابي الربيع عن ابي الربيع  
السكنيني عن غائبه ان رجلا دخل بيض نخام فامرته النبي صلى الله عليه وآله وسلم باطعام  
مستكين او صائم **قال** وما انا والعباس الحنفي باعلى من محمد السعدي باحد من الحسن بن فضالة  
موات على دجيم خذتكم الوليد بن مسلم عن ابن جريح عن ابي الربيع عن ابي جريح عن ابي هريرة ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال **قال** في صوم عام يكسرها الحرام صام يوم او اطعام مستكين  
وروى ابن ابي شيبة عن جعفر عن ابن جريح عن عبد الله بن كوان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
سئل عن صوم اصاب بيض نخام قرأ عليه في كل صوم صام يوم او اطعام مستكين روى ابن  
ابن شيبة وهما جميعا عن عبيد بن ابي عمير عن مطر الوراق عن معوية بن مرة عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم انه قضى في بيض نخام بصومه الحرام بضمه قيل له كمال ان يكون قضا  
بذلك على الحرام اذا اصابه في الحرام لم يكره الحرام الذي هو لعلك تحرمه الاحرام بتوبلا  
عنه ان المتضي عليه قد روي ان يكون جمعا من الاخبار فان قيل بعد روى عن امير  
المؤمنين عليه السلام انه قال **قال** عليه في كل صوم صام يوم او اطعام مستكين روى ابن  
ذكر يحيى عليه السلام هذا الحديث واستضعفه وعدل عنه الى ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم لانه اكثر واشهر على ما بيناه ولا احد من روى ذلك معونه بقره وقال في حديثه  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال **قال** في كل صوم صام يوم او اطعام مستكين روى ابن  
بكل بيض صام يوم او اطعام مستكين ومما ان يكون ما قاله عليه السلام قد صار مستوحا في  
السائل سأل فقل لم جاء بعد ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ما رواه معوية بن  
فان قيل فقد روي ان علماء عليه السلام افتى به في ان كان مسو حالم بنت به فقل له  
مما ان يكون نفع بعمل واجب فيه كانه لو كان قد فعل الخصال او احسن ديبه عليه في حلاله  
عليه وآله وسلم هل انما انفعه ومما ان يكون حكم الحكم فيه مما ان يبيع فطر السامع به  
افتي به كما يقول **قال** ذلك مما روى عنه على علمه اسلام انه قال لو كان لا يرى بالراي لراى ان اطلق  
الحكم اولى بالمتبع من طاهرها لكني رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبيع طاهرها على  
ان ما ذهب اليه يحيى عليه السلام اولى من البصر في ما يقع عاجل واعتبار حرامه ما له نفع  
عاجل اولى مراعاته من ما يقع فيه عاجلا ولا يخلو ولا يخلو حلالا وهو ان ما سائر الاجزاء اعلاه  
انه مما ان يكون ما له نفع فيه خاضل وهو ان ايضا من اعتبار القيمة في الحرام منقوض عليه وهو  
اذ من اعتبار القيمة على ما سألنا لعلك تقول فيه من بعد ان ينقض على الاحكام في مسلم العدل عن  
الهي **قال** واذا اكل الحرام حكم صدق فقله فممنه والعدوه وهو صام الله اياهم

فان قيل

لا يكره الحرام على من لا يراه

او اتمام شه مشاكسين او دم بزيقه فان كان هو الذي دجه او امر بذكره لزمه مع ذلك الحرام  
وهذا منصوص عليه في المنتهى **وخصيل الذهب** ان القمه عند اكله في الحرم  
لنصبصحي عليه السلام في غير موضع من الاحكام والحق على ان القمه محرمة للحرم دون  
حرمة الاحرام فاما اذا اكله خارج الحرم وهو محرم فالذي يلزمه الكفارة التي ذكرها ووجه  
ما ذهبنا اليه انه انتفع بما حطر الاحرام لا سماع به في حان يلزمه العديبه حاشا على ما سمع  
باللبس والطب فان قيل ان ذلك من جهة الحرم وهو غيركم منه فكيف علم انه محطوب  
بالاحرام وهو محطوب على غير المحرم كماله فكيف ان جعل الذليل في الصد الذي دجه لئلا  
خارج الحرم ثم يلزمه عره باعتبار ان لا يخلو بالفضل بينهما على ان الذي ذكره لا ينبغي ان يكون  
محطوباً بالاحرام وان يلزم فيه القديبه لئلا يخلو الواحد قد حصل له وجهان المحرم انه لو لم يكن  
محطوباً من حله فخرج من اوكلا او مبيته لم يخرج من ان يكون قد اصاب ما حطره بالاحرام وكانت  
القديبه لازمه وان كان ليس هذه الاشياء محطوباً على غير المحرم وكذا لو طب طب معقون  
حرم فان سقوط اقتراسهم وصحة قاسنا واما وجه احاب القمه اذا اكله في الحرم فهو ان سئل  
ما منع اسهلا كه حرمة الحرم وحيان يغني عنه دليله الصدا اقله في الحرم والجراد بعد  
فيه وهذا ما قدمنا القول فيه ووجه احاب الحرم عليه اذا كان قله او امر يقتله وهو محرم ما سلف  
القول فيه فلا وجه لا قاده على احاب الحرم لاجل ان فيه عسسه قال لو ان محرم ما  
صدا في الحرم واصابه فطار حتى مات في الحرم كان عليه الكفارة وان لعمه وان اصابه في الحرم فطار حتى مات  
في الحرم فخله الحرم والقمه معا وهذا منصوص عليه في المنتهى اما الامة لئلا يكونه محرم ما على الوجهين  
جميعا فلا اسكال فيه واما القيمه والمراعي لا يحايها وقوع القتل وهو في الحرم في حصر احد الامرين  
لزمته القيمه لانه يكون قد قتل صدا في الحرم ووجاهه وهو في الحرم حايه اذت الى العمل والكمالات  
الواقعه على الصد في الحرم اذ ادته الى القتل كان سبيلها سئل الصل كما بيناه في الخلا والاحرام اذ ادل  
غيره على قتل صدا في الحرم فاما اذا لم يقع العمل لا لحياته الموديه للصد الى العمل في الحرم واما في  
والصد خارج الحرم فهو ان يلزمه القيمه لانه يكون قتل صدا في غير الحرم ما اذا سئل هذه القيمه  
على الاصول المتقدمه المبييه في كتابنا هذا وجيده كراهه من انه اذا اصاب صدا في الحرم فاصابه  
ثم طار ومات في الحرم فلا تتم عليه لان الحايه وقعت في الحرم وطير انه بعد ذلك حتى حصل  
في الحرم ليس من قتل الراجه وكذا لو ماته فيه وحل ايضا ما ذكرناه بعد ذلك من انه اذا اصابه  
في الحرم فطار حتى مات في الحرم فخله القيمه لئلا يحايه الموده الى العمل وقعت في الحرم  
في حبان يلزمه القيمه **مسألة** قال لو انه حلق كلبه على صد في الحرم لم يخله  
الكل خارج الحرم وماله فعليه القيمه مع الحرم وكان حلق كلبه عليه في الحرم فخله في الحرم  
وقتل فعليه القيمه مع الحرم وهذا منصوص عليه في الاحكام المسمى والمراد بعولنا اذا حلق  
كله على طي في الحرم هو ان يكون الطي في الحرم حرم الاخر حتى يكون الكل هو الذي يطير به

حز

حز

حي عرج عن الحرم فاد اكان هذا هكذا في ان تلمرمة القمعة ليس الجنايات المودعات الى تلمر  
الصند وقعب والصند في الحرم ه من ذلك ان اعرا الكلب مثل الري بولاله انه اذا  
اغراه من لوك كل ديجته لم يحركه ما قتله وان اعراه من وكن سهمه جازا كله ما ان لا يغوا  
مثل الذي على ان الاعرا او كد من لاله فاد اقلنا انه يلزمه العمه ادا كان لاد اعري الكلب  
او ان يلزمه وكذا اذا اخل الكلب في الحلق الصيد في الحرم وقتله لاد القتل مع والصند  
في الحرم وجب ان يلزمه فمته ليس في الكلب لذي اعراه عمره ما يتولد هو من السمل على ما اوجها  
من الاعتراف الري وابو حنيفة فضل في هذه المسئلة الاخيرة من الري ولا اعرا فقال اذا  
زما هو في الحلق فاضا صندا وهو في الحرم فقتله لكره وان اعري كلبا في الحلق على صند والحلق  
ولحقه في الحرم وقتله فيه انه لا جزا عليه و فصل اصحابه فمها نان مروز السهم من فعله ومرو  
الكلب في الحرم ليس من فعله وهو لا يمتحى له ليس لذي اوجب عناه في الري ان الصند حصل  
مقبولا في الحرم بسبب من جهة على اننا قد بينا ان قتل الكلب المخرى بعموم مقام قتل المخرى  
الا ان الله ادا كان المخرى من لوك كل ما مل كله واد اكان من وكن دبعه اكل ما مله كله  
كالا يوك كل ادا مراكها عدا عندد بجه فوضح بذلك ان قتل الكلب المخرى فام في الحكم مقام قتل  
المخرى بنفسه فوجب ان يجرى على انه لا خلاف ادا اعري كلبه على غيره فقتلها انه يصح فذلك  
ما اختلفنا فيه لان قتله مخرى مخرى فقتل المخرى **مسألة** قالوا ادا احرم الخبيد  
او الامه باذن سدها فالزمها من كفاره او فيده فعل سدها متى لم يفعلوا ثم ادا كان  
قتله ناسيا او مضطرا فلا شيء عليه وما فعله ثم ادا كفارة دين علمها بود يا بها ادا عها  
فان كانا اخر ما يغتر اذن سدها فليس على سدها من فعلها شيء فعلى ما فعل على طريق  
النسيان او الاثر وثره او على سبيل التوقد والتمرد بل هو دين علمها عها ادا عها وجمع  
مصوص عليه في الاحكام وذكر فيه ان يبيده ان شأ اطعم عنه وان شأ اهدا وان شأ  
امر به بالصوم **وقد حقه** انه ما طريقه المال فخص مصرون عليه بالجنا به لا يصح ما جرى  
جرى السبيل يلزم العدة فان لم يكن لو حوت حمل السد عنه مسرح قاسا على سائر الجنايات  
التي تضمنها السيد ولا يقرضه ما يلزم العدة مما يفعل على سبيل العدة والتمرد انا لم نقل  
لا عقابا المسائل وانما عللنا لئلا يمتنع ان لو حوت حمل السد مسرعا فيه وابضا فهو مال لم  
سبب عند سراج فيه اذن السد من عران ام العدة فيه فحيث يلزم السد عها د ليله المهر  
والنفقة في النكاح فان قيل بعدا لمركم وكفارة الطهارة وقد نص في علم السلام  
في الاحكام على انه لا يجري العدة بينهما الا لضم قيل له اما العتق فليس يجوز ان يلزم العدة  
عها وجه ولا يبيح ان يعتق السيد عنه لئلا يعصى بوجوب لول على عتق فامساع حصولا لول للعد  
مع حصول العتق عنه لان ما منع حصول الحكم منع حصول العدة الموجه له وقد اصررنا من  
ذلك في فاسنا بقولنا انه لا يصح ما جرى عها السبب والول حار حرام **واما الاطعام**

ان سرك السهم  
معه عند الري لم  
يؤكل ما مله كله  
سوك

فلم يحوزه لئلا يحد فادرا على الصيام ولا يحرمه لا طعام في كفارة الطهارة لا يحد الحرام للصام  
 فان قيل فلو لم يكن هذا في العبد الذي يعجز عن الصيام فلا تمتنع ان يقول انه يحوز ان  
 يحل عنه السيد لا طهارة ان عجز عن الصيام واما كفارة الممين فلا تعرض على ما قلناه  
 كان الكفارات التي لا تلزم الامام الخبير ولا يصح تحريم العبد فيها لما بيناه من ان العبد  
 تمتنع وقوله منه وليس بعد الكفارات لئلا يصيام بوجوه ما ذهبنا اليه ان ذن  
 السيد لا يحرم حار محرمي ينجس ما سوى شبهه كما قلنا ذلك والمهر والمنعة والمعدة  
 لا تنزل ان ادنه له بالنكاح محرمي يصحها وكذلك الاذن له في البيع والسراري محرمي  
 يصح ما يجب سميها فان قيل فلم يردم بين ما يغفل من ذلك بمرداوس ما فعله  
 على وجه لا يات فيه قيل له ليس الاصل فيها تركها العبد من الخطوط التي لا يسلو  
 بها حق ادبي بخينه انه لا يصنع السد عنه وليس مع من يات له لئلا يفرق بين الحاشية  
 الواقعة على وجه سعيها المأمور والحاشية الواقعة على وجه لا سعيها المأمور بها الا انما  
 يحل جنابه لخطا ولا يحل حاشية العبد وليس مع ان يقول في وجه الفرق سميها ان لا  
 اوجها التحريم العبد وان والتمرد كان ذلك اغل للحد مثله وهذا مع لا يحسن سجد  
 لصحة هذه المفرقة عمل الغد قلنا به لخطا ولا يجب ان يستعد ما ذهبنا اليه من عمل المولى  
 الكفارة لا نأو كسر من الغلنا قلنا ان الحرم اذا كثره زوجته على الجماع يحل للمدني فيها وهو  
 قوله لشافعي في غير الاكراه ايضا وبه قال في كفارة الجماع في رمضان **مسألة**  
 والصبان اذا احرزوا وليس عليهم هذا ولا كفارة في شيء مما سئلوا به وان حاشوا اولنا  
 عن ذلك كان حاشا ولا يلزم ذلك وهو موقوف عليه في الاحكام **والاصل** ان الصبي لا يحد  
 احرامه فلم يحصل له حرمة الاحرام فلهذا قلنا انه لا يلزمه شيء مما ناسه من ذلك **وجبه**  
**استحبابا** ان منعتهم اولياهم انه مشحون لئلا يات ياخذ ابنه اذا طار له شئ شين وتحت  
 بالصلوة وان ياخذ بالصيام اذا اطاق **وعليه** التاديب ليعيد على ذلك ويستمر عليه فكل ذلك  
 اوجب للاحرام **فان قيل** ولم يلم احرامهم لا سعد **قيل** له لا يفهم لئلا يمتنع من اهل  
 العبادات في جبال لا يمتنع احرامهم كالذي لا يراهم لا يوجبون بصوم ولا صلوة ولا  
 يلزمهم القضا لما فات عنها فان قيل البس قد قلتم الركوع لازمه لهم قيل له الركوع  
 حق لازم في المال ولا مسح في الحقوق التي يلزم في المال ان يمس في اموال من لم يمس اهل  
 العبادات يكسب ذلك ان لم يلزمه على وجه من الوجوه لا في نفسه ولا في ماله فان لم يلق  
 حكم احرامهم حكم احرام الذي اولى من الخاق حكمهم حكمهم فان قيل فقد روي  
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ان امرأة رفعت ليه صبيا فقالت اهداج فقال نعم  
 وكذا جرة **قيل** له المراد انه متى اخذ به على ما ذكرناه من طريق التاديب والبعث به  
 لا نرا انه صلى الله عليه واله وسلم به على ذلك بقوله وكذا حرمات ان لا يات بغيره  
**فان قيل** تعدا ثلثة النبي صلى الله عليه واله وسلم حوا واهم لا يسون له الخ على وجه

والله

لله فاعلم

المرضى من طاهر بعث ما استسر من الهدي والهي فانه شاة وهذا مضمون عليه الاحكام

فما كلامه صلى الله عليه وآله وسلم معي من الفائدة قبل ان يعلم ان يجرى ما قال  
في هذا وجه الفائدة لان لا يلقاه صلى الله عليه وآله وسلم لم يترك يعلم انه يحسن ما  
الزائم تلك المشاق في باب القول في الاجتناب  
وفي باب الطهارة فليلا ان الحضر المحرم للمرض ما يغ من السرا وعدي  
بحاله او خبث من طاهر بعث ما استسر من الهدي والهي فانه شاة وهذا مضمون عليه الاحكام  
والسبب وروى البيهقي عن المسم علم اقل الهدي شاة ولا خلاف في الاحتياط بكون الهدي  
واختلاف في المرض فكان ما ذهبنا اليه من انه يوحى خضار قوله من يدري على علم  
السلام واليه ذهب ابو حنيفة واصحابه وقال الشافعي لا يحضر الا بالعدوه وروى عن  
قوله عن عطاء وابن مسعود وابرقتش رواه عنهم للحاوي والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه  
قوله تعالى فان احضرتهم فما استسر من الهدي ولا خلاف عند اهل اللغة بالاحتياط بسجل  
في المرض والحضر في العدو وقد قال تعالى فاحذروهم واحضروهم فادرك ذلك ان  
تكون المرض الحاج من الهدي فاما حصر العدو فادرك ان السبب مراد بالهالة واما ما ذهبنا اليه  
والظاهر هو ان يكون المراد به منع المرض فيقع ما ذهبنا اليه فان قيل اما سكر  
على من قال لكم ان الهدي وردت في سبب ودك ان الهدي انما تزلت في حصر الله صلى الله عليه  
واله وسلم والمسلمين في الهدي وكان ذلك حصر العدو وحل الهدي على ذلك عمل له لسائر  
ان الهدي اذا وردت شيب وجب قصرها عليه بل يحل ان يكون محموله على عمومها الا مسح  
ان يحاط بها الله تعالى خطا بشيئ على السبب وغيرها ويكون الجميع صحيحا اذا كان  
ورودها صادقا في السبب فان قيل في سبب الهدي ما دل على ان المراد به حصر  
العدوه وهوانه تعالى استأنف بعد حكم المرض فقال سبحانه فيكم منكم من ايضا  
اوبه اذا من ترأسه فقدمه من صباهم قبل له لا يمنع من ان يكون المرض مراد بالاله  
الاولى ادلا بمنع ان يرد عموم هيشتمل على امور ثم يذكر بعض ذلك الامور ويذكر له بعد  
احكاما لم يقتضها الواقع من جهة المرض ووجه العدو لم يعلم تعالى ان والمر  
مع كونه مانعا ما عالج معه الى امور محظورة بالاحرام وان كان في المرض بلا حاج  
معه الى ذلك من حكمه يكشف ذلك انه سبحانه في الهدي الثانية لم يذكر حكم المرض المطلق  
واما ذكر حكم المرض خاف من حاجته الى امور محظورة بالاحرام وبطوره لان قول  
القايل من كان من اهل هذه الدار وليقيم عدنا بطوننا ثم يقول ومن كان منهم  
امراة ذات روح فليسدن روحها في السطوح ان ولهم مكانت منهم امراة ذات روح  
لا بد ان قوله من كان من اهل هذه الدار لم يشمل على النساء مع الرجال فكذلك لم  
يعالى من كان منهم من ايضا اوبه اذا من ترأسه لا بد ان المراد من مراد من قوله  
ما استسر من الهدي فان قيل فقوله تعالى فادرك اسم في جميع بالهجرة الى الحج يدل

السؤال

الحريفة

23

لم يرض ولم يفتح ذلك من ان يحضر له الترفه فلا خلاف فذلك المصروف فلما انقل الهدي  
شاه لقوله كما استسمر من الهدي ولا خلاف ان اسم الهدي يتناول الشاه وروى ابن ابي شيبة  
حدثنا حفص بن جعفر عن ابيه عن علي بن عبد السلام قال لما استيسر من الهدي شاه وروى  
ابن ابي شيبة عن ابن عباس وابي عبد الله وهو على خلاف فيه مسئلة قال وروى  
الرسول يومئذ من ايام الحرم ويا مريم عمة عدي وهذا منصوص عليه في الاحكام والمراد  
انه اذا كان الحرم حيا فان كان معتمرا فحرمه اذا بلغ الحرم ووجه ما ذكرناه من محرر  
بني يوم النحر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم ذبح هديه عن يوم النحر وقال حذر واعى منكم  
محدث يكون حكم هدي المحصر لانه هدي منسوخ الخلاق فله الحاج وابو يوسف ومحمد بن  
عائنه يجر يوم النحر وروى هذا من لسرى عنه عن عطاء وفيه الاحتياط لانه لا خلاف  
اما ذكرناه محرم ولا خلاف في عمره وابو حنيفة يوافق في هدي المصح ان لا يجرى من يوم النحر  
وجب ان يكون كذلك هدي المحصر لانه هدي يوصل به الى الاحلال من الحج فمسئله  
قال ويدركه وقتا من ذلك اليوم يعنيه فاما ان كان بعد ذلك الوقت فليس له كسر خلق  
رأته المحصر واقل من احرامه ومسئله ان خطاب في اخير الخلق على الخلق لولا واعد  
رسوله ان يجر فيه وهذا منصوص عليه في الاحكام والمصح عمر ما ذكرناه من الاحكام  
فانه منصوص عليه في الاحكام وهو في ذلك على علمها السلام وروى عنه بولغا عن عطاء  
ثوابه هناك ما سناجه وعند عمر بن الخطاب لا يحل حتى يعلم انه قد حرمه وقرئ به ما روي  
البه انه لم يوحى عليه العلم في ذلك لانه لا خلاف في ان يوم النحر منسوخ فانه لا يجرى  
لولا ان اخبر عنه وهذا من اجل ان العلم ما لا يثبت المأخوذ عنه فيه عاذا لبط  
فاما ان كان ذلك كذلك وغلب وطنه ان الحرم قد وقع جاز له ان يجزى فان قيل  
انهم يقولون ان لوط لا يكون له حكم حتى يكون حصوله على اماره ووقوع الحرم اماره له عليه  
قبل له في المحصر لا خلاف الا اذا كان هناك اماره والاماره تكون سلام الطريق  
وان لا يكون بلغة عاين فترى الرسول مع حرم ان العادة انه اذا قل من فعل ذلك  
وان يكون من واهده موثوقا به فاما حصل هذه الامارات فانه حصل له طر سعة  
الحكم وعكس ان تحرر الخلق بان تعال لا خلاف انه اذا بلغ ان الحرم قد وقع عن نفسه او  
بلغة خارجه لا خلاف في ذلك ما ذكرناه والمصح حصوله على الطريق وقوع الحرم على اماره  
صحة ان العادة حاز به يكون مثلها اماره للعقلاء مسئلة قال وان  
هو خلع من احصا رة وامك ان الحلق الموقوف قبل طلوع الحرم يوم النحر فقد ادر كالح ولم يدره  
حرمه به وخارجه لا تنفع به وان لم يجر بعد ذلك الوقت وفاته في عمره واهل بيته  
وهذا منصوص عليه في الاحكام والمصح اما اذا قل الموقوف قبل طلوع الحرم من يوم النحر  
لا خلاف في انه يكون مدركا للحق وقد مضى ما ورد فيه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم

الوقت

ان يوم النحر منسوخ

وبذلك لا يلزمه حره به لان العدي حارجه الكفارة لا خلا له قبل استنكا اما احرم واما اذا  
 استنكح الحرام له ولم يجز فثله فلا معنى للكفارة فاما اذا الحق ملكه وقد كانه الوقوف عليه  
 ان ياتي بجمل العترة وعليه دم للفوات وان كان المختار قد رال وهدم استنكح قول  
 القسم ومحمد والزهرى روى عنهم ابن وسبه وقال ابو حنيفة والشافعي مثل قولنا ان  
 عليه ان ياتي بجمل العترة الا انهما لم يوجبا عليه مع ذلك لهدى وتكلم عن بعض الناس انه قال  
 نأوى على الخ والاصل في ذلك ما رواه ابن ابي شيبة عن ثوبان بن جاسم عن ابي ابي لهنا عن عطاء  
 ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من لم يدرك عرفه فقله دم ومحلها عترة وقله  
 الحج من قابل به وروى ابن ابي شيبة ما سنده عن نافع عن ابن عمر ما رواه عن النبي صلى الله عليه واله  
 وسلم قلم يزوع احد من اصحابه خلاف ما روي عن هوي لا فصار كالاجماع ولا معنى لقوله من قال  
 انه ياتي في محل الحج لو زود النضر بخلافه فان اخرج بقوله تعالى وانما الحج والعمرة لله فكل  
 من فاته الحج لا يصح ان يكون مخاطبا به لانه يودي الى كليف من لا يطيق على انه ارب ما ادعاه كان  
 منيبا على النضر الذي روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ولما روي الدم فالاصل فيه الحرام الذي  
 ذكرناه ولا خلاف ان المختصر يلزمه دم وكذلك من فاته الحج والمعنى ان كل واحد منهما ما فاته امام  
 اركان ما دخل فيه كالحرام وبدين ان العترة في الاصل ما ذكرناه وحود الحكم وخوده وعدمه  
 بغيره وبويد قيا سنا الاحتياط وانه يوجب سكا زايلا وهو مسددا في الصراحي لا يتخلل فصل  
 ذكر الهادي عليه السلام في المحرمات والحصر وتكلم وما يلزمه ان يخص من احطار  
 وتكلم ان لم يلحق ثم قال بعد ذلك وعليه الحج من قابل وذلك على انه وجب الصا الحصر  
 وهو قوله زيد بن علي عليه السلام وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا قضاء عليه ولا غسل  
 في الاصل ذلك قول الله تعالى وانما الحج والعمرة لله والمختصر قد دخلهما او في احدهما فعله ان  
 هم ولا يمكن لامام الا بالقضاء وروى هناد ما سنده ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 خرج معتمرا من العام المقبل من في الشهر الذي صدقته فكانت عترة القضاء وروى هناد  
 ما سنده عن عطاء انه قال سمعت في قوله تعالى الشهر الحرام بالشهر الحرام في تلك في اصحاب النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم يوم الحديسه فعترة بعجم في الشهر الذي صدقته وذلك بقوله تعالى والحجرات  
 فصار ان العترة كانت منه صلى الله عليه واله وسلم وميم على سبل المعاصي وسمي تلك العترة عترة  
 القضاء بدله على ما ذهبنا اليه ولا خلاف ان من فاته الحج فقله القضاء وكذلك المحصر والمعنى  
 انه خرج من احرامه قبل امام ما احرم له يوكد ذلك انا وجدنا الدخول في الحج والعمرة بوجوب المعنى  
 فيه لا خلا فيه وفي انه يصير بمره ما كان وليجا في الاصل في ما لو حوب وحين يلزمه  
 القضاء منه مخرج منه قبل ما جه لعدرا او غير عدرا كسائر الفرائض لا يبرأ منه من الصلوات والاعمال  
 فان قيل فقد قال الله تعالى وان احصرتم فاستسبروا لهدى ولم يذكروا الصا قبل اتم  
 وجب القضاء سائر الاول الى ذكرنا فصار ذلك كالمطوق في الآية فان قيل بعد جعل

هذا الحديث لا يدل على أن العورة  
لا بد من الإحصار

الدم فيه يدل ما فات ولا وجه للقضاء قبل له ليس وجوب الدم عند ما على وجه اليد لما فات  
ليز الدم كخروج وجه من الإحرام مثل السكالي ما وجب فيه ولما الغابت فندله القضاء لا غير ما لا بد  
نقول وجوب الدم على من فاته الحج وان حلل عمره فاما أبو حنيفة فانه كان يقول انه مكره  
لح فغلبه حجة وعمره واستدلوا على ذلك بان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر من فاته الحج عمره  
ونحوه لانه امره ان يحلل عمره والرمه مع ذلك فضا الحج فسل من لم يسجد بعدكم من ان يكون  
نابيا مناب على العمر ولا يحل ان يلزمه اعادة تحصيله فاما ما هو ولا يسلم ان الذي لم يزل الطواف  
والسعي عمره منبذاه لم يرد كد لو كان كذلك لوجب ان يكون احرامه من اداء وصار احراما لغيره كما  
ولو كان كذلك لم يلزمه قضاء الحج لانه يكون قد اتى بها واجبا حرامه وانما يقول ان  
امر سا في افعال الحج واستغنا عنه من حمله الرمي والكون في فحل هذا لا يلزمنا ايجامه وعمره  
عليه غالي لا يختلف لانه اذا احصر الممتع فليس عليه الا قضاء العمره فقط كذا اذا احصر  
المفترد بالحج والمعتق ان كل واحد منهما لم يلزم نفسه باحرامه عمره فحيث لا يلزمه سواء  
اذا اخرج من احرامه قبل ان يتم مسأله قال لو ان محصر احصر من احصاه  
في وقت صيفي ووجد من كونه استرقا علم انه يلزمه الحج عليه الحج لزمه اكثره بالعام بل انكر احد  
ان لا يحجب بنبذته فان خاف ذلك لم يلزمه وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه  
قول الله تعالى وانما الحج والعمره لله فاذا لم يكن من الامام على وجه لا يلزمه فيه مسسه  
عظمه ولا يحجب بحاله اجماعا فامر بيا الى الضرر لعدم وجب عليه الايمان به ولا خلاف انه اذا  
وجد من ينفى مسله لزمه التوصل به وكذا اذا لم يجد الا باصطفاه والمعتق ان احصاه لا يحصر  
به وهو من الطريق قد اسعفتنا بها كثر من هذا في باب السج في مساله من لم يجد  
الماله من غايه مسله قال لو ان رجلا حج معص حرمه من الحرم لم يرد به باحصر  
من احصاه محضرات فاذا كان معص من غيرهم فوجب عليه الخروج معه وان لم يكن لهذا المحصر  
من يقوم به غيرهن وخشي عليه التلف ان خرجوا دام معه منهم من يعم بامرهم وكانت محصره  
باحصاره وهذا منصوص عليه في الاحكام والاصل فيه ما بيناه فاما عدم من ان المرأة لا يحصرها  
السفر الا مع محرم وان المحرم شرعا في وجوب الحج فليها فاد اثبت ما بيناه ان عدم المحرم لها يمنع من الحج  
جزا ذلك من الاختصاص وكذا ان وجدت محرما وحافت على المحصر شيئا او بلغا ان هي  
خرجت جزا ذلك من محرم الاختصاص وحلفت ليس حكم الاختصاص معلومان كحل عاين عن الحج  
بعد مع المحرم من التناظر من اي وجه كان لانه لا فرق بين شأين القوايق وبين المحرم من  
الحذر وفي الوجه الذي جعل المحصر معه الاختلاف او بغيره الهدي وحيث يكون في جميع ما يلزم المحصر  
كحكم المحصر وقد نص عليه في الاحكام مسله قال ومن ابا المليات عللا لا يعمل  
يقول بالحج عنه ويخرج من شياخ ويصحب عليه المان امكريم فقال اللهم اني اخرج قاصدا الى الحج ودد  
احرم لك شعرك وشيئ من دمي ودمه ثم لم يلبث عنه وسار به ويحب ما يحبه المحرم من طيب وعمره  
فان احتاج الى لبس الثياب والتداوى به واهم طبيب فعليه ذلك ولو منته العدة فان  
افان من علته قضا ما يحسب عليه من افعال تحبه وان امدته ذلك طرفة في المحصر وحمل الوقت

هذا الحديث لا يدل على أن العورة  
لا بد من الإحصار

ووقف به فيه ثم يفاض منه ويوقف عند المسعر الحرام ثم سار به إلى الحرم فمرى عنه سبع ثم ورد  
إلى الكعبة فبطاف به طواف الزيارة وجميعه مضمون عليه في الأحكام وهو قول الجمهور  
وتحكي أنه قول الجمهور في رواية أخرى عن النخعي عن الحسن وعطاء وطاود بن دكر بن أبي بكر الحنصلي في  
شرح المناشير لمحمد وقال أبو يوسف ومحمد لا حرمه في الأحكام فإن حرم ثم اعني عليه حاران  
بطاف به ووقف وتحكي عن الشافعي أنه لا حرمه في الأحكام ولا الطواف ولا الوقوف وصحبت  
بعض أصحاب الشافعي يقولون أنه حرم في الوقوف على وجه حصل حرمه في الأحكام لا يختلف  
أنه ووقف ولم يوافقوا مروي أو حصل منه ما يجزئ من الاجزاء وسواء عرف المكان أو لم يعرف فادان  
ذلك وجب أن حرمه إذا وقف فيه محلي عليه فإن قيل إن الوقوف لم يسموا بالنية فإدخال  
المحلي عليه في الموقف وجيل حرمه وليس كذلك الأحكام لأنه يسموا بالنية حصوله بعد المحرم  
لا يجب له الأحكام إن لم تقارنه النية قيل له الأحكام مع افتقاره إلى النية عنه حتى يكون الحكم  
كأنه قد بوي وأدأصح ذلك وقف سهو الذين تجوزونه وتعدون عليه الأحكام فإنه هو  
الذي نوى على أن من يحالف هذا لا يمتنع أن يجعل الرجل على ابنه الصغير ويكون سهو ما به  
معام بينه وبين فلا ينعى منهم اشتداد ما ذكرناه لعدم من يقد عليه نية الأحكام فإن قيل  
كيف ينعى لكم الاعتقاد على عقاب الرجل الأحكام على فقد ابنه الصغير فأنتم لا تقولون به قيل  
عرضنا أن نبين أنه لا يمتنع إلا إذا كان يقع فيه غاوة الأحكام على المعقود عنه ونحن لا ننعى عقد  
الرجل الأحكام على ابنه الصغير لأن ترجيح النية وإنما معامنه لا مزاولة على الوقول ما  
مع على الوجه الذي بيناه للنية المقدمة لأن الوقوف لا خلاف في أنه قناده والعتادة لا يبرها  
من النية الأولى لنية ثانيا اجتزت وإن تقدمت ولم تكن مقارنه كما جمعنا عليه أن يقوم بفتح صحاحها  
بنية مقدمه له وإذا ثبت هذا لم يمتنع أن يقع احترام من ذكرناه لنية المقدمة وبما لا يمتنع  
ومحمد وأصحابها لا خلاف أنه إذا طيف به محلي عليه أنه حرم فكذلك الأحكام بالعلل التي مضت ولا  
يكن الفضل بينهما بل ذكر النية لس الطواف مسموا بالنية كالأحكام إلا أن رجلا لو دخل الكعبة  
وهو يطلب شيئا عرف قصد الطواف لم حرم ذلك عن طوافه على أن حصول الأحكام على أن المحل الميت  
يجوز وإن لم يكن ينعى أن يكون له نية في حاله لنية المقدمة وكذا ما ذهبنا إليه ونوضحه  
فإن قيل البش قد قال في المسح أن ذلك مولا من مثله أو بعض فقائه فإدخاله حرم ذلك للمطابقين  
فما انكرتم أن لا حرم ذلك للمرفق قيل له القوف بهم أن رفقاء لما كانوا أحضره وجار حسنة  
في بريئه والقنات بأسبابه من عرهم وكافوا الحضر من عرهم وقفته وحضره سألهم حرم  
من أولاه ولهدا كانوا إلى سبع بعض ما يبريه من أسبابه أن مست الحاجة إليه من عرهم فإذا  
ثبت هذا الضرب من الأولاه قلنا أهم هم الذين يحرمون عنه فاما الأجانب فلم يمس لهم من  
أولاه فلم هذا حصصا رفقاء به ذلك فإن قيل الستم يقولون أنهم لا حرم لهم أن يفعلوا  
ذلك إلا إذا صاروا إلى آخر المواقف فانكرتم المحل بذكر ذلك وإن صاروا إلى آخر المواقف كما لم حرمهم  
أن يفعلوه قبل ذلك قيل له لين الأولاه لو أسرى بها ما جعلها لهم في حال الضرورة وعند  
ما حان تلفه أو تلف ماله إلا أن أبا حنيفة لم ينعى ما منس الحاجة إليه من ماله ولا حرم لهم أن يسموا  
عليه إلا ما لا بد له فاما مكان ذلك كذا لم حرمهم أن حرموا له إلا عند الضرورة عليه كما لا يخفى

على ما ذهبنا إليه من أن النية هي التي  
تجعل المحل حراما ولو لم يكن له نية  
في الوقوف لم ينعى له الأحكام  
وإن كان قد نوى ذلك في حاله  
فإنه لا ينعى له الأحكام

الفرق

الحرم

٢٢

المصروف على ما يراه من انسابه وادانته ما بيننا وحقا بغير خلاف عليه ثبت انه محرم وثبت  
سائر ما ذكرناه من انه محرم ما يحسنه الحرم وانه اذا لم يسر وطيب فحاجه اليه لزمه العدم وحرمه  
محتمل **مسألة** قالوا مات وهو محرم لم يخطر راسه ولم يحط بحوط فيه طه وهذا  
مفتوح عليه في الاحكام والمسمى **والاصل** فيه ما اوردناه ابو الحسن بن سعد بن حيدر عن  
البحراني حدثنا عن سماع حدثنا الحسن بن محمد عن ابن عيينه عن عمرو بن دينار عن سعد بن حيدر عن ابن  
عمر قال **قال** كنا مع النبي صلى الله عليه واله وسلم فخرج رجل من بيته فوقف فأتى فقال  
النبي صلى الله عليه واله وسلم اغسلوه يا وسد تركوه في ثوبه ولا يحرم راسه قالوا  
سحاه ببعثه يوم القيمة مهلا وفي بعض الاضمار لا يبروه طه **وروي** ابن ابي شيبة حدثنا  
هشام بن سري عن ابي سري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان رجلا كان مع النبي صلى الله عليه  
واله وسلم وهو محرم من قضيته فأتته فأتته فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم اغسلوه ما وسد  
دكتوه ثوبه ولا يخطوا راسه فأتته فأتته فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم اغسلوه ما وسد  
من الحرمه صلى الله عليه واله وسلم فضا في الحرم الذي مات بالان يخطوا راسه ولا يبر طيبا  
وفضاوه على الولد فضا على الحاقه به ان يكون ذلك فضا على كل محرم وكل ادمات فان قيل  
كان هذا يجب لو لم يكن صلى الله عليه واله وسلم وثبت ان ذلك لانه سبغت ملبيا واداسي ذلك هذا  
حكم في كل محرم يعلم انه سبغت يوم القيمة ملبيا ولما لم يكن لنا سبيل الى ان يعلم ذلك من حاله احد  
من المحرمين لم يحل ان يفعل ذلك باحد منهم وحل له الحرس مثل على نفسه احدثا ما نصاه  
في الحرم الذي مات والثاني انه سبغت يوم القيمة ملبيا وقد قلنا ان الحرم هو من احوار  
الاتحاد وانه يعمل بما طريقه العلم والحكم ولا يغفل عما طريقه العلم وقد قلنا ان كونه ذلك  
الحرم من سبغت يوم القيمة ملبيا بما طريقه العلم والعام وانه لا يجب ان يغفل في مثله خبر الواحد  
وان وردت خلافه وروده فضا رت هذه التجهيزات كما يقال لم ترد وادان ذلك  
كذلك حرده فضاوه في الحرم من هذه الزيادة حكما في ان حكما به فضا على كل محرم على ان  
هذه الزيادة قد رويت على وجهين مختلفين رويت سبغت مهلا وروي سبغت ملبيا  
وهذا كما لا يضر اب فوجب صنعها بغير الزيادة على انه قد روي في شهداء اعدائه  
**قال** صلى الله عليه واله وسلم انا سبغت عليكم اليوم ولم يمنع هذا ان يكون حكم  
الشهادة في ترك غسلهم حكما واخذ وان لم يعلم في جمعهم انه سبغت عليهم فذكر ذلك ما  
احصلنا فيه فان قيل فقد **قال** صلى الله عليه واله وسلم من كثر **السم** او عرج  
فقد خل ما وان يكون من مات قد خل وهذا يوحي ان لا يكون محرم ادمات وادان لم يكن  
محرم ادمات يغفل به كما يغفل سائر الموتى فيسبغ به لاحلا وان هذا الخبر ظاهره  
وان الحرم لا يصح حلا لا يفسد الكسر والعرج ومقتضاه ان من كسر او عرج فمقتضاه ان لا

والمسوم  
طه

فادالك ان هذا حكم لم يكن لكم معلوم فان قيل قد قال صلى الله عليه واله وسلم حروروش  
موباكم لاسيما ما لا يعرفون منكم فاذل دليل فان قيل روى عن ابي الميمون  
عليه السلام انه قال لا يخطار الله ويحمله ما يجرى سائرنا لو انما قيل به قد روي اخلاص  
احسن نا محمد بن عثمان النفا شريكنا الناظر عليه السلام عن محمد بن منصور عن اسمعيل بن موسى عن  
عن جابر بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن ابيه عن علي عليه السلام قال اذ مات المحرم لم يخط  
وجهه من ان يحل ما ذكرتموه على انه اراد ما مات بعد الرمي ودل على ذلك انه محرم لم يحل  
فوجب ان لا يكون له اعطيه راسه وبطريقه من غير ضرره فانا نتا على الحق ونقتضيه ايضا على المحرم  
الذي امر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا يخطار الله ولا يعرفون الله انه مات وهو  
محرم وليس لهم ان يعترضوا هذا القياس بان النبي صلى الله عليه واله وسلم من العلة وذلك  
لانا قد حكمنا في ذلك بما وجب على انه ان ثبت لم يبق علما واطارا لقول سما حقيقا وكذا انما  
وجدنا العبادات التي تخص الامان على ضرب من ضرب لا يستحكه لاحد الا نفسه كالصلاة  
والصام ولا يصح ان يسمي عليه الامان واللبالي تناغا وبسبب حكمه بعد الموت وضرب حكمه  
بغيره ويصح ان يسمي عليه الامان واللبالي تناغا وبسبب حكمه بعد الموت وهو الامان لم وحدا  
الاحرام ما نسب للامان حكمه بنفسه وبغيره لانه يد على المتخالفه عندنا وعدا في حقه  
ببرقته وبسبب عند الشافعي بالرجل لا يسهل الصبر فوجب ان يكون حكمه حكم الامان وان  
بسبب حكمه بعد الموت وهو ايضا ما نسب حكمه باسمرار الجنون ولا واعا عليه كالامان وحده لا  
يبطل بالموت **باب** **لقولنا** **لنخرج عن الميت**  
**اوصا المنيان** **مخ عنه** لزم الوصي لك ويكون من يملك ماله وان حج عنه من  
ان يكون الوصي به فالحج لم يخرج من كتاب الوصايا من الاحكام انما لا يخرج عن الميت لان يكون  
اوصابه وان حج عنه من غير ان يكون اوصاه فالحج لم يخرج ونقضه على ان كل من اوصا ما كان  
من تلك ماله فلا امر ولا ايراد الى الورقة فدل بظاهر قوله ان يكون الحج وحده وعده سواها  
انه نص في الفتون على ان الحج من المثلث واما قلنا ان من حج على العبر بعد امره لا يبيع عنه  
**لقول الله تعالى** وان لم يتر للامان الاما استعاضا بالمر بكنه سعي في الحج فوان لا  
يكون الحج له وقد قال **صلى الله عليه واله وسلم** واما لا امر ما نرى وهو لم يبق  
الحج فوجبات لا يكون الحج له وروى عنه **صلى الله عليه واله وسلم** انه قال **ما قولكم في علم**  
**ان شانهو ديا وان شانهو ديا** وقد علمنا ان الحج لا يبيع فمات لا يوديا او يصر ان  
فكرت من لم يحج ولم يوص به فان قيل انه صلى الله عليه واله وسلم لم يصر من اوصا قبل  
قد حصل لك مسمى لا حجاج فان قيل ان رجلا ارسل الله صلى الله عليه واله وسلم  
**فقال** **ارسل الله اوجيات** ولم يحج اذ حج عنه قال نعم حج عنك ارايت لو كان على امر

فانما

كان

محمد بن جعفر

ن

فقصه كان نافع قلب نعم قال **عبد بن عبد الله** الى قبل له عن الحسن انه يصحح الحديث  
 دائما الخلاف في الشرط الذي معه يصح صحيح بن ابي رافع واخر فنقول يصح الحديث اذا كان قد  
 اوصاه به لانه قد يكون حصل فيه الشك والنية فان قيل يشبهه اياه بالدرس يدل على انه  
 عربي وان لم يكن الميت اوضح قيل له سمعته اياه بالذين من الوجه الذي قصدوا به كون  
 مثل الذين من وجه الوجه الامرا انه قوله صلى الله عليه واله وسلم حين شغل عن لقائه للمصائب  
 ارايت لو مصمت لم يوجب ان حكم القتل حكم المصمتة ومن جميع الوجوه فلما كان حكما في اياها  
 لا يقتدر الصام كذلك ان يكون حكم حكم الدين في ان له لسانه يصح فيه دون ما سواه  
 لانه هو المقصد بالكلام ولا يصح تعلمه بقوله تعالى من بعد وصته يوحى بها او يرسى الخ لا سواه  
 اسم الدين على الاطلاق ولا خلاف ان الصام والصلوة اذا انا لم يلزم الوتره فكذلك الحج  
 والمعنى انه عباده يتعلو بلايمان وحسن الحكم ليس يحصر على الركوه لا يعلو بلايمان  
 ولا يعلو بخفض المكلف لوجوبها وما لا يسمو وقال النخوع وقولنا حصل الحكم بحوران نكوت على  
 بزايتها وقاسمهم الحج على الدين والركوه تشهد لقيامنا الاثر ان الدين لما لم يكن عباده ولم  
 سعلوا لاندان لزم الوتره اذا كان هناك اثر وكذلك الركوه لما لم يحضر المكلف ولم سعلوا  
 تلامدان لزمه الى رتبه فاذا ثبت ما بيننا انه لا يلزم الوتره من الاثر وان لا يقع عن الميت لا يبا  
 ثبت انه خرج من حيث ليس ما لم يلزم الوتره اختراجه لانا اوصيه فلا خلاف في انه من الميت فان  
 قيل ليس له منحي عليه يتعقد عليه الاحرام بالغير ويصح عنه ما انكرتم مثله في الحج عن  
 الميت قلنا انكرنا ذلك لغير الميت لا سئل له في الحج والمحي علمنا بما حرم للمعمر ان بعد  
 علمه لا احترام اذا كان قد خرج من بيته قاصدا للحج عازما عليه وعلم ذلك من حاله لا  
 ان المحي عليه وداره لا يتعقد عليه الاحرام وكذلك نقول ان الميت ان كان قد اوصاه  
 فان الحج يقع عنه لانه قد حصل فيه شئ قاصدا لا يحصر على ما قلناه **مسألة** قاله يصح  
 الاجازه فيه من حج على قوله في من مات وعليه اعكاف انه ساجد من يغفر عنه **كتاب**  
**خرجنا من الموضع الذي ذكرناه ثم وجبنا الهادي الى الحي على السلام**  
**قد نص على ذلك في كتاب القعود فاغنى النص عن الإرجاع في حكم**  
**ابو الحسن المحسن رحمه الله** يعاقر بيتا من مقامه عن القسمة عليه السلام وخنا  
 نحو من محمد بن يحيى عليه السلام **مسألة** لا بد ليل على ذلك قوله صلى الله عليه  
 واله وسلم لمن لم يدر عن شتره حج عن نفسك يخرج عن سريره وقوله للحججه حج عن ابوك ولم  
 سئل ان يكون ذلك ناجز فكل من حج عن المعمر يكون همتا للظاهر سوا حج ناجز او غير  
 اجزه وما يبدل على ذلك ان الحج يقع للمحج عنه بركاه قوله صلى الله عليه واله وسلم  
 لم يدر عن شتره حج عن نفسك لم يخرج عن سريره وقوله للحججه حج قالت فريضة الله  
 في الحج اذ كبر الى سما كبرا لا يستطيع ان يمد على ارجله الحج عنه قاله يصح وروى

ابن شهاب بن سنان عن ابن الزبير قال - جاز رجل الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال  
يا رسول الله ان اوهات ولم يح اناح عنه قال نعم حج عن اسك ارايت لو كان على اسك من بصره  
وروى هذا بن سنان عن ابن الزبير العنقبي قال - او النبي صلى الله عليه واله وسلم رجل  
فقال يا رسول الله ان اوسح كيمي لا سطح لي ولا اعرج ولا الصعر قال حج عن اسك وانتم  
فكل هذه الاحبار اذاله على ان لي يقع عن المحج عنه ماله قال صلى الله عليه واله وسلم وكل  
ذلك حج عنه يعني المحج عنه ولا يصح قول من يقول ان لي للحاج والمحج عنه احرا لبعفه  
وبالحجرة وثوابها لانه لا خلاف انه لو ابع عن المحج اصغاف تلك المغنة ومعونه الحاج لم يحزه  
عنه عن لي وكذا لو اوضاه بان سوا اصغاف تلك المغنة ومعونه الحاج لم يحزه  
عن لي فان ادركه ان لي فقه ولا خلاف انصاف لي للحاج يلزمه ان يبيح الاحرام للمحج عنه  
فانه سحر ان يتلوه بذلك ويلي عنه ولو ان لي يقع عن المحج عنه لم يقع عنه ذلك ولا خلاف  
ان الحاج لو اضا لضم المغنة والاحرام ولو ان عليه لغيره لم يحزه ذلك فان قيل لو ان لي  
يقع عن الحاج لم يلزمه ان يح ادا سجد اوقات قيل له ان لي وان وقع عن المحج عنه  
دون لي فلا تنسخ ان يلزمه ذلك لانه حري حريه ان لفتايات لانه حكم يلزم من ابع ذلك ليه  
وهو محرم فاد ان ثبت ذلك ثبت انه ما يصح الساب فيه واد اصح ذلك صح ان يبيح الناي  
باجزه وعبر اجزه دليله اذ الركوه الا انه لم يعارض النياه في المغنة الركوه حار ان اجزه  
من يفرقها عن المزمك وسائر الامتال التي يصح الاحارة له عليها دليله واصله فان  
قيل لا خلا في الامور ان سنا حرم من يبيح وعندكم لا يجوز ان ساجر من يوذن ومن يعلم  
القران ما انكره على من قال - لكم لا يجوز ان ساجر من حج عن الغير قيل له ليس العله  
فما ذكرتم ما اشرتم اليه بل الخلفان الامدان والصلوح والمعلم ما لا يصح منه النياه ولا يصح  
عن الغير فلم يحرم من سحر الانسان الاجزه على ما يفعله لنفسه الا ان كان كبيرا من امره على  
النياه فيه حاز ان سحر عليه الاجزه كفي كفا المصاحف وسائر المشايد وحمل العود على  
ان فناسهم هذا سجد لعنا سنا الامرا اذ كروه لما لم يصح النياه فيه لم يصح ان ساجر  
فيه من يفعله فان قيل فكيف يقولون ان الامدان لا يصح النياه فيه وعندهم ان اذ ان  
الوليد تكي الجماعة قيل له لسانقول لانه حري على وجه النياه ولكن يقولون ان الامدان  
فترض من فرضوا لكعا يا سنا فاد اقام به المعص سعة عن المعص لانا في لا على طريق  
النياه الامرا انه لا يج للوذ ان يوذ ان كان له لا يصح النياه فيه فان قيل فاسكن  
على من قال ان لي لا يصح من حج ولو كان حج لغيره الامداد او فقه على وجه يكون مرتبه  
بذلاله ان لا يصح ذلك من الذي واد ان ثبت ذلك لم يحرم من سحر عليه الاجزه لانه لسان الاجزه

ان سمي الاجرة على ما سمر به الى الله تعالى الا ان انما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 انه قال لا تغتربوا في العاص السبع واحمد مودنا لا يجر على اذنه احرا والى ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 انه قال ان علم رخصته من لقران طه قاهل اليه وسال ان اردت ان تعلم ذلك الله في شي  
 من نازا قبلها والى ما يروي عن علي عليه السلام انه قال لرجل ان يعصك لا ينجي عن النار الا اذا  
 احرا وتأخذ على علم العرا جزي اقل له لئلا تسلم ان لي لا يقع من الحاج من الحج فنه  
 الا اذا قصد به القرية لانه اذا لم يقصد به الا المنفعة للاجرة لصح عنه عن الحج عنه ولم يسمع  
 ذلك في الذي لما ذكرت وانما منته لانه لا يصح احرامه فكان سحاره على غير له استحالة  
 ان ساجر الانسان على ما لا يصح فعلة منه على ان لا يصح الاجرة ويكون الاجرة باطلة فيكشف ذلك  
 ان كسر من القرب تصح من الذي نحو الصدقة على المسلمين وحمل السار وما القناطر ومقوله  
 المسلمين على الجهاد وما لا يصح منه القرب لئلا يكون شرطا صحها الاسلام كسرح كان كالح الذي  
 امسكه لا يصح وان لم يكن ذلك لا مريد فيج الى القرية على ان لا يسمع ان سمي الانسان الاجرة على  
 ما سمر به الى الله تعالى ان يشعل نفسه بك المصاحف للاجرة لكون شغله بالقران ولعود  
 ما حصل له من الاجرة على غاله او يجر فيها وجه البر ولعل قاله في صاحبنا من المسلمين  
 ان الانسان يجوز له ان يفعل الواجب لو خوره عليه وليصل به الى الثواب فلم يخرج القرية  
 من ان تكون قرية وان حصل فيه غرض اخر فاما الذي عمدها في المداين وبعلم القران  
 في عندنا صححهم واما ما اخذوا من غيرها لان النباه فيها لا يصح على ما بيناه على ما لنا  
 وهذه المسئلة يبيع المعنى ومع اللفظ لا يعم كوز ولذا دفع الحاج ما يح به ثم يصوبه ان  
 خالف وهذا هو حكم الاجرة فيما زاد او اقل ان اوجبوا اجرة فهو له وان قيل فانه لا  
 بضمن ان خالف يصح للاجرة واما يصح كما صي يصير من دفع اليه شي لمصره في وجه مصره  
 في غيره قيل له هذا الذي ذكرتم لا يصح عند التحصيل لانه اذا اعطى بفقته على ان يخرج في غير  
 من عندا خفيفه وان منته من في قولنا خفيفه وعهدوا في يوسف ويكون لصاحب المبيع  
 المال فلو كان ضمانه قل ما ذكرتم لو حيا لا يصح كما انفق في الطريق الى ان احرم له صرفه الى ذلك  
 الوقت في الوجه الذي امر بقرنه فيه وفي قولهم انه ضامن جميع المال قيل على ان ضمانه ضمان الجير  
 للاجرة اذا خالف على ان ما يدفع الى الحاج لا يخلو امان ان يكون به او اماحه ولا يجوز ان  
 يكون به لين الحاج يكون اذا بد لك حاجا لنفسه ولا يجوز ان يكون بالحق ولا به ايضا لكونه جازا  
 اذا خالف فلم يثبت ان يكون اجرة ففقه ما ذهبنا اليه **فصل في حكمي من الحسن عليم**  
 في كتاب لقنن عا ان المستاجر ان مرض في غرض لطريقه فاصرف لم سمي شأ من الاجرة  
 ووجهه ذلك ان الاجرة وقعت على الخوان لسراخ - محرم دخل فيه على سبل المبيع فلم يجز  
 ان يكون له قسط في الاجرة وهو كما يقول - في الاجرة المشركة اذا سلم الله ما يبعه

كثرت خطبه او كتابه يستحقه انه اذا لم يفت مدحه ثم رده من غير ان يجعل له لا يستحق شيئا لخطبه  
بخطبه على تبديل السع ولم يكن له قسط ولا جرة وهكذا قال في استحقاق كتابه قوله  
بخطبه في بلد فضا الى ذلك البلد ولم يظفر بذلك الامسان انه لا يستحق شيئا من لاجره للوجه الذي ذكرناه  
مسألة قال القم عليه السلام في الحج عن الميت لم يجر عن نفسه ان كان فقرا لا يكره ان يجر  
عن نفسه وكان في جوارحه ان يجره من غير ان يستحق له ويكون له عده ورجله في مناسكه وموافقه  
وهذا منصوص عليه في مسائل النيزوشي والملاصل فيه ما روي عن عمار بن اسحق عن النبي صلى الله عليه  
واله وسلم تبع رجلا يقول لسكر سريره فقال من سريره فقال لا اجد له او رب قال انما  
يفسك قال قال حج عن نفسك بمرح عن سريره فسمعه صلى الله عليه واله وسلم ان حج عن نفسه  
ثم روي ايضا عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله وسلم تبع رجلا يلعن نبيسه فقال  
ايها الملبى عن نبيسه حج عن نفسك قال لا قال يهدم عن نبيسته حج عن نفسك فاحار له صلى  
الله واله وسلم ان حج عن غيره وان لم يكن حج عن نفسه وروي ابن عباس عن جده ساريد بن  
يحيى بن اسود عن جده عن ابيه ان عليا عليه السلام كان لا يراي اسنان في الضرورة عن الرجل  
فكان فيه مثل ما في الحديث الذي ذكر فيه نبيسته فلما نكحته صلى الله عليه واله وسلم  
فيها واختلان حج عن غيره لا يجدان حج لنفسه واما لاخران حج عن غيره وان لم يكن لنفسه  
كان الاختلاف في الواقع فيه لا في الامور ان يكون راجعا الى اختلاف حال الحج عنه او اختلاف  
اقوال الخلق ولا خلاف ان احوال الحج عنه لا تؤثر في ذلك فلا بد من ان يكون الموتر فيه اختلاف  
اقوال الخلق ولا خلاف في احوال الحج عن غيره ان يكون احوالهم يلزمه الحج لوجود الراد والراجل  
وكونه لا يؤثر في يلزمه الحج لعدم الراد والراجل فان ان الموتر فيه هو ما ذهبنا اليه اذ لم  
يقبل الاثران التاثير لغير ذلك ولا خلاف ان الجهاد لا يقع عن الغريم وجوه على الفاعل  
فكذلك الحج والمعتق كل واحد منهما عاذا بعلو المال وبقوله فطع مسأله ولا خلاف ان  
ان مكان عليه طواف مفروض لم يقع الطواف لغير ما لزمه فكذلك الاحرام والمعتق انه ركن  
من ركن الحج فوجب لا يقع وفيه اهل الوجه الذي لزمه فان قيل فليست على حكم  
لن عندكم ان مكان ففترا غير واحد لا يستطيع عده حوزة ان حج عن غيره وان لم يكن حج عن  
نفسه وهو وان لم يلزمه الحج فهو في منزلة من لزمه اذ احضر الحرم والميقات فيلزمه  
عندنا اذ اخرج لغيره بماله لم يلزمه فرض نفسه ويكون خاله كما كان وهو في منزلة  
فلا يعتز ذلك قياسا ويكون الكلام سائرا وسائرا لثافت في بيان ذلك لغير الذي  
لا يجدنا لزا والراجل اذ احضر الميقات لغيره بالخير لا يلزمه الحج فتبين كذلك  
نقالي والله على الناس حبيب من استطاع اليه سبيلا فوجان لا يلزمه وايضا لاختلاف

انما يجوز

عن غيره

في قوله  
لغيره  
في قوله  
في قوله

وسمهم ان من قد حج صحيح ان سباح ليل عن الغير وهو في منزله فكذلك الفقير الذي لم يحج والمعنى  
انه مسلم لا يحج عليه مع صحته منه فادانته ذلك فلا قول له بعد الاقوالنا وخير ايضا ان  
نقول ان ذلك ادانته انه ورد الميقات فقد لزمه الحج عن الغير حكم الاحارح فلا يصح ان يلزمه  
اذا الحج عن نفسه لاستحاله اذا اجتنب في سنة واجتنب فادانته يلزمه ذلك صحيح معني في حج عمر  
كما صح من قد حج على انه لا خلاف ان من كان من اهل الميقات والحرم لا يلزمه الحج الا ان كان  
الراد والراخله فلو عسا المستله في لا يمكن شاكان لا اسكاله انه لا يلزمه الحج عن نفسه  
وادانته ذلك فيمن كنناه فلا فصل بينه وبين الفقير الذي لا يجد ذلك القدر اذ احصر الحج  
عن الغير في قولنا لا يحج من الناس واشترط ان يكون من له رغبة ورغبه في مناشكته  
لن لا شق لكون من على ادا ما يلزمه في ذلك كان ذلك وجهه لكونه ذلك الامر ان يحمله  
ما يؤدبه النبي وهو ما لا ينفك علمهما من غير جهته على ان ما ذكرنا لم يجعل وجهه للمع من  
خارج عن الغير لم يتعد وان كان ذلك غير متحقق عن اصحابنا  
**باب القول في المراه التي يحبس عند الميقات**  
او عند دخولها مكة اذا خاضت المراه عند الميقات او ورده  
حايضها لم يحرم غير ما تنعسل وتطهر ويلبس ثيابا نظيفة ثم يهل بالحج وحرم على ما ساء فان  
ظهرت قبل دخولها مكة بطهرت ودخلت مكة ونقض مناشكها وان دخلت مكة وهي في حصة  
لم تدخل الميقات فان طهرت فسل الخروج الى مكة بطهرت وطافت ثم خرجت الى مكة وان بقيت  
الى وقت الخروج الى مكة خرجت واخرجت لطواف الخيبر انضرا فها من مكة ولا ضرر به وجمعه  
مستوفى عليه في الاحكام وهو ما لا خلاف فيه في الاصل فيه حديث جعفر بن محمد عن ابيه  
عن جابر قال لما بلغنا مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ذي الحليفة ولدت انا مسك عيسى  
محمد بن ابي بكر فارسل الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كيف صنع قال اغتسل واستن  
بثوب واخرى وروى ابن ابي شيبة باسناد عن عائشة ان نبي صلى الله عليه واله وسلم  
امرها وهي حايض ان تقضي المناشك كلها غير انها لا تطوف بالبيت وفي حديث زيد بن علي عن  
ابيه عن جده عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
وما في المشعر الحرام وتاتي الحمار وتستعابن لصفاء المزود ولا يقولن بيت حتى يطهرت  
وروى ابن ابي شيبة عن وكيع عن صفان عن ابي اسحق عن زيد بن جهم عن علي بن ابي حمزة  
السلام بنقضي الحايض المناشك كلها الى لطواف بالبيت حسنة وان طهرت  
بالعرة الى الحج فلم تطهر الى خيبر الخرج الى مكة رخصتها ورفضها لها ان تنوي بها من وجهها  
ومرعت منها العرة لم تنعسل ويلبس بها احرامها ثم يهل بالحج وسرا الى مكة ويؤدى وحجها

فإذا ظهرت بعد انصرافها من منى طافت وسعت حجتها ثم طافت طوافي الوزاره وقد كل حجها ولها  
دم بريقه على لما كان من رفضها الحجتها **هـ** الحمله منصوص عليها  
في الأحكام **و** الأصل فيه ما روي عن **م** أن عائشه وردت مكة حائضا  
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي مقمرة فشك ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم فقال دعني عركي واعصم اسك وامتشطي واهلي بالح ففعلوا قلنا ايها السوي  
رفضها ولا نصراف عنها لقوله عليه السلام دعني عركي واقلد كركي ان سوي لا نصراف عنها  
وتأخذ في عمل الحج وقلنا انها وخز السعي إلى ان يظهر لبن السعي مرت على الطواف وليس لها  
ان تطوف وهي حائض فاما اذا كانت طافتم خاصة كان لها ان تسعد وهي حائض لا خلاف  
في ذلك واوحينا عليها الدم لرفضها العرة لانها لو لم ترم ما حكرت له فلو لم يرد دمها الدم دليل الحجة  
**هـ** ليقال وعليها ان يقضي تلك العرة التي رفضتها ثم يحرم بها من المعات من العرة  
والاحد من العرة ثم تطوف في تسعة العرة ثم يحرم بها من سعة العرة في كل مرة قد رآه  
وهذا منصوص عليه في الأحكام وقلنا ان عليها قضاء تلك العرة لانها قد لم ينهها ما حرمها  
بها لا خلاف فيه ولان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرضه ان يقضي ما كانت ترفضه  
وفضاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العرة التي حضرها وسببت تلك العرة القضا  
وقلنا معنى من يقضي هذه المواضع لانها اجمع خارج الحرم خلافا للثنا في جبره قالوا  
من حيث كانت ابتدأت ووجهه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرضه ان يقضي ما كانت ترفضه  
وكانت احرمت من المعات ولان عليها ان تاتي بالعرة فادانت عليها من بعض مواضعها  
اخرتها فاسا عليها لو كانت اوجبتها على نفسها ان تتركها ويقال احرمت خارج الحرم في حان  
عربها قيا سا عليها لو احرمت من حيث ابتدأت وقاسا على الحج بغيرها احرمت من بعض  
مواضعه وقلنا ثم تطوف وتسعد العرة ثم ادبها ثم العرة وقلنا بعض ثانيا ليرى المصير  
نكرك وقد رآها ما يقصر بقدر بقدر انك له تأثير وتروى هنا ما ستلده عن بركة مدره  
بأفله وروى عن ابراهيم **يا** **الفول في الهدى**  
**حري** **الهدى** نه سكرت من غزاه الممتحنين والبقرة عن شيبه اذا كانوا من اهل بيت والهدى  
والشاء عن واحد وهو قول الغم عليه السلام وكذا القول في الاضحية الا ان الساء فابها  
تجري عن بلاه وهذا منصوص عليه في الأحكام والمسمى في الاستسار بما قلنا في الحروف والعرة  
ما اخبرناه ابو الحسن بن الحسن بن احمد بن ابراهيم الجديدي او الجديدي حدثنا ابو حاتم  
الرازي حدثنا ابو صالح كاتب الليث حدثنا الليث بن سعد عن يحيى بن بنزير عن الحسن  
بن علي بن عيسى السلام قال **س** ما روي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يمس الخود  
ما يجردون بعمي باسمي يا جدد والعرة عن سمعه والحرم عن عشرين وان يظهر انك جدد

كانت سقطت من بين الحرم  
شيء

وعلى

[illegible]

فيهم من عرصه الحرم والله اعلم **مسألة** قالوا ان شبعه اشركوا في بده واحده فصلت  
 معهم ان يبدلوا يد لها فان وجدوها قتلان يجرها الثانية ملجوا اليها شاة ويسمعوا  
 بنمى اخرى وان اشركوا في هدي تطوعا فضل عنهم ثم وجدوا بعد ما احلفوا ما كاه غيره  
 وجب عليهم ان يجروها جميعا وهذا منصوص عليه في الاحكام **وجه الفرق** بين  
 المسلمون الذين البده ادا كانت واجبه فضل كانت الثانية بدلا عنها فادعوا اول لم  
 يحسرها لانه لا يحل ليد والميد لم يلق في من يقول بل احد عاوى عن الاخرى واد ا كانت  
 تطوعا والثانية ليس بدلا له اذ هو مما لا يجب ان يكون له بدلا فكاههم بطوعا والثانية اسدا  
 فحلفوا بجرها فبما جعل الله تعالى فاشقوى فيه حكم الاول والثانية **مسألة**  
 قالوا فضل الهدي البده ثم المقر ثم الشاة وهذا منصوص عليه في الاحكام ومردى  
 فيه عن الغفر عليه السلام وقد ذكرنا ما دل عليه من الاثر والنظر في المسئلة الاولى ولا  
 طائل في عادية قلنا **مسألة** احفظ فيه خلافا عن احمد من العلم **مسألة** قال الشيخ  
 اذ لم يجد الهدي صام قتل الترويه يوم ويوم الترويه ويوم عرفة وسبقه ان اذ رجح  
 الى اهله ومن حشوا بغيره صوم الايام الثلاثة فلا يشران يصوم بلسه ايام قتل حوله مكة  
 في اخراجه وهذا منصوص عليه في الاحكام **مسألة** في الاستسئل فيه قوله تعالى من مع الى  
 بالعمرة الى الحج الاية فاما الايام الثلاثة مروى فيها ما اختلف فيه ابو الحسنين من استقبل  
 حذرنا المناظر الى الحق عليه السلام عن محمد بن منصور عن محمد بن عبيد عن محمد بن ميمون عن جعفر  
 بن محمد عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يقول صام ثلثة ايام في الحج قتل الترويه يوم ويوم  
 ويوم عرفة فان فاتت سحر ليلة الحصة وصام بلسه ايام بعد وسبقه اذ رجح وردى ان  
 ابي شيبة عن جابر بن سماعة عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام مثله وفي حديث يروى عن  
 علي بن ابيه عن جده عن علي بن ابيه السلام في الجمع لا يجد الهدي يصوم ثلثة ايام في الحج اخره يوم  
 عرفة وسبقه اذ رجح اهله ذلك لم يكن اهله خاضعي المحدث احكام وروى ابراهيم  
 اخرا لثلاثة يوم عرفة وروى نوح عن عطاء والشعير وسعيد بن جسر ومجاهد وطاوس  
 والحسن وغلقة وعمر بن شبيب وقلنا انه منصوص عليه بصوم المسلم ان خشي في نفسه  
 قبل حوله مكة في احرامه وفا فالاول حسيبه وحلا فالشاة فاد قال لا يبيحها الا بعد  
 ان يحرم الحج لما رويناه عن علي عليه السلام واسرنا انه يصوم يوما قبل الترويه اخره يوم  
 السنة للمصالح ان يحرم بالح يوم الترويه ولا يخالف لها في الصحابة ورد ذلك على انه  
 يحرم قبل الاحرام بالح فان قيل فقد قال تعالى من لم يجد فاضام بلسه ايام في الحج  
 قيل له معناه في زمان الحج والمتمتع محرم في زمان الحج لغزاة وجان حريمه صامها  
 او لا تحرم فان قيل هذا من جبان حريمه قتلان محرم قيل له هذا لا يحرم من حرمه احد

ويوم التروية ويوم عرفة ولم يشرط  
 الاحرام للحج بل اظاهر انه يكون  
 قبل يوم التروية صح

انه لا يكون متمتعاً قبل الاحرام والله سبحانه اوجده كل على من تمتع والثاني انه لم يوجد شيء  
دلك على وجه من الوجوه فكان كل يركى ولا يصاب عند ذهابه اذ حصل المصايب  
والحوادث والثالث ان <sup>الطاهر</sup> كواقيصه لصار مخصوصاً بآله الجماعة على ابا الواسد لما  
تلايه لكان وجهها لان الله تعالى اوجبه على المتمتع الذي لا يجد الهدي وهو اذ اعوم بعمره  
لانه اسم المتمتع عرفاً وشرعاً وهو ما دل على ذلك انه حال ثبوت فيها هوى الممتع  
حكماً لانه لا يجوز بيعه فوجب ان يحرم فيها صور الملتزم الايام فتا ساعلى حال احرامه  
بلح وايضا هو حق وجب سبيل مال وقد وجد التحريم بغيره وهو الاحرام بالعمى فوجد  
يجوز فعله قيا ساعلى جواراد الركون عند وجود النصاب الذي هو لحد سببه فان قيل  
لو جاز بقدره جاز بعدم المبدل ليزال المبدل لا يجوز فعله في حال لا يجوز فيها فعل المبدل قيل له  
اما تقدم الهدي فاجاب ان الله سيق الهدي اذ احرّم بالعمى وبما لا يجوز سحره فلا يكون يوم التحريم  
لدلالته والخير ليس هو الهدي وانما هو حكم من احكامه على انه لا يبيع فيها فقل المبدل لا يزال بعد  
بيع منه الصيام وكفارة القتل وكفارة الطهارة وان لم يبيع منه العتق وكذا يكون محض  
لكنه لا يبيع منه فقل لظهور ان بيع منه فقل للخبر الذي يدل منه فان قيل الخواصة لا يبيع  
قبل الاخرام بالعمى معناه ان سبيل المتمتع كان ذلك مستقضى بالعمى لان الهدي يكون هدياً  
قبل ذلك وان وجب سبيل المتمتع فان قام مع صوم شهر رمضان بانه لا يحرم قبل ذنبة  
كان الوصف غير مسلم لهم لئلا يتمتع اذ احرّم كان ذلك وقتاً عند الصيام وبصرف ما ساء  
استناده الى قول علي عليه السلام ومعه قول ابن عمر لا يخالف في العمى بانه مباد بركه  
المحسني ومسا رة الله مستلزمه قال فان صامها ثم وجد السبيل الى الهدي فقل  
وهذا منصوص عليه في الاحكام ونص فيه انه يلزمه ارجوع يوم ما من ايام الخياما وجرده  
بعد ايام الخياما فلا خلاف انه لا يلزمه الهدي وان لصوم حرمه قال ابو حنيفة يلزمه الهدي وجرده  
قبل ايام الخياما قبل التحليل وقال الشافعي لا يلزمه حال احتسابه لم يشترطوا التحليل وانما  
اوجبه بوجوده في يوم من ايام الخياما ووجهه انه وجد المبدل قبل ايام الدر مع بقاء الاصل  
وهو بقاها احكام الخ من ايامي وطواف الزياره ان كان ختمه فكان كمن وجد الما وهو والسم او والصلوة  
انه لا يحرم له البناء عليه كما لا يحرم له الابتداء ان كان كمن يكون سبيله سبيل من وجد الهدي بعد  
ايام الخياما بوجهين احدهما ذكرناه والثاني ان الذبح الذي يكون بعد ايام الخياما يكون بعدنا  
الحي لا نقض الا ادى الاتزان من اخر ذم المتعة ان يكون ايام الذبح فانما يوجب عليه ذم  
اختر للكفارة فاذا ثبت ذلك فالواجب له بعد ايام الذبح غير واحد للمبدل حكماً فلم يجز  
لما ينطلي به حكم الصوم وهذه الطريقة قد اصبها انا اكثر من هذا في كتاب  
الصوم ومسا له المظا هذا اوجدا لزمه وقد صار يقبل لغيره مستلزمه

لا يبيع منه الخواصة لا يبيع

لح والخمس

قال القس عليه السلام فان صام الایام السبعة في منصرفه الى اهله اخواه قال او اصابها  
 في اهله وضلعها ولم يفر ففان هذا منصوص عليه في مسائل الروي ومروى عنه في الاحكام  
 اما حوازيها ما وجدنا انصرافه الى اهله فهو قول في حقيقته واخذ قول الشافعي ووجهه  
 ان الله تعالى قال وسعوا اذانكم بعد قوله بلسه ايام في الحج فكان طاهر بمس  
 الرجوع من الحج على انه ذكر في الاية للاهل فوجب ان يكون الحكم متعلقا بالاول ما استمر  
 رجع غا هو الرجوع من الحج فان قيل لو كان كذلك لوجب ان يكون هكذا معلما  
 بالرجوع مرة في قبل له لاحلافه غير مراد على ان ذلك هو لم يخرج في اول الكلام واما  
 جزاء ذلك الحج عوي حمله في ان يتعلق الحكم بالاول ما استمر رجع غا من الحج وذلك ليكون لا يتعد  
 الفراء منه وهو قياس على صوم الایام الثلاثة او على سائر الصام في به لا يخصص مكانه  
 مكان ولا خلاف انه يصح فعلها اذا رجع الى اهله فذلك قولك والمغني انه فعلها  
 بخلاف لغزاه من الحج فان قيل فقد روي عن علي عليه السلام انه قال وسعوا اذانكم في  
 اهله قيل لم يرد ذلك وقد روي عن ابي رجب مطعنا في ركب الامرين وكذا قالوا  
 ان ذلك قد روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قيل لهم لا تتبعوا ركبكم فان قيل  
 قال الغايبه وقوله عليه السلام اذا رجع الى اهله قيل له تكون الفائدة ان يعلم ان حرمه  
 موثقه وكان له تاخير في الرجوع لا بصرف الى اهل وقوله انه صلها ولا يعرفها على الاسماء  
 اذ لا وجه لا يجازي له تابع فيه ووجه الاستحباب ما روي عن امير المؤمنين  
 علي عليه السلام في الصوم في الايام الثلاثة على وجهه الشايع فاسم ان يكون السبع صلها  
 مسئلة قاله لو ان محضرا لم يجد لهدي صام بلسه ايام فقل الحج وسبعه بعد ايام السبع  
 وهو منصوص عليه في الاحكام والمسمى قال في الاحكام ثم عمل على بعد اسكال عشرة ايام  
 قال ابو حنيفة لا يحرم الصيام وسما آخره ما الى ان يجد ويخطوف ويستأجر وحل واحد قوله  
 الشافعي انه عر به صام عشرة ايام اذا لم يجد لهدي وهو اخذ الروايتين عن ابي يوسف  
 ووجهه انه لم يجب الاستباحه مطلقا في حلات تكون للمعذور عنه الى الصوم فيه  
 مسرح قنا على دم الحلق واللبس والطب وايضا هو دم وجب للمعذور وحل في حاله  
 عنه الى الصوم عند العذر دليله التمسك في اصول الجواهر في الحج تشهد لنا لان الصوم فيها  
 مستأغا اما على طريق المحصر واما على طريق الترتب فان قيل فان الله تعالى ذكر  
 الهدي للمحصر ولم يذكر الصيام قيل له لهذا احكاما الى القنات فيه فان قيل  
 فالقنات في مثله لانه رفع النقص في الموضع الذي يقع العزيمة اوله زياجه في النص  
 وهو يتبع اوله استدل شرع قيل له عندنا ان فيه جابر دولكم انه رفع النقص في موضع  
 من المواضع فكذلك يكون المحصر لا خلاف ان محصر العران بالقنات من جابر مساو للمحال

لا يسوع

هذه المسألة وأما بطلان القياس إذا كان لافتاً للنظر فإنه في وجهه ما يراه في النص لا معنى له لأن هذا  
 القيل من الزيادة عندنا يجوز إسناده بالقياس ولا يكون معاً وفيه أن هذا سريع جداً لا معنى له لأنه  
 لم يسرع أسلاً وأما قسماً موضعاً على موضع وليس صحيحاً أن يقال في مثله أنه أسد أسرع لصححه مثله  
 جميع القياس وهذا يؤدي إلى ابطال القياس لأنه لا بد من ثبوت القياس في كل حال وما جعل عليكم في الدين  
 من حرج ومذاهم تؤدي إلى ذلك فحلت بكون ما قلناه أولى وقال الله في الحج وسبعة بعده فأنما  
 عاشوراء المتمتع مثله وأما قوله المتمتع صام ثلثة أيام فقل الحج صامها أيام منى بالاقارئة  
 صامها ثلثة أيام وهذا منصوص عليه ومثايل النيزكي ووجه ما ذهبنا إليه من أنه صامها  
 أيام منى أن لم يكن صامها قبلها ما أحرمناه أبو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي عن حماد بن عمار عن عبد الله بن عبد  
 الحكم حدثنا يحيى بن عبد السلام حدثنا شاذان عن ابن أبي ليلى عن الزهري عن سالم عن ابنه أن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال صام في المتمتع إذا لم يجد الجدي ولم يصم في العسرة يصوم أيام السرير  
 وقد قال الله تعالى فصيام ثلثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم وهذه الأيام من أيام الحج لساعات  
 الحج فيها وروى أبو جعفر بإسناده عن عمار بن عبد الله عن ابن عمر أنهما كانا برحطان للمتمتع إذا لم يجدوا  
 ولو بكر صام قدامه أن يصوم أيام الشريق وقد مضى عن علي عليه السلام أنه قال إذا فاتت فحرم  
 له المحصره صام ثلثة أيام فصار كالاجماع من الصحابة أنه يجوز إذا فارصام ثلثة أيام من الحج أن  
 يصومها بعد الحج فإن قال قائل فقد روي خبر أكثره في النهي عن الصوم في أيام الشريق  
 قيل له يحسن بذلك الأخبار بحسب ما لا نهى عن صومها من بدنها بنا العام على الخاص ولا خلاف في جوازها  
 قبل يوم النحر وكذلك أيام الشريق والمعنى أنها وقت لم يجز عمار الحج ووجه قولنا أنه إذا فاته  
 فعليه دم وإذا فاته حنيفة وخلافاً للشافعي وهو أن الله تعالى أحاز العبدول عن الدم إلى بدل  
 منه صيام ثلثة أيام في الحج فإذا فات البدل يحكم المبدل على ما كان عليه من كفارة القتل  
 لين الحرام إذا وقع من الصيام في لزومه وحول الحق ولا خلاف أن صام السبعة لا يرى قتل  
 زمان الفزاع من الحج فوجب أن لا يحرم صيام الثلثة بعده قياساً عليه والمعنى أنه صوم مرتب  
 على الحج فوجب أن لا يصح فعله على ما ثبت عليه وأيضاً هو صاده موقته معقول  
 بدلائق أصل فإذا فات وجب أن لا يقضى ويرجع إلى البدل قبل الحج إذا فاتت لم يقض وحل الحج  
 إلى الأصل الذي هو الأصل الذي هو الطهر فإن قيل لئلا نسلم أن الحج بدله من الطهر بل  
 أصل قبل له هذا خلاف في العبارة لا لا يريد أكثر من أنه إذا فعل الحج بشروطها سقط  
 الطهر وأنه لا يسقط الطهر إلا بفعله وأما ما خرج بالخطر والاحتياط وقياساً في حكمه  
 الثلثة إلى السبعة أولى لأنه من قسائمهم لأنه رد الشئ إلى حنيفة مثله قالوا إن شاق يدنه

منه الطرودي وما تحت هدي ولا حوزان بشرها بل يتركها ما فضل عن دليها فان خشي  
من تركه في الصرع ضرر اخلبه وصدق به على المتساكين وان شرب هو اربعض حرمه تصدق  
بقمه ما شرب على المتساكين وكذلك القول في البقره والشاه وهذا مقتضى حليه في الاحكام  
ووجه قولنا ان ليدنه اذا نتج طار ولبدها هديا ان العزبه اذا علمت ان زنته سري اليه  
ليز لعقود والقريل لم يعلق بالزواب سري الى الاولاد كما يقولون في ولد المبيعه وولد  
المزونه وكذا المتعنه وروى ابن ابي شييمه باسناد عن ابن عباس كان رجل ولد له ابنة عليها  
وجه متعنه من الاسعاع بلبنه ان اللز منها وبيع لها في حكمها فلم يحرم ان سبه كسبعا  
وبهذا لما ان يترك في صرعها ان فضل عن ولدها يبيع معها المخل فان خشي ان يضر بها كره  
به على المتساكين ليكون قدر وقع الضرر قتها فان اسعع هو به تصدق بقيمته كما قلنا ذلك في كل  
محم ضرر ونحوه فان قيل فلم يحوزون الاكل من محم هدي المتعنه للمتمتع وهكذا هدي العزبان هذا  
اجزتم شرب لبنها قيل له نحل ما حوز ذلك اذ يبيع محله ونحو ذلك الذي مضى فاما ما دل لك  
فلا يحوز الاكل الى ما رواه ابن عباس وهو ما اخبرنا به او اخبرني عن اسمعيل بن خالد عن ابيان عن ثناء  
ابن شهاب عن عكرمة بن سفيان عن عدي بن سعد بن عرقه عن قتادة عن سنان بن سلمه عن ابن عباس  
ان دويلا اخرا في حديثه ان لم يظلم الله عليه واله وسلم كان سبغت معه اليرن فيقول اذا غلب  
منها شي محسيت عليها موتا واخرها ثم اغتري عليها في رملها واضرعت فقتها ولا تطعم منها ابدا لا اخذ  
من رقتك مكان ذلك تخاف في جميع الهدي وان كان فيه النطق الذي يحوز الاكل منه بعد ايلع  
محله فقد بان ان لا تنفع به ثل المخل وانه لا يحوز للمهدي ومن كان قايما معاه فكله كذا في لبنها  
وقلنا ان حكم البقره والشاه في ذلك حكم البقره لان لهما في ذلك ما لا يخفى اليدين دون غيرها  
مسئله اذا اقر المتعنه او القارن دعه هديه حتى يخرج ايام الحيم فخلية ان يذبح هديه لذي  
كان عليه وعليه دم لتاخير دمه هديه ولها ان ياكل من الهدي وليست لها ان ياكل من الكفاره  
وهذا مقتضى عليه في الاحكام ووجهه انه ترك كذا واجبا حتى مضى ذابيه في حرامه  
الدم كما ذكرنا في ترك الزبي الى ايام الشريق ولا يجوز لمن شبع الكفاره مع العصا كالمدا  
يمل خز الزبي وقاله المخالف فيم افسد يوم ما من رمضان انه يحج ببني لقضاء الكفاره وكذا  
المفسد الى خلافه ان عليه القضاء مع الكفاره وقلنا انه ياكل من الهدي ولا ياكل من الكفاره  
لان هدي القارن والمتعنه قد ثبت انه يحوز الاكل منه اذ ادع في وقتته على ما ساء فيها  
نعم فكله اذا اخذوا التاخير لا يضر حكمه فاما الكفاره فلا يحوز الاكل منها الا بها  
حيث ان لفق مخطوطة بالاحرام فاشبه جزا المصد وفيه الهدي مسئله قالوا وان حلا

سما

شأن هديا فخر في الطريق وخاف صاحبه من بلعه فله ان يبيعه وسمى بعده هديا سوا لم يكن  
الموضع الذي باع الهدي فيه فان كان ثمنه لا يبلغ ثمن هدي سائقه وجب على صاحبه ان يبيعه  
وان كان ثمنه فوق ثمن الهدي الثاني اساع بالفاضل هديا اخر وان كان شاه وان لم يبلغ الثمن  
ثمن شاه اشترا به طعنا وبصدق به على المساكين متى يخرجه لهديه وهذا مضمون قوله في كلام  
ووجهه انه وان حمله هديا فهو يوصل على ملكه بآله الله صلى الله عليه واله وسلم  
شأن الهدي تمام الحدسه لما اختصر حمله هدي الاختصار وقد سماه الله تعالى هديا يقول  
سبحانه والهدي معكوف فان يبلغ حمله ثم حمله صلى الله عليه واله وسلم بعد ذلك عن الاختصار  
وقباضه كقباضه عليه السلام في الهدي الذي شاق تمام حمله لو دأب ولو كان قد خرج عن ملكه  
لم يحران يشرك فيه غيره وايضا قد علمنا ان الهدي يلزمه خرا الهدي الذي ملكه بآله الله لو حمله  
غيره لم يحرمه ولو كان قد خرج عن ملكه لم يحرمه خرا على انه لو كان قد خرج عن ملكه لم يحرمه  
ان يتصرف فيه بالولاية الى له الامرا انه يتصرفها وسلعها المحل ويقول صاحبها وله الخار في  
الموضع الذي يحرم فيه وفي الوقت الذي يحرم فيه وفي قسمه حمله فاذا كانت هذه الولاية باقية  
فيما يحرم ببيعه والاستبداد لا يراه اذا خشي تلفه فان قيل هلا كان حكمه حكم الولد في انه  
لا يحرم بيعها قيل له ليس ام الولد قد حصل لها جز من العتق وهذا حصل له مع البيع وقتلنا  
شرا بثمان غيره لئلا يكون ضرره عن جهته وقتلنا يري في ثمنه اذا اخرج اليه لانه سعه واستبداد  
قد يصير ذلك وقتلنا ان فضل شيء عنه اشترا به هديا اخر ان امك والا يصدق به فتكون حقه الفاضل  
حجمه الاصل دليل يكون قد خرج في شيء قد حمله الله تعالى **مسألة** كل هدي لغيره اذ بلغ  
الحرم خفيف عطفه محرما جزى ولا يؤثم على صاحبه وكل هدي كان له فهو معتمون الى يوم النحر ان تولى قبله  
لزم صاحبه عرمة ومكة محل المعتمون كما متى محل الحاجين **مسألة** الاول منقرض من علمه في الاضحية  
وقال المنقرض مكة محل المعتمون كما متى محل الحاجين لا خلا وان هديا لغيره اذ بلغ الحرم جاز دعه  
اخره وروى هذا باسناده عن اس جريح قال قلت لعطاء ان لبي صلى الله عليه واله وسلم  
داخا به خرا والهدي وتخلوا بالحدسه حين اختصروا فقال لهم خلوا في الحرم ثم تلى قوله تعالى ولهم  
الى لبيب العتيبي والحرم محلها وروى باسناده عن عطاء قال كل هدي دخل الحرم فعطه فعدونا  
عن صاحبه لا هديا منتعه فانه لا بد من سبكه محل بها يوم النحر وما هدي له فقد قلنا مما مضى وجله  
هدي الحاج اذا اختصروا ما هو الوجه لما ذهبنا اليه **مسألة** وايضا روى هذا باسناده عن عطاء عن جابر  
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من كلها محرمة وخاج مكة طريق ومحرمة فلما ثبت  
ان من مكة واقرض صلى الله عليه واله وسلم من مكة بقوله صلى الله عليه واله وسلم من كلها  
محرمة ذلك على ان من محر على لا نقول على وجه اوله بل كل كركك لم يكن لخصيصه بالذکر وجه واداشت

مسألة كل هدي لغيره اذ بلغ الحرم جاز دعه اخره وروى هذا باسناده عن اس جريح قال قلت لعطاء ان لبي صلى الله عليه واله وسلم داخا به خرا والهدي وتخلوا بالحدسه حين اختصروا فقال لهم خلوا في الحرم ثم تلى قوله تعالى ولهم الى لبيب العتيبي والحرم محلها وروى باسناده عن عطاء قال كل هدي دخل الحرم فعطه فعدونا عن صاحبه لا هديا منتعه فانه لا بد من سبكه محل بها يوم النحر وما هدي له فقد قلنا مما مضى وجله هدي الحاج اذا اختصروا ما هو الوجه لما ذهبنا اليه

ذلك ثبت ان من محر اليه الذي مختص له يستحق للمقارن ان يقف بينه  
المواقف كلها ولا يحمل عليها شئ الا ان تلحق بحمل وادها عليها ولا يتركها هو ولا يترك من حرمه الا من  
ضروره شديد في تركها كولا سعيها ولا يتركها فان رأى رجلا من المسلمين ضعيفا قد فركه  
المشي جاز له ان يحمله عليها اللبيل بعد اللبيل جميعه منصوص عليه في المتن وما ذكرناه من  
انه لا يتركها الى اخر الفصل منصوص عليه في الاحكام وقتلنا انه يستحق ان يقف بها المواقف كلها  
لما روى ابن ابي شييم جده شام عن النجاشي عن عطاء قال عرف رسول الله صلى الله عليه واله  
وسلم بالبيت الذي اهدى وروى باسناده عن ابن عمر اهدى الاما قله واستغروا ففعلوه  
وقتلنا انه لا يتركها ولا تركه الاخذ من حرمه ولا يحمل عليها شئ لانه قد جعلها لله تعالى فلا يحب  
الاستغناء بها الا من ضروره فان تركها من ضروره تركها كولا لا يتركها ولا اصل فيه ما  
اخرجنا به على ابن ابي عمير جده شام عن ابن ابي عمير عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
ابن جريح نا ابو الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله يسيال عن ركوب الميبره فقال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول تركبها بالمعروف فاذا الخبت اليها لم يمسك  
طهرا ونا ابو الحسن بن اسمعيل جده شام عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
جده شام عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
من رجل سوق يدنه قد اثنان فقالا لتركها فقالا لا يفيد نه فقالا لتركها عن معد وجه  
فذلك على ما بيناه وروى ابن ابي شييم باسناده عن ابن عمر انه كان يحمل لبا ليد نه علمها  
وقتلنا انه اذا راى من المسلمين من قد فركها مشي حمله عليها اللبيل بعد اللبيل لا تركها الى الله عليه  
واله وسلم يمسك يدك على ما رويانه لانه لم يفضل من اليهودي ومن غيره في ذلك لانه ما حار لليهودي  
كان في غيره ايجوز اذ هو في وطاعه وقلنا اللبيل بعد اللبيل لان لا سعيها فقد قال صلى الله  
عليه واله وسلم اتركها عن معد وجهه **سئل** قال ومن وجب عليه دم لقتله النبي  
اراه حيث اخطى هو منصوص عليه في المسح ووجبه ان يحرقه ويحول الدم لوجهه لا يمس  
محصنه مكان دون مكان فقد روى هذا باسناده عن نافع عن ابن عمر قال من يدر يدنه  
فلا يتركها الا بمضى او بكمه ومن يتركها جزوا فلحقها حيث شاء والوجه الى توجب كون الشخص  
ثمنا او بكمه وجوه محصوره كلها منعه عن الدم الذي يجب لسيان النبي الذي  
يجب ارايته بنى او بكمه هو الذي يجب نقص الاحرام او يمسح فيه الحلل او يرفع به بعض احكام  
الاحرام او يكون بالاحكام المحصر ان يكون ذلك بمضى ومكة بخوان جعلها هديا وكل ذلك  
على حاصل والدم الذي ذكرناه فوجب ان لا يحصر موضع دون موضع وان سحر حرم  
القياس فيه فقلت هو دم لم يحصره الموجب لكان ولم يحصره الاحرام ولم يمسح به التحليل

وقيل على ما ذهب اليه من ان لا يتركها الا بمضى او بكمه

فان شئ

ان نقول انه لم ينفق عليه شيء من اموالهم ولم يعلم مكان  
واسمه (الصحة)

فاشبه واجبا للصحية ولكن وكذا ما ذهبنا اليه انه دم قصده العفيف كان ما ذهبنا اليه  
 اذهب في الطريقة الى وضع عليها فكان ادنى فان قيل بدم الاقطار ايضا موضح  
 للعفيف لانه يحلله ويمح هذا المحذور وفي غير الحرم قيل له نحن لم نحمل ما  
 ذكرناه عليه فتنافسنا سالت عنه وانما او ردها ترجحا وسالنا لانه اذهب طريقه  
 فلا مخرج من ما ذكرت علينا مستله قال يكون قارنا او تمتعت بها يهدي  
 مع قوم وامرهم بعلده في يوم بعينه وتأخر هو لزوم الاحرام في ذلك اليوم بعلدهم  
 بدنته وهذا متصور عليه في الاحكام والاصول فيه الحديث الذي ذكرناه باسنا  
 وصدر هذا الكتاب ان لى صلى الله عليه واله وسلم كان جالسا في المسجد ففقد فقيمه  
 من جنبيه حتى اخبره من رجله مطر القوم اليه صلى الله عليه واله وسلم فقالوا ان  
 بيدى التي نعت بها ان تغد اليوم ويشعر فلبست حبيرو نسيت ه وروى ابي سيبه  
 حدثنا ابن عثمه الوهاب الثقفي عن جعفر عن ابيه اربعا عليه السلام وعروس عباس  
 كانوا يقولون في الرجل يزول بدنته ان يشك فاستكفنه الحرم فان قيل فقد روي  
 عن عائشه قالت كس اقل القلاب يهدي رسول الله عليه واله وسلم فيقده هديه يوم سعد  
 به ثم يقيم ولا يختب شاما غيبه الحرم قيل له عزاز ان يكون ذلك ادا لم يكن احرام به  
 كان يكون ما ذكرناه اذ انعت الهدي وهو قارم على الاحرام ليكون حجبا بين الاخبار بكون ما  
 ذكرناه ما رواه ابن ابي شيبة باسنا ه عن عطاء بن يثرب قال قال ابي الهدي صاحب ريد العماد  
 الح فقد احرم ه باقى القول في التدوير باج وما يتعلق  
 من جعل على نفسه المشى الى الله الحرم فحله ان يخرج متوجها اليه متى اطاق  
 وترك ادا لم يطق فان كان ركوبه اقل من مشيه اهدا شاه وان كان مشيه اقل من ركوبه احسالة  
 ان يهدي بدنه وان اسوى مشيه وركوبه حبيناه ان يهدي بدنه وان يغدر عليه البدنه والسر ه  
 اجزله شاه وهذا متصور عليه في الاحكام والاصول فيه حديث ابن عباس راجعه  
 ابن عامر بن مكرم ان مسى الى الله الحرم فامر ه صلى الله عليه واله وسلم ان ترك هدي وح  
 وروى ابن ابي شيبة باسنا ه عن علي عليه السلام قال ادا احجل على المشى ولم يستطع  
 فله هدي بدنه وليركب واخرى على را سمعنا حدثنا الناصر الحلي عليه السلام حديثا هدي  
 منقورة حدثنا الحسين عيسى عن جعفر عن ابي الهدي عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي عليه  
 السلام ان لى صلى الله عليه واله وسلم امراه فقالت اني حجل على نفسي مشيا الى الله  
 تعالى الحرم واؤليت اطوب ذلك قال الحمد ما تنحصر به قالت نعم قال فامتنع طافك واركى  
 ادا لم يطيق الهدي لذلك هديا فغ هذا انه ادا احجل على نفسه المشى الى الله الحرم لزم الاحرام  
 بحجه او عر لانه لو لم يلزمه ذلك لكان صلى الله عليه واله وسلم سا لها هل يوت امراسوا المشى

سورة صافات

فاما لم يبين له ذلك وامر هات ترك ويهدي علم اب اللفظ بعض ما ذكرناه وكذا قول عليه  
السلام ادا جعل عليه المني فلم يسطح فلو كعب ولهدى له على ذلك لانه لم يشرط ان يكون  
حمله المني عليه ينضمه الا حرام ولا خلاف ان المني اذ لم ينضمه الا حرام لا يجره الوفاء فان  
ان من جعل على نفسه المني اريد الله فقد اوجب على نفسه ان حرم وايضا فقيدها بل الامام  
والدور من طريق الاحكام بها العرف وقد صار العرف ان من اوجب على نفسه المني في الله  
الحرام يكون موجبا للاحرام بها انما يبينه انه يلزمه الحرج من حرمها لما اورد نفسه  
ووجه الاحكام المرد ان لبي صلى الله عليه واله وسلم ارمه وكره ان يلمس  
عليه السلام فاما المني في الحرج والعزم فانه فتعلق به التلذذ فلما لم تكن التلذذ  
الوفاء لرمه حرمه والذي يدل على ان المني في الحرج والعزم فانه قوله صلى الله عليه واله وسلم  
في اخذ عقبه لتركه ولتهدى فجعل المني عن حرام من المني فذلك ان على ان العزم يعلم  
بالمسيه وايضا روي عن سعد بن جبير عن ابي عاصم انه قال <sup>بينه</sup> اخرجوا اليكم  
حاجبين مشاه فادى سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان للحاج المسافر كل  
خطوه مشجابه حشته من حششات الحرم قلنا يا رسول الله وما حششات الحرم قال  
الحشنة ما به العجسته وزكاهنا دنا شناه ان الحرس على علم السلام كان يمشي والاحكام  
تقادهم وروي باسناده اب الحسن بن علي علم السلام كان يمشي في الحج وادى العاد  
وروي هناد باسناده الى ابن عباس انه قال بعد ما ذهب يصعد ما اثنى على سبيها  
لما على ثوب ولقد ان اكون مشيت الى بيت الله الحرام فادى سمعت الله تعالى يقول يا ايها الذين  
وعلى كل ضامرو وجه اسكائبنا ان كان الرجل من المني ان يهدي مدنه  
وان كان مثله ان يهدي مدنه ليس الدم لما كان حيز المني كان ما يحيا ان يهدي اكثر احسا  
ان يكون الحيز اعظم لئلا هذا هو الاصل في اعمال الحج والعزم التي يحرمه الا ان المني  
لا حرامه نالوط بلرمه مدنه ومن قتل من الضد ما هو اعظم كان حراوه اعظم وكذا  
سائر ما يحرمه وقلنا ان لناه عري ليس لبي صلى الله عليه واله وسلم امره ان ترك  
ويهدي ولم يراع كثره الزكوب وقلنا روي عن امير المؤمنين من قوله فليهدى به  
فهل على الاسكائب ان كان مثله اقل لا يهدى قال في ذلك فلا يوجب وكذا في ذلك  
زيد بن علي علم السلام يدل على ذلك و به قال ابو حنيفة <sup>له</sup> قال العسم  
عليه السلام من قال على المني في بيت الله الحرام له منه ان يوي حيا وعزمه فان لم يكن فيه  
اجزائه عزمه واحده وهذا منصوص عليه في باب الاعان من مسائل النير وبني وهو لو لاف  
حنيفة واصحابه ووجهه ما قد بيناه انه اذا قال على المني في بيت الله فقد يجره احكامه  
الا حرام حله او عزمه وان كانت له فيه في احكامها كباب البعط او حراما على صفة فان لم

بكر

بكر

فان لم يكن له فيه فهو عزله من ادراج احراما بحقه او غيره لان للفظ اوجهما على الجمع وله ان ياتي  
ما هما شاكراهما به اياها على نفسه على طريق الجمع مدح لك وبكشفه ان ما اوجبه الله  
عليها من طريق الجمع تحت الكفارات الثلاث وكفاره الممس ويحق ما اوجبه سبحانه  
في حر المصد وقلنا ان محاربه واخذنا منها وكذا ما اوجبه من طريق المدح على انفسنا  
او ليس محاسبا بما كرم من احكام الله تعالى ولا فرق بين ان يوحى لمطا او معلى وعلم  
الاحكام لا يسعى في ذلك فصحا ما دها اليه **مسألة** قال لو ان رجلا قال لله على  
ان ادخ نفسي او ولدي او اخي بمكة وحي عليه ذبح كبش فيها وان قال عني ذبحه بني وان قال على  
ان ادخ عيدي او امتي فخلية ان سعه ويهدي بمكة ذبايح في الموضع الذي ذكره من مكة او منى  
وكذلك ان قال على ان ادخ فرسي يا عه واهدي بمكة ذبايح او قال ادخ ام ولدي مكاتي  
فالقول فيه كما لقولنا قال ادخ نفسي او اخي هو جميعه منصرف على في الاحكام والاصل  
فيه ان مذهب يحي عليه السلام ان شرايع الانبياء عليهم السلام الماضي بل من انما لم يثبت سبحانه  
وقد ثبت ان الله تعالى امر بنبيه ابراهيم عليه السلام ان يقتدي ابنه اسحق عليه السلام صلوات  
الله عليهما بذبح كبش هديا له قوله تعالى وقد نباه بذبح عظيم فثبت ان اقتداء الابن من الذبح  
شريع له ولم يثبت شئ من فوجي ن يارناده ان قال قيل كيف يقع لكم الاستدلال بهذا ومنعوا  
ان ابراهيم عليه السلام كان امر بمقدمات الذبح ولو يكن امر بالذبح لامتناع شئ من قبل وقد فعله  
عندكم على انه ان صح انه صلى الله عليه واله وسلم امر بالذبح ومقدماته فثبت ان ذلك لا يستلزم لانه  
لا خلاف ان من قال على الله ان ادخ ابني يلزمه مقدمات الذبح ولا ادخ فكيف يستمر هذا قبل له  
لستنا نعلم من امتنا علم السلام ثم تفصيل ما سالت عنه من تكليف ابراهيم صلوات الله عليه وسلم  
وان كان لا يصح عندنا وقد ثبت خا المنكالي ما ذكرته في سواك من انه صلى الله عليه واله وسلم  
كان مامورا بمقدمات الذبح لان اسد الانبياء بك على تفصيل ذلك بالحوال ووجه الاستدلال  
منه انه قد ثبت ان ابراهيم عليه السلام امر بالذبح الكبش من ابنه اسحق عليه السلام صلوات  
لذبح الكبش مسترح ولا فتن للذبح الابن في شريعته ولم يثبت شئ من ان يكون لنا مسترح وان  
يقيد بذكر الابن بذبح الكبش وادانته ذلك ولم يثبت احدا الا على الوجه الذي ذهبنا اليه  
فصح ذلك وروى هنا دحد ثنا ابو الحسن عن علي بن عطاء قال نذر رجل ان يحرمه  
فا تا ابن عباس فساله فامره ان يفديه بكبش ثم قرأ ابن عباس هذه الآية وقد نباه بذبح عظيم  
فكان ذلك تنبيه على طريق الاستدلال به وروى هنا دحد ثنا وكيع عن سفيان ابن منصور عن  
الحكم عن علي بن عليم السلام في رجل نذر ان يدخ ابنه قال عليه يدنه فذلت هذه الاخبار على ان احكامه  
اجبت على ان هذا نذر يتعالى به الحكم وانه ليس به نذر يتحقق لاجتماع عددين وان لم يكن الاما هذا

القول في وصفه  
عنه السلام

أبو علي بن محمد  
في تاريخ الخلفاء

عنه

p. 3.

انتهى الجزء الثاني فزائد شرح الجريد يتلوها الجزء الثالث اوله كتاب النكاح

انتهى الجزء الثاني فزائد شرح الجريد يتلوها الجزء الثالث اوله كتاب النكاح

انتهى المجلد الأول من شرح التجريد  
يتلوه المجلد الثاني وأوله  
الجزء الثالث

الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م  
حقوق الطبع محفوظة للناسخ







